الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٧٤

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثالث عشر ـ العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس والعشرين من شباط ١٩٧٤

المواضيع المبحوثة

١ ـ درس وتصديق مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٧١٦٢ بإجازة صرف النفقات وجباية الواردات عن شهر آذار سنة ١٩٧٤.

٢ ـ درس وتصديق مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٦٧٣٩ بإفادة العمال الزراعيين عن أحكام قانون الضمان الاجتماعي.

٣ ـ درس مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٧٠٩٩ بتعديل نص المادة الثانية من قانون الضمان الاجتماعي، وإحالته على اللجنة.

٤ ـ تلاوة تقرير مقرر لجنة المالية والموازنة على مشروع الموازنة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني ١٩٧٤ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس والعشرين من شباط سنة ١٩٧٤ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: ملكون ابلغتيان، رائف سمارة، فريد سرحال، نديم سالم، يوسف حمود، ألبير مخيبر، سالم عبد النور، عبدو عويدات، موريس فاضل، هاشم الحسيني، أمين الحافظ، انطوان فرنجية، سليمان العلي، حسن الميس، سليم الداود، عبد المولى أمهز، ناظم القادري.

واعتذر السادة: الأمير مجيد أرسلان، نزيه البزري، كمال جنبلاط، أمين الجميل، فؤاد نفاع.

وتمثلت الحكومة بحضرة دولة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة الأستاذ فؤاد غصن، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: جوزيف شادر، عثمان الدنا، ميشال ساسين، نصري المعلوف، إدمون رزق، علي الخليل، بهيج تقي الدين، توفيق عساف، حسن الرفاعي.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تليت

الرئيس: المتغيبون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: حضرة الزملاء، قبل البدء بمناقشة الموازنة، هنالك مشاريع قوانين لها الطابع المعجل المكرر يجب البت بها قبل الموازنة.

يتلى مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم ٧١٦٢ الرامي إلى إجازة جباية الواردات وصرف النفقات على أساس القاعدة الاثني عشرة خلال شهر آذار ١٩٧٤.

فتلي مشروع القانون المعجل المكرر التالي:

مادة وحيدة: يجاز للحكومة، خلال شهر آذار سنة ١٩٧٤ جباية الواردات كما في السابق، وصرف النفقات على أساس القاعدة الاثني عشرية.

ويعمل بهذا القانون اعتباراً من أول آذار سنة ١٩٧٤.

الأسباب الموجبة

بما أن مشروع موازنة ١٩٧٤ لا يزال قيد الدرس والمناقشة ولم يصدق لغاية تاريخه.

وبما أنه تقتضي جباية مختلف الواردات خلال شهر آذار سنة ١٩٧٤، وصرف نفقات الشهر المذكور ولا سيما رواتب الموظفين وسواها من النفقات الضرورية.

أعدت الحكومة مشروع القانون المعجل مكرر المرفق وهي إذ تتقدم به من المجلس النيابي الكريم، ترجو إقراره.

الرئيس: صفة الاستعجال المكرر، من يقبل بها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت صفة الاستعجال المكرر، المادة الوحيدة، كما تليت عليكم، من يقبل بها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة، والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء فتلي القانون برمته، ونودي حضرات النواب بأسمائهم.

إجماع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: صدق القانون بالاجماع.

يتلى مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٦٧٢٩ الرامي إلى إفادة العمال الزراعيين من أحكام قانون الضمان الاجتماعي. الخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم العميد ريمون إده.

ريمون إده: دولة الرئيس، كان من الأفضل أن ننتظر مجيء الوزير المختص ليشرح للمجلس ما هو مضمون هذا المشروع ولكن كمبدأ أعتقد أن المجلس موافق على الضمان للعمال اللبنانيين غير الأجانب، إننا نعطي صلاحية للحكومة كي تتخذ مراسيم. فإذا كان من الممكن أن نؤخر المشروع بانتظار مجيء الوزير المختص ليشرح لنا، لأنه يمكن له عوامل، فكرة، ولكن كمبدأ نحن نوافق على هذا الموضوع.

الرئيس: حضرة الزميل، كما تعلم عندما يضع المجلس يده على الموازنة ويبدأ في درسها هذا يعني أنه لا يمكن البت بأي مشروع قانون آخر إلا بعد الانتهاء من درس الموازنة.

ريمون إده: نحن نطلب أي وزير يمكن أن يشرح لنا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرة الزملاء، أنا أقول رأي الحكومة بالموضوع وهو الآتي:

السرعة، الأهمية في صفة الاستعجال المكرر هي أن هذا المشروع القانون يعالج وضعاً اجتماعياً هاماً ومن الضروري معالجته.

من ناحية دراسته، تم درسه بصورة دقيقة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. والمستفيدون من هذا المشروع هم عمال زراعيون لبنانيون.

وإذا اطلعنا على الأسباب الموجبة نجد فيها من الكفاية ما يقنعنا بأن هذا المشروع ضروري وهام لتعزيز الزراعة ولتعزيز الريف اللبناني وصفة الاستعجال المكرر نصر عليها قبل البدء بدرس الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم دولة الرئيس كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، لا أظن بأن هناك أحداً من الزملاء إلا ويقر المبدأ الذي يتضمنه هذا المشروع لذلك فصفة الاستعجال المكرر هي أيضاً ضرورية لأننا جميعاً نريد أن نوسع العطاءات الاجتماعية بحيث توفر لأكبر عدد ممكن من العاملين في لبنان الافادة من التقديمات التي يقوم بها صندوق الضمان الاجتماعي، وسؤالي هنا، عما إذا كان المشروع يشمل العمال الزراعيين السوريين، نظراً لأن هناك بروتوكولاً وقعته الحكومة وتجعل من هذه الفئة فئة تتمتع بنفس العطاءات التي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يتمتع بها اللبنانيون. هكذا أفهمنا في السابق، لذلك أريد أن أستوضح هذه الناحية، خصوصاً بعد الذي تفضل به رئيس الحكومة بالوكالة، مع العلم بأننا لم نفهم شيئاً من هذا المشروع لأنه جاء بصيغة يعطي الحكومة صلاحيات لوضع الشروط بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: دولة الرئيس، إن هذا المشروع يتناول العمال الزراعيين اللبنانيين، أما بالنسبة للعمال الزراعيين السوريين فالمشروع قيد الدرس وعندما يوقع البروتوكول الذي أشير إليه بالاجتماعات التي حصلت ما بين الجانب اللبناني والجانب السوري يصبح هذا المشروع سارياً أيضاً على العمال الزراعيين السوريين.

الرئيس: حضرة الزملاء، نعود فنطرح صفة الاستعجال المكرر، من يوافق على إعطاء القانون صفة الاستعجال المكرر، يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: أعطي القانون صفة الاستعجال المكرر.

المادة الوحيدة كما تليت من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة. القانون مطروح على التصويت بالمناداة بالأسماء.

فتلي القانون برمته، ونودي حضرات النواب بأسمائهم. وخالف: الأستاذ الياس هراوي، والعقيد فؤاد لحود.

الرئيس: صدق القانون بالأكثرية. الخ...

الرئيس: حضرة الزملاء المحترمين، نبدأ بتلاوة تقرير مقرر لجنة المالية والموازنة. ولكن أرجو أن ننتهي من التقرير وأن نناقش الموازنة بإيجاز وباختصار، إذا أمكن حضرات الزملاء، لأننا نعلم جميعاً الفائدة من وراء إقرار هذه الموازنة بسرعة بعد أن تأخرنا وقتاً كثيراً حتى الآن. ثم مناقشة الموازنة إذا كانت ستكون بدءاً لمناقشة جميع الحقول وجميع الأمور السياسية فالأمر يتطلب كثيراً من الوقت ولعل ذلك يكون على حساب المصلحة العامة، مع العلم أننا إذا أنجزنا الموازنة بسرعة يمكن أن نعقد جلسة مناقشة عامة أو جلسة أسئلة واستجوابات في أول فرصة.

والكلمة لمقرر لجنة المال النائب الأستاذ محمد بيضون.

محمد بيضون: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن لجنة المال والموازنة قد درست وناقشت مشروع موازنة عام ١٩٧٤، المحال على مجلسكم الكريم بموجب المرسوم رقم ٦٠٩٧ تاريخ ٢٨ أيلول ١٩٧٣، وفقاً للأصول المتبعة، وأدخلت عليه بعض التعديلات، إما بناء على طلب وزارة المالية استناداً على قرارات صادرة عن جانب مجلس الوزراء في تواريخ لاحقة لتاريخ إحالة مشروع الموازنة على المجلس، وإما بناء على اقتراحات السادة النواب وموافقة وزارة المالية، كما يتبين من الجدول المفصل للبنود، المرفق بهذا التقرير.

يقسم تقريرنا هذا إلى جزأين:

الأول: ويتناول مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة.

والثاني: ويتناول الملاحظات العامة والتوصيات. الخ...

اننا نكرر في تقريرنا هذا على وجوب تسوية السلفات ما أمكن، خاصة الهالكة منها إذ لا يجوز أن تربك المحاسبة العمومية بها سنة بعد سنة وان تظهر الحسابات العامة أرقاماً مضخمة لا تنطبق على الواقع.

حضرة النواب المحترمين،

تلك كانت ملاحظاتنا العامة أوردناها في القسم الأول من الجزء الثاني من تقريرنا هذا وجرياً على ما اتبعناه من تقريرنا السابق نجمع لحضرتكم أهم التوصيات التي اتخذتها لجنة المالية والموازنة خلال درسها لمشروع الموازنة العامة. والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٤.

القسم الثاني: توصيات لجنة المالية والموازنة:

١ ـ الموازنة العامة

نصنفها فيما يلي وفقاً للتريتب التسلسلي لأبواب الموازنة.

الباب الثالث: رئاسة مجلس الوزراء

- توصي اللجنة بتخصيص ديوان المحاسبة بحارسين اثنين.

الباب الرابع: وزارة العدل

- توصي اللجنة برفع قيمة المساعدة المخصصة للمحاكم الروحية المسيحية من ٢٢٥ ألف ليرة إلى مليون ليرة ـ باب وزارة العدل الجزء الأول، الفصل الأول، البند ٢، الفقرة ٤.

الباب الخامس: وزارة الخارجية

- توصي اللجنة (وزارة المالية ان تتجاوب مع الطلبات التي تتقدم بها وزارة الخارجية من أجل تدبير المال اللازم لمواجهة مشروعات توسيع الملاكات، تلك المشروعات التي لم يكن للبنان حاجة ماسة إليها بقدر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حاجته في هذه الأيام، حيث يناط بلبنان أن يقوم بدوره الذي عرف به على الصعيد الدبلوماسي والإعلامي في القضية العربية الكبرى.

الباب السابع: وزارة المالية

- توصي اللجنة الحكومة باعادة النظر بنظام مديرية الشؤون العقارية ومصلحة المساحة التابعتين لوزارة المالية وذلك بربطهما مباشرة بالمدير العام بهذه الوزارة.
- توصي اللجنة الحكومة بالإسراع في إنشاء مركز أمانة سجل عقاري في بعلبك، علماً بأن توصية سابقة قد صدرت عن هذه اللجنة بتاريخ سابق وبنفس الموضوع.
- توصي اللجنة الحكومة باعتماد طريقة التصوير بالميكروفيماج لحفظ المستندات والخرائط العائدة لمصلحة المساحة التابعة لوزارة المالية.
- توصي اللجنة الحكومة بإلغاء الإعفاءات الممنوحة لشركات الطيران من ضريبة الدخل اعتباراً من أول عام ١٩٧٤ واستصدار النص القانوني اللازم لهذه الغاية.
- توصي اللجنة الحكومة بالإسراع بملء المراكز الشاغرة في مصلحة المساحة بوزارة المالية وتنفيذ مخطط مسح وكيل جميع الأراضي اللبنانية بالوسائل التكنولوجية الحديثة.

الباب التاسع: وزارة التربية الوطنية

- توصي اللجنة الحكومة بدرس إمكانية بناء دار للمعلمين التقنيين لتزويد المدارس المهنية المتزايدة بالمعلمين التقنيين.
- توصي اللجنة الحكومة ببناء دار للكشاف في المدينة الرياضية وتخصيص المبالغ اللازمة بعد إنهاء الدراسة للبناء.

الباب الحادي عشر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

- توصي اللجنة الحكومة برفع قيمة المساعدة المخصص لمصلحة الإنعاش الاجتماعي وذلك تسهيلاً لعمل هذه المصلحة وتعميم اهتماماتها في كل المناطق.

الباب الثاني عشر وزارة الاعلام

- توصي اللجنة الحكومة بزيادة الاعتمادات المخصصة لتقوية وتوسيع جهاز الإعلام الرسمي في الخارج.
- توصي اللجنة الحكومة بتخصيص اعتماد إضافي في باب وزارة الإعلام، وذلك لتأمين شراء سيارة إذاعية للتنقل في المناطق لتغطية أخبارها.

الباب الرابع عشر: وزارة الزراعة

- توصي اللجنة الحكومة بزيادة المساعدة المخصصة لمكتب الحرير والبالغة ٧٥٠ ألف ليرة وذلك من ضمن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاعتماد المقترح في البند ٢٠ من باب وزارة الزراعة، لأن المبلغ المذكور لا يفي حاجة المكتب للقيام بالمهمات الموكلة إليه.

الباب الثامن عشر: وزارة الموارد المائية والكهربائية

- توصي اللجنة الحكومة بالعمل على تحويل مصالح المياه والكهرباء إلى شركات مختلطة فيما بين الدولة والقطاع الخاص.

الباب التاسع عشر: وزارة السياحة

- توصي اللجنة بزيادة قيمة المساعدة المخصصة في باب وزارة السياحة ـ الفصل الأول ـ البند ٧ ـ لجمعية تشجيع وحماية المواقع الطبيعية والأبنية القديمة إلى مبلغ ١٢٥ ألف ليرة بدلاً من ١٠٠ ألف ليرة.
- توصي اللجنة بإنشاء استراحة في بعلبك ومشاريع سياحية أخرى تغطى نفقاتها من أصل الاعتماد المرصد في البند ٢٣ ـ الفقرة ٣ الفصل الأول ـ الجزء الثاني علماً بأن وعداً قد قطع من قبل رئيس المجلس الوطني لانماء السياحة وبموافقة وزير السياحة.
- توصي اللجنة بزيادة المساعدة المخصصة للجنة مهرجانات بعلبك خمسة وسبعين ألف ليرة، الفقرة ١، البند ٧، الفصل الأول ـ الجزء الأول.
- توصي اللجنة بإعادة تخصيص لجنة مهرجانات صور السياحية بالمساعدة التي كانت مرصدة في موازنة ١٩٧٣ وقيمتها ١٠٠ ألف ليرة وذلك في موازنة ١٩٧٤.

٢ ـ الموازنات الملحقة

المديرية العامة للبرق والهاتف:

- توصي اللجنة الحكومة بالعمل على استصدار التشريع اللازم الذي من شأنه أن يحرر إدارة الهاتف في أعمالها من الروتين الإداري الذي يعيق تحقيق الغاية التي أنشئت هذه الإدارة من أجلها.

مديرية اليانصيب الوطني:

- توصي اللجنة الحكومة بأن يوزع الاعتماد المرصد في الفقرة ١ ـ البند ٧ ـ الفصل الأول والمذكور تحت تسمية «إسعاف اجتماعي» وقيمته ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.

وقبل أن نختم تقريرنا هذا حول مشروع الموازنة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٤ لا بد لنا من لفت النظر إلى دقة الأوضاع المالية التي يعيشها العالم اليوم، خاصة عالم الدول الصناعية، نتيجة أزمة النقد العالمية وارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط ارتفاعاً يشكل فرقه حوالي الخمسين مليار دولار أميركي، منها ثلاثة وثلاثين مليار تصيب الدول الصناعية الأوروبية الغربية.

to obtain the original document, please contact Mr. Ayman Daher

إننا نرى اليوم تخبط هذه الدول في سعيها للتخفيف من حدة ارتفاع أسعار النفط على عجز ميزانية مدفوعاتها ومن المؤكد أن معدل أسعار إنتاج هذه الدول سيرتفع بنسب تزيد عن الحدود المألوفة علماً بأن أسعار بعض إنتاجها من المواد الأولية الضرورية للصناعة قد سجلت زيادة راوحت بين المائة والثلاثمائة بالمئة إن لم يكن أكثر في بعض المواد. فأسعار السلع المستوردة ستسجل إذاً خلال هذا العام ارتفاعاً كبيراً سينعكس أثره داخلياً على الأسعار ويؤدي تفاعله مع أسعار المنتوج المحلي إلى زيادة في غلاء المعيشة بنسبة كبيرة.

إن الظرف الصعب الذي نمر به وسط هذه الأزمة يفرض على المسؤولين عن السياحة المالية العامة، في الحقول المختلفة، تعاوناً وثيقاً لمراقبة التطورات المتغيرة للتمكن من اتخاذ التدابير الملائمة في الوقت المناسب بغية المحافظة على نقدنا وتجارتنا، أي على اقتصادنا ومكانتنا المالية المميزة في هذه المنطقة من العالم.

إن الأعباء الإضافية التي ستترتب على الخزينة خلال عام ١٩٧٤ ـ ١٣٠ مليون ليرة زيادة رواتب، ١٥٠ مليون ليرة خسارة مكتب الحبوب، ١٠٠ مليون اعتمادات إضافية لتغطية مشاريع الجزء الثالث المقررة سابقاً، استمرار العجز في صندوق المحروقات السائلة وفي صندوق دعم النسيج وغيرها فيما أتينا على ذكره يجعلنا لا نطمئن إلى أوضاع الخزينة بنهاية هذا العام.

دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

نرفق لكم مع هذا التقرير مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٤، كما تعدل في اللجنة المالية والموازنة مع الجداول الاجمالية التابعة له، وكذلك البيان التفصيلي للنفقات والواردات بنداً بنداً، كما أقرت أو تعدلت خلال درس المشروع.

وإذا نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا التقرير لنقترح الموافقة عليه «معدلاً، كما أقرته اللجنة، ودراسة القضايا المالية المثارة فيه بغية إيجاد الحلول المناسبة والحؤول دون المفاجآت الخطيرة.

بيروت في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٤

مقر لجنة المالية والموازنة

محمد يوسف بيضون

المرفقات:

١ ـ مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٤، مرفقاً بالجداول الاجمالية بعد تعديله.

٢ ـ البيان التفصيلي للنفقات والواردات للموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٤، معدلاً.

الرئيس: تود الرئاسة أن تسجل شكرها للاستاذ محمد يوسف بيضون للجهد الكبير الذي أداه في هذا التقرير، وللتحليل العلمي الدقيق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الكلمة لحضرة النائب دولة الرئيس صائب سلام،

صائب سلام: لقد بادرت الرئاسة بتسجيل الشكر لواضع التقرير، ونحن نقدر لها هذا ولكن الأهم من هذا كله أن يكون ما ورد في هذا التقرير موضع عناية جدية لدى المسؤولين لأن الدراسة القيمة التي استمعنا إليها وما فيها من تفاصيل تزعج السامع وتقلق المواطن.

إن هذا التقرير سينشر ويوضع بين أيدي المواطنين، إنه لتقرير مقلق ومزعج أتمنى على المسؤولين أن ينظروا إلى الأمر بالجدية المطلوبة لمعالجة ما ورد فيه.

الرئيس: أما بالنسبة للجلسة المقبلة فستقوم الرئاسة غداً بالاتصال بدولة رئيس مجلس الوزراء والتشاور معه بشأن تأجيل جلسة مجلس الوزراء غداً، فإذا تم الاتفاق على ذلك فستعقد الجلسة غداً، وإلا، فسنعقد الجلسة القادمة مساء يوم غد، الخميس.

وأرفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٨/ ٢/ ١٩٧٤ الساعة السادسة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

رئيس مصلحة الجلسات والمحاضر

عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن والعشرين من شباط ١٩٧٤

المواضيع المبحوثة

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ درس وتصديق مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ٧٠٩٩ بتعديل المادة الثانية من قانون صندوق الضمان الاجتماعي.

٣ ـ متابعة مناقشة مشروع الموازنة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني ١٩٧٤ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٨ شباط ١٩٧٤ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: موريس فاضل، ناظم القادري، صالح خير، جميل كبي، صائب سلام، محمد بيضون، هاشم الحسيني، مخايل الضاهر، ملكون ابلغتيان، نصري معلوف، إدمون رزق، راشد الخوري، رائف سمارة، عادل عسيران، علي العبدالله، فهمي شاهين، فريد سرحال، كاظم الخليل، يوسف حمود، أمين الجميل، البير مخيبر، ريمون إده، زاهر الخطيب، عزيز عون، كميل شمعون، محمود عمار، انطوان فرنجية، باخوس حكيم، حبيب كيروز، سليمان العلي، صالح الخير، طلال المرعبي، مرشد الصمد، حسين الحسيني، صبري حماده، سليم الداود، طارق حبشي.

واعتذر السادة: الأمير مجيد أرسلان، كمال جنبلاط، أمين الجميل، عبدو عويدات، اميل روحانا صقر، جوزيف سكاف.

وتمثلت الحكومة بالسادة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تقي الدين الصلح، وأصحاب المعالي الوزراء جوزيف شادر، سورين خان أميريان، عثمان الدنا، ميشال ساسين، علي الخليل، نزيه البزري، بهيج تقي الدين، توفيق عساف، فؤاد نفاع، فؤاد غصن، حسن الرفاعي.

الرئيس: افتتح الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المعتذرون ـ تتلى أسماؤهم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تليت

الرئيس: المتغيبون، تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني ١٩٧٤ في الساعة السادسة والنصف من ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس والعشرين من شباط ١٩٧٤ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة ملكون ابلغتيان، رائف سمارة، فريد سرحال، نديم سالم، يوسف حمود، البير مخيبر، سالم عبد النور، عبدو عويدات، موريس فاضل، هاشم الحسيني، أمين الحافظ، انطوان فرنجية، سليمان العلي، حسن الميس، سليم الداود، عبد المولى أمهز، ناظم القادري.

واعتذر السادة، الأمير مجيد ارسلان، نزيد البزري، كمال جنبلاط، أمين الجميل، فؤاد نفاع.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة الأستاذ فؤاد غصن، وأصحاب المعالي السادة: جوزف شادر، عثمان الدنا، ميشال ساسين، نصري المعلوف، ادمون رزق، علي الخليل، بهيج تقي الدين، توفيق عساف، حسن الرفاعي.

افتتحت الجلسة ثم بادر المجلس إلى البحث بجدول الأعمال فصدق مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٧١٦٢ بإجازة صرف النفقات وجباية الواردات عن شهر آذار ١٩٧٤ على أساس القاعدة الاثني عشرية وصدق مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٦٧٢٩ بإفادة العمال الزراعيين من أحكام قانون الضمان الاجتماعي.

وأحال على اللجنة المختصة مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٧٠٩٩ بتعديل نص المادة الثانية من قانون الضمان الاجتماعي.

ثم تلا حضرة مقرر لجنة المالية والموازنة النائب محمد يوسف بيضون تقريره على مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٤.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٨ شباط ١٩٧٤ الساعة السادسة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

ـ سكوت ـ

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: صدق المحضر.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء وزير المالية يتلو بيانه حول مشروع الموازنة العامة.

وزير المالية: حضرة النواب المحترمين

أمام مجلسكم الكريم مشروع موازنة عام ١٩٧٤ بما في ذلك مشاريع الموازنات الملحقة. وقد بلغت أرقام مجموع الاعتمادات لهذه المشاريع حوالي ١,٣٨٥ مليار ليرة مقابل حوالي ١,١٩٩ مليار ليرة عام ١٩٧٣ أي بزيادة قدرها حوالي ١٨٦ مليون ليرة أو حوالي ١٥ بالمئة.

إن هذه الأرقام لا تمثل مجموع المبالغ الممكن إنفاقها خلال عام ١٩٧٤ بكاملها ذلك أن هناك اعتمادات مدورة من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٣ بلغت حوالي ٦٢٥ مليون ليرة، وكانت قد بلغت الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٢ حوالي ٤٦٨ مليون ليرة. فهذه الأرقام توضح أنه من الممكن قانوناً أن يزيد الانفاق الفعلي خلال ١٩٧٤ عن أرقام المشروع المبينة أعلاه، وذلك بفضل توفر اعتمادات ضخمة ينتظر تدويرها من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٤. هذا ممكن قانوناً، ولا نستطيع أن نجزم بأن الانفاق سيتم لأن ذلك موقوف على مدى نشاط الإدارات وكفاية الأجهزة، والحكومة بكل حال عازمة على إعطاء هذه المسألة ما تستحقه من اهتمام.

إن هذه الأرقام تشير إلى نسبة مرتفعة للانفاق العام بالنسبة إلى مجموع الانفاق الوطني ولا بد أن يكون لهذا الانفاق تأثيره على الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الأسعار ويتوقف مدى هذا التأثير وشكله على التطورات والاتجاهات الهامة التي يشهدها اقتصادنا.

وقد أعطت فذلكة مشروع موازنة ١٩٧٤ لمحة وافية عن هذه التطورات والاتجاهات الاقتصادية والمالية من عالمية ومحلية وعما شهده الاقتصاد العالمي عام ١٩٧٣ من توسع كبير وما رافقه في أكثر بلدان الأسواق الحرة من تضخم مالي سريع. لذلك لن أعود هنا إلى تكرار ما ورد في الفذلكة حول هذا الموضوع.

إلا أنني أتناول في هذا البيان عرض أرقام مشروع موازنة ١٩٧٤ لتبيان خصائصه وما يهدف إليه والخطوط الأساسية للسياسة المتبعة من خلاله.

لقد توزعت اعتمادات الموازنة العامة على أجزائها الثلاثة كما يلي:

الجزء الأول: ٨٢١ مليون ليرة أو حوالي ٦٧ بالمئة من المجموع.

والجزء الثاني: ١٩٠ مليون ليرة أو حوالي ١٦ بالمئة من المجموع.

والجزء الثالث ٢١٥ مليون ليرة أو حوالي ١٧ بالمئة من المجموع.

وقد كان متوسط نسب اعتمادات هذه الأجزاء للأعوام ١٧٦٥ ـ ١٩٧٣ كما يلي:

الجزء الأول: حوالي ٧٤ بالمئة من المجموع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجزء الثاني: حوالي ١٤ بالمئة من المجموع.

الجزء الثالث: حوالي ١٢ بالمئة من المجموع.

إن مقارنة نصيب كل من أجزاء الموازنة الثلاثة في موازنة السنة الحالية بمتوسط هذا النصيب للأعوام التسعة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ تدل على أن اعتمادات الجزء الثالث أي الاعتمادات المخصصة للمشاريع الانشائية والانمائية زادت بنسبة أعلى من معدل نسبة زيادة بقية الاعتمادات.

إن مقارنة مجموع اعتمادات المشاريع الانشائية والانمائية في موازنة العام الحالي بمجموع هذه الاعتمادات في موازنة عام ١٩٧٣ تظهر زيادة قدرها حوالي ٩ ملايين ليرة فقط، إلا أن الزيادة الفعلية تفوق هذا الرقم إذ ان هناك قوانين برامج إضافية صدرت بعد إقرار الموازنة وإحالتها إلى المجلس النيابي وبالتالي فإن اعتماداتها لم ترد في هذا المشروع. وقد أقر فعلاً مشروعان أحدهما لوضع الدراسة لأتوستراد بيروت الحدود السورية، والآخر لتنفيذ أبنية للجامعة اللبنانية، وتبلغ اعتمادات الدفع لعام ١٩٧٤ لهذين المشروعين ٩,٥ مليون ليرة لبنانية يجعل الزيادة في اعتمادات المشاريع الانشائية لهذا العام حوالي ١٨ مليون ليرة.

إن اعتمادات الجزء الأول من مشروع موازنة عام ١٩٧٤ قد زادت هذا العام بنسبة تبلغ حوالي ١٦ بالمئة عمّا كانت عليه عام ١٩٧٣ بينما كان هذه الزيادة عام ١٩٧٣ حوالي ١١,٥ بالمئة فقط مقابل متوسط لها بلغ خلال الأعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ حوالي ١٢ بالمئة. ويعود سبب زيادة هذه النسبة لهذا العام بصورة رئيسة إلى إقرار الدرجة الاستثنائية للموظفين والعاملين في القطاع العام. وإلى زيادة النفقات التربوية والنفقات الدفاعية ونفقات التحويل ـ نفقات المساهمة في المؤسسة الوطنية لضمان الودائع ـ وهذه النفقات الأخيرة ليست من النفقات الإدارية العادية التي تسعى الحكومة إلى الحد من تزايدها، وبالتالي فإن ارتفاعها لا يتعارض مع السياسة الطويلة المدى التي تتبعها وزارة المالية لضغط النفقات الإدارية إلى أدنى حد اقتصادي ممكن بغية توفير مبالغ متزايدة لتنفيذ المشاريع الانمائية والخدمات الاجتماعية.

أما اعتمادات الجزء الثاني أي الاعتمادات التي تغطي بصورة رئيسية نفقات التجهيز والانشاء العادية السنوية فقد زادت هذا العام بنسبة ١٤ بالمئة تقريباً على الرغم من أنها كانت قد زادت العام الماضي بنسبة ٢٥ بالمئة تقريباً بينما كان متوسط هذه الزيادة للأعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ حوالي ١٢ بالمئة. وهذا مما يدل على أن الاعتمادات المخصصة للتجهيز القصير الأجل قد استمرت بالتوسع السريع. هذا وإذا أخذنا بعين الاعتبار الاعتمادات المدورة من معقودة وغير معقودة والتي تبلغ ١٦٢ مليون ليرة تصبح اعتمادات الجزء الثاني المتوافرة للتنفيذ خلال عام ١٩٧٤ حوالي ٣٥٣ مليون ليرة.

وإذا انتقلنا من مجموع أرقام الموازنة إلى توزيع الاعتمادات بين الوزارات يتبين أن الوزارات التي تأتي في المقدمة هي وزارة الدفاع الوطني ونسبتها حوالي ٢٥ بالمئة، فوزارة التربية الوطنية ونسبتها حوالي ٢٢ بالمئة، فوزارة الأشغال العامة ونسبتها حوالي ١٣ بالمئة، فوزارة الداخلية ونسبتها حوالي ٨ بالمئة، فوزارة الصحة العامة ونسبتها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حوالي ٤ بالمئة. وهذا يعني أن الحكومة تعطي الأفضلية في برنامجها إلى قضايا الدفاع والأمن، وإلى قضايا التربية والصحة العامة، إلى جانب المشاريع الانمائية. وان تطور أرقام الاعتمادات لهذه الوزارات في موازنة ١٩٧٤ يعكس هذه السياسة بوضوح، إذ ارتفعت اعتمادات وزارة التربية بحوالي ١٦ بالمئة، واعتمادات وزارة الدفاع الوطني بحوالي ٣٢ بالمئة، واعتمادات وزارة الداخلية بحوالي ٤٢ بالمئة.

وهكذا يتبين أنه إلى جانب الطبع الانمائي لموازنة عام ١٩٧٤ هناك الاهتمام الملحوظ بشؤون الدفاع والأمن، والخدمات الاجتماعية. فإن اعتمادات الخدمات العامة قد ارتفعت من حوالي ٣٧١ مليون ليرة، عام ١٩٧٢، إلى حوالي ٤٣٥ مليون ليرة عام ١٩٧٣، وإلى حوالي ٥١٨ مليون ليرة عام ١٩٧٤، أي بزيادة بلغت حوالي ٦٣ مليون عام ١٩٧٣، وحوالي ٨٣ مليون ليرة عام ١٩٧٤ وارتفعت اعتمادات الخدمات الاجتماعية من حوالي ٣٤٨ مليون ليرة عام ١٩٧٢ إلى حوالي ٣٨٠ مليون ليرة عام ١٩٧٣ وإلى حوالي ٤٥٠ مليون ليرة عام ١٩٧٤، أي بزيادة قدرها حوالي ٧٠,٣٢ مليون ليرة بالتتالي. أما الخدمات الاقتصادية فقد زادت اعتماداتها من ٢٨٩ مليون ليرة عام ١٩٧٢ إلى ٣٠٥ ملايين ليرة عام ١٩٧٣ وإلى حوالي ٣١٨ مليون ليرة عام ١٩٧٤، أي بزيادة ١٦ مليون ليرة عام ١٩٧٢ وحوالي ١٣ مليون ليرة عام ١٩٧٤.

أما بالنسبة إلى الواردات وكيفية تأمين تغطية هذه النفقات، في مشروع الموازنة، فإننا نوضح ما يلي:

لقد قدرت إيرادات الموازنة العادية أي الايرادات من جميع المصادر باستثناء القروض بمبلغ ١٠١١,٥٠ مليون ليرة وهذا المبلغ يوازي مجموع الاعتمادات في الجزأين الأول والثاني من قسم النفقات.

هذا لا يعني أن الايرادات العادية ستكون كافية تماماً لتغطية نفقات الجزأين الأول والثاني، ومن المعلوم أن الظروف المالية والاقتصادية والسياسية التي كانت قائمة عند إقرار الموازنة قد تغيرت. فالموازنة أعدت قبل حرب تشرين، والظروف التي أعقبت هذه الحرب تغيرت وزادت في حدة مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار وكان انعكاسها على موازنة الدولة نقصاً في بعض الايرادات، ولا سيما ما يتعلق منها بالمحروقات والمواد الملتهبة وزيادة الأعباء التي تتحملها الدولة لمعالجة مشكلة الغلاء وتجميد أسعار بعض السلع الأساسية. إن الظروف المشار إليها ستعطي بعض الانعكاسات الايجابية لجهة الزيادة في حصيلة بعض الايرادات كضريبة الدخل والرسوم الجمركية إلا أن هذه الزيادة في بعض الايرادات نقدر أنها ستكون أقل من الخسارة التي تتحملها الدولة والنقص في بعض الايرادات الأخرى.

لهذا نرى ضرورة العمل على تعزيز إيرادات الموازنة العادية ونأمل تعاون مجلسكم الكريم مع الحكومة في إقرار مشاريع القوانين التي تؤمن هذه الغاية.

أما في ما خص الايرادات الاستثنائية فقد قدرت في مشروع الموازنة بمبلغ ٢١٣,٥٠ أي بما يوازي اعتمادات الجزء الثالث من قسم النفقات المتعلق بقوانين البرامج وستلجأ الدولة إلى القروض من داخلية وخارجية للحصول على هذه الايرادات الاستثنائية مع إعطاء الأفضلية للقروض المحلية وبالتالي للقروض من المؤسسات الدولية المتخصصة.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

وهنا لا بد من الاشارة إلى أنه يتبادر إلى ذهن الكثير من حضراتكم ما يقال عن ضرورة اتخاذ التدابير الصارمة لضبط عمليات التحقق والجباية، وأن هذه التدابير في حال جديتها كفيلة بتأمين الايرادات الكافية لتغطية الانفاق العام، الأمر الذي تصبح معه الدولة بغنى عن تحميل المكلف اللبناني أعباء ضرائبية جديدة ويغني حتى عن اللجوء إلى القروض.

أود هنا التأكيد أن الحكومة تولي موضوع التحقق والتحصيل العناية اللازمة وأن وزارة المالية دائبة في متابعة هذه القضية للوصول بها إلى إلى أفضل النتائج. فالتدابير التي اتخذت والمتعلقة بزيادة عدد المراقبين والعاملين في أجهزة التحقق والجباية وإعدادهم وتدريبهم وتنظيم عملهم وتوزيع المهام فيما بينهم، بدأت تعطي نتائج ملموسة. ووزارة المالية عازمة على اتخاذ المزيد من التدابير الهادفة إلى تعزيز أجهزة الجباية وجعل نشاطاتها وأعمالها تتميز بالفعالية والإنتاجية.

وإشارة إلى بعض النتائج نذكر أن أرقام ضريبة الدخل قد ارتفعت من حوالي ٧٥ مليون ليرة عام ١٩٦٧ إلى حوالي ١٣٣ مليون ليرة عام ١٩٧٣، وهي تزداد حالياً بمعدل يزيد على ١٨ بالمئة سنوياً. كما أن هناك بعض الرسوم مثل رسوم المسكرات ترتفع وارادتها بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ بالمئة سنوياً بفضل التحسينات الإدارية.

لكن لا يخفى على حضراتكم أن التوسع الكبير في الأعباء الملقاة على عاتق الدولة والخدمات التي تؤمنها لا سيما في الحقل الاجتماعي، يحتم ايجاد إيرادات جديدة كافية تساعد على تحمل هذه الأعباء والاستمرار في تأمين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتوسع بها.

وهناك سبب آخر مهم يحتم إيجاد إيرادات جديدة عادية وهذا السبب مرتبط بضرورة تجنب تغطية بعد النفقات العادية بإيرادات استثنائية لأن مثل هذا الاحتمال في حال وقوعه، يكون له أثره السيىء على الوضع المالي والاقتصادي العام ويعرقل الانفاق الانمائي.

الموازنات الملحقة

أ ـ موازنة مديرية الهاتف العامة:

بلغت أرقام مشروع موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف ٩٣٣٧٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٧٨٠٩٣٩٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٣، أي بزيادة قدرها ١٥٢٧٦١٠٠ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ١٩،٥٩ بالمئة.

أما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة، وتعود أهم أسباب الزيادة لتحقيق المشاريع المتعلقة بتحسين الهاتف وتطويرها وتعميمها وتأمين الاتصالات الدولية بأحدث الوسائل.

لقد غطت الإيرادات العادية لهذه الموازنة ٩٣٣٧٠٠٠٠ ل.ل. جميع نفقاتها. وعليه تكون موارد تغطية هذه الموازنة كلها بواسطة واردات الهاتف السنوية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ب ـ موازنة اليانصيب الوطني:

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ٤٧٩٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٢٩٦٥٠٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٣ أي بزيادة قدرها ١٨٢٥٠٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٥٥، ٦١ بالمئة.

اما مواطن الفروقات فقد ذكرت بالتفصيل في جداول مشروع الموازنة.

وتجدر الإشارة إلى ان أرباح اليانصيب الوطني تخصص لمشاريع اجتماعية وفقاً للغاية الأساسية التي انشئت من أجلها.

ج ـ موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري:

بلغت أرقام مشروع هذه الموازنة ١٩٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ١١٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في عام ١٩٧٣ أي بزيادة قدرها ٨٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وهي توازي نسبة مئوية تبلغ ٧٢،٧٣ بالمئة.

أما سبب الزيادة فمرده إلى ارتفاع أسعار السكر عالمياً وقيام مكتب الحبوب والشمندر السكري بتغطية فرق الأسعار وتأمين هذه السلعة الضرورية للمستهلك بسعر منخفض.

وتجدر الإشارة إلى أن الخسارة الناتجة عن سعر السكر زادت كثيراً عما قدرت في الموازنة لأن الأسعار العالمية الحالية هي أعلى بكثير من الأسعار التي كانت معتمدة عند تحضير مشروع الموازنة.

مما تقدم نتبين:

أولاً: ان الحكومة تتبع سياسة الحد من تزايد النفقات الإدارية العادية إلى الحد الاقتصادي الممكن وتوفير مبالغ متزايدة وتخصيصها للمشاريع الإنشائية والإنمائية.

ثانياً: إن الحكومة تعطي الأولوية إلى قضايا الدفاع والأمن والخدمات الاجتماعية إلى جانب التركيز على القضايا الإنمائية.

ثالثاً: ان التركيز على قضايا الدفاع والأمن يهدي إلى تحقيق معطيات أفضل للتنمية الإنسانية والاقتصادية للبلاد. والتركيز على القضايا الإنمائية والاجتماعية يهدف إلى تأمين المزيد من العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق اعطاء الأولوية في تخصيص الواردات العامة بزيادة الطاقة الإنتاجية للبلاد ولتأمين الخدمات والتسهيلات التي تفيد أصحاب الدخل المحدود بنسبة أكبر مما تفيد الفئات الميسورة.

رابعاً: تعمل الحكومة بالتعاون مع مجلسكم الكريم على إيجاد الإيرادات الكافية لتأمين الإنفاق العام.

والأرقام الواردة في الموازنة التي بين أيديكم، تعكس الخطوط الأساسية للسياسة الإنمائية والاجتماعية التي بينت والتي نتمنى أن نتعاون معاً على تحقيقها بأفضل الطرق.

ـ تصفيق ـ

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: حضرة النواب المحترمين، سأتلو عليكم أسماء طالبي الكلام حسب الترتيب، لأن جلسات الموازنة العامة تتطلب مناقشة. فأحياناً النائب الذي يريد أن يناقش الموازنة، اما أن لا يسجل اسمه أو انه يسجل اسمه ويغيب عن الجلسة الأمر الذي يعطل سير العمل في المجلس، سأتلو عليكم الأسماء، حتى يعلم كل منا ما هو العدد ومتى يحين موعده في الكلام. طالبو الكلام حسب الترتيب هم السادة: رينه معوض، أمين الحافظ، أوغست باخوس ـ بطرس حرب ـ سليم معلوف ـ بيار حلو ـ الياس الهراوي ـ عبد المجيد الرافعي ـ ادوار حنين ـ ميشال معلولي ـ شفيق بدر ـ زكي مزبودي ـ بيار دكاش ـ منيف الخطيب ـ الدكتور جبران طوق ـ فريد سرحال ـ عادل بك عسيران.

حضرة الزملاء، عندما يغيب طالب الكلام فإن الرئاسة تتقيد في جدولة الطلبات حسب هذا الترتيب، فمعناه أنه تنازل عن دوره في الكلام. وهذا ليس ضمناً، بل صراحة. لاننا عندما نعطي الكلام للنواب وينتهي العدد ولا يطلب الكلام أحد من النواب مجدداً، سنختم المناقشة العامة في الموازنة لنبدأ في بحث المواد، ولا يمكن لأحد منا أن يأتي في الجلسة بعد ختام المناقشة العامة ويقول: لماذا لم اعط الكلام. اذا كان هذا النائب غائباً عندما تعطى له الكلمة، وهو يعلم مسبقاً في أي جلسة وفي أي وقت سيطلب إليه البدء في الكلام.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، سأحاول ضمن هذه الكلمة القصيرة أن أتجنب البحث في أرقام الموازنة بصورة تفصيلية وفي التعديلات التي أدخلت عليها في اللجنة، باعتبار ان الزميل الكريم الأستاذ بيضون قد أوفى الموضوع درساً كاملاً وشاملاً، واني أغتنم هذه الفرصة لأوجه له الشكر على هذا التقرير باسم اللجنة المالية التي هو مقررها.

دولة الرئيس، الطابع الظاهر لهذه الموازنة هو طابع سرعة ازدياد النفقات على الواردات. وهذه الظاهرة نلحظها موازنة موازنة، ونعمل جاهدين كل سنة ونحاول أن نجد الواردات اللازمة لنتمكن من موازنة هذه الموازنة التي تزداد نفقاتها سنة فسنة بصورة سريعة. لا شك أن تطورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تطور تدخل الدولة منذ بضعة سنين في هذه الحياة أدت إلى ارتفاع وازدياد أرقام الموازنة وإلى حصول هذه الظاهرة، ولكن وصلنا إلى الوقت الذي أصبح معه من العسير جداً تأمين توازن الموازنة وتمويل المشاريع الإنمائية الطويلة الأمد بواسطة الواردات العادية الناتجة عادة عن تطبيق القوانين الضرائبية القائمة. وإذا كانت الخزينة قد سمحت، حتى الآن، وإلى حد ما، أن تؤدي إلى توازن هذه الظاهرة، فيتحتم على الحكومة وفي أقرب وقت أن تعالج هذه المشكلة بشكل جذري ودقي وعملي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس، هذا التدخل، واعني تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية فرضه عليها الوضع الاجتماعي أولاً، وأول ظاهرة أتكلم عنها هي سياسة الدعم.

سياسة الدعم، أي السياسة التي تنتهجها الحكومة لدعم المواد الغذائية، أي الشمندر السكري والحبوب. في سنة ١٩٧٣، هذه السياسة كلفت الخزينة مئة مليون ليرة. ستون مليونا منها للقمح وأربعون منها للشمندر السكري. وفي سنة ١٩٧٣ سياسة الدعم ذاتها للسكر كلفت الدولة حوالي الستين مليون أي زيادة أربعين مليون ليرة في هذا القطاع فقط. أنا لست ضد هذه السياسة بصورة إجمالية، أنا مع بقاء سعر الخبز معقولاً، ولكن لا أفهم هذه السياسة السكرية التي تكلف الخزينة أربعين مليوناً هذه السنة ويمكن أن تكلفها في السنة القادمة سبعين أو ثمانين من يستفيد منها؟ هل هو فعلاً المحتاج فقط؟ اعتقد، وأجزم أن لا.

دولة الرئيس، أنا قلت بما يتعلق بالقمح، اني موافق تماماً على سياسة الدعم، صحيح تكلفنا، ولكن لا حول ولا قوة. أما سياسة الدعم السكري، فلا أفهمها تكلف في السنة ستين مليون، في العام الماضي كانت أربعين مليوناً وكانت أولاً عشرين مليوناً. ثم هذه السنة ٤٠ مليوناً ـ والسنة القادمة يمكن أن تكون ثمانين. والحبل على الجرار. من يستفيد من السياسة السكرية؟ فعلاً الذي بحاجة وما عنده إمكانيات نحافظ له على سعر السكر ونحمل الخزينة أعباء المحافظة. ما كان عندنا مانع أو كان هذا وحده هو المستفيد منها ولكني أجزم بأن من يستفيد منها هي الصناعة والحلويات والمشروبات، والتهريب عندما يحصل إلى البلدان الشقيقة ويباع في البلدان الشقيقة فوق الكوتا المعطاة بأسعار خيالية وأحياناً بسعر ١٤٠ غرشاً للكيلو.

أرجو من معالي وزير المالية وهي الحارس الأمين على هذه الخزينة اللبنانية ان يعي ويهتم بسياسة الدعم للسكر والتي تكلف أكثر من أربعين مليون ليرة، وهذا أمر يحتاج إلى معالجة ومعالجة سريعة.

قضية الأرز واللحم، مش عارفين بعد نتائجها، السنة القادمة نحكي عنها، أنا معك ستبيعونها بسعرها، ولكنني أخشى أن تحصل خسارة من ورائها، على كل حال نأمل أن لا تحصل، المهم ضبطها وتأمينها حتى لا تفسد في العنابر، ففي السنة القادمة نذكر بعضنا إذا كنت أنا على حق أو الحكومة على حق في هذا الموضوع.

فيما يتعلق بالسكر أطلب إعادة النظر في سياسة الدعم للسكر. على الوزير أن يدرسها وعلي أنا أن ألفت النظر.

فيما يتعلق بالحبوب أنا مع نظام توحيد الدعم. واعتقد ان النتيجة ستكون حسنة واعتقد أن الخسارة ستكون خمسين مليون ليرة في المستقبل، مع الترام، وإن شاء الله ما تجي البضاعة وتتلف وما تستعمل والخ.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وبما يتعلق بقضية هي أهم من سياسة الحبوب وأعني سياسة البترول. يا معالي الوزير، في العام الماضي كنا بحوالي ستين مليوناً أو خمسين مليوناً وهذه السنة اعتقد صرنا بمئة مليون. على كل حال أنتم تقيدون سعراً والمدريكو تقيد سعراً ثانياً فكيف نصل بعدها. ستجتمعون على طاولة وستبحثون الموضوع وستصلون إلى تسوية حتماً.

السؤال، الحكومة اليوم تأتي بهذه الكميات وتقيد الأسعار على دفتر، وتكرر المدريكو لحساب الحكومة اللبنانية حاجاتها. المدريكو تقيد سعراً والحكومة اللبنانية تقيد سعراً. وفي النهاية في رأيي سيصلون إلى تسوية. وهذه التسوية إن شاء الله دولة الرئيس يقول لي انه توجد وعود. أنا معه، ولكن الآن على الورق يوجد مئة مليون ليرة. إذا معالي وزير البترول يقول لا، فأنا مستعد بالأرقام أن أبين له.

وزير الصناعة: سبعون مليوناً.

رينه معوض: أنا أحصر بحثي بالمدريكو، أنا أقول في المدريكو يوجد مئة مليون، معالي الوزير يقول دون المئة، فأؤكد له بما يقارب المئة وليس دون المئة. على كل حال توجد خسارة ولا أقول أنت المسؤول عنها، وأنا لا أقول الحكومة المسؤولة. هذه أسعار عالمية نتيجتها من الخارج ولا يمكننا عمل شيء ولكن لنر كيف سنجابه هذا الموضوع.

العراق، لا شك انه بالاتفاقية التي حصلت كسب لبنان من ورائها وجنى أرباحاً وأشكر الذين قاموا بها باعتبار أن الأسعار الحالية لم تطبق عليها.

في سنة ١٩٧٥ سينتهي هذا الاتفاق، أنت اليوم هنا، ويمكن في آخر سنة ١٩٧٥ يأتي غيرك، ولكن يجب أن تدرس أنت وغيرك ما يمكن أن يحصل في نهاية سنة ١٩٧٥.

في نهاية سنة ١٩٧٥ ستنتهي الاتفاقية مع العراق وستطبق علينا الأسعار. لا شك أسعار البترول معروفة كيف ارتفعت وكم تؤثر في اقتصاديات كل بلد، أوروبا تتحمل خمسين مليار دولار في هذه السنة فوق أسعار بترول، ولا شك أن نصيبنا سيكون فوق المئتين إلى الثلاثمئة مليون ليرة زيادة.

معالي وزير المالية، أنا ليس عندي اقتراح، لكني الاحظ أن ليس بيننا من يفكر بما سيجري بعد سنتين أو ثلاث، ولا أحد منا يفكر أن السياسة البترولية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السياسة النقدية والمالية في كل بلد. ماذا نهيىء لها في لبنان؟ ما هو الجهاز الموجود؟ هل أوجدناه من خبراء ومن عناصر بشرية حتى نجابه هذه المواضيع التي ستحصل؟ ان لم يكن بعد سنة فبعد سنتين وفي وقت قريب سيصبح هذا الموضوع عبئاً على الخزينة اللبنانية. اعلم وإذا لم ندرسها ونعد لها الحلول اللازمة فسنترك هذه الموازنة تقع تحت عبء ثقيل وثقيل جداً، لا يمكن للبنان

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

تحمله، مثل البلدان النامية والبلدان الصناعية. وأرجو من معالي وزير المالية أن يعيرنا انتباهه لأن هذا الموضوع له من الأهمية حيث تجب معالجته بخلق جهاز خاص خارج عن الإدارة وخارج عن كل روتين حتى يتمكن من درس الحلول اللازمة لأن الوقت مداهم، وسنة ١٩٧٥ على الأبواب.

بما يتعلق بالمدريكو، لا أعلم إذا كان بإمكاننا أن نبقى نعيش في هذا الجو، جو ما في شك يريحنا اليوم، ولكن سيأتي يوم الاستحقاق، وقت الاستحقاق سيكون اليوم على الجميع، لأنه الآن ما زال على الورق، ما سيحصل معهم، لا أعلم، ماذا سيكون من أمر المصفاة الثالثة؟ لا أعلم، المصفاة الثالثة ستصبح الثانية؟ معقول كله معقول. لكن لا يجوز أن نقول لليوم بكير. في وقت. في وقت، حتى يصل الوقت ولا نعمل شيئاً. ونجد هذه الأرقام كلها مبسطة أمامنا ومش عارفين أن نقوم بواجباتنا حسب تقاليد لبنان الذي لا يتأخر بواجباته. وهذه الصفة موجودة في لبنان لأنه دائماً يقوم بتعهداته، ولكن المهم أن نحل هذه القضايا ولا يجوز أن تتراكم.

وزير الصناعة: العجز دون ٧٢ مليون ليرة العجز لا يزيد عن الخمسين أو الخمس وخمسين مليون، عشرة ملايين سنة ١٩٧١ تسعة وعشرين سنة ١٩٧٢ وعشرة ملايين سنة ١٩٧٣.

رينه معوض: معالي الوزير، أنا أريد أو آخذ كلامك بعين الاعتبار ولي الثقة الكاملة بشخصك ولكن إن شاء الله يكون معك الحق. على كل حال ٧٢ مليون ليرة هو رقم كبير، ما لازم الواحد يأخذه بعين الاعتبار على موازنة مليار ليرة. وهو مبلغ ضخم. وإن شاء الله تكون كذلك، وان يكون معك الحق وأريده من كل قلبي. هذه حساباتك واؤكد انها ستكون أكثر.

قلنا قضية البترول سيكون لها تأثير أساسي فعال في هذه الموازنة والموازنات المقبلة. ما هو الحل؟ يوجد حل، يلزمه شجاعة.

حل مقترح من وزارات ومن دوائر رسمية، أمستعدون أن تتحملوه؟

معالي الوزير، عندك اقتراحات من كافة الدوائر المسؤولة عن هذه القطاعات. وقبلك كانت موجودة، وكلما أتى وزير إلى الحكم يؤخر هذه المرحلة، فإن شاء الله تجد أنت هذا الباب أو غيره، ولكن هل من الجائز أن يبقى هذا العبء هكذا بدون أي حل؟ وأن تحملوا موازنة الدولة على حساب المشاريع الانشائية؟ هذا لا يجوز فإذا وجدتم أن هذه هي الطريقة السليمة بأن نحمل هذا العبء لموازنات الدولة وبهذه الملايين، ولمشروع المئتين مليون ولغيرها من المشاريع، فلا اعتقد بأنه عمل سليم. على كل حال هذه مسؤوليتكم وأنتم ستتحملونها وسيرى المجلس إذا كنتم أنتم ستتحملونها وسيرى المجلس إذا كنتم أنتم على حق أو على خطأ والمسؤولية راجعة إليكم اليوم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تكلمنا بموضوع الدعم وتكلمنا بموضوع البترول ونتكلم الآن بموضوع النسيج الذي يحمل الدولة أيضاً أعباء مالية، هل يجوز أن نستمر به أيضاً؟

انتقل من هذه الملاحظات إلى قضية الواردات.

يا دولة الرئيس، في بيانك عن سياسة الحكومة المالية تكلمت عن الواردات ولفتت نظري جملة، في الصفحة الرابعة: «بهذا نرى ضرورة العمل على تعزيز إيرادات الموازنة العادية ونأمل تعاون مجلسكم الكريم مع الحكومة في إقرار مشاريع القوانين التي تؤمن هذه الغاية».

أنا أفهم منها انه شيء يأتي على الطريق، وهذا الشيء من تشريعات من شأنه أن يعزز واردات الخزينة، هذا الشيء الذي أقدم ملاحظات عليه ولا تعتبرونه انه أصبح ضرورياً وبحاجة لإيجاد تشريعات.

دولة الرئيس، أنا أريد أن أقول شيئين في هذا الموضوع: ضريبة الدخل، أنا اعتبرها أكثر الضرائب عدالة لانها تصيب الربح أينما وجد. تقديرات ضريبة الدخل لسنة ١٩٧٤ مئة مليوناً أو مئة وخمسة ملايين. هذه تقديرات.

تقديرات سنة ١٩٧٣ تسعون مليوناً. الدخل القومي ٦ مليارات أنقص منها من ١٠ بالمئة إلى ١٥ بالمئة لا تدفع ضرائب، والقطاع الزراعي لا يدفع ضرائب، فيصبح حوالي ٥ مليارات. ضريبة الدخل من هذه الـ ٥ مليارات مئة مليون، أي بمعدل اثنين في المئة من مجموع الضرائب في لبنان، ضريبة الدخل التي هي مئة مليون ليرة تشكل أقل من عشرة بالمئة من موازنة لبنان. وهذه النسبة غير موجودة في أي بلد في العالم. وليس من العدل أن نحمل وزارة المالية مسؤولية عدم الجباية، بالعكس انها تجبي ولكن يجوز أن تكون القوانين بمجملها بحاجة إلى «رتوش» حتى تأتي أكثر عدالة، وأكثر نشاطاً في مختلف القطاعات الاقتصادية الموجودة في لبنان.

اعتقد بأن الجباية هي حسنة. اما التحقق فاني أتمنى على وزارة المالية، وقد أدخلت على جهاز التحقق فيها عناصر جديدة، اتمنى ان تهتم بالتحقق بصورة أكثر عمقاً، وتعيد النظر في التشريعات القائمة، وتتقدم إلى المجلس بتشريعات جديدة لازمة، لكي تتمكن من معالجة هذا الموضوع.

اما أن تكون ضريبة الدخل أقل من عشرة بالمئة من مجموع موازنة لبنان، وان تكون بمجموعها مئة مليون من أصل ألف مليون، فلا اعتقد أي أي منطق معالي سليم يقبل بهكذا أرقام.

الاعتمادات المدورة: أنا أتكلم فقط بالأمور المدونة في الفذلكة. الاعتمادات المدورة، هذه السنة، تبلغ ٦٢٥ مليون ليرة، لم يحدث انفاق في سنة ١٩٧٣. الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٧١ إلى ١٩٧٢ بلغت ٤٦٨ مليوناً. ومن سنة ١٩٧٢ إلى ١٩٧٣، ٦٢٥ مليوناً، وحسب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تقديري فقد تبلغ هذه السنة ٨٠٠ أو ٩٠٠ مليون ليرة مدورة، أي ما يقارب مجموع موازنة لبنان. الفذلكة تقول: صحيح ان الموازنة هي مليار و ٣٨٥ مليوناً، ولكن يجب أن يضاف إليها حوالي المليار أيضاً مبالغ مدورة.

ثم تقول الفذلكة: لا نستطيع أن نجزم بأن الاتفاق سيتم، لأن ذلك موقوف على مدى نشاط الإدارات وكفاية الأجهزة، والحكومة، بكل حال عازمة على إعطاء هذه المسألة ما تستحقه من اهتمام.

ريمون اده: أنا أقترح أن تحول الاعتمادات إلى الجزء الأول ويزاد عدد الموظفين فتصرف عندئذ الموازنة بكاملها.

رينه معوض: متابعاً ـ دولة الرئيس، بالفعل نحن وأنتم مسؤولون عن هذه الحالة. والمجلس والحكومة مسؤولان عن المصلحة العامة. نأتي في كل سنة ونبرر تدوير الاعتماد بأن الجهاز الإداري غير معقول، ولا يجوز أن يدوم هذا العذر. ومن غير المعقول أيضاً ان نقول في كل مرة: الإدارة غير مجهزة بشرياً. لنحذف المشاريع الانمائية، ولنقل للإدارة تفضلي خذي معاشات وكفى. هكذا يجري في أميركا، العاطلون عن العمل يدفعون لهم.

لا يا معالي الوزير، هذا عذر غير مقبول. بإمكان الإدارة أن تعمل وتنتج، عندما يكون على رأسها من يضع مخططاً لتشغيل الإدارة. أنت وأنا، وكل إنسان نستطيع أن نشغل الإدارة. يجب أن تصرف الموازنة كلها في لبنان كل سنة. حتى يزدهر لبنان اقتصادياً.

دولة الرئيس، يوجد نوعان من المال المدور. نوع لا يمكن تنفيذه، فيجب أن تنكب الإدارة على درسه وتتقدم بمشروع قانون إلى المجلس تشرح فيه أسباب عدم إمكانية التنفيذ، وتطلب من المجلس إسقاطه من حساب الإدارة، حتى لا يظل هذا السرطان موجوداً في الخزينة. ونحن، في المجلس مستعدون للموافقة على هكذا تشريع في حال اقتناعنا بأن هذه المبالغ غير ممكن تنفيذها. وقد عالجنا هذا الموضوع مع مدير عام وزارة المالية، وهو موافق على ذلك.

ريمون اده: شو عملتم باللجنة؟

رينه معوض: شو منقدر نعمل. يقتضي وضع قانون.

أنا أعتقد بأن هناك مشاريع يمكن تنفيذها، ينقصها فقط الدروس.

الفذلكة مدروسة بدقة وبموضوعية، ولا تخفي شيئاً. تقول الحقيقة بكاملها ولهذا استعين بها في كلامي.

الموازنة تقسم إلى قسمين: قسم منتج وقسم غير منتج. وأنا لا أقول بأن الجزء الأول غير منتج

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دائماً. بالعكس فيه أبواب منتجة، كالتربية والاستشفاء والشؤون الاجتماعية، هذه أبواب منتجة، حتى ولو كانت واردة في الجزء الأول. الخدمات العامة وحدها غير منتجة، كالمعاشات والايجارات ومياه وكهرباء ونفقات شتى وهذه تقع تحت تسمية: الخدمات العامة. وألاحظ أن الخدمات العامة كانت تشكل ٣٣ بالمئة سنة ١٩٧٢ و ٣٦،٣٠ بالمئة سنة ١٩٧٣، و ٣٨،٤٠ بالمئة سنة ١٩٧٤. أي ان القسم غير المنتج من السنوات الثلاث على ازدياد كل سنة، بسبب الدرجة الاستثنائية وغلاء المعيشة وغلاء الايجارات، وسوف تحدث مطالبات جديدة في هذا الموضوع.

الخدمات الاجتماعية كانت سنة ١٩٧٢. ٣٣ بالمئة، وفي سنة ١٩٧٣ انخفضت إلى ٣١،٢٨ بالمئة. وفي سنة ١٩٧٤ إلى ٣٠،٥٠ بالمئة.

الفذلكة تظهر لنا أن الخدمات الاجتماعية ارتفعت، ولكن عندما نتمعن بها نجد انها بالفعل تدنت. وكذلك الخدمات الاقتصادية المنتجة تدنت من ٢٦،٧٠ سنة ١٩٧٢ إلى ٢٢،٩٠.

الموازنة تأكلها النفقات غير المنتجة بارتفاعها المتصاعد وهذا ما تظهره الأرقام.

مواضيع أخرى بحثت أيضاً، وهي قضايا التضخم المالي، وغلاء المعيشة والليرة اللبنانية ـ وهنا أرجو أن يستمع إلى حضرة العميد لأنه طالما سأل عن الليرة والدولار، وأعتقد ان من واجب كل واحد منا، كل حسب مقدرته ومعرفته، أن ينور بعض الزملاء على الواقع أو على اجتهاده بهذه الأمور.

طرح السؤال هنا في المجلس عن ال Parité أي معادلة الليرة اللبنانية، وطرح أيضاً في الصحف.

السؤال المطروح الآن هو، هل من المصلحة أن تكون الـ Parité لليرة اللبنانية مرتفعة، خلافاً لكل ما يجري في العالم؟ وقد طرحه الأستاذ ريمون اده في المجلس.

ريمون اده: لقد أجاب على السؤال حاكم البنك المركزي، إلا إذا كان رأيك عكس رأيه.

رينه معوض: أنا رأيي أن تبقى الأمور كما هي. وذلك لأن بلدنا بلد استيراد ونستورد ما قيمته ثلاثة مليارات ونصف. وعندما تكون الليرة بهذا السعر، تخفف من أعباء الاستيراد وهنا يأتي دور الحكومة، فتقول للتاجر، الذي يتذرع بغلاء المواد، ان ليرتك قوية وان ما تشتريه ليس بالسعر الغالي الذي تقوله. هنا أيضاً يأتي دور الرقابة على التاجر حتى لا يتذرع بالغلاء الخارجي. فنقول له ان الليرة اللبنانية، بقوتها ومناعتها تمكنك من أن تشتري بأرخص الأسعار من كل البلدان في العالم.

ثم التضخم المالي، هذا الشيء الذي لا أدري إذا كان باستطاعة أي إنسان أو باستطاعة البنك المركزي أن يحد منه. الأموال التي ترد إلى لبنان. كانت ترد أحياناً بمعدل ملوني دولار في اليوم،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واليوم ترد بمعدل ١٥ مليون دولار في اليوم. وإذا رأوا أن البنك المركزي يتدخل، قد يرسلون خمسين مليون دولار، وقد أرسلوا في أحد الأيام أربعين مليوناً في اليوم. من الممكن اغراق السوق المالي بمئات الملايين المتوفرة من عائدات البترول. لا أدري إذا كانت المصلحة تقضي بتدخل البنك المركزي. اعتقد بأن المصلحة تقضي بأن تكون الحكومة حذرة. بمعنى أن تكون دائماً حاضرة بواسطة البنك المركزي لأن تراقب حساب غير المقيمين في لبنان بالعملة اللبنانية وليس بالدولار، لأن الدولار لا يشكل خطراً لأنه يأتي ثم يذهب ويوظف في الخارج.

أما بالعملة اللبنانية فيجب أن يكون الدولار بمعدل لا يشكل خطر على اقتصاديات لبنان، حتى لا نضطر إلى اللجوء إلى تدابير، منها القانون الذي تكلمت عنه، قانون منع تملك الأجانب، ومنها تدابير عدم إعطاء فائدة على الإيداعات ولكن الحمد لله حسب احصاءاتي لا يزال حساب غير المقيمين باللبناني عند المستوى المفروض.

ريمون اده: طيب سؤال في هالموضوع، كيف ستتمكن الصناعة اللبنانية من مزاحمة الإنتاج الأجنبي بالأسواق العربية؟

رينه معوض: بتحسين النوعية.

ريمون اده: طالما، أن الليرة أصبحت غالية وربما أوافق معك ولكن كيف يتمكن الصناعي اللبناني من مزاحمة الصناعة الأميركية في السعودية والكويت مثلاً؟

رينه معوض: هذا السؤال يا حضرة الزميل العميد لفت لي نظري. وعندي احصاءات تثبت لك ولي، انه بهذه التواريخ كانت الليرة اللبنانية عالية بالنسبة للدولار، خلافاً لكل بلد في العالم. فكانت صادراتنا أعلى من السنة الماضية بشهري شباط وآذار.

ريمون اده: كيف تفسر ذلك؟

رينه معوض: أفسرها، على أن هناك تضخماً بالعالم، هناك طلب حاجات. مثلما تلاحظ هذا التضخم في طلب المواد الأولية وعلى غير مواد، منها الصناعية، موجود في العالم، هناك اقبال على الشراء. هرب من العملة ورغبة في الشراء.

ريمون اده: التفاح الايطالي، يباع في الأسواق أرخص من التفاح اللبناني.

رينه معوض: هذا يعود إلى سياسة التسويق، عندما توجد سياسة تسويق كن على ثقة بأن التفاح اللبناني يباع قبل كل التفاح.

الرئيس: يا حضرة الزميل العميد بترجاك عدم المقاطعة.

ريمون اده: يا حضرة الرئيس، هذا بحث جديد، وغايتنا منه تنوير الرأي العام وتنويرنا نحن أيضاً، لأن البحث يتعلق بمصلحة الجميع.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: ولكن أصبح في تشابك في الموضوع وتوسع كثيراً.

رينه معوض: دولة الرئيس، الحق مع الزميل العميد ريمون اده. فيما يتعلق بهذا البحث. اما فيما يتعلق بالسياحة، لا شك، الاعتراض الوحيد هو على السياحة، لم نلاحظ في السنة الماضية، بأن هذا القطاع تضايق كثيراً من وجود قوة الليرة اللبنانية واعتقد، إن شاء الله بأن هذا القطاع لن يتضايق. والآن وزير السياحة حاضر بيننا بإمكانه أن يفيدنا عن ذلك.

الرئيس: شفت يا عميد، لا يمكننا أن نستمر على هذا الحال. إذا كان العميد من حقه ان يبدي الملاحظات، فأصبح من حق كل نائب أن يبدي ملاحظاته.

ريمون اده: دولة الرئيس، وجد البرلمان بالأساس من أجل المناقشة، وطالما أن الخطيب لا يحتج على المقاطعة فلا تتدخل الرئاسة. وعندما يحتج الخطيب على المقاطعة عندها يحق للرئاسة التدخل.

الرئيس: من واجبات الرئاسة المحافظة على النظام.

ريمون اده: أي نظام؟

الرئيس: أي نظام؟ النظام أن لا يصير هرج ومرج، وان لا يتكلم كل ثلاثة أو أربعة نواب معاً وإذا كان كل نائب لا يتكلم بدوره ويمكن خمسة أو ستة نواب سوى فهذا لا يجوز.

بيار دكاش: أرجو الرئاسة الكريمة أن يتسع صدرها، لأن هذا الموضوع مهم جداً. أنا ابن المنطقة وأعرف انه على السواحل اللبنانية من طرابلس في الشمال إلى جنوب لبنان لا يوجد اوتيل في هذه المناطق التي ذكرتها يعمل كما هو مفروض إلا الاوتيلات الموجودة في العاصمة. مرادنا ان نعرف إذا كان ذلك ناتجاً عن غلاء الليرة اللبنانية أم لا، وبالتالي ما هي التدابير التي ستتخذها الحكومة من أجل تشغيل هذه الفنادق.

رينه معوض: هناك ظاهرة اليوم وسببها البترول الذي غير اقتصاديات بلدان كثيرة، ولا يمكن أن يبقى بلدنا لبنان بمنأى عن هذه المضاعفات وزيادات الأسعار البترولية. في الخمسينات وفي الستينات، كان لبنان يستفيد من أشقائه العرب على صعيد التمويل والمشاريع، واستثمار رأس المال على صعيد القطاع الخاص، ففي الخمسينات والستينات كانت الثروة العربية بيد الأفراد تستعمل اقتصاد لبنان الحروكفاءة الاقتصاد الحر في لبنان وتطوره لتتعاون واياه على توظيف الرساميل. اما اليوم في السبعينيات، أصبحت للدول المنتجة للنفط مؤسسات مالية ضخمة ومجهزة بشرياً وعلمياً وتخطيطاً بشكل جعلني أن لا أرى القطاع العام بلبنان قادراً أن يكون على المستوى ذاته على صعيد مؤسسات توظيف الرساميل ولا أتكلم على صعيد الإدرارات ففي الدول المنتجة للنفط مؤسسات مالية ضخمة في الكويت، وفي غير الكويت. على لبنان أن ينظر إلى هذا الموضوع إذا كان يريد أن يبقى هو السوق المالية الأولى لتوظيف الرساميل العربية كما يجب أن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يكون. علينا أن نعي هذا الموضوع، ولا أريد أن أدخل في أكثر من ذلك من التوضيح، لكن علينا أن نكون جاهزين للمراحل المقبلة، حتى يكون لدينا مؤسسات مالية دولية تابعة للدولة، وان يكون الجهاز البشري والكفاءات مؤمنة في هذه المؤسسات حتى تتمكن من أن تتعاون مع المؤسسات العربية المماثلة.

ونظامنا الاقتصادي يا دولة الرئيس، يجب أن يتطور ويتحدث ويعتمد المصلحة العامة والكفاءة. والنظام الاقتصاد الحالي، ليس كما يصوره البعض بأنه يسمح بجميع التجاوزات، لأن حقيقته عكس ذلك، إنما هو نظام، ان كانت الحرية هي قاعدته الأساسية، فإنه قد تطعم بكثير من قواعد التنظيم وتدارك الفوضى. الصناعة مثلاً، تشجع وتحمي باجازات الاستيراد، انسلخت عن القضايا التجارية طبعاً، وعن المواد الغذائية الأساسية وحسناً فعلوا.

والزراعة أيضاً، هناك تدخل من الدولة فيها، والمصارف لم تبق لها تلك الحرية التي كانت تتمتع بها قبل أزمة زبنك انترا».

وعلى الصعيد العام، لا يخفى أن قاعدة التخطيط والتصميم الاقتصادي والاجتماعي واجب ان تعتمد أكثر فأكثر. التوسع في القطاع العام جعل نظامنا الاقتصادي الحر يسير منذ سنوات على طريق التنظيم والابتعاد عن الارتجال والاقتراب شيئاً فشيئاً من التخطيط. واجب علينا أن نستمر في طريق الدولة الحديثة، فهي وحدها التي تسمح لنا ضمن الحدود والإمكانات والظروف الخاصة والعابرة للوصول إلى الأهداف التي يسعى إليها اللبنانيون جميعاً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فإذا اعتمدنا يا دولة الرئيس، قاعدة التخطيط والتصميم وجعلنا فقط من الكفاءة والعلم، وليس من الطائفية اساسين لكل ما نقوم به، وأمنا للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الملاكات والإدارات والعناصر البشرية الكفوءة، لكي ننفذ الاعتمادات المدورة على الأقل، وإذا دعمنا الإنتاج الوطني الصناعي والزراعي وعملنا على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ورفع الدخل القومي العام، نكون في الوقت نفسه قد عبأنا البلد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ورفعنا الدخل الفردي وأجور ذوي الدخل المحدود، ونكون قد امنا أيضاً مجالات العمل وضماناته الضرورية والحد من أزمة البطالة والهجرة. وإذا كنا مع المبادرة الفردية ونظام الاقتصاد الحر، فإننا بالوقت نفسه ضد الفوضى وضد كل ما في شأنه ان يؤدي إلى غياب الدولة ولا مبالاتها في ظل شعار الاكتفاء.

إن الدراسات والإحصاءات تكشف لنا عن أن الاقتصاد القائم فقط على الخدمات العابرة والتجارة قابل للعكس، ويظل تحت رحمة المفاجآت. ان وضعاً كهذا يفرض تطوير الاقتصاد اللبناني وتطوير سياسة توظيف الرساميل والتشريع الاجتماعي والتشريعات الضرائبية اللازمة،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومثل هذا التطوير يتطلب بذل تضحيات من جميع المواطنين، خصوصاً الطبقة الميسورة منهم، التي يفترض فيها ان تساهم مساهمة مخلصة في هذا المضمار.

دولة الرئيس، مفهوم الدولة الحديثة ان نستبق المشاكل لمعرفتها ومعالجتها، وأن لا نتدخل فقط تحت ضغط الأحداث فيصبح العمل الحكومي عند ذلك عفوياً وارتجالياً، ومع إيماننا بالاقتصاد الحر، فإن الاقتصاد الحر لا يعني الفوضى وعدم التنظيم بل يستوجب التصميم والتخطيط حتى يأتي العمل الحر مسؤولاً. والسلام عليكم.

الرئيس: رفعت الجلسة على أن تعقد مساء الثلاثاء القادم في الساعة السادسة. ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمير السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

رئيس مصلحة الجلسات ـ المحاضر

عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثالث عشر ـ العقد الاستثنائي الثالث

الجلسة الأولى

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء ومساء الخميس الواقعين في السادس والسابع من آذار سنة ١٩٧٤

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواضيع المبحوثة

١ ـ مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٧٤ بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الثالث في الساعة السادسة والنصف من مساء ظهر يوم الأربعاء ومساء يوم الخميس الواقعين في السادس والسابع من آذار برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: جميل كبي، فريد جبران، صائب سلام، محمد بيضون، باخوس حكيم، راشد الخوري، يوسف حمود، إدوار حنين، الياس الخازن، ريمون اده، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، فؤاد طحيني، نديم نعيم، رشيد كرامي، موريس فاضل، الأب سمعان الدويهي، عبد المجيد الرافعي، حسن الميس، حسين الحسيني، سليم الداوود، نظام القادري.

واعتذر السادة: الأمير مجيد ارسلان، كمال جنبلاط، أمين الجميل، رائف سمارة، علي العبدالله، اميل روحانا صقر، منير أبو فاضل، عادل عسيران، انطوان فرنجية.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تقي الدين الصلح، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: فؤاد غصن، جوزف شادر، عثمان الدنا، ميشال ساسين، نصري المعلوف، سورين خان أميريان، ادمون رزق، فهمي شاهين، علي الخليل، كاظم الخليل، نزيه البزري، ألبير مخيبر، بهيج تقي الدين، توفيق عساف، فؤاد نفاع، حسن الرفاعي، صبري حماده، جوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المعتذرون ـ تتل أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المتغيبون ـ تتل أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى مرسوم فتح الدورة الاستثنائية.

فتلي المرسوم التالي:

مرسوم رقم ٧٢٨٠

تمديد الدورة الاستثنائية التي دعي مجلس النواب إلى عقدها بموجب المرسومين رقم ٦٨٤٤ تاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩ ورقم ٧٠٩٥ تاريخ ١٩٧٤/١/٣٠

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على المرسوم رقم ٦٨٤٤ تاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩ المتضمن دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية تبدأ في ١/١/٧٤ وتستمر لغاية ٣١ منه.

بناء على المرسوم رقم ٧٠٩٥ تاريخ ١٩٧٤/١/٣٠ المتضمن تمديد الدورة الاستثنائية اعتباراً من ١/٢/١٩٧٤ ولغاية ٢٨ منه.

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تمدد الدورة الاستثنائية التي دعي مجلس النواب إلى عقدها بموجب المرسومين رقم ٦٨٤٤ تاريخ ٧٣/١٢/٢٩ ورقم ٧٠٩٥ تاريخ ١٩٧٤/١/٣٠ لمدة ثمانية عشر يوماً اعتباراً من ١/٣/١٩٧٤.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ٢٨ شباط ١٩٧٤

الامضاء: سليمان فرنجية

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: تقي الدين الصلح

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: تقي الدين الصلح

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: يتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني ١٩٧٤ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٨ شباط ١٩٧٤ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: موريس فاضل، ناظم القادري، صالح خير، جميل كبي، صائب سلام، محمد بيضون، مخايل الضاهر، ملكون ابلغتيان، نصري معلوف، ادمون رزق، راشد الخوري، رائف سماره، عادل عسيران، علي العبدالله، فهمي شاهين، فريد سرحال، كاظم الخليل، يوسف حمود، هاشم الحسيني، أمين الجميل، ألبير مخيبر، ريمون اده، زاهر الخطيب، عزيز عون، كميل شمعون، محمود عمار، انطوان فرنجية، باخوس حكيم، حبيب كيروز، سليمان العلي، مرشد الصمد، طلال المرعبي، حسن الحسيني، صبري حماده، سليم الداوود، طارق حبشي.

واعتذر السادة: الأمير مجيد ارسلان، كمال جنبلاط، أمين الجميل، عبدو عويدات، اميل روحانا صقر، جوزف سكاف.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تقي الدين الصلح وأصحاب المعالي الوزراء، جوزف شادر، سورين خان أميريان، عثمان الدنا، ميشال ساسين، علي الخليل، نزيه البزري، بهيج تقي الدين، توفيق عساف، فؤاد نفاع، فؤاد غصن، حسن الرفاعي.

افتتحت الجلسة وبعد تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة صدق المجلس مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ٧٠٩٩ تعديل المادة الثانية من قانون صندوق الضمان الاجتماعي ثم تابع مناقشة موازنة ١٩٧٤ فاستمع إلى بيان وزير المالية وتكلم بالموازنة النائب رينه معوض رئيس لجنة المال والموازنة ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر ـ سكوت ـ صدق المحضر.

حضرة الزملاء، قبل البدء بمناقشة قانون الموازنة لا بد للرئاسة من أن تعلن أسفها الشديد للحادث الذي حصل مساء البارحة. هذا الحادث أساء أول ما أساء إلى الوجه الحضاري الذي نحرص جميعاً على توفيره وتحقيقه وإضفائه على هذا المجلس بمختلف نشاطاته وشؤونه. كما أساء إلى سمعة المجلس كمؤسسة وإلى جميع أعضائه مجتمعين ومنفردين.

من أجل ذلك اجتمع مكتب المجلس هذا الصباح واتخذ قراراً يشمل ويتضمن التدابير القصوى، إن على الصعيد الجزائي أو على الصعيد الإداري التي يسمح بها القانون والدستور والأنظمة المرعية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قررت هيئة المجلس إحالة القضية على النيابة العامة كما قررت إحالة الموظفين في هذا المجلس على المجلس التأديبي مع كف يدهما عن العمل طيلة المحاكمة. هذا أقصى ما يمكن أن يتخذ من تدبير في ضوء القوانين النافذة.

بالإضافة إلى التحقيق الذي أجراه فوراً أمين سر هيئة المكتب النائب الأستاذ طلال المرعبي والذي ضم إلى ملف القضية تمهيداً لإرسالها إلى النيابة العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أوغيست باخوس.

أوغيست باخوس: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين.

اجتمع تكتل تجمع النواب الجدد، الذي لي شرف رئاسته في هذه الدورة، واعتبر الحاضرون منهم بأن الاجراءات التي اتخذت بحق المعتدين لا تكفي، وأنه كان على الرئاسة أن تقوم بإجراءات سريعة وتوقيف المعتدين وإحالتهم موقوفين إلى النيابة العامة. لذلك كلفت بأن أعلن أسفي باسمي واسم رفاقي، وقد قرر الحاضرون الانسحاب من هذه الجلسة إلى أن تتخذ الاجراءات القانونية بحق الفاعلين.

الرئيس: حضرة الزميل المحترم، مما لا شك فيه، أن هذا الكلام مبعثه الحرص على سمعة هذا المجلس ووجوب إنزال العقوبة اللازمة بكل من يخالف النظام ويسيء إلى هيبة هذا المجلس. وعلى سبيل إحاطة الزملاء علماً أقول إنه فور الحادث قام الزميل، باسم هيئة مكتب المجلس، بإجراء التحقيق، ومعه رئيس مخفر شرطة المجلس في هذا الصباح. للقضاء اليوم، التحقيق جرى وأصحاب العلاقة موقوفون هنا في هذا المجلس. لسنا هنا بسلطة قضائية، لم يصدر أي ادعاء شخصي فكان لا بد من متابعة البحث في الموضوع في هيئة مكتب المجلس في هذا الصباح. للقضاء اليوم، وللنيابة العامة اليوم أن تقرر توقيف هؤلاء. وإن كان ثمة من إجراءات معينة يجب أن يتخذها المجلس بناء على قرار النيابة العامة فإن إدارة هذا المجلس على استعداد للتجاوب مع هذه الاجراءات.

هذا هو الواقع القانوني للقضية، يا حضرة الزميل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس، المادة ١١٠ من النظام الداخلي تقول:

إذا ارتكب نائب جريمة في مقر المجلس، (والجريمة يمكن أن تكون مخالفة أو جنحة، أو جناية) كان للرئيس أن يأمر بإلقاء القبض عليه، (وهذا عن النائب) وإبقائه في نظارة شرطة المجلس إلى أن يبت في أمره بحسب المواد التالية:

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

المادة ١١١: في حال حدوث الجريمة المشار إليها في المادة السابقة، للرئيس أن يسلم النائب الموقوف إلى القضاء ويعلم المجلس بالأمر فوراً. فإذا حصل هذا الشيء لنائب يرتكب جريمة جنحة أو جناية أو مخالفة، يأمر رئيس المجلس بوضعه في النظارة ويسلمه موقوفاً إلى القضاء، فكيف يمكن أن يسمح لموظفين اعتدوا على نائب، هذا النائب الذي حرص الدستور على أن يعطيه الحصانة، أن يكون رأيه حراً ضد أي طعن أو ضد أي انتقاد، فيأتي موظف لينتقص من هذا الرأي ويعامل هذه المعاملة، أي يترك حراً ويبت بقضيته بطريقة إدارية، لا تتفق مع روح النظام ولا مع القوانين الجزائية المرعية.

وهنا ألفت النظر إلى أنه في الجرم المشهود وفي مثل هذا الجرم بالذات، أي إثارة أو إمكانية إثارة اقتتال بين فئة من الشعب، والاعتداء على نائب، بإمكانه أن يثير مثل هذه الفتنة، وبإمكانه أن يثير مثل هذا الاقتتال، كان من واجب القضاء، وإني أحمل القضاء، ممثلاً بوزير العدلية، مسؤولية عدم التحقيق فوراً أو الانتقال فوراً إلى مكان الجريمة، إلى مكان الاعتداء، وأخذ التدابير القانونية الضرورية في مثل هذه الجرائم. إننا نرعى المدعي العام ونرى المحقق ينتقلان فوراً عندما تحصل جريمة عادية. فإنني أتساءل: كيف يمكن أن تحصل جريمة كهذه، يطبق عليها على الأقل بصورة احتمالية، وقد يعرف زملائي الذين يعملون في عالم الجزاء، قانون ١١/ ٥٨/١ الذي يتحدث عن الجنايات التي من شأنها أن تثير الاعتداءات أية كانت والتي من شأنها أن تثير الاقتتال بين فئات الشعب، أي الفتنة الأهلية. كان من الواجب على المحقق وعلى النيابة العامة أن ينتقلا فوراً إلى مكان الجريمة، إلى صرح هذا المجلس، وأن يباشرا بالتحقيق الفوري وبتوقيف المتهمين أو المعتدين، وعلى الأقل اتخاذ الاجراءات القانونية بحق من يثبت أن له علاقة في هذه القضية.

إننا نسجل، بأن لا النيابة العامة ولا سلطات القضاء، قامت بواجبها، كما نسجل بأن رئاسة المجلس لم تقم فعلاً، واسمح لي يا دولة الرئيس أن أقول ذلك حرصاً على كرامة هذا المجلس وحرصاً على حصانة هؤلاء الذين يتألف منهم هذا المجلس والذي كرسه الدستور. وحرصاً أيضاً على السلامة العامة التي يمكن أن تتعثر بمثل هذه الاعتداءات. لذلك سأكون صريحاً وأقول: بأن الرئاسة التي من حقها أن تأمر بتوقيف نائب فكيف بها لا تأمر بتوقيف موظفين لديها هم في خدمة النواب وليسوا بمرشدين للنواب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم معالي الأستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، طبعاً، ما نقول، نقوله عن أسف شديد، وأرجو دولة الرئيس بما يعلم عنا من حرص على هذا المركز الذي ساعدنا جميعاً على ايصال الرئاسة إليه، أن يقدر كم هو الأسف

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شديد ونحن نقول ما نقول. سمعت الرئاسة تقول: إن ليس هناك من ادعاء شخصي. أنا آسف يا دولة الرئيس، لأن الرئاسة، مثلنا جميعاً، لم تدع في هذه القضية بمعزل عن الأشخاص.

الرئيس: ادعينا يا أخي، قررنا إحالة الملف على النيابة العامة. وادعينا، ولم ننتظر النيابة العامة لتطلب منا التحقيق. توضيحاً للحقيقة، ادعينا باسم المجلس النيابي وأحلنا الدعوى لحل الموضوع.

خاتشيك بابكيان: إذاً، هناك ادعاء شخصي، وأعود لأقل: بمعزل عن الأشخاص وبمعزل عن الآراء إنني أستغرب أن لا تكون الرئاسة ادعت، أننا جميعاً وقفنا هنا لندافع عن الحرية عندما كانت تتعلق بصحفي اعتدى عليه بحادث بسيط، فجميعاً قمنا ندافع عن هذه الحرية، فكيف نسكت والأمر يتعلق بحرم هذا المجلس، فيه قدس الأقداس حيث الكلمة هي الأساس لممارستنا رسالتنا والرأي هو الأساس لنعبر عن رأي من يرسلنا إلى هذا المجلس، لندافع عن مصيره وبقائه.

حضرة الرئيس، لذلك أرجو أن تتخذ أشد التدابير حرصاً على سمعة هذا المجلس وعلى سمعة الرئاسة أيضاً. وأرجو أن يكون هذا مما يرضي النواب، ليس الجدد فقط، ولكن الذين قضوا السنين وهم يمارسون رسالتهم في جو الحرية الذي أمنه هذا البلد لنا، وقد مارسوا رسالتهم بحرية وبصلابة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ زكي مزبودي.

زكي مزبودي: دولة الرئيس، بعد أن تكلم الاخوان عن موضوع الاعتداء المستهجن على أحد زملائنا الكرام، أرجو أن يذكر كل منا بأنه هو بالذات، وأقول ذلك لدولة الرئيس قد تنقلب الآية ويكون هو بالذات موضوع اعتداء لا سمح الله. أعتقد بأن التدابير التي اتخذت لم تقنعنا حتى الآن لأنها لم تقترن بعمل جذري وفعال.

لن أضيف شيئاً على ما قاله الاخوان. إنما أعلن بأننا كتجمع نواب جدد، على الأقل الذين كانوا مجتمعين سنضطر تسجيلاً لموقفنا، إلى الانسحاب مع اخواننا الذين يريدون الانضمام إلينا والذين يريدون هذا الانسحاب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم دولة الرئيس رشيد كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، إنني على ثقة بأن دولتك أكثر منا تأثراً مما جرى بالأمس، لأنك تمثل هذا المجلس، وأنت القيّم على تسهيل مهمته من أجل القيام بالرسالة التي بعث الشعب بنا إلى صحن هذه القاعة من أجل أن ندافع عن حقوقه ومصالحه وعن حريته وكرامته، ونحن نعلم بأن هذا الحادث يحصل لأول مرة في لبنان، فهي، إذاً، سابقة يجب أن لا تمر دون أن يتخذ بصددها الاجراءات الجذرية الفعالة، لنضع حداً نهائياً لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى فلتان الأمر بما لا يتفق لا مع الديمقراطية ولا مع النظام الذي نعيش في ظله ونقدر ونحترم. لذلك فإن هذا الاعتداء إنما هو

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

اعتداء على القيم وعلى الدستور، ومن هنا تنبع الأهمية التي يعلقها الجميع على الموقف الصارم الذي يجب اتخاذه وعلى هذا الأساس أرجو، بكل اخلاص، من دولة رئيس المجلس، أن يرفع الجلسة ريثما تتخذ الاجراءات القانونية التي تؤدي إلى إشاعة الطمأنينة في نفوس جميع النواب لأن الاعتداء الذي حصل على زميل عزيز لنا إنما هو اعتداء على مجموعنا.

لذلك أرجو بإخلاص من دولة الرئيس أن نكتفي بما جرى حتى الآن، وأن ترفع الجلسة فتعقد في الوقت المناسب بعد أن تكون السلطات المختصة قد تمكنت من اتخاذ الاجراءات اللازمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، إنني كنائب في هذا المجلس أقول بأن الاعتداء الذي وقع البارحة على أحد الزملاء الكرام لا يسيء فقط لسمعة كل نائب ولسمعة هذا المجلس الكريم، إنما يسيء أيضاً إلى الشعب اللبناني الذي انتخب هذا المجلس. إن هكذا اعتداء على نائب لو حصل في جرود الهرمل أو عكار أو أية منطقة نائية، ان هكذا اعتداء يؤدي إلى اهتزاز البلاد والمجلس والشعب ككل. لذلك أنا أؤيد ما ورد على لسان الزملاء الكرام، وعلى الأخص ما ورد على لسان الزميل خاتشيك بابكيان لجهة معالجة هذا الموضوع بكل جدية وبصورة خاصة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: دولة الرئيس، لا يمكن أن يمر هذا الحادث المؤسف دون أن تقول الحكومة كلمتها، خصوصاً وقد أشير إلى التحقيق العدلي الذي كان يجب أن يجري فوراً لقد أعربت عن أسفي فور وقوع الحادث وإستنكاري الشديد له. وإني وإن لم أكن عضواً في هذا المجلس الكريم فإنني مواطن قبل كل شيء وأعرف أن النائب هو ممثل الشعب. فإن الاعتداء الذي وقع على السيد الحسيني شعرت أنه وقع عليّ شخصياً كمواطن وأعتقد أنه يعرضني أيضاً. لأن ما يطال السيد الحسيني يمكن أن يطال أي نائب آخر أو أي مركز يحتله مسؤول.

من هنا خطورة هذا الحادث، ولقد بادرت فور معرفتي به إلى المجيء إلى المجلس فرأيت أن دولة الرئيس قد كلف أمين سر مكتب المجلس بالتحقيق، وبانتظار هذا التحقيق كان تحرك النيابة حين أبلغت بضرورة تحركها هذا اليوم. وإننا، طبعاً نرى، بل نعتقد أن الاجراءات تتسم بأقسى حدودها وبالمستوى الذي يتوافق مع خطورة الجريمة التي ارتكبت تحت سقف هذا المجلس. ولن نكون مرتاحين، ولن نكون صادقين مع أنفسنا ولن نكون مؤمنين بأننا قد أدينا واجبنا إذا لم نعط هذه القضية أقصى ما يمكن أن تعطى من الاهتمام والسرعة وشكراً.

الرئيس: حضرات الزملاء

المادة ٥٦ من النظام الداخلي تعطي الرئيس الحق في أن يمنع الكلام ساعة يشاء وأن يمنح

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الكلام، وأن يتخذ تدابير في قاعة هذا المجلس باسم السلطة التي يمنحه إياها هذا المجلس ضمن فقرات هذه المادة. إنما طالما، ورد على لسان بعض الزملاء طعن بحياد الرئاسة بواجبها على الوجه الأكمل، سألجأ إلى الفقرة الأولى من هذا النظام الداخلي وأترك هذه المنصة لنائب الرئيس لأبدي وجهة نظري بالموضوع.

وهنا ترك دولة رئيس المجلس المنصة لنائب الرئاسة وأدلى بالكلمة التالية:

حضرات الزملاء المحترمين

بوصفي نائباً منكم، وبكل محبة، وبكل شعور بالمسؤولية، أقول، إن الحادث أساء إلينا جميعاً، وإذا كان ثمة من مجال لتقييم الإساءة والضرر بحادث من هذا النوع أدى إلى اصطدام نائب مع بعض الموظفين في المجلس النيابي.

أحد النواب: مقاطعاً، يا سيدي، بل اعتداء على نائب من هذا المجلس.

الرئيس: أرجوك، لا تقاطعني. أدى إلى اصطدام، وإلى اعتداء هذا ما يثبته التحقيق يا حضرة الزميل اعتداء أو اصطدام أو شجار، بين نائب وبعض موظفي هذا المجلس، وأطلب من الرئاسة أن تمنحني كنائب على الأقل حق الكلام وأن تمنع عني المقاطعة.

نائب الرئيس: تفضل.

الرئيس: أقول، إذا كان ثمة من مجال لتقييم الضرر، موظفون في المجلس، يعتدون على نائب، ويقال، ان أسباب هذا الاعتداء أو بعض أسبابه تعود، إلى أنهم انتصروا لرئيس المجلس. إذا كان من تقييم، فإن المتضرر الأول والمعتدى عليه الأول، هو شخص رئيس المجلس بالذات، قبل أي شخص آخر، وقبل أي نائب آخر. أما القول حضرات الزملاء، بأن هذه التدابير لم تكن كافية، فإني أقول، وأستسمحكم عذراً، إذا قلت، إني أرى وفق فهمي للقوانين وللنصوص المرعية بأن هذا الاعتداء، لو تعرض له رئيس المجلس نفسه، لما كان بالإمكان أن نتخذ تدابير أقصى من هذه التدابير. التدابير القصوى التي يسمح بها النظام والقوانين اتخذت. أما القول، بأن النائب، إذا ارتكب جريمة يمكن أن يوقف ويظل قيد التوقيف. يمكن للرئيس، وليس على الرئيس، إذا ارتكب النائب جريمة بالجرم المشهود. أما الذي حصل، فهو حادث طبعاً، ولكن ملابسات هذا الحادث وظروف هذا الحادث وكيفية حصوله، يستدعي تحقيقاً أولياً من أجل تقييمه وتشخيصه، ومن أجل البتّ به. لم يكن ثمة من مجال، بأن نبت به فوراً إلا بعد إجراء التحقيق الأولي وبعد الاجتماع في صبيحة هذا اليوم، وهذا الصباح اتخذنا هذه الاجراءات. إن هنالك تدابير جذرية ستتخذ. الاحالة على القضاء هي أقصى التدابير الجذرية، الاحالة على النيابة العامة. الاحالة على المجلس التأديبي بوصفهم موظفين، هي أقصى التدابير الادارية كعقوبة. وهنا للقضاء أن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يتحرك، وليس لنا نحن، أن نقول، بأننا يجب أن نعطي الأحكام هنا في هذا المجلس وأن نصدر مذكرات التوقيف.

أما القول حضرات الزملاء، بأنه حادث فريد في نوعه، نعم، ولكن أيضاً، لا أقول هناك أحداث حصلت، حصلت أحداث في هذا المجلس وكلنا يذكر، لم يعاقب عليها أصحابها أو فاعلوها، ولكن ما لنا وللماضي أقول، إذا قررنا جدلاً أنه حادث فريد من نوعه يحصل لأول مرة. فالتدابير التي اتخذت هي فريدة من نوعها في هذا المجلس. لأول مرة في تاريخ هذا المجلس تتخذ تدابير بمثل هذا الوضوح وبمثل هذه الروحية الحضارية العصرية وبمثل هذا التنظيم والخضوع للقوانين والأحكام المرعية الاجراء. وهنا حضرات الزملاء تركت هذه المنصة لأقول شيئاً آخر وهو، أننا في هذا المجلس علينا مسؤوليات عديدة وتبعات مختلفة، ترمي أول ما ترمي، إلى تعزيز النظام البرلماني، وإلى محاولة انقاذ هذا النظام من أسباب التعثر ومزالق الفشل الذي يعانيها.

لهذه المسؤولية، حضرة الزملاء، إبعاد على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي وعلى مختلف الأصعدة في مرافق الحياة. نحن حملة المسؤولية الأولى في هذا البلد، في أن يكون هذا الوطن كما نريد أو لا يكون. ولكن هنالك أيضاً نقطة انطلاق في هذا البيت الذي هو المجلس النيابي، وفق قواعد ومرتكزات، عليها تسير شؤوننا البرلمانية وحياتنا النيابية. إذا لم نتمسك ونتقيد في هذه القواعد والمرتكزات فلا يمكننا أن نقوم بأية مبادرة على أي صعيد آخر. إذا لم ننطلق بالشكل الذي يجب أن ننطلق فيه في هذا المجلس، في المستوى الذي حفظ كرامة هذا المجلس وسمعته أمام الرأي العام مباشرة هنا في لبنان، وبواسطة الصحافة، وأمام العالم والرأي العام بأسره، لا يمكن لنا أن نقوم بالمهام الوطنية الأصيلة الملقاة على عاتقنا، بمعزل عن لعبة المعارضة والموالاة، بمعزل عن لعبة نواب وحكومة. هذه المسؤولية تتخطى هذه الاعتبارات، وهذه الاعتبارات يجب أن تنطلق من إطار هذه المسؤولية.

في المحاماة يقال، هنالك أصول وقواعد ومبادىء تسمى بآداب المحاماة. في مهنة الطب يقال، هنالك قواعد وأصول تسمى بآداب مهنة الطب. أولى هذه القواعد هنا حضرات الزملاء، على ما أرى، أن نحترم جميعاً النظام. ليس من أجل أشخاص، ولكن من أجل النظام، ومن أجل الكرامة التي نمثل. ما هو واجب الوجود في هذا الاطار، حياد الرئاسة، وترفع الرئاسة، وتجرد الرئاسة وهذا فعل إيمان أردده هنا. ولكن، ما هو واجب الوجود أيضاً، الثقة وعدم الشك وعدم التشكيك، وعدم التجريح في حياد الرئاسة، وفي ترفع الرئاسة، وعدم محاولة جر الرئاسة إلى النزول عن مستوى الترفع والتجرد، باسم كرامة هذا المجلس التي يجب أن تبقى مصانة.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

حضرة الزملاء

في غير هذا الجو لا يمكن أن يستقيم العمل في المجلس النيابي. وإني بوصفي رئيساً لهذا المجلس أؤمن، بأن ما قمت به إنما، كان نابعاً، بمعزل عن أي اعتبار، من واجبي تجاه كرامة هذا المجلس، ومستمد من ثقة هذا المجلس بالرئاسة، وإذا تزعزعت هذه الثقة بأي عضو من أعضائكم، فإنه لا يمكن للعمل البرلماني أن يستقيم، ولا يمكن لرئيس المجلس أن يتحمل مسؤولية.

نائب الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

لا بد لي من أن أقول كلمة واحدة، هو أن المجلس الكريم كان له صوت واحد هو صوت استنكار. وهذا مما يشرف المجلس ويشرف موقف المجلس بالنسبة لهذه الحادثة.

وإننا نعتبر الآن بعد ما سمعناه من المجلس الكريم ومن الحكومة الموقرة على أن تأخذ الرئاسة باقتراح دولة الرئيس رشيد كرامي وترفع الجلسة.

ورفعت الجلسة.

جلسة يوم الخميس الواقع في ٧ آذار سنة ١٩٧٤

الرئيس: استؤنفت الجلسة حضرة الزملاء المحترمين.

في كل حال النصاب موجود وقد صدقنا البارحة ملخص محضر الجلسة. والآن نتابع مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور أمين الحافظ.

أمين الحافظ: دولة الرئيس،

لتسمح لي الرئاسة قبل أن أبدأ البحث في الموازنة، أن أناشد حضرات النواب أن يكونوا في مناقشتهم لهذه الموازنة موضوعيين، ومركزين على نقاط معينة في بحث الموازنة، لأن الدراسات المطولة، قد قدمت خلال سنوات متواصلة ولم يعد يخفى على أحد النقاط الأساسية السيئة الموجودة في كل موازنة، ولم نعد نتوخى أن تزول سنة بعد سنة. لذلك فإنني سأعمد إلى الاختصار في الشرح هذه المرة. وسوف أنوه بالنقاط الرئيسية التي ينبغي أن ننوه بها من أجل اصلاح الوضع المالي. هذا إذا شاء وزير المالية أن يسمعني.

أذكر أنه عندما كلف رئيس الحكومة الحالي بتشكل الوزارة، قلت له، إن تقي الدين الصلح اسم وطني وعربي عريق يحمل منذ عشرات السنين مبادىء وآراء وطنية كريمة صافية هذه السنوات الطوال تبلورت فيها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المبادىء الوطنية. وكان حضرته يحملها طيلة تلك السنوات، ولكن أسمح لي يا دولة الرئيس أن أقول لك، أن كل هذه الأفكار الوطنية والنظرة اللبنانية والعربية لا تعود لها فائدة ولا يعود لها جدوى، ما لم تترجم في موازنة تعرف كيف ترصد المال من أجل تنفيذ هذه الأفكار. فإذا نظرنا إلى هذه الموازنة بالذات وتعتنقها أنت، إنها موازنة مماثلة لسائر الموازنات التي مرت عبر السنوات الطوال والتي لم تعد البلاد تستطيع أن تحمل مثلها أو أن تستسيغ هذا النسق من التنظيم ومن النظرة المالية بعد الآن. وهنا لا بد لي من أن أطرح هذا السؤال: هل فكرتم في المشاكل المصيرية قبل أن تفكروا في وضع هذه الموازنة؟ قد تتساءلون ما هي هذه المشاكل المصيرية. وأنا أستطيع أن أوجزها في أربع: أول مشكلة مصيرية يمكن أن يواجهها الإنسان في الوقت الحاضر، هي التطورات والتفاعلات التي تطرأ والتي طرأت على المنطقة. فإذا نظرنا حولنا نجد أن هناك تطورات اقتصادية ومالية وسياسية تطرأ في هذه الآونة.

فإذا ببلاد عربية شقيقة عزيزة علينا تريد أن تتشبه بلبنان في مواهبه، وهناك دول أخرى منتجة للنفط سوف تهبط عليها الأموال الطائلة وتبحث عن وسائل للتوظيف، وهناك دول أخرى تستعد، وهذا ما نرجوه دائماً لمواجهة الخطر المتواصل، الخطر الذي لا يزول بأي حل سلمي، وهو الخطر الصهيوني، لأنه حتى ولو كانت هناك حلول سلمية، فإن الصهيونية سوف تبقى ماثلة وسوف يكون من واجب الأجيال العربية المقبلة أن تدحر هذه الصهيونية، لأنها آفة فاشية تريد أن تبسط سيطرتها على هذه المنطقة. فهل فكرت الحكومة في كل هذه الهموم عندما وضعت هذه الموازنة؟ لا نجد لهذه الهموم أثراً في هذه الموازنة.

من ناحية أخرى، المشكلة الثانية المصيرية التي تواجهها البلاد، هي مشكلة غلاء المعيشة، وهي مشكلة تقض مضجع كل لبناني، وتكتوي بنارها الطبقات الشعبية. فإذا أمعنا النظر فإننا نجد من خلال الخبرة والتجربة، أن المعالجة الصحيحة، إذا أردناها لغلاء المعيشة لا تكون إلا بإعادة النظر في جميع الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد. أما ما خلا ذلك فسوف يكون نوعاً من التوقيع والتخدير وليس له علاقة بأي نظرة تتوخى الانبعاث والتجديد.

لأن جميع الحلول الجذرية التي مرت بذهننا خلال معالجتنا لموضوع الموازنة كانت تصل إلى أعمق الأعماق وكانت تتناول الجهاز الاقتصادي والاجتماعي بكامله. فهل فكرتم وأنتم تضعون الموازنة في هذا المنحى، لا أظن ذلك لأن هذا لا يعكس أية وجهة نظر.

الشيء الوحيد الذي يمكن أن نسجله هو أن اخفاق الحكومة في الانفاق وعجزها عن الانفاق قد ساهم في تخفيف وطأة التضخم النقدي. فإذا كانت هذه حسنة فلا بأس بها.

المشكلة الثالثة المصيرية التي تواجه البلاد هي كيفية الحصول على موارد جديدة من أجل تنفيذ المشاريع. لا سيما المشاريع الإنمائية. فهل فكرت الحكومة عندما وضعت الموازنة في التفتيش الحقيقي عن هذه الموارد، أم أنها اكتفت كشأنها في كل مشروع موازنة بأن تقول ان الباب الثالث يغطى من القروض الداخلية والخارجية وما إلى ذلك بالأسلوب التقليدي المعروف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد كنا نعتقد بأن الأوان قد آن لإعادة النظر في الجهاز الضريبي. وكنا ننتظر أن تأتي الحكومة، لا سيما في بيانها الوزاري بوعد يتحدث مثلاً، عن فكرة إنشاء الضريبة الموحدة. كما كان سيرد ذلك في البيان الوزاري الذي كنت أنا قد أعددته. ولكن هذا لم يرد مع الأسف. مع العلم بأن معظم الآراء في الوقت الحاضر قد بدأت تتحدث بجدية عن ضرورة اعتماد فكرة الضريبة الموحدة.

أما المشكلة الرابعة وهي أهم مشكلة، وهي مشكلة الادارة. مشكلة الادارة، تلك المشكلة المستعصية التي لا نجد في الموازنة إلا ما يعزز فسادها، أي أنها الرواتب والأجور هي التي تحتل المركز الممتاز في هذه الموازنة وهي التي تبلغ كما قال مقرر اللجنة المالية حوالي ٨٠ بالمئة من الموازنة.

فهل فكرت الحكومة قبل أن تضع هذه الموازنة في كيفية إصلاح الادارة، كي تصطلح كل الشؤون وحتى تتمكن الدولة يوماً من الأيام من الانفاق على المشاريع الإنمائية؟ لا يبدو ذلك. إذاً الأحوال تسوء من سنة إلى سنة والحكومات التي تتوالى وتتشابه مع بعضها تأتي بموازنات متشابهة والأفكار التي تحدثنا عنها الآن والتي كان يحملها ويحملها دائماً رئيس الحكومة لن نجد لها تطبيقاً وتذهب كل الجهود سدى وأدراج الرياح.

ما الذي نحتاجه؟ نحتاج إلى نظرة جديدة علمية لا يمكن أن نتابع مع هذه النظرة التقليدية التي أودت بالبلاد إلى هذا الاضمحلال والتفتت الذي يشكو منه الجميع.

إن الأجيال لم تعد تستطيع الانتظار. ونحن نشهد في كل يوم تململاً وتحركاً لا تحمد عقباه. ولذلك، فحيال مثل هذه الموازنة سوف تسوء الأحوال سنة بعد سنة بل شهراً بعد شهر، بل أسبوعاً بعد أسبوع. وإني أنذركم بذلك.

وأنتقل الآن إلى المقارنة.

بين يدي الآن نصان: «فذلكة الموازنة» و«تقرير لجنة المالية والموازنة».

أريد أن أفتح هذه الفذلكة قليلاً لأجد فيها: «ولا نستطيع أن نجزم بأن الانفاق سيتم لأن ذلك موقوف على مدى نشاط الادارات وكفاية الأجهزة. والحكومة بكل حال، عازمة على إعطاء هذه المسألة ما تستحق من اهتمام».

هذا القول مثل القول المشهور الذي يقول: هناك مئة سبب لعدم حدوث المعركة وأول سبب هو عدم وجود بارود. فمن أجل ماذا، بعد كل هذا النص، يتاح لنا أو يحق لنا أن نستمر في بحث الموازنة. عندما يقول لنا لا نستطيع أن نجزم بأن الانفاق سيتم. إذاً، ماذا سيتم؟ هناك إنفاق واحد سيتم هو الانفاق على الادارة الفاسدة. الانفاق على الجزء الأول. أما الطموح المشروع الذي يعتمد في نفس كل مواطن واعٍ من أجل بلد ووطن متحفز ومتطور فلا نجد له أثراً في جميع هذه الموازنة. وطبعاً هنالك كلمة تقليدية تقول: والحكومة بكل حال عازمة على إعطاء هذه المسألة ما تستحق من اهتمام. وكأني بطالب الوظيفة يأتي إلى مكتب الوزير فيقول له: رح نهتم بأمرك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فيما يتعلق بالانفاق نجد أن مقرر لجنة المال يقول: إن الاعتمادات المصروفة التي صرفت، تبلغ كما ورد في مشروع قطع الحساب، ١١٧ مليون ليرة، أي نسبة ٢٢ بالمئة. تصوروا ٢٢ بالمئة فقط من موازنة الحكومة هي التي أنفقت، فعندما تكون الادارة عاجزة إلى هذا الحد عن الانفاق، فعلى الدنيا السلام. ولا يمكن أن نكون جديين في الخوض في بحث كثير من التفاصيل.

ثم يأتي هنا في الفذلكة ما يقول: «في ضوء هذه الأرقام وبعد أن نذكر بزيادة الإنفاق العام خلال السنوات القليلة الماضية يمكن القول إن نسبة الانفاق العام إلى مجموع الانفاق الوطني يعطي نسبة مرتفعة، وبالتالي فلا بد أن يكون له تأثيره على الاقتصاد الوطني. فإذا بالتقرير هنا يقول: إن نمو لبنان الاقتصادي يسجل معدلاً سنوياً يتراوح بين التسعة والعشرة بالمئة كما تدل عليه أرقام الناتج الوطني القائم في السنوات الأخيرة، ومن المعلوم أن تقدم البلدان اقتصادياً واجتماعياً يلازمه ارتفاع في نسبة واردات الضرائب المباشرة وانخفاض في نسبة الضرائب غير المباشرة. إذاً، إن التوازن بين الانفاق العام وبين مجموع الانفاق الوطني لا يزال مختلاً.

ننتقل بعد ذلك إلى عبارة أخرى وردت بالنص الذي هو بين يدينا، فنجد تحت عنوان السياسة المالية العامة للدولة، أن أهداف هذه السياسة هي الآتية:

تحقيق نمو اقتصادي سريع مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبأقل ما يمكن من الأكلاف والتضحيات. الحكومة ترى أن من واجبها العمل على تأمين معدل نمو مرتفع للدخل الوطني والحؤول دون التقلبات الاقتصادية أو التطورات الانكماشية أو التضخمية.

كيف تتحدثون عن التقلبات الاقتصادية والأسعار تتقلب كما تعرفون، كما أنها تزداد بشكل جنوني: «من الأهداف تعميم النمو الاقتصادي ومنافعه، وتأمين عدالة اجتماعية». كيف أيضاً تذكرون ذلك والانفاق لا يتم؟ كيف يمكن تعميم النمو الاقتصادي وليس هناك انفاق. ثم إني أعرف من أسباب غلاء المعيشة أن الغلاء كما يقولون، هو ضريبة الازدهار فكيف يمكن أن تجد بلداً فيه ازدهار في مكان، وفيه كساد وفيه بطء في النمو في مناطق أخرى، صحيح أن المواطن الموجود في بعض المناطق المحظوظة في لبنان يعاني أيضاً من الغلاء، ولكن عنده مداخيل تمكنه من أن يتحمل إلى حد ما هذا الغلاء. بينما الأسعار موجودة وسائدة بنفس النسبة في جميع المناطق اللبنانية. فما قولك بالمناطق التي تكون فيها المداخيل منخفضة، وفي هذه الحال يعاني مواطن تلك المناطق أكثر بكثير مما يعانيه ابن المناطق المحظوظة. إذاً، همنا الأول، هو تعميم الازدهار الحقيقي في جميع أنحاء الجمهورية اللبنانية حتى نستطيع أن نتحمل عبء هذا الغلاء ونستطيع من جراء ذلك أن ننتظر ريثما تستطيع الحكومة أن تكافح هذا الغلاء.

نلاحظ في هذه الموازنة تضخم النفقات غير المجدية، فهناك حوالي ٨٢٠ مليون ليرة أي سبعة وستين بالمئة من مجمل الموازنة خصصت للجزء الأول، وهي نفقات إدارية صرف، كالأجور والتعويضات واللوازم الادارية والإيجارات في بعض المصالح المستقلة. وهذه النفقات غير المنتجة أساساً، هي في تضخم مستمر. كانت تشكل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سنة ١٩٧٢، ٦٤ بالمئة من الموازنة ثم ٦٦ بالمئة سنة ١٩٧٣ وارتفعت نسبتها هذه السنة إلى ٦٧ بالمئة وهذا تصاعد يعكس تضخماً في الجهاز الاداري وبالتالي، في نفقاته، مما يؤدي بشكل جدي إلى تكريس التضخم النقدي واستفحاله، ويساهم في عملية تدني القوة الشرائية للعملة. لقد بلغت الزيادة على هذا الجزء من الموازنة ١١٧ مليون ليرة، وهي تشكل ٧٣ بالمئة من الزيادة الإجمالية للموازنة.

أما الجزء الثاني الذي يتضمن نفقات بعض المساهمات والتجهيزات والانشاءات السنوية وبعض أجور عمال الإنتاج والصيانة ونفقات الطرق الداخلية، فقد خصص له ١١٧ مليون ليرة، منها ٤٧ مليون ليرة لوزارة الدفاع، مع أنه في سنة ١٩٧٣ كان المبلغ ٢٤ مليوناً و١٤ مليوناً لوزارة الداخلية، وكان المبلغ في سنة ١٩٧٣ ثمانية ملايين، و٥٥ مليون ليرة لوزارة الأشغال، وثلاثة ملايين ليرة لوزارة التربية، وثمانية ملايين ليرة لوزارة العمل، وعشرة ملايين تقريباً لوزارة الصحة. ومما يلفت النظر في تركيب هذا الجزء من الموازنة، ارتفاع مخصصات وزارتي الدفاع والداخلية بشكل ملموس، بينما تنخفض مخصصات وزارات التربية والعمل والصحة والموارد المائية والكهربائية، ولا يطرأ على باقي الوزارات سوى زيادات طفيفة في مخصصاتها.

وعندما نذكر وزارة الموارد المائية والكهربائية يا جوزف بك أعتقد، وأظنك تشاطرني الرأي بأنه كان يلزم أن تزاد المبالغ لهذه الوزارة حتى تستطيع معاليك أن تكافح العطش الذي تعرضت له البلاد في السنة الماضية.

أما بالنسبة للجزء الثالث من الموازنة حيث ترصد الاعتمادات للمشاريع الإنمائية والتجهيزات الأساسية وتسليح الجيش وقوى الأمن. فبينما ارتفعت اعتمادات الموازنة العامة بنسبة ١٤ فاصل تسعة بالمئة، لم يرتفع الجزء الثالث سوى بنسبة أربعة فاصل اثنين بالمئة، مع العلم أنها انخفضت في مشروع موازنة السنة الماضية، بنسبة ثلاثة فاصل واحد بالمئة. والجدير بالملاحظة، أن حصة اعتمادات وزارتي الدفاع والداخلية من هذا الجزء يبلغ ٧٢ مليون ليرة من أصل ٢١٤ مليوناً، أي بنسبة ٣٤ بالمئة. أنا لا اعتراض عندي على هذا، ولكني أريد أن تُزاد النفقات المخصصة للأهداف الإنمائية.

أما وزارة الأشغال فقد انخفضت اعتماداتها عما كانت عليه في موازنة سنة ١٩٧٣، من ٩١ مليون ليرة إلى ٧٦ مليوناً. كذلك الأمر بالنسبة لاعتمادات وزارة الصحة انخفضت من أربعة ملايين موازنة سنة ١٩٧٣ إلى مليوني ليرة فقط في موازنة ١٩٧٤. هذا مع العلم، أنه قد لحظ في الخطة السداسية لإنشاءات وتجهيزات الصحة ثمانية ملايين و٣٠٠ ألف ليرة سنة ١٩٧٣، و١٢ مليوناً لعام ١٩٧٤. حتى لو أخذنا بعين الاعتبار ما لحظ للإنماء الصحي في موازنة وزارة الأشغال، تبقى أرقام الموازنة دون الأرقام التي وضعت في الخطة السداسية. وهذه نقطة مهمة، أن ما يوضع من اعتمادات في هذه الموازنة، أقل مما نصت عنه الخطة السداسية التي هي نوعاً ما تعبر عن فكرة تصميمية وإنمائية في هذا البلد.

أما وزارة التربية، فقد خصص لها في الجزء الثالث أربعة ملايين ليرة، مقابل مليونين ونصف في موازنة سنة ١٩٧٣. وهذه زيادة نرحب بها ونهنىء وزير التربية عليها، لكن هذه الأرقام تظل أقل من الأرقام التي وضعت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في الخطة السداسية أيضاً، فمن أصل ٨٧ مليون ليرة لحظت في الخطة السداسية للسنوات الثلاث ٧٢ و٧٣ و٧٤ لم يرصد في ميزانية الدولة لتلك السنوات سوى ٦٩ مليون ليرة بالإضافة إلى أن ٦٩ مليون ليرة تتضمن عشرين مليون ليرة لم تكن واردة أصلاً في الخطة السداسية، وجرى الوعد بها مؤخراً تلبية لمطالب الطلاب لإكمال بناء المدينة الجامعية. لذلك تنخفض حصة ما وعدتنا به الخطة من ٨٧ مليوناً إلى ٤٩ مليون ليرة. هذه بعض اللمحات عن التركيب الذي نراه في هذه الموازنة.

هناك بعض الملاحظات التي لا بد من ذكرها، وهي ملاحظات هامة جداً. نلمح في الموازنة وفي روحيتها، أنكم تقولون، بأن التحقق قد تحسن، التحقق في ضريبة الدخل هذا صحيح، ولكن مجلس الشورى يتلقى الكثير من الاعتراضات وفي معظم القضايا يحكم لمصلحة المعترضين، مما يجعل أن هذه المبالغ الكبيرة التي بلغت كما تذكرون حوالي الأربعين مليون ليرة زيادة، هذه التي حمستم مراقبي ضريبة الدخل على الذهاب والانطلاق من أجل أن يجمعوا المال، ذهبوا وخبطوا خبط عشواء، فتقلصت وارداتكم من الثلاثين أو الأربعين مليون ليرة التي كنتم تأملون بها والتي فرضتموها، فحكم مجلس الشورى لمصلحة المعترضين وتقلصت إلى أن بلغت إلى ثلاثة أو أربعة ملايين ليرة فقط. مما يدل على أنكم فعلتم كما يفعل ضابط البوليس عندما يطلق رجال الشرطة في الشوارع ويقول لهم، اعملوا ضبوطة في مخالفات السير، فينطلق الشرطيون عن أبو جنب ويعملوا مخالفات، أولاً لأجل المكافآت خصوصاً إذا كان لهم حصة من هذه المكافآت كما كان يجري في السابق. هذا يدل على أن المراقبين الموجودين عندكم ليسوا مؤهلين الأهلية الكافية من أجل أن يكونوا على قدر المسؤولية في التحقق وفي الجباية. وكنتم تقولون إن هناك تدريباً يا سيدي. وأنا عبر السنوات الطويلة كنت أنتقد هذا النوع من التدريب، لأن الدورات التدريبية هذه، هي شكلية فقط، لقد طالبت منذ أكثر من سبع سنوات بإنشاء معهد للضرائب، معهد للضرائب حقيقي يجري فيه التمرن ويأتي مراقب الضرائب على المستويات العالمية التي نعرفها عند مراقبي الضرائب في البلاد الراقية التي تحترم نفسها، ولكن هذا لم يتم كل ما تم، أنكم جعلتم هناك دورات تدريبية يذهب الموظف إلى أميركا ولا أعرف إلى أين، وهنا أيضاً، تكون في بعض الأحيان شكلية. وإني أريد أن أعتقد، بأن هذا الموظف من جنس الملائكة وأنه نظيف الكف، ولكني لا أستطيع أن أتصوره وهو يحمل شهادة كشهادة البكالوريا أو شهادة الليسانس في الحقوق، يستطيع أن يضع رأسه، أمام رأس دهاقنة المال والاقتصاد في لبنان الذين هم أدهى وأشطر رجال الأعمال في العالم. لذلك لا يمكن أن نعتمد على هؤلاء في التحقق والجباية كما ورد.

ثم لنبق ضمن إطار ضريبة الدخل. تعلمون أنه حتى اليوم ليس هناك مرسوم تطبيقي لهذا القانون. وتعرفون أن كل قانون عام يصدر عن هذا المجلس يحتاج إلى مرسوم تطبيقي يتخذ في مجلس الوزراء. حتى هذه الساعة ليس هناك مرسوم تطبيقي، مما يتمخض عنه مشاكل كثيرة مثلاً، فيما يتعلق بالمادة ٤٥، وهي مادة الربح الرأسمالي وإعادة توظيفه في المؤسسة. كأن هذه المادة غير موجودة. إذ وضعت لكي تشجع أصحاب المؤسسات على إعادة توظيف أموالهم. عندما تعيد المؤسسات تخمين عناصر الأصول عندها بسبب تحسن الأسعار والقيم، هذا يسمى ربح رأسمالي. مجرد أن يتم ذلك تطبق عليها عشرة بالمئة وهذا لا يشجع على إعادة التوظيف في المؤسسات والتوسع فيها. كان ينبغي أن يكون هناك مرسوم تطبيقي لكي يتلافى هذا النقص.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثم موضوع الاستهلاكات الصناعية ـ أي استهلاك المصانع. كانت في الماضي كل عشر سنوات، لكن تقدم التكنولوجيا الحديثة، وتطور الفكرة فيما يتعلق بالآلات، جعلت أن الاستهلاك في بعض الأحيان يكون خمس سنوات، أربع سنوات، سبع سنوات، فينبغي أن نتطور مع هذا الفن الحديث وأن يذكر ذلك في مراسيم تطبيقية لاحقة.

هذه نقاط تفصيلية، ولكننا نعود إلى النقطة الإجمالية، وهي الاصلاح الضريبي.

يا سادة، ما تنتظرون حتى تفكروا في إصلاح ضريبي حقيقي، وأنتم تعلمون، أن آخر إصلاح ضريبي طرأ على هذا البلد كان سنة ١٩٥٩ ومنذ ذلك الحين تطورت الأمور تطوراً كبيراً وأصبح من الضروري أن نعيد النظر في هذا الاصلاح، يجب مثلاً، تحقيق الاصلاح بحيث يتم تشجيع إنشاء شركات مساهمة حقيقية، لا شركات مساهمة شكلية، هي بالفعل، شركات عائلية. وذلك للتهرب من الضريبة. ووضع نظام إصلاح ضريبي على أساس الضريبة الموحدة، وقد ورد ذلك في بيانات وزارية. لن استمر في الاستطراد في هذا الموضوع، لأنني كلما استطردت عدت فتذكرت شيئين، أولاً، ان الادارة عاجزة عن تحقيق شيئين. وبالتالي، فإن تحقيق الادارة يحتاج إلى مال كما أظن أنا، والمال غير متوفر. البلاد تعجّ بالأموال والحكومة فقيرة. هذا ما يجعلنا أن نعيد النظر في كل جهازنا الاقتصادي والاجتماعي حتى نكسر هذه الحلقة المفرغة. فما العمل؟

ثم هناك المشاكل والهموم التي ذكرتها في مطلع كلمتي والتي لم تفكر بها الحكومة عندما وضعت هذه الموازنة.

أريد أن نعود إلى أصول الأشياء. أريد أن نتدبر المبادىء الأساسية لماليتنا، ولنظرتنا المالية، ولنظرتنا الادارية، حتى إذا ما تسنى لنا ذلك، دخلنا في التفاصيل. أما إذا لم تكن هناك همة توازي طموحنا من أجل وطن جديد قائم على أنظمة متطورة حديثة، فعبثاً كل هذا الحديث، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شفيق بدر.

شفيق بدر: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

يبدو أنه لا يليق بوزارة موسعة وضخمة كالتي تنعم بالحكم الآن إلا موازنة على حجمها تتصف بالضخامة وتمتاز بجمع مئات الملايين غير المنتجة وبطلب اعتمادات، أقل ما يقال في البعض منها أنها غير مدروسة، إذ تتضمن الملايين المنوي صرفها تحت ستار أعمال فنية، هي بالفعل بعيدة كل البعد عن الفن. ومتطلبات الفن.

بعد الدرس والتدقيق تبين لي أن الاعتمادات المنوه عنها وضعت بصورة مبطنة، بغية استعمالها لجهات لا تحتاج إليها فتصبح في الموازنة نفقات غير لازمة.

وعندماأشرح لمجلسكم الكريم حقيقة هذه الأوضاع تجدون خطورة الأساليب المتبعة والتي ينتج عنها الخسارة وتبذير الأموال.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قبل أن أعالج هذا الموضوع الخطير يتناول بعض الاعتمادات الواردة في الجزء الثاني من مشروع موازنة عام ١٩٧٤ الموصوفة بنفقات غير لازمة، اسمحوا لي أن أحصر مناقشتي بثلاث نقاط وهي:

أولاً ـ في الاعتمادات المدورة

ثانياً ـ في سياسة الحكومة المالية وأهدافها.

ثالثاً ـ النفقات غير اللازمة الواردة في مشروع موازنة عام ١٩٧٤.

فبالإضافة إلى مشروع موازنة عام ١٩٧٤ لقد اطلعنا جميعاً. على فذلكة مشروع الموازنة لوزارة المالية وعلى تقرير لجنة المالية والموازنة ودرسنا بيان دولة رئيس مجلس الوزراء وزير المالية بمناسبة عرض الموازنة على مجلس النواب. وبالنتيجة استرعت انتباهي القضايا التالية التي أود مناقشتها.

أولاً؛ الاعتمادات المدورة، يتبين من التقارير المذكورة أعلاه بأنه يوجد اعتمادات مدورة من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٣ بلغت حوالي ٦٢٥ مليون ليرة مقابل ٤٦٨ مليون ليرة جرى تدويرها من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٢، وبعبارة أخرى هناك ١٥٧ مليون ليرة مدورة خلال سنة واحدة. وهذا معناه أن مشاريع حيوية متوفر لها المال لم تنفذ. لو تمكنت أجهزة الدولة من انفاق هذا الاعتماد على مشاريع حيوية لكانت قامت بواجبها تجاه الشعب الذي ينتظر تنفيذ المشاريع لماذا هذا التدوير في الاعتمادات، ولماذا هذا التقصير في تنفيذ المشاريع. الجواب ان الادارة عاجزة يا دولة الرئيس وأجهزتها الفنية لا تعمل كما يجب. إنكم في بيانكم، مع وزارة المالية في الفذلكة، تعترفون بهذا التقصير عندما تبدون بعض الشك في نشاط الادارات وكفاية الأجهزة.

بكل صراحة إننا نشهد عجز الادارة في تنفيذ المشاريع، خاصة، نحن نواب المناطق الذين نوزع الاعتمادات، اعتمادات الأشغال على طرقات مناطقنا. فبالرغم من ملاحقتنا الادارات باستمرار لسرعة تنفيذ المشاريع تلمس عجز الأجهزة.

هل تعلم يا معالي وزير الأشغال بأن عمال دائرة التزفيت، الصيانة، يعملون فقط ثلاث ساعات في النهار. وهذا أمر تحققته بنفسي عند زياراتي العديدة للمنطقة إذ شاهدت يوماً كميون العمال يأتي إلى الورشة عند الساعة الحادية عشرة فينزل منه العمال لتناول الطعام وبعد ذلك يعملون حتى الساعة الثانية أو الثانية والنصف. ومن ثم يصعدون إلى الشاحنة ويذهبون إلى بيوتهم. وعندما سألت مستفسراً عن هذا الدوام، قيل لي إن سائق الشاحنة التي تنقل العمال يباشر بالعمل الساعة الثامنة صباحاً. فيذهب بشاحنة الدولة إلى القرى لجمع العمال وإيصالهم إلى الورشة. العملية تأخذ معه بين الساعتين والنصف والثلاث ساعات. وبما أنه يود أن يعود إلى منزله عند الساعة الرابعة بعد الظهر بالضبط، فيقتضي عندئذ توقيف أعمال الورشة عند الساعة الثانية والنصف. لقد راجعنا المسؤولين بخصوص هذا الوضع الشاذ، فوافقونا على صحته ولكنهم اعترفوا، بأنهم لا يستطيعون إصلاح هذه الأوضاع. طالما ليس بمقدورهم صرف أي موظف أو نقله من إدارة إلى أخرى. إذاً، فما هو المخرج؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزير الاشغال العامة: المخرج انوجد، وقريباً تشاهد نتائجه.

شفيق بدر: شكراً معالي الوزير.

منذ سنين تقول لنا الحكومة، إن الاعتمادات تفوق طاقة الادارات على التنفيذ. قالت ذلك في تقديم مشروع موازنة سنة ١٩٧٢. وعادت الآن إلى نفس القول، والاعتمادات المدورة تتراكم.

في مناقشة مشروع موازنة سنة ١٩٧٣ طالبت الحكومة بإصلاح الادارات وجعلها تخرج من خمولها وتعمل بكل فعالية لتنفيذ المشاريع. قلت وأكرر الآن بأن الاصلاح الاداري، هو أهم عمل يجب أن تقوم به الحكومة الآن.

الاصلاح الاداري ليس بعملية سياسية، بل هو عمل تحريري، يجعل الموظف بعيداً عن التأثيرات السياسية ليتمكن من تلبية مطالب الشعب. ماذا يطلب الشعب؟ الشعب يطلب تبسيط المعاملات الادارية واختصار مراحلها الزمنية. إن تسيير المعاملات يؤمن الخدمة العامة، ويؤدي إلى إنجاز المشاريع بسرعة وأكثر إيجابية.

انطلاقاً من هذه الفكرة، نصل حتماً إلى البحث في اللامركزية. فبالنظر إلى ما وصلت إليه الادارة في لبنان أصبحت بحاجة ماسة إلى تطوير من مركزية متطرفة، إلى لامركزية التي هي بالواقع انبثاق من النظام الديمقراطي، إنها تعجل الادارة الإقليمية في كل قضاء أكثر تجاوباً مع حاجات الشعب. وأقدر على مواجهة الأزمات. وباستطاعتها القيام بتنفيذ المشاريع وانفاق الاعتمادات المرصدة، فيصبح العمل عندئذٍ لا يفوق طاقتها.

ثانياً سياسة الحكومة المالية وأهدافها: تشرح الفذلكة لمشروع الموازنة، بأن السياسة المالية للدولة تهدف إلى دعم السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الحكومة وإلى المساعدة على إنجاحها، وتلخص أسس السياسة المالية التي تعتمدها على نقاط أهمها ضغط النفقات الادارية إلى حد ممكن وعلى أسس صحيحة، للحد من الهدر أو زيادة الواردات العامة، وإدخال التعديلات اللازمة على النظام الضرائبي.

فيما يختص بضغط النفقات الادارية، أي في اعتمادات الجزء الأول من مشروع الموازنة، إنني أوافق الزميل الأستاذ محمد بيضون على الملاحظات التي أبداها في تقرير لجنة المالية والموازنة وخصوصاً في تقريره الأعباء التي تترتب على خزينة الدولة، أعني بها الأعباء الإضافية الجديدة، كرفع الحد الأدنى للأجور في القطاع العام أسوة بالقطاع الخاص، وزيادة رواتب رتباء وأفراد الجيش وقد قدرت هذه الأعباء الإضافية بمئة وعشرين مليون ليرة.

إنني أسأل الحكومة: من أين تأتي بواردات إضافية تغطي هذه الزيادة. وكيف تفسر لنا الحكومة عملية ضغط النفقات الادارية، عندما تزاد الأجور، ويزاد في الوقت نفسه، عدد الموظفين بدلاً من أن يقفل باب التوظيف، ويباشر بتطهير الادارة من العناصر التي تشكل عبئاً عليها، لأنها غير منتجة.

أما فيما يختص بزيادة الواردات العامة، فقد طالبنا ولم نزل نطالب بتحسين تحقق الضرائب، وإدخال تعديلات على النظام الضرائبي.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

يجب عدم اللجوء إلى فرض ضرائب غير مباشرة جديدة بل التركيز على الضرائب المباشرة التي تفرض على أرباح الطبقة الميسورة من الشعب. مثلاً، يجب إنشاء ضريبة تصاعدية على الربح في بيع الأراضي والعقارات، لأنها عملية تجارية. لا يجوز أن يعفى ربحها من الضريبة. كما وأنني أوافق لجنة المالية والموازنة على توصيتها الحكومة بإلغاء الاعفاءات الممنوحة لشركات الطيران من ضريبة الدخل خصوصاً عندما تنشر هذه الشركات في الصحف المحلية بلاغات عن أرباح سنوية تفوق الثلاثين مليون ليرة، وتجعل المواطن يتساءل، هل يجوز أن تجني شركة مرابح بهذا المقدار دون أن تدفع ضرائب عنها؟ لا يجوز ذلك تجاه المواطن المثقل بالضرائب.

على الخزينة أعباء ثقيلة، منها ١٥٠ مليون ليرة، خسارة مكتب الحبوب، كما هو وارد في تقرير لجنة المالية والموازنة، وهذه الخسارة هي في سبيل المحافظة على أسعار السكر والحبوب، أي في مكافحة الغلاء.

يا دولة الرئيس.

يجب أن يبقى القمح رخيصاً، وقد قلنا ذلك في الجلسة المخصصة لبحث مشكلة الغلاء. ولكننا اقترحنا، تخفيفاً لأعباء الخسارة، أن تعمد الحكومة إلى مدّ المزارع اللبناني بمساعدات وقروض لتشجيعه على العودة إلى الأرض وزراعة القمح. وأن تتعهد الحكومة بشراء محاصيل المزارع من القمح بسعر أربعين غرشاً للكيلو. فعندما نتعهد للمزارع بشراء محاصيله بخمسين أو بأربعين غرشاً فسوف يزرع سطح بيته، وهكذا تكونون قد شجعتم المزارع على العودة إلى أرضه، وتكونون أيضاً قد وفرتم قسماً من الخسائر التي تتحملها الخزينة من فرق أسعار القمح المستورد.

وعلى المدى الطويل، يجب أن تعمل الحكومة على تشجيع اللبنانيين على العودة إلى الريف وتعزيز القرية واستثمار الأرض.

في نطاق مكافحة الغلاء يجب على الحكومة أن تخطط لإنعاش القرية من أجل النشء الطالع والحد من هجرة الريف إلى المدن لتركيز الاقتصاد على القطاعين الزراعي والصناعي.

وضمن هذا التخطيط الطويل المدى، يجب على الحكومة أن تحقق مشاريع طرقات تربط المدن بالأرياف وتسهل المواصلات بين القرى انعاشاً لها ولسكانها، لكي يتمكنوا من الإقامة في الريف حتى ولو عملوا في العاصمة.

وهنا أوجه كلمة شكر إلى الحكومة، بشخص معالي وزير الأشغال العامة لتقديمه مشروع تطوير شبكات الطرق في لبنان خلال خمس سنوات بمئتي مليون ليرة، وهذا المشروع هو قيد الدرس في المجلس.

ثالثاً: نفقات غير لازمة في مشروع موازنة ١٩٧٤.

تطبيقاً لمبدأ ضغط النفقات الذي أشار إليها دولة رئيس مجلس الوزراء في بيانه، والذي وضعته فذلكة مشروع موازنة ١٩٧٤، تحت عنوان: (سياسة الحكومة الحالية) يبدو لي أن الحكومة قد أوجدت من كثرة الضغط تضخماً

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

هائلاً، خصوصاً في موازنة وزارة الدفاع الوطني التي انفجرت بزيادة ٥٢ مليون ليرة في جزئها الأول فقط. والأمر أخطر بكثير عندما نصل إلى اعتمادات الجزء الثاني، وأخص بذلك البند ـ ٢١ ـ الباب الثامن ـ تجهيزات الجيش وصيانتها، لقد مرت لجنة المالية والموازنة على هذا البند في تقريرها، ذاكرة فقط زيادة ١٥,١٢٨,٦٠٠ أي ستون بالمئة فقط على اعتمادات السنة الماضية بدون تعليق على هذه الزيادة الباهظة.

لا شك أن الزملاء أعضاء اللجنة لم يتمكنوا من الاطلاع على خفايا هذا الاعتماد. وإليكم خطة هذه الزيادة لكي تحكموا فيها.

إنني أذكر الحكومة بأن موافقتها على تنزيل القسم غير اللازم من هذا الاعتماد يكون بمثابة تطبيق للمبدأ التي تعتمده لضغط النفقات منعاً للهدر، وحفاظاً على أموال الشعب. وأقدم لكم الوقائع.

وقبل أن أقدم الوقائع وأعالج هذا الموضوع، لتسمح لي الحكومة أن أشير إليها، إنه والحمد لله في هذا المجلس وعند التسعة وتسعين نائباً، كفاءات في جميع الحقول، مما يجب أن يجعل الوزير أن لا يتذرع بأن أخصائي وزارته قالوا له، الأمر هو كذلك، فيأخذ هذا القول كحرف منزل. وبعد هذه التوطئة أقدم لكم الوقائع.

ورد في مشروع موازنة ١٩٧٣ توزيع اعتمادات البند ـ ٢١ ـ المخصص لتجهيزات الجيش وصيانتها كما يلي:

ـ مديرية القوامة ٣,٩٠٠٠٠٠ ل.ل.

ـ مديرية العتاد ٧٠٠٠٠٠ ل.ل.

ـ مصلحة سلاح الاشارة ٤٠٠٠٠٠ ل.ل.

ـ مصلحة عتاد السلاح الجوي ٨,٤٠٠,٠٠٠ ل.ل.

ـ مصلحة عتاد سلاح الدفاع البحري ٣٥٠٠٠٠ ل.ل.

ـ مصلحة عتاد الهندسة ٤٥٠٠٠٠ ل.ل.

ـ مصلحة عتاد الصحة العسكرية ٢,٢٠٠٠٠٠ ل.ل.

المجموع: ٢٢,٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

هذا في مشروع موازنة ١٩٧٣. وعند مناقشة مشروع موازنة ١٩٧٣ في لجنة المالية والموازنة تقدمت قيادة الجيش بطلب اعتماد إضافي أقره مجلس الوزراء وقدره ستة ملايين ونصف مليون ليرة زيادة على البند ٢١، وقد أعطت قيادة الجيش في حينه تبريراً لطلب هذه الزيادة أن طائرات الميراج الموجودة في سلاح الجو يلزمها، بصورة مستعجلة صيانة كلية، بالإضافة إلى الصيانة التدريجية. لم تجر عليها الصيانة، وفي سنة ١٩٧٣ قيل لنا إذا لم تجر هذه الصيانة فيجب أن نرمي هذه الطائرات في البحر. هذا ما قيل لنا حرفياً.

ورغبة من المجلس بإبقاء هذه الطائرات صالحة ورغبة بعدم فقدانها وافق على هذا المبلغ المطلوب ليضاف إلى

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الاعتماد المرصد أساساً لمصلحة عتاد سلاح الدفاع الجوي، فيصبح مجموع البند ١٤ مليوناً وتسعمئة ألف ليرة. مع العلم بأن الاعتماد الإضافي البالغ ستة ملايين وخمسمئة ألف ليرة، طلب ليستعمل مرة واحدة في صيانة الطائرات، لأن الصيانة العادية لطائرات الميراج تدخل ضمن الاعتماد الأساسي البالغ ثمانية ملايين وأربعمئة ألف ليرة.

وقد اتضح بعد ذلك بأن هذا المبلغ أي مبلغ ستة ملايين ونصف المليون ليرة، لم تكن قيادة الجيش بحاجة إليه لصيانة طائرات الميراج. كما زعمت، بل لتوزيع المبلغ على بقية المصالح، بغية زيادة اعتماداتها، فأتى التوزيع كما يلي:

ـ مديرية القوامة ـ كانت ثلاثة ملايين، أصبحت ٣,٩٠٠,٠٠٠ ل.ل.

ـ مديرة العتاد ـ بقيت كما كانت.

ـ مصلحة عتاد سلاح الاشارة ـ كانت ٤٠٠,٠٠٠ صارت ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.

ـ مصلحة عتاد السلاح الجوي ـ كانت ٨,٤٠٠,٠٠٠ صارت ١٣,٢٠٠,٠٠٠.

ـ وهلم جرا، إلى أن أصبح مجموع البند ٢٨,٥٠٠,٠٠٠.

ومع العلم بأن هذا التوزيع جرى بعد أن أقرت الموازنة وحصلت القيادة على الاعتماد المطلوب لصيانة طائرات الميراج.

نكرر القول ان هذا الاعتماد استعمل في جهات تختلف عن الجهة التي أعطي لها، مما يدل بكل وضوح، وهذا هو أمر مهم، بأن القيادة لم تكن بحاجة إلى هذا المبلغ لصيانة طائرات الميراج فقط، بل لزيادة الاعتمادات الباقية، مستعملة حجة الميراج.

في مشروع موازنة ١٩٧٤، أخذت قيادة الجيش أساساً بحسابها، في تحديد طلبها الاعتمادات مجموع المبالغ المخصصة في البند ٢١ ـ تجهيزات الجيش وصيانتها في سنة ١٩٧٣، أي ٢٨,٠٠,٠٠٠ بدلاً من ٢,٢٠٠٠٠٠٠ كون الستة ملايين والنصف أعطيت بصورة استثنائية لصيانة طائرات الميراج فمن الاثنتي وعشرين مليوناً، أساس الاعتماد والمطلوب في موازنة ١٩٧٣، قفزت الاعتمادات المطلوبة في موازنة ١٩٧٤ إلى ٤٣,٦٢٨,٦٠٠. أي ضعف الاعتماد المخصص في موازنة ١٩٧٣ فتكون الزيادة ٢١,٦٢٨,٠٠٠ ليرة.

طلب تفسير هذه الزيادة، فأدلى معالي وزير الدفاع بما يلي:

ـ مشترى طائرة ميراج جديدة للتدريب ٨,٦٠٠٠٠٠ ليرة.

ـ مشترى ثلاث طائرات صغيرة للتعليم، وما تبقى من الزيادة، لصيانة الأجهزة.

أولاً، مشترى طائرة الميراج. يقول معالي وزير الدفاع انه ينوي شراء هذه الطائرة لتكون بدلاً عن الطائرة

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

التي سقطت ودمرت منذ نيف وثلاث سنوات. وتوجد أسباب عديدة تجعلنا نعارض بشراء هذه الطائرة، أهمها:

أولاً ـ عندما يكون قد مضى على سلاح الجو ثلاث سنوات، ولم تكن هذه الطائرة البديلة موجودة لديه، فهذا معناه أن سلاح الجو ليس بحاجة لهذه الطائرة، وبإمكانه الاستغناء عنها.

ثانياً ـ سبق وصرح معالي وزيرالدفاع مراراً، ولم يزل يصرح حتى هذا النهار أنه ينوي بيع سرب طائرات الميراج الموجودة لدينا. وهذا ما نوافقه عليه، لا سيما وأنه سبق وطالبنا الحكومة مراراً منذ تموز ١٩٧٣ بأن تبيع طائرات الميراج لعدم استعمالهاوضآلة فعاليتها في الدفاع عن لبنان.

نعلم بأن طائرات الميراج الموجودة لدى السلاح الجوي اللبناني لا يمكن أن تباع في الوقت الحاضر بأكثر من مليونين ومليونين ونصف ليرة لبنانية، للطائرة الواحدة.

فما هي الحكمة يا معالي الوزير في مشترى طائرة اليوم بثمانية ملايين وستمائة ألف ليرة لبنانية لبيعها بعد قليل بأقل من نصف أو ربع ثمنها.

ثالثاً ـ بسبب وجود طائرة ميراج أخرى للتدريب في سلاحنا الجوي أرى أننا لا نحتاج أبداً إلى مشترى طائرة ثانية خصوصاً وأن سربنا مؤلف من عشر طائرات فقط. أما القول ربما تعطلت طائرة التدريب الوحيدة الموجودة لدينا ويجب أن يكون لدى السلاح الجوي طائرة إضافية كي لا يتوقف التدريب فهذا قول مردود وغير منطقي. لأنه من جهة يوجد لدى سلاح الجو أساليب ومعدات أخرى للتدريب على الأرض وفي الجو؟ ومن جهة أخرى يمكن إصلاح الطائرة مهما كان عطلها، طبعاً غير التدمير، بأقل من أسبوعين. فكيف فعل الطيارون منذ ثلاث سنوات وهم يتدربون على طائرة واحدة. ليستمروا كما في السابق لأن شراء الطائرة الإضافية تبذير ليس إلا.

رابعاً ـ يوجد لدى السلاح الجوي اللبناني خمس طائرات نفاثة للتدريب صنعت خصيصاً في فرنسا لتدريب الطيارين على الطيران النفاث بما في ذلك الميراج. فبواسطة هذه الطائرات الخمس وطائرة الميراج للتدريب الموجودة الآن في سلاح الجو، سيصبح لدى الطيارين اللبنانيين في الجيش العدد الكافي من الطائرات للتدريب.

أكرر فأقول بأن ثمن طائرة الميراج الجديدة للتدريب يذهب هدراً.

خامساً ـ عندما تكون الخزينة بعجز والبلاد بحاجة ماسة إلى مشاريع إنشائية، وصرف اعتمادات من شأنها تحسين أوضاع المواطنين ومكافحة الغلاء، فلا أرى أنه من اللائق والجائز ضميرياً أن يصرف مبلغ ٨ ملايين وستمائة ألف ليرة بهذه الصورة. فهذه النفقة غير لازمة ويجب تحويلها إلى جهة تأتي بفائدة إلى المواطن كتعبيد الطرق، جر مياه، وما إلى ذلك ـ مقاطعة ـ يشتري ثلاث طائرات صغيرة سكاي هوك. إن اعتماد ثلاثمائة ألف ليرة للصيانة كما لو كانت قديمة. وهذا يعني بأنه لا مبرر للفارق بأن يكون بهذا المقدار.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

سادساً ـ بعد التحقيق في الاعتمادات، في اعتمادات البند ٢١ اتضح لنا أنه يوجد تبذير وصرف غير مبرر للنفقة المتعلقة بمصلحة إعداد السلاح الجوي، وخاصة في صيانة طائرات الميراج.

إن صيانة الطائرات هي تدريجية للهيكل وللمحركات على السواء. في المحركات مثلاً وجدنا أنه بالرغم من المحرك النفاث من صنع Sigma الذي يجهز طائرة الميراج هو مكفول لطيران خمسمائة ساعة على الأقل، أي أنه يقتضي إجراء صيانة كاملة للمحرك وبين الخمسمائة والستمائة ساعة وجدنا أن سلاح الجو أجرى هذه الصيانة لمحركات عملت ٢٣٠ ساعة و٢٥٠ ساعة و٢٧٠ ساعة. لماذا؟ هذا أمر غير مقبول فنياً، أما إذا كانت المحركات التي عملت هذه الساعات القلائل تحتاج فعلاً لصيانة عامة، كما زعموا أنه دخل في محرك الطائرة عصفور ودخول العصفور في المحرك يسمحوا لي فيه، يجب أن يكون وزنه فوق الكيلو ويكون صلب. ونحن عملنا معدل أنه يوجد ٢١٦ محركاً في مطار بيروت بيطلعوا ويهبطوا كل يوم ما عم نشوف عصافير عم تعطلهم لأن صوت المحرك يهرب العصفور أن مشترى ثلاث طائرات صغيرة لتعليم الطيارين الجدد هو بنظري ضروري ولا أرى أنه يجب أن يلغى، ويجب أن يعطى للشباب التشويق للالتحاق في سلاح الطيران كماهو شأن نوادي الطيران السياحي في العالم. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تستعمل هذه الطائرات «سكاي هوك» الصغيرة لغايات زراعية كرش المزروعات ومكافحة الجراد، أصبح بأن هذه الطائرات لا بأس بها.

صيانة الأجهزة:

لا يمكننا أن نجد مبرراً لزيادة ١٢ مليون و٧٢٢ ألف ليرة على كلفة صيانة أجهزة الجيش في ١٩٧٣، وبعد إضافة مبلغ ٦,٥ ملايين ليرة المرصود أساساً لصيانة الميراج، استعملت قيادة الجيش مبلغ ٢٨ مليون و٥٠٠ ألف ليرة لصيانة الأجهزة بكاملها. فكيف تريد الآن أن تقنعنا بأن هذه الصيانة ستكلفك ٣٤ مليون و٧٢ ألف ليرة بدلاً من اثنتي عشر مليوناً الاعتماد الأساسي و٢٨ مليون وخمسمائة ألف الاعتماد اللاحق. إن الزيادة هي أكثر من خمسين بالمئة، لماذا وما هو المبرر؟

نسلم بأنه أصبح يوجد لدى الجيش بعض الأسلحة الإضافية التي يجب صيانتها، مع العلم بأنها إذا كانت معدات جديدة، فلا تستوجب. أما إذا كانت المحركات التي عملت ساعات قلائل تحتاج فعلاً للصيانة، فكان من المفروض على Sigma أن تعيد إلى الجيش ثمن الساعات التي لم يعمل بها المحرك ضمن كفالة الخمسمائة ساعة.

يعني عندما يكون كفالة للمحرك ليعمل ٥٠٠ ساعة وتعطل على المائتين وثلاثين ساعة، لازم يعيدوا إلى مستعمل الطائرة فرق الساعات مع العلم بأن مبدأ كفالة الساعات للمحركات في حقل الطيران معمول به في جميع بلدان العالم ولدى جميع صانعي المحركات. نعلم من الاتفاقية التي وقعت بين الجيش وشركة Sigma بأن صيانة المحرك تكلف حوالى ٢٠٠ ألف ليرة. عندما تزعم القيادة بأنها تفوق الخمسمائة ألف ليرة. فإذا أخذنا بقول القيادة بأن كلفة صيانة المحرك النفاث تبلغ ٥٠٠ ألف ليرة فمن الأوفر والأفضل عندئذ أن تشتري القيادة محركاً جديداً بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار، أي ٧٥٠ ألف ليرة وأن تبيع المحرك القديم، كلما أرادت صيانة محرك الميراج. فمن

to obtain the original document, please contact Mr Aaman Daher

المألوف الآن لدى شركات، صانعة المحركات أن تبيع المحرك بنسبة ساعات عمله أي أن الشاري يمكن أن يدفع ليس ثمن المحرك، بل ثمن ساعات عمل المحرك فانطلاقاً من هذا الواقع يمكن لسلاح الجو اللبناني أن يوفر الكثير من الاعتمادات المخصصة لبند صيانة الطائرات.

وبالإضافة إلى ذلك، نعلم بأن المحرك بعد صيانته يعمل على الأقل في سلاح الطيران اللبناني أربع أو خمس سنوات. لأن طائرات الميراج تسير بين المائة والعشرين والمائة والخمسين ساعة في السنة.

من هذا الواقع نستنتج بأن الاعتماد الذي طلب في السنة الماضية، والبالغ ٦ ملايين ونصف لم يكن ضرورياً للميراج كما قيل لنا. والدليل على ذلك هو توزيع هذا المبلغ على مختلف الوحدات في موازنة عام ١٩٧٣. إنني أقترح تنزيل مبلغ ٨ ملايين وستمائة ألف ليرة المطلوب رصده في مشروع موازنة عام ١٩٧٤ لمشترى طائرة ميراج جديدة للتدريب من البند ٢١ الفصل الثاني، الجيش، والبالغ ٤٣,٦٢٢,٦٠٠ ليرة للأسباب التي أوردتها أعلاه والتي تبين عدم ضرورة مشترى هذه الطائرة.

ثانياً: نظراً لدخول بعض الطوافات الجديدة على سلاح الجو اللبناني، فبدلاً من تنزيل اعتماد الستة ملايين ونصف بكامله والمعطى في السنة الماضية بدون حاجة والذي جرى تكرار طلبه هذه السنة فاقترح تنزيل مبلغ مليونين ونصف ليرة لبنانية من أصل الستة ملايين ونصف، تاركاً اعتماد أربع ملايين فيصبح مجموع اعتمادات البند ٢١ للتجهيز والصيانة ٣٢,٥٢٨,٦٠٠ ليرة لبنانية مقابل ٢٨ مليون وخمسمائة ألف ليرة في السنة الماضية. أي بزيادة ١٥ بالمئة زيادة معقولة وهذا بدلاً من اعتماد الثلاثة وأربعين مليون وستمائة وثمانية وعشرين ألف ليرة المطلوب في موازنة ١٩٧٤. يكون مجموع المبالغ المطلوب تنزيلها من أصل البند ٢١ الفصل الثاني الباب الثامن من الجزء الثاني في مشروع موازنة عام ١٩٧٤ هو التالي:

٨ ملايين وستمائة ألف، ومليونين ونصف أي أحد عشر مليوناً ومائة ألف ليرة لبنانية، في استعمال المبالغ بعد تنزيلها.

إنني أقترح تحويل المبلغ المتوفر بكامله وقدره إحدى عشر مليوناً ومائة ألف ليرة إلى موازنة الأشغال العامة، يا معالي الوزير، ليزاد إلى الاعتماد المرصود في البند ٢٢ الباب الثالث عشر الفصل الثاني الجزء الثاني من موازنة عام ١٩٧٤. مديرية الطرق والمباني ويوزع على النواب ليصرف على الطرق الرئيسية والثانوية والمحلية والداخلية، وبذلك تزاد حصة النائب بمبلغ ١٣٣ألف ليرة ينعش بها منطقته فيزيد العمران في لبنان بدلاً من أن تذهب هذه الأموال هدراً وبدون فائدة فنكون بذلك قد خدمنا لبنان.

ثالثاً: أو استعمال هذا المبلغ أحد عشر مليوناً ومائة ألف بالشكل الثاني. الجميع يعلم أن السلطات تعاني منذ زمن طويل صعوبات كثيرة في مكافحة الحرائق في أحراج المناطق. إذ إنه يصعب على أجهزة الاطفاء بواسطة المعدات الموجودة لديها من إخماد الحرائق في الغابات التي تبقى مشتعلة أياماً عديدة وتوقع بلبنان وأهاليه الخسارة الفادحة.

to obtain the original document, please contact Mr. Ammun Daher

لذلك اقترح اقتطاع من هذا الوفر مبلغ ٥ ملايين ليرة لمشترى طائرتين مخصصتين لمكافحة حرائق الغابات مجهزة بخزانات مائية وأجهزة أخرى لإخماد الحرائق. ويوزع على النواب ما تبقى من الاعتماد الستة ملايين ومائة ألف ليرة لبنانية للعمل في مناطقهم كما هو مذكور أعلاه، فيصبح المبلغ المخصص لكل نائب ٧٣,٥٠٠ ألف ليرة بالإضافة إلى مخصصاته في البند ٢٢ الباب الثالث عشر الفصل الثاني، الجزء الثاني من مشروع موازنة عام ١٩٧٤ وبهذا الاقتراح أيضاً نكون يا دولة الرئيس قد خدمنا لبنان، شعب لبنان وجيش لبنان. شكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ منيف الخطيب.

منيف الخطيب: دولة الرئيس، أيها الزملاء.

نظراً لضيق الوقت سأختصر وأتكلم في بعض الأخطاء التي تتكرر في موازنة كل سنة هنالك أخطاء تتكرر وكأنها ضرورة لحياة الدولة في لبنان. إن هذه الأخطاء والتصرفات تتكرر في كل موازنة سواء في هذه الموازنة التي نحن بصدد مناقشتها أو في الموازنات السابقة التي أعدتها الحكومات المتتالية. وأهم هذه الأخطاء هو تضخم اعتمادات الرواتب التي تشكل نسبة مرتفعة، بينما الاعتمادات المخصصة للانفاق على المشاريع هي ضئيلة وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الموازنة الأعمال الجليلة التي تقوم بها. فالموازنة أصدق صورة على وضع الدولة وأعمالها وإنتاجها. ولو سلمنا جدلاً أن هذه الموازنة خصوصاً باب الانفاق منها سينفق في الوجهة المحددة له، مع العلم بأن ذلك لن يتم لأن السنين السابقة أثبتت ذلك، وباعتراف الحكومة فنرى مدى التخلف في تنفيذ المشاريع التي تهم المواطنين. ونحن الآن في الربع الأخير من القرن العشرين نجد أنفسنا بحاجة إلى تطوير موازنتنا وإعدادها إعداداً أفضل، لأن الطريق المتبع في الإعداد والتنفيذ يجعلنا في المؤخرة بعدما كنا في الطليعة وذلك لن يتم إلا بتخفيف استقلال الادارة من الإرتهان إلى الفوضى والتخلف واللاأخلاقية والشلل والعجز. وفي رأينا أن هناك نوعاً من «المافيا» تحاول خنق كل عمل إصلاحي فيه عدالة وإحقاق للحق، يجب القضاء على هذه «المافيا». وإذا كان من أمل في تحسن هذه الأوضاع فهو في الخطوة الجريئة التي أقدم عليها هذا العهد المبارك في حركة التشكيلات شاملة موظفي الفئة الأولى، آملين أن تعقبها حركة في سائر فئات الموظفين وإبعاد الفاسدين والفاشلين وتحسين الوضع الاداري. كما نرجو تطبيق اللامركزية. وأول ما أريد معالجته ومناقشته هو السياسة المالية وفي طليعتها جباية الضرائب.

ضريبة الدخل تشكل في موازنتنا نسبة متدنية إذا قيست بغيرها من الدول الراقية، فيجب العمل على رفعها فطرق التهرب من دفعها بأسباب كثيرة، وأعتقد أن في وسع الدولة ملاحقة المتهربين ضمن حدود معقولة، يا دولة الرئيس، إن أكبرهم التجار وذوي الدخول المرتفعة ابتكار الأساليب لتجنب دفع هذه الضريبة التي يتحملها متوسط الدخل والفقراء، بينما يتهرب الآخرون منها، ولو تمت جباية الضرائب حسب الأصول القانونية حالياً لتضاعفت هذه الضريبة، ولكن ما نطلبه هو أبعد من ذلك، لأن تظيم هذه الضريبة الحالي غير عادل والضريبة التصاعدية في معناها الصحيح ومفهومها العلمي غير موجودة في لبنان. وسأذكر بعض الأمثلة عن التهرب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بعض المحتكرين من صناعيين وتجار وغيرهم من رجال الأعمال أرباحهم الحقيقية ضخمة وكبيرة جداً ومظاهر هذا الربح ظاهرة للعيان من كثرة اقتناء السيارات والعيش الذي يشبه إلى حد ما قصص ألف ليلة وليلة، وقد لا يدفعون ضريبة الدخل لأن الأرباح التي تسجل في السجلات التي يطلع عليها مراقب ضريبة الدخل قليلة وربما كان هذا المراقب مع الأسف شريكاً في إخفاء الأرباح وهنالك دلائل كثيرة تشير إلى ذلك.

تسجيل الأسهم والحصص باسم الزوجة والأولاد حتى لا تصيب ضريبة الدخل هذه الحصص لأنها دون النصاب الذي تفرض عليه الضريبة.

كثيراً من الأطباء والمهندسين والمحامين الذين يفوق دخلهم العشرة آلاف ليرة شهرياً، وربما أكثر لا يدفعون ضريبة دخل. أو إذا دفعوا دفعوا جزءاً يسيراً مما هو مطلوب. المحلات التجارية وغيرها من المحلات التي يتضاعف بدل الخلو فيها عدة أضعاف بين شرائها وبيعها والتي يكون مثلاً خمسة أو عشرة آلاف وبعد عدة سنوات يصبح بمئات الألوف وربما أكثر وتباع بهذه الأسعار دون أن يفرض على هذا الارتفاع أي ضريبة دخل. مع العلم أنه دخل حقيقي للتاجر خلال هذه السنوات.

الأراضي التي تسجل ارتفاعاً ضخماً في أسعارها بين سنة وسنة أو عدة سنوات وربما بين يوم ويوم يجب أن يكون هناك ضريبة دخل للدولة على الفرق الناتج بين سعر شرائها وبيعها لأن هذا يشكل ربحاً حقيقياً ودخلاً أيضاً يجب أن يكون خاضعاً لضريبة الدخل. وإن الأمثلة كثيرة فهناك مؤسسات خدمات عامة وغير ذلك كلها تجني أرباحاً عالية دون أن تدفع ضريبة. وإن علامات الاستفهام والتعجب ترسم أمامنا وهي كثيرة، دون أن نجد الأجوبة الحقيقية عليها.

وفي اعتقادنا أن طريقة الجباية والتحقق إذا تحسنت لارتفعت ضريبة الدخل إلى أكثر من ثلاثمائة مليون ليرة بدلاً من ١٠٥ ملايين أو ١٠٠ مليون في السنة كما هو الحال.

إننا يا دولة الرئيس، نرى من الواجب إيجاد طرق أفضل للتحقق والجباية وتنظيمها بحيث تكون معادلة ومتناسبة مع مستوى دخل الفرد ومستوى دخل الطبقات التي يتألف منها الشعب اللبناني لتحقيق العدالة، بحيث تكون مرتفعة مع الدخل المرتفع ومنخفضة أو معدومة مع الدخل المنخفض أو المتدني. وتغيير النسب المعمول بها حالياً نظراً لتغير المقاييس ولشدة وطأة الغلاء الفاحش الذي ينهش الطبقات الفقيرة والمتوسطة. إن اعتماد الضريبة التصاعدية ضروري، والتهرب منه خيانة وطنية يجب معاقبة مرتكبها. ونرى أكبر دولة رأسمالية في العالم تتبع هذا النظام وتطبقه بشدة حتى أن نائب جمهورية الولايات المتحدة الأميركية أسبيرو أغنيو استقال لأنه لم يدفع ضريبة الدخل. فيجب أن نطبق ذلك في لبنان.

إن التحقق الجيد والجباية الحسنة مهمان جداً، لأن التمادي في عدم الاهتمام بهما يترك أثراً سيئاً في النفوس وقد تكون نتائجه وخيمة وعواقبه سيئة، لأن في هذا المجتمع فئة قليلة لا تتجاوز ٨ بالمئة كثيرة الاثراء، تحتكر معظم الثروات وتنعم بالخيرات وتتهرب من دفع الضرائب بينما سائر فئات المواطنين تتحمل الضرائب وهي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

محرومة، تشعر بالحقد الذي يزداد ويتفاقم بسبب اتساع الهوة. وإننا نحذر من نتائج ذلك وقد يلحق الأذى أول ما يلحق بهذه الفئة المحتكرة فإن ذلك سببه أمران، إما جهل وعجز الحكومة في تنفيذ سياسة مالية حكيمة، أو ارتباط بالاحتكار والأمران سيئان جداً حيث ينطبق على هذه الحكومة قول الشاعر.

إن كنت تدري فتلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم

وإذا كانت الدولة تعجز عن ذلك فإننا نرى أن تعهد إلى القطاع الخاص كمكاتب محاسبين أو غيرها بتنظيم أصول الجباية والتحقق من الضرائب وستكون النتيجة إذا لم تكن ممتازة فأحسن من الحالة الحاضرة.

قضية جديدة بدأت تبرز يا دولة الرئيس، ويجب أن يسمعها رئيس الحكومة وهي: قضية طغيان المصارف الأجنبية على المصارف اللبنانية والوطنية، وقد تكون لها عواقب سيئة إذ قد ينتج عن ذلك أنواع من الاحتكارات المالية الشديدة الوطأة والتي تؤثر على اقتصاد اللبنانيين.

إننا نطالب بالمحافظة على المؤسسات الوطنية حتى لا تطغى الاحتكارات الأجنبية على هذه المؤسسات. ولنا عودة في نهاية كلمتنا هذه، إلى الأمور التي نراها مناسبة في حقل السياسة المالية والسياسة العامة.

وأما الآن فنتوجه إلى معالي وزير الأشغال العامة، ففي كل عام ينشب خلاف بين الحكومة والنواب بسبب الأموال التي يشرفون على توزيعها في مناطقهم، فهم يريدون رفع قيمة هذه المبالغ والحكومة ترى العكس، إن هذه الطريقة سيئة لأنها لا تدخل ضمن برنامج محدد. ولأن قسماً كبيراً منها لا ينفذ بسبب عجز الأجهزة ولكننا نراها ضرورية جداً لتنفيذ ما تحتاجه المناطق طالما أنه لا توجد برامج عمل محددة للطرق في لبنان ولا روزنامة لتنفيذ هذه البرامج، وطالما لا توجد عدالة في توزيع المشاريع على المناطق، فإننا نطالب برفع الأموال التي توزع على الطرق بإشراف النواب وإعطاء المناطق المحرومة والنائية سابقاً، حصة أعلى من المناطق القريبة والتي نالت في السابق حصة الأسد واليوم تأخذ حصة كالمحرومة.

وإذا أشرنا إلى مشروع تطوير الطرق، مشروع المئتي مليون ليرة، فإننا نجد الظلم الذي تكلمنا عنه وقد أصبح أشد وطأة. وأنت أعرف يا معالي الوزير وقد حرمت منطقة طويلة عريضة من هذا المشروع، قضاء حاصبيا وقضاء مرجعيون.

ولا بد لي من الاشارة هنا أيضاً إلى أن تنفيذ المشاريع يتردى يا معالي الوزير ويسير من سيء إلى أسوأ بحيث أن كل مشروع يحتاج إلى صيانة وعيوبه ظاهرة فور الانتهاء من تنفيذه وتسليمه إلى المراجع المختصة، إن هذا الواقع مؤلم وخطير. وهذا النوع من السرقة مضر جداً، إذ ان أجهزة المراقبة والصيانة ليست أحسن ولا أفضل من المتعهد أن الكثير من علامات الاستفهام والتعجب ترتسم أمامنا حتى نقف مشدوهين أمام متعهد سارق ومراقب مخادع وصيانة مهملة، مما يدفع إلى الظن بوجود اتفاق ضمني بين المشرفين والمنفذين على سرقة المشاريع. وقد ازدادت خبرتهم مع الأيام في تحسين دخلهم اللاشرعي وتقصير عمر المشاريع حتى كأنها مصابة بمرض القلب، وأن زيادة

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

لأي مشروع بعد تسليمه لعدة أشهر تظهر صدق أقوالنا، من طرقات تكثر فيها الحفر، إلى مدارس تتسرب المياه من سطحها عند حدوث أول مطر خفيف.

إن الحديث عن العيوب في أعمال الوزارات كثيرة، ولكن سنتركها إلى مكان آخر وإلى وقت آخر.

ولنا اقتراحات إصلاحية، يا دولة الرئيس، نرجو أن نرى صدراً رحباً عندكم.

في الحقل الحالي،

نرى وجوب تحقيق سياسة ضرائبية عادلة وحكيمة بحيث تطبق الضريبة التصاعدية بحزم، برفع النصاب المعطى من الضريبة من ١٥٠٠ ليرة إلى ٣٠٠٠ ليرة للأعزب في السنة، ومن ٣٠٠ ليرة إلى ٥٠٠٠ ليرة للمتزوج بسبب الغلاء.

زيادة عدد مراقبي ضرائب الدخل متوخين العنصر البشري الخلوق الواعي المخلص لضميره ووطنه لا لجيبه فقط.

وإعفاء المناطق الحدودية من الضرائب بسبب وضعها المالي المتردي.

ومعاقبة المتهربين من دفع الضرائب وملاحقتهم قبل فوات الأوان وتنظيم مكاتب المحاسبة الوطنية التي تراقب وتكون الساعد الأيمن للدولة نظراً لأهميتها وفاعليتها.

الاهتمام بالسياسة المالية للحافظ على قيمة الليرة اللبنانية، وهذا ما نشكر الحكومة عليه لأنها قامت بواجبها خير قيام في هذه الناحية.

مراقبة المصارف الأجنبية حتى لا تطغى على المصارف الوطنية، أن المراقبة ضرورية، ولا يعتبر ذلك مخالفاً للنظام الحر الذي نعيش في ظله لأن الحرية لا تعني الانفلات والحرية المطلقة، لأن دور الدولة الآن هو تأمين العدالة والأمن بالإضافة إلى التشريعات المالية والنقدية التي تحول دون طغيان قطاع على قطاع وتأدية الخدمات العامة للمواطنين وإلى تكافؤ الفرص من جهة وإلى مضاعفة الإنتاج من جهة أخرى.

تشجيع إنشاء الصناعات الخفيفة في المناطق النائية وذلك بتقديم التسهيلات وإعطاء القروض بفائدة بسيطة وإعفائها من الضرائب لفترة معينة، لأن تركز الصناعة في منطقة بيروت وضواحيها مضر جداً ويكاد يجعلها تنفجر بالسكان، وقد قال معالي وزير الصناعة في إحدى خطبه: حكم بلا تخطيط شك بلا رصيد. فأرجو أن يطبق هذا القول وهو في موقع السلطة والمسؤولية.

يكثر الحديث الآن عن البترول وأهميته، والكثيرون يعتقدون أن أهمية البترول هو في توفير الوقود، بينما الواقع أن أهمية البترول هي أبعد من ذلك، الصناعات البتروكيميائية التي تدخل في معظم الصناعات حالياً، لا وجود لها الآن في بلادنا، وخير دليل على ذلك غلاء المواد البلاستيكية التي تدخل في صناعة البلاستيك. وكل

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ذلك مرتبط بالترول. إن التسهيلات التي تقدمها لنا الدول العربية في دور البترول يجب أن نستغلها إلى أقصى حد خصوصاً في إنشاء الصناعات البتروكيميائية أن مصنعاً في اليابان قد أصابه الحريق كان يؤمن ٤٠ بالمئة من المواد البلاستيكية والمواد التي تدخل في صنع البتروكيميائيات. فنحن الآن إذا قمنا بهذه الصناعة نلعب دوراً خطيراً في حياة لبنان ودوراً خطيراً في حياة العالم العربي. وهذا متوفر لنا، ولكن لا تنقصنا إلا العزيمة.

البترول متوفر، والدول العربية أعتقد أنها ستعاملنا معاملة أفضل من غيرنا، كما أن الأيدي العاملة والأيدي الغنية متوفرة.

نطالب بتشجيع الزراعة خصوصاً الاستهلاكية وتقديم التسهيلات للمزارعين كالبذار والأسمدة والارشاد الحقيقي لتأمين أكبر كمية ممكنة من الحاجات الملحة والتي يمكن إنتاجها محلياً. وذلك عن طريق تخطيط زراعي يحدد الحاجات وينظم الإنتاج بحيث يكون هناك توازن بين الإنتاج والتصريف حتى لا نحصل على فائض يؤدي إلى كارثة كما يحصل عادة للتفاح، أو نقص يؤدي إلى حالة كما يحصل للقمح، وإنتاج الحليب ومشتقاته واللحوم.

وأما بالنسبة للغلاء، فإننا نرجو من معالي وزير الاقتصاد أن يطلب إلى المحلات أن تقدم الفاتورة فهذه الفاتورة تحدد الأسعار وتمنع التاجر من التلاعب.

نطالب بوضع خطة للإنماء السياحي وتحسين شبكة الطرق ضمن برنامج محدود، إن هذه الأمور تلعب دوراً مهماً في تطوير الحياة اللبنانية من تحقيق للعدالة الاجتماعية ورفع مستوى الإنتاج وتقليص الحاجة إلى مواد غذائية قدر الإمكان، وان ذلك سهل إذا تأمنت العقلية الفاعلة والإرادة القوية، فيشعر عند ذلك المواطن بالعدل والقيم التي تستحق العمل من أجلها ويسترد المواطن ثقته بحكومته وبنفسه ويستعد لتقديم كل تضحية، ويشعر بالوطنية الصادقة، لأن الفقر بالوطن غربة. علينا أن نعمل بإرادة واخلاص وصدق. وإلا فالحالة ستسوء.

ولا بد لي قبل أن أنهي كلمتي من الاشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط تقف على أعتاب مرحلة جديدة تشهد تطوراً مهماً وتغييراً جذرياً، خصوصاً في المجال الاقتصادي، وعلى الأخص الشقيقتين سوريا ومصر ان هذا التطور وهذا التغيير يفرضان علينا أن نعيد النظر في سياستنا الاقتصادية والمالية، فقد قررت الشقيقة مصر أن تحول منطقة السويس من بور سعيد حتى مدينة السويس إلى منطقة عمران ومصانع، بالإضافة إلى المناطق الحرة التي تجعلها سوقاً عالمياً مهماً، مستغلة موقعها المهم وبعد أن كانت هذه المنطقة منطقة قتال واستشهاد واستبسال وبطولة يعتز بها الجميع، وبعد أن دمرتها نيران المدافع والصواريخ، أخذت الحكومة المصرية تهتم بها لتعيد لها مكانها، مكانة أعظم مما كانت في السابق. ولا بد أن نستفيد من هذه الأمثولة هنا في لبنان، وأن نحقق في لبنان ما حققته مصر في السويس، عنيت منطقة جنوب لبنان والعمران فيها، يا دولة الرئيس.

يجب علينا أن نكافىء صمود الجنوبي وبطولته وتحمله للويلات بأن نضع الخطط الاقتصادية والعمرانية الشاملة التي تعمر هذه المنطقة ضمن عمل وطني اقتصادي شامل يستفيد من الإمكانات المتوفرة في الجنوب، والتي يمكن الاستفادة منها إلى أبعد مدى. وأهم هذه الأعمال،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- تنفيذ طريق دولي مهم يصل ميناء صيدا بالمنطقة الداخلية والتي ربما يستعمله في المستقبل طريق دولي.
- إنشاء ميناء كبير في صيدا ليخفف الضغط عن ميناء بيروت ويكون مصدراً ومستورداً للبضائع من لبنان والدول العربية وإليها.
- إنشاء صناعات بيتروكيميائية في الجنوب معتمدة على النفط السعودي الذي يصب في الزهراني.
- وتنفيذ المراحل التي اعتمدتها الحكومة لتنفيذ مشروع الليطاني. هذا ما نطلبه منك يا دولة الرئيس على أمل اللقاء في جولة أخرى. وشكراً.

الرئيس: رفعت الجلسة إلى الثلاثاء المقبل.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٢ آذار ١٩٧٤ الساعة السادسة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

رئيس مصلحة الجلسات ـ المحاضر

عدنان نادر

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثاني عشر من آذار سنة ١٩٧٤

المواضيع المبحوثة

١ ـ متابعة مناقشة مشروع الموازنة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد العادي الأول ١٩٧٤ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثاني عشر من آذار سنة ١٩٧٤ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: عزيز عون، حسن الميس، سليم الداود، موريس فاضل، زاهر الخطيب، فؤاد طحيني.

واعتذر السادة: الأمير مجيد ارسلان، كمال جنبلاط، أمين الجميل، رائف سمارة، إميل روحانا صقر، منير أبو فاضل، عادل عسيران، حبيب كيروز، انطوان فرنجية.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تقي الدين الصلح، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: جوزف شادر، فؤاد غصن، عثمان الدنا، ميشال ساسين، نصري معلوف، فهمي شاهين، علي الخليل، كاظم الخليل، ألبير مخيبر، توفيق عساف، حسن الرفاعي، جوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المتغيبون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الثالث في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء ومساء يوم الخميس الواقعين في السادس والسابع من آذار سنة ١٩٧٤ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تغيب السادة جميل كبي، فريد جبران، صائب سلام، محمد بيضون، باخوس حكيم، راشد الخوري، يوسف حمود، ادوار حنين، الياس الخازن، ريمون اده، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، فؤاد الطحيني، نديم نعيم، رشيد كرامي، موريس فاضل، الأب سمعان الدويهي، عبد المجيد الرافعي، حسن الميس، حسين الحسيني، سليم الداود، ناظم القادري.

واعتذر السادة: الأمير مجيد ارسلان، كمال جنبلاط، أمين الجميل، رائف سماره، علي العبد الله، إميل روحانا صقر، منير أبو فاضل، عادل عسيران، انطوان فرنجية.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء، الأستاذ تقي الدين الصلح وأصحاب المعالي الوزراء فؤاد غصن، جوزف شادر، عثمان الدنا، ميشال ساسين، نصري المعلوف، سورين خان أميريان، ادمون رزق، فهمي شاهين، علي الخليل، كاظم الخليل، نزيه البزري، ألبير مخيبر، بهيج تقي الدين، توفيق عساف، فؤاد نفاع، حسن الرفاعي، صبري حماده، جوزف سكاف.

افتتحت الجلسة، وبعد تلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية تابع المجلس طيلة جلستي الأربعاء والخميس في ٦ و٧ آذار سنة ١٩٧٤ مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة وتكلم السادة:

أمين الحافظ، شفيق بدر، منيف الخطيب، ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف من مساء الخميس في السابع من آذار ١٩٧٤، على أن تعقد الجلسة المقبلة في السادسة من مساء الثلاثاء في ١٢ آذار ١٩٧٤.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

حضرة الزملاء، نتابع المناقشة في قانون الموازنة العامة،

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أوغست باخوس،

أوغست باخوس: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

إن التاريخ الاقتصادي للنظام الليبرالي الرأسمالي القائم على الديمقراطية السياسية ـ كما هي الحال في لبنان ـ يدلنا على أن الدولة تلعب دوراً في الاقتصاد الوطني بواسطة الموازنة العامة، ويمكن تبيان مرحلتين في التطور التاريخي لدور الدولة.

١ ـ في المرحلة الأولى وتمتد حتى سنة ١٩٢٠ كان المبدأ السائد هو الدولة الجندرمية l'Etat gendarme ومعنى ذلك أن الدولة مهمتها تنحصر في تأمين الأمن والعدالة وتنفيذ القانون بصورة عامة وهي لا تتدخل في الاقتصاد وتؤمن حرية الأفراد والجماعات التي تتفاعل مع بعضها البعض على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وكان بعض الفلاسفة يقول:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

«إن المصلحة العامة تنتج من تضارب وتصادم وتصارع المصالح الخاصة»، والمبدأ الثاني وهو ناتج بصورة آلية عن الأول هو الموازنة المتوازية أي تعادل فيها النفقات الواردات لتمكن الدولة من القيام بالمهمة الملقاة على عاتقها وتأدية الخدمات العديدة التي أشرنا إليها.

هذا هو المفهوم الكلاسيكي التقليدي لمرحلة الموازنة المالية.

٢ ـ في المرحلة الثانية وتبدأ منذ سنة ١٩٤٥ مع العلم بأن بذورها زرعت ما بين ١٩٢٠ و١٩٤٥ تبدل المفهوم وجاءت الدولة العناية l'Etat Providence بتأثير عوامل عديدة (حروبخضات اجتماعية ـ نقابات) (بلبلة في النقد. . إلخ. .) وصار دور الدولة التدخل في الاقتصاد لحسن سير العجلة الاقتصادية وإشاعة العدالة الاجتماعية بواسطة التشريع والمؤسسات العديدة (ضمان اجتماعي. . إلخ). لإعادة توزيع الدخل القومي وخلق نوع من التوازن الطبقي.

في هذا المفهوم الجديد الحديث تطور وضع الموازنة وأصبح عدم توازنها قاعدة يعول عليها، والمبدأ هو أن تنفق الدولة في إبان الأزمات الاقتصادية (الجزر الاقتصادي) على مشاريع عامة (طرقات ـ جسور ـ مدارس إلخ) لإنعاش الدورة الاقتصادية فتزيد النفقات على الواردات ثم إن تتوقف عن الانفاق في إبان الازدهار (المد الاقتصادي) وبواسطة تحصيل الضرائب. في مناخ الازدهار تزيد الواردات على النفقات وهكذا دواليك.

في المرحلة الثانية مرحلة الموازنة الاقتصادية Budget economique أو الموازنة الوظيفية Budget fonctionnel ومن جملة المهام الدقيقة الملقاة عليها التنمية الاقتصادية ومكافحة التضخم النقدي Inflation وارتفاع الأسعار إلخ.

فما هي الشروط التي يجب أن تتوفر كي يكون دور الدولة في الموازنة ناجحاً؟

تبدو لنا الشروط ثلاثة:

جهاز إداري فعال ونفقات وواردات تراعي مبدأ الإنتاجية.

أولاً ـ لن أطيل الكلام عن الجهاز الاداري الفعال الذي يتطلب:

١ ـ حسن الاختيار على أساس الكفاءة العلمية والمعنوية.

٢ ـ توفير نظام ترقية وتدرج وتقدير يحث على النشاط والطموح.

٣ ـ خلق مناخ نفساني في الإدارة يشعر فيه الموظف بأنه يقوم بخدمة عامة لها قيمتها.

٤ ـ اعتماد السبل الحديثة في تسييرالمعاملات توفيراً للمال وللوقت على الإدارة والمواطنين.

ثانياً ـ تقسم النفقات عادة إلى قسمين ـ العادية والإنتاجية.

فالنفقات العادية تساعد على حسن سير الإدارة لجهة الموظفين (رواتب وأجور) والمباني والمعدات (صيانة

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

واستهلاك) وهنا المفروض أن نقوم بجردة عامة للتأكد من حسن نفقات هذا القسم مع إفادة وجدوى في خدمة المواطنين.

وأما النفقات الإنتاجية فتتزايد أهميتها سنة عن سنة لأنها هي التي تسمح للدولة بالقيام بدورها الريادي في تنشيط الاقتصاد والإنتاج وفي إعادة توزيع الدخل القومي.

هنالك أساليب عديدة لبلوغ هذا الهدف.

١ ـ الدولة تقوم بتثمير الرساميل مباشرة لتقديم خدمات أساسية بسعر معقول (أحياناً أقل من سعر الكلفة) للمواطنين (ماء ـ كهرباء ـ نقل ـ إلخ..).

٢ ـ الدولة تساهم في مشاريع خاصة قائمة لسد عجز موقت أو لمساعدتها على الوقوف أمام المزاحمة الأجنبية أو لأنها بالغة الكلفة ويقتضي مساهمة القطاع العام بها (كالطيران والبترول وسكة الحديد والملاحة البحرية والبحوث العلمية وسواها).

٣ ـ الدولة تعرض المال لمشاريع خاصة على سبيل المساعدة المؤقتة أو الدائمة (كالمصارف والطيران مثلاً) في سبيل تجهيزها أي تثميرالرساميل لزيادة إنتاجيتها.

هنا يمكن الكلام عن مساهمة الدولة في الطرقات في المناطق المؤهلة للعمران.

ثالثاً ـ الواردات ترتكز في غالبيتها على الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة والتطور الجديد في الواردات أدى إلى المبادىء التالية:

١ ـ حسن تحصيل الضرائب بواسطة جهاز كفوء ونزيه.

٢ ـ نزعة الضرائب غير المباشرة نحو الانخفاض لأنها تثقل كاهل الطبقات الفقيرة والوسطى ونزعة الضرائب المباشرة نحو الازدياد لأنها على المبدأ التصاعدي الذي يزيد مع ازدياد الدخل والقدرة الإنتاجية.

٣ ـ إرساء الضرائب على قواعد تمكنها من أن تطال قسماً من الدخل دون المس برأس المال لعدم التعرض لقوة التثمير الإنتاجية في الاقتصاد أي بدون التعرض إلى الادخار المؤدي إلى التثمير.

٤ ـ استعمال الاعفاء الضرائبي لمدة مؤقتة لجلب الرساميل الأجنبية نحو التوظيف في مشاريع مفيدة للاقتصاد الوطني.

٥ ـ دعم الدولة بالرساميل للمشاريع الاقتصادية الريادية على أساس برمجة انتقائية Programtion selective لتشجيع وتنمية القطاعات المفروض أن تكون حساسة وفاعلة في الاقتصاد الوطني.

مما تقدم يمكن القول بأنه من الضروري إعادة النظر جذرياً بأوضاع الموازنة لتحديثها وعصرنتها كي يصبح التأثير الضرائبي، بواسطة نظام ضرائبي حديث، حافزاً للإنتاجية من خلال الواردات وبنفس الوقت تصبح النفقات أداة تثمير وتنمية اقتصادية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا من جهة ومن جهة أخرى يواجه لبنان اليوم مشكلتين اقتصاديتين أساسيتين تعرضان نظامه الحر (الاقتصادي والسياسي) لخطر محدق:

الأولى: هي مشكلة الغلاء.

الثانية: هي مشكلة قلّة الواردات الضريبية لا سيما تلك المتأتية من الضرائب المباشرة.

أولاً ـ في المشكلة الأولى: في ضرورة مكافحة الغلاء مكافحة فعالة وفي أهم وسائل هذه المكافحة.

١ ـ خطورة الغلاء على النظام الحر.

من الأمور الثابتة في علم الاقتصاد والتي لا جدل فيها هو أن الغلاء وارتفاع الأسعار يشكلان الخطر الأكبر على النظام الاقتصادي الحر وبالتالي النظام السياسي الحر كالذي يعتمده لبنان (والواقع أنه في لبنان يجنح إلى الفوضوية).

٢ ـ أهم الوسائل للحد من الغلاء وارتفاع الأسعار في لبنان الآن:

ثمة وسائل عديدة لمكافحة الغلاء نوّه عنها أفراد الشعب والصحافة وسواهم... فلا مجال للتكرار هنا.

ولكن يبدو لي أن هنالك وسيلتين أساسيتين يجب أن تبادر الحكومة إلى اعتمادهما وهما:

أ ـ تطبيق قانون مكافحة الغلاء والاحتكار الصادر في ٥/٨/١٩٦٧ تطبيقاً فعالاً.

ب ـ إنشاء ضريبة على التحسين في قيمة العقارات.

أ ـ تطبيق قانون مكافحة الغلاء والاحتكار الصادر في ٥/٨/١٩٦٧ تطبيقاً فعالاً. يوجد في لبنان قانون اسمه «قانون مكافحة الغلاء والاحتكار» (تراجع مجموعة التشريع اللبناني تحت كلمة اقتصاد وتجارة صفحة ٤٥). إن هذا القانون ينظم مكافحة الغلاء والاحتكار بصورة فعالة جداً. ولكن الذي ينقصه هو التطبيق. وان عدم تطبيقه تطبيقاً فعالاً عائد إما إلى جهل الحكومة بالصلاحيات الواسعة التي يمنحها إياها هذا القانون، وإما إلى فقدان الجرأة في مواجهة كبار التجار والصناعيين.

ب ـ إنشاء ضريبة على التحسين في قيمة العقارات.

إن أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار المطرد، هو ارتفاع ثمن الأراضي. ومن أجل الحد من ارتفاع ثمن الأراضي يقتضي إنشاء ضريبة على التحسين في قيمة العقارات Impôts sur la plus - value immobiliere إن هذه الضريبة معتمدة في جميع الدول الغربية المتقدمة ويتراوح معدلها بين ١٠ بالمئة و٢٥ بالمئة، ولا يخفى ما لهذه الضريبة من أهمية أيضاً في تغذية صندوق الدولة.

وعندها لا يرى التجار افتئاتاً من حقوقهم إذا فرضت عليهم الضريبة تحسين الخلو الذي شاء بعض الزملاء دحشها دحشاً وفي غير أوانها في قانون الايجارات.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ثانياً ـ في المشكلة الثانية: في ضرورة زيادة واردات الدولة زيادة ملموسة لا سيما عن طريق الضرائب المباشرة.

لا لزوم لإقامة الدليل على أن واردات الخزينة في لبنان منخفضة وهي غير كافية لتمويل المشاريع الحيوية التي يترتب على الدولة أن تنفذها في المدى القريب جداً.

على سبيل المقارنة

- إن نسبة الموارد الضريبية من الدخل الوطني تبلغ حالياً في لبنان ٢٠ بالمئة أو أقل بعض الشيء، في حين أن هذه النسبة تبلغ في البلدان المتقدمة ٤٠ بالمئة.
- إن نسبة الضرائب المباشرة من الموارد الضريبية في لبنان تبلغ ٢٥ بالمئة في حين أنها تتعدى الـ ٥٠ بالمئة في البلدان المتقدمة.

من هنا ضرورة زيادة الواردات في لبنان لا سيما عن طريق الضرائب المباشرة، ومن أجل ذلك يقتضي بنوع خاص:

- تحسين وتطوير دوائر ضريبة الدخل لتأمين تحصيلها بصورة فعالة من جميع المكلفين، على سبيل المثال، قدرت وزارة التصميم في الخطة السداسية التي وضعتها، أن التهرب من ضريبة الدخل سنة ١٩٧٠ بلغ مائة مليون ليرة، في حين أن ما جبي منها بلغ فقط تسعين مليون ليرة أي أن معدل التهرب الضريبي Fraude Fiscale (بالنسبة فقط لضريبة الدخل بلغ أكثر من ١٠٠ بالمئة).
- تعديل قانون ضريبة الدخل وفقاً للمشروع الذي وضعته مؤسسة فورد وهو مشروع ممتاز لأنه واقعي جداً. فيقتضي على الحكومة أن تتبنى هذا المشروع وتعمد بالتالي إلى وضع مشروع قانون بتعديل ضريبة الدخل في ضوئه.
- ثم إنشاء الضريبة التي نوهنا عنها على التحسين في قيمة الأراضي وقيمة خلو المحلات التجارية.

الخلاصة: هي أن مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي رهن بتصرف وسلوك الأثرياء فيه الذين يتوجب عليهم ـ إذا كان المراد البقاء على نظامنا الحر ـ كبح جماحهم إن تجاه المواطنين (مسألة الغلاء) أو تجاه الدولة (مسألة أداء الضريبة بأمانة) وعلى الدولة أن تساعد على ذلك بواسطة القوانين وتطبيقها.

وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم ادوار حنين.

ادوار حنين: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

ها إنها تعود، فنعود لها بالنقد والتعليق. ونعود، على معرفتنا أن شيئاً لن يتغير، ذلك أن وزير المال اليوم غير الوزير الذي بسطنا له ملاحظاتنا على الموازنة العامة في العام السابق، ووزير المال غدا هو غير الوزير الحاضر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما الإدارة التي تطبخ الموازنات فهي هي ولا يمسها من أمر أقوالنا شيء، ولو كان مسها شيء لبدا له أثر في واحدة من الموازنات العشرين التي حضرنا ولادتها وتناولنا بالنقد من عن هذه المنصة بنودها. لذلك أبدأ السنة من حيث انتهيت في السنة الماضية.

ليكن في وزارة المال مديريتان على الأقل، مديرية إدارية ومديرية الموازنة، تلك تعنى بكل شيء إلا الموازنة، وهذه لا تعني بشيء فيما عدا الموازنة. مديرية على نحو الذي وصفناه في العام الفائت تقوم على العلم والتخصص والسهر الدائم، وتحضر هنا مناقشات الموازنة كل عام، ومن أول كلمة حتى آخر حرف، وتخول حق الرد على المتناقشين بموجب نص يدخل في صلب النظام الداخلي. فإما أن يكون هذا وإما أن لا تكون هذه المناقشة. إذا كنا نحرص على وقتنا حكومة ومجلساً ونشفق على أعصاب هذا الشعب.

أيها الزملاء،

يقول بعض علماء المال والاقتصاد في معرض شرحهم للموازنة:

«إن الموازنة تعبير عن إرادة الأمة».

ويقول بعضهم الآخر:

«إن الموازنة بيت من زجاج، ترى من خلاله نشاطات السلطة الحاكمة».

ويقول آخرون بواقعية علمية:

«إن الموازنة بيت من زجاج، ترى من خلاله وهي تصميم لما تنوي الدولة تحقيقه في هذه الفترة».

فانطلاقاً من هذا القول:

إن ماهية الموازنة تعكس ماهية الدولة (تتراءى فيها ماهية الدولة).

وان كل تحول في مهام الدولة وأعبائها يستتبع تحولاً في كيان الموازنة.

فإذا كانت الموازنة بسيطة، محايدة، تقتصر على النفقات الضرورية لتسيير آلة الحكم، فذلك يعني، بدون ما تردد، أن الدولة ما تزال في مرحلة الدولة ـ الدركي التي لا تعنى إلا بشؤون الأمن، والعدل، والدفاع وما شابهها.

ويعني: ان موازنتها لا تزال موازنة تقليدية، أما إذا كانت الموازنة ناشطة فاعلة، متحركة، فذلك أن الدولة تهتم ـ إلى جانب الأمن، والعدل، والدفاع ـ بالشؤون الحياتية على أنواعها. ويعني: ان موازنتها أصبحت موازنة حديثة فأية موازنة هي موازنة لبنان، اليوم، هذه الموازنة.

إنها الموازنة التقليدية، الجامدة، المجمدة التي تتسم بطابع الحياد تجاه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فلا تقوم إلا على أساس التوازن المالي بين النفقات والواردات في إطار السنة الواحدة، وأنها تتجنب التأثير في الوضع الاقتصادي الاجتماعي، وتتجنب التأثر به في حالتي جباية الأموال العامة وإنفاقها.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

وهذا يعني أن الموازنة اللبنانية العامة ـ كما درجت أن تكون، وكما هي معروضة علينا الآن تمتنع، وتتشبث في الامتناع، عن احداث، أو محاولة احداث، أي تغيير في الأحوال الراهنة. على أن لهذا التغيير يوماً هذا يومه. فالبلاد تضج من موجة الغلاء، الشكوى أصبحت عارمة وقد تصبح كاسحة في القريب. هذا الغلاء مكمنه في مطارح كثيرة ولكن بيت الداء، على ما صار واضحاً لأهل العلم والاختصاص، هو في بنية اقتصادنا الوطني، وفي بنية مجتمعنا الأهلي، في هيكليتهما.

فهذه البنية، وهذه الهيكلية الاقتصادية ـ الاجتماعية، لا يمكن أن نبلغ إليهما، إلى تطويرهما إلى الفعل فيهما، واحداث تفاعل بواسطتهما إلا من باب الموازنة.

فهل حاولت، هذه الموازنة، المعروضة علينا الآن، شيئاً من ذلك؟ وإن لم تفعل. فهل يمكن أن تكون موازنة لهذا العصر، لهذا الزمن، لهذا اليوم التي كثرت به الشكوى وبلغ عنان السماء الأنين؟

الحق يجب أن نرفض هذه الموازنة، أن نرفضها حتى حدود رفض الموافقة عليها لو لم يكن رفضنا لها، على هذا الشكل، رفضاً للنظام القائم، وهو نظامنا، ورفضاً للحكم، فإلى من نسلم البلاد.

أيها السادة: إن موازنة كمثل هذه الموازنة ليس أنها لا تخدم الوضع الاقتصادي الاجتماعي اللبناني فحسب، بل هي تلحق الضرر البالغ به، ففي هذه الموازنة لا يتراءى لنا ظل لسياسة اقتصادية اجتماعية ما أية كانت هذه السياسة. همها، كل همها، أن توازن بين الواردات والنفقات، ولو توازناً صورياً. اليوم مثلاً ـ على الدولة أن لا تنفق إلا في سبيل مشاريع إنمائية ـ منتجة، كمشاريع الري والطاقة الكهربائية، ومياه الشفة، فماذا نرى؟ نرى أن اعتمادات الجزء الأول من الموازنة (النفقات العادية ـ غير المنتجة) لا تزال تستأثر بحصة الأسد. في حين أن اعتمادات الجزئين الثاني والثالث (وهي نفقات التجهيز والإنماء) ما زال نصيبها فتات الموائد. فالنفقات العادية الاستهلاكية ـ غير المنتجة (الجزء الأول من الموازنة) لا تزال منذ سنوات طويلة بنسبة تراوح بين ٦٥ و٧٥ بالمئة من مجموع أرقام الموازنة:

١٩٧٠ ـ ٦٩,٤٤ بالمئة

١٩٧١ ـ ٧٥,٧٧ بالمئة

١٩٧٢ ـ ٦٤,٧٥ بالمئة

١٩٧٣ ـ ٦٥,٥٦ بالمئة

١٩٧٤ ـ ٦٧,٠٢ بالمئة

إنها لنسبة كبيرة. وهي تتضخم، عاماً بعد عام، على حساب النفقات الإنمائية ـ المنتجة التي، وحدها تستطيع أن تخرج الموازنة من جمودها، فلا تحدث، ولا تطور، ولا تفعل، ولا تجر إلى تفاعل. هذه النفقات العادية ـ الاستهلاكية ـ غير المنتجة هدر للثروة الوطنية. وهي تؤدي إلى التضخم المالي الذي قيل فيه إنه أساس الغلاء.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

وننظر إلى الواردات فلا نرى، هنا أيضاً، أي ظل لأية سياسة اقتصادية ـ اجتماعية فمن الاحصاءات العائدة لموازنات الأعوام ٧٠/ ٧٤ يتبين:

ان نسبة الضرائب المباشرة إلى مجموع أرقام الواردات تدور حول ٣٢ بالمئة (أي نحو ثلث الموازنة) وكان العكس هو الأولى: وثلثان للضرائب المباشرة، وثلث للضرائب غير المباشرة. ومن المؤلم، حقاً أن نرى في السنوات الخمس الأخيرة قليلاً من التناقص في نسبة الضرائب المباشرة بدل الكثير من التحسين.

سنة ١٩٧٠ كانت النسبة ٣٢,٤٩ بالمئة وفي مشروع الموازنة هذه ٣٢,٠٩ بالمئة. وبديهي أن الحكم على الدول، في تقدمها ونمائها وتخلفها، يستند، في ما يستند، إلى موازناتها. فبنسبة ما تكون الضرائب فيها مباشرة بنسبة ذاك تكون غير نامية ومتخلفة ـ متقهقرة.

وقبل الانتقال إلى الشق العملي من كلامنا على الموازنة لا بد من الإشارة إلى مواضيع أربعة:

١ ـ عجز الموازنة

٢ ـ الخلل بين الواردات المقدرة والواردات المحصلة.

٣ ـ التفاوت بين الاعتمادات المفتوحة والواردات المنفقة.

٤ ـ ثم المأخوذات من واردات مصلحة التعمير.

عجز الموازنة

أما عجز الموازنة فلم تزل الموازنة تنظم على أساس نظري لجهة التوازن بين النفقات والواردات.

تبلغ أرقام النفقات في مشروع الموازنة: مليار و٢٢٥ مليون ل.ل.

حين أن الواردات تبلغ ملياراً و١٢ مليون ل.ل.

أي بعجز قدره ٢١٣ مليون ليرة لبنانية.

وقد درجت العادة على تسوية هذا العجز بإضافة عبارة: (واردات استثنائية على تقدير الواردات الحقيقية).

مع العلم أن هذه الواردات الاستثنائية لا تتحقق، وإذا تحققت فعلى يد سندات خزينة، أو قروض من الداخل أو من الخارج.

وان هذا الوضع مستمر منذ سنة ١٩٦٢ وهو يتزايد سنة بعد سنة.

والدولة لم تفكر، بعد، بمعالجته المعالجة الجذرية اللازمة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الخلل بين الواردات المقدرة والواردات المحصلة

أما الخلل الذي بين الواردات المقدرة والواردات المحصلة فناتج عن خطأ في التقدير، عن عدم الطموح إلى زيادة واردات الموازنة، وعن جبن في مواجهة المستقبل.

ففي العام ١٩٧٢، مثلاً، ان الواردات المحصلة تفوق الواردات المقدرة بـ ٩٩ مليون ليرة لبنانية.

إن هذا يجر، في أقل ما يجر إليه، إلى عدم لحظ الاعتمادات الكافية لمشاريع ضرورية تمس الحاجة إليها.

فتبقى الموازنة في جمودها، والبلاد في تخلفها، والناس في المتمرمرين.

التفاوت بين الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المنفقة.

ثم نلاحظ الفرق الكبير بين الاعتمادات التي تفتح في الموازنة، وبين الاعتمادات التي تصرف. فالاعتمادات التي تصرف فعلاً هي أقل بكثير من الاعتمادات التي تفتح للأشغال.

وهذا يدل على عجز الإدارة عن تنفيذ مشاريع الإنماء والتجهيز، مثلاً:

في العام ١٩٧٢ كانت الاعتمادات المرصدة: ملياراً و٥١٤ مليون ل.ل. (بما فيه الاعتمادات المدورة) وكانت الاعتمادات التي صرفت: ٨٥٤ مليون ل.ل. أي نصف ما أرصد تقريباً، فمن أجل سلامة الموازنة، والتهيئة لتطويرها، يجب اللجوء إلى أحد أمرين:

اما تخفيض الاعتمادات التي ترصد في الموازنة بما يتناسب وقدرة الإدارة الحالية على التنفيذ، واما تعزيز قدرة الإدارة على التنفيذ بما يتناسب وحجم الاعتمادات المرصدة. وهو الأصح والأنفع، وأن هذا التفاوت يلاحظ منذ عشرات السنين، وهو لا يزال مستمراً.

المأخوذات من واردات مصلحة التعمير:

لقد تعودنا أن نلجأ لدعم واردات الموازنة إلى مأخوذات من واردات مصلحة التعمير. وقيمة هذه المأخوذات في السنة الجارية ١٩٧٤، ٢٠ مليون ل.ل.، لماذا هذه الاستعارة؟ ولماذا لا تزال مصلحة التعمير مصلحة مستقلة، لها موازنات مستقلة؟

لا شيء يبرر عملياً إنشاء مصلحة مستقلة إلا بتوافر أحد سببين اثنين، أو كليهما:

الأول: اتسام المؤسسة التي تخصص لها موازنة مستقلة بطابع استثماري (تجاري، صناعي أو غير ذلك).

الثاني: وجود مواد ذاتية للمؤسسة (كموارد مصالح الكهرباء والماء).

هذان الشرطان غير متوافرين لمصلحة التعمير. ذلك أن نشاطها هو نشاط إداري من صلب نشاط الدولة، وواردتها متأتية من الضرائب والرسوم، وهي من صلب واردات الدولة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

فلماذا لا تدمج مصلحة التعمير بوزارة الأشغال العامة، وبالتالي تدمج وارداتها ونفقاتها في واردات ونفقات الموازنة العامة، وهو أمر تستطيعه الحكومة دون العودة فيه إلى المجلس النيابي، لأن النظام العام للمؤسسات العامة، الصادر عن هذا المجلس، أعطى الحكومة حق إنشاء مصالح مستقلة، وإلغائها، ودمجها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

لماذا نقترح ذلك؟ لا لأن لنا مأخذاً على مصلحة التعمير، أو لأن لنا عليها ثأراً، فلنا في عداد موظفيها إخوان أحباء، ولكن لأن بقاء مصلحة التعمير على حالها يفضي، بالنتيجة إلى تخويل السلطة التنفيذية صلاحية الحباية والانفاق دون الرجوع إلى المجلس النيابي. وفي هذا مخالفة دستورية، آن لها أن تزول.

مصلحة الانعاش الاجتماعي.

وبالمناسبة، أخذاً بمثل هذه الاعتبارات، ولأن مصلحة الانعاش الاجتماعي ليس لها أي طابع استثماري، وليست لها أية موارد ذاتية، قررت الحكومة دمج مصلحة الإنعاش بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، على أن تحدد مجريات الدمج بمراسيم تنظيمية تتخذ في مجلس الوزراء ليتحقق الدمج نهائياً خلال شهر آذار الجاري (١٩٧٤). فهل عمدت الحكومة إلى اتخاذ هذه المراسيم التنفيذية لتنفيذ إرادتها في الوقت المعين؟

أيها السادة، لا بد من الانتقال بالموازنة العامة من حيز التقليد إلى حيز التحديث، فتصبح ناشطة، فاعلة، متطورة، تؤثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتتأثر بها، لتنتقل البلاد معها من حيز التخلف إلى حيز الرقي.

ولهذا الانتقال طريق. وهي التي يجب أن ترسم لتعديل النظام الضرائبي كله، ولتغليب النفقات المنتجة على غير المنتجة من ضمن تصميم إنمائي ـ تجهيزي عام، فهل تقدم الحكومة، إن لم تكن هذه الحكومة، فأية حكومة مقبلة، قبل أن يحكم علينا بالاستقرار في التخلف، وبالاختناق.

هامشيات الموازنة:

ونصل، الآن، إلى هامشيات الموازنة. بعض الهوامش أجل من المتن كهوامش ابن عابدين في حاشيته، هذه الهوامش التي سنقبل عليها: منها ما هو متصل بالواقع العام ومنها ما هو متصل بواقعنا في دائرة بعبدا ـ المتن الأعلى.

أما ما هو متصل بالواقع العام، فأوجزه بما يلي:

الغلاء: لن نكرر، من فوق هذا المنبر، شكوى الشاكين من الغلاء، فهي على كل لسان، وقد بلغت كل أذن، فالغلاء واقع جاثم على صدور الناس، فما العمل لزحزحته؟

لقد استمعنا هنا، إلى رأي الحكومة يوم أعلن دولة رئيس الوزراء التدابير العشرين التي اتخذها مجلس الوزراء، واستمعنا، هنا، على ألسنة الخطباء، وبخاصة على لسان الزميل البير منصور، نقضاً للتدابير الحكومية العشرين، واقتراحاً بعشرين آخر يكون فيها البديل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فتشكل لنا الرأي (رأي الحكومة) والرأي المضاد (رأي المجلس)، فيبقى أن نعرف الرأي الموافق.

الرأي الموافق هذا يجب أن يكون في مستوى الآراء الاقتصادية التي غيرت اتجاهات الاقتصاد في العالم، وفي مستوى عمالقة من زنة ماركس، شخت، فانزيلند، هذا الموقف ماذا يمنع أن يكون مستورداً، أن لا يكون لبنانياً. لأنه ليس من السهل أن نجد في صفوفنا من يستطيع ذلك في المستوى المنشود، وإن صار الإصرار على أن يكون الموفق لبنانياً فما لا نستطيعه بالانفراد قد نستطيعه بالمشاركة. فليشترك ثلاثة من جهابذة العلم عندنا في أن يكونوا أصحاب الرأي الموفق.

فلماذا ـ إذا تعذر وجود العملاق الفرد ـ لا يكون لنا عملاق مركب من ثلاثة، فالمثلثات عرفت من أيام الرومان، واستمرت بعدهم، وكان لها حظ وافر من النجاح.

كلنا يعلم أن الغلاء موجة تجتاح العالم كله، ولكننا نعلم أن للغلاء في لبنان أسباباً لبنانية، هي غير الأسباب العالمية. هذه الأسباب منبعثة من بنية الاقتصاد اللبناني، ومن هيكلية المجتمع اللبناني. وهي هي الأسباب التي يجب أن نعرف، في عمق جوهرها، قبل أن يوصف الدواء. لذلك نريد لها عملاقاً.

وأما القول بأننا ندور في فلك الاقتصاد الحر فلا يعذر، إذ ما من نظام لا يتسع لتدابير مستعارة من نظام آخر. وما من نظام غير قابل للتطعيم، وعندما يعلم أن الدساتير، والأنظمة، والقوانين، جعلت لكي تكون في خدمة الإنسان فإن المهزلة تظهر بجلاء عندما يجعل الإنسان خادماً لنظامه.

الأمن: يا دولة الرئيس، هل أنت مرتاح إلى حالة الأمن في البلاد؟ نعرفك صادقاً وستقول لا. ولا نحن مرتاحون.. صحيح أننا لا نستطيع أن ننصب خفيراً على كتف كل مواطن، ولكنه صحيح أيضاً أنه بمقدورنا أن نلقي قبضة القانون على رقبة كل مخالف. غير أن التشدد في تطبيق القانون، بالغاً ما بلغ هذا التشدد، لا يفضي إلى النتيجة المتوخاة.

فلا بد من فعل تطوير، تطوير المواطن، وتطوير الوطن في آنٍ معاً. فإنهما فعلان متلازمان. بحيث لا يستطيع المرء أن يجزم في أيهما تكون البداية، وفي أيهما النهاية. كمثل السؤال: «من سبق إلى الوجود البيضة أم الدجاجة؟» غير أن التطوير فعل حضاري، لا بد منه سواء أبدأ بالوطن أو بدأ بالمواطن. هذا إذا كان الوطن غير المواطن، والمواطن غير الوطن.

فعل التطوير هذا، لا يكون إلا بعملية خلق وإبداع، ينبت من نفس كبيرة، تتولاها نخبة مختارة، تعبأ لها الجهود الفعالة، وتحشد في سبيلها جميع الإمكانات.

نعرف أن ذلك ليس أمراً يسيراً، ولكننا نعرف أن لكل أمر بداية، والعتبة ـ على ما يقول اللبنانيون ـ نصف الطريق، فلنبدأ باجتياز العتبة.

الأجانب في لبنان: وقد يكون الموضوع الملازم لموضوع الأمن في لبنان موضوع الأغراب فيه. منذ شهر

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

تقريباً قال كمال جنبلاط: «لا يوجد بلد في العالم يقبل بأن يكون ثلث سكانه من الأجانب». ويقول العارفون: انه عندما تتجاوز نسبة الأغراب في بلد ما إلى ٣ بالمئة تبدأ أزمة الوجود الأجنبي في ذلك البلد. وتبدأ المخاوف. ويسارع إلى اتخاذ التدابير الشافية والواقية معاً.

هذه المشكلة الكيانية الخطيرة، ماذا فعلتم لمواجهتها؟ لقد عينتم لجنة وزارية تنظر في الأمر، فماذا عملت اللجنة الوزارية؟ طلعت علينا بهذا النص:

«إن الأجنبي الذي يهمل المطالبة بتمديد إقامته ضمن المهلة القانونية يعاقب بالحبس من أسبوع إلى شهرين، وبالغرامة من عشر ليرات إلى مائة ليرة لبنانية، أو بإحدى هاتين العقوبين».

عافى الله اللجنة الوزارية، سلمت يدها،

يا دولة الرئيس، إن للهزل حدوداً عندما يتجاوزها يصبح الهزل مفجعاً. لا بد ـ حيال الخطر المداهم ـ من قانون للأجانب، قانون يحدد حقوق الأغراب وواجبات الأغراب في لبنان ويتوقف خاصة عند شروط الدخول. كأن يوجب:

١ ـ موجباً للدخول شريفاً (عملاً، استشفاء، سياحة واصطيافاً، تعلماً..).

٢ ـ إجازة مسبقة تستند إلى تحقيق دقيق في ماضي الدخيل وفي أغراضه.

٣ ـ ثم كفالة أحد المقيمين، يكون مسؤولاً عن الدخيل وجميع تصرفاته.

٤ ـ وكأن يوجب على القادم إلى لبنان أن يحمل معه مبلغاً معيناً من المال لا يقل مثلاً عن ألف ل.ل..

ثم يتوقف، قانون الأجانب، عند شروط الإقامة، كأن يوجب:

١ ـ تعيين مكان الإقامة.

٢ ـ تحديد نوعية العمل.

٣ ـ إخضاع الدخيل لجميع القوانين ولجميع الأنظمة اللبنانية.

٤ ـ ثم إقصاء المجرمين والمخالفين من الدخلاء إقصاءً نهائياً، أو لمدات متفاوتة، بحسب نوعية الجرم أو المخالفة، وحجمها.

وما لم ينظر إلى قضية الأغراب في لبنان الفائقة، يظل من حقنا أن نتهم المسؤولين بالإهمال وبالتواطؤ. وكلا الأمرين خطير.

الإدارة: الإدارة زند الحاكم، فحاكم بلا إدارة حاكم لا زند له، قد يكون عالماً، بحاثة وملماً في شؤون الإدارة، ولكنه لا يستطيع أن يحكم، كمبتور الباع يرى الأكل بعينيه ولكنه لا يستطيع أن يقرب الأكل من فمه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثم إن الإدارة الفاسدة في خطورة عدم وجود الإدارة، إن لم تكن الخطورة أعظم. لذلك كان كل حاكم يجيء يفكر بإصلاح إدارته. غير أنه، إلى الآن، لم يستطع أحد أن يصلح، ولن يستطيع ذلك صديقنا علي الخليل، على وافر طاقته على العمل، وعلى صادق عزمه.

فماذا هو الحل؟ لا بد من الدراسات التي يتولاها علي الخليل، ولا بد من تعزيزها أكثر فأكثر، ولكن دراسات علي الخليل تفيد مستقبلاً آتياً، ولا تنفع في الحاضر، لهذا الحاضر تدبير:

كان يقول الحاكم لموظفيه: عفا الله عما مضى، ولكن من الآن وصاعداً كل إهمال، وكل تقصير، كل مخالفة بالغاً ما بلغت من التفاهة والصغر، يعاقب صاحبها عليها بأقصى العقوبة.

ولا بأس أن ضحى على مذبح الإدارة السليمة مئات بل ألوف من المهملين، المقصرين المخالفين، وذلك على يد مجالس تأديبية تنشأ في جميع المحافظات ـ أو بكثرة في العاصمة ـ يكون على رأسها قضاة ثقاة تصدر أحكامهم في خلال شهر من إحالة الموظف إليها.

دولة الرئيس، الإصلاح الذي فعل هو الإصلاح الذي تولاه رجل قبل أن ينشىء قانون الإصلاح. الإصلاح الإيطالي كان موسوليني، والإصلاح الألماني كان هتلر، وكان الإصلاح التركي أتاتورك، وعندما غاب الرجل غاب الإصلاح معه. على أنه كان قد أدرج في نصوص، وأنشئت له المؤسسات وتولى أمره صديق حميم له.

فمن هوذا الذي يستطيع أن يكون أتاتورك لبنان؟

أما التشكيلات الإدارية الأخيرة فلم تكن إصلاحاً. وقد تكون هي بحاجة إلى إصلاح.

مخالفات السير: وما دمنا في معرض الحديث عن التشدد بتطبيق القانون، تحضرني نفحمة الرحمة التي انتابت صديقي الشيخ بهيج تقي الدين، وزير الداخلية، فراح يعد العدة للإعفاء عن مخالفات السير. قد أكون مع الرحمة عندما يتناول العفو المجرمين لأن العفو عن المجرم يمكن أن لا يكون تشجيعاً على الإجرام.

إذاً الجريمة أصل في النفس، تتهيأ عندما تتهيأ ظروفها، وتبدو عندما تبدو أسبابها، ويصعب أن يقدم امرؤ على جريمة لعلمه أن عفواً سيتناول المجرمين، أما عندما يتناول العفو المخالفين، فإن فيه دعوة إلى معاودة المخالفة، بل تحريضاً على إتيانها من جديد، وقديماً قيل:

«إن من رحم المؤذين أبعد الرحمة عن نفسه وقرب منها الأذى».

وقيل «إن الرحمة قاسية عندما تستهدف إنقاذ من كان يجب أن يطالهم سيف العدالة».

إنني أرفض العفو عن مخالفات قانون السير بل أطلب تشديد أحكام القانون، والتشدد بتطبيقه، فحياة الناس ذمة في أعناقنا، وفوضى السير حسبة للأمة. إذ الشارع عنوان الأمة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الأرتيزانا اللبنانية: رؤي في يوم. وكان ذلك فعل قلب كبير، وخيال كبير، وتحسس لبناني رائع، رؤي «أن نجر العمل إلى قرانا العالية بدلاً من أن يجر العمل قرانا العالية إلى المدينة». «فلماذا ـ قال صاحبا هذه الالتماعة ـ لماذا لا نعطي عملاً للأم فيما تغني لطفلها؟ وللفتاة فيما ترعى أغنامها؟ وللمقعد فيما يكش السأم والموت؟ وللعيال الباقية في جبالها تساند الجبال؟ ثم لماذا لا نحيي، أو نبقي، في جبالنا على الحرف الأصلية فيها كالحياكة، والتطريز، والتخريم، والحفر في المعدن، والنقش، والتفصيل، وصناعة البسط، والجلود، والزجاجيات والسكاكين، لماذا لا نحفظ التراث الحرفي؟

فكان أن أنشئت الأرتيزانا اللبنانية، وكان ذلك في السنة ١٩٣٦، ثماني وثلاثين سنة اجتازتها الأرتيزانا محفوفة بالعزة، والكرامة، والازدهار.

هذه السنة أنصتنا إليها تستغيث، ولأول مرة، لقد باتت تخاف على نفسها من الانهيار والموت، والاضمحلال. هذه المؤسسة الكبيرة الأصل، والنشأة، الكبيرة الأهداف، الكبيرة المنافع، كبير علينا أن تموت، وأن تموت، في أيامك، يا دولة الرئيس:

يبقى لنا في هذا الباب موضوعان: الاغتراب اللبناني، والصحافة اللبنانية.

١ ـ الاغتراب اللبناني:

أما الاغتراب اللبناني فملحمة برأسها: هذه الدنيا التي يجوب أرجاءها اللبنانيون لا معالم لها ولا حدود، فهي تتسع ما اتسعت الأرض. بل ما اتسعت الثلوج: إن لنا في سيبيريا، حيث الثلوج لا يذوب بردها، أناساً من أبنائنا يتاجرون راضين مختارين لا منفيين. هكذا أخبرني صديقي الشيخ خليل تقي الدين يوم كان سفيراً للبنان في موسكو. هذه الدنيا اللبنانية جاء وقت مسحها، وتحديدها، وإحصاء أبنائها فيها. لا لتكون موضوع اعتزاز لنا وحسب بل ليتعرف، فيعرف رأسمالنا القومي في العالم، ويعرف من نحن.

بعضنا يجزم أن اللبنانيين المتغربين ـ الذين يحملون الهوية اللبنانية والذين هم من أصل لبناني على هوية بلدان اغترابهم ـ يبلغ عددهم أربعة أضعاف اللبنانيين المقيمين، فيتحدث عن اثني عشر مليوناً منتشرين في القارات الأربع، تحت كل سماء، وبعضنا يهبط بالعدد إلى النصف، وأكثر المتحفظين يتشبثون بأن لبنان المتغرب يوازي، بالعدد، لبنان المقيم. ثم إن بعضنا يتحدث عن ثروات أسطورية تجمعت في أيدي اللبنانيين المغتربين، ويتحدث عن شأن لهم في عالم العلم والمال والأعمال والسياسة، يتخطى الأساطير، كما يتحدث عن وسائل إعلامية في يدهم، من صحف ومجلات ونشرات ومحطات إذاعة وتلفزيون ودور نشر وجمعيات ورابطات وأندية لا تملك بمقدارها، ولا بفاعليتها، أية دولة بالغاً ما بلغ شأوها وكما يتحدث عن ممتلكات تفوق مساحاتها عشرات المرات مساحة لبنان. قد يكون ذلك. وقد لا يكون.

غير أن الحقيقة التي لا مفر منها ولا حياد هي أن للبنان وجوداً فريداً في العالم. هذا الوجود الفريد يجب أن يعرف، وأن يعرف بالضبط، ليبني على كل أمر مقتضاه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قلنا، يوماً من عن هذا المنبر، إن لا شيء يستطيع أن يضاهي الوكالة الصهيونية العالمية غير الجهاز الاعلامي ـ المغتربي ـ اللبناني، وأننا لا نزال على رأينا فيه.

فهلا رأيتم هذا الرأي وعملتم على تثمير هذه الطاقة الفريدة فيكون لكم ما تقدمون ـ وهو أضخم تقدمة ـ للمجهود العربي الإنمائي التطويري ـ ولمجهود العرب الحربي.

٢ ـ الصحافة اللبنانية:

وأما الصحافة، فهي إن كانت، حيثما كان في العالم، صاحبة الجلالة فإنها، في لبنان، صاحبة الدار، فلقد كان للصحافة، في لبنان، وما زال، وسيظل، المقام الرفيع الفاعل.

لأن الصحافة ولدت، عندنا، مع ولادة الأدب، في طلائع عصر النهضة، فإذاً هي والأدب صنوان. بل هي من الأدب أصل وفصل. والأديب في لبنان، مرشد ومعلم وقائد.

ولأن الصحافة بذلت في سبيل لبنان دماً هو أكرم دم: فيليب وفريد الخازن، أحمد طبارة، سعيد فاضل عقل، عمر حمد.. ولأن الصحافة اللبنانية حملت لبنان في قلبها إلى أقاصي المعمورة: الأهرام، المقطم، الهلال، المقتطف، البصير، المحروسة، الشعب، السمير، السلام، أبو الهول، الاتحاد اللبناني، القسطاس، الأمير، الجوائب، القاهرة، فجعلت من لبنان لبنان الكبير قبل أن يكبر.

ثم لأن الصحافة اللبنانية انتدبت نفسها، منذ البدء، للإعلام، والتعليم، والتثقيف، والبعث، والانهاض، فتحقق على يدها ما لم يتحقق مثله على يد الإدارات العامة، والحكم.

فبحق ما هي، بحق خدماتها الجلى للبنان، بحق الكرامة التي لها في صدور اللبنانيين وبحكم المؤمل منها، لا نستطيع إلا أن نبوأها عرشها المستحق، فنجعل منها السلطة المسؤولة الرابعة، فتتمتع بأكمل الحقوق، وتلتزم أصرم الواجبات، ويكون عدلاً.

من المفروغ منه أن الصحافة لا يمكن أن تحيا إلا في أجواء الحرية ومناخاتها. لئلا تصبح ـ وهي البحر الذي لا يحد ـ دائرة حقيرة في الإعلام الرسمي. ولكن من المفروغ منه، أيضاً، أن للحرية ضوابط من ذاتها يجب أن تعرف، وأن تحترم من أصحاب الصحف، من أوليائها، من صناعها من قرائها، ومن كل أهل البلد، إلها ـ فيعرف في رأس ما يجب أن يعرف:

«إن الحرية الحق هي حقنا في أن نعمل كل ما يجيزه القانون لنا «مونتانيه».

«وان الانتظام والانتظام وحده، يصنع في النهاية، الحرية. أما الفوضى فتصنع العبودية» (شارل بيغي).

من هنا: كما ان الدستور اللبناني هو شرعة السلطات اللبنانية والشعب، هكذا يجب أن يكون للصحافة اللبنانية دستور تجد فيه شرعتها حيال السلطات والشعب، هذا الدستور لايمكن أن يكون إلا قانون المطبوعات،

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

إلى الآن، كان الواقع غير ما هو المنشود. فلا بد ـ وقد كان الرأي واحداً بين الحكومة والمجلس في جلسة المناقشة ـ من إعادة النظر في قانون المطبوعات، وفي القوانين التي ما زالت تستعار، من هنا وهنا، ليكون بها شرعة الصحافة، فترصف النصوص في نص صريح واحد رصف الدساتير العالمية، رصف الشرع الدولية، وتقطع أوصال القوانين الأخرى بهذا النص، فيصبح قانوناً يكون وحده دستور الصحافة اللبنانية.

يا دولة الرئيس، الصحافة ليست موضوعاً غريباً عنك. إنك ابن بجدتها. ولك في سبيلها نضال طويل. فالحق لا ينزل علينا بقفة من السماء، كما المن والسلوى، ذات مرة في التاريخ، فهو ثمرة نضالنا، ينبع من أرضنا، من صميم حياتنا، من تجاربنا، ومن حاجياتنا التي علينا أن نعيشها في الأوجاع والآلام. فمن منك أولى بوضع دستور الصحافة وقد عشت آلامها، جميعاً، في نضالك الطويل.

حضرة الرئيس، أيها السادة الزملاء،

وأصل في آخر المطاف، إلى أشيائنا، إلى الأشياء المتصلة بواقعنا في دائرة بعبدا ـ المتن الأعلى. وهي: مياه الشفة (عين الدلبة ونبع الرعيان)، ارتفاقات المطار، مجارير الساحل، المنشآت البحرية والتلوث، الجامعة اللبنانية، المدارس وبخاصة الثانوية، الطرقات، المواسم الزراعية، وأضرار حوادث أيار.

كل هذه الشؤون كانت مواضيع أسئلة تقدمت بها من الحكومة. أهمها الأسئلة التي تقدمت بها في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٢.

إن شئت أن أتبسط بها أضعت على المجلس الكريم وقته. لذلك أسأل:

هل أن الحكم مسؤولية متقاطعة أم هو مسؤولية متواصلة بين حكومة وحكومة؟

فإذا كان متواصلاً. وهو لكذلك، فأين تنفيذ الوعود التي قطعت لنا بصدد مسائلنا؟ وأخص منها ثلاثة:

١ ـ لقد وعدنا، صيف السنة ١٩٧٢، بأن مياه الشفة في الساحل سترسب، وتكرر وتعالج قبل صيف السنة ١٩٧٣.

وان مياه نبع الرعيان ستصل إلى بيوتنا في المتن الأعلى بالموعد ذاته. وها أن الصيف ينقضي ويطل علينا صيف آخر والوعد لم يوف بالتنفيذ.

٢ ـ ووعدنا بأن منطقة امتداد المطار لجهة برج البراجنة ـ تحويطة الغدير ستلغى بعد أن يحول الامتداد نهائياً لجهة الشويفات وذلك قبل آذار، هذا الآذار. وها أن آذار يوشك أن يودع وليس في الأفق ما يؤمل بأن الوعد سيوفى في حينه.

٣ ـ كما وعدنا بأن الشق الثاني من مشروع مجارير الساحل، المتعلق بإنشاء محطة التكرير والدفع الذي خصصت له ١٥ مليون ل.ل. سينجز خلال سنة ١٩٧٣. وها أن سنة ١٩٧٣ ترحل ويرحل معها الموعد الذي قطع لنا بإنشاء تلك المحطة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومعلوم أن «المسؤول حر حتى يعد» على حد قول علي.

دولة الرئيس، لي من معرفتي بك، وثقتي فيك ما يؤملني بأنك، فور الانتهاء من مناقشة هذه الموازنة، ستستدعي إليك المسؤولين في الإدارات التي تتعلق بها شؤوننا، شؤون بعبدا ـ المتن الأعلى، فستسوضح، وتناقش، وتحاسب، ثم تنصر أن الحق حقنا في كل ذلك. وإنني أرفع إليك هذه النسخ عن الأسئلة موضوع بحثنا الآن، لئلا يثقل عليك التفتيش.

أيها السادة الزملاء، لولا أني أقمت على نفسي حارساً يقيها شر التشاؤم واليأس لما كنت، اليوم، بين المتكلمين، فليس آلم من أن يرى المرء أملاً يتبخر، «إذ الأمل ـ على حد قول (جورج برنانوس) ـ مجازفة». بل هو مجازفة المجازفات. وهو أكبر انتصار وأصعب انتصار يمكن أن يحرزه الإنسان على نفسه.

فإذا كنت، يا دولة الرئيس، قد انتصرت أو كدت تنتصر، في معركة الأمل. فهل تكون لي مساعدة منك لانتصر لي ولك في معركة الثقة؟

إنه لأملي، إن شاء الله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سليم معلوف.

سليم معلوف: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام،

قد تكون كلمتي اليوم آخر كلمة أو قبل آخر كلمة تطلق من هذه الندوة لأنه ثبت أن الكلمة الشجاعة ليس هنا مجال انطلاقها، والانتقادات أو التوجيهات البناءة يسدون دونها الآذان ولا يؤخذ بها. وقد مضوا في دوامة الجهل والتجاهل واسترسلوا في الارتجال والتجاوز والاستهتار. فيا ويل لبنان من مسؤولين يسيرون قضاياه بمثل هذه الذهنية ويا ويلهم ساعة يقرر لبنان أن يفقد سعة صدره وأن يقرر مبدأ العقاب والثواب.

في الوقت الذي تدرس فيه موازنة السنة المالية قد يكون أقطاب المال العاديون أنفسهم عاكفين على وضع الخطوط الكبرى لموازنة السنة المقبلة لتولد في الغد صورة حية عن ميزانية اليوم كما كانت هذه بدورها صورة عن أختها السابقة وهكذا تتتابع السلسلة مع اختلاف جزئي أحياناً في بعض الأرقام والتسميات.

الميزانية سوف تصدق كما هي بالرغم من كل ما سوف يعلن في هذا المجلس بشأنها.

على أنه لي بعض الملاحظات فقط أو الأسئلة التي لن أقف عندها طويلاً.

المبلغ القزم، وأصر على الكلمة، البالغ مائة وخمسة ملايين ليرة حصيلة ضريبة الدخل. هل يستطيع أن ينيرنا دولة الرئيس وزير المال وليستعين إذا شاء بمدير المال قربه عن النسبة التي تستوفى من قبل الموظفين في القطاعين الخاص والعام من أصل هذا المبلغ وعن النسبة التي تستوفى بالتالي من بقية المواطنين الخاضعين لمثل هذه الضريبة.

وهنا أكرر وللمرة العشرين أن ميزانية لبنان كان من الواجب أن تغطى بكاملها أو على الأقل أن يغطى نصفها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من ضريبة الدخل لو كان عملية خلق جديدة في ذهنية الحكم وتفهم واع وعارف لوضع التوصيات اللازمة وضمائر حية لتنفيذ تلك التوصيات.

القضية الثانية هي قضية الـ ٦٢٥ مليون ليرة المدورة حتى سنة ١٩٧٣ وقد تزيد على الـ ٨٠٠ مليون ليرة في نهاية السنة ١٩٧٤ ومن المدهش قول الحكومة إن نشاط الإدارات المحدود وعدم كفاية الأجهزة يحولان دون إنفاق هذه المبالغ وكان الأجدر أن تقول لم يبق هناك من مجال للصرف لأن البلاد عمرت كفاية ولم يعد هناك أي مشروع حيوي يحتاجه لبنان إلا إذا كانت هذه الأرقام دفترية فقط وهو الأرجح.

في ملاحظات مقرر اللجنة المالية وبالمناسبة أشكر له فهمه ودرسه وتعمقه في شرح تفاصيل هذه الموازنة. في ملاحظاته حول مبنى وزارة المالية يقول إن الاعتماد الأساسي كان في سنة ١٩٧٢ تسعة ملايين ليرة ثم عدل وعدل إلى أن أصبح بحدود الثلاثة وعشرين مليون ليرة.

أفلا ترى الحكومة الكريمة أنه من الضروري المباشرة فوراً بالعمل لئلا تقفز هذه الأرقام إلى الأربعين أو الخمسين مليوناً ثم ألا ترى أنه من الأجدى أن يصمم وينفذ نهائياً بناء المدينة الحكومية وفي ذلك ما فيه من تسهيلات على المواطنين بمراجعاتهم ومن توفير بالتالي على الخزينة التي ترهق سنوياً بعشرات الملايين بدل إيجارات إلا إذا كانت الغاية تنفيع بعض المقربين ذوي الحظوة.

كذلك نلاحظ أن اعتمادات وزارة الصحة زادت حوالى الثلاثة ملايين ليرة، والتعليق أن الوزارة المذكورة تعتمد أكثر فأكثر على وسائلها الخاصة في المعالجة وتقلل من اعتمادها على المستشفيات الخاصة، فهل الاعتماد على هذه الوسائل الخاصة لمعالجة المرضى يؤدي إلى خدمة أوفر للمواطنين مما كانوا يلاقونه في المستشفيات الخاصة أم أن الهدف فتح الباب لحشر المئات من الموظفين.

وهناك كارثة مكتب الحبوب والشمندر السكري وقد خسر بالأرقام وحسب ما ورد في ملاحظات المقرر ما يقارب الخمسة وسبعين مليون ليرة في السنة الفائتة.

إنها فعلاً لكارثة ولعلها توقظ المسؤولين إلى حقيقتين الأولى انه لا يمكن بعد الآن الاعتماد على تخفيض ملموس في أسعار السكر عالمياً، والثانية أنه لا يمكن بصورة من الصور أن يستغنى عن إنشاء معمل جديد للسكر يمتص هذا العجز الذي سوف تتعرض له كل عام ويكفي أن تحزم الدولة وتقرر التنفيذ فلا يظل المسؤولون أو بعض المسؤولين سائرين في فلك المستغلين الرافضين أي مشروع مثمر، يعتقدون وعن جهل وطمع أنه يضر بمصالحهم ويهدد ما يمكن أن يحلموا به من تجميع ثروات حتى لو جبلت بدماء المزارعين المرهقين. وانني أحذر هنا، وبالصوت العالي الهادر أقول إن مزارعي البقاع يستطيعون أن يتغاضوا إلى وقت وأن يتسامحوا إلى حين ولكن حذار من نقمتهم وسوف تكون عاصفة جارفة ساعة يتمادى بالاستهتار بمصالحهم وساعة يظلون وبموافقة ضمنية من قبل المسؤولين لقمة سائغة في أفواه الجشع واللامبالاة والتحدي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تلك ملاحظات قليلة جداً وعابرة حول الميزانية المعروضة أمام مجلسكم الكريم والتي سوف تصدق كما أسلفت دون الأخذ بأي من التنبيهات أو الملاحظات.

والآن إلى بعض العموميات.

أيها السادة،

فهمنا الحكم في لبنان عشائرياً وتجاوزاً وارتجالاً ولكننا لم نفهمه بعد استهتاراً وعدم شعور بمسؤولية إلى أن كانت هذه الحكومة الكريمة التي حملت طابع الترميم من أول نشأتها وقبلنا بها أملاً أن الحجارة الجديدة المصقولة في هيكلها تجعلنا نتعامى عن التداعي في بنائها ككل.

أثناء عودتك الميمونة المظفرة يا دولة رئيس مجلس الوزراء من رحلة من رحلاتك، أصيب برصاص الابتهاج والتحدي الذي قوبلت به شاب طالب جامعي ففقد عينه بعد أن تلوى طويلاً على فراش أوجاعه وخيبته من الأوضاع في بلد الإشعاع والاستقرار. هذا الطالب هو محمود أحمد عجاوي يا دولة الرئيس ولعل هذا الاسم يعود إلى ذاكرتك في بدء غفوتك أو في بدء صحوتك من نومك الهنيء لأن الضمير أكثر ما يكون يقظة في ذلك الحين، وساعة يكون الإنسان بعيداً عن جو المشاكل والمطاليب والمجاملة وحرق البخور أمام الجاه وأمام العز والحكم عز يا دولة الرئيس، وقد قيل إن الكلمة وردت على لسانك وأتمنى ألا يكون ذلك صحيحاً وإلا فهو عز الفراغ. هذا الشاب الذي أصيب أسألك أية ترضية أدبية أو معنوية عرضتها عليه؟ وأي تحقيق دقيق أجري لمعرفة مطلق الرصاص، هذا المستهتر بأرواح الناس وبالأمن في لبنان.

في ميزانيتك أموال جمة مخصصة للمساعدات فأغرف منها ما تشاء على مسؤولية هذا المجلس الكريم وعلى مسؤولية كل لبناني نبيل، خذ من الموازنة أي مبلغ وادفعه ترضية لذلك التعس فلعل في هذه الترضية المادية، ولا يمكن أن تقدم سواها إراحة لضمير لبنان وشعوراً بمسؤولية لبنان تجاه ضيوفه من طلبة العلم المسالمين، تلك واحدة.

قدمت لوزارة المالية عريضة منذ ما يقارب العشرة أشهر حول ضريبة الدخل على الدواجن ومن دائرة إلى دائرة في أرجاء مملكتكم الشاسعة بالوزارة المذكورة أحيلت أخيراً لتقترن بتوقيعكم الكريم كوزير للمالية لتأخذ طريقها فيما بعد إلى رئاسة الوزراء. أحيلت يا دولة الرئيس بتاريخ ١٣/١١/٧٣ وتحت رقم ١٤٥٠٢ ونامت وأنك لذاكر ولا شك كما يذكر سعادة مدير المال كم من مرة روجعتما بخصوص هذه المعاملة بالذات وهي نائمة في أدراج اللامبالاة بالرغم من ملاحظة فخامة الرئيس، وآمل أن تكون ملاحظة فخامته مؤخراً قد أعطت النتيجة وحلت حزام هذه المعاملة. وهنا أتساءل إذا كانت معاملة بسيطة من هذا النوع يراجع بها أكثر من نائب وأكثر من مرة وتعطى بشأنها ملاحظة من فخامة اللبناني الأول وتظل نائمة طوال هذه المدة فكيف تسير معاملات بقية المواطنين في لبنان؟

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

في خلال شهر آب من عام ١٩٧٢ لحظ اعتماد لدرس التخطيط التنفيذي لأوتوستراد بيروت المصنع هذا المشروع الذي لا يمكن إلا أن يعطى الأولوية المطلقة بالنسبة لأي مشروع آخر نظراً لأهميته اقتصادياً وتجارياً وسياحياً وحتى سياسياً. وها قد مضى أكثر من سنة ونصف والدراسة المرجوة لم تبصر النور حتى اليوم.

طريق ضهر البيدر، هذه الطريق الأساسية في حياة لبنان هل يذكر دولة الرئيس أنها أغلقت أكثر من عشرة أيام في أواسط كانون الماضي فاحتاج البقاع إلى المحروقات وإلى الضروريات من لزومات الحياة فعاش هذه الفترة كأنما هو في جزيرة نائية بعيدة عن أي التفاتة من التفاتات الشعور بأنها منطقة لبنانية أصيلة، أو إنها شريان أساسي في حياة العاصمة وفي حياة لبنان. ككل، تحتاج هذه الطريق إلى جرافة واحدة صالحة للعمل فهل فكرتم بتأمين هذه الجرافة وبتأمين العنصر البشري الصالح كذلك لتظل هذه الطريق على مستوى أهميتها ورسالتها بالنسبة للبنان ودوره تجاه جميع بلدان الدول العربية.

هل فكرتم بوجوب إنارة هذه الطريق بالطرق العلمية الفنية لتحول دون هذه الحوادث أم أن الحياة البشرية لا يحسب لها الحساب اللازم في ظل حكومتكم الموقرة الموسعة وفي ظل ضياع المسؤوليات.

سكة الحديد التي تثقل كاهل المكلف اللبناني بعشرات الملايين سنوياً هل عالجت الحكومة هذه القضية؟ هل أعدت الدراسات أو على الأقل هل اطلعت على الدراسات المعدة لتحول هذه المصلحة إلى مصلحة رابحة أو على الأقل لتوقف هذه الخسائر التي تتعرض لها والمتزايدة سنة فسنة.

هذه التعيينات والتشكيلات الأخيرة فمع أننا نرحب بها نقطة انطلاق وانفلات من قيود الطائفية البغيضة إنما هو وضع الرجل المناسب في المركز المناسب؟

وهل روعيت مبادىء العدالة والكفاءة؟

القضاء الذي يجب أن يحمل طابع القدسية هل تتوفر فيه الكفاءة طالما نحن نعتمد مبدأ الطائفية والمحسوبية في التعيين؟ وهل نستطيع القول إنه لم يعد من مجال لترديد كلمة اللبناني الكبير حميد فرنجية شفاه الله «القاضي العبد» أم أننا نزيد على القول «القاضي الجاهل العبد».

الإدارة الموبوءة باعتراف الحاكم والمحكوم، باعتراف المسؤول والمواطن، أين أصبحت خطوات إصلاحها؟ وأين مخططاتك يا معالي وزير الدولة وما نفذ منها؟

يؤسفني أن تنطفيء انطلاقتك بالأمس لتصبح مدار تندر بعد أن استسلمت لبريق غير ذهبي يطالعك من عن هذا الكرسي غير المريح وغير المستقر.

أيها السادة،

في كلمتي الأولى في هذه الندوة قلت بالحرف الواحد إنني لا أتهم بعد فلست بزولا الجديد. أما الآن فأسمح لنفسي أن أكون من أوائل المردة المحطمين قماقمهم وأنا موقن أن هذا المجلس مليء بالمردة المنتظرين الساعة

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

المؤاتية ليحطم كل منهم قمقماً قبع فيه فننطلق جميعاً في انتفاضة غاضبة وفي عنفوان طموح مع جميع الأحرار في هذا البلد لنخلق لبنان الجديد.

أنا اليوم أتهم المسؤولين، جميع المسؤولين في تحمل التبعات منذ استقلال لبنان حتى اليوم أتهمهم بأن أياً منهم باستثناء قلة قلة لم يحب لبنان أكثر مما أحب كرسيه ولم يعمل للصالح العام أكثر مما عمل لمصالحه الخاصة. أتهمهم بأنهم لم يخططوا حتى التخطيط الأول لبناء دولة حديثة تماشي العصر بتطلعاته ومتطلباته.

واحد حاول بذهنية الحاكم المنفتح والمسؤول أن يركز قواعد حكم وأن يبني دولة. أقول حاول ولا أعلم إذا كانت قد خانته الشجاعة فيما بعد فقعدت به عن التنفيذ أم أن لفئة معينة ضللته وبعدت به عن مراميه ليعيش حقداً غير مسموح لرجل دولة مسؤول. أو أن اللامبالاة وقد استساغها بعد أن صدم بسياسيين تقليديين لم يعتد مناخم وأهدافهم ومتطلباتهم فنفض من الأمر يده وعاش في عزلة الناسك الزاهد المتفرج.

أتهم هؤلاء أنهم جعلوا من كراسي الحكم كراسي وجاهة ومصالح للأزلام والمقربين، جعلوا من مفهوم الحكم مغانم متبادلة بين سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية بين أقطاب من هنا وحاكمين من هناك، كثيراً ما أتت بهم ظروف وملابسات سياسية معينة نتيجة الدوامة التي نحياها فيما نسميها نظاماً ديموقراطياً برلمانياً.

أتهمهم مضللين للشعب اللبناني السموح مستغلين طيب عنصره وسعة صدره ومسالمته وهدوءه وقد نسوا أن للهدوء ولسعة الصدر حدوداً يجب أن نتهيبها لنحسب لها الحساب.

لو أصغى المسؤولون ووعوا ما تغلي به الصدور وما تتمتم به الشفاه لعرفوا مدى الخطر ومدى النقمة وأبعاد ما يهدد هذا البلد الذي ينظرون إليه كمزرعة يتوزعون خيراتها، وسيان بعد ذلك أن جف ضرعها أو يبست أعوادها أو قلّ خيرها فهم مستثمرون لا مالكون هم ظل لرستم وداود وواصا ولبقية الطغمة.

واحد من أقطاب هذا المجلس عرف بطيب المحتد ونقاوة الضمير وصفاء القلب هو الشيخ بيار الجميل. وقد عمل مؤخراً جاهداً ليكون برنادوت هذا البلد وليحمل الوئام والمهادنة والسلام بين مختلف الأطراف المتخاصمين.

ما هو الخلاف يا شيخنا الكبير وما دوافعه وما هي سبل إزالته؟ هل أن الخلاف اختلاف تفكيري في سبيل خدمة لبنان وكينونته ومصالحه وقضاياه؟

إذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يعلن عن اختلاف وجهة النظر هذه وهو أمر مشرف وقد يكون ضرورياً وجود مثل هذا التباين والاختلاف في سبيل مصلحة لبنان. لماذا لا يحتكم بهذا الخلاف أمام المجلس أو أمام الشعب مباشرة ليصار إلى وضع الأمور في نصابها وليعلن بالتالي من المخطىء ومن المصيب؟

لماذا نلجأ في معالجة أمورنا إلى المخدرات وقد تكون أموراً مصيرية، وأنت أعرف من عرف أن لبنان بحاجة إلى عملية جراحية، إلى عملية بتر إذا اقتضى الأمر. فالوطن لا يعيش على مخدرات لا يلبث أن يزول أثرها وتزول فعاليتها. ليس البلد كتلة من غزل البنات ليذوب بمصة من هنا أو بنفخة من هناك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لنتصارح، ولنتصارح بانفتاح وجرأة إذا سلمت النوايا وكبرت الأهداف، لا سيما ونحن في أدق مرحلة من المراحل التي يمر بها الشرق العربي، ولا يجوز أن نجابه أحداثاً على مثل هذه الخطورة وواحدنا يخشى طعنة في الظهر من قِبل أخ أو مواطن حاقد متذمر.

أيها السادة،

كلمة الزميل الرصين محمد بيضون في جريدة البيرق الغراء بعنوان «لم أيأس بعد» قرأتها منذ أيام قلائل وبالفعل أعادت لي بارقة من تفاؤل أودها ممتدة إلى أعماق كل منكم.

أمامنا مجال نتيح فيه لضمائرنا أن تعمل بحسب ما تمليه هذه الضمائر. أمام رئيس البلاد متسع من الوقت ليقوم بعملية إصلاح جذرية وخارقة وهو وحده القادر وفي لبنان، وفي لبنان بالذات، الإصلاح يعدله ويفرضه رأس الهرم.

فليطهر الإدارة من فسادها وركودها، ليسير عجلة التقدم حسبما يوحيه ضميره ومواطنيته. ليعدل القوانين الانتخابية المتخلفة ليلعب دور الفروسية الدور الذي رافق مجيئه. وليحتكم إلى الشعب مباشرة إذا خذله هذا المجلس ولن يخذله طالما هو مستنير بضمير حي ومسير برغبة أكيدة في سبيل حياة لبنان وخلاص لبنان ومستقبل لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار حلو.

بيار حلو: دولة الرئيس، زملائي الكرام.

الموازنة المطروحة اليوم سوف لا أناقشها، لا من جهة الأرقام، ولا من جهة توزيع المبالغ على الوزارات، ولكن نفترض أننا وصلنا إلى آخر سنة ١٩٧٤، كون هذه السنة أي ١٩٧٣ انتهت على سلامة، وأريد أن أتساءل ما هي الأهداف التي حققناها من وراء هذه الموازنة؟ وما هي المطاليب التي وصلنا لها؟

أريد أن أطرح بعض الأسئلة: في ايطاليا الحكومة استقالت بسبب خلاف بين وزير المال ووزير الموازنة حول نسبة الإنماء الاقتصادي في سنة ١٩٧٤. وكان الخلاف على فاصلة اثنين أو ثلاثة بالمئة. أنا أريد أن أعرف من هذه الموازنة، ما هي نسبة الإنماء الاقتصادي في لبنان سنة ١٩٧٤. يوجد عندنا عدد من الشبان في لبنان سنة ١٩٧٤ يصلون إلى سن العمل، أريد أن أعرف من وراء هذه الموازنة كم هو عدد الشبان الذين سيتوفر لهم العمل. وهناك مطاليب اجتماعية. أريد أن أعرف ما سيتحقق من المطاليب الاجتماعية سنة ١٩٧٤ وما سينفذ من مشاريع تجهيزية وإنمائية؟ وما هي سياسة الحكومة في حالة السلم؟ نحن نعلم أنه ليس بإمكاننا أن نعمل الحرب، فهل بإمكاننا أن ننجح في السلم؟ ما هي سياستنا إذا صار سلم؟ ما هي سياستنا المالية. اليوم تتدفق الأموال على الدول العربية، ومن الدول العربية يوجد انعكاس على لبنان، ما هي سياستنا المالية اليوم؟

ما هي سياستنا تجاه هذه المصارف التي، اليوم، كلها أصبحت شراكة مع مصارف أجنبية. يجوز أنه شيء مفيد. ما عم أقول إنه شيء مضر، لكن شو سياستنا؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أنا لكل هذه الأسباب، أستطيع أن أقول إنه بنظري هذه الميزانية ليس عندها أية رؤية وأي هدف.

من الآن أقول، إن هذه الحالة، بنظري، خطيرة وخطيرة جداً. هل إننا سنحمل الحكومة هذه الحالة التي نحن فيها. أطمئنك يا دولة الرئيس، أنا بنظري أبداً. وأنا أظن أن العهد ليس مسؤولاً عن الحالة التي وصلنا إليها اليوم، إنما الحالة خطيرة وكلنا نشعر بذلك. البعض يحكي عن ثورة بيضاء، البعض يحكي عن ثورة من تحت، البعض عم يحكوا بالجرائد بثورة تقسيط. أنا ما بعرف أية ثورة رح تجي إلينا، لكن بعرف شغلة، أن الحالة خطيرة وكلنا نشعر بذلك. إنني أقول بأن كل واحد منا مسؤول عن هذه الحالة، ولا نقدر نحمل المسؤولية للحكومة، أو للعهد. لكن اليوم هناك تغيير لازم ينوجد في هذا البلد. أذاً حقيقة بدنا نشعر أنه لنا مستقبل ولبنان بدو ينوجد بين الدول الحديثة.

المشاكل التي واجهناها لحد الآن كانت مشاكل سياسية وطائفية. أنا بنظري رح تكون بالمستقبل اجتماعية.

البعض رح يقول إنني متشائم كثير بتفكيري، ونحن لا نظن أنه هناك خطر على الوضع.

أريد أن أحلل بعض أسباب الخطورة.

أولاً: هناك تفاوت بين فئات الشعب في لبنان. وهذا التفاوت، نستطيع أن نقول، بين الطبقات. لنستعمل كلمة يسارية، لم يكن موجوداً في الماضي. لم يكن هناك غنى فاحش، لم يكن فقر للدرجة التي نعرفها اليوم وكان بين الاثنين طبقة وسطى، وهذه الطبقة الوسطى كانت الأكثرية، وكانت هي مناعة لبنان ضد كل تطرف يميني أو يساري. اليوم، هذه الطبقة الوسطى أصبحت قريبة من الطبقة الفقيرة نتيجة للازدهار الاقتصادي، لأن هذا الازدهار الاقتصادي يعمل هذا الغنى الفاحش. ومن أسباب الغلاء أكيداً، قضية الازدهار، هناك تضخم مالي، وهناك تضخم نقدي، وهذا ما يسبب الغلاء، وهناك تفاوت بين الطبقات في لبنان. وهذا، بنظري يشكل خطراً على الوضع.

هناك تفاوت هائل بين القطاعات، أعني القطاع الخاص والقطاع العام. القطاع الخاص في لبنان يزدهر، وكلنا نشعر بنمو في القطاع الخاص. القطاع الخاص اكتسح أسواق الدول العربية واليوم يكتسح أسواق أفريقيا. ودون أي مركب نقص، القطاع الخاص يهجم على أسواق أوروبا. في هذا الوقت كلنا نشعر أن القطاع العام لا يتبع ذات النشاط. وأنا أرجع إلى كلام الدكتور علي الخليل حول مستوى الإدارة اليوم. وأقول إن هناك نزيفاً، نزيف أدمغة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمصلحة القطاع الخاص بكل تأكيد. إذ، هناك تفاوت بين هذين القطاعين. وهناك تفاوت أيضاً بين عالم الخدمات وعالم الإنتاج فهذا التفاوت بنشاط فردي عم يصطلح. يعني اليوم الصناعة عم تنشط، ولكن على صعيد فردي. وللأسف، بعد ما شعرنا بوجود وزارة الصناعة، لكن نأمل في المستقبل، بوجود الشيخ توفيق أن تكون بخير. إنما القضية غير الناجحة، هي القطاع الزراعي، قطاع زراعي يخسر كل يوم عن يوم، وحالة المزارع صارت حالة فقر وبؤس.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إذاً هذا التفاوت بين كل هذه القطاعات يسبب بنظري خطراً على مستقبل هذا البلد.

لنتكلم اليوم ببعض الإصلاحات:

أولاً: نبدأ بالإصلاح الإداري، الإصلاح الإداري إذا بدنا ندرسه من أساسه، أول مجمع وثاني مجمع وثالث مجمع بأول مجلس وزراء وفي أول وزارة والثانية والثالثة، لا أظن بأنهم وصلوا إلى نتائج بالإصلاح الإداري. وإذا بدنا نحصل على الإصلاح الإداري يجب علينا أن ننتظر سنين طويلة.

عندي بعض الاقتراحات، حول الإصلاح الإداري، هناك مشاكل، دولة الرئيس، تتطلب اختصاصيين، اليوم كلنا نعرف أن على الوزير أن يكون سياسياً ويعطي سياسة توجيهية من ذلك عرفنا. إذ أننا فوجئنا بالتشكيلات الأخيرة، على أن يكون المدير إدارياً، وما عليه أن يكون أخصائياً. إذاً، أنا أتساءل الاختصاصي على أي مستوى يجب أن يكون. أنا بنظري صار يمكن على مستوى السائق، بيكون الاختصاصي الوحيد في الوزارة، هناك بعض الأمور يمكن أن يديرها بعض الإداريين، لكن هناك بعض الأمور تتطلب اختصاصاً.

سوف آتي لأول مشكلة، مشكلة الغلاء، تطمئننا يا دولة الرئيس، بوجوب اللجوء إلى جهاز بوليسي مؤلف من ٢٠٠ أو ٣٠٠ أو ٤٠٠ شخص يقومون بالمراقبة وراح يضربوا، وراح يعملوا، على أن يكون الغلاء مكافح بالشوارع. نحن بانتظار تأليف الجهاز البوليسي، لكن أين، نحن غير متفقين على الجهاز الإداري، جهاز الدروس، إن جهاز الدروس مفقود تماماً بوزارة الاقتصاد. وكنت الآن أتكلم مع زميلي وصديقي الدكتور بزري عن هذا الجهاز لمكافحة الغلاء والاحتكار في لبنان سنة ١٩٧٤، وهو مؤلف من رئيس مصلحة وأربع رؤساء دوائر ورئيسي قسم. أصبح هذا الجهاز بنظري أنا غير كافٍ لتحديد الأسعار.

اليوم، الدولة تلجأ حالاً إلى اللجان. وكلما يلاقي مجلس الوزراء وضعاً صعباً يلجأ إلى اللجان، كيف تتألف هذه اللجان؟

نأتي أولاً بمدير بالدولة لنا ثقة به. والمدير الأول الدكتور سالم يعمل ١٢ ساعة في النهار ونقول له بدك تشتغل كرامة لنا ساعتين زيادة. ونأتي أيضاً بمدير ثان وللتوازن الطائفي لازم يكون من طائفة ثانية. نأتي بأستاذ من الجامعة ونأتي بأستاذ ثانٍ من جامعة ثانية، من طائفة ثانية. ونظن أنه وقت ما جمعنا كل الأشخاص الذين لديهم الكفاءة، وجدنا لجنة تقدر تحل مشكلة مثل مشكلة الغلاء.

اليوم، هذا الشغل هو شغل دون تفرغ كامل. والأساس في كل اصلاح أنه لكل مشكلة يكون متفرغ لها شخص مئة بالمئة من وقته. مشكلة الغلاء، يا دولة الرئيس تتطلب تحديد الأسعار. للسلع المستوردة. هناك عدة دول تستطيع اليوم أن تورد هذه البضاعة. ولو افترضنا الحديد، الحديد يأتي من أوروبا الشرقية ومن أوروبا الغربية. بيجوز في بعض الأوقات، أوروبا الشرقية يكون عندها غير أسعار، من هو الذي يراقب هذه الأسعار.

والمشكلة الأصعب، هي عند تحديد الأسعار المصنوعة محلياً والمركبة محلياً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أول قضية هي السلع المركبة محلياً. السلع المركبة محلياً كقضية الأسمدة، من هو الذي يحدد أسعار المستوردة حالياً؟

كنت في الجبل من مدة ونعرف أن شجرة التفاح بدها ستة كيلوات سماد كيماوي، واليوم السماد الكيماوي بـ ٧٠ قرشاً الكيلوم. يعني ثمن المواد أكثر من ثمن صندوقين تفاح، يعني أكثر من إيراد التفاح في السنة.

من هو الذي يحدد أسعار السماد الكيماو المركب في لبنان؟

اليوم تكلمنا عن الاحتكار. وأنا أقول إن هناك شركات للصناعة الوطنية، عندها سلع مصنوعة محلياً. هناك شركات تحتكر بعض الأصناف، وهناك شركات أيضاً تتفق على رفع الأسعار بطريقة اصطناعية. فمن الذي يحدد هذه الأسعار؟ أين الجهاز الموجود في الدولة الذي يحدد الأسعار. قلت بأننا نرجع إلى مجالس، إلى لجان ونعرف أن هذه مع احترامي لكل الأشخاص الموجودين في هذه اللجان ليس بإمكانها أن تقوم بهذا الواجب.

مشكلة النفط: عندما ابتدأنا بوزارة النفط، كانت مشكلة النفط غير مشكلة اليوم، وعندما خلقنا وزارة النفط صار عندنا أول مشكلة، قضية مشترى النفط.

صحيح أن الحكومة الماضية وصلت إلى اتفاق يوفر على الدولة لا أقل من مائة مليون دولار سنوياً، هذا ما عملته الحكومة الماضية. لكن سنة ١٩٧٥ سينتهي هذا الاتفاق من أين سنشتري النفط وبأي سعر.

والسؤال الثاني، قضية المصافي: قضية المصافي كانت سهلة، نحن اليوم صرنا مالكين مصفاة الشمال، وهذا شيء جديد ما كان طرأ من بعد خلق ملاك لوزارة النفط وحتماً سنصل إلى حل مشابه، ما بقدر أقول تملك، لكن أقول بأنه ما بدنا نعمل مصفاة ثالثة أو بدنا نوسع بطريقة هائلة المصافي الموجودة عندنا حالياً.

على كل، اليوم، سياسة التسويق أم سياسة التكرير، أم سياسة التوزيع، أم سياسة التطبيق. قضية المواد البيتروكيمائية، هذه يمكن تفوق ميزانية الدولة على مرتين. وأظن أنه من الواجب أن يكون لنا مصلحة مستقلة ومجهزة تماماً تحت إشراف وزارة النفط للاطلاع على هذه الأمور، وتشرف على مصافي النفط وعلى كل أمور النفط في لبنان.

مشكلة معمل النسيج، لا أرجع إلى ما قاله الزميل رينه معوض، لكن هناك مشكلة النسيج التي تخسر الدولة كل سنة ١٥ مليون ليرة. لا يجوز أن نترك هذه المشكلة. والطريقة هي أن نوجد أشخاص من القطاع الخاص. هذا النزيف الذي كان من القطاع العام إلى القطاع الخاص أنا بدي أعكس هالنزيف، وبدي رجع هالأشخاص من القطاع الخاص يشتغلوا في القطاع العام، مهما كلف الأمر.

فمشكلة النسيج تكلف الدولة ١٥ مليون ليرة. أنا بتكلف ١٠٠ ألف ليرة على إداريين بيطلعوني من هذه المشكلة. والطريقة الوحيدة ليست بأن أجد أشخاصاً عندهم كفاءة فقط وشهادات، ولكن يجب أن يكون عندهم خبرة. لذلك أنا أقول بأنه يجب أن يأتوا رأساً من القطاع الخاص. بدي استرجع هالنزيف وبدي أعكسه. بدي

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

رجع الناس من القطاع الخاص إلى القطاع العام ببعض الأمور مثل النفط والغلاء ومثل النسيج . . . ومثل باقي الأمور. هذه أشياء تصير بسرعة، مشكلة النسيج يمكن أن يحلها شخص عنده خبرة، ولو كلفنا سبعة آلاف ليرة بالشهر. القطاع الخاص لا يخاف يستخدم شخصاً بعشرة آلاف ليرة شو قيمة المائة ألف ليرة إذا بيوفر علينا ١٥ مليون ليرة.

ونصل إلى سياسة التخطيط، وكلنا شاعرين بأن الدولة تنطلق من سياسة ارتجال والتخطيط هو سياسة طويلة المدى، محددة بجدول زمني لتحقيق جميع المشاريع الإنمائية والتجهيزية في جميع المناطق.

اليوم، من أجل قضية المشاريع الإنمائية والتجهيزية بدنا نشكر وزير الأشغال على مشروع المائتي مليون. لكن أنا أحب أن أعتبر بأن هذا المشروع ليس هو إلا جزء من مشروع كامل لشبكة طرقات لبنان. وكذلك قضية المياه هلق بتقولوا لي ما في مال من أجل المجارير، أنا عندما أبدأ بمشروع كلف مليون ليرة ما بينقصنا عشرة آلاف ليرة لننهي هالمشروع.

ما هو وضعنا في السياحة؟ من صور لطرابلس كتجهيز أوتيلات مع سعر الأراضي، أنا أقول مليار. وقفنا عند قضية المجارير؟ المجارير يمكن تكلف ٣٠٠ مليون، وقفنا عند هذه القضية. لو لزمنا هذه المجارير لشركة أجنبية وعملنا هذه المجارير. نكون قد أحيينا السياحة لأنه لا يجوز سياحة دون مجارير. ما بيجوز نعزم الأجانب ليأتوا إلى شواطئنا لأنهم لا يستطيعون أن يسبحوا بمياهنا دون أن يمرضوا ثاني يوم.

وعندنا أيضاً قضية تلوث المياه، ما في ضيعة بلبنان ما عندها نبع، ونحن نعتز بهذه المياه، اليوم جميع ينابيع لبنان ملوثة، وأكبر مشكلة عندنا بالضيع تلوث المياه.

لذلك فإنني أطالب بتخطيط. لو بتقولوا لنا إن الدولة بإمكانها أن تعمل هذا المشروع لعشر سنوات. لكن بدنا جدول زمني لهذه المشاريع. مشاريع المياه، والأشياء الأساسية التي أصبح من العيب أن يطالب بها.

يا دولة الرئيس، أطالب بسياسة لتأمين الخدمات الاجتماعية الكاملة لجميع الطبقات المحتاجة، لأننا نحن اليوم شاعرين بأن الخدمات الاجتماعية لا تتأمن إلا بعد الاضراب والتهديد. وعلينا أن نقوم بمشروع كامل نعد الشعب بالخدمات التي نقدر أن نعده بها كل سنة.

لو عملنا جدولاً زمنياً على خمس سنوات، كل سنة تتوسع هالخدمات شيئاً، لكن منعرف أن الشعب موعود بذلك، وما بيقدر يطلب أكثر من ذلك، لأنه هذه هي إمكانيتنا. لكن اليوم هالشعب شاعر أنه لا يصل إلى نتيجة إلا بطريقة الاضراب والتهديد.

إذاً، نطلب التخطيط حول الضمان الصحي والمستشفيات والإسكان والمدارس وكل الضمانات الاجتماعية الموجودة في كل الدول الراقية والتي نحن يمكن نقدر أن نصل إليها، ولكن بحاجة إلى تخطيط.

عندما نرى بأنه قد بدأنا بالتخطيط وأول شخص بدأ به هو الشيخ موريس الجميل بلبنان واليوم هالأفكار

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

تركتنا وأصبح يطبقها غيرنا. يعني في مصر، عندما كانوا بوضع الحرب فكروا بسياسة المستقبل ونحن بعد ما عم نفكر بشيء.

ولكن من أين سيأتي المال؟ ضريبة الدخل ضريبة أخلاقية، المهم ليس ما يشرع بل المهم ما يتحقق. إذاً، يجب أن نبدأ باقناع اللبنانيين بمساهمة إنشاء دولة، دولة حديثة، تخطط.

واليوم عندما نريد أن نقنع شخصاً بدفع مال، يجب أن يعلم لأي سبب تطلب منه هذا المال. ما منقدر نطلب من اللبنانيين مال إلا بالقوة. هذا شيء آخر، لكن بالاقناع يجب أن نقنعهم لأي سبب الدولة تطلب المال. قبل كل شيء، سياسة تخطيط. نقول نحن بحاجة للمال من أجل كذا وكذا..

واسترداد هيبة الحكم يا دولة الرئيس، لأن الدولة كلما تقوم بمشروع تنتهي بفضيحة، ما عم أقول أنا لهذه الحكومة الحالية، لكن عم أقول من هالحكومة الحالية والحكومات الماضية.

عملنا مشروع الليطاني. انتهى السد العالي، وبعد رح يعملوا خمس مشاريع في الدول العربية أكثر من ذلك وبعدنا نحن بمشروع الليطاني.

كان عندنا مشكلة المساجين. أتينا لنحل مشكلة المساجين، فبنينا سجناً كلف، لا أدري كم مليون، وما زالت مشاكل المساجين مثل أول يوم.

مشاكل عديدة، كلما نبتدي بمشروع ينتهي بفضيحة والفضائح ما بدنا نرجع إليها. مشترى الميراج، مشترى الرادار.. فأصبح المواطن ما بقي عنده أي ثقة في هذه الدولة حتى يساهم بشيء لبناء لبنان المستقبل.

إذاً، استرداد هيبة الحكم، إعادة الدرس دولة الرئيس، بسياسة الدعم، سياسة الدعم عم تكلفنا مبالغ، ولا أدري إذا حقيقة تستاهل هالمبالغ التي تكلفنا؟ وإذا حقيقة عم نساهم للطبقة الفقيرة بهذه السياسة.

أول شيء السكر، ندفع ٧٥ مليون ليرة من أجل ٧٥ ألف طن سكر. والفرق بالكيلو ليرة، لكن أظن بأن الطبقة الفقيرة ما رح تستفيد أكثر من عشرين بالمئة من هذا المبلغ. وباقي المبلغ سيتحول أولاً تهريب إلى الدول العربية المجاورة وللطبقات الغنية التي ليست بحاجة إلى دعم ومساعدة. وخاصة للمعامل التي ليست بحاجة إلى مساعدة.

إذاً هذه من أمثال سياسة الدعم التي تكلفت الدولة مبالغ، وبدنا نخلص منها، أنا أفضل أن نرجع إلى سياسة البطاقات الموجودة في سوريا اليوم، التي تؤمن للفقير السكر بسعر معقول لكن ليس للناس الذين ليسوا بحاجة إليه. فنوفر ٦٠ مليون ليرة في السنة، وكذلك أظن بأننا سنصل بالنفط يوماً ما إلى قضية مشابهة بحيث نضطر إلى رفع الأسعار ونلجأ إلى البطاقات للطبقات المحتاجة.

وهناك أيضاً قضية التنقيب: أظن بأننا متفقون مع الزميل توفيق عساف حول أهمية التنقيب: إنما التنقيب لا ينطلق إلا إذا خلصنا نهائياً من كل الإجازات والامتيازات المعطاة اليوم في لبنان. هذا لأننا لا نريد أن نجند كل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الامكانيات وكل الموارد، ونصل هنا إلى سياسة ضريبة جديدة. فأنا لي ملء الثقة بالأستاذ جوزف شادر ونتأمل بأن يأتينا بوقت سريع بمشروع يتضمن تحسين وسائل الجباية وجباية الضرائب على أساس عادل يشمل جميع القطاعات وجميع المهن.

أحد النواب: معمل الكوتشوك مين أخدو برأيك؟

بيار حلو: برأيي رح يرتفع سعر الكوتشوك.

دولة الرئيس، الحديث عن هذه الأمور يطول ويتشعب والمجال ضيق. إنما، أود أن أشير في نهاية كلمتي إلى حقيقة قائمة لا بد وأن يواجهها نظامنا، إن نظامنا الذي يسمونه حراً وأنا لا أعتبره كذلك، لأن حرية النظام الاقتصادي، لا تعني حرية استغلال فئة لفئة أخرى، ولا حرية العمل على أساس الفوضى.

نظامنا أيها السادة، بحاجة إلى عملية تصحيح وتنظيم سريع تضعه وتضع البلاد في الطريق السليم قبل أن يفوت الأوان، وهذه مسؤوليتكم ومسؤوليتنا، وشكراً.

الرئيس: أرفع الجلسة الآن، على أن تعقد الجلسة المقبلة غداً في تمام الساعة السادسة مساء لمتابعة المناقشة.

جلسة الأربعاء في ١٣/٣/١٩٧٤

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرة الزملاء المحترمين.

المتغيبون، تتل أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتل أسماؤهم.

تليت

الرئيس: تتابع المناقشة في الموازنة العامة والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جبران طوق.

جبران طوق: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

بعد أن أنهى مقرر لجنة المال والموازنة الزميل محمد بيضون تلاوة، عن مشروع موازنة سنة ١٩٧٤ طلب الكلام، الرئيس صائب سلام، وبعد أن سجل كلمة شكر للزميل بيضون طلب أن يكون التقرير موضوع عناية جدية خصوصاً أنه يحتوي على ما يقلق ويزعج... وتمنى الرئيس سلام على المسؤولين أن ينظروا إلى الأمر بالجدية المطلوبة... ذلك أن تقرير مقرر لجنة المال والموازنة يتطلب تمنعاً وبحثاً عن الحلول وأعتقد أن الذي يقصده سلام بصورة أساسية عندما يقول إن التقرير يحتوي على ما يزعج ويقلق هو كون ميزانية ١٩٧٤ مقبلة على عجز سيبلغ حوالى النصف مليار ليرة.. هذا العجز سيترتب على الخزينة خلال هذه السنة سينجم عنه الأعباء التالية:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٣٠ مليون ليرة ـ زيادة رواتب وأجور.

١٥٠ مليون ليرة خسارة مكتب الحبوب والشمندر السكري.

١٠٠ مليون ليرة اعتمادات إضافية لتغطية مشاريع الجزء الثالث المقررة سابقاً.

وهناك ملايين أخرى ستترتب من جراء استمرار العجز وزيادة نسبة هذا العجز في صندوق المحروقات السائلة وفي صندوق دعم النسيج ويجب أن لا يغيب عن بالنا ما سوف يجدّ على البلديات من أعباء إضافية.

لذلك فقد طالب الزميل بيضون في تقريره إعادة النظر في التشريعات الضريبية ووجوب سكبها في نظام جديد يتلاءم وأوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يتطلب عملية إصلاح جذري في الإدارة تعتمدة الكفاءة والإنتاج لوقف هدر الأموال، وطالب بإعادة النظر في تكاليف المشاريع التي هي قيد الدرس، وطالب أيضاً صراحة بدراسة القضايا المالية المثارة في التقرير بغية إيجاد الحلول المناسبة والحؤول دون المفاجآت الخطيرة.

أما بيان دولة رئيس مجلس الوزراء، بصفته وزيراً للمالية فيعطينا صورة بعيدة عن القلق ويؤكد أن الحكومة تتبع سياسة الحد من تزايد النفقات الإدارية العادية إلى الحد الاقتصادي الممكن وتوفير مبالغ متزايدة وتخصيصها للمشاريع الإنمائية.

كل ذلك يهدف إلى تأمين المزيد من العدالة الاجتماعية عن طريق إعطاء الأولوية في تخصيص الواردات العامة لزيادة الطاقة الإنتاجية للبلاد ولتأمين الخدمات والتسهيلات التي تفيد أصحاب الدخل المحدود والفئات الشعبية والعمالية بنسبة أكبر مما تفيد الفئات الميسورة.

صحيح أن الاعتمادات المخصصة للمشاريع الإنشائية والإنمائية زادت نسبة أعلى من معدل نسبة زيادة بقية الاعتمادات، وبالواقع فإن نسبة الزيادة من مشروع موازنة عام ١٩٧٤ تبلغ حوالى ١٦ بالمئة عما كانت عليه عام ١٩٧٣، بينما كانت عام ١٩٧٢ حوالى ١١,٥ بالمئة.

وصحيح أيضاً أن اعتمادات الجزء الثاني التي تغطي بصورة رئيسية نفقات التجهيز والإنشاء العادية السنوية قد زادت في مشروع موازنة هذه السنة بنسبة ١٤ بالمئة، بينما كان متوسط هذه الزيادة للأعوام ١٩٦٥ إلى ١٩٧٣ حوالى ١٢ بالمئة، مما يدل على أن هذا الجزء من الموازنة قد استمر بالتوسع.

وصحيح أيضاً أن توزيع الاعتمادات بين الوزارات يعكس لحد ما الطابع الإنمائي والاهتمام الملحوظ إلى قضايا الدفاع والأمن وإلى قضايا التربية والصحة العامة. ويتبين من أرقام موازنة سنة ١٩٧٤، أن اعتمادات وزارة التربية زادت حوالى ١٦ بالمئة، واعتمادات وزارة الدفاع الوطني ٣٣ بالمئة، واعتمادات وزارة الداخلية ٤٢ بالمئة.

وصحيح أيضاً وأيضاً أن اعتمادات الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والخدمات الاقتصادية قد زادت بنسب لا بأس بها، ولكن هناك تساؤلات ومواضيع لم يتطرق إليها بيان رئيس الوزراء والتي هي مهمة بجوهرها وكانت في مناسبات عديدة موضوع مناقشة جدية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في هذا المجلس وفي خارجه هذه التساؤلات تتلخص بما يلي:

أولاً ـ هناك واقع خطير لهذه الموازنة وللموازنات السابقة وهو سرعة ازدياد النفقات على الواردات فما هو برنامج الحكومة لإيجاد الواردات اللازمة بغية تأمين توازن الموازنة؟ كل ما جاء في تقرير رئيس الوزراء هو القول على ضرورة العمل على تعزيز إيرادات الموازنة والتعاون مع هذا المجلس في إقرار مشاريع قوانين لتأمين هذه الغاية. ولكن لم يقل لنا أي شيء عن مشاريع القوانين التي يريد إقرارها.

ـ هل هي ضريبة التحسين الناتج عن أشغال حكومية وبلدية؟

ـ هل هي زيادة ضريبة المحروقات.

ـ وهل هذه الضرائب عادلة وكافية وبالوقت نفسه لتوازن الموازنة؟

كنا نأمل من دولة الرئيس أن يكون أكثر إيضاحاً ويقول لنا ما هي نوعية الضرائب التي سيطلب من هذا المجلس الموافقة عليها...

طبعاً ستلجأ الحكومة (وقد قال ذلك صراحة دولة الرئيس) إلى قروض داخلية وخارجية من مؤسسات دولية، وكنا نأمل أن نعلم بصورة واضحة وبالتفصيل ما هي سياسة الحكومة من هذا القبيل وإلى أي مدى ستذهب هذه السياسة (سياسة القروض).

إن الأعباء الإضافية التي ستترتب على الخزينة وهي غير ملحوظة في مشروع الموازنة تبلغ كما أشرنا حوالى نصف مليار ليرة لبنانية وهذه المبالغ ستترتب نتيجة زيادة الرواتب ورفع الحد الأدنى للأجور وزيادة رواتب الرتباء وأفراد الجيش ونتيجة ارتفاع الأسعار لمشاريع التجهيز والإنشاء لأن الاعتمادات الأساسية المخصصة لهذه المشاريع لم تعد تكفي لتغطية الكلفة بسبب الارتفاع الهائل في أسعار المعدات والمواد وبسبب ارتفاع كلفة الاستملاكات التي يستلزمها تنفيذ هذه المشاريع من أن عدداً من المشاريع توقف العمل فيها، ومن ضمن هذه الأعباء ارتفاع سعر السكر وقد جاء صراحة في تقرير دولة الرئيس عندما تحدث عن موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري أن الخسارة الناتجة عن سعر السكر زادت كثيراً عما قدرت في الموازنة لأن الأسعار العالمية الحالية هي أعلى بكثير من الأسعار التي كانت معتمدة عند تحضير مشروع الموازنة (لذلك، نتساءل من أين الاعتمادات الإضافية) لسد الفرق بين التقديرات السابقة والتقديرات الجديدة.

ثانياً ـ نلاحظ في باب واردات الموازنة العامة أن هذه الواردات، باستثناء القروض وواردات استثنائية لعام ١٩٧٤ قدرت بمبلغ ١,٠١١٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٨٧٥٨٧٠٠٠٠ ل.ل. للعام الماضي أي بزيادة ١٦ بالمئة تقريباً.

وهذه تقسم إلى قسمين: الأول ويتضمن حاصل الضرائب والرسوم.

والثاني يتضمن الواردات الاستثنائية ويغطي الجزء الثالث من نفقات الموازنة العامة.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ففي الجزء الأول نلاحظ في باب الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها أنها زادت نسبة للسنة الماضية حوالى ١٣ بالمئة. أما باب الضرائب والرسم غير المباشرة فقد زادت ٧٧,٧٥٠٠٠٠ ل.ل. عن ١٩٧٣ أي بزيادة أكثر من ١٩ بالمئة ماذا يعني ذلك؟

هذا يعني أن حاصل الضرائب والرسوم المباشرة ما زال متدنياً بالنسبة إلى مجموع الواردات المحصلة وهذا لا يجوز وغير محق وسنأتي على ذكر المصدر الأساسي للضرائب المباشرة وهو ضريبة الدخل في مكان آخر من هذه الكلمة.

إن نسبة النمو العام للاقتصاد اللبناني يسجل معدلاً سنوياً حسب تقرير لجنة المال والموازنة يراوح بين ٩ و١٠ في المئة، ومن الطبيعي أو من المتوجب أن يلازمه ارتفاع في نسبة واردات الضرائب المباشرة وانخفاض نسبي في الضرائب غير المباشرة، كما يجري في معظم بلدان العالم ولكن في لبنان يجري العكس لسببين أساسيين.

الأول: عدم تطور النظام الضريبي.

الثاني: ارتفاع الأسعار وانعكاس ذلك على واردات الدولة من الضرائب غير المباشرة خصوصاً رسوم الجمارك.

ثالثاً ـ يتبين من مجمل فذلكة الموازنة أن قطاع الخدمات، بالرغم من أنه يمثل ثلثي الدخل الوطني فإنه ينمو بسرعة تفوق سرعة نمو القطاعين الصناعي والزراعي رغم أن القطاع الصناعي سجل في الآونة الأخيرة تقدماً لا بأس به.

هذا الواقع يؤدي حتماً إلى تكريس الفروقات المهمة الملحوظة في توزيع الدخل بين مختلف القطاعات وبالتالي إلى تكريس الفروقات القائمة في توزيع الثروة والدخل بين المناطق والأفراد أنه من واجب الحكومة أن تعمل لتخفف من اعتماد الاقتصاد اللبناني على قطاع الخدمات بتشجيع قطاعي الصناعة والزراعة لأن استمرار الاقتصاد اللبناني على قطاع الخدمات يجعل هذا الاقتصاد تحت رحمة التقلبات الخارجية لا يمكن للحكومة أو الدولة من السيطرة عليها.

وعلى الرغم من أن الحكومة تعترف في بيانها بوجوب زيادة الطاقة الإنتاجية للبلاد، ولتأمين الخدمات والتسهيلات التي تفيد أصحاب الدخل المحدود والفئات الشعبية بنسبة أكثر من باقي الفئات أو الطبقات وهذا اعتراف بأن تشجيع القطاعين الزراعي والصناعي هو أمر ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ إلا أن البيان يفتقر إلى سياسة واضحة محددة واضحة في المدى المتوسط والمدى البعيد.

رابعاً ـ إن النفقات المتزايدة لتأمين المزيد من العدالة الاجتماعية يوجب على الحكومة إعادة النظر في أوضاع القطاع الخاص كجزء أساسي في جسم الاقتصاد اللبناني بحيث يؤمن لهذا القطاع معدلات المردود اللازم والكافي

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ليأخذ على عاتقه تأمين الخدمات الاجتماعية أو قسم أساسي منها في إطار تشريعات اجتماعية متطورة تضعها الدولة.

ولا شك بأن ذلك يخفف كثيراً الأعباء المالية عن عاتق الدولة وبالوقت نفسه يؤمن للقطاع الخاص الأجواء اللازمة لتطويره وإنمائه واستقراره.

خامساً ـ إن ضريبة الدخل هي أساس الضرائب المباشرة كما ذكرنا سابقاً وأكثرها عدلاً وتقدر لسنة ١٩٧٤ بـ/ ١٠٥/ ملايين ليرة لبنانية وهي أقل من ١٠ بالمئة من واردات الموازنة وهذه النسبة هي من أدنى نسب في معظم بلدان العالم النامية والمتطورة.

وهذا كما ذكرنا لا يجوز وغير محق فالزيادة الطفيفة لضريبة الدخل التي يلحظها مشروع موازنة ١٩٧٤ تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب الذي يحقق التوزيع العادل في العبء الضريبي. . . فمردود ضريبة الدخل ضعيف في قيمته المطلقة والنسبية ويظهر إلى حد بعيد عدم تطور نظامنا الضريبي ووسائل الجباية وفقاً للمعطيات المالية الحديثة.

إن الدوائر المختصة هي عاجزة عن الاحاطة بعناصر الدخل الفردي والكل يعلم أن المكلفين الذين يعملون في حقول الصناعة والتجارة والخدمات لا يدفعون ما يتوجب عليهم والفئة الوحيدة التي تستوفي الدولة منها كامل ما يتوجب عليها من ضريبة دخل هي فئة أصحاب الدخل المحدود وفي هذا المجال لا بد أن أقول مع القائلين إنه من الضروري اتخاذ التدابير الصارمة والكفيلة بضبط عمليات التحقق والجباية لأنها كفيلة بتخفيف أعباء ضرائبية جديدة عن المكلف اللبناني، ونحن نأمل أن يتحقق ما جاء في تقرير دولة الرئيس من أن الحكومة تولي موضوع التحقق والتحصيل العناية اللازمة وأن تكون وزارة المالية ناشطة للوصول إلى نتائج إيجابية لا سيما وقد زادت عدد المراقبين والعاملين في أجهزة التحقق والجباية.

هذه هي بعض التساؤلات أو المواضيع التي أردت لفت النظر إليها، وذلك إيماناً مني بأن لبنان هو بحاجة ماسة وملحة إلى موازنة جديدة تتناول بصورة جدية وأساسية هذه التساؤلات لأنه من المفروض أن تكون الموازنة أداة فعالة للتعبير عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ولتنفيذ مخططات التنمية وإلا بقيت الموازنة مجموعة أرقام لا فائدة منها.

في معرض بحثنا هذا أريد أن أتطرق إلى موضوع مهم هو من صلب السياسة المالية للدولة أن هذا الموضوع هو السوق المالية في لبنان، وله صلة مباشرة مع كافة قطاعات الاقتصاد اللبناني.

الكل يعلم أن المنطقة العربية تشهد اليوم تطوراً اقتصادياً هائلاً نتيجة الفائض المالي لديها إثر ارتفاع أسعار البترول، ففي خلال سنة واحدة ارتفعت أسعار النفط الخام سبع مرات متتالية وبلغت بداية عام ١٩٧٤,٤ أضعاف ما كانت عليه قبل سنة. فبعدما كان السعر المعلن لبرميل البترول الخام ٢,٥٩١ دولار، ارتفع إلى ١١,٦٥١

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

دولار، وبذلك ارتفعت عائدات مجموعة البلدان العربية من ٨,٦٦٥ بلايين إلى ٤٦ بليون دولار تقريباً.

في الماضي كان الفائض من عائدات البترول يودع معظمه في المصارف الأجنبية وبعضه كان يوظف في أوراق مالية (من سندات وأسهم ومشاركات في صناديق الاستثمار). والبعض الآخر كان يوظف في عمليات عقارية. وفي الآونة الأخيرة وإحساساً بالمسؤولية تجاه البلدان العربية التي تفتقرإلى التمويل الإنمائي أنشأت حكومة الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، كما أنشأت إمارة أبو ظبي صندوق أبي ظبي للتنمية الاقتصادية العربية. وأخيراً اشترك عدد من الدول العربية في إنشاء الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد برزت إلى حيز الوجود أيضاً في الآونة الأخيرة مصارف ومؤسسات مالية عربية ـ أوروبية مشتركة تستهدف إقامة جسور مالية منظمة بين البلاد العربية والأسواق الغربية.

واليوم هناك دعوة قوية إلى توجيه أقصى ما يمكن من الأموال العربية للتوظيف ضمن العالم الثالث عامة، وداخل العالم العربي خاصة ومن المعروف أن الإعداد يجري الآن خاصة، ومن المعروف أن الإعداد يجري الآن لتأسيس مصرفين هما: البنك الإسلامي للتنمية برأسمال أولي يوازي مليون دولار ـ والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا برأسمال أولي مقداره حوالى ٢٠٠ مليون دولار.

وقد بادرت الكويت مؤخراً إلى وضع برنامج منظم للمساعدات والتثميرات على أساس ثنائي يستهدف القارة الأفريقية.

إلا أنه مهما بلغت الأموال التي ستوظف داخل العالمين العربي والنامي فإنه سيبقى فائض كبير للتصدير إلى الأسواق الغربية وسيكون هذا الفائض محور الحادثات التي تدور حول إصلاح نظام النقد العالمي.

إن المهم في كل ذلك هو الدور الذي يمكن للبنان أو ينبغي عليه اليوم وفي المستقبل القريب أن يلعبه لاتخاذ الخطوات اللازمة التي تحفظ له سبقه في ميدان الخدمات المصرفية والمالية ليتمكن من المشاركة المباشرة في الازدهار الذي تقبل عليه المنطقة العربية. وإذا لم يتمكن لبنان من الحفاظ على هذا السبق، فإنه سيفقد الكثير في قطاع حيوي اكتسب من الأهمية في الاقتصاد اللبناني ما جعله مصدراً أساسياً من مصادر الدخل الوطني الذي يجب تنميته وتوسيع قاعدته وتنويع مرتكزاته لأنه بذلك يفتح للاقتصاد اللبناني باب الإفادة بشكل مباشر من المدخرات العربية في تمويل نشاطاته الإنمائية والتي تحرك جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إن المحافظة على زمام المبادرة في الحقلين المصرفي والمالي لها شروط، وخصوصاً في هذه الأيام أهمها، التحرك السريع في اتجاه تطوير السوق المالية في لبنان ويجب أن يتبعها تطوير الأنظمة القانونية والضريبية والمواصلات الدولية وتبسيط المعاملات وشروط الإقامة والعمل للأجانب لأن تطوير السوق المالية والنشاط المصرفي في لبنان يحتم تطوير الأنظمة القانونية والخدمات ووسائل المواصلات ومن مقتضيات تطوير السوق المالية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في لبنان خلق سوق للدولار العربي فيه، على قرار سوق الدولار الآسيوي الذي أنشىء في سنغافورة» وسوق الدولار الأوروبي في أوروبا الغربية.

وإن قيام وتطوير السوق المالية في لبنان رهن ـ إلى حد بعيد بإقامة ما يسمى اليوم «منطقة حرة ضمن المصارف» وعلى ما علمت أن الحكومة هي بصدد بحث هذا الموضوع.

قوام هذه «المنطقة» إعفاء الودائع المصرفية العائدة بالعملات الأجنبية لغير المقيمين من الضريبة على الفوائد ومن الاحتياطي الإلزامي ومن رسم ضمان الودائع.

وكما كانت سوق الدولار الأوروبي حجر الزاوية في تطوير السوق المالية في أوروبا خاصة (سوق السندات الأوروبية) فإن خلق سوق الدولار العربي هو من الأمور الأساسية لتطوير السوق المالية في لبنان، إن الدور الذي يمكن أن يمثله لبنان على المسرح المالي العربي اليوم يتوقف إلى حد كبير على نجاحه في هذه السوق بالذات. . . فعلى لبنان أن يطور سوقه المالية لتصبح بذلك الملتقى الدولي للعمليات المالية ويجب أن تتميز هذه السوق عن غيرها بالتركيز على التوسط بين عارضي الأموال من البلدان المنتجة للبترول وطالبي الأموال من بقية البلدان العربية والنامية والأسواق الغربية أيضاً.

إن قيام سوق مالية ناشطة في لبنان لا يمنع قيام سوق أو أكثر في البلدان العربية كما يجري الآن، لأن الاتجاه الحتمي سيكون بتخصيص كل من هذه الأسواق في مجال من المجالات التمويلية وتعاملها في النشاط في ما بينها.

والسوق اللبنانية ستتكامل مع الأسواق التي قد تنشأ في البلاد العربية وعلى لبنان أن يعمل على تعزيز الوجود المالي العربي فيه لأن المعادلة الرابحة سوف تكون في المؤسسات التي ترتكز على المشاركة اللبنانية العربية ـ الأجنبية ـ ولا يجوز في هذه الظروف أن يبقى الوجود العربي واهياً في لبنان في حين أن الوجود أجنبي يبدو راجح الكفة.

وفي هذا المجال نطلب من الحكومة أن تراعي هذا الاعتبار في أي تنظيم قد يصدر في المستقبل قيام مؤسسات مالية جديدة، بحيث يكون الوجود المالي العربي المباشر من الأهداف التي ينبغي السعي إليها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ الياس الهراوي.

الياس الهراوي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

بعيداً عن الضجيج والشعارات، وفي جو من المسؤولية الواعية، واستناداً إلى معطيات العلم والواقع، دعونا نسلط على موازنتنا أضواء جديدة فنناقشها لا من حيث الأرقام والأبواب في إطار مخطط إجمالي شامل من المفروض على الدولة أن تتبناه فنحاسبها على أساسه.

نسأل عن هذا المخطط، أين هو؟

في البلدان المتطورة وحتى في النامية منها تعتمد البرمجة العملية أساساً أما نحن فقد تعودنا، وللأسف، عبر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السنين على مجابهة واقعنا بميزانية تقليدية مبوبة موزعة أرقاماً، بعضها يفرح لدى قراءته، وبعضها يخيب الآمال لدى تدويره. يفترض إذا في دولة تنشد التطور أن يكون هنالك برنامج عملي تفصيلي في حدود الإمكانيات المادية الفعلية، ضمن روزنامة عمل واضحة تراعى فيها الأولوية بحسب حاجات البلاد الملحة، ليطمئن المواطن فيها إلى حاضره وغده، ولنماشي التطور العلمي في العالم، ولنبني لأجيالنا وطناً سليم البنية على جميع الأصعدة، تربوية وإنمائية، زراعية واقتصادية. بذلك نضع حداً لمبررات الشكوى والتبرم والتظاهر، ونعزز ثقة الشعب بدولته، هذه الثقة التي أصبحت بحكم المفقودة حالياً، وفقدانها لا يمكننا من وضع مشاريع قوانين جديدة وملحة تمكن الدولة من تثبيت مداخيلها.

قلنا إن الميزانية يجب أن تكون متحركة لا جامدة.

نسأل هل تعتبرون تدوير ما يربو على /٦٠٠/ مليون ليرة من سنة إلى سنة، «يا معالي وزير التصميم هذه تخصك»، تحركاً أم جماداً؟ بقيت هذه المبالغ حبراً على ورق.

من هو المسؤول في ذهن الشعب، يا دولة الرئيس، إن هذه المبالغ رصدت في الماضي لحاجات ملحة، فبقيت الحاجة وبقيت المبالغ وانتفى التنفيذ..

وهنا لا بد لي من كلمة بالرغم من حسن النوايا وجدية المسؤولين الكبار. نشتم من كل هذا أن هنالك مخططاً لتفشيل الحكم، فمن هو المسؤول؟ الشعب يجيب: هي الحكومة بصفتها السلطة التنفيذية والمشرفة على القطاعات الإدارية، وإذا كان جواب الحكومة أن الجهاز الإداري هو مشلول الفعالية أو عديم التحسس بالمسؤولية، وما همه إلا أن يصرف الجزء الأول من الموازنة بكامله، فلتسمح لنا الحكومة أن نقول لها وبصراحة: نعم أنها هي المسؤولة والمجلس من ورائها خاصة وأنه أولاها الثقة. وهكذا نرى أننا وإياكم شركاء في المسؤولية. عندئذ، فإما أن تتجرأوا أمام الواقع هذا وتتحملوا مسؤولياتكم كاملة بتطهير الإدارة من عناصرها الفاسدة الفاشلة، لتتمكن من استرجاع ثقة المواطن، وإما العودة إلى صفوف الشعب بسلام قبل أن يصبح الحساب عسيراً.

قد تجيبون يا دولة الرئيس، بأنكم قومتم اعوجاج الإدارة بتشكيلاتكم الأخيرة التي جاءت تحت شعار الرجل الصالح في المكان الصالح ثورة على الطائفية. لا طائفية للوظيفة بعد اليوم. نقول: بربكم يا دولة الرئيس، كم من أخطاء ارتكبت باسم هذه الشعارات؟ وعلى حسابها؟ إذ أنه لا يمكن أن ننقل الموظف المسيحي الفاشل أو المسلم الفاشل لنحل محله باسم الطائفية موظفاً فاشلاً أكثر..

وما همّ المواطن من دين صاحب المنصب؟ ما همه إلى أي زعامة ينتمي؟ همّه أن تخرج الإدارة من وضعها الشاذّ والمؤلم الذي تتخبط فيه، كائناً من كان الموظف وإلى أي دين ينتمي، شرط أن تتحقق للشعب كفاءة الموظف وجدارته واختصاصه وخبرته الإدارية. وأن يتمكن هذا المواطن المسكين، ولمرة في العمر، من إنجاز معاملة دولة عمولة. وكم كنت أتمنى طالما ارتأت الدولة كسر طوق التحجر الطائفي، أن تستكمل ذلك بأحداث تشريعات أخرى في مختلف الميادين، وأهمها بنظري، واسمح لنفسي أن أقولها بشجاعة، سن قانون الزواج المدني لنصل إلى

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وقت نعيش في لبنان طائفة واحدة وشعباً واحداً، وكم كان الشعب يتمنى يا دولة الرئيس لما عرف عنكم من شجاعة، لو تحلت حكومتكم بالشجاعة الكافية وأرسلت بعض الموظفين الذين تناولتهم الألسن ولسنين عديدة، خاصة عندما بحث قانون من أين لك هذا؟ إلى بيوتهم بدلاً من نقلهم مكافأة لهم إلى مراكز لا تقل قدراً عن مراكزهم السابقة مستشهداً بما جاء في إحدى الصحف على لسان أحد السياسيين عن نسيب له، إذ قال: «أما بالنسبة لنسيبي فإنه كما بلغنا لم يعد بحاجة إلى الوظيفة إلا بمقدار ما تؤمنه له من مظاهر التكريم والتشريفات وقد توفرت له هذه المظاهر في مركزه الجديد على أوسع نطاق، فهنيئاً له ولنا، وشكراً للمسؤولين».

دولة الرئيس، لن أتطرق إلى سائر شؤون وشجون الساعة وهي كثيرة والحمد لله في مختلف الوزارات والمرافق العامة، إنما سأتناول السياسة الزراعية، وآسف أن يكون الوزير الأصيل غائباً في مهمة تمثيلية خارج لبنان، إنما عوض الله علينا بوجود الوكيل علّه يتفهم الأمور الزراعية وهو الدكتور في الفلسفة.

لا يخفى على أحد أن دخل هذا القطاع يشكل ٩ بالمئة من مجموع الدخل القومي، في حين أن العاملين فيه كلياً أو جزئياً تربو نسبة عددهم على ٤٠ بالمئة من سكان لبنان. فأية معادلة تكون هذه، لا سيما وأن الاحصاءات الأخيرة أشارت إلى أنه بين عام ١٩٧١ و١٩٧٣ حتى الـ ١٩٧٤ منها زادت نسبة أسعار الإنتاج الزراعي ٣٥٠ بالمئة فقط، بينما زادت في المقابل أسعار عناصر المواد اللازمة لهذا الإنتاج أكثر من ١٠٠ بالمئة وعلى سبيل المثال الأدوية الزراعية والأسمدة الكيماوية واليد العاملة والآليات. وبالرغم من كل ذلك وحيال المستقبل المظلم الذي ينتظر المزارعين، لا تزال الدولة غائبة كلياً عن معالجة القضايا الزراعية، أو على الأقل، عن وضع أسس زراعية ثابتة على مستوى العلم والتخطيط، لا استناداً إلى حلول مؤقتة تفرضها الظروف بفعل الارتجال. ولكي أكون منصفاً، أورد ما جاء في فذلكة الموازنة عن هذا القطاع لهذا العام:

«إن لهذا القطاع دوره الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا القطاع الذي تخلف بالنسبة إلى القطاعات الأخرى والذي لإنمائه أبعاد اقتصادية واجتماعية هامة، من الضروري تشجيعه لتوفير المواد الأولية لقطاع التصنيع ولتخفيف العجز في الميزان التجاري وللحد من النزوح إلى المدن نظراً إلى أن نسبة كبيرة من السكان يعتمدون بمعيشتهم مباشرة كلياً أو جزئياً على الزراعة».

هذا ما جاء في فذلكة الموازنة يا دولة الرئيس.

شكراً على إقرار الدولة بتخلف هذا القطاع، وشكراً لها على سحر البيان، وشكراً إذ قررت شراء القمح من المزارعين لموسم الـ ١٩٧٤ بكلفته العالمية، ولكن هذا لا يكفي لإنعاش القطاع الزراعي الحيوي، فلا وزارة الزراعة بمديرياتها المتعددة العامة والمستقلة ومصالحها ومسمياتها التي تحشد جيوشاً جرارة من الموظفين، ولا مخططاتها الفاشلة حتى الآن استطاعت أن تجعل العاملين في الحقل الزراعي يتحسسون أن هناك من يهتم بأمورهم. كم من دراسة وضعت في تنظيم أوضاع وزارة الزراعة؟ وكم من حلول اقترحت لدفع عجلة الوزارة والمديريات الموضوعة تحت وصايتها؟ إلى الآن، بقيت الدراسات مجرد كتب مكدسة أتى عليها الغبار ونخرها

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

السوس، إلا أن البارحة بالذات يا دكتور علي الخليل، قرأت بأن معاليكم بصفتكم وزير الزراعة بالوكالة، وعدتم بنفض الغبار عن آخر دراسة وضعت منذ ثلاث سنوات. علّ الغيث قريباً، وعلناً لا نكتفي بنفض الغبار.

أمثلة عديدة وواقعية يمكننا أن نوردها لولا قصر المجال، كفانا يا حضرات الزملاء مجالس إدارات لمصالح مستقلة، وكفانا اعتمادات لموظفين يتقاضون ٤٠ بالمئة تعويض اختصاص ويعملون كإداريين دون أن نرى لتقنيتهم أي أثر في المجال الزراعي.

ماذا أقول عن مكتب الإنتاج الحيواني ورديفه مصلحة الثروة الحيوانية؟ ماذا أقول عن مديرية الأبحاث العلمية الزراعية ونقيضتها مصلحة الثروة الزراعية وبقايا النبات؟ ماذا أقول؟ وهنا الكارثة... ماذا أقول عن مكتب الفاكهة وغريمته مصلحة الاقتصاد الزراعي؟ تضارب في الصلاحيات ما بين هذه المديريات والمصالح وتشابك رهيب فيما بينها، من نتائجه إرهاق المزارع المواطن وتضليله.

كفانا أمثلة، آملين من صرختنا هذه ومن بوادر نفض الغبار يا معالي الوزير عن آخر دراسة، أن يوضع حد لهذه المهزلة.

أين نحن يا دولة الرئيس، من سوق خضار عصرية؟ وقد صرف في سبيل الدراسات الفنية ما صرف حتى الآن. وما زالت بيروت تقاسي الكثير من هكذا سوق موجودة في أحسن بقعة في بيروت، أين نحن من تأمين الأسمدة الكيماوية التي أصبحت بحكم المفقودة رغم غلاء أسعارها، وهي العمود الفقري للزراعة، بينما نرى الدولة قد أمنت بعض المواد الاستهلاكية مكبدة الخزينة خسارة لا تقل هذه السنة عن ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية، هذه الخسارة ناتجة عن تأمين القمح والسكر. وهل يعلم حضرة الزملاء أن الصفقة الأخيرة لعشرين ألف طن سكر ستبلغ خسارتها عشرين مليون ليرة لبنانية؟ فإن كلفتها ١٧٠ غرشاً للكيلو الواحد في حين أن سياسة الدولة التموينية التي نوافقها عليها لجهة القمح الذي يؤمن الرغيف تقضي بتوزيع السكر بسعر ٧٠ غرشاً، أين نحن، وللمرة الثانية في هذا المضمار. أرفع صوتي وأقول أين نحن من بطاقة الاعاشة؟ لأصحاب الدخل المحدود والمعوزين، عوضاً من أن تزود وزارة الاقتصاد جميع المواطنين وأصحاب مصانع الحلوى والسكاكر والمرطبات بكميات السكر التي يحتاجون إليها والتي كانت تأتيهم عن طريق الادخال المؤقت تهرباً من دفع الرسوم المتوجبة عليهم، فإذا بهم اليوم يحصلون عليها بالأسعار المخفضة ليصنعوا ويصدروا بأسعار مرتفعة. فهنيئاً لهم.

آن للدولة يا دولة الرئيس، أن تكون عندها الشجاعة لاسترداد امتياز تصنيع السكر من الشمندر لتضع حداً للفوضى الإنتاجية والتصنيعية ولتتمكن من وضع برنامج عملي شامل لكلفة التصنيع الحقيقية وكلفة الإنتاج الزراعي، وهكذا نكون قد وضعنا حداً لدوامة السكر والشمندر، والشمندر والسكر. وعندئذ نكون قد نهجنا نهج الدول الراقية التي تعتمد العلم والتخطيط أساساً لكل عمل.

بهذا نكون قد طبقنا عملياً وصية واضعي فذلكة الموازنة بزيادة إنتاج السكر الوطني للاستعاضة عن الاستيراد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهنا لا بد لي من توضيح المشكلة القائمة حالياً في حقل زراعة الشمندر وقد تناولتها الصحف مؤخراً، فلا بد إذاً من تلخيصها يا دولة الرئيس.

الدولة ضمنت منذ عدة سنوات سعر كيلو الشمندر للمزارع بستة قروش لبنانية، وكان ذلك إبان ظروف اقتصادية طبيعية. وإذ بنا بعد حرب تشرين وقبل بدء تسليم الموسم نفاجأ بزيادات لكلفة هذا الموسم سواء على صعيد اليد العاملة أو نقل المحصول بلغت ضعفي المصاريف المحتسبة سابقاً. هذا بالإضافة إلى الشح الكبير والاستثنائي في مياه الري الذي أصاب المزروعات خلال عام ١٩٧٣. كل ذلك أضعف مردود الإنتاج الزراعي للشمندر بمعدل النصف، والزيادة بأسعار السكر العالمية مردها إلى عاملين: قلّة الإنتاج العالمي، وانخفاض معدلات الحلاوة في جميع أنحاء أوروبا، وخاصة في منطقة حوض البحر المتوسط، وقد أصاب لبنان من ذلك النصيب الأكبر، فالمساحات نفسها التي أنتجت خلال موسم ١٩٧٢ ما يقارب ٢٣ ألف طن سكر، أنتجت هذه السنة عشرة آلاف طن فقط. والسعر المحدد من قبل وزارة الاقتصاد بموجب العقد التصنيعي المصدق في مجلس الوزراء هو ٧٩,٥٠ غرشاً للكيلو الواحد المصنع محلياً والمنتج من منتوج وطني، في حين أن كلفة المستورد منه قد تراوحت بين ١٢٠ و١٧٠ غرشاً حسب الصفقة الأخيرة. وإزاء هذا الوضع المرير وخاصة حيال انخفاض معدل الحلاوة لأسباب طارئة لم يعد من الطبيعي والممكن والمنطقي، حسب الاتفاقية المصدقة في مجلس الوزراء، أن ينتج كل ٨,٣٣٠ كيلو شمندر كيلو سكر.

إذا أنتج المصنع مقابل كل ٨,٣٣٠ كيلوغرام شمندر كيلو سكر يقبض المزارع أيها الزملاء، ستة غروش لبنانية بدل كل كيلو شمندر.

وإذا أنتج أقل من ذلك، الدولة تقول: يجب أن يقبض أقل وهذا ما يتنافى تماماً مع واقع القضية. الدولة تعهدت بستة غروش. والستة غروش خلال ستة سنوات لم ولن يأت ظروف مثل هذه الظروف قضت بأن انخفضت معدلات الحلاوة.

وإذا أصرت الدولة على أخذ المحصول بـ ٧٩,٥ غرشاً فليكن معلوماً أن المزارع المسكين لا يمكنه أن يقبض ثمن محصوله إلا ٤,٥ غرشاً.

ورُبّ من يتساءل هل على الدولة أن تضمن انخفاض معدلات الحلاوة وتدني الإنتاج. يجيب هذا المتسائل بأن تدني الإنتاج أمر طبيعي هو خارج عن إرادة الدولة. أما انخفاض معدلات الحلاوة فيمكن معالجته عن طريق زيادة أسعار السكر المنتج محلياً بمعدل ٢٠ غرشاً للكيلو الواحد بحيث يصبح مائة غرشاً أي أقل بكثير من سعر السكر المستورد كي يصبح بمقدور المزارع قبض ستة غروش ثمن منتوجه رغم تدني المحصول لمعدل النصف كما أوضحت. وجميع هذه الصعوبات التي يعاني منها قطاع الشمندر السكري في بلدان كثيرة أخرى جرت معالجتها بهذه الطريقة وسبب ارتفاع أسعار السكر العالمية كما نشهده الآن بالنسبة للاستيراد من قبل وزارة الاقتصاد هو سبب من هذه الأسباب. ولو لم يكن المزارع مضطراً لتسليم منتوجه لمكتب الحبوب والشمندر السكري، وربما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تمكن من بيع هذا المنتوج بالأسعار العالمية والتعويض عن الخسارة اللاحقة به. في حين نجد أن باقي القطاعات الزراعية التي تدني إنتاجها قد عوضت خسارتها عن طريق زيادة الأسعار وهنالك أمثلة عديدة على ذلك.

مزارع البندورة ينتج دونمه أربعة أطنان. أنتج في السنة الماضية طناً واحداً سنة ١٩٧٢ كان سعر كيلو البندورة في البقاع عشرة غروش، في السنة السابقة كان خمسين غرشاً. فأتى التعويض عن طريق الأسعار. فعلى ضوء ما تقدم لا يطلب مزارع الشمندر من الحكومة يا دولة الرئيس أكثر من ستة غروش لثمن محصوله، وإلا وقع في كارثة قد تؤدي إلى مضاعفات سلبية نحن بغنى عنها، ونحن بعيدين عنها كل البعد. في ظروف تحتم استقراراً في البلد وليس سلبيات. علماً بأن كيلو التبن للعلف بلغ عشرين غرشاً وأكثر وبقي كيلو الشمندر بستة غروش.

قبل أن أنهي كلمتي أريد أن أسجل وللتاريخ أنه لا يكفي أن يقال في بيانكم يا دولة الرئيس، بصفتكم وزيراً للمال، أن مشروع دراسة أوتوستراد بيروت ـ الحدود السورية قد خصص له الاعتماد، ففي الظروف الحالية التي تمر على منطقة الشرق الأوسط أصبحت أهمية هذا المشروع من الأولويات الملحة لما للترانزيت عبر لبنان إلى الدول العربية من أهمية، بعد أن بوشر بفتح قناة السويس، ولا ندري ما ستكون انعكاسات هذا الحدث على الترانزيت اللبناني. الأمر الذي يدفعنا أكثر فأكثر للتعجيل في تنفيذ تطوير مرفأ بيروت وإنشاء الأوتوستراد المذكور بأقصى سرعة ممكنة، لأنه النافذة الاقتصادية الوحيدة على الأشقاء العرب، وإلا أصبح دور لبنان على صعيد الخدمات مشلولاً تماماً. هذا بالإضافة إلى فوائد هذا المشروع بالنسبة إلى منطقة البقاع التي وللأسف وفي عصر الذرة يا معالي وزير الأشغال العامة عزلت في المدة الأخيرة عن العالم بسبب تراكم الثلوج على الطريق الحالية الضيقة. فضلاً عن الأخطار التي تهدد حياة المواطنين والسالكين من جراء رداءة الطقس وضيق الطريق وخطورة مسالكها.

إن المواطن يدفع روحه ثمناً للازدحام والصعوبة القائمتين على طول هذه الطريق. وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الدكتور عبد المجيد الرافعي.

عبد المجيد الرافعي: دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين،

عندما تفرغ الديمقراطية من محتواها وتصبح الحريات العامة مجرد ألفاظ لا تجد مضامينها، وتقصر المؤسسات المفروض عليها لزاماً أن تكون درع الحرية الواقي، عن أداء دورها في الدفاع عن الديمقراطي وصيانة الحرية، لا يعود مستغرباً أن نشاهد امتداد نتائج العنف إلى أعضاء الندوة النيابية.

إن الاعتداء الذي تعرض له الزميل النائب الحسيني داخل حرم المجلس إنما يشكل سابقة خطيرة في الحياة السياسية اللبنانية. لا يسعنا هنا إلا أن نستنكرها بشدة. واستنكارنا لها نابع أساساً من رفضنا لكل محاولات تعطيل الحرية أياً كانت الجهة التي تقف وراءها ومهما تكن الاعتبارات التي تحركها.

كذلك فإن الاعتداءات الوحشية التي تعرض لها الطلاب من قبل رجال الأمن أثناء تظاهرتهم المشروعة يوم الخميس الماضي، ومحاولات قمع تحركاتهم بالعنف إنما تدخل هي الأخرى ضمن نطاق سعي السلطة إلى حكم

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

البلاد بالإرهاب وبالعنف الأعمى، وهي محاولات تظل مرفوضة منا مهما كانت التبريرات التي تقدمها السلطة ومهما كانت حججها بذلك.

فالسلاح الذي تدفع الجماهير ثمنه من عرقها وكدّها، لا يجوز أن يوجه إلى صدور أبنائها وفلذات أكبادها. وأدوات تعقب المجرمين ومطاردتهم والتي بالغت السلطة حديثاً بالانفاق عليها ليست مجالات عملها أبداً التظاهرات المشروعة، وليس مجال اختبارها أذرع الطلاب أو أرجلهم أو رؤوسهم.

أقول هذا أيها الزملاء الكرام، لأن ثمة اتجاهاً لدى السلطة، كما سوف أبين لاحقاً، إلى زيادة الانفاق على أجهزة القمع وإلى تخصيص هذه الأجهزة بالكثير من المزايا والامتيازات لتكون الأداة الطيّعة بيد السلطان يستخدمها لقمع المطالب الطلابية المشروعة التي ترى أن كل ما يتم إنما يتنكر لمصالحها ويخدم أهدافاً ومصالح لا تمّت إليها من قريب أو بعيد.

حضرات الزملاء المحترمين

أرجع بعد هذا إلى الموازنة، مذكراً في البداية ما سبق وأشرت إليه خلال مناقشتي لموازنة العام المنصرم لجهة:

أولاً: غياب الخطة الاقتصادية التي تسير على ضوئها البلاد وغياب أولويات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبالتالي انعدام المقاييس العلمية الموضوعية لمناقشة الموازنة كنتيجة حتمية لهذا الغياب.

ثانياً: انعدام الترابط بين الموازنة ودورة الحياة الاقتصادية، وسير الموازنة نتيجة لذلك في اتجاهات معاكسة لمصالح البلاد.

ثالثاً: بتشجيع الموازنة، للسببين المبينين آنفاً، للاتجاهات التضخمية السائدة وتقصيرها عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحؤول دون التقلبات الاقتصادية الحادة.

رابعاً: عجزها عن تحقيق التوازن الاجتماعي، وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال سيطرة الطابع المالي عليها.

خامساً: عجزها عن ممارسة أي دور إنمائي لضخامة الاعتمادات المرصدة للنفقات الإدارية غير المنتجة، وبقاء الاعتمادات المرصدة لتمويل نفقات التجهيز البعيد المدى دون صرف لانعدام الخطة الاقتصادية الإنمائية، وهذا ما يظهر جلياً من خلال تدوير اعتمادات هذا الجزء من الموازنة عاماً بعد عام.

سادساً: عشوائية تقسيم بنودها، ومراعاة هذا التقسيم للاعتبارات العشائرية والتسلطية والقمعية. واغفاله لضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سابعاً: اعتماد هذه الاتجاهات في بقائها وسيطرتها على المفهوم والنظرة المتخلفة لدور الموازنة في حياة الدولة السائد لدى قطاع واسع من ممثلي الشعب، ولدى الوزراء. (دور مالي وتنفيعات).

ثامناً: استجابة الموازنة لمصالح القلّة المحتكرة وتنكرها لمصالح الجماهير الشعبية الكادحة. وهذا يظهر جلياً من خلال السياسة الضريبية المعتمدة ومن خلال اعتمادات أجزاء الموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لا تساءل بعد هذا، عن مدى تغير الوضع، وعن طابع الموازنة الراهن وعن المعنى الذي يومىء إليه التطور الحاصل في بعض أرقام أجزائها؟ وعن اتجاهات السياسة اللبنانية على كل الأصعدة من خلال تحليل أرقام الموازنة.

أيها الزملاء الكرام،

لبيان كل هذا أجدني مضطراً في البداية إلى أن أسترجع معنى الموازنة، وتطور مفهومها حديثاً لنتعرف سوية على موقع موازنتنا في هذا المجال.

فالموازنة في مفهومها التقليدي كانت ذات طابع مالي يقتصر على تقدير الواردات والنفقات وإجازة جبايتها وإنفاقها. وكانت أرقامها عادة صغيرة لأن الدور المطلوب من الدولة كان بسيطاً يقتصر على توفير الأمن ولا يتعداه إلى النواحي الاجتماعية والاقتصادية الكبرى.

أما وقد أصبح هذا المفهوم من مخلفات الماضي، بعد أن برز الدور الجديد للدولة وتغيرت وظيفة الدولة، بحيث بات من واجبها أن تضطلع بالكثير من المهمات التي كانت في الماضي متروكة لمبادرات الأفراد، وحل مفهوم دولة العناية والخدمات الاجتماعية محل مفهوم دولة الدركي.

فقد كان طبيعياً نتيجة لذلك أن يتطور مفهوم الموازنة باعتبار أن الموازنة هي وسيلة الدولة الوحيدة، أو بالأحرى الأكثر فعالية ـ في البلدان ذات الأنظمة الرأسمالية على التدخل في شؤون الحياة وعلى تحقيق التوازن والتكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة بين المواطنين.

ومن هنا أصبحت الموازنة في المفهوم الحديث جزءاً من برنامج أوسع ينعكس فيه مجموع النشاط الاقتصادي للأمة، وأصبحت الموازنة ـ تستخدم من ضمن أدوات التوجيه العديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية والعدالة الاجتماعية بين المواطنين.

ولعل أكثر ما يظهر هذا التطور في مفهوم الموازنة. إنما هو تطور نسبتها بالمقارنة مع الناتج القومي أو الدخل القومي. فبينما كانت هذه النسبة قديماً تتراوح بين ٣ ـ ٥ بالمئة من الدخل القومي، أصبح متوسطها حالياً في الأنظمة الرأسمالية المتطورة يتراوح بين ٣٧ ـ ٤٠ بالمئة من الدخل القومي.

وإذا كان لهذا التطور في النسبة من معنى فهو ولا شك تغير دور أو وظيفة الدولة وزيادة المهام الاجتماعية والاقتصادية الملقاة على عاتقها وإتساع نطاق تدخلها المبرز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مضطرة أن تنفق ولتغطية نفقاتها في هذا المجال مضطرة أن تكلف مواطنيها بنسبة دخولهم. ومن خلال العملية المزدوجة هذه تستطيع الدولة الرأسمالية أن تخفف من حدّة الفوارق الطبقية وتحقق قدراً معيناً من التكافل الاجتماعي. سيما إذا كانت سياستها الضريبية عادلة وعلمية، كما تستطيع أيضاً ومن خلال عملية الانفاق والجباية أن تتصدى للأزمات الاقتصادية سواء كان اتجاهها تضخمياً أو انكماشياً.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فلنتساءل على ضوء هذا ومن خلال مقارنة الرقم الإجمالي لمشروع الموازنة الراهن ونسبته إلى الدخل القومي أو الناتج القومي عن طبيعة الموازنة اللبنانية وعن درجة تطور وظيفة الدولة عندنا؟

من المعروف أن الدخل القومي اللبناني يقدر سنوياً بـ ٧ مليارات ليرة لبنانية تقريباً. واعتمادات مشروع الموازنة للعام ١٩٧٤ مقدرة ١٣٢٥,٣ مليون ليرة لبنانية، أي أن نسبتها إلى الدخل القومي هي بحدود الـ ١٧ بالمئة تقريباً.

مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسبة السائدة في البلدان الرأسمالية والمقدرة بنسبة تتراوح بين ٣٧ ـ ٤٠ بالمئة تكشف بوضوح أن طابع موازنتنا إنما هو التخلف وأن وظيفة الدولة عندنا لم تبعد كثيراً عن وظيفة الدولة الدركي، وأن ما ورد في الفذلكة التفسيرية لمشروع الموازنة من كلام عن الإنماء ومن حديث عن الوضع الاقتصادي العالمي لا يعدو كونه نوعاً من الديكور المراد به تعمية الحقائق وإعطاء صورة عن الموازنة لا تأتلف كثيراً مع حقيقتها.

فإذا كانت الموازنة عندنا في لبنان ـ وباعتبار محدودية دور الدولة في الحياة الاقتصادية ـ تشكل الوسيلة الوحيدة لتدخل الدول في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فإن تدني نسبتها إلى الناتج القومي يكشف أن دور الدولة في مساهمتها في تحقيق التوازن الاجتماعي وتخفيف حدّة الفوارق الطبقية من خلال هذه الإدارة يبدو محدوداً جداً إن لم يكن منعدماً. أكثر من ذلك تظهر هذه النسبة انحيازاً لمصالح القلة المحتكرة والمسيطرة واستلهام هذه المصالح وحمايتها دونما اعتبار للأهداف الاجتماعية الأخرى التي تتعلق بحياة الكثرة الساحقة من الكادحين وذوي الدخل المحدود.

وهذا الابتعاد عن مصالح الكادحين وذوي الدخل المحدود تكشفه بوضوح سياسة الدولة الضريبية. التي سنتبين اتجاهاتها من خلال تحليل الضرائب المعتمدة في لبنان بأنواعها. ونسبة مساهمتها في تأمين موارد الدولة. إلا أننا قبل ذلك، نودّ أن نتناول بالتحليل اعتمادات الموازنة بأجزائها الثلاثة إلى طبيعة سياسة الدولة الإنمائية إذا كان ثمة لدى الدولة شيء من هذا القبيل

النفقات	١٩٧٤	١٩٧٣	زيادة
الجزء الاول	٨٢١	٧٠٨	٪١٥,٨٨
الجزء الثاني	١٩٠	١٦٧	٪١٣,٨١
الجزء الثالث	٢١٣	٢٠٤,٩	٪٤,٢
المجموع	١٢٢٤	١٠٧٩,٩	

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن تحليل هذه الأرقام يظهر لنا عدة أمور بعيدة الدلالة:

أولاً: تضخم نفقات الدولة الإدارية بحيث إن الاعتمادات المرصدة لها قد زادت خلال عام واحد ١١٣ مليون ليرة لبنانية. وإذا عرفنا أن هذا النوع من النفقات يدخل ضمن فئة النفقات غير المنتجة لتبين لنا إلى أي مدى تسعى الدولة من خلال الموازنة إلى تكريس الواقع العشائري الاقطاعي الذي يطبع النظام اللبناني بطابعه.

طبعاً نحن نعرف الكثيرين سوف يحتجون على ذلك، بالقول إن الدولة مضطرة إلى زيادة الاعتمادات في مجال الإدارة، لكن هذا الاعتراض لا يبقى له من أثر عندما نعرف أن تضخم الجهاز الإداري لم يحصل استجابة لحاجات الإدارة بقدر ما كان نتيجة لتكريس الطبيعة الاقطاعية العشائرية للوظيفة في لبنان. فحتى الآن لا يزال العشرات بل المئات في كل منطقة يقبضون معاشات دون أن يقوموا بأي عمل. وأيضاً بقدر ما كان نتيجة لانعدام الخطة الإنمائية في البلاد بحيث يمكن وجود هذه الخطة استيعاب اليد العاملة التي تدخل سوق العمل عاماً بعد عام.

وكما سبق وأشرنا إلى ذلك في مناقشتنا لموازنة العام الماضي، فإن استمرار زيادة الاعتمادات المخصصة لتغطية نفقات الجزء الأول من الموازنة وبقاء الاعتمادات المقررة للجزء الثالث المتعلق بالتجهيز البعيد المدى كما هي ودون تنفيذ يذكر، تشير بوضوح إلى أن الموازنة لم تزل تعبر عن عقلية الانغماس بالحاضر والابتعاد عن التخطيط للمستقبل.

نفس الشيء يصح قوله بالنسبة للاعتمادات المخصصة لنفقات الجزء الثاني من الميزانية. فهذه النفقات تدخل هي الأخرى ضمن فئة النفقات غير المنتجة، ويأتي تطور أرقامها دليلاً جديداً على الهدف المضمر الذي تسعى الموازنة إليه وهو تكريس الطبيعة التخلفية الاقطاعية العشائرية للنظام اللبناني.

ثانياً: الاعتمادات المدورة إلى موازنة العام ١٩٧٣ ـ ودلالات ذلك:

	النفقة غير المعقودة مليون ل.ل.	النفقة المعقودة مليون ل.ل.	المجموع
الجزء الأول	١٥	٣٦	٥١
الجزء الثاني	٥٩	١٠٣	١٦٢
الجزء الثالث	١٨٤	٢٢٨	٤١٨
	٢٥٨	٣٦٧	٦٣١

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ب ـ الاعتمادات غير المعقودة النفقة ونسبتها المئوية من موازنة العام ١٩٧٣ :

الجزء الأول ٢,١ بالمئة

الجزء الثاني ٣٥,٣ بالمئة

الجزء الثالث ٩٠ بالمئة.

ج ـ مجموع الاعتمادات المدورة (معقودة النفقة وغير معقودة) كنسبة مئوية في موازنة ١٩٧٣ :

الجزء الأول ٧,٢ بالمئة

الجزء الثاني ٩٧ بالمئة

الجزء الثالث أكثر من ضعفي المبلغ.

من خلال تشريح هذه الأرقام وبيان نسبتها تنكشف عدة حقائق بعيدة الدلالة.

يلاحظ فيما خص اعتمادات الجزء الثالث المتعلق بالتجهيز البعيد المدى أن نسبة ٩٠ بالمئة من اعتمادات هذا الجزء لم تعقد نفقاتها خلال عام ١٩٧٣ فإذا أضيف إلى ذلك أن اعتمادات هذا الجزء المعقودة نفقتها والمدورة إلى العام اللاحق، إنما تشكل هي أيضاً نسبة تفوق التسعين بالمئة لظهر لنا أن أجهزة الدولة كانت نائمة إنمائياً خلال العام ١٩٧٣ إذ لا يعقل أن تكون هذه الأجهزة صاحية وتبقى نسبة ٩٠ من اعتمادات هذا الجزء غير منفذة. عندما نضيف إلى ذلك كون النفقات المعقودة في هذا الجزء تدور من عام إلى آخر. تظهر لنا أن أرقام المبالغ المخصصة في الجزء الثالث من الموازنة إنما هي أرقام نظرية بحتة تدرج في مشاريع الموازنة فقط كديكور للزينة وتبغي غش الرأي العام ليس إلا. فطالما أن دولتنا حديثة ومتطورة كما يقولون، لا بد إذن من الحديث عن التجهيز الإنمائي البعيد المدى ولا بد من رصد اعتمادات له في الموازنة. أما التنفيذ فالإصرار على عدم القيام به متوفر بشدة. وحتى في مجال الغش لا بد من التنفيع وهدر الأموال العامة. أما كيف التنفيع وكيف يكون التفريط بالأموال العامة، فهذا ما تكشفه بوضوح أيضاً أرقام الموازنة.

فالإيرادات المقدرة في مشروع موازنة ١٩٧٤ باستثناء القروض هي ١٠١١,٥ مليون ليرة لبنانية أي ما يغطي نفقات الجزئين الأول والثاني من الموازنة بحيث إن الجزء الثالث المتعلق بالتجهيز سيمول من خلال القروض. والنتيجة أننا سندفع فوائد هذه القروض بدون أن نجني منها أية فائدة. كما أن الإنماء عندنا غير موجود. خطته غير متوفرة. ومن هنا التفريط بالأموال العامة.

ثم إننا عندما نتجاوز قليلاً هذه الاعتمادات الإجمالية. للنظر في توزيعها على الوزارات وذلك أيضاً أكثر فأكثر. وتظهر لنا أن ثمة لدى الدولة خطة إنمائية في مجال واحد فقط سبق وأشرنا إليه في مناقشتنا للموازنة العام الماضي. وأعني به إنماء القمع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فما يلفت النظر بشدة في مشروع الموازنة الراهن هو أن الاعتمادات المخصصة لوزارتي الداخلية والدفاع في أجزاء الموازنة الثلاثة قد نمت نمواً غير طبيعي وعلى حساب مجالات أخرى أجدر بالانفاق وأولى بالعناية.

فالنسبة المئوية لزيادة اعتمادات وزارتي الدفاع والداخلية هي:

في اعتمادات الجزء الأول ٣٩,٨ بالمئة للدفاع و١٤,٨ بالمئة للداخلية.

في اعتمادات الجزء الثاني ٤١,٢ بالمئة للدفاع و٧٤,٤ بالمئة للداخلية.

وفي اعتمادات الجزء الثالث ٧٠ بالمئة للدفاع و٢ بالمئة للداخلية.

أي أنها نسبة في الزيادة تعلو أي نسبة أخرى في أي وزارة من الوزارات. وإذا حددنا هذه النسب بالمبالغ المحددة لظهرت لنا نتائج خطيرة.

فما يعود لوزارتي الدفاع والداخلية من اعتمادات الجزء الثاني من الموازنة يبلغ مجموعه ٦١ مليون و١٠٠ ألف ليرة لبنانية علماً بأن مجموع ما يعود لثلاث وزارات أساسية وهامة (التربية، الصحة، الزراعة) من اعتمادات الجزء الثاني يبلغ ٣١ مليون ليرة لبنانية فقط. أي نصف اعتمادات وزارتي الدفاع والداخلية.

كذلك فإن ما يعود لوزارتي الدفاع والداخلية من اعتمادات الجزء الثالث يبلغ ٧٢ مليون ليرة لبنانية. في حين أن اعتمادات وزارات (الصحة والزراعة والتربية) في هذا الجزء يبلغ ٤٥,٦ مليون ليرة لبنانية.

وإذا أردنا التفصيل أكثر نجد ما يعود للزراعة من اعتمادات الجزء الثالث من الموازنة هو لا شيء في حين أن حصة الصحة لا تتجاوز المليون و٨٥٠ ألف ليرة لبنانية.

مع أن الزراعة هي بالنسبة إلى لبنان قضية أساسية، لأنها تشكل ما يقرب من المليون من العاملين فيها في مختلف المجالات.

وهنا أود أن أذكر شيئاً عن الشركات التي تبيع الأسمدة الزراعية والتي تساهم في ارتفاع نفقات الزراعة والمواد الزراعية.

إن شركة يونيفرت للأسمدة الكيماوية تملك ٨٠ بالمئة من السوق المحلي.

لقد منعت البيع هذه الشركة منذ ثماني أشهر بحجج واهية ثم فتحت أسواقها اليوم بأسعار مرتفعة ١٠٠ بالمئة.

إن البضاعة الموجودة في مخازنها ومستودعاتها كميتها «٨٠» ألف طن تجني من فروق أسعارها ربحاً يفوق ٢٠ مليون ليرة.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى تخفيض كلفة الإنتاج، وبما أن الأسمدة من المواد الضرورية لتخفيض كلفة الإنتاج الزراعي فأصبح لزاماً على الدولة مساهمة منها، التخفيض على مليون نسمة يعملون في القطاع الزراعي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والحل المطلوب هو اعتبار الأسمدة كالأرز والقمح وخلافه من المواد الغذائية لأنها هي التي تساهم في رفع غلة الأرض ولا غنى للقطاع الزراعي عنها فارتفاع أسعارها يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج والأفضل وضع اليد على هذه المستودعات وتحديد سعرها بما يتناسب والأسعار المشتراة وليس الأسعار التي هي عليه اليوم، أي إعطاء الشركة الربح القانوني على حساب الأسعار المستوردة على أساسها تلك الأسمدة.

رئيس الحكومة: «هذه تدخل في صلاحيات مكتب الحبوب».

عبد المجيد الرافعي: لا، إنها غير داخلة ضمن صلاحياته، لأنها غير مذكورة في القانون. وطالما أنها غير مذكورة في القانون، ستذهب حكومتك غداً وتأتي حكومة غيرها وتسكت ـ (تطنش). المهم أن تدخل هذه في صلب القانون، وأن يتوسع ملاك مكتب الحبوب، ويتناول كل المواد السياسية بالنسبة لهذه المواضيع.

	الموسم الماضي	الموسم الحالي
سلفات الأمونياك عيار ٣١	١٢,٥ـ١٤	٢٥
نترات الأمونياك عيار ٣٣	١٨	٣٢
نترات الأمونياك عيار ٢٦	١٥	٢٨
سوبر فوسفات	٩ ـ ١٠	٢٠
كلورور البوتاس	١٧	٢٤

إلياس الهراوي: هذه الأسعار زادت كثيراً، تستطيع أن تزيد عليها مئة بالمئة.

عبد المجيد الرافعي: بغياب السوبر فوسفات، يضطر المزارع إلى استعمال الأسمدة المركبة (نيترو فوسكا) وأمثالها ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٤٠ـ ٤٢.

مبيدات الحشرات والزيوت، ارتفع سعرها.

الشركات الوحيدة التي تستورد السماد، لأن لها سيطرة كاملة على جميع البضاعة المنتجة في أوروبا هي:

١ ـ شركة سعادة.

٢ـ يونيفرت.

تعاونية رزق في البقاع تستورد، ولكن Unifert أرضتها ولم تعد تستورد.

اقتراحات: التقصي عن الأسعار في بلاد المنشأ وتحديد ربح معين على ضوء المعلومات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ تشجيع التصدير إلى البلدان الاشتراكية وفتح أسواق جديدة.

ـ إعادة دراسة مكتب الفاكهة، وإمكانية إلغائه، وإعطاء المزارعين علاوات بدل تحويلها إلى مكتب الفاكهة.

ـ منع البودرة والعصير المكثف.

ـ تأمين اجتماع يحضره المزارعون ورئيس الوزراء ووزيري الاقتصاد والزراعة.

إن لهذا التوزيع بالنسبة المبينة دلالات خطيرة، لا يمكن أن تغفل عن ذكرها. فبينما نجد أن البلاد تعاني من أزمة غلاء رهيبة، وفي حين نجد أن السلع الغذائية الضرورية للحياة ترتفع أسعارها ارتفاعاً جنونياً، تلجأ الدولة في محاولة تبرير هذا الارتفاع إلى الاحتجاج بغلاء السعر في بلد المنشأ. وحيث إن ضرورات التنمية في القطاع الزراعي تزداد يوماً بعد يوم، نجد أن الدولة بدلاً من أن تضع الخطة الآيلة إلى تخفيف حدة هذه الأزمة من خلال زيادة اعتمادات الجزء الثالث في موازنة وزارة الزراعة، تبخل على هذه الوزارة بدرهم واحد، وتغدق كرمها في وزارتي الداخلية والدفاع.

فما هي المهام التي سوف تضطلع هاتين الوزارتين بتحقيقهما آنياً وفي المستقبل. حتى تفوق الاعتمادات المخصصة لهما في كل أجزاء الموازنة باقي الاعتمادات المخصصة للوزارات الأخرى ذات الصلة الأوثق والأشد بحاجات الشعب وطبقاته الكادحة على وجه التحديد؟

لن نعيد ما سبق وأكده الزميل فؤاد لحود في العام الماضي، من أن كل السلاح المشترى ليس للدفاع عن لبنان. بمقدار ما هو لحكم لبنان بالحديد والنار. فلقد طرأت خلال العام الماضي حوادث كثيرة. وكان للسلطة منها مواقف ذات معانٍ محددة. ولا نظن أن هذه المواقف قد تغيرت، أبداً، فإذا كانت الاعتمادات الكبيرة المخصصة لوزارة الدفاع هي من أجل تمكين المؤسسة العسكرية من القيام بدورها في حماية البلاد ودرء الخطر والاعتداء عليها، فإن الوقائع تثبت أن لا شيء من هذا القبيل في ذهن السلطات المختصة. . .

فحتى تاريخ قريب جداً كانت أكثر من جهة في السلطة تلمح إلى ضرورة إحضار قوات طوارىء دولية إلى الجنوب لتشكل حاجزاً بين البلاد واعتداءات العدو الصهيوني، وفي الآونة الأخيرة تعاظم الزحف الرسمي على العواصم الغربية والعربية المعنية بتصفية قضية فلسطين وتكريس الوجود اللاشرعي للكيان الإسرائيلي الدخيل من أجل إفساح المجال للبنان لكي يكون له دور في هذا الموضوع.

وعندما نشبت الحرب في تشرين لم يظهر أن السلطة كانت مستعدة أن تسمح للجيش أن يلعب دوراً ولو بسيطاً في حماية الأراضي والمياه والأجواء اللبنانية.

ولا نظن أن السياسة الرسمية في هذا المجال سوف تتغير في المدى القريب.

فإذا كانت الحال هكذا فما معنى هذه الاعتمادات الضخمة المخصصة لوزارة الدفاع في كل أجزاء الموازنة وما نقوله عن اعتمادات وزارة الدفاع نقوله أيضاً بشأن اعتمادات وزارة الداخلية، فإذا كانت زيادة الاعتمادات

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

المخصصة لها في كل أجزاء الموازنة، هي من أجل أن تتمكن من توفير الأمن في الداخل. فإن الوقائع تشير إلى أن الجريمة تزداد يوماً بعد يوم، وأن حبل الأمن فالت وأن السرقات والاختلاسات والاعتداءات وما إليها أصبحت ميزة الوضع السائد الرئيسية. وأن حضور قوى الأمن لا يكون غالباً، إلا في معرض التصدي للتحركات الطلابية والعمالية وفي سبيل كبح الممارسات الديمقراطية وتعطيل الحريات السياسية والنقابية والعامة. وإن زيادة الاعتمادات إنما هي، في مجال وزارة الداخلية فقط من أجل تقوية قدرات أجهزتها القمعية.

وإذا كانت الدولة تفهم الأمن قمعاً، وتهدر أموال الشعب من أجل شراء وسائل وأدوات القمع، فنحن نقول إن طريق الأمن الحقيقي إنما هو طريق العدل والمساواة بين المواطنين.

وإنه عندما يشعر المواطن أن حقوقه مصانة وحاجاته مؤمنة والسلطة بدلاً من أن تكون سلطة عليه تصبح سلطة له، يتجلى واقعها من خلال الاهتمام بشؤونه الأمنية والمستقبلية، من خلال التخطيط لتأمين مستقبله وحاجات مستقبله. . أقول عندما يشعر المواطن بهذا، لا تعود السلطة تخشى مطاليبه المشروعة فتقصر جهدها فقط على التفتيش عن وسائل قمعه وتطوير هذه الوسائل.

أيها الزملاء المحترمين،

إن الدولة عندما تنجح في تأمين العلم المجاني والطب المجاني والمسكن المجاني لأبناء الطبقات الفقيرة والوسطى، وعندما تنجح في تأمين الغذاء والمواد الضرورية للحياة بالأسعار التي تتناسب مع دخول الكادحين وذوي الدخل المحدود. وعندما يغلب على موازنتها الطابع الاجتماعي الإنمائي، لا تعود مضطرة أبداً إلى تخصيص وزارات القمع بأكبر الاعتمادات من الموازنة. ذلك أنه من شأن سعي الدولة الصادق إلى تأمين ما ذكرنا ونجاحها في عملها هذا أن يخفف من حدة التفاوت الطبقي والاقتصادي بين المواطنين. وبالتالي أن يخفف من حدة النقمة التي تتعاظم في صدور الكادحين. وبالتالي أن يزيل ضرورات اللجوء إلى القمع كوسيلة وحيدة للدولة في مواجهة مطالب الكادحين المشروعة. فكيف لا تنقم الجماهير الكادحة، وهي تجد أن حاجاتها ومصالحها لا تستلهم إلا نادراً سواء لدى وضع الموازنة، وهي وسيلة دولتنا الوحيدة في التدخل في الحياة الاقتصادية، أو سواء في كل سلوكها الآخر وخصوصاً عند تنفيذ تطبيق هذه الموازنة.

وكيف لا تتعاظم نقمتها وهي تجد هذا الأهمال لصالحها وحاجاتها بالرغم من كون معظم موارد الموازنة تستقر في النهاية على كاهلها هي، من خلال عشوائية ولا عدالة السياسة والضريبية المعتمدة في لبنان.

إننا كممثلين للشعب لا يمكن إلا أن نشارك هذا الشعب نقمته على كل الوضع السائد، ولسوف تبدو نقمتنا أكثر مشروعية عندما ننتقل إلى تحليل الواردات:

في الواردات

تشير أرقام الموازنة إلى أن الواردات المقدرة للعام ١٩٧٤ تبلغ كرقم إجمالي ١٠١١,٥ مليون ليرة لبنانية. موزعة على الشكل التالي:

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

٣٢٤,٥ مليون ليرة للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

٤٨٥,٧ مليون ليرة للضرائب والرسوم غير المباشرة.

٣١,٢ مليون ليرة حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار.

١٧٥,٠ مليون ليرة إيرادات متفرقة.

أول ما يسترعي الانتباه في هذه الأرقام أن نسبة مساهمة الضرائب والرسوم غير المباشرة في تغطية نفقات الدولة وتأمين مواردها هي أكبر بكثير من نسبة مساهمة الضرائب والرسوم المباشرة.

وإذا عرفنا أن الضرائب والرسوم غير المباشرة يستقر عبؤها عادة على كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة، أكثر مما يستقر على كاهل الطبقات الأخرى لأدركنا أن المزايا والامتيازات التي تتمتع بها الطبقات الميسورة لا يقابلها أعباء مماثلة تتحملها كنتيجة لمبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي. وإن الكادحين هم الذين يتحملون معظم أعباء النفقات العامة.

والملاحظة الثانية التي تسترعي الانتباه مباشرة بعد تفنيد المبلغ الإجمالي للضرائب والطبقات المباشرة هي قلة نسبة مساهمة ضريبة الدخل في واردات مشروع الموازنة للعام ١٩٧٤، التي تبلغ ١٠٥ ملايين ليرة تقديراً، والمحصل هو عدة، الأقل.

فالمبلغ المقدر جمعه من هذه الضريبة كما يشير إلى ذلك مشروع الموازنة هو بحدود ١٠٥ ملايين ليرة لبنانية أي حوالى ١٧ بالمئة من مجموع الإيرادات. (فإذا استرجعنا ما يقوله وزير المالية في بيانه من حاصلات ضريبة الدخل قد تبلغ ١٣٣ مليون ليرة عام ١٩٧٣ لاستغربنا بشدة كيف يمكن أن تقدر واردات ضريبة الدخل بـ ١٠٥ ملايين ليرة للعام ١٩٧٤ إذا كانت حاصلاتها في العام المنصرم ستكون ١٣٣ مليون ليرة لبنانية).

إن هذه المفارقة لا يمكن تفسيرها إلا بأحد أمرين. فإما أن يكون الرقم الذي أشار إليه وزير المالية ليس صحيحاً وإما أن ثمة لدى السلطات المعنية اتجاه نحو التغاضي والتواطؤ مع كبار التجار والصناعيين لإخفاء حقيقة جشعهم لتمكينهم من الإفلات من العبء الضريبي الذي يجب أن يدفعوه. وعلى كل حال وفي مجال السياسة الضريبية المعتمدة في هذا البلد، يلاحظ ما يلي:

أولاً: الاتجاه السائد لدى الدولة نحو تكريس تفوق الضرائب والطبقات غير المباشرة في تأمين موارد الدولة.

ثانياً: إن التشريع الضرائبي المطبق حالياً إنما تم وضعه بهذا الشكل من أجل تمكين كبار التجار والصناعيين وكبار الملاك من التهرب من العبء الضريبي.

ثالثاً: إن هدف الضريبة في شكلها الراهن والمطبق فعلياً هي فقط تأمين الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة بعيداً عن أي تدخل من قبل الدولة كهدف اقتصادي أو اجتماعي آخر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رابعاً: إن الأجهزة المكلفة جباية الضرائب وتحصيلها هي، بالإمكانات المتوافرة لديها، غير قادرة على القيام بواجباتها، بسبب انعدام التخطيط والتنسيق في عمل مختلف الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بهذا الموضوع، وبسبب غياب المعطيات اللازمة لجعل هذه الأجهزة أكثر فعالية. ونتيجة لكل هذا نحن بأمسّ الحاجة إلى تشريع ضريبي جديد، ينسف الواقع الضرائبي الراهن، ويستلهم عند وضعه، ضرورة اعتبار الوظيفة الاجتماعية والإنمائية الجديدة للضريبة.

ذلك أنه المعروف في علم المالية العامة أنه يجب أن تكون حصيلتها معادلة على الأقل لعشر الناتج القومي. واعتبار أن هذا الناتج مقدر في لبنان هذا العام بحوالى ٧ مليارات ليرة لبنانية سنوياً، فإن حاصلات ضريبة الدخل لا يجب أن تقل عن ٧٠٠ مليون ليرة لبنانية. فلماذا تقدر بـ ١٠٥ ملايين ليرة لبنانية. ولماذا تنخفض حاصلات المبالغ المجباة فعلاً إلى ما دون هذا الرقم بكثير؟ طبعاً الجواب واضح.

إن السبب يكمن أساساً في السياسة الضريبية اللبنانية كما ذكرنا. وكذلك بالتطبيقات العملية لهذه السياسة التي تترجمها الاعفاءات والاستثناءات العشوائية البالغة الحد. سواء في التفريق بين أنواع النشاطات الاقتصادية لتمكين من سيقع عليهم التكليف الضريبي من الإفلات منه، أو من خلال عقم أجهزة التكليف، أو من خلال عدم توفير المعطيات الموضوعية لتحقيق تكليف عادل وجدي بآنٍ واحد. فمثلاً نحن نعرف والكل يعرف، أن القطاع التجاري قطاع نامٍ جداً في لبنان. وأن الأرباح التي يحققها هذا القطاع سنوياً أرباح باهظة ومع هذا فما تحصله الدولة من الضرائب المباشرة في هذا القطاع بالغ التفاهة؟ بالإضافة إلى كون معدلات الضريبة على أرباح هذا القطاع هي معدلات غير عادلة أبداً. ففي البلدان الرأسمالية المتطورة تبلغ نسبة الضريبة على بعض أجزاء الدخل حوالى تسعين بالمئة، في حين أعلى نسبة عندنا هي بحدود ٤٢ بالمئة للأرباح التجارية التي تزيد عن ٧٥٠ ألف ليرة لبنانية و٣٧ بالمئة للأرباح الصناعية التي تزيد على ٧٥٠ ألف ليرة سنوياً.

وإذا كان ثمة من مبرر لإبقاء النسبة المتدنية على بعض أجزاء الدخل الصناعي لاعتبارات تتعلق بالتنمية الاقتصادية وتشجيع الصناعة الوطنية، فما هي الاعتبارات التي لا تسمح بزيادة نسبة الضريبة المباشرة على الأرباح التجارية؟

نحن لا نجد سبباً لذلك إلا مراعاة المصالح غير المشروع لكبار التجار المحتكرين، وإلا فبماذا تفسر لنا الدولة مثلاً: الظاهرات التالية:

أ ـ جواز التجزئة المكرسة قانوناً بالنسبة للشركات المساهمة.

ب ـ الاعفاءات العديدة الممنوحة لكبار التجار والصناعيين، والتي تأخذ أشكالاً عديدة لعل أبسطها مثلاً الاعفاءات الضريبية بداعي استهلاك وسائل الإنتاج في المصانع القريبة من البحر مثلاً.

ج ـ عدم تحصيل الضرائب من تجار كبار في مناطق يستحيل الوصول إليها. وشركة مدريكو التي للخزينة

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

بذمتها أكثر من ٨١ مليون ليرة لبنانية بعد ما رفض مجلس سابق أن يصوّت على قانون إعفائها من هذه الضريبة.

وأيضاً بماذا تفسير الحكومة عبارة «قيد التحصيل» بالنسبة للعديد من المكلفين الكبار الذين يبدوا أنهم لا يدفعون ما هو مترتب عليهم وأن الحكومة ليست ميالة البتة إلى إجبارهم على الدفع.

إن كل ما ذكرنا يبرز الحاجة الماسة إلى سياسة ضريبية جديدة وإلى تشريع ضرائبي جديد.

إذا لم يعد من الجائز أن تتحمل الطبقات الشعبية والمتوسطة والموظفين النتائج السلبية للتضخم النقدي الناتج عن انعدام الخطة الاقتصادية السليمة والمتكاملة كما لم يعد من الجائز أن تترك ذوي الدخل المحدود عرضة لآثار انعدام الخطة الاقتصادية.

حضرات الزملاء الكرام،

طالما نحن بصدد مناقشة مشروع الموازنة وهي كما ذكرنا وسيلة الدولة الوحيدة للتدخل في الحياة الاقتصادية لكون النظام السائد في هذا البلد يقال إنه نظام الاقتصاد الحر.

وطالما أن وسائل تدخل الدولة الأخرى تكاد تكون معدومة وحيث بلغت الفوضى الاقتصادية حداً لم يعد ممكناً السكوت عنه حتى من قبل دعاة هذا النظام أنفسهم لأن الإجحاف الواقع على الطبقات الفقيرة والمتوسطة فاق كل الحدود.

وحيث تبرز للأعين مفارقات في مجال التكليف الضريبي لا يمكن أن تكون مقبولة في بلد يدعي أنه مشرف على آفاق تطور سريع وكبير نرى من الضروري في مجال التكليف الضريبي أن نشير إلى عدة أمور منها:

١ ـ إن الأسس المعتمدة للتكليف في مجال فرع الخدمات والمهن الحرة والعديد من الفروع الاقتصادية الأخرى غير عادلة البتة وأنها موضوعة على هذا الشكل لتمكين المكلفين من التهرب مما يترتب عليهم دفعه.

إذ كيف نكلف المحامي الكبير والطبيب الكبير، وما هي حصيلة المبالغ التي تجمع من هذه الفروع، كيف يكلف المهندس والمقاول، ما هي البيانات التي نعتمدها أساساً لهذا التكليف، نحن لا نملك إلا أن نستغرب عندما نجد بعضاً من هؤلاء العاملين في هذه الفروع والتي تقدر أرباحهم المحققة سنوياً بملايين الليرات، يدفعون ضريبة دخل قد يكون رقمها في كثير من الأحيان أدنى من رقم ضريبة صاحب الحرفة الصغيرة والمستكتب الصغير لا لشيء إلا لأن الدولة تصر على إبقاء أجهزة التكليف عقيمة. وإلا لأنها من خلال التشريع تفسح المجال للعديد من الثغرات والتصدعات في البناء التشريعي، ليتمكن المكلفون من النفاذ منها إلى التهرب من الأعباء التي يجب أن تستقر على كواهلهم في النهاية.

فمثلاً في البيوعات العقارية الرائجة رواجاً غريباً ومشبوهاً ـ خلال هذه الفترة ـ لأنها غالباً ما تأتي من الخارج وحيث يرتفع سعر الأرض بشكل جنوني فيسبب تضخماً نقدياً تنعكس آثاره السلبية على المتوسطين والكادحين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نجد أنه غالباً ما يتم التهرب من الضريبة المفروضة في هذا القطاع ونسبتها ٣ بالمئة من خلال إجراء هذه البيوعات بموجب وكالات غير قابلة للعزل دونما تسجيل في الدوائر العقارية.

بمعنى أن الأرض يجري عليها أكثر من عقد بيع واحد، وما يستوفي في الضريبة الواجب يستوفي مرة واحدة وإذا كان هذا الأمر يتم فلأن الثغرات في التشريع الضريبي عديدة ومتنوعة. ولم يعد من الجائز أن تبقى نسبة الضريبة على هذا النوع من البيوع بمعدل ٣ بالمئة.

وأيضاً في مجال الودائع النقدية نحن لا نرى سبباً لإبقاء قانون سرية المصارف أوليس التوظيف في مجال المصارف عملاً يحقق ربحاً؟ فلماذا تبقى الأرباح المحققة في هذا المجال بعيدة عن التكليف الضريبي. إذا كانت الغاية هي تشجيع توظيف الرأسمال الأجنبي في المصارف الوطنية فإن هذه الغاية لا تبرر أبداً إبقاء الثروات النقدية اللبنانية المودعة في المصارف والتي تدرّ ربحاً، بدون تكليف ضريبي. وعلى كل حال فثمة بلدان كثيرة تتشابه ظروفها وأوضاعها مع ظروفنا وأوضاعنا قد ألغت قانون سرية المصارف بالنسبة للودائع الوطنية ـ سويسرا مثلاً ـ فلماذا لا نجاريها في هذا المجال.

وطالما نحن بصدد الحديث عن الوضع الضريبي السائد نرى لزاماً هنا أن نجدد الطلب بضرورة وضع قانون جديد لضريبة الدخل يفرض ضريبة على مجمل دخل كل مواطن تكون تصاعدية بشكل حقيقي يفرض تحقيق العدالة الضريبية بين المواطنين وتطبيق المبادىء العلمية المعروفة وأن يراعي في هذا التشريع الجديد:

١ ـ التفصيل الزائد لتخفيف احتمالات التفسير كما يحصل بالنسبة لقانون ضريبة الدخل الحالي.

٢ ـ أن يكون التشريع الجديد تطبيقاً عملياً لفكرة الضريبة الموحدة، على الدخل بدون تسويات وبدون لفلفات.

٣ ـ أن يأخذ هذا القانون بالاعتبار ضرورة إلغاء التفريق بين الرواتب والأجور والمهن التجارية والمهن غير التجارية.

٤ ـ أن يزيد قيمة الحسم المقطوع للأعباء العائلية قبل فرض الضريبة.

٥ ـ أن يلغى الاعفاء على الدخل الزراعي بالنسبة لقطاع ملاكي المزارع الكبيرة.

ومن أجل استكمال الغاية في إعادة النظر في التشريع الجديد الضريبي، نرى من الضروري أيضاً أن يصار إلى إحداث نيابة عامة مالية اقتصادية وتكون مهمتهما تمثيل المجتمع والحفاظ على مصالحه المالية، بحيث تتحرك تلقائياً بالادعاء في كل مرة تحصل جريمة مالية. أو ليس إخفاء الدخول والتهرب من الأعباء الضريبية إنما تشكل جرائم يجب أن يطالها القانون؟ أو ليس الاحتكار جريمة، والربح غير المشروع جريمة فمن سوف يلاحق هذه الجرائم، ومن سيحمي المجتمع من الابتزاز المتواصل والاستغلال المستمر في هذا المجال.

أيها الزملاء المحترمين،

قبل أن أنهي حديثي في مجال مناقشة الموازنة أود أن ألفت النظر إلى القضايا التالية الوثيقة الصلة بالموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وقد أردت أن تكون إشارتي إليها خارج إطار مناقشة السياق العام للموازنة فقط من أجل أن يكون التركيز أشد هذه القضايا هي التالية:

أ ـ مكتب القمح والشمندر.

ب ـ مستشفى طرابلس الحكومي.

ج ـ اتفاقية الترانزيت.

د ـ المشاريع الإنمائية الكبرى.

هـ ـ مشروع تجميع المدارس.

مكتب القمح والشمندر:

إن مبلغ ١٩ مليون ليرة لبنانية المرصدة لهذا المكتب في اعتمادات الموازنة لا تؤهله للقيام بالمهمات المطلوبة منه. وعلى ضوء التطور الحاصل في وظيفة الدولة ودور الموازنة. وانطلاقاً من ضرورة التخفيف عن كاهل الطبقات المتوسطة والدنيا التي تكتوي بنار الغلاء والناجم عن التضخم والاحتكار المتزايد، نرى أنه من الضروري زيادة الاعتمادات المقررة لهذا المكتب بعد توسيع صلاحياته وتوسيع دائرة السلع والمواد الداخلة ضمن نطاق عمله بحيث تشمل جميع المواد الغذائية والضرورية للحياة. بالإضافة إلى القمح والشمندر وقد تقدمنا في شهر كانون الأول الماضي بمشروع قانون لذلك.

المستشفى الحكومي في طرابلس

ومن نفس الاعتبار ننطلق أيضاً للتساؤل عن سبب عدم صرف سوى ٩٠٠ ألف ليرة من الاعتمادات المخصصة لمستشفى طرابلس الحكومي الجديد بالرغم من كون قيمة الاعتماد المرصد لها في موازنة ١٩٧٣ كان ٢,٦٠٠,٠٠٠ مليون ليرة لبنانية. فحالة المستشفى الحالي أكثر من مزرية وتقصيره عن أداء دوره غني عن التنويه فلماذا لم تزد فعاليته من خلال تطوير وسائله وأجهزته برصد المبالغ له، سيما وأن الحاجة ماسة لهذا في مدينة كطرابلس غالبية سكانها من الكادحين وذوي الدخل المحدود.

مشروع تجميع المدارس

فبالنسبة لهذا المشروع نعرف أن عدداً كبيراً من البلديات قد أمنت الأراضي اللازمة لإقامة مجمعات المدارس إلا أن الحكومة ما تزال متباطئة في التنفيذ دون أن تبين أسبابها، علماً بأن المبالغ المرصدة لهذا المشروع كبيرة والقروض تشكل جزءاً كبيراً من موارد تغطية نفقات هذا المشروع وباعتبار أن القروض التي تعقدها الدولة هي بفائدة، فلا نرى من نتيجة للتأخير إلا إهدار الأموال العامة. وعلى كل حال.

الوزير علي الخليل: لقد شكلنا لجاناً من أجل هذه الغاية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد المجيد الرافعي:

نحن نعرف معنى تشكيل اللجان ـ تشكلت لجان للأسعار من الشهر الماضي والأسعار لا تزال تتصاعد. نحن بصدد الحديث عن مشروع تجميع المدارس وباعتبار أننا قد ألمحنا إلى البلديات.

نرى بخصوص هذه الأخيرة أن نلفت الحكومة إلى الواقع المصطنع في تقسيم البلديات ونتائج هذا الاصطناع في إهدار جزء كبير من الأموال العامة وفي التحايل على القانون الضريبي لتمكين كبار الصناعيين والاحتكاريين من التنصل من بعض الأعباء المفروضة عليهم بموجب القانون.

فمثلاً في منطقة البحصاص الصناعية في طرابلس وفي بلدة الهري ثمة عدد لا بأس به من الشركات الكبرى. بالنسبة للهري تستوفي بلديتها من الشركات الصناعية والمسابح بعض الضرائب والرسوم، التي تزيد على قدرتها على الانفاق بالرغم من تقصيرها في جباية الكثير من الرسوم المستحقة الأخرى.

وبالنسبة للمشاريع الصناعية في البحصاص وباعتبار أن هذه المنطقة غير ملحقة بطرابلس، وإنما هي تابعة لبلدة رأس مسقا، فإن النتيجة المترتبة على ذلك كون المشاريع الصناعية الكائنة في تلك المنطقة لا تدفع رسوماً بلدية. لأن منطقة رأس مسقا لا يوجد فيها بلدية، وإنما هيئة اختيارية. أي أن ثمة ملايين الليرات من حق بلدية طرابلس. (أي من حق المواطنين الطرابلسيين) تهدر عمداً مماالاءة لخاطر كبار الصناعيين في طرابلس.

إننا في هذا المجال نقترح إعادة النظر في التقسيم البلدي وأيضاً إقامة نقابة بلديات. بحيث يمكن من خلال هذه النقابة تمكين البلديات الأشد حاجة للإنفاق من الاستفادة من الوفر الذي تحققه البلديات الصغيرة الواقع ضمن نطاقها مؤسسات صناعية كبرى. فلا يبقى هذا الوفر مجمداً، ولا يصار بحجة هذا الوفر إلى التساهل في تحصيل الرسوم والضرائب المماثلة الأخرى من قبل البلديات.

اتفاقية الترانزيت العربي

طالما أنه بحكم قانون السوق (في نظام الاقتصاد الحر) فإن سعر السلع تجدد بكلفات إنتاجها مضافاً إليه الربح الذي يحدده التاجر لنفسه. وإن أية زيادة في كلفة، إنما تستقر في النهاية على عاتق المستهلك. فإنه وبصدد السلع التجارية نلاحظ أن من شأن انقطاع المواصلات في خط الترانزيت العربي الذي هو خط بيروت شتورا ـ سوريا إلخ. . . مدة ثلاثة أشهر في العام (شتاء) أن ترفع ثمن السلع التجارية، لأن الأعباء النقدية المتأتية من هذا المجال يرتبها التاجر على المستهلك، لذلك وفي سبيل التخفيف عن كاهل المستهلك أن تعمل الحكومة على تعديل اتفاقية الترانزيت العربي بحيث يصبح خط الترانزيت.

بيروت ـ طرابلس ـ سوريا.

إضافة إلى بيروت ـ شتورا ـ سوريا. إلخ.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين،

لقد تبين لنا من خلال المناقشة العامة للموازنة غياب الاعتمادات المرصدة لتمويل المشاريع الإنمائية مما يعني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أن الدولة لا تفكر بمستقبل البلاد إلا نادراً، علماً، بأن ضرورات التنمية تبدو أكثر إلحاحاً وضرورة في الظرف الحالي.

وطالما نحن بصدد الحديث عن التنمية.

وانطلاقاً من إيماننا بضرورة تنمية المرافق في المناطق بنسب متوازية وحسب حاجة كل منها إلى الإنماء وباعتبار أن حاجة مدينة طرابلس إلى إنماء مرافقها الحيوية أكثر من ملحة ولأنها لم تنل من مغانم الحكم ما يوازي الغرم الذي تتحمله ومع تسليمنا لواجب استلهام النائب للمصلحة الوطنية العامة لدى مناقشة الموازنة كما في كل أعماله ونشاطاته أقول مع تسليمنا لهذا كله نرانا مضطرين إلى التساؤل عن مدى ما تجنيه العاصمة الثانية طرابلس من اعتمادات الموازنة وعن مدى استلهام الحكومة لمصالحها الحيوية لدى وضع الموازنة.

إن المواطن الطرابلسي لا يؤخذ كثيراً بزيادة اعتمادات الموازنة عندما يجد أن نصيب مدينته منها ضئيل نسبياً أنه في النتيجة مضطر أن يتساءل عن نصيب مرفأ مدينته من اعتمادات الموازنة وعن نصيب شبكة المياه الشفة حداً بات يهدد الصحة العامة بسبب اهتراء هذه الشبكة وهذا ما حدا بوزير الموارد المائية أن يزور طرابلس ويتحقق من مدى التلوث وأسبابه. وأيضاً «نصيب المحجر الصحي المعطل، وشبكة الطرق، والطرق الزراعية، والأوتوستراد، وقصر العدل، والحوض الجاف، والمعرض الذي لم تبت مداخله وتستملك حتى الآن، وكلفة الهندسة، والمشاريع السياحية، والمساكن الشعبية، ومركز التدريب المهني في القلمون المشتراة أرضه والبالغة ١١٠٠٠ متر مربع، وغيرها وغيرها».

أنا أتكلم عن كلية الهندسة في طرابلس فهل أقرت كلية الهندسة في طرابلس ألا يكفي كليات في بيروت؟ وهل هذا طبيعي بالنسبة للإنماء. هل هذا طبيعي في علم الإنماء، أن يكون في بيروت خمس جامعات، وباقي المدن محرومة من كلية واحدة؟

وطالما أن المرفأ يعتبر أهم هذه المرافق وأكثرها حيوية بالنسبة لمدينة طرابلس فإنني انطلاقاً من مشكلة الازدحام التي يعاني منها مرفأ مدينة بيروت التي تكون أقرب نتائجها المباشرة ارتفاع زيادة أسعار البضائع نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن والتي تتجسد في النهاية شكلاً من أشكال الغلاء الذي تستمر أعباؤه على عاتق المستهلك اللبناني أطلب تخصيص مبلغ خمسين مليون ليرة لبنانية تؤخذ من الاعتمادات المدورة وغير المعقودة النفقة في الجزء الثالث من الموازنة لتمويل هذه المشاريع وفي مقدمتها مرفأ طرابلس بحيث ينشأ في هذا المرفأ حوض جديد ويزود بالمعدات الحديثة وتوسع أرصفته وتزاد عنابره ويربط مجمل هذا النشاط بمحطة تستهدف ربط هذا النشاط بسكة الحديد وتكون النتيجة.

١ ـ تنشيط المدينة اقتصادياً وتوفير فرص عمل فيها للأيدي الجديدة التي تدخل سوق العمل سنوياً.

٢ ـ تخفيف حدة الغلاء عموماً من خلال التخلص من الرسوم العديدة والأعباء المتأتية من أزمة الازدحام التي يعاني منها مرفأ بيروت.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ولا أظن أن أحداً يمكن أن يستكثر هذا المبلغ على مرافق ومشاريع طرابلس الحيوية.

من المعلوم بأن أجور الشحن تؤلف حوالى ١٥ ـ ٢٠ بالمئة من ثمن البضاعة، ولذلك فالازدحام يساهم بغلاء المعيشة بشكل مباشر فيرفع هذا الغلاء بنسبة ١٨ بالمئة.

فلماذا لا يخصص مرفأ طرابلس لأعمال الترانزيت أو تخصيصه ببعض البضائع. وهذه بعض التفاصيل عن أجور الشحن والرسوم الإضافية.

رسوم إضافية	من لندن	من انغرس	من همبورغ
ازدحام المرفأ بيروت	٪٥٠	٪٥٠	٪٥٠
زيادة بالوقود	٪٣٠	٪٢٧,٥	٪٢٧,٥
خطر حرب	٪١٠	٪١٠	٪١٠

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

قبل أن أنهي مناقشتي للموازنة أريد أن أتطرق بسرعة لوضع الموظفين لا سيما موظفي الدرجات الدنيا منهم.

فهؤلاء يعانون بصورة عامة من إجحاف شديد في وضعهم الوظيفي ويتعاظم هذا الإجحاف في بعض الوزارات أكثر من بعضها الآخر (وزارة الأشغال العامة والموارد الكهربائية والمائية وزارة الزراعة) فهؤلاء ليسوا متساوين أمام القانون لا من حيث سلم الرتب والرواتب ولا من حيث التدرج والحقوق الأخرى. لهذا فإنني أقترح بهذا المجال مثالاً على ذلك إعطاء درجة عن كل ثلاث سنوات قبل التثبيت لموظفي البريد والبرق والهاتف، وعدم تطبيق هذا القانون على بعض الموظفين، منهم مناظري وزارتي الأشغال العامة والموارد المائية والكهربائية ووزارة الزراعة.

- وضع سلم رواتب واحد لجميع موظفي الدولة الذين هم في نفس الفئة والدرجة بحيث تتحقق العدالة والمساواة بين الجميع.
- رفع الحد الأدنى والرواتب والأجور في القطاع العام إلى ٢٧٥ ل.ل أسوة بما هو الحال في القطاع الخاص.
- جعل المساعدات المرضية تغطي كامل المصاريف والنفقات الطبية وليس ٧٥ بالمئة منها فقط.
- دفع العشرة بالمئة غلاء المعيشة أسوة بالقطاع الخاص.
- وبهذه المناسبة ثمة قطاع هام آخر من موظفي الدولة، قطاع المعلمين الرسميين بحاجة هو الآخر إلى عناية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فيما خص هذه الفئة نرى من الضروري أنصافها باعتماد الاجراءات التالية:

١ ـ اعتماد مقياس الشهادة وسنوات الخبرة في تصنيفهم وبالتالي تسوية أوضاع حملة الاجازات الجامعية منهم.

٢ ـ تكريس حقهم بطلب الإحالة على التقاعد بعد قضائهم خمس وعشرين عاماً في الخدمة الفعلية.

٣ ـ منح ورثة المعلم تعويضاً كاملاً في حال الوفاة.

٤ ـ إنشاء تعاونية استهلاكية لهم على غرار ما هو موجود في قطاع مدرسي المدارس الخاصة.

٥ ـ إحداث صندوق خاص بهم على غرار صندوق الجيش.

٦ ـ تكريس حقهم في العمل النقابي..

٧ ـ تحديد قواعد ثابتة للتشكيلات والتعيينات، يتضمن وضع حد أقصى لتعيين المدرس خارج محافظته وقضائه.

٨ ـ إعطاء تعويض «خرج راح» للمعلم المعين خارج محافظته طوال المدة المعينة، وذلك بقانون رسمي.

٩ ـ عدم تدخل الأجهزة غير التربوية بشؤون التعليم والمعلمين من أمن عام ودرك وأجهزة خاصة، كما يحصل في البقاع، والبقاع الغربي.

١٠ ـ ضرورة استفادة المعلمين المعينين خلال عام ١٩٧٣ من الدرجة الاستثنائية.

دولة الرئيس ـ أيها الزملاء،

كما تبين، أن هذه الموازنة ليست موازنة الشعب بكامله، بل تهم الفئة المحظوظة منه فحسب. لذلك ترون الأكثرية الساحقة من جماهيرنا، خصوصاً في المناطق المحرومة، لا تعير مناقشة الموازنة أي اهتمام، بل تقابلها بعدم الاكتراث واللامبالاة. إذ ماذا ينفع المواطن اللبناني العادي أن يسمع عن الازدهار في بعض مناطق لبنان، وهو يرى نقيضه في حزام البؤس حول بيروت، وهو يفتقده داخل بيته وفي مدارس أطفاله، وفي غذاء عائلته وفي إيجار منزله.

أيها الزملاء،

عندما تستطيع الموازنة أن تساهم جدياً في حل كل المعضلات التي تكلمنا عنها وتجعل الكادح والمتوسط الحال يطمئن إلى غده ومستقبل عياله، عندها تكون موازنة كل لبنان.

والسلام عليكم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة الخميس في ١٤/٣/١٩٧٤

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون، تتل أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتل أسماؤهم

تليت

الرئيس: حضرات الزملاء، مبدئياً نجتمع لمتابعة البحث في الموازنة، ولكن معالي وزير الداخلية غائب وكلف زميله معالي الأستاذ توفيق عساف بطرح موضوع معين يتعلق بالتظاهرات والسماح بالتظاهرات واتخاذ موقف في هذا الموضوع.

والكلمة لمعالي الأستاذ توفيق عساف.

توفيق عساف: دولة الرئيس، حضرة الزملاء، بسبب الوعكة الصحية التي حالت دون حضور زميلي ورفيقي في جبهة النضال الوطني الشيخ بهيج تقي الدين لهذه الجلسة، فقد كلفني بأن ألقي بالنيابة عنه، في هذه الجلسة بالبيان التالي «حضرة الزملاء المحترمين،

آسف أن تحول وعكة صحية مفاجئة دون تحقيق رغبتي في حضور الجلسة. . .

الرئيس: حضرة معالي توفيق بك، ما بدنا نعمل سابقة، رجاء، الوزير المريض لا يمكنه التكلم.

أنا فكرت بأنك ستتكلم باسم الحكومة عن موضوع يتعلق بوزارة الداخلية.

فإذا كان من الممكن ضمن هذا الإطار فقط، حتى لا نشكل سوابق خطرة ليست لمصلحة هذا المجلس.

حضرة الزملاء، الرئاسة ترى أنه حتى إذا طرح الموضوع على صعيد التظاهرات ومدى السماح بالتظاهرات عند انعقاد الجلسة لا يمكن أن يتخذ في هذه الجلسة قرار ملزم لعدم وجود أكثرية حاضرة في هذا المجلس، هذه الجلسة مخصصة لمتابعة المناقشة في الموازنة العامة، نتابع المناقشة في الموازنة العامة على أن يطرح هذا الموضوع، يا معالي الوزير،

في أول جلسة يعقدها المجلس ويكتمل فيها النصاب، وعندئذ يكون الوزير المختص حاضراً كما نأمل، لا داعي للعجلة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ميشال معلولي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ميشال معلولي: دولة الرئيس

هذه هي الموازنة الثانية في عمر هذا المجلس، والموازنة الأولى التي تقدمها هذه الحكومة والتي نأمل أن تكون الأخيرة.

فإذا وقفنا اليوم نقيم ما تحقق خلال هذين العامين، أو لو وقف الناخبون اليوم يسألون نوابهم عما تحقق خلال نيابتهم من مشاريع لتعذر علينا التعداد وبالطبع ليس من كثرتها بل من ندرتها أو حتى من عدمها.

لقد وصلنا إلى شفير اليأس، وقد وصل الشعب معنا، ربما أبعد مدى، إلى اليأس. وما هذه الحكومة إلا نكسة وطنية ولا أقول كارثة.

سأبدأ من حيث بدأ وزير المال في بيان أمام المجلس الكريم حيث قال، إن الاعتمادات المدورة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٣ بلغت ٦٢٥ مليون ليرة. ويقول «ولا نستطيع أن نجزم بأن الانفاق سيتم لأن ذلك موقوف على مدى نشاط الإدارات وكفاءة الأجهزة».

ونقول لدولة الرئيس وزير المال، إن هذه الاعتمادات المدورة ستزداد، والسبب:

أولاً: وجود هذه الحكومة التي تنقصها عناصر أساسية لحياة كل حكومة: الحكمة والتخطيط والتنفيذ.

ثانياً: الإدارة العاجزة. وقد ازدادت عجزاً بعد هذه التشكيلات الأخيرة وذلك للأسباب التالية:

١ ـ الموظف الكفوء الذي خدم في الإدارة بكل جد ونزاهة وكان ينتظر تقدير الدولة بترقيته أو وضعه في المكان المناسب فوجىء بأن عينّ مكانه أشخاص من خارج الملاك، وقطع عليه الطريق. فهل تنتظرون من هؤلاء الموظفين الذين ظلموا تعسفاً أن يعملوا في الإدارة كما كانوا في السابق.

٢ ـ عدم الاختصاص في معظم التشكيلات الأخيرة. فالمهندس في السياحة والسائح في الهندسة والأديب في الدفاع إلى آخر المعزوفة.

فكيف تريدون إدارة أفضل، إدارة عالمة قادرة على التخطيط والتنفيذ.

كنا نتعلم في كتب التربية الوطنية أنه ليس من الضروري أن يكون الوزير اختصاصياً بل من الواجب أن يكون رأس الوزارة الإداري من أصحاب الكفاءات والاختصاص.

ففي معظم الوزارات لا الوزير ولا المدير من فئة الاختصاصيين وأصحاب الكفاءات.

فكيف بعد هذا نطمئن إلى حسن سير الإدارة. ناهيك عن تطهيرها من الفساد والرشوة والإهمال.

ولو علمنا بهذه التشكيلات قبل صدورها لكنا اقترحنا على الحكومة الجليلة أن تعدل القانون فيسمح لكل وزير بأن يأتي بمدير عام إلى وزارته يذهب بذهابه. ويكون بالتالي مسؤولاً عن وزارته سياسة وإدارة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

الاعتمادات المدورة تزداد والعجز سيزداد والمستقبل ليس في أيدينا.

كنت أتمنى على وزير المال وهو رئيس الحكومة أن يربط بيانه المالي ببيانه الوزاري الذي نالت الحكومة على أساسه الثقة، فيقول لنا كيف يريد أن يحقق ما وعد به.

وسأختصر في هذا المجال، الكلام عن المناطق المتخلفة. وسأبين بأن المواطنين في هذه المناطق تزداد حالتهم سوءاً فينزحون إلى المدينة طلباً للعمل أو يتسكعون على أبواب القنصليات طلباً للهجرة، حتى بدت قرانا مهجورة وأرضنا بوراً.

بلغت الزيادة في موازنة وزارة التربية ٢٢ بالمئة وما زالت المدارس في القرى أشبه بالزرائب ينقصها المعلمون.

مشروع تجمع المدارس يتعثر وكأنه لن يبصر النور.

زيادة موازنة الأشغال ١٣ بالمئة. ويا حبذا لو أن وزير الأشغال يقوم بجولة في هذه المناطق ليرى حالة الطرقات. حتى اعتمادات النواب عام ١٩٧٣ لم تنفذ لتاريخه.

أما مشروع ٢٠٠ مليون ليرة فهو مشروع إنشائي هام، كل ما نتمناه أن يجد سبيله إلى التنفيذ.

وكذلك عن الصحة والزراعة والسياحة وغيرها، والنواب الكرام يعرفون عنها الشيء الكثير.

مثال على ذلك طلبنا أن تقام استراحة بسيطة على أجمل بقعة في لبنان على ضفاف بحيرة القرعون دون فائدة، وغيرها من المشاريع الأخرى.

المناطق في لبنان، أيها السادة، ليست متساوية والمواطنون بالتالي ليسوا متساوين. هناك مناطق محظوظة تدفن فيها الاعتمادات الضخمة، من دون الحاجة الماسة إليها، وهناك مناطق مدفونة من قلة الاعتمادات.

والأمثلة على ذلك كثيرة.

المشروع الأخضر، والإنعاش الاجتماعي، يصرفان الملايين حيث هناك ثقل في النفوذ ويتركان مناطق محتاجة متخلفة.

وكنت أود من الزملاء الكرام بألا يوافقوا على موازنة أي مصلحة إنمائية قبل أن تقدم برنامجاً مفصلاً عن مبلغ الاعتمادات التي تريد انفاقها في كل قضاء وعن تاريخ هذا الاتفاق.

وأمور وأمور كثيرة تحدث عنها زملاء كرام ولكني أريد أن أتوقف لحظة عند زيادة الحد الأدنى للأجور. فهل أفاد منه أصحاب الدخل المحدود.

هل تمكنت وزارة الاقتصاد من تجميد الأسعار ولا أقول تخفيضها. هل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية علم بتدابير الصرف التي اتخذتها الشركات والصناعات بحق العمال والأجراء نتيجة لزيادة الحد الأدنى للأجور؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هل تمكنت وزارة الشؤون من ملاحقة أرباب العمل الذين يفرضون على عمالهم توقيع إيصالات بالراتب القانوني وهم بالفعل يدفعون أقل من ذلك تحت تهديد الصرف من الخدمة.

هل تمكنت وزارة الشؤون قبل كل هذا بتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل التي تعطي رب العمل حق صرف الأجير لأي سبب كان. حتى في بلاد الاقتصاد الحر والرأسمالية الفردية يقيد رب العمل بشروط قاسية لصرف الأجير. أما عندنا فالأجير عبد لرب العمل.

أما الغلاء، فما هي النتائج الملموسة التي شعرت بها الطبقات البائسة، غير الاجتماعات والدراسات والمقررات واللجان؟

نحن نفهم ارتفاع الأسعار عالمياً لسلع معينة، ولكننا لا نفهم ارتفاعها هنا أضعاف الأضعاف.

وماذا تقولون عن السلع المحلية، الزراعية والصناعية. يبيع المزارع المسكين إنتاجه بثمن بخس، فيصل الإنتاج إلى المستهلك بأغلى الغلاء، ثم أين تحليل أسعار السلع الصناعية وتسعيرها.

والأمن المفقود، موجة الاجرام المتزايدة. وهذا النوع من الجرائم التي لم نتعودها من قبل. وكأننا نعيش في القرون البدائية. وما نقرأه في الصحف يومياً هو أقل بكثير من الجرائم المرتكبة فعلياً.

وماذا عن البطالة، لقد أصبح عمل النائب إيجاد وظائف للناس أو متدخلاً مكرهاً للحصول على سمات للهجرة.

وغير ذلك من القضايا والأمور التي يعرفها القاصي والداني.

أما عن النفقات والواردات فقد أشبع زملائي هذه الموضوع مناقشة ولا أريد التكرار بل سأشير إلى موضوع تحقق وجباية الضريبة المباشرة.

وحده الأجير والموظف يدفع الضريبة بصدق وأمانة. ومنه فقط تتحقق وزارة المال من مدخوله. وما يدفعونه للخزينة يشكل الجزء الأكبر من مبلغ ١٠٥ ملايين ليرة. أريد هنا أن أسأل بعض الأسئلة التي يتداولها الناس:

١ ـ هل سمعتم مثلاً أن موظفاً أدخل السجن لأن ساعد رب العمل على التهرب من ضريبة الدخل.

٢ ـ هل سمعتم يوماً أن تاجراً أو صناعياً أدخل السجن لأنه زور دفاتره تهرباً من دفع الضريبة المتوجبة عليه.

٣ ـ هل سمع أحد أن وزارة المال سألت تاجراً أو صناعياً من أين يأتي بالأموال لتوسيع تجارته أو صناعته أو لإشادته الأبنية أو لمصروفه الوفير، طالما أنه يخسر سنة بعد سنة؟

في أشد الأنظمة رأسمالية وأشدها تعلقاً بالاقتصاد الحر لا توجد هذه الفوضى وهذا الدشار.

الطريق الذي نسلكه أشبه بمن يطعن النظام لينحره. إن وضعنا هو أشبه بما كان عليه العراق وسوريا ومصر وغيرها من البلاد قبل الثورات التي اطاحت بعهود الفساد.

to obtain the original document, please contact M. Adrian Daher

الفقير يزداد بؤساً وفقراً، والغني يزداد تخمة وتسلطاً.

وهنا لا بد لي من القول بأن الرأسمال مشارك للسلطة في هذه الحال.

فالرأسمال الغبي مسؤول، ويلتقي هنا باليسار الهدام. كلاهما يريدا تقويض هذا النظام.

أنصح هؤلاء تجاراً وصناعيين وملاكين أن يذهبوا ويقابلوا أناساً كانوا زملاء لهم جاؤون لاجئين من بلدان قريبة وبعيدة يتسكعون هنا ويأخذون الليرة منهم، فهم المثال الحي للرأسمال الذي فقد كل شيء بسبب غبائه وتسلطه ورعونته.

وخلاصة القول إن حكم الأكثرية في هذه الحكومة ليست هي حكم لبنان الغد. وثقة الأكثرية الآن ليست ثقة أولادنا وأحفادنا.

وخير للبنان وللنظام في لبنان أن تذهب هذه الحكومة. وكلما كان ذهابها سريعاً كلما أدت خدمة أكبر هذا الوطن.

أيها السادة:

لا يوجد موازنة في العالم تجعل من الوطن وطناً، إنما هم الرجال، شجاعة الرجال، وكفاءة الرجال وأخلاق الرجال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، حضرات الزملاء.

بعد الكلمة القيّمة التي ألقاها زميلنا الكريم الأستاذ أوغست باخوس، لفت نظري أمر هام، فرحت أفتش عن مكان لنظامنا في أشكال الأنظمة المسماة بالأنظمة الحرة، وسألت نفسي أين نحن؟ لا أدري، ولكنني أكاد أسمع دوي الانفجار. لترحمنا السماء، عسى أن تصيب الصاعقة مكاناً واحداً ويهطل المطر في كل مكان، وينبت الخير أيضاً، في كل مكان.

قد يسأل سائل، ما هي أدلتك على الانفجار أقول، إنها كثيرة. ولا أدعي أنني أعرفها جميعاً، ولكن الأدلة كثيرة.

أولاً ـ التطور هو سنّة الحياة، شعبنا يتطور، حاجاته تزداد، شعبنا يزداد والنظام جامد، ولا يتقدم، وهذا النظام الذي يفترض فيه أن يكون الاطار القانوني الذي يجمع الطاقات الوطنية وينسقها في مجراها الصحيح، وصولاً بها من واقع هي فيه، إلى أمل تطمح إليه، هذا النظام الذي يفترض فيه أن يكون جسراً بين واقع نحن فيه، وأمل نطمح إليه، هذا النظام، ليس جسراً، إنه سدّ، والسد عندما يحتبس وراءه إرادة شعب، لا بد له من أن ينفجر، هذا أول دليل.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

دليل آخر، الحكومة، هذه الحكومة، البعض يقول عنها، إنها لم تأت بأية فضيلة، أنا أقول، إنها علمتنا بعض الفضائل، منها فضيلة الصمت فقط، لأنه لا جدوى من الكلام. نهاجم الحكومة، فلا ترد، نسكت فلا ترد، الحكومة لا ترد، لا تترك، الحكومة غير موجودة، لا تفعل شيئاً. الحكومة لا شيء، غياب مطبق. هل أن هذه الحكومة هي الأولى من نوعها؟ أبداً، ولكن الحكومة أضافت شيئاً جديداً، فقط: اللاحركة. غيرها كان يحاول أن يتحرك. قد يرجع أحياناً التحرك في الاتجاه الخاطىء. لا بأس، ولكن شرط أن تتحرك الحكومات، إلا هذه الحكومة إنها لا تتحرك أبداً. ربما كانت المشكلة أن البعض يخطيء، ويحاول أن يجعل الشعب أيضاً يخطيء، فيقولون النظام. إياكم أن يمسّ أحد النظام، النظام شيء مقدس. البعض يقول ذلك، ويقول، إن النظام ولبنان توأمان لا ينفصلان، ومن قال لكم هذا؟ إن الذين يدعون هذا الأمر، إنما يجعلون من النظام عصابة على أعينهم لا يرون، لا يعرفون من أين يبدأون.

اليوم قبل أن آتي إلى هذا المجلس، رأيت أولاد الجيران يعودون إلى البيت، لماذا؟ أضراب، الطلاب يضربون، الناس يئنون من الغلاء، أهالي الجنوب يضربون باستمرار، الأزمات تزيد وتتزايد، هذا هو حال هذا الوطن.

والنظام هو عدم سماع أصوات الناس، إنه عدم التحرك في سبيل الدفاع عن مصالح الناس، الغلاء هو النظام، والتخلف الذي نعاني منه، هو نتيجة للتمسك بأشياء جامدة.

نحن نخاف من الانفجار، نخاف الانفجار غير المحسوب. لهذا علينا أن نتحرك، نبقي الصالح ونرفض غير الصالح. النظام ولبنان، ليسا شيئاً واحداً. النظام يجب أن يكون في خدمة لبنان.

وهنا تحضرني كلمة للأمين العام للتنظيم الناصري الأخ كمال شاتيلا، إذ يقول، إن الوطن اللبناني هو أرضنا. وما الشعب المؤمن بهذه الأرض المدافع عنها الملتزم بتطوير أوضاعه لتتناسب مع مطامحه، في الكفاية والعدل والديمقراطية، بمعناها السياسي والاجتماعي، أما النظام، فإن الثغرات الضخمة والقصور الذي فيه لا يمكن أن يعبر أبداً عن المصلحة اللبنانية، عن المصلحة الوطنية والاجتماعية لقوى شعبنا العاملة. الأمر الذي يجعل منه عائقاً في سبيل تطور المجتمع وعالة على الوطن اللبناني أيضاً.

هناك أدلة كثيرة تثبت أن الانفجار آت، أرجو، أن نعرف كيف نتفاداه.

لن أطيل كثيراً لأبدأ من الحديث عن الميزانية، هذه الميزانية هي بحد ذاتها تثبيت لصحة ما أقول، موازنة يكون فيها نسبة أكثر من ٨٠ بالمئة نفقات عادية غير منتجة.

الجزء الثالث في هذه الموازنة وهو الأهم، لأنه يعطي صورة عن المستقبل ماذا رصدت الحكومة للجزء الثالث؟ ٢٢٦ مليون ليرة. عال نحن نريد أن نكتفي بهذا المبلغ ولكن إذا نظرنا إلى الواقع، نجد أن المبالغ تدور من سنة إلى سنة، إن المبالغ المدورة، من سنة أل ٧٢ إلى سنة ٧٣، ٦٣٥ مليون ليرة هذا ماذا يعني؟ يعني أن الحكومة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لا تفعل شيئاً، لأنه لو كانت هناك مشروعات، لما كانت هنالك مبالغ مدورة. اطلعت على مخصصات وزارة الزراعة في الجزء الثالث من هذه الموازنة، وفوجئت، إذ إنني وجدت، لا شيء، ولا غرشاً لوزارة الزراعة. هل أن كل الأراضي اللبنانية كلها مستصلحة؟ ماذا تعرف الحكومة عن هذا الأمر؟ لماذا لم تخصص شيئاً في الجزء الثالث لاستصلاح الأراضي.

الجنوب وري الجنوب ومشروعات ريه، طلع على لساننا شعر ونحن نحكي ونطالب بذلك.

ريمون إده: وضعوا مشروعاً بمبلغ ١٩٠ مليون ليرة لري الجنوب.

نجاح واكيم: وضعوا الأرقام على الورق، فهل أنت تؤمن بأن ذلك سوف سينفذ؟

الرئيس: هذا المبلغ وارد بموجب مشروع قانون، فإذا وافقت عليه ألا يكون حبراً على ورق.

نجاح واكيم: نحن مستعدون، أن نوافق عليه، ولكن بكرا، بتدور هالاعتماد.

الرئيس: هذا بحث آخر.

نجاح واكيم: وفوجئنا أيضاً، بمخصصات وزارة الدفاع في الجزء الثالث ٧٠٠ مليون ليرة. يعني ثلث الجزء الثالث الذي سوف يدور معظمه لوزارة الدفاع. نحن مع الدفع ونحن نريد أن ندافع عن وطننا وهذا ما قلناه دائماً ومستعدين لإثبات هذا الأمر. ولكن إذا تخصص لوزارة الدفاع ٧٠٠ مليون ليرة أو سبعة مليارات ليرة، وأصبح عدد الجيش مليوناً بالفرض، ولا يوجد عنده سياسة دفاعية، يعني مش عارف حاله شو بدو يعمل. لشو؟ ٧٠٠ مليون ليرة ثلث الجزء الثالث، ولا ندري لماذا هذه المبالغ؟ هناك أيضاً، زيادات في الجزء الأول لماذا؟ لأن الحكومة جابت الاحتياط. أتت بالطلاب من مدارسهم ووضعتهم في الثكنات واحتارت بأمرهم ماذا تفعل بهم؟ قالت لهم روحوا اعملوا احصاءات فلماذا الاحصاءات؟ هي وزارة التصميم المختصة قالت، إنه ليس من لزوم هذه الاحصاءات لأنها لم تعمل شيئاً: يعني أريد جيشاً قوياً له سياسة دفاعية، والجيش ما له سياسة دفاعية. المهم لماذا دعوة الشعب للاحتياط؟ إذا كانت هناك سياسة دفاعية، فنحن مع تجنيد كل الشباب اللبناني الذين يتلقون علومهم وغير الذين يتلقون العلم، والذين دائرين على ألعاب الفليبرز، نحن كما قلت، إذا كان الأمر على ما ذكرت، فأنا مع تجنيدهم جميعاً ولكن أن يضعوهم بالثكنات وبعد حين يحتاروا بأمرهم ويرسلونهم لكي يعملوا احصاءات، ما هي هذه الاحصاءات ما أحد بيعرف، هناك زيادة انفاق ٥٢ مليون ليرة نتيجة لدعوة الاحتياط الذي لا نعرف جدواه، ولا أدري لماذا؟ هناك أيضاً، في الجزء الثاني زيادة أكثر من ١٥ مليون ليرة لتجهيزات الجيش. أنا أقولها بصراحة فمن جهتي لن أصوّت على غرش واحداً للجيش، إلا، إذا تقدمت الحكومة بسياسة دفاعية إلى هذا المجلس. وأقول، لن أصوّت على غرش واحد، للجيش، إلا إذا تقدمت الحكومة بسياسة دفاعية إلى هذا المجلس. وأقول، لن أصوّت على غرش

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واحد وخاصة في الجزء الثاني والجزء الثالث، حتى نعرف إلى أين تذهب الأموال، ومن أجل تحقيق أي هدف.

ثم أقول بالنسبة للجزء الثالث فأنظر إلى النفقات المرصودة لوزارة الأشغال، ستة ملايين ليرة لطرق القرى المحرومة، جميع القرى المحرومة ستة ملايين ليرة ووصلات ضرورية. الذي رايح بعد جيل بيشوف أنو طريق طولها ٥٠ متراً حطّو عليها أكثر من ستة ملايين ليرة وبقيت محفرة يعني الخمسين متر ما كفاهم مبلغ ستة ملايين ليرة. طرقات القرى المحرومة كلها، ووصلات ضرورية، يمكن كما بيصلحوا بعض الأوتوسترادات من هذا المبلغ الستة ملايين ليرة.

وزير الاشغال: أعمل معروف، أعطينا حلاً.

نجاح واكيم: بعطيك حل يا معالي الوزير،

عندما نصل إلى الضرائب المباشرة، وعندما تكون كل ضرائب الدخل مئة مليون ليرة وعندما تكون الإدارة معبأة بالمفاسد، عندئذ تذهب الأموال للمهالك.

دراسة أبنية الجامعة اللبنانية ودراسة أوتوستراد بيروت الحدود السورية.

وبكرا المشروع بيصير فيه مثل ما صار بمبنى وزارة المالية. رصدوا له: ٤,٥ مليون ليرة في سنة ١٩٧٢ وكانت كلفته كما قالوا تسعة ملايين وصارت الكلفة سنة ١٩٧٣ ـ ١٤ مليوناً، وفي سنة ١٩٧٤ أصبح كيف ٢٣ مليوناً، وبكرا في سنة الـ ١٩٧٥ بيصير يكلف مئة مليون. وسنة ٧٦ بيصير ثلاثماية مليون وفي آخر النهار منفلس قبلما نخلص من مبنى وزارة المالية، ومن كل هذه المبالغ من أصل المليار و٤٠٠ مليون ليرة أكثر ما يمكن ٤٠٠ ألف ليرة للإصلاح الإداري. وأبادر إلى القول، إنني ضد الحملة التي قامت على التشكيلات لأنني، ضد أي حملة تنطلق من منطلق طائفي وإنني أقول، المجالس المليّة والمذهبية، لا دخل لها بهكذا مواضيع. المجالس الملية قبل ما تروح تطلع على التشكيلات لحقوق الطوائف، تتطلع على حقوق المواطن. دورها روحي. دورها التبشير. عوضاً عن أن يروح شبابنا بالكباريهات وبالفساد الأفضل أن تتطلع المجالس الملية على هذه النواحي المهمة وتترك الإدارة، ولا يخصّها بالإدارة، وكل هذه الحركات الطائفية شعبنا يدينها. وقد أعلن التنظيم الناصري لاتحاد قوى الشعب العامل رأيه في هذا الموضوع. نحن ضد التشكيلات بالشكل الذي تمت فيه، ولكننا أيضاً، ضد الحملة الطائفية التي يحاول البعض، ممن يتجاهلون دورهم الأساسي، ويتجاهلون وظيفتهم ويتهربون منها. الخوري، الشيخ وظائفهم وظائف روحية ليس له الحق أن يقول، نريد إصلاح الإدارة، نريد إصلاح الوطن، نريد تنمية الوطن، لا نريد شبابنا أن يذهبوا ليحضروا هذه الأفلام الفاسدة، التي تمرقها الحكومة. هذه هي وظائف المجالس المذهبية والمجالس الملية. هذه هي وظائف المجالس المذهبية والمجالس الملية، وليس وظيفتها، قديش الطائفة الفلانية طلع لها، وقديش الطائفة الفلانية طلع لها فلتكن الإدارة كلها سنّة وروم وموارنة. ما بتفرق. المهم أن يأتي الأكفاء. ولكن ماذا فعلت الحكومة؟ تعين أبناء الوزراء. أنا لا أشكك في كفاءة أبناء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الوزراء، ولكن أسأل، لماذا شهادة ابن البيك معترف بها في لبنان؟ أما شهادة ابن الفقير فهي غير معترف بها؟ سؤال، الدكتوراه التي يحملها ما يقارب المليون من الشعب اللبناني وشهادة الليسانس الخ. . . لماذا هؤلاء جميعاً شهاداتهم لا وزن لها، ولكن لماذا تم تعيين ابن حماده، وابن الصلح، وابن غصن، وابن الدهيني، أنا لست ضد تعيين هؤلاء؟ هذا ما أثار الحملة عليكم، لأنكم كنتم في موقع ضعيف ولو أنكم كنتم في موقع قوي ونفذتم ما تعهدتم به، لما كانت تجرأت المجالس الطائفية لأن تقوم بالحملة ضد الحكومة.

نحن نعرف أن موظفاً برتبة حاجب في إدارات الدولة يبقى سنة حتى يعرف كيف بدو يشتغل. هيك بيجيبوا لنا مدير عام من خارج الإدارة والإدارة ملانة؟ لماذا؟

أعود وأقول، إننا ضد الحملة الطائفية، لأن تعيين زيادة خمسة موظفين موارنة، لا يؤمن الكفاية والعدل لأبناء قوى الشعب العاملة المارونية وغير المارونية في لبنان، زيادة عشرة أو ١٢ للشيعة، لا يؤمن الكفاية والعدل الاجتماعي لأبناء قوى الشعب العاملة الشيعية أو السنّية، أو الروم، أو الموارنة في لبنان.

نحن ضد هذه الحملة، ونقول لأصحاب مجالس الملّة، وأصحاب مجالس الطائفة، الذين ثاروا لكرامتهم أو ثاروا لكرامة الطائفة أقول لهم، إن البطولات الطائفية بلبنان قد ولّى عهدهم ولينظروا إلى الشارع ليروا المسيحي والمسلم من أبناء الجامعة اللبنانية، أبناء قوى الشعب العاملة يتظاهرون ليثبتوا وليؤكدوا، ولينتزعوا حقوقهم ومطالبهم من السلطة، ليس بالطائفية، ولكن بالنضال الشعبي لكل أبناء قوى الشعب العاملة.

وأكثر ما يحزننا أننا خسرنا صوت زميلنا الدكتور علي الخليل الذي كان يجلجل قبل الوزارة، ونسأله أين صار صوته بعد الوزارة؟

نأتي إلى أمر آخر ـ وزارة الداخلية ـ زيادة ثلاثة ملايين ليرة كاحتياطي لتسديد شواغر الملاك، وزيادة عدده واحتياطه للتعليم.

الزيادات بالمعاشات، نحن لسنا ضدها، ولكننا نؤكدها ويجب أن تزاد رواتب قوى الأمن الداخلي. وهذه لن أتكلم عنها، ولكن زيادة ٣ ملايين لزيادة الملاك، يمكن أن يكون بحاجة لزيادة الملاك، ولكن منع الجريمة في لبنان لا يكون بزيادة عدد أفراد قوى الأمن الداخلي، وإنما يكون بمنع أسباب الجريمة، وللجريمة أسباب عديدة في لبنان، الجهل، والتخلف، والفقر، كلها أسباب الجريمة، أفلام السينما، سبب من أسباب الجريمة، إن الأزلام تأخذ الفرودة والسلاح والخ. . . سبب من أسباب الجريمة إن الدخول إلى الحبس بزعيم، سبب من أسباب الجريمة. والطلعة من الحبس بزعيم، سبب من أسباب الجريمة. كل هذه أسباب للجريمة ولا يمكننا أن نقضي على الجريمة إلا بالقضاء على أسبابها ومسبباتها، وليس بزيادة عدد أفراد قوى الأمن الداخلي.

أيضاً زيادة ثلاثة ملايين ونصف لتجهيزات قوى الأمن. ما راح يعوزها، عندهم تجهيزات.

وزارة التصميم العام ٣ ملايين وثلاثمائة ألف ليرة مثل قلّتهم، لأن دولتنا ماشيه تلقائياً لا تخطيط ولا تصميم ولا بلوط، فلأي شيء هذا؟ بلا وزارة التصميم من أساسها. وخلو حسن الرفاعي وزير دولة، وفي منه كثير؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

نأتي إلى وزارة الاقتصاد، في الجزء الأول ٢,٤٠٥,٣٠٠ ليرة ١٩٧٤ وفي ١٩٧٣ كانت ٢,٦٠٩,٠٠٠ ليرة يعني يوجد نقص ١١٣٧٠٠ ليرة بالنفقات العادية بالجزء الأول لوزارة الاقتصاد. وسمعنا من الحكومة أنها سوف تمنع التلاعب بالأسعار، وأنها سوف تضرب بيد من حديد على المتلاعبين بالأسعار. فلكي تنفذ هذا القول يجب على الحكومة أن تغذي مصلحة حماية المستهلك بعناصر جديدة ـ مصلحة حماية المستهلك بدها تكمش تلاعبات كذا تاجر بستة أو بسبع عناصر؟ ما بتركب برأسي هذه؟ إذاً، لازم زيادة عددها. فالنفقات العادية بوزارة الاقتصاد تدنت، لو كانوا فعلاً بدهم يكافحوا التلاعب بالأسعار لكان المفروض تدعيم مصلحة حماية المستهلك، وهذا يؤدي إلى زيادة النفقات العادية بدلاً من أن تنقص. إذاً، ما تعد به الحكومة ليست جادة في تنفيذه. التلاعب بالأسعار سوف يستمر ولن تتحرك الحكومة.

نأتي إلى نفقات الجزء الثاني.

وزارة الصحة،

سنة ١٩٧٤ ـ ٥,٥ مليون ليرة.

سنة ١٩٧٣ ـ ٩,٥ مليون ليرة.

أي ينقص أربعة ملايين ليرة في نفقات الجزء الثاني من موازنة وزارة الصحة.

فبدلاً من أن تهتم الحكومة بالناس الذين هم بحاجة إلى المداواة، والمستشفيات لا تستقبلهم نراها تنقص من اعتمادات وزارة الصحة. هذا شيء غريب.

وكذلك، يوجد نقص قدره ٢٦٥ ألف ليرة في موازنة وزارة التربية.

المدارس بحاجة إلى تجهيزات. بحاجة إلى مختبرات. فتنقصون هذه الاعتمادات بدلاً من أن تزيدوها.

كانت هناك أربعمئة ألف ليرة مخصصة للقرى التي ليس فيها بلديات. هذا المبلغ أيضاً ألغي مع أن هذه القرى تعاني أكثر مما يعاني غيرها.

نفقات الجزء الثالث: تحدثنا عن نفقات الدفاع. وأيضاً عن موازنة وزارة الصحة في هذا الجزء كان مخصصاً لوزارة الصحة في الجزء الثالث، سنة ١٩٧٣/ ٤,٢٤٠٠٠٠/ ليرة فأنزل هذا المبلغ في سنة ١٩٧٤ إلى ١,٨٥٠٠٠٠ ليرة.

كيف تقول الحكومة إنها ستتوسع، وستؤمن الطبابة للناس. كيف ستقوم بما تعد به بدون أن تخصص اعتمادات لبناء المستشفيات الحكومية. لا يمكنني أن أفهم ذلك. إنها تبني قصوراً في الهواء موازنة وزارة الزراعة كان مرصوداً لها في سنة ١٩٧٣ ـ ٣,٢٥ مليوناً، وفي سنة ١٩٧٤، لا شيء. فهل أن الزراعة ليست بحاجة إلى تطوير؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لو تطلعنا إلى الجداول التي وردت في فذلكة الموازنة، لوجدنا أنه، بالرغم من ارتفاع الأسعار فإن الناتج الوطني من الزراعة لم يرتفع من سنة ١٩٦٧ حتى اليوم لا بل إنها انخفضت في أحيان كثيرة وذلك نتيجة لغياب الدولة وغياب التخطيط.

الاقتصاد ـ أكثر من ٧٠ بالمئة من اقتصادنا قائم على الخدمات.

نأتي إلى الواردات: الواردات العادية تبلغ ملياراً وأحد عشر مليوناً. هذه الواردات تغطي نفقات الجزئين، الأول والثاني. أما تغطية نفقات الجزء الثالث فمن الموارد الاستثنائية.

نلاحظ بأن الجزء الثالث، كما قلت، يدور من سنة إلى سنة. سنة ١٩٧٢ كانت المبالغ المدورة ٥٩٢ مليون ليرة، صرف منها حوالى ١٠٠ مليون ليرة وبقي ٤٩٢ مليون ليرة.

سنة ١٩٧٣ أصبحت المبالغ المدورة ٦٢٥ مليون ليرة، وهذه السنة يتوقع أن تزيد إلى حوالى ٨٠٠ مليون ليرة.

إذاً، هذه الأرقام المدرجة كتغطية للجزء الثالث أو في نفقات الجزء الثالث ما هي إلا حبر على ورق، من الناحية العملية لا وجود لها.

الشعب اللبناني الذي يزيد وتزيد البطالة بين صفوف أبنائه، وحاجات هذا الشعب أيضاً تزيد. الشباب الذي يتخرج من الجامعات يريد عملاً، لبنان بكل تصديره لم يوفق إلا بتصدير الشباب ١٥ ألف شاب سنوياً يهاجرون من أرض الوطن إلى بلاد الاغتراب، عقولنا تهاجر، وأفئدتنا تهاجر، وأبناؤنا وإخوتنا يهاجرون، أين هي الدولة التي تقيم المشروعات حيث فشل القطاع الخاص. لماذا لا تبادر الدولة حيث لم يوفق القطاع الخاص، لماذا لا تتدخل الدولة من أجل إقامة مشروعات يمكنها أن تؤمن زيادة الدخل الوطني وزيادة التشغيل، وتأمين العمل لأبنائنا وشبابنا، لماذا لا تتحرك الدولة؟ لا أدري؟

كل سنة نجد أن نسبة النفقات العادية تزداد حتى بلغت السنة أكثر من ٨٠,٠٣ بالمئة إلى أين نسير؟ أظن، إلى الانفجار الذي تحدثت عنه لأنني لا أعرف ماذا بعد، والحكومة تعرف، ولكن الحكومة غير قادرة على التنفيذ تعد بأنها سوف تكافح الغلاء وسوف تقضي على الغلاء. أنا أقول للحكومة: إنها لن تتمكن من ذلك لعدة أسباب، السبب الأول، هو أن الحكومة لا تتجرأ على وضع محتكر واحد في السجن، وأذكرها أن في أيام الانتداب الأفرنسي، رفعوا ثمن كيلو السكر نصف قرش فقضى عليهم المفوض السامي في الحبس بالحد الأعلى، وبقوا ستة أشهر.

فإن كانت الحكومة قوية فلتضع واحداً فقط في الحبس.

اتصلت مرة بمعالي وزير الاقتصاد وقلت له: يا معالي الوزير هذه شركات توزيع الغاز تأخذ ٢٥ مليون ليرة وتأخذها سلفاً ٢,٠٥ بالمئة زيادة عن الكلفة. إذ أنها تأخذ الضريبة جزيتها مني سلفاً، يعني قبل أن أستعمل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

القارورة تأخذ ثمنها مني، ثم إنها تعود لتأخذ تأميناً مني ٢٥ ليرة، فقال لا، شو بدك با لحكي، كل واحد بيعملها سنضعه بالحبس. تلفنت إلى الموبيل غاز وقلت: بدي قارورتين غاز وليس بحوزتي فراغات فقالوا: بتدفع خمسين ليرة. اتصلت بالسيد برباري رئيس مصلحة حماية المستهلك، وقلت له هذا ما قاله الوزير وهذا ما قالته شركة الموبيل غاز. فقال لي بالحرف الواحد ما قاله وزير الاقتصاد غير صحيح. هذا ما قاله السيد منير البرباري رئيس مصلحة حماية المستهلك ورفضت شركة الموبيل غاز أن تسلمني أي قارورة بدون دفع ٢٥ ليرة سلفاً.

إذاً، الواردات العادية تغطي الجزئين الأول والثاني. أما الجزء الثالث فبالواردات الاستثنائية، ولا واردات استثنائية ولا تنفيذ، ولا تصحيح ولا الخ. . . .

وهنا تستلفت نظري مسألة هامة، ميزانية بمليار وأربعمائة مليون ليرة، ضريبة الدخل منها فقط مئة مليون ليرة، يعني الضرائب من تصيب؟ تصيب أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة يعني أنا وعامل التنظيفات والعسكري في المجلس هنا والعسكري في المخافر، والموظف الصغير، ومعلم المدرسة ونجيب صالحة، وناظم الغندور، وبطرس الخوري، مندفع ضرائب بقدر بعضنا، لأنه أنا وإياه منشرب قهوة قدر بعضنا وندخن بقدر بعضنا وأنا عندي أولاد وهو عنده أولاد.

هل أنه من العدل أن يدفع الموظف العادي الفقير من الضرائب نسبة أكثر بكثير مما يدفع الغني صاحب ملايين؟ لا أدري كيف؟

ضريبة الدخل ١٠٥ ملايين ليرة من أصل ميزانية مليار و٤٠٠ مليون ليرة، والأنكى من ذلك أنه توجد مكسورات ٢٦٥ مليون ليرة لم تحصلهم الدولة. أنا أعلم، أنا كنت أعلّم بمدرسة وكنت، قبل أن أقبض آخر الشهر يقتطعون من راتبي نسبة كذا بالمائة ضريبة دخل إذاً، معلم المدرسة والموظف يدفعان الضريبة قبل استلامهما معاشهما. يقتطعون منه ضريبة الدخل. إذاً، هؤلاء الناس المعترين يدفعون ضريبة الدخل.

إذاً ضريبة الدخل ١٠٥ ملايين، لماذا لا يوجد تشريع ضريبي يراعي العدالة في توزيع الأعباء والتكاليف على أبناء الشعب. معظم الضرائب في لبنان غير مباشرة وهذه تصيب أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة تصيب قوى الشعب العاملة، تصيب وزير المالية بالمئة من الشعب اللبناني. أما الذين يحققون أرباحاً طائلة وثروات كبيرة، فإن هذه الضرائب لا تصيبهم إلا قليلاً.

وهنا لا بد لي من أن أشير إلى مسألة هامة وهي، إذا سألنا أنفسنا ماذا بعد؟ إلى أين نحن صائرون؟ ترى ماذا يكون الجواب؟ في سنة ١٩٦٧ نتيجة للنكسة كان لبنان من بين البلاد العربية التي استفادت مالياً من النكسة هنا، الحمد لله انتصرنا يا عميد، كان لبنان من المستفيدين مالياً، أما الآن فإنني أسأل، ترى هل أنه سوف يكون لبنان مستفيداً مالياً بعد بدء تحلحل الأزمة؟ ربما تأتي معركة وهي قادمة ولكن بعد المعركة الحل، وماذا بعد؟ مثلاً، مصر وسوريا بدأتا بالانفتاح الاقتصادي، وهذا أمر سوف يستدرج رؤوس الأموال العربية إلى كل من مصر وسوريا، رؤوس الأموال العربية هذه عندما تجد نفسها في الخيار بين أن توظف في لبنان بفائدة قليلة وبين أن تستثمر في مصر وسوريا بمشروعات منتجة، فإنها حتماً سوف تختار مصر وسوريا.

to obtain the original document, please contact M: Adnan Daher

وزير الدفاع: أنت زعلان؟

نجاح واكيم: لا.

وزير الدفاع: اتركهم، جاء دورهم دعهم يستفيدوا.

نجاح واكيم: نحن بدنا ياكلوا ولكن نحن بدنا نأكل أيضاً.

وزير الدفاع: نحن شبعانين ينقصنا رؤوس أموال ولا نعرف أين نوظفها.

نجاح واكيم: لأنه لا يوجد تخطيط يا معالي الوزير، والملاحظ أن معالي وزير الدفاع محام بارع جداً، إلا أن هذه القضية التي يدافع عنها سيخسرها، لأن الذي يدافع عن قضية الحكومة وخاصة حكومتنا، أكيد سيخسر.

إذاً، رؤوس الأموال سوف تذهب إلى كل من مصر وسوريا أيضاً نتيجة لزيادة أسعار النفط، التكاليف وثمن المواد المستهلكة سوف تزداد، وهذه أيضاً مشكلة سوف نعاني منها كبلد مستورد أكثر من مصدر.

رأيي أنه ما زالت المشكلة تزداد، فإذا لم تتمكن فرنسا مثلاً أو بريطانيا أو أميركا أو روسيا أن تخفض أسعار السلع المصدرة إلينا، ستبقى الحكومة تقول: طيب الأسعار العالمية عم تزيد فكيف نغطي الزيادة؟ فإذا لم نتمكن من إجبارهم على تخفيض أسعارهم فالمفروض أن نزيد الناتج الوطني لتكون العدالة في التوزيع إذاً يجب أن تكون الزيادة في الإنتاج، يجب عقد اتفاقات ثنائية مع البلاد العربية حتى تصل لنا بعض الثروة التي يجنوها ويكون لنا بها حصة ونحسن معها سياستنا.

لا نطيل، ولكن لا بد من ملاحظات أخيرة وهي:

أولاً ـ إن الموازنة، كما نعرف جميعاً، تعطي صورة حقيقية عن وضع البلاد، عن وضع الدولة، هذه الموازنة لا تبشر بالخير، يجب أن نتدارك الخطر، يجب أن نتحرك، واجب أن لا نتجمد عند قوالب جامدة ونقدس هذه القوالب، لا يوجد ما هو مقدس غير الله سبحانه وتعالى والوطن والشعب.

ثانياً ـ نحن نطالب بأن تجد الدولة سبيلاً واعياً لإنفاق المبالغ المدورة من سنة إلى سنة إلى سنة. وذلك عن طريق إيجاد خطة من أجل تنمية شاملة في البلاد وخاصة في المجالين الزراعي والصناعي.

ثالثاً ـ يجب أن تقوم الدولة بمشروعات سواء في القطاع العام أو في مجالات مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهنا أحب أن أقول: إن اليابان مثلاً، تستورد أكثر من ٨٥ بالمئة من المواد

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الأولية لأجل صناعتها وبالرغم من ذلك، فإننا نرى أن اليابان من الدول المتقدمة أو تأتي في قمة البلدان المتقدمة صناعياً لا بأس إن تحركت الدولة عندنا لإيجاد مشروعات صناعية يمكنها أن تزيد أو تقلل من أزمة البطالة وتزيد من الناتج الوطني.

أيضاً أريد أن أشير إلى موضوع أجد أن فيه أهمية بالغة، وهو غياب الدولة أيضاً في مجال التوزيع، وسوف أعطي أمثلة: نحن شعب فقير مالياً، نحن بلد نام لا يمكننا أن نقلد الفرنسيين والأميركان، معظم الشعب اللبناني من ذوي الدخل المحدود، نفتح الراديو نستمع إلى الإذاعة نجد برنامج دنيا المرأة مثلاً، يعلِّم المرأة كيف بدها تضع على وجهها حمرة وبودرة، أول سنة بيطلع موديل مكسي ثاني سنة ميني الخ... هذه الأمور لها أهميتها لأن هذه تستنزف، وتصرف أموال شعبنا على الكماليات عوض أن نعوِّد شعبنا على الادخار، حتى الادخار الإجباري.

ـ مقاطعة ـ على طريقة القذافي:

نجاح واكيم: أبداً، أبداً ما تتصور هكذا، نحن لنا رأينا ولا نؤمن بكل الأشياء التي يقولها القذافي وغير القذافي، نحن إيماننا بنظريتنا وبمبدئنا الناصري الذي يعلمنا أن الشعب يجب أن يفكر بغده يجب أن لا يتلفت إلى الكماليات بل إلى الضروريات اللازمة التي تريد أن تبني دولة تحفظ غدها وتحفظ مستقبلها، تنظر إلى الادخارات من أجل توظيف هذه الادخارات في مشروعات إنتاجية لماذا لا نعوِّد شعبنا على هذا الأمر، لا نرى إلا الشعب اللبناني مكسوراً، ليش؟ من التقسيط، ليش التقسيط، لأنه لا يوجد توجيه من قبل الدولة.

ونتطلع إلى الصحافة، مع احترامنا لعدد من الصحف، ولكن إذا نظرنا إلى الصحافة اللبنانية، كلنا نعرف أن الصحافة اللبنانية تقبض. ممن تقبض؟ من دول أجنبية. إنالصحيفة التي تقبض من دولة أجنبية إنما تسعى إلى خدمة هذه الدولة. في المكسيك اكتشف الشعب أن صحيفة واحدة قبضت من الولايات المتحدة الأميركية فأحرق الشعب مبنى هذه الصحيفة. ورفع صاحبها دعوى، ولكن المحكمة لم تحكم لصالحه.

كلنا نعلم أن ملايين التي تبذل، إنما تدفع في لبنان ثمناً، أو من أجل الاعلان لشركات أجنبية، أو من أجل بثّ الدعاية لبلدان أجنبية وترويج سياساتها الهدامة في لبنان. وأظن أن دولة رئيس الحكومة يعرف هذه الحقيقة ـ مقاطعة غير مفهومة ـ أنا أقترح بعض الاقتراحات. التوجيه الإعلامي، دواء للصحافة. فيرصد لوزارة الإعلام مبلغ يوزع بالتساوي بين كل الصحف سواء منها الموالية أو المعارضة، وكل صحيفة تقبض قرشاً من خارج وزارة الإعلام يجب أن تحرق ويحرق صاحبها.

نهار الأحد الماضي كادت أن تحصل مجزرة في لبنان، لأن دولة عربية...

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ أمرت الرئاسة بأن تحذف من كلمة الأستاذ واكيم، كل المقاطع المتعلقة بهذا الموضوع.

نجاح واكيم: ولكن عندما تكون هناك ممارسات تسيء إلى التضامن العربي وتسيء إلى لبنان فيجب أن نحذر، ويجب أن نحذر الحكومة والمسؤولين والكل.

أيضاً، تعترف الدولة من خلال الميزانية أن لا وجود لمرونة السوق المحلية بالنسبة لعدد من السلع وعدم توفر ظروف المنافسة.

إذا، اعترفت الحكومة بهذا الأمر، بهذا الواقع، لماذا لا تسعى إلى تبديل الواقع؟

سمعنا من الحكومة أنها تنوي أن تستورد عدداً كبيراً من السلع الاستهلاكية من أجل الحد من ارتفاع الأسعار. عال، ولكننا لم نرَ ما يترجم هذا القول عملياً في الميزانية. وهنا أحب أن أشير، أن أية دولة في العالم على افتراق أنظمتها السياسية، تسعى هذه الدول إلى تأمين الحد الأدنى من المعيشة لأبناء الشعب، وهذا واجب كل دولة. ولكن عندنا لا يوجد حد أدنى، هناك أناس يموتون من الجوع وهناك أناس يتوجعون من التخمة؟ لماذا لا تؤمن الدولة الحد الأدنى، حتى ولو اضطرت إلى دفع مبالغ في سبيل ذلك. يجب أن تستورد سلعاً أساسية استهلاكية وأن تحافظ على سعر متدنٍ لهذه السلع. هذا ما نراه وهذا ما نعرفه في كل بلاد العالم إلا عندنا. لماذا؟ ليتحمل الأغنياء ضرائب أكثر وأكثر على شرط أن يكون هذا على سبيل خدمة الشعب وفي خدمة مصالح وأهداف الشعب.

كلمة أخيرة. إني فيما أقول أيها الزملاء، لا أسعى إلا إلى التحذير من أخطار محيطة بنا وإلى أخطار تنتظرنا، إذاً لم نعرف نحن كيف نتداركها. هذا هو واجبنا، وهذه هي مبررات وجود أية حكومة. يجب أن نسعى، يجب أن تكون لدينا ولدى المسؤولين ولدى الحكومة، الجرأة في معالجة هذه المشكلات.

لا أدري لماذا أحس بأن كل الكلام الذي نقوله هنا سيذهب هباء، وبدون نتيجة، لا أدري. ولكن يبقى لنا أمل، فلنسع جميعاً من أجل خدمة وطننا، من أجل خدمة شعبنا. إن الأيام، وإن التطور لا يمكن أن ينتظر المتخلفين. وإن التخلف لا يمكن أن يفرض على أي شعب ولا يمكن أن نفرض الجمود على الشعب تحت شعارات زائفة لا يؤمن بها حتى الذين يرددونها، يجب أن نقتدي بغيرنا، يجب أن نتعلم ويجب أن نمارس ويجب أن نحاول نحن أن نتطور. هناك تجارب كثيرة في العالم، شعوب مثلنا كانت متخلفة وتمكنت هذه الشعوب بإرادتها وببعد نظر المسؤولين وإرادتهم وتصميمهم، تمكنت من الوصول، وتمكنت من الصمود، وأنني أعطي أمثلة كثيرة، حسبي أن أذكر سوريا مثلاً، تدفع ٧٠ بالمئة من ميزانيتها للمعركة. وهي صادمة والشعب لا يجوع. مصر تدفع ٥٥ بالمئة إلى ٦٠ بالمئة من ميزانيتها من أجل المعركة وما زال الشعب صامداً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وما زالت الحياة تسير بشكل منتظم لأن هناك تخطيطاً. يجب أن نتعلم، ويجب أن نمارس التجربة على أرضنا. هناك تجارب كثيرة في العالم، وأنني بكل فخر أقول: هناك التجربة الناصرية التي اقترحها القائد الخالد جمال عبد الناصر، لا أقول أن أنقلها حرفياً، ولكن أقول إنها واحدة من أهم التجارب التي يجب علينا أن نتعلم منها. أيضاً يجب أن نمارس الحياة والتجربة على أرضنا لكي نصل إلى حياة أفضل ولكي نتفادى الأخطار المحيطة بنا. وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور بيار دكاش.

بيار دكاش: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

يضع الإنسان العاقل والمفكر، نصب عينيه هدفاً سامياً يسعى إليه، ويعيش مناضلاً من أجله، حتى يوفق بالوصول إليه، وينسى بتحقيقه دروبه الوعرة ومسالكه الشائكة.

أما إذا أخفق بتنفيذ مبتغاه وبلوغ مأربه، فإنه ينقلب عندئذ على طموحه ومقصده ويروح يعلل النفس بالأمل ينشده ويفلسفه متمسكاً بخيوطه التي غالباً ما تكون أوهى من خيوط العنكبوت..

فالمصاب يتمسك بأي شيء. ألم تسمع بالمثل العامي الذي يقول «المصاب يتعمشق بحبال الهواء».

أما هذه الموازنة فإنها لم تستطع أن توصلنا إلى الهدف، بل قطعت علينا كل أمل في الوصول خاصة بعد تصريح معالي وزير المالية دولة رئيس مجلس الوزراء الذي قال «إننا لا نستطيع أن نجزم بأن الانفاق سيتم لأن ذلك موقوف على مدى نشاط الإدارات وكفاية الأجهزة.

فكأني به يقول ما الشاعر الجاهلي:

ألا أيها الليل الطويل ألا أنجل بصبح وما الأصباح منك بأمثل

أيصح بعد هذا التصريح الخطير أن نناقش مشروع الموازنة لعام ١٩٧٤ لتبيان خصائصه وما يهدف إليه والخطوط الأساسية المتبعة من خلاله.

فأي خصائص نريد أن نبين

وأي هدف نريد أن نحقق.

وأين هي الخطوط الأساسية لمطلق سياسة، متبعة من خلاله اللهم إلا إذا اعتبرنا أن الموازنة ليس لها من خصائص تذكر سوى وضع الأرقام.

ومرد هذا التشاؤم إلى أن الموازنة الحالية لا تختلف اختلافاً بيناً عن سابقاتها رغم ارتفاع أرقام مجموع اعتماداتها التي تبلغ حوالى مليار وثلاثمئة وخمسة وثمانين مليون ليرة لبنانية. فالزيادة العددية التي لا تترجم بالمشاريع وتنفيذها تبقى اسمية ووهمية ولا يفيد منها المواطن ولسان حاله يقول:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول.

ألم نرَ كيف أن الاعتمادات التي كان من الواجب إنفاقها لتنفيذ المشاريع المرصدة لها تتراكم سنة بعد سنة حتى تفوق المليار ليرة بين سنة ١٩٧١ و١٩٧٣ والحبل على الجرار.

هذه هي موازنة الموظفين، هذه هي موازنة الإدارة التي تهدف إلى لا شيء والتي أجمع اللبنانيون من مسؤولين وغير مسؤولين على التجريح فيها وتهشيمها وإدانتها.

أوصاف الموازنة:

يمكن تقسيم الموازنة في أجزائها الثلاثة إلى قسمين: القسم غير المنتج والقسم المنتج.

أم القسم غير المنتج فهو ممثل بالمعاشات والخدمات الاجتماعية ونفقات التجهيز فبحسن انتقاء الأرقام الموفق وببراعة صياغة الجمل وسبكها ظهرت الموازنة كأنها تجسد نسباً مرتفعة للإنفاق العام وصور، بتخيل طبعاً، هذا الانفاق كأنه حاصل ومدى تأثيره على الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الأسعار والمجالات الحياتية في لبنان.

كل ذلك بفضل توفر اعتمادات ضخمة ينتظر تدويرها من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤.

ولا أريد أن أعتقد بأنه يغيب عن بال ذوي الألباب بأن التدوير أصبح عادة سرية وسيئة تمارس علانية أمام المجلس الكريم وأمام الناس دون أن يرف جفن لفاعليها.

ويتفلت معالي وزير المالية من وعده بالانفاق ممسكاً بإمكان صرف هذه المبالغ قانوناً ويحمل وزر عدم صرفها للإدارة الضعيفة.

أما القسم المنتج فهو الممثل بالمشاريع الإنمائية والتربوية وخلافها...

ولكنه يستدل من هذا المشروع أن النفقات غير المنتجة تزيد سنة بعد سنة وتنفق بكاملها بينما يتعثر الانفاق الإنمائي بشكل عام وتدور أغلبية اعتماداته.

وهذه هي ظاهرة خطيرة أولى تهدد المجتمع بالانفجار.

أما الظاهرة الخطيرة الثانية فهي سرعة زيادة النفقات على الواردات. حتى لم تعد الواردات العادية لتكفي سد هذه النفقات.

أسباب هذا التفاوت:

ـ في النفقات:

ـ تزايد عدد الموظفين وتزايد الانفاق عليهم كالدرجات الاستثنائية للموظفين والعاملين في القطاع العام وزيادة النفقات التربوية والنفقات الدفاعية ونفقات التحويل ونفقات المساهمة في المؤسسة الوطنية لضمان الودائع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

- ارتفاع الأسعار وموجة الغلاء.
- نقص في عائدات المحروقات والمواد الملتهبة.
- سياسة الدعم كما اسماها معالي الأستاذ رينه معوض التي تعتمدها الحكومة لمعالجة مشكلة الغلاء وتجميد بعض أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية هل هي سياسة سليمة، أم أنها مخدرات تسكن ولا تشفي، ويستغلها القادرون والميسورون والغرباء قبل المعوزين من أبناء الوطن.

ـ في الواردات:

أولاً ـ إننا نشكر الحكومة على عزمها اتخاذ التدابير الصارمة لضبط الجباية الصحيحة للضرائب واتخاذ التدابير لضبط عمليات التحقق والجباية ولكنني لا أرى مبرراً لضرورة العمل على تعزيز إيرادات الموازنة العادية بإقرار مشاريع القوانين التي تؤمن هذه الغاية أو باللجوء إلى القروض.

فالمكلف اللبناني لا يستطيع أن يتحمل ضرائب جديدة خاصة وأنه لا يرى مشاريع تتحقق فيتهرب من دفع حتى الضريبة المتوجبة بذمته والمقررة بقوانين صريحة. وضمن إمكانياته.

وليس من فائدة ترجى من اعتماد القروض داخلية كانت أم خارجية بعد تصريح معالي وزير المالية الذي يقول بأن التدابير الصارمة التي يمكن أن تتخذ لضبط عملية التحقق والجباية كفيلة بتأمين الإيرادات الكافية لتأمين تغطية الانفاق العام.

وعلى الرغم من محاولة معالي وزارة المالية الناجحة نوعاً في اضفاء الطابع الإنمائي الصوري على الموازنة الحالية فضلاً عن الاهتمام الملحوظ بشؤون الدفاع والأمن فإن هذه الموازنة تبقى مبتورة ولا يمكن وصفها بالإنمائية لأن نصيب المشاريع الإنمائية والمنتجة لا تتعدى ٢٢ بالمئة من مجمل الموازنة.

والسبب في ذلك يعود كما ذكرت في بدء الحديث إلى أن هذه الموازنة هي موازنة الموظفين، هي موازنة المعاشات، هي موازنة الإدارة، لا موازنة الوطن.

الإدارة والغول

إدارة تبتلع الموازنة بنهم غريب وتأتي على الأخضر واليابس ولا تبقي على شيء، الإدارة ترفل بخطيئة التخمة يتساوى فيها الذئب بالحمل فلا ثواب للناشطين ولا عقاب للمتقاعسين فتأكل ما تبقى من مال.. فتصرف جزءاً منه يأكل كله الذين باعوا ضمائرهم في سوق النخاسين ويدور الجزء الأخير فتتراكم المبالغ سنة بعد سنة والناس من حولها في وجوم وهزال.

يطالبون ولا يجدون

يقرعون ولا يفتح لهم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يتظاهرون فلا يستجابون بل يضربون ويطردون خارجاً.

العلة هنا. العلة تكمن هنا في هذه الإدارة الفاشلة العاجزة المشلولة العرجاء.

ومهما نشط المسؤولون الواعون فلن يجدوا إلى تقويم اعوجاجها سبيلاً إلا بنفسها قبل أن يفرغ ويفقد صبر الناس فينقلبون عليها ونندم ولات ساعة مندم.

الإدارة مسؤولة عن كل شيء، عن كل شاردة وواردة فهل هي يا ترى فعلاً في المستوى كفاءة وتجهيزاً وتنفيذاً.

أنا أسأل ببساطة كلية؟

هل تستطيع الإدارة الحالية أن تعطي جواباً صريحاً عن أي قضية وفي مطلق حال وهي لا تضيع قضايا الناس ومصالحهم في الادراج نتيجة لعدم وجود التوثيق Documentation أي لعدم وجود (سكرتاريا) أو تنظيم أو تبويب. فكم من قضية ضاعت بسبب غياب التنظيم والتبويب والحفظ (المحفوظات ـ أرشيف) جهاز التنظيم والاضبارات والمحفوظات وفقدت في غياهب الفوضى فضلاً عن فقدان الضمير المهني عند بعضهم.

عبثاً نحاول أن نطور الإدارة إن لم نأخذ بأسباب العلم والتقنية الحديثة ونطرح جانباً العواطف والانفعالات والحلول المزاجية.

الإدارة ومسؤولياتها:

الإدارة ضعيفة الكفاءات لعدم وجود الموظف الصالح في المركز الصالح وكم أتمنى أن نصل إلى يوم نترفع به عن اعتماد الحزبية والطائفية والمحسوبية في التوظيف ونعتمد الكفاءة والعلم والاختصاص كأساس له وكفى.

إن فقدان السكرتارية وغياب التجهيز والمحفوظات (الأرشيف) وعدم اعتماد الأساليب الحديثة في التوثيق Documentation غالباً ما تؤدي إلى ضياع مصالح المواطنين.

أما فقدان الضمير المهني والذي لا يقابله أي ثواب أو عقاب فينسى تقدير الموظف الكفوء ويغمض الجفن على عقاب الموظف غير الكفوء تساعد على مزيد من التكاسل والاستهتار.

والمعاشات المدنية هي باب للرشوة والتخاذل وعلى سبيل المثال فإنك ترى بأن القطاع العام لا يلتزم بما فرضه من معاشات على القطاع الخاص.

طرق الإصلاح:

لست أدعي بأن في جعبتي ما يكفي لإصلاح هذه الإدارة الفاشلة ولكنني أحاول أن أعطي بعض التوصيات علها تفيد، فأقترح:

- وضع الرجل الصالح في المركز الصالح.

to obtain the original document, please contact M. Adrian Daher

- اعتماد الكفاءة.
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الموظفين.
- السعي لرفع المعاشات إلى المستويات اللائقة.
- الاستغناء عن الموظفين المسجلين على كشوفات حسابات القبض دون العمل الفعلي.
- إعادة التربية الخلقية والتمرس على تحمل المسؤولية عناية خاصة.

التخطيط لمستقبل أفضل:

فلو قدر لنا إدارة تخطط لمستقبل لبنان وتؤمن تطلعات أجياله المتعاقبة لما كنا مجبرين اليوم وبهذه المناسبة بالذات أن نعود إلى المطالبة بالأمور البديهية التي يشكو منها جميع المواطنين والذين يعانون نسباً مختلفة من الحرمان.

ونحن على ثقة بأننا سنستمر في المطالبة لكثرة ما وعدنا دون أن يعقب تلك الوعود المقطوعة لنا أي تنفيذ يذكر «الوعد بدون وفا عداوة بدون سبب»: وقد أعذر من أنذر.

صحيح أننا قد ورثنا التخلف من الماضي البعيد ورواسبه أكثر من أن تحصى ولكننا لم نعمل بما فيه الكفاية للتخلص من أوزاره الملتصقة بنا أبداً.

لذلك نعود فنطالب مجدداً باسم المواطنين الذين ائتمنا على رعاية مصالحهم العادلة والملحة.

نطالب بعناية صحية أكثر فعالية وإنسانية وشمولاً مما هي عليه اليوم وسأتقدم بمشروع دوام صحي جراحي يشمل جميع الأراضي اللبنانية ويؤمن الخدمة للمرضى ليلاً نهاراً وبسرعة وذلك على أفضل المستويات الطبية الحديثة كخطوة أولى لتحقيق المشروع الذي طرحته في الندوة النيابية الكريمة سابقاً وهو في أن يصبح لبنان المركز الصحي الأول في الشرق.

نطالب تكراراً بإلغاء بدعة الدور في المستشفيات أثناء الحوادث الطارئة وبتدعيم المستوصفات وتعميمها على جميع المناطق المحرومة معتمدين على عناصر خيرة وفاعلة مهيئة خلقياً ونفسياً وقد أثبتت فعاليتها بعد أن فشلت الدولة في تحقيقها بصورة فعالة.

أفلا تذكر الحكومة الكريمة ما عاناه المواطنون عندما عزلت قراهم الثلوج والتكاليف الباهظة التي اعتمدت في نقلهم.

نطالب بوضع حد لموجة الغلاء رحمة بالمواطنين المعوزين وأصحاب الدخل المحدود وقد سبق لنا وتقدمنا بحلول عديدة وتوصيات بهذا الخصوص في هذه الندوة بالذات يوم كنا نعالج قضية الغلاء.

نطالب بالمياه، كماً ونوعاً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

صرخة مدوية نطلقها مِن على هذه المنصة.

المياه، على قلّتها، ملوثة.

أتعلمون بأن عدد الحالات في اليرقان أو الصفرة يزيد عن أربعين ألفاً سنوياً، وبأن عدد حالات حمى التفوئيد عشرون ألفاً.

أما الإسهال وغيره من عوارض التسمم بالطعام فحدِّث عنها ولا حرج ـ واحد على ثلاثة.

نطالب بالمجارير وتعميم شبكتها على جميع المناطق، مع الإسراع بإنشاء معامل التكرير وحماية الشاطىء اللبناني قبل أن يبور موسم آخر من مواسم الاصطياف.

نطالب بإصلاح الشارع المهمول وقد وعدنا به مراراً.

نطالب بإلغاء البولفارات والطرقات التي لا قبل للدولة بتحقيقها قبل عشرات السنوات وبارتفاعات المطار رحمة بالمالكين الأغنياء الفقراء.

نطالب برفع الاستملاكات التي لا تحقق إذ لا يعقل أن نقبل بأن تؤمم أرزاق المواطنين في بلد الحريات وتنتهك قدسية الملكية الفردية التي كفلها الدستور.

نطالب بمحارق للنفايات وبتعميم النظافة في المدن والقرى والمحيط.

نطالب بإنشاء المساكن الشعبية بسرعة لتأمين مستوى معيشي يليق بالمواطن الإنسان.

نطالب بأنصاف المياومين ومعاملتهم معاملة إنسانية لائقة.

نطالب أيضاً وأيضاً بالرحمة والإنسانية والواجب الصحي لحماية المساجين والمعاقين والمتسببين والمتسولين والصم والبكم والمكفوفين والعاجزين. أين هي مصلحة الانعاش الاجتماعي، نطالب بإجراء انتخابات للبلديات التي مضى عليها وقت طويل وأغلبها محلول أو مشلول مع ما يرافق ذلك من انعكاسات سلبية على المصلحة العامة والخاصة.

نطالب بتحقيق طريق عاريا المتن الأعلى، مع ما يرافق هذا المشروع من نهضة عمرانية وفائدة اقتصادية وسياحية على أبناء المنطقة وعلى لبنان.

نطالب برفع معدل الاستثمار للبناء في الحدث وجوارها. من المناطق المحرومة أسوة بغيرها من المناطق المحظوظة.

نطالب بتوسيع طرق صيدا الجامعة اللبنانية.

نطالب بإنشاء المدينة الصناعية وتحديدها والتعويض على المتضررين من المالكين الأغنياء بالقرب من المطار الدولي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

نطالب بتحقيق المطالب الملحة والملحقة التي ينادي بها الطلاب وجعل العلم إلزامياً لكافة الأطفال لغاية بلوغهم الشهادة الابتدائية حتى لا نراهم يتسكعون في الشوارع بشكل يؤذي العين ويجرح القلب. هؤلاء للمدرسة لا للشارع.

الطلاب:

لم تعد التربية ترفاً فكرياً فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط الاجتماعي والاقتصادي فإن الهوة المتكونة بين الأجيال اليوم وفي المجتمع الواحد هي تربوية وليست اقتصادية كما تصور لنا فنحن بحاجة إلى تخطيط عام يربط التخطيط التربوي بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

فهناك تواصل شديد ومتين بين التخطيط العام والتخطيط التربوي وقد أوجدت منظمة الأونيسكو في لبنان المركز الإقليمي للتخطيط التربوي الذي خرج لمصر والعراق وسوريا والبلدان العربية الأخرى وغيرها عدداً لا يستهان به من الأخصائيين التربويين.

ولبنان الذي لم يحدد أي فرع للتخطيط التربوي يستطيع، برأيي، أن يتعاون مع المنظمة الدولية وندوة الدراسات ومركز البحوث العلمية لوضع مخطط تربوي عام ينسجم وحاجات لبنان والدول النامية المجاورة وذلك بالاستناد إلى إحصاءات دقيقة توفر مجالات العمل للعديد من المتخرجين.

وإنني أهيب بالمسؤولين أن ينظروا إلى التحركات الطلابية نظرة محبة واهتمام وأن يسارعوا إلى تحقيق مطاليبهم بإنشاء البناء الجامعي الموحد والكلية التطبيقية والمدارس المهنية والمختبرات الفنية والمكتبات الغنية، ولنا عودة إلى هذه المطاليب والسعي لتحقيقها وتنفيذها بأسرع وقت ممكن.

ولن أنسى المطالبة بإعادة النظر في قضية الاحتياطيين من طلابنا هؤلاء الذين حرموا من متابعة دروسهم في المعاهد الثانوية والعالية وخطيئتهم الوحيدة أنهم كانوا من الناجحين أما أولئك الذين لم يتابعوا التحصيل العالي فقد أعفوا من الخدمة وأجبر هؤلاء الناجحون على التوقف في مرحلة دقيقة من تحصيلهم العلمي العالي بسبب فقدان التشريعات اللازمة التي تجيز استدعاء المتخلفين عن التحصيل.

نحن بحاجة إلى كل طاقة من طاقات شبابنا من أجل بناء لبنان الغد مهما كلفنا ذلك من نفقات وتضحيات.

إن الانفاق على التربية هو انفاق منتج ومثمر حتى ولو كان على المد الطويل، فقد أثبتت الاحصاءات العالمية أن الانفاق يثمر عشرات الأضعاف فيما إذا أحسن توجيهه، وإلا فستكون البطالة على المستوى الجامعي الذي ينذر بالانفجار بعد أن كانت على المستوى الابتدائي والثانوي.

وهنا يطرح السؤال نفسه؟ ما هي المجالات المؤمنة لطلابنا بعد تخرجهم وهل هم يوجهون ثم يتركون دون رعاية واهتمام ليتدبروا أمورهم بأنفسهم.

مجالات الغد: الصناعة. التجارة. الزراعة. والسياحة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن هذه المجالات تعتمد على السياسة التي تنتهجها الحكومة بالنسبة إلى المعطيات المتوفرة لديها. من هنا كان لا بد من أن أدعو اللجان البرلمانية المشتركة إلى درس السياسة الاقتصادية والسبل التي يجب إتباعها وتحديد أهدافها ونسب تشجيع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والسياحية فلا يطغي قطاع على آخر على حساب المصلحة اللبنانية، ولا بد لنا في تقييم هذه الأوضاع الاقتصادية من درس أوضاع الليرة اللبنانية على ضوء التطورات والتفاعلات العالمية وذلك من أجل ازدهار الاقتصاد اللبناني خاصة وأن دور لبنان الرائد بدأ يتقلص شيئاً فشيئاً وليس لدينا أي تخطيط للحفاظ على أهميته ومكانته. وبدأت الدول المجاورة تنافسه في إيجاد المناطق الحرة المغرية إلى كثير من التجار الصناعيين.

فهل يستطيع لبنان بوضعه الحالي أن يبقى السوق المالي الحر لتوظيف الأموال العربية والأجنبية المتزايدة يوماً بعد يوم وسنة بعد سنة وهل يستطيع استيعابها وتثميرها؟

من هنا كان لا بد لنا من ثورة علمية تقنية تعملق لبنان وهو أهل لها.

كان لا بد من التخطيط والتصميم واعتماد التنمية الاقتصادية الشاملة للحد من أزمة البطالة والهجرة وتشجيع المبادرة الفردية وحماية الصناعة الوطنية كما لا بد من تشريع جديد للبنان، جديد يحدد مفهوم الدولة الحديثة وإيجاد الحلول لاستباق الأحداث قبل وقوعها واستبعاد قطع الوعود والعهود تحت تأثير الضغط والتطورات.

الأمن:

من كل هذا اعترف صادقاً بأن مناقشة مشروع الموازنة ونقده والتصدي إلى الإدارة والتطرق إلى المواضيع الحياتية والطلابية والاقتصاد والمطالبة بتحقيقها والمقترحات والحلول التي دعونا إليها تبقى دون فائدة تذكر وغير ذي أهمية إذا لم يؤمن المواطن إلى غده.

إن حالة الأمن المتردية التي آلت إليها أوضاعنا تنذر بأوخم العواقب. فقد بات الإنسان في لبنان يتصرف بمنطق شريعة الغاب فلا هيبة ولا سلطة ولا قوة رادعة بل كل واحد يتصرف إفرادياً ومزاجياً وعائلياً وقلبياً يأخذ حقه أو ما يعتقد أنه حق بيده ضارباً عرض الحائط بالمفاهيم الحضارية والإنسانية وهكذا نرى زميلاً لنا تهان كرامته في حرم هذا المجلس ومواطناً آخر متهم يردى قتيلاً برصاص طالب ثأر في حرم العدالة، وثالثاً يقتل وهو يعمل في فرنه برصاص الخارجين عن القانون وربما تتصدى له عناصر غير منضبطة بإطلاق الرصاص بعد أن كانت قد قتلت أخاه، وآخر يشج رأسه بأعقاب البناق في منتصف الشارع من عناصر أدعت لنفسها حقاً لا تملكه ولكنها تملكه في غياب السلطة المراقبة، وآخر من جرائم الشرف وغيرها ولا تنتهي السبحة الطويلة.

إلى م هذا الاستهتار بالإنسان وكرامته؟ وحقوقه؟ في موطن الإنسان.

فعلى الدولة إذاً، أن تفرض سلطاتها على الجميع دون تفرقة بين متنفذ أو صعلوك بين مقيم وغريب فتحزم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أمرها ولا يعيقها عن تطبيق العدالة أي عائق فالناس كلهم سواسية أمام القانون والحق هو المنتصر دائماً، وإلا تداعت أعمدتها وسقطت على من فيها وكان سقوطها عظيماً.

لا يحق لنا أن ننسى التاريخ في بلد التاريخ هكذا تعود الثقة المتبادلة بين الدولة الأم والمواطن الابن وتنتصر العدالة ويزدهر لبنان وتعلو مداميك صرحه، لبنان العدالة، لبنان المحبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده.

ريمون إده: دولة الرئيس، إنني أرى بأن هذه الموازنة موازنة خطر لأن كل النواب الذين تكلموا قد تكلموا ضد الموازنة، لم نسمع أي نائب أيد هذه الموازنة؟ إذاً، طارت الموازنة.

الرئيس: سنأخذ ملخصاً لكل اقتراحات النواب ونرسله إلى الحكومة.

رفعت الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

رئيس مصلحة الجلسات ـ المحاضر

الإمضاء: عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثالث عشر ـ العقد العادي الأول

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس والعشرين من آذار ١٩٧٤

المواضيع المبحوثة:

١ ـ متابعة مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٧٤

٢ ـ درس وتصديق اقتراح مشروع قانون بتمديد ولاية المجالس البلدية والهيئات الاختيارية

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد العادي الأول ١٩٧٤ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٦ آذار ١٩٧٤ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد

تغيب السادة: عادل عسيران، عبد اللطيف الزين، فهمي شاهين، فريد سرحال، يوسف حمود، أحمد أسبر، آرا يروانيان، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، كمال جنبلاط، مرشد الصمد، موريس فاضل، جوزف سكاف، حسن الميس، ناظم القادري.

واعتذر السادة: بهيج تقي الدين، فؤاد نفاع، الأمير مجيد ارسلان، عبدو عويدات، فؤاد طحيني، عبد الله الراسي، موريس زوين، أمين الحافظ، ادوار حنين، طارق حبشي، بيار دكاش، رشيد الصلح، توفيق عساف.

وتمثلت الحكومة بالسادة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تقي الدين الصلح، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: جوزف شادر، سورين خان اميريان، عمثان الدنا، ميشال ساسين، نصري المعروف، علي الخليل، كاظم الخليل، نزيه البزري، البير مخيبر، اميل روحانا صقر، انطوان فرنجية، فؤاد غصن، حسن الرفاعي، صبري حمادة.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين،

المتغيبون، تتل أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتل أسماؤهم،

تليت

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الرئيس: حضرة الزملاء، لا يزال أمام الرئاسة تسعة نواب من طالبي الكلام في الموازنة العامة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، للآن تكلم ما يزيد عن الاثني عشر نائباً. وبقي حوالى التسعة من الزملاء يريدون الكلام عن الموازنة، وأنا أحدهم. لذلك أرجو من الزملاء حفاظاً على الموازنة كي تصدر في المدة المعينة، وقد زاد الوقت عن المدة المعينة، والناس ينتظرون الاعتمادات كي تصرف ولا يجوز أن نبقى على الاثني عشرية لأنها خلافاً للدستور، لذلك أرجو من الزملاء الذين يريدون الكلام أن يحصروا كلامهم في الموازنة عندما تطرح البنود وأن نكتفي اليوم عند هذا الحد، وأن نبدأ رأساً بدرس الموازنة بنداً بنداً كما هو مفروض علينا في الدستور والنظام العام، وقد اتصلتُ بأكثر الزملاء الذين سجلوا أسماءهم للكلام فحبذوا هذا الرأي، وأنا أحدهم. أرجو أن تحذفوا اسمي من طالبي الكلام كي نسير في الموازنة.

الرئيس: حضرة الزملاء، الزميل منير أبو فاضل يقترح قفل باب المناقشة في الموازنة بصورة عامة والكلمة لحضرة النائب المحترم دولة الرئيس رشيد كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، إنني آسف أن لا أوافق حضرة الزميل فيما ذهب إليه لأن الموازنة هي أهم قانون يجب الوقوف عنده ومناقشته بكل حرية وبكل بجبرحة حتى يتمكن المجلس النيابي، بجميع من يريد أن يتكلم حول الموضوع بصورة عامة، أن يفسح أمامهم في المجال ونحن نعرف بأن الموازنة تحال على المجلس في آخر يوم، بل في آخر ساعة من المهلة الدستورية حتى تحفظ الحكومة حقها في نشرها بمرسوم، والذي نلاحظه أيضاً، التأخير الذي يحصل، وأنني لا أقول بأنه مقصود، في إحالة مشروع الموازنة على المجلس النيابي للبدء في مناقشتها والتصويت عليها. هذا هو السبب المباشر الذي أدى إلى هذا التأخير ولا يمكن أن نحمل ذلك إلى النواب الذين يتكلمون وهم إذ يفعلون إنما يقومون بواجبهم. ومن حقهم كذلك أن يدلوا بآرائهم، وهنا لا بد لي من أن أسارع إلى القول بأنه من المؤسف أكثر أن جميع الملاحظات التي نبديها عند بحث الموازنة لا يعلق في أذهان المسؤولين منها شيء. ولذلك كنت تمنيت على الرئاسة في السنة الماضية أن. . . .

الرئيس: وهذا ما حصل بالفعل يا رشيد بك، أرسلت الرئاسة جميع هذه الملاحظات مدونة ومسجلة بملف خاص إلى رئاسة الحكومة، وإلى مجلس الوزراء.

رشيد كرامي: لذلك نتمنى اليوم على الرئاسة بأن تقول لنا ما هي الاجراءات التي اتخذت حيال هذه الاقتراحات والملاحظات وما نفذ منها وما لم ينفذ، فيوضع ذلك في تقرير يوزع على المجلس الكريم.

لذلك فأنا أحتفظ بحقي بالكلام حول الموازنة. وأرجو أن يتسع صدر الجميع لمناقشتها من قبل جميع الزملاء المحترمين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: حضرة الزملاء المحترمين، حتى لا يضيع الوقت في بحث هذا الاقتراح، وفيما إذا كان قفل باب المناقشة جائزاً أو غير جائز، الرئاسة تكتفي بالقول بأن كلاً منا يعلم مدى أهمية إقرار الموازنة وأن السرعة في إقرار الموازنة، مع الأخذ بعين الاعتبار المناقشات التي تحصل والآراء التي يبديها النواب، هي فعلاً في مصلحة البلد بالنسبة لتجميد الاعتمادات المتعلقة بالمشاريع الإنمائية والإنشائية طالما أن الموازنة قيد الدرس. لذلك نكتفي بالطلب إلى الزملاء الاختصار ما أمكن. وإذا كان ثمة من نواب يريدون التنازل عن دورهم في الكلام. فهذا من حقهم. والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ لويس أبو شرف في بحث الموازنة.

لويس أبو شرف: دولة الرئيس،

غيري من الزملاء الكرام ناقش الموازنة على ضوء علمه واختصاصه. أما أنا فليسمح لي ببعض الخواطر والملاحظات على ضوء الخبرة وشيء من الواقع، كما، فليسمح لي بالتطرق إلى موضوعات لا يثيرها البعض باعتبارها تافهة أو ثانوية لبعدها عرضاً عن الاقتصاد والأرقام، بينما هي في الحقيقة جوهر كل اقتصاد وكل أرقام، وربما بزوالها زوال كل اقتصاد وكل أرقام.

أولاً، بين أيدي الزملاء موازنة تقليدية التقسيم والاخراج، ضخمة الأرقام في جزئيها الأول والثاني وضئيلتها في الجزء الثالث. فما هو دورنا نحن النواب، وهذا الذي ما أشار إليه الرئيس كرامي؟ ما دورنا نحن النواب في هذه الموازنة البالغة ملياراً ومئتي وخمس وعشرين مليون ليرة، ما عدا الموازنات الملحقة؟ دورنا في اللجان وفي المجلس هنا، مناقشة الموازنة ضمن إطار محدد، ترسمه حكومة، يمنحها المجلس ثقته، ولا تستطيع أن تبقى وتحكم بدونها. وهذا هو وجه الغرابة بعينه. كيف؟ حكومة لا تستطيع أن تبقى في الحكم بدون ثقة المجلس وإرادته، ومجلس لا يستطيع إلا أن يقر الموازنة التي ترسلها الحكومة، وبتعديلات طفيفة أحياناً، دون أن يقوى هذا المجلس على تخصيص اعتمادات لتنفيذ مشاريع ملحة في المناطق التي نمثل، ولا تستجاب لأن ذلك يعتبر خروجاً على الإطار المرسوم والمحدد في الموازنة فكيف يكون المجلس سيد نفسه. وكيف يكون السلطان في يد المجلس ساعة ترسل الحكومة مشاريع إلى المجلس فيقرها، وإلا تصدر بمراسيم، ساعة لا يقدر هذا المجلس عندما يقترح، ولا يقوى على إقرار وتنفيذ مقترحاته التي يرسلها إلى المجلس، فماذا يفيدنا النقاش، إذاً، في اللجان وفي المجلس، ما دامت المقاييس قد انقلبت وتبدلت، إلا إذا كان من نمثل في المناطق يرضون بإذاعة الكلام ثمناً لحرمان، أو ثمناً لما يطالبون به، بدلاً من تنفيذ الخطة السداسية التي أقرت بأولوياتها بالاتفاق مع النواب مسبقاً، واطلاع الشعب عليها، ليكون على بينة من تحقيق حاجاته ضمن برنامج زمني معين.

من هنا، إن دورنا في الموازنة أصبح شكلياً، لا أكثر ولا أقل. ودورنا في مراقبة الانفاق لا يقدم ولا يؤخر دون بعزقة الأموال وهدرها، ودون أن يصيب المبذرين أي عقاب يردع كل من تحول له نفسه الهدر والتبذير.

ثانياً: ما دام ٦٧ بالمئة من مجموع الموازنة يذهب إلى الجزء الأول، و١٥ بالمئة إلى الجزء الثاني، أي ٨٢ بالمئة أي مليار وإحدى عشر مليون ليرة على الجزئين الأول والثاني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فماذا يبقى من الموازنة للجزء الثالث؟

أنا لا أنكر أن الدولة بحاجة إلى موظفين، إلى تجهيزات، إلى إنشاءات. ولكن هل تقوم الدولة وتستمر وتعمل بدون شعب يغذي الموازنة بالرسوم وبالضرائب من عرق الجبين ودم القلب. وأنا لا أنكر أيضاً، أن الحكومة اتخذت تدابير في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وفي حقلي الأمن والدفاع. ولكن يقول الناس، هذه الموازنة، ما هي المشاريع التي خففت الأعباء عن كاهل الشعب. ويقولون لك الايجارات، الأقساط المدرسية، التي تأكل ثلاثة أرباع ما يجنيه المواطن، فكيف بصاحب الدخل المحدود، بالمعوز والفقير الذين لا يستطيع الواحد منهم أن يدخر قرشاً لأيام عجزه وشيخوخته.

ويقولون لك: الإنتاج الزراعي الذي تذهب أرباحه بين التاجر الوسيط وتاجر المفرق وتجار الأسمدة الكيماوية والأدوية الزراعية. ويقولون لك، يا دولة الرئيس، وأنا قلت سأعطي ملاحظات وخواطر. الماء الذي ينقطع في كل صيف، لا بسبب شح المياه، ولا بسبب التجهيزات والإصلاحات والإنشاءات، بل بسبب موظفين أنتنت ضمائرهم واهترأت أخلاقهم فاتخذوا من الماء وسيلة سياسية أو حزبية رخيصة أو وسيلة للكسب والإثراء. فمتى تستغني الدولة عن هذه الطفيليات.

قد تعذر الحكومة إن هي لم تؤمن الدواء والعلم المجانين. وقد تعذر الحكومة أيضاً إن هي لم تؤمن كل المواد الغذائية بخفض الأسعار التي نتمنى. ولكن الحكومة لن تعذر ساعة لا تؤمن الماء، وهو غزير ومتوفر في كثير من المناطق، إكراماً لموظفين، عديمي الشعور بالواجب والمسؤولية، يستخفون بالدولة وبأنظمتها وقوانينها، ولو مات الناس عطشاً. وما أقول هذا، يا دولة الرئيس، إلا لفرط ما عانينا في الصيف الماضي وتنبيهاً للمسؤولين كي لا تتكرر المأساة المهزلة في هذا الصيف، وتستغل القضية في إطار بعض المخربين والمغرضين والمبيتين.

وإذا انتقلنا إلى الطرقات، فما هي الاعتمادات التي خصصت في موازنة ١٩٧٤ للطرقات. مع تقديري لما تقوم به الصيانة المركزية من تزفيت محدود، والصيانة الإقليمية من ترقيع مؤقت، نظراً لضآلة الاعتمادات الموضوعة بتصرفهما، أتساءل وتتساءلون في هذه الموازنة، ما هي الاعتمادات التي خصصت للطرقات، لا سيما بعد هذا الشتاء الخير الذي خرب كل الطرقات. ثلاثة ملايين ليرة، للطرق الدولية، مليونا ليرة للطرق الرئيسية والثانوية، وثلاثة ملايين ليرة للطرق المحلية والداخلية. المجموع ثمانية ملايين ليرة يضاف إليها ستة ملايين ليرة للصيانة والجسور، مليون وسبعمائة ألف ليرة لشراء زفت وأجور عمال، وسبعمائة وخمسين ألف ليرة فلش عمومي، بمذكرات من الوزير.

هذه كلها للنواب منها خمسة ملايين ليرة وللوزير وللإدارة أحد عشر مليون ليرة. فهل يمكن بهذه الاعتمادات الضئيلة أن تصلح طرقات لبنان، وهو البلد الذي يعتمد فيما يعتمد، على نجاح موسمي السياحة والاصطياف، على طرقاته، بستة ملايين ليرة نصلح طرقات لبنان؟ ونحن على أبواب الصيف، ولست أدري إذا كانت الوزارة قد أمنت الزفت الكافي لتزفيت الطرقات، أو للترقيع على الأقل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ويقولون: من أين المال؟ هاتوا المال لنقوم بتزفيت الطرقات. ترى، لماذا لا يقال من أين المال للجزء الأول، أم أن مرتبات الموظفين أولى من تأمين حاجات المناطق التي منها الموظفون أنفسهم. المال، دائماً المال. لو عصر الجزءان الأول والثاني ومنع الهدر، ولو ضبطت الإدارة، ولو عدلت الضريبة كما يتمنى رئيس الحكومة، جباية وتوزيعاً وتحققاً لأمكننا توفير ما يكفي تزفيت كل طرقات لبنان.

غداً تعودون إلى مناطقكم أيها الزملاء، فيطالعكم الناخبون وتسمعونهم كل يوم: ماذا فعلتم لنا؟ بالغلاء، لا شيء. أقله بعض الاعتمادات التي رششتموها على الطرقات المحلية والداخلية. اعتمادات مخصصة منذ سنين، ماذا حل بها.

أنا أعلم أن الطرقات كثيرة والموظفين قلائل ولكن لماذا لا تعمد الإدارة إلى طريقة أنجع وأجدى. فتكلف البلديات بتنفيذ هذه المخصصات للطرقات المحلية والداخلية. أو في أسوأ الاحتمالات، لتكلف أصحاب العلاقة أنفسهم لتنفيذ هذه الطرقات. ولا تدفع لهم المبالغ إلا بعد كشف تجريه الإدارة المختصة بموافقة البلدية أو المختار أو القائمقام على مسؤوليتهم جميعاً.

فيما أتكلم على اعتمادات الجزء الأول والموظفين، يطيب لي يا دولة الرئيس أن أتطرق إلى موضوع يتناول المناقلات والتعيينات في دنيا الموظفين الجديدة.

من المسلم به، أن كل عمل بشري لا يمكن أن يكون كاملاً، ولا بد من ثغرات ينفذ منها الناقدون. ومن الناقدين من يعرف أصول النقد، يتقيد به دون أن يريد للحكم إلا صلاحاً ونجاحاً، لا تفشيلاً ولا تعجيزاً ولا إتهاماً. ونحن، وإن كنا ممثلين في هذه الحكومة، فلا يعني هذا أننا نربط المحارم بالأعناق ونمسك بالمباخر مسبحين مهللين. وخير لكم أن تنتقد الحكومة نحن، مصلحين لا مزحزحين، كي لا تتورط الحكومة في أخطاء وتدفع الثمن غالياً وغالياً جداً.

مبدأ إلغاء الطائفية الذي ناديتا به منذ سنوات، وأقدمت عليه الحكومة، عمل تشكر عليه. وهو محك لنا وتجربة، يحرر الإدارة من بعض رواسب عقدها، ومما يعيق سيرها وتقدمها ونموها وتطورها. كما ينقل الموظف من تبعية الطائفية إلى تبعية الدولة، على أساس العطاء والكفاءة والقدرة على الإنتاج. هذا المبدأ العظيم أفسد عند التطبيق. الذي أفسده، تطبيقه وعدم مراعاة مصلحة الإدارة التي لأجلها كانت هذه الخطوة الجريئة. وأنا أسألكم يا دولة الرئيس ما هي المقاييس التي اعتمدت في المناقلات والتعيينات، أهي الكفاءة، أهي الخبرة، أهو الاختصاص؟

من حسنات كل تنظيم، ومن شروط النجاح في كل إدارة، أن يوضع الشخص المناسب في المكان المناسب. فهل جاءت التعيينات والمناقلات لتضع الشخص المناسب في المكان المناسب؟ نحن نريد أن نجنب الحكومة النقد والأخطاء والمآخذ ـ ولكن ما حيلتنا وقد أفسحت هي أمام الناقدين والمؤاخذين، ساعة لم تتجرد من خصوصياتها في مبدأ عظيم أعلنته وأفسدته عند التطبيق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الإدارة التي لم يبق أحد شكا ويشكو إهمالها وفسادها وعجزها وتقصيرها إلا حفنة من أصحاب المناقبية والخلقية، أخذوا بجريرة المسيئين والفاسدين والمفسدين. هذه الإدارة، التي بح صوتنا من المناداة بضرورة تحسينها وتطويرها بعد أن أصبحت عللها تشكل خطراً على البلد نفسه وعلى النظام إياه. هذه الإدارة، هل تعتبر هذه المناقلات والتعيينات آخر الدواء لتتملكها العافية وتعتبر في عداد الإدارات العصرية الحديثة؟

يوم جيء بحكومة اختصاص يا دولة الرئيس قامت القيامة على حكومة الاختصاص لأن الاختصاص تعوزه الخبرة. ورُبّ خبرة خيرمن ألف اختصاص. وكان الفشل حليف الاختصاص يومذاك واليوم جيء باختصاصات كثيرة ولكن في غير محلها. ونحن نعلم أن الوزير قمة الهرم في الوزارة، لا يفترض فيه أن يكون اختصاصياً، ما دام مديره العام والدائرون في فلك وحدته الإدارية من أصحاب خبرة واختصاص يمكنهم أن يعاونوا الوزير في شؤون وزارته. ولكن في هذه المناقلات والتعيينات انتفت خاصة الاختصاص إذ أصبح الوزير والمدير كلاهما بدون اختصاص يفتشان عن صاحب خبرة واختصاص في الوزارة ليعاون المدير الجديد، ريثما يتعود مناخ وظيفته الجديدة، ولو على حساب سير الإدارة، وعلى حساب مصالح العباد.

نحن مع المبدأ الذي اعتمدته الحكومة، شرط أن تتم المناقلات دورياً وتعتمد سياسة الثواب والعقاب من ناحيتي الفشل والنجاح، فلا تبقى الوظائف حكراً على فئة معينة، أو على موظفين يقبعون في وظائفهم ولا يتزحزحون.

ونحن مع مبدأ التوزيع العادل الذي يحترم حقوق الجميع لتحترم وتصان حقوق لبنان. فالحقوق الطائفية ما وضعت يوم وضعت إلا عن حكمة وبعد نظر. والذين وضعوها يعرفون جيداً تاريخ لبنان والعوامل المؤثرة فيه سلباً وإيجاباً من قرب أو بعد.

يعرفون جيداً وضع لبنان ودقة تركيبه فأرادوا سلامته وتوازنه وعدم اختلاله. فكانت حقوق الطوائف. ولكن الحقوق الطائفية تزول ساعة تزول أسبابها ومبرراتها وننصهر كلنا في بوتقة وطنية واحدة، تهتدي بروح الدين بما حق وعدل، لا بالطائفية بما هي عثرة وعصبية. ولن يعيق سيرها ونموها إلا نغمات نشاذ سمعناها من بعض الهيئات وتعودنا سماعها منذ طلع فجر الاستقلال، مما يجعل البعض ينظر إلى الماضي ورواسبه وذكرياته، ويخاف أن يكون المستقبل صورة عنه، بأبعاده وأحلامه وأطماعه مما يجعل كل فريق يتمسك بحقوقه حرصاً على كرامته وبقائه.

القضية قضية ثقة متبادلة، وقضية إيمان وولاء بوطن وحكم، يضمنان الحقوق ولا يفرطان بالحقوق. وهل يتطيف الحق ليفقد قدسيته وجوهره؟

حقوق الطوائف ليست باقتسام الوظائف بقدر ما هي حقوق المواطنين على الدولة، تضمن لهم العدالة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية، وتضمن مصالحهم بجناحين من ولاء للبنان وإيمان به. ساعتئذٍ لا يشعرون بإجحاف، ولا بظلم ولا بقتل شخصية أو دوس كرامة وتحطيم حرية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سيدي الرئيس، وهنالك قضايا لا بد من التوقف عندها والتنبه إليها قبل أن تندم ولا يعود الندم ينفع. هناك ظاهرات أربع ربما كان التمادي فيها أو الإغضاء عنها، سبباً لانعكاسات ليست في مصلحة هذا البلد ومن يأمنون بوجوب بقائه ليلعب دوره على الصعيدين العربي والدولي.

ظاهرة الهجرة، تستنزف العنصر البشري.

ظاهرة بيع الأراضي، تستنزف العنصر الجغرافي.

ظاهرة التخلف اللبناني عن الركب العربي.

ظاهرة الفوضى والتخريب والدويلات في قلب الدولة الواحدة.

وماذا يبقى لنا جميعاً ساعة نفقد الأرض بما هي قيمة الإنسانية الأصيلة وساعة نسكت عليها، أنه عداء الوفاء لسعادتها وازدهارها. وساعة يتخلف لبنان عن ركب جيرانه وقد كان فيهم قائداً وموالياً، وساعة تجثم على قلب الدولة دويلات لتنهشها ليصح فينا قول القائل: ويل لأمة رضعانها ينهشون أثداءها وأغنياؤها يبقرون بطونها والمسؤولون فيها على قبورها يرقصون.

أما ظاهرة الهجرة، فهل جاءكم الخبر اليقين عن عدد المهاجرين عن لبنان كل عام، من أي الأعمار هم، وماذا يحملون في صدورهم من طاقات إلى الخارج. بل ماذا يحملون في صدورهم من انفجارات ومواهب كانوا يودون أن يفجروها على أرض وطنهم ليصح فيهم قول الشاعر أمين ناصر الدين:

أمسى بنوك وما في الحي مرتزق لهم ولا لأبي منهم شغل

لم يبرحوك اختياراً غير أنهم ضاقت بهم جنبات العيش فارتحلوا

زيارة واحدة، يا دولة الرئيس، إلى سفارتي كندا واستراليا تعطيكم الصورة الحقيقية والمأساة الرهيبة والكارثة التي في حجم الفاجعة التي تهدد لبنان في مصيره وغده.

هي الأدمغة الخلاقة من يهجر، هي السواعد المقتدرة البانية من يهجر، هم الشباب يهجرون وفي صدورهم نقمة ويأس، وآباؤهم هنا على نقمة ويأس يقيمون، ساعة يرون فلذات أكبادهم يذهبون ولا يرجعون. بينما هنا تفتح أبواب العمل للآتين من مشارق الأرض ومغاربها وأبناء الملكوت يذهبون خارجاً ولا يرجعون. فحتى م يستمر النزف، حتى م تستمر المأساة؟ فرفقاً بلبنان أرضاً وشعباً وقيماً وتاريخاً.

أما الظاهرة الثانية، فهي بيع الأرض بصورة غير طبيعية، بطريقة مشبوهة حتى يصبح اللبنانيون على أرضهم غرباء أو لاجئين أو مشردين. ولمن تصبح الأرض؟ أهي خطة مرسومة لتهجير العناصر القادرة الفعالة؟ أم هي خطة مبيتة لشراء الأرض بالاغواء والأغراء لتصبح الأرض ومن عليها لقمة في فم الطامعين، بعد أن عجزوا عنها في الماضي، فأبحناها لهم اليوم بيعاً وشراء وترحيلاً؟ حتى م نغمض العيون؟ حتى م نصم الآذان؟ ولعل الغافلين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أو المتغافلين يتذكرون ما حل بالمعتمد بن عباس ملك إشبيلية يوم استعان بزعيم المرابطين في مراكش، فجاء يساعده وينجده في اسبانيا، فلما شام منه ضعفاً وفقراً، انقض عليه وأخذه أسيراً ليقضي نحبه في سجن، في أغماد.

أما الظاهرة الثالثة فهي أن لبنان يكاد يفقد دوره ومكانه في المجموعة العربية فيما العالم العربي يعمل ويبني بجدية وموضوعية، لمجابهة تحديات العصر، ورفع مستوى الشعوب العربية مادياً ومعنوياً، وفيما العالم العربي يتحكم باقتصاد العالم بواسطة الطاقة، وسيلة الإنتاج، ليكون للعرب المكانة التي يستحقون في المجموعة الدولية، لا يزال لبنان يلهو بالقشور متناسياً دوره ومكانته غارقاً في خلافات تتركه في حالة تخلف وتمنعه من التطور والتقدم ومجاراة الركب الحضاري في حلبة البقاء والرقي والتقدم والعمران. فحتى م تظل سياستنا قصيرة المدى تعمل في الشكل لا في الأساس، في العرض لا في الجوهر، وحتى م تستهوينا الغوغائية فنضع حناجرنا وقلوبنا فوق رؤوسنا وعقولنا؟ حتى م نلهو، فيما الغير يجدون، ونتقهقر فيما الغير يتقدمون؟

أما الظاهرة الرابعة والأخيرة، فهي ظاهرة الفوضى والتخريب والدويلات في قلب الدولة.

الملاحظ في السنوات الأخيرة، أن عبد الإضرابات والتظاهرات أصبحت هواية عند البعض، وأن موجتها آخذة في الاتساع، يركبها أصحاب الغايات والأغراض والمطامع بشعارات ومطالب، بعضها غريب عن القضية التي إليها ينتمون، وبعضها يبعث على الشك والحذر، وبعضها جدير بالتحقيق والتنفيذ. وإذا كانت الحرية عندنا مقدسة ويكفلها الدستور، لكن القانون من جهة ثانية يكبح جماحها إذا أصبحت فوضى وتخريباً ومسا بالمصلحة العامة. وإذا كان النظام عندنا يسمح بالتظاهرات، يسمح بالإضرابات تعبيراً عن رأي وسبيلاً لتحقيق مطالب، فلا يجوز أن يستغل النظام ويعتمد الحرق والخلع والكسر والنهب والسلب، تحقيقاً لتلك المطالب، المطالب التي بها ينادون، واتهام الحكومة بالعجز والتقصير والمطالبة بإسقاطها. هذه كلها، ساعة تثار في الشارع أو تحقق تحت ضغط الشارع، فمعناه أن المجلس لم يعد له دور، ما دام الشارع يأخذ محله ويلعب دوره في إسقاط الحكومات وتحقيق المطالب. وذلك لعمري أخطر ما يهدد الديمقراطية في أقدس أقداسها.

هؤلاء المطالبون، كلهم من مختلف المناطق، فلماذا لا يكلفون نوابهم بإثارة قضاياهم هنا في قلب المجلس؟ لماذا؟ إلا إذا عجز المجلس عن إقناع الحكومة بوجوب تحقيق ما يمكن وما يجب أن يحقق على ضوء الإمكانات، ساعتئذٍ، ما على المجلس إلا أن ينزع عن الحكومة ثقته حسب الإمكانات والأصول الديمقراطية والبرلمانية لا تحت الضغوط الشارعية والميول السياسية والعقائدية. وإذا كان المجلس متواطئاً مع الحكومة، ولا يلبي مطالب الشعب المحقة ضمن الإمكانات المتوفرة فهذا معناه أن المجلس قد خان وظيفته الأساسية، وأصبح بينه وبين الشعب هوة عميقة لا يطمرها إلا وجوب غيابه عن المسرح كممثل شرعي للشعب الذي اختاره. أما إذا كانت القضية، قضية مزايدات ونكايات وزعامات، فحرام علينا أن نحرق هذا البلد من أجل نكاية أو زعامة أو مزايدة، وحرام أن تصبح الحرية رهناً للفوضى المحكمة أو التخريب المتصلب.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وإذا كانت القضية قضية تبديل نظام، فليقولوها بصراحة. وأي نظام يقبل بهذه الإضرابات والتظاهرات المخربة المهدمة، البعيدة كل البعد عن القضايا التي بها يطالبون. فليحذروا من القفز في المجهول، لتكون النهاية التي أرادوها بداية، ولعل التلميح يغني عن التصريح.

لا، ليسوا طلاباً من بلادي، هؤلاء الذين مزقوا علمها، رمز كرامتها، رمز حريتها وسيادتها واستقلالها. ليسوا طلاباً من بلادي هؤلاء الذين شوهوا وجه لبنان ليظهروه في الخارج أنه بلد متأخر رجعي متحجر. ليسوا طلاباً من بلادي هؤلاء الذين طعنوا سمعته واستغلوا حريته وطعنوا حضارته ورقيه وإنسانيته. ليسوا طلاباً من بلادي، هؤلاء الذين خربوا ما بنته الدولة لتعود الدولة وتبني وترفع. إنهم أعداء لبنان، لا يحترمون سلطة ولا نظاماً ولا قانوناً ولا مجلساً ولا حكومة.

من أجل هذا، نسألكم أيها السادة حفاظاً على كرامتنا، على علمنا الذي أهين ومزّق ودنس، وديست كرامة لبنان.

ـ تستفسرون؟ أنت تعرف من ـ

من أجل هذا، نتمنى على المخلصين لهذا البلد، نتمنى على كل المؤمنين بهذا البلد، من أي فئة كانوا، وإلى أي حزب انتموا، أن نوحد الصفوف لنقف بوجه القوى المتحفزة للنيل من لبنان، وأن نمنع الغرباء الذين يسيرون في صفوف المتظاهرين، مخربين محطمين، الذين لم يرعوا للبنان أصول الضيافة، وقد شرع لهم أبوابه، فأمسكوا بالخنجر ليطعنوه. ولو أن لبنانيين على أرضهم فعلوا بعض ما فعله هؤلاء على أرضنا ماذا كان يحصل لهؤلاء اللبنانيين؟

من أجل هذا أرجو من الحكومة أن تحقق ما يمكن أن تحقق منعاً للشكوى والتذمر منعاً للانفجار، لأن النهر إذا طاف جرف في طريقه كل الرؤوس.

إننا ندق ناقوس الخطر يا دولة الرئيس، فالدويلات التي بدأت تطل هنا وهناك وهناك، في قلب الدولة، والتنافس على الزعامات بدوس القانون، والاستعلاء على السلطة، نحن سندفع ثمنه أول من ندفع، ساعة تغيب الدولة في خضم الدويلات وساعة تسود شريعة الغاب، لنا شاهد في أكثر من دولة تقسمت على ذاتها وخربت، ولعلها عبرة لقوم يشهدون ويتعظون ويعتبرون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الدكتور فريد سرحال.

فريد سرحال: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

كنت مصمماً ألا أتكلم بمناسبة درس الموازنة لأنني لا أرى جدوى من الكلام المخلص الصريح الواقي البناء. ولأنني ما زلت منذ أن دخلت المعترك السياسي ووجدت الحالة التي وصلنا إليها وأنا أتكلم وأنبه وأحذر وأتصل مباشرة بكافة المسؤولين دون أن ألقى أي تجاوب واهتمام حتى كنت أتصور أنني على ضلال أو أظن نفسي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

متشائماً، ولكن إجماع العدد الكبير من النواب والزعماء أكانوا معارضين بالأمس وأصبحوا موالين اليوم أو العكس بالعكس.

أجل إن إجماع هؤلاء على التذمر من الحالة وفي مناسبات مختلفة أكان في هذا المجلس أم على صفحات الجرائد وفي الاجتماعات العامة تبين صحة ما أقول وتبين أنني لست على ضلال.

وهنا أشاطر الزميل سليم المعلوف الذي بصراحته وجرأته عبر بكلمته أيضاً عن رأيي ورأي الكثيرين من المخلصين في هذا البلد.

وهنا أيضاً آسف أن البعض ممن كانوا يرون الحالة المتردية التي وصلنا إليها وعبروا مراراً لم يشتوا على رأيهم بالرغم من أن الحالة لا تزال على ما كانت عليه إن لم نقل قد ازدادت سوءاً. هل هي أسوأ من هذه الحالة التعيسة التي نعيشها اليوم بالذات. المهرجانات المسلحة، الإضرابات، التظاهرات العنيفة التي تخرج عن نطاقها الطالبي وتهدد صميم الحياة في لبنان، هذه المشاكل هي بمثابة عوارض لمرض خطير، إذا عالجناها بالمسكنات بدلاً من أن نعالجها من الجذور لربما ظهرت من بعدها مضاعفات مميتة.

أيها الزملاء

إلى متى سنظل نكتفي بالتصريح والتذمر والشكوى والبكاء على الأطلال.

إلى متى سنظل نرى الأمور بمنظارين مختلفين وفقاً لوجودنا داخل الحكم أو خارجه.

ألم يحن الأوان بعد لنهب هبة الواعي لمسؤولياته ونبدأ ببناء بلد عصري متطور مرتكز على أسس علمية وتقنية.

لقد سئم الشعب من عقم الدور الذي قام ويقوم به ممثلوه، وقد ملّ الانتظار وفقد الثقة والصبر بنا وبدأ يقطع الأمل من الإصلاح المنشود والتحسن الموعود. وبدأ يشكك بالقيادات السياسية الموجهة.

إن الفئة الداعية المخلصة في هذا البلد لا بد لها من أن تحاسب يوماً كافة المسؤولين عن هذه الحالة التي وصلنا إليها.

ابتداءً من هذا الواقع لا يسعني إلا أن أدخل في موضوع الموازنة والتي هي صورة حية لتطور البلد ومرآة تعكس مستوى التقدم والتخطيط والازدهار في الدولة.

أجل بعد أن درسنا ملياً هذه الموازنة وتقرير مقرر اللجنة المالية الزميل محمد يوسف بيضون وبيان الحكومة عنها.

وبعد أن سمعنا انتقادات ومآخذ كافة الزملاء أصبحنا كلنا متفقين على التشاؤم والتخوف على مستقبل هذا البلد المالي.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

لن أردد ما قيل عن النفقات الإدارية الباهظة ولا عن التقصير في تحصيل الواردات ولا عن الأموال والمشاريع المدورة والمجمدة، ولا عن عجز الإدارة وفسادها وعقم أعمالها والفوضى الهائلة التي تتخبط بها، ولا عن العجز في مكتب الحبوب والسكر والنفط، ولن أتكلم عن هزال مبالغ الاحتياط، ولا عن تجاهل ما هو أهم من كل ذلك أي التخطيط العلمي المدروس إنما سأحصر مناقشتي بموازنة وزارة الصحة.

إن ميزانية الصحة قد قفزت إلى ٤٢ مليون ليرة أي بزيادة أكثر من ٢٠ مليون ليرة على ما كانت عليه منذ سنتين.

وكيف أنفقت هذه الزيادة وما هي نتائجها.

والشيء المسلم به أننا لم نلمس أي تحسين عملي وحسي في المستشفيات الحاضرة ولم يزد عدد الأسرة في مستشفيات المحافظات وهي الأساس.

ولم يتم التجهيز المطلوب في هذه المستشفيات ولا تزال إلى الساعة عاجزة عن تأمين حاجات البلاد وما يزال مرضى كثيرون ينتظرون على أبواب المستشفيات محلات شاغرة.

وإننا بذلك لا يمكننا الاستغناء عن اللجوء إلى المستشفيات الخاصة حتى للإستشفاء العادي، ولا سيما في الحالات الطارئة وفي الفحوصات الدقيقة والعادية من أشعة وذرة وهرمونات وغيرها.

وإليكم هذا التقييم لبعض المستشفيات الحكومية بالأرقام.

وإليكم هذا التقييم لبعض المستشفيات الحكومية بالأرقام.

إذا أخذنا مستشفى صيدا نستطيع أن نجزم بأنه تأخر بدلاً من أن يتحسن في السنتين الماضيتين وقد همته الفوضى لدرجة أن الراهبات قد تركته والجامعة الأميركية التي كانت تتولى فيه الناحية الفنية قد أنذرت الحكومة بأنها ستتخلى عن هذا المستشفى بسبب الفوضى وتشابك الصلاحيات والمداخلات. وهذا مؤسف للغاية.

أما مستشفى الدامور فهو يحوي ٢٤ سريراً. وكان يقوم بأعمال التطبيب فيه طبيبان، فيسدان الحاجة. أما اليوم فقد عيّن له ١٢ طبيباً، منهم أربعة أطباء للأطفال ومبنجة، وعدد الأسرة لا يزال كما كان عليه. وكذلك طبعاً بالنسبة للإنتاج.

وإذا عملنا عملية حسابية يظهر لنا أن تكاليف المريض الواحد تبلغ حوالى مئتي ليرة يومياً، أي أكثر مما يكلف المريض في غرفة فخمة من درجة أولى في أفضل مستشفيات بيروت.

وأما عن مستشفى طرابلس فهو يحتوي منذ سنين عديدة على ١٥٠ سريراً، وما زال العدد هو نفسه حتى اليوم. وكان يقوم بالأعمال فيه ١٢ طبيباً وكانوا يعطون الإنتاج الممكن بحسب التجهيزات الموجودة فيه. أما اليوم وقد عين حديثاً أكثر من عشرين طبيباً زيادة وعشرات الخدم دون أن يحسن تجهيزاً أو يوسع، ولم يزد من نسبة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الإنتاج، بل بالعكس فقد ازدادت الفوضى وتشابكت الصلاحيات. والحالة ذاتها في مستشفى زحلة ومستشفى شحيم.

سأسهب في الكلام عن مستشفى بعبدا لأنه يعتبر من أفضل مستشفيات الحكومة مستوى وإنتاجية ولأنني عملت فيه سنين عديدة وبالتالي لأنني مطلع مباشرة على سير الأعمال فيه.

إن عدد أسرته مائة وسبعة وثمانون سريراً وذلك منذ عدة سنوات دون زيادة. بينما عدد الأطباء فيه قفز من ٤٠ طبيباً إلى ٥٤ طبيباً، ولقد زاد عدد المرضات اثنتي عشرة ممرضة وثلاث قابلات وتسعة خدم.

إذا أخذنا قسم الجراحة نرى أن عدد العمليات الجراحية العامة لم يختلف على ما كان عليه منذ سنين وهو ألف ومائتا عملية بالرغم من زيادة ثلاثة جراحين.

وفي فرع التوليد لا تزال الولادات تسعين كما كانت من قبل بالرغم من زيادة أربعة أطباء وثلاث قابلات.

وفي الطب الداخلي ظل عدد الأسرة ثابتاً بالرغم من زيادة ثلاثة أطباء.

وكذلك في فروع الرأس والعيون.

طبعاً نحن لا نطعن بمؤهلات الأطباء وكلهم من ذوي الاختصاص إنما عجز المستشفى وتضخم عدد الأطباء يمنعهم من الإنتاج الفعلي.

كما أنني لا أعترض على تعيين الممرضات والخدم وكان المستشفى بحاجة قصوى إليهم مما حسن المعاملة والنظافة وسير الأعمال.

ومع ذلك لا يزال مستشفى بعبدا يرفض أكثر من ٣٠ بالمئة من المرضى الذين يطرقون بابه والذين يأتون أحياناً من مناطق نائية بعيدة ويتكبدون النفقات والمشقات دون جدوى.

وغالبية هؤلاء المرضى كان بالإمكان معالجتهم في مناطقهم لو كانت المستشفيات في المستوى المطلوب.

وإليك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر. هذا المثل: قد أصيب مريض بمرض بسيط في عينه وهو من سير الضنية نزل إلى مستشفى طرابلس الحكومي، وبالرغم من وجود الاختصاصيين، لم يتمكن من إجراء العملية البسيطة لعدم وجود التجهيز الكافي. فاضطر إلى الحضور إلى مستشفى بعبدا الذي لم يستطع أن يقبله بسبب الازدحام فأجله إلى أسبوع.

وهناك بعض المرضى والمصابين يأتون من قرى الجنوب الحدودية من صور وتبنين وغيرها لأن مستشفيات الجنوب بالرغم من المبالغ الطائلة التي أنفقتها وزارة الصحة ومجلس الجنوب والجيش وما زالت تفتقر إلى بعض عناصر حيوية كغياب المبنج أو الاختصاصي مثلاً.

أما الحوادث الطارئة ليست بأسعد حال وأن الوزارة قد حصرت الطوارىء في مستشفى الكرنتينا وحشدت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأطباء والممرضات وجهزته بطريقة مستعجلة وباشر عمله. ولكن ما لبث أن توقف بسبب التصليحات في غرف العمليات. هذه التصليحات التي ستستغرق أكثر من أربعة أشهر وهذا ما اضطر الحكومة أن تحيل مجدداً الحالات الطارئة إلى المستشفيات الخاصة وأعتقد أنها لن تستطيع الاستغناء عنها حتى بعد إصلاح الكرنتينا.

أما الحالات المستعصية لجراحة القلب والدماغ وغيرها فلا مجال لعلاجها في المستشفيات الحكومية لأنها غير مجهزة لذلك، مما يضطر المريض أن يتسكع على أبواب الجمعيات الخيرية والمستشفيات الخاصة أو يسافر إلى الخارج ويتكبد النفقات والمشاق وغيرها.

أما بخصوص الفحوصات المخبرية الدقيقة من أشعة وذرة وهرمونات فلا وجود لها في المستشفيات الحكومية بالرغم أن ما تدفعه الحكومة من تعاقدات في السنة تكفي لتجهيز أحد المستشفيات بقسم منها.

وهذا ما يعرقل سير العمل. وإليكم مثالاً على ذلك. لنفترض أن مريضاً مصاباً بمرض في دماغه وأدخل إلى مستشفى بعبدا. فإذا احتاج إلى صور شعاعية خاصة، فيكون ذلك في مستشفى برّبير مما يضطر المريض إلى معاملات وانتظار أسبوع ليأتي دوره ومن ثم الأخصائي من خارج المستشفى ليقرر العلاج. وإذا قرر إجراء عملية جراحية ينقل المريض إلى غير مستشفى خاص متعاقد.

وفي هذا الوقت الطويل يكون المرض قد استفحل والمريض قد يئس والأهل قد عيل صبرهم.

هذه أمثلة قليلة من كثرة عن حالة العناية الطبية في البلاد والتي تعيشها كل يوم.

كل ذلك يدل أنه بالرغم من زيادة موازنة الصحة أكثر من ٢٠ مليون ليرة، لا تزال مصلحة العناية غير قادرة على تأمين حاجات المواطن الصحية، حتى البديهية.

من المسؤول. وما العمل.

لا نريد أن نلصق التقصير بمعالي وزير الصحة أو بمن كان قبله وقد أبدينا كل استعداد للعمل البناء.

إنما ذهنية الارتجال والترقيع ما زالت تهيمن على الدولة بكاملها إذ أن المبدأ البديهي والأساسي لكل بلد متمدن حديث، أعني به التخطيط العلمي المدروس لا وجود له قطعياً. وكل المضاعفات والمشاكل التي نراها تظهر تباعاً في لبنان ناتجة عن عدم وجود هذا التخطيط المسبق الذي تحدثت عنه.

وأما الآن ما العمل.

كنا نتمنى أن يصار إلى تقييم ودراسات وإحصاءات.

أولاً ـ لنسبة المواطنين الذين يستفيدون من الخدمات الصحية الحكومية المجانية وذلك بجعل البطاقة الصحية إلزامية. وهذا المشروع قد قرر من قبل الدكتور بيطار ودرس ولكن كالعادة لم ينفذ.

فانطلاقاً من عدد السكان الذين يستفيدون من الخدمات الصحية المجانية في لبنان عامة وفي كل منطقة

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

ومدينة خاصة نستطيع أن نحدد عدد المستشفيات ومستوى كل منها وعدد الأسرة والعناصر البشرية اللازمة من فنيين وإداريين مع العلم أن الفئات الميسورة والأجانب والمضمونين وهم على ازدياد، لهم مستشفياتهم الخاصة.

ثانياً ـ تقييم للمستشفيات الموجودة حالياً وذلك بإحصاء في كل مستشفى منها:

- الفروع الموجودة فيه، عدد الأسرة في كل فرع، عدد الأسرة المشغولة أكاف عددها أم لا.
- إحصاء العناصر البشرية فيه من فنيين وإداريين وأطباء ومعاونين وممرضات وخدم.
- الإنتاج الفعلي لكل طبيب: عدد المرضى الذين عاينهم وعدد العمليات التي قام بها.
- التثبت من اكتمال الجهاز البشري لأن فقدان عنصر من العناصر البشرية يشل حركة الأطباء (غياب المبنج مثلاً).
- تقييم التجهيزات الموجودة لكل فرع وخصوصاً في فروع الجراحة وغرف العمليات مما يؤمن العمليات والعلاجات اللازمة.
- تقييم الفروع المساعدة للتشخيص من تصوير ومختبرات وبنوك دم.

من كل هذا نستطيع أن نضع خطة صحية شاملة وأن ندرس حاجات كافة المستشفيات حالياً ومستقبلياً.

هل هذه الدروس والاحصاءات موجودة في وزارة الصحة. هل أن العشرين مليون ليرة أنفقت بطريقة علمية وحكيمة بموجب هذه الدروس. هل في الإدارة هيئات مؤهلة لتسيير المستشفيات أو لتجهيزها حسب متطلباتها تجهيزاً كاملاً ومدروساً ولمراقبة إنتاجها.

أستطيع أن أجزم أن شيئاً من هذا غير موجود. فكيف نريد إذن أن ننفق ميزانية ٤١ مليون ليرة بطريقة منتجة.

فالمطلوب حالياً إذاً، تعزيز مصلحة المستشفيات بالعناصر المتخصصة الفنية، خصوصاً وقريباً سيعرض أيها الزملاء على هذا المجلس الكريم مشروع لاستدانة مئة مليون ليرة من الضمان الاجتماعي لبناء مستشفيات في المحافظات. فيجدر بنا والحالة هذه قبل الإقدام على خطوة مهمة كهذه أن ندرك أن كنّا بحاجة حقة إلى مستشفيات جديدة أو إلى الكثير منها.

أيها السادة،

إذا لم نهيىء مسبقاً الدروس اللازمة والعناصر البشرية المتخصصة من ممرضات وقابلات قانونيات ومساعدات اجتماعيات ومن محضري أشعة وأدوية ومحضرين مخبريين ومساعدات في العمليات.

وإذا لم نهيىء مسبقاً العناصر الإدارية المتخصصة في إدارة المستشفيات سواء أكان ذلك في الوزارة أو في

to obtain the original document, please contact M. Adrian Daher

المستشفيات نفسها والمتخصصة بالتجهيزات الفنية والطبية، فستبقى هذه المستشفيات هياكل جامدة دون أي إنتاج أو عمل كما هو الحال في مستشفى بعبدا الجديد ـ العتيق الذي ما يزال منذ أكثر من عشرين سنة في طور البناء والتجهيز.

فخلاصة القول إذن أيها السادة علينا أن نقلع عن سياسة الإرتجال وأن نتبع سياسة صحية واقعية بتأنٍ وروية وتقنية وفنية.

وصدقوني أن إنجاز هذا أمر بسيط ومعقول جداً في هذا الوطن الصغير لبنان.

وهنا لا بد لي من أن أكرر ما قلته سابقاً بضرورة إنشاء مركز طبي في بيروت للأمراض والعمليات المستعصية من جراحة القلب، والدماغ، ونقل الأعضاء، ومعالجة السرطان، حتى نؤمن الشفاء والحياة للمرضى الفقراء وذوي الدخل المحدود.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الصحة العامة.

وزير الصحة العامة: دولة الرئيس، لن أطيل الكلام للرد على كلمة الدكتور فريد سرحال الذي نقدر ونحترم علمه ورأيه.

لا شك بأن السياسة التي اعتمدت قبل مجيء هذه الوزارة إلى الحكم، كان ينقصها التخطيط والتصميم لوضع سياسة صحية سليمة تعمل الحكومات إلى تنفيذها لكي نؤمن للمواطن، كل مواطن، الخدمات الصحية على المستوى الذي نرغب ونريد، فالحكومة الحالية ليست مسؤولة عن الماضي، فنحن في هذه الحكومة لم يغب عن بالنا ذلك، فالتركة التي ورثناها ثقيلة، وثقيلة جداً، والمستشفيات الحكومية، والخدمة الطبية فيها، أقر وأعترف من مركز المسؤولية، بأنها ليست على المستوى الذي نرغب، ولكن، ما الحيلة إذا كانت هذه من التركة الثقيلة ولا يمكن معالجتها في غضون أشهر قليلة.

لقد أتيت، أيها الزميل بكلمتك على ذكر بعض الاحصاءات وبعض التعيينات التي حصلت، لقد تمت بعض التعيينات بالنسبة للأطباء أو للممرضين والممرضات والمساعدين الفنيين، وكان هناك عمل شاق للقيام بمسح كامل لأوضاع مستشفياتنا، وكان هناك جهد كبير، أقرينا بجزء منه، وفاتتنا المعلومات عن الجزء الآخر، وأسمح لنفسي بأن أصحح بعض المعلومات التي ذكرت أيها الزميل.

وبالصدفة، وردني هذا التقرير هذا النهار عن نشاط وعدد الأطباء الذين عينوا، وأسمح لنفسي بأن أتلو ما جاء في هذا التقرير الذي صدر عن الدكتور سعادة، وهو من خيرة رؤساء المستشفيات والأطباء في هذا البلد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأطباء الذين عينوا في عهد هذه الحكومة، لا أذكر الأسماء، إنما إذا أردتم فأذكرها: دكتور أخصائي في البنج وبعد أن ذكر ماذا يقوم به قال، إن إنتاجية العمليات الجراحية ـ زائدة مثلاً ـ كانون الثاني وشباط في عام ١٩٧٣ كان عدد العمليات ١٣٦ عملية، بينهم عشر عمليات طوارىء، بينما عدد العمليات بشهري كانون الثاني وشباط ١٩٧٤ هو ٣٦٠ علمية، أي أنه ضعف العمليات التي كانت تجرى خلال هذين الشهرين من العام السابق، بينهم ٤٤ عملية طارئة أي بزيادة عشرة أضعاف عمليات طارئة عن العام الفائت، إن السبب في زيادة العمليات، هو سبب زيادة الأطباء في الفروع التي كنا نستخدمها، وقد يقال، بأن الأمراض زادت، كلا، فلا زيادة في الأمراض، ولكن مع الأسف ما كانت مستشفياتنا في البداية تؤمن الخدمة ليلاً نهاراً. فأصبحت الآن مستشفياتنا تؤمن الخدمة ليلاً نهاراً، زادت أربعة أضعاف العمليات الطارئة، وزادت ضعفين العمليات العادية.

أما في حقل التوليد، أصبحنا نستقبل جميع حالات الولادة مع إجراء العمليات اللازمة في حين كنا في السابق نعتمد على القابلات القانونيات، وفي الحالات الجراحية، كنا نرسل المريضة إلى مستشفيات الطوارىء في بيروت التي تتعاقد معها وزارة الصحة ـ مقاطعة غير مفهومة ـ.

إن عدد العمليات التي كانت تجرى خلال شهري كانون الثاني وشباط في عام ١٩٧٣ هو ٤٤ عملية، بينها ١٢ عملية طارئة. أصبح عدد العمليات خلال شهري كانون الثاني وشباط عام ١٩٧٤، ٢١٠ عمليات، يعني خمسة أضعاف يا سادة، يعني تضاعف العدد، هذا التقرير، يا حضرة الزميل، أعده الطبيب الذي أنت تحترمه وتجله.

بالنسبة لعدد الأطباء الذين عينوا، مع الأسف عددهم ثمانية مع ١٤ يا حضرة الزميل، وعينوا بالفروع التي يفتقر إليها المستشفى، وزيادة بالإيضاح وأنت تعرف أنني أنزلت من مستشفى بعبدا عدداً مماثلاً من الأطباء كانوا محشورين حشراً وما كانوا يشتغلون. أنزلتهم إلى بيروت ووزعتهم على المستشفيات الأخرى. أنا لا أدعي الكمال، ولست اختصاصياً، إنما عملت جهودي وأعطيتك مثلاً، بالنسبة لبعبدا. وكنت البارحة في زحلة، أطمئنك بأن عدد العمليات تضاعف في خلال شهري كانون الثاني وشباط ما بين عام ١٩٧٣ و١٩٧٤، وأنه لا يوجد أي محل لاستقبال أي مريض في مستشفى زحلة، أصبح مستشفى زحلة يؤمن الحالات الطارئة، وأني أستشهد بالزملاء نواب المنطقة، وهذا هو شأن كافة المستشفيات الحكومية، عملنا جهودنا لكي نؤمن الأطباء والممرضين والممرضات والمساعدين الفنيين والفنيات، ومستشفى بعلبك ينقصه بعض المعدات، وأنا مجتهد من أجل تأمين هذه المعدات لكي يعمل المستشفى ليلاً نهاراً.

حضرة الزميل، بالنسبة لمستشفى صيدا لست مسؤولاً، ولا هذه الحكومة مسؤولة عن تردي

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

أوضاع مستشفى صيدا، فأنت تعلم والكل يعلم أن سبب تردي حالة المستشفى يعود إلى ترك الراهبات لهذا المستشفى، وكل مستشفى حكومي، وأقولها هنا علناً، بحاجة لخدمات الراهبات فيه، وأنا ساع لإعادة الراهبات لكي يتسلمن هذا المستشفى الذي عصفت به حالة التردي لأسباب لا مجال لذكرها بكاملها. وما قلته عن رغبة مستشفى الجامعة بترك الإشراف الفني هو صحيح أيضاً، وأنا عامل وساع من أجل إعادة الاشراف الفني من قبل الجامعة الأميركية التي نحترم، والتي إذا ما عادت وتسلمت إدارة هذا المستشفى من الناحية الفنية، فسيعود هذا المستشفى إلى الحالة التي بدأ بها منذ أربع سنوات، والتي نأمل أن نتمكن، بفضل سهر القائمين على الحكم في هذا البلد، من أن نؤمن الخدمة الطبية في مستشفى صيدا على الشكل الذي نرغب.

أما بالنسبة للسياسة الصحية، فهذا لا يفوتنا، وسنعمل بشكل متوازن لكي نؤمن للبنان مستشفيات على المستوى الفني المرغوب، يؤمن كافة الفروع الطبية الرفيعة منها والعادية وبذلك نكون قد خدمنا لبنان، وهنالك مشروع قانون، نأمل من هذا المجلس بل نرجو منه أن يصدق عليه لكي نبني مستشفيات حديثة تكون على المستوى الحضاري الذي يحتله لبنان من كافة الحالات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور فريد سرحال

فريد سرحال: دولة الرئيس، إن عدد الأسرة في كافة المستشفيات الحكومية لم يزد، أتعجب كيف يكون الإنتاج قد زاد بهذه الكمية؟

وزير الصحة: التقرير بين يديك يا حضرة الزميل ـ

فريد سرحال: أنا أعرف أن الأسرة كانت دائماً مشغولة في السابق.

وفيما خص التقرير عن مستشفى بعبدا، أتعجب من هذه الاحصاءات التي أعطيت لكم لأن إحصاءاتي ارتكزت على نفس المصدر، وفي هذا المجلس بالذات، أخذتها خلال اجتماع في غرفة اللجان، فأطلب بعض الوقت لكي أتثبت منها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، أصحح ما ورد على لسان الوزير عندما قال، إن مستشفى صيدا ربما يعود إلى ما كان عليه قبل أربع سنوات، وأنا كان لي الشرف، أن أشرفت على مقدرات وزارة الصحة، وأقول إنني وقعت بيدي الاتفاق مع الجامعة الأميركية لإدارة مستشفى صيدا، إذاً أرجو، أن يصحح ذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزير الصحة: بأي تاريخ وقعت الاتفاق؟

خاتشيك بابكيان: وقعت الاتفاق على ما أذكر عام ١٩٦٩.

وزير الصحة: يعني منذ أربع سنوات، فنحن في كلامنا عينا قبل تاريخ الأربع سنوات صح؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأب سمعان الدويهي،

الأب سمعان الدويهي: دولة الرئيس، أيها السادة الزملاء،

أزمة ضمير، وأزمة قلب، تجتاحان هذا الوطن، لا يشعر بهما إلا المواطن الكادح.

والجالسون على عروشهم يقولون، دعوهم يتظاهرون، دعوهم يشكون، سينفسون وستنفس معهم مطالبهم المحقة.

أيها الحاكمون، كنا ننتظر منكم، لا مناقشة الموازنة الروتينية، كنا ننتظر منكم اليوم وهذه الساعة، أن يقف رئيس مجلس الوزراء ويتقدم من هذا المجلس ببيان واضح مسهب معللاً في هذا البيان أسباب نقمة الطلبة وأسباب نقمة الجماهير في هذه الآونة، والشرق القريب منا، والجيران، على مفترق طرق وعلى تقرير مصير.

كنا نسمع عنتريات تقول، سنتقدم بطرح الثقة وسنواجه المجلس. أن تؤمنوا الحق وأن تؤمنوا العدل، وأن تؤمنوا الرغيف، لا أن تؤمنوا المساومة.

أيها السادة النواب، تبكون على النظام وتقولون نريد هذا النظام رغم المساوىء، إنما النظام وأهله ستجرفهم المسيرات التي تشاهد بعض دخانها يسير في هذه الآونة. السادة النواب يثورون، عندما يشاهدون الحاكم، أغنام للذبح، كلهم. أا تعللوا وان تقفوا في ظلال كلمات وتقولوا، مزق العلم اللبناني. تمزيق العلم اللبناني جريمة كبرى. إنما، ليس الطلاب اللبنانيون، كل الطلاب اللبنانيين هم مزقوا العلم. فإذاً، أين أجهزة الحكم، وأين أجهزة الدولة؟ ماذا فعلت؟ أين هو موقف وزير التربية من هذه الثورة، وأين موقف وزير الشؤون الذي يدأب دائماً في معالجة القضية. إنما هذا المسكن الذي يستعمله وزراء كل لبنان، لم يأت بالنتيجة المتوخاة.

أحد النواب: مقاطعاً،

الأب الدويهي: أنا أتكلم عن العمال وعن الأفران، وعن الغرباء في هذا البلد. هناك ما ينوف عن الستمائة وخمسين ألف غريب في هذا البلد، وأتحدى الأمن العام والمباحث والشؤون الاجتماعية بمفتشيهم أن يستطيعوا من أن يتقدموا من هذا المجلس بتقرير كافٍ وافٍ عن عدد وأسماء هؤلاء الغرباء ومصادر التخريب، تلك المصادر التي تندس في صفوف الطلبة والطلبة هم أصحاب حق، إذا لم يكن مئة بالمئة فعشرة بالمئة، فلماذا التسويف، ولماذا التأجيل؟ ولماذا الوعود؟ همكم يا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس، ويا أيها الحاكمون، سعيداً، أن تضعوا الأسود على الأبيض وتقولون، هذه المشاريع والمشاريع المدورة، المدورة، المدورة، حتى متى تنتهي، لتبدأ هذه المشاريع. أمنوا الرغيف، أبعدوا الغش، أقمعوا الفساد، أمنوا الاستقرار هلموا هنا، قفوا أمامنا اليوم وتحدوا هذا المجلس بشخصياته وتحدوا الرأي العام ببيان واطرحوا الثقة بكم وبأعمالكم، ونحن والشعب سنحاسبكم.

أما هذا السكون فسيقضي على الحكومة وعلى النواب بأول درجة. اذهبوا إلى أعالي الجبال، واسمعوا ماذا يقول الشعب.

قيل إن الذين هم مصدر التخريب، هم طلاب الأحرار والكتائب. أسأل صاحب هذه البدعة، ليدلنا بالأرقام، أين هم، ومن هم المنتسبون إلى حزب الوطنيين الأحرار في مدينة صيدا وفي مدينة صور؟ والذين احتلوا المركز البلدي في صور، هل ينتمون إلى حزب الوطنيين الأحرار أم إلى الكتائب؟ ومع العلم، أن الكتائب تدافع الدفاع المستميت في سبيل بقاء هذه الحكومة وتدفع بكل ما عندها من إمكانيات لتحافظ على ذلك. نحن غيارى مثلها. إنما الشعب لم يعد بإمكانه أن ينتظر بعد، والحكومة تنقصها الجرأة. وإلا فلتتحدانا الآن وتقف وتتلو علينا بياناً كاملاً، أي وصلت الأزمة وهل انتهت وكيف ستنتهي، وما هي هذه الحلول؟ وليقف بيننا الآن بصورة أخص لا خاصة، معالي وزير التربية، ليدلنا أين أخطأ الطلاب وأين هم على حق؟ وإلا غداً في حزيران ستمشي القافلة من جديد، فيطالبون المسؤولين بإقرار الشهادات، وبتأجيل الامتحانات وإلى وإلى والخ... هل تفعل الحكومة كما فعل من قبلها ذلك الصرصور الذي كان يدور في الحقول مغنياً؟ أم هي بدأت الآن ومنذ هذه الساعة تعمل كالنملة تجمع لليوم الأسود ولليوم القاسي. وهل أسود من هذا اليوم يا دولة الرئيس؟ إننا نعلق آمالاً بعد هذه الساعة، وتفقد تلك الآمال إذا لم تقف الحكومة وتدلي ببيان تطلع المجلس والرأي العام على الحلول التي اتخذتها حتى الساعة، وعن الاجراءات، وعن الأسباب والمسببات. وإلا، عبثاً نناقش الميزانية، والميزانية والمشاريع في خبر كان، والليل أسدل ستاره على الإدارات، حتى كانت المراسيم لا تعرف هذا من ذاك، كما عرفتم وكما سمعتم، وكما قرأتكم، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ نديم نعيم

نديم نعيم: سيدي الرئيس، زملائي المحترمين،

جميع الزملاء الذين تعاقبوا على هذا المنبر قد وصفوا حالة البلاد بأنها رديئة بل رديئة جداً، وهل كان بإمكانهم أن يصفوها بخلاف ذلك؟ إن الحكومة الماثلة أمامنا قد فشلت كل الفشل فأكثرت الوعود ولكنها لم تبر إلا بالقليل القليل منها وكان الأولى بها ألا تعد عندما لا تكون واثقة من إمكانية الإيفاء.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

إن البحبوحة الظاهرية التي تتمتع بها البلاد، هذه البحبوحة الظاهرية الناجمة عن ارتفاع غير طبيعي وغير معقول بأسعار الأراضي والاسراف المنقطع المثيل من قبل بعض المحظوظين أصحاب العقارات يجب ألا تحجب عن أنظارنا الحقيقة المريرة، ألا وهي أن أغلبية الشعب اللبناني تعاني ضائقة شديدة وهي تتململ وتتحفز للوثوب. إن النار أيها السادة تحت الرماد. البركان يغلي وينذر بالانفجار، فإذا لم تتداركوا الأمر، إذا كان التدارك لا يزال ممكناً، فإنني أرى المستقبل أسود قاتماً لا بل أشد سواداً مما وصفه الزملاء الذين سبقوني على هذا المنبر.

١ ـ القضايا الطلابية والبطالة:

في طليعة القضايا المستعصية التي يجب أن تعيرها الدولة كل اهتمامها قضية المطالب الطلابية.

إن طلابنا لا يضربون بدون سبب، إنهم قد عرضوا علينا مطاليبهم كما عرضوها من مدة طويلة على الحكومة وهي مطالب معقولة ومحقة.

كانوا ينالون في كل مرة الوعود ولكن الدولة لم تكن تبر إلا بالقليل القليل من هذه الوعود التي لا تمنح إلا تحت ضغط وتحت وطأة الإضرابات.

من القضايا السوداء القائمة في هذا البلد قضايا البطالة لشبابنا، يجاهد الشاب وينشط ويتكبد المصاريف الباهظة سعياً وراء العلم فإذا أنهى دروسه وتمكن من الحصول على الشهادات العالية كان من حقه أن يجد عملاً يتناسب دخله مع الشهادات التي يحملها ولكن مع الأسف لا يجد الطالب أي عمل وإن وجد عملاً فدخل هذا العمل لا يتناسب مطلقاً مع الشهادات التي يحملها، حامل الليسانس في الحقوق أو الآداب أو العلوم يتمنى أن يجد وظيفة تدرّ عليه راتباً شهرياً قدره خمسمائة ليرة لبنانية. حامل الدكتوراه أو الماجستير يتمنى أن يجد عملاً بسبعمائة أو ثمانمائة ليرة لبنانية.

إن الشهادات على اختلاف درجاتها وأنواعها قد أصبحت كثيرة جداً في لبنان وأن قيمتها قد أصبحت بخسة للغاية لا توصل حاملها إلى أي مركز ممتاز ولا تعطي حاملها أي أمل بمستقبل أفضل فلا يرى طلابنا منفذاً بعد الحصول على الشهادة إلا بالهجرة والاغتراب.

إن الإضرابات التي يلجأ إليها طلابنا هي بالإضافة إلى احتجاجهم على عدم تلبية طلباتهم المحقة دليل قلقهم على مستقبلهم فمن حقهم أن يقلقوا وأن يطالبوا الدولة بتخطيط يؤمن لهم العمل بعد حصولهم على شهاداتهم.

٢ ـ قضية الطبقية:

بالإضافة إلى القضايا الطلابية هناك قضية الطبقية التي يتحتم على الحكومة حلها.

هناك أيها السادة فئة كبيرة من اللبنانيين تشكو القلة لا بل الفقر والعوز، وهي تعيش ضمن هذا الخضم من البحبوحة التي يتمتع بها أقلية المحظوظين، كالشخص العائم في النهر الذي لا يمكنه أن يروي عطشه، أعني فئة الموظفين والمستخدمين والعمال وذوي الدخل المحدود بوجهٍ عام. إن رواتب وأجور ودخل هذه الفئة لم يعد

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

يتناسب مع موجة الغلاء التابع للبحبوحة التي يتمتع بها البعض فيجب أن نجد لهذه الفئة المحرومة بالسرعة الكلية مخرجاً أو حلاً لتتمكن هي بدورها من مواكبة المستوى المعيشي الذي انتقلنا إليه.

لن أعرض حلولاً لأنه سبق للحكومة الماثلة أمامنا أن عرضت على مجلسكم حلولاً عندما بحثنا في قضية مكافحة الغلاء، ولكن العبرة ليست للعرض بل للتنفيذ وإننا حتى الآن لم نلمس إلا القليل القليل من بوادر التنفيذ ولم أقرأ في الميزانية ما هي المبالغ المخصصة لمكافحة الغلاء ورفع مستوى الطبقة الشعبية المحرومة.

إذا شئتم أيها السادة أن تتجنبوا الانفجار الطبقي فعليكم أن تسرعوا بالتنفيذ فتردموا الهوة القائمة بين فئة الشعب المتخمة والفئة المحرومة.

٣ ـ في التصاريح الكاذبة عن الأرباح ووجوب فرض ضريبة على تحسين الأراضي:

وإنني أيها السادة لا أدعي الاختصاص بعلم الاقتصاد وقد تعلمت عمومياته على مقاعد مدرسة الحقوق ولكن الأمور التي سأتشرف بعرضها على مجلسكم الكريم هي أمور بديهية يدفعني المنطق السليم إلى عرضها.

إن تكاليف المعيشة على الصعيد الخاص كما على الصعيد العام قد تضاعفت بين السنة الماضية وهذه السنة. وأما ميزانية السنة الحالية بالنسبة إلى السنة الماضية فإنها لم ترتفع أكثر من ١٥ بالمئة خمسة عشر بالمئة.

وان فئات الشعب التي جنت ولا تزال تجني أرباحاً طائلة لا تزال معفية من الضرائب أو هي تحتال على القانون توصلاً لعدم دفع الضرائب.

لن أذكر لكم أيها السادة أسماء وهي على جميع الشفاه لتجار أو لمؤسسات ضخمة أو لشركات لا تزال تصرح بالخسارة أو بالربح البسيط في حين نرى هؤلاء التجار أو أصحاب المؤسسات أو الشركات يعيشون على مستوى حياتي مرتفع جداً يدل على دخل عظيم يتناقض مع ما يصرحون به للمالية من مداخيل ونأسف أن نقول الحقيقة ألا وهي ان قسماً كبيراً من هؤلاء يمسك نوعين من الدفاتر، الدفاتر التي يدون فيها حقيقة الأرباح التي يجنيها وهي دفاتر سرية يحتفظ بها لنفسه، ودفاتر يدوّن بها ما يراه مناسباً للتهرب من دفع الضريبة وهي الدفاتر التي تبرز لموظفي المالية.

أيها السادة، إن جريمة التاجر أو المواطن الذي يلجأ إلى هذه الأساليب لسرقة أموال الدولة يجب أن تطالها أشد العقوبة. إن المجرم الأميركي الشهير ال كابوني الذي لم تتمكن دولة الولايات المتحدة الأميركية من أن تطاله عن جرائم القتل العديدة التي ارتكبها أو دفع إلى ارتكابها قد حكم عليه بالسجن اثني عشر سنة لارتكابه جريمة كتمان حقيقة دخله على الخزينة الأميركية وقد تنفذت العقوبة بحقه حتى اليوم الأخير ولم يستفد من أي عفو بالرغم عن جميع الوساطات التي لجأ إليها والمبالغ المغرية التي حاول دفعها. في فرنسا بالذات قرأنا في الجرائد التي وصلتنا مؤخراً عن الأحكام التي أصدرتها المحاكم المختصة بحق العدد الكبير من المواطنين الفرنسيين بعقوبات حبس تتراوح بين الستة أشهر والسنة وبالغرامات الباهظة لتقديمهم التصاريح الكاذبة عن حقيقة دخلهم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تهرباً من دفع الضرائب. فبالله أطلب إليكم أيها السادة أن تدلوني على مواطن لبناني واحد أنزلت فيه عقوبة الحبس لإقدامه على سرقة الخزينة بعدم تصريحه عن مداخيله أو لتزويره حقيقة هذه المداخيل.

أقترح أيها السادة على الحكومة الموقرة أن تتقدم بلا إبطاء بقانون ينص على عقوبة الحبس لكل من يرتكب جريمة إخفاء دخله الحقيقي أو إقدامه على التحايل بغية إخفاء دخله الحقيقي فإذا لم تستجب الحكومة لاقتراحي فإنني سأتقدم شخصياً بمثل هذا القانون وعندئذ ترون أن مداخيل الخزينة ستتضاعف فنتمكن عندئذ من بناء دولة حديثة ونتمكن من مكافحة الغلاء مكافحة جدية ونتمكن من تنفيذ أربعة أضعاف ما نقوم بتنفيذه من مشاريع عمرانية فلا تعود طرقاتنا بالحالة الرديئة التي هي عليه بل تتضاعف شبكات الطرقات ولا نعود نشرب المياه الملوثة ونساعد الموظفين على التغلب على موجة الغلاء برفع رواتبهم وبتسوية أوضاع الأجراء الموقتين الخ. الخ..

أيها السادة، يجب على الدولة أن تأخذ المال الذي تحتاج إليه حيث يوجد هذا المال. أقترح على الحكومة المحترمة أن تتقدم من مجلسكم الكريم بمشروع قانون تستحدث فيه ضريبة على الأراضي، لأن الأراضي بتحسن مستمر وأسعارها تزداد ازدياداً ملموساً بين ليلة وضحاها وأن الضريبة يجب أن تطال كل ربح يحققه المواطن بأي طريقة كانت وبصورة خاصة عندما يتحقق الربح بصورة عفوية ودون أن يبذل المواطن أي جهد من أجل تحقيقه. إن الشخص الذي يشتري اليوم عقاراً بمليون ليرة لبنانية ثم يبيعه بعد ستة أشهر بمليوني ليرة لبنانية التي ربحها دون أي جهد أو نشاط ويجب أن تكون هذه الضريبة تصاعدية كالضريبة التي تفرض على كل تاجر فلا تقتصر الخزينة على استيفاء رسم التسجيل فقط الذي حدده القانون بثلاثة بالمئة علماً أن رسم التسجيل يستوفي من الشاري وليس من البائع فيحقق البائع إذن ربحاً صافياً لا يطاله أي ضريبة أو أي رسم على وجه الاطلاق.

٤ ـ في أكواخ الكرنتينا ومستديرة الكوكا كولا

أيها السادة بعد هذه الملاحظات الوجيزة التي أبديتها بصدد مناقشة الموازنة وبوجه خاص بصدد كيفية فرض الضرائب وجبايتها والطرق الناجعة الكفيلة بزيادة مداخيل الخزينة زيادة كبيرة لا بد لي من التطرق إلى وجه آخر غير مفرح أيضاً، أعني به مداخل مدينة بيروت وبعض ضواحيها، هذه المداخل تعطي عن لبنان أسوأ الانطباعات وبصورة خاصة للأجنبي الذي يزور لبنان.

تقوم عند المدخل الشرقي لمدينة بيروت وفي المحلة المعروفة بالكرنتينا منذ أربع وخمسين سنة مساكن مصنوعة من التنك المهترىء والذي تآكله الصدأ على مرّ الأعوام ويشغل هذه المساكن أناس من الطبقة الفقيرة جداً يعيشون في وسط الأوساخ والأقذار والروائح الكريهة في وسط لا يتصوره العقل البشري. كما وأنه تعيش في الجهة الجنوبية للعاصمة وقرب المستديرة المعروفة بالكوكاكولا منذ نيف وعشرين سنة جماعة من البشر في أكواخ مماثلة للأكواخ الآنفة الذكر وبنفس الوسط ونفس المناخ.

أيها السادة، إنني أعتبر هذين المكانين أي ـ الكرنتينا وأكواخ الكوكاكولا ـ كداء السرطان في جسم عاصمة لبنان فمهما عمل أولياء الأمر ومهما ابتدعوا من مشاريع تجميل ومهما قاموا به من أجل نظافة المدينة ـ فكأنهم لم يفعلوا شيئاً طالما أن الأكواخ قائمة في الكرنتينا وفي مستديرة الكوكاكولا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أيها السادة، إن بيروت عاصمة لبنان ليست للبيروتيين وحدهم بل هي لجميع اللبنانيين ولذلك فإن كل مشروع يفيد بيروت يستفيد منه كل لبنان، فعليه اقترح على الحكومة المحترمة أن تخصص مبلغاً في الميزانية لاستملاك أكواخ التنك في الكرنتينا وفي مستديرة الكوكاكولا بأي ثمن كان وأنني أعتقد أن ما من شاغل لهذه الأكواخ يعارض بإخلائها إذا دفعت له السلطة المستملكة تعويضاً سخياً يمكنه من استئجار منزل محترم في ناحية ما من المدينة أو من ضواحيها.

فبعد بحث هذا الموضوع الذي كان لا بد من بحثه انتقل إلى المشاريع التي تتعلق بمنطقة المتن الجنوبي وأركز خاصة على أربعة مواضيع تحتل بنظري الأولوية:

٥ ـ في مياه الشفة:

منذ أن كان لي شرف الدخول الندوة النيابية ما زلت أنا وزملائي نواب المتن الجنوبي نطالب الحكومات التي تعاقبت بمعالجة قضية مياه الشفة للمتن الجنوبي وقد نلنا الوعود الكثيرة ولكن هذه الوعود لم تقترن مع الأسف بالتنفيذ.

وإن مواطن المتن الجنوبي ما زال حتى هذا التاريخ يأبى أن يشرب المياه التي تقدمها له الدولة وهي في ما خص الساحل الجنوبي مزيج من مياه عين الدلبة وعين الحدث والدامور وأن هذه المياه بشهادة الخبراء الاختصاصيين هي كثيرة الحدة ولا تخلو من التلويث ومن الأجسام الغريبة التي تعطيها لوناً أحمر خاصاً لا يجوز أن يكون موجوداً في المياه.

إن أحد زملائي المحترمين بمناسبة مناقشته الموازنة قد عرض على رئاسة الحكومة ثلاثة أسئلة طرحها على وزير الموارد المائية والكهربائية حول موضوع مياه الشفة. أما أنا فإنني أيضاً أضع بين يدي دولة رئيس الحكومة الأسئلة الاثني عشر التي وجهتها لوزير الموارد المائية بنفس الموضوع، كما وأنني أضع بين يديه نسخة عن محضر المؤتمر الصحفي الذي عقدته في هذا المجلس بتاريخ ١٩٦٩/٨/٩ حول موضوع مياه الشفة في المتن الجنوبي.

إن معالي الوزير الحالي للموارد المائية والكهربائية كان قد وعدنا بتحقيق أربع محطات لتنقية مياه المتن الجنوبي وقد سبق لي أن شكرته على وعده في خطاب ألقيته في هذا المجلس من مدة ثمانية أشهر بصدد مناقشة البيان الوزاري لهذه الحكومة ولكن مع الأسف لم نلمس أو بالأحرى لم نستطعم أو لم يستطعم (نسبة لطعم المياه) مواطن المتن الجنوبي حتى تاريخه بحقيقة تنفيذ الوعود.

فعليه أنني أكرر إلحاحي على معالي وزير الموارد المائية والكهربائية الاهتمام بماء الشفة للمتن الجنوبي، هذه المياه التي يشربها نيف وثلاثمائة ألف من المواطنين يقطنون في هذه المنطقة كما وأنني ألفت معاليه لمياه المتن الأعلى التي توزع على المواطنين بالقطارة وهي أيضاً مياه ملوثة لا تصلح للشرب، بدليل الأمراض والعلل التي يشكو منها أغلبية أهالي المتن الأعلى وبصورة خاصة أمراض الأمعاء والكلى وما إلى ذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن أحدهم في قرية زندوقة في المتن الأعلى قد بنى حوضاً ملأه من المياه التي يشربها الأهالي ومصدر هذه المياه قرية أرصون ووضع في هذا الحوض أسماكاً فلم تمر مدة ثماني وأربعين ساعة حتى ماتت الأسماك وقد ثبت أن موتها يعود لحدة المياه وليس لأي سبب آخر.

إني أيها السادة أطلب إجراء تحقيق بواسطة فنيين لمعرفة ما إذا كانت المياه التي يشربها أهالي المتن الأعلى هي صالحة للشرب أم لا. في حال كونها غير صالحة الإسراع بتأمين مياه صالحة ضناً بصحة المواطنين وتحسساً من الدولة بمسؤوليتها سيما وأن هناك مياه جاهزة وصالحة وتقرر إفادة المتن الأعلى منها، هي مياه نبع الرعيان ولكن أسباباً سياسية محلية قد حالت حتى هذا التاريخ دون تمكين أهالي المتن الأعلى من الاستفادة من هذه المياه استفادة كلية.

٦ ـ في ارتفاقات المطار الدولي:

إننا منذ دخولنا المجلس النيابي، لا بل قبل دخولنا هذا المجلس كنا نطالب بإلغاء هذه الارتفاقات الموضوعة على العقارات المجاورة لمطار بيروت الدولي بحجة صيانة الملاحة الجوية.

إن المشترع اللبناني تحسساً منه بالظلامة وبالحيف الملتحقين بأصحاب تلك العقارات كان بادىء ذي بدء قد سنّ قانوناً بتاريخ ١٥ كانون الأول سنة ١٩٦٦، تحت الرقم ٦٦/٧٠ وقد نشر في العدد ١٠٠ للجريدة الرسمية يتضمن إعطاء المتضررين تعويضاً يتناسب مع الأضرار اللاحقة بهم من جراء حرمانهم جزءاً من ملكيتهم أي حرمانهم البناء على عقاراتهم. وان هذا القانون لم يطبق حتى الآن بالرغم من مرور ثماني سنوات على صدوره لأن كلاً من الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الأشغال العامة ابتداء من معالي الشيخ بيار الجميل ومروراً بأصحاب المعالي الأساتذة ريمون اده، ورينه معوض، وهنري اده، وكمال خوري، وصبري حمادة وانتهاءً بمعالي الوزير الحالي الأستاذ فؤاد غصن، كان ينظر إلى هذه العقارات نظرة تختلف عن نظرة الآخر فمنهم من كان لا يرى أي محظور بإلغاء تلك الارتفاقات لأنه لا يرى في البناء قبل المطار خطراً على الملاحة الجوية ومنهم اقترح تعديل تلك الارتفاقات وجعل المنطقة المجاورة لمطار بيروت الدولي منطقة صناعية ومنهم من اقترح الإسراع بتأليف اللجنة التي نص عليها القانون رقم ٦٦/٧٠ كي تقوم تلك اللجنة بتصنيف الارتفاقات الموضوعة على العقارات المجاورة للمطار تمهيداً لدفع التعويضات المتوجبة لأصحابها.

إن معالي الوزير الأستاذ فؤاد غصن كان قد وعدنا بإنجاز مشروع القانون المتضمن إلغاء الارتفاقات إلغاءً نهائياً في مهلة لا تتجاوز نهاية شهر آذار الماضي، ولكن الشهر المذكور قد انقضى وما زلنا ندور بحلقة مفرغة.

أيها السادة إن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر وأننا نطلب من معالي الوزير الأستاذ فؤاد غصن بالذات أن يتبنى حلاً من الحلول التي اقترحها هو بالذات أو اقترحها أسلافه، إذ لا يجوز إبقاء مئات بل آلاف من المواطنين، أعني أصحاب العقارات المجاورة لمطار بيروت في الحيرة التي هم فيها لا يعرفون مصير عقاراتهم وبالتالي مصيرهم. إن مثل هذه العقارات لو كانت حرة لبلغت قيمتها الملايين من الليرات لأن أمثال هذه العقارات التي تبعد عن قلب

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

المدينة مسافة لا تزيد عن عشرة كيلومترات تباع حالياً بما لا يقل عن ثلاثمائة ليرة لبنانية للمتر المربع الواحد، وأنني منذ الآن أعلّق ثقتي بمعالي وزير الأشغال العامة وبالوزارة الماثلة أمامنا على حل قضية ارتفاقات مطار بيروت الدولي بشكل نهائي.

٧ ـ في الاستملاكات الناشئة عن التخطيط:

إن قانون الاستملاك المرعي الأجراء حالياً أي المرسوم الاشتراعي رقم ٤ الصادر في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٥٤ قد نص في مادته السابعة والأربعين على أن الاستملاك يمكن أن يتم بموجب تخطيط يصدق بمرسوم كما وأنه قد نص في مادته الثانية والخمسين على أن العقارات المبنية الداخلة ضمن رسم تخطيط الطرق والساحات العامة تكون بحكم التخطيط مقضياً عليها بالقصر فلا يجوز للمالك أن يأتي بأي عمل عليها حتى ولو كان المقصود من العمل تقويتها أو ترميمها. أما المادة الثانية من قانون الاستملاك فهي تنص حرفياً على ما يلي:

«تقرر المنفعة العامة بمرسوم بناء على طلب الوزارة المختصة أو البلدية أو المؤسسة العامة أو صاحب الامتياز أو الشخص الذي يخوله القانون حق طلب الاستملاك اما في القرى التي ليس فيها بلديات فيقدم الطلب من الهيئة الاختيارية».

«أما المرسوم الذي يعلن المنفعة العامة فيعين المدة القصوى التي يجب أن يتم خلالها الاستملاك على أن لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ نشر المرسوم في الجريدة الرسمية ويمكن تجديدها مرة واحدة فقط».

أيها السادة لقد أشرت إلى المواد القانونية وتلوت نصها الحرفي الصريح للدلالة على التحايل الذي تلجأ إليه الإدارة بغية تجميد مئات بل آلاف من العقارات في مختلف أنحاء هذه البلاد.

تلجأ الإدارة إلى استصدار مرسوم تخطيط فتضع إشارته على صحائف العقارات المصابة العينية ومن ثم تمر السنوات الطوال دون أن تحرك الإدارة ساكناً فلا تنفذ المشروع الذي من أجله وضعت إشارة التخطيط ولا تلغي مرسوم التخطيط.

هناك قرى بكاملها مصابة منذ عشرات السنين بارتفاقات التخطيط أمثال قرية اللويزة قرب بعبدا والحازمية وكفرشيما وفرن الشباك فلا يمكن أصحاب تلك العقارات التصرف بعقاراتهم، لا يمكنهم بيعها من الغير إذ لا يقدم أحد على شرائها ولا يمكنهم التأمين عليها إذ لا يقدم أي مصرف على تسليف المال على هذه العقارات، لا يمكنهم حتى القيام بأعمال التقوية والتدعيم على هذه العقارات لأن المادة ٥٢ من قانون الاستملاك تمنع القيام بمثل هذه الأعمال. وأما المادة الثانية من قانون الاستملاك التي تحتم على الإدارة أن تحدد مهلة قصوى للإستملاك خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فإن السلطة المستمكلة لا تتقيد بهذه المادة فإذا أنذرها صاحب العقار بعد مرور المهلة القانونية بوجوب تحرير عقاره لجأت إلى أحد أمرين الأول تحوير التخطيط تحويراً بسيطاً كأن تجعل الطريق الملحوظة أساساً بعرض عشرة أمتار اثني عشر متراً فتجدد مهلة العشر سنوات وقد لجأت السلطة إلى مثل

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

هذه الحيلة في التخطيط الموضوع على عقارات فرن الشباك بغية شق الأوتوستراد المار في فرن الشباك حتى الحازمية وقد مرّ على التخطيط الموضوع ست وعشرين سنة.

الأمر الثاني: تسكت على الإنذار فيضطر صاحب العلاقة إلى مراجعة مجلس شورى الدولة فتبقى مراجعته أمام هذا المرجع القضائي السنوات الطوال قبل البت بها بموجب قرار نهائي.

أيها السادة إن مثل هذه الأوضاع لا يجوز بصورة من الصور أن تستمر لأنها تشكل إعتداءً صارخاً على الملكية الفردية التي جعلها الدستور اللبناني في حمى من كل اعتداء. ولذلك فإننا نطلب من الدولة أن تعمد إلى تحرير جميع العقارات التي مرّ على تكبيلها بإشارة تخطيط مدة تفوق الخمس سنوات كما واننا نطلب من جميع السلطات في المستقبل قبل أن تقدم على اتخاذ المراسيم القاضية بوضع إشارات تخطيط على العقارات أن تتحقق من إمكانية تنفيذها للمشاريع في مهلة قصيرة لا تتجاوز الخمس سنوات وذلك احتراماً للقوانين ولا سيما للدستور الذي جعل الملكية الفردية شيئاً مقدساً لا يمكن مساسه إلا بعد التعويض على صاحبه تعويضاً عادلاً ومسبقاً.

أيها السادة إن الوقت قصير لكي نبحث جميع القضايا التي كان بودنا بحثها بصدد مناقشة الموازنة وفي طليعتها قضايا الأمن والنظافة والسير والقضايا الطلابية وفي طليعتها قضية تطوير الجامعة اللبنانية وقضية البطالة.. إلخ، وإننا سنعود إلى هذه القضايا في الوقت المناسب وفي الظرف المناسب ولكننا نرجو أن تعمد الحكومة بأسرع ما يمكن إلى تحقيق ما طالبنا به في هذا البيان كي لا نضطر إلى حجب الثقة وإلى اللجوء إلى الطرق الكفيلة بتفجير الأوضاع التي أصبحت لا تطاق بسبب الإهمال واللامبالاة. والسلام عليكم.

الرئيس: حضرة الزملاء،

نتابع مناقشة الموازنة العامة في الساعة العاشرة من صباح الخميس المقبل، كما تعقد جلسة ثانية في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه.

وأرفع الجلسة.

جلسة الخميس في ١٩٧٤/٣/٢٨ ـ صباحاً

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرة النواب المحترمين

نتابع مناقشة مشروع الموازنة العامة

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ آرا يروانيان.

آرا يروانيان: دولة الرئيس، أيها الزملاء الكرام

أجاد زملائي في معالجة موضوع الموازنة وأشبعوه درساً وتمحيصاً وتعليقاً ولا أرى حاجة ملحة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إلى تكرار ما ذكروه مخافة أن تمل الآذان التكرار وتأنف ما يعاد ذكره مرات ومرات. ماذا يفيد الإنسان إن ربح العالم كله وخسر نفسه؟ وبالتالي، ماذا يفيدنا أن ربحنا كل شيء وخسرنا لبنان لا سمح الله، وماذا يفيد لبنان إن غمرناه بالمال وحققنا له المشاريع وهو بحاجة إلى سواعد تتكاتف وقلوب تتآلف وواردات خبرة تتفاعل للعمل على بقاء لبنان وخلوده.

أنا لا يهمني أن يتدفق السياح على لبنان ليتعرفوا على حضارتنا ويتحققوا من عمق جذورنا في التاريخ الإنساني، بقدر ما يهمني أن يكون اللبناني سعيداً في وطنه مطمئناً إلى مصيره، ومرتاحاً إلى مستقبل بيته.

أنا لا أرتاح إلا عندما تستطيع الدولة أن تحقق فعلياً ما يختلج في صدور اللبنانيين من آمال ورغبات، أن تؤمن مسكناً لكل مواطن، فيتعلق بالأرض، أرضه، ولا يعود يفكر بالهجرة وما ستجر على لبنان فيما بعد من خراب ودمار.

أنا لا أرتاح إلا عندما تتحسن الحكومة أوضاع كل فرد من اللبنانيين، فكما تعيش مع الميسور أريدها أن تعيش مع البائس، القابع في الأكواخ، يتعذب ويتألم، فتعمل بكل ما أوتيت من جهد لتنتشله من بؤسه، وتشعره أنه إنسان يعيش في مجتمع القرن العشرين، أن تعمل للعدالة الاجتماعية، فيتساوى الناس في العيش الكريم، كما يجب أن يتساووا أمام الحق والقانون، لأننا أصبحنا في زمن تتقاذفه تيارات مختلفة من المبادىء الهدامة والعقائد غير البناءة وأكاد أخشى إن لم تعم العدالة الاجتماعية بين الناس أن يجرفنا التيار الهدام، فنندم ساعة لا يعود ينفع الندم.

لم يعد الشعب يرضى أن يستمع إلى التصاريح تطلق من هذا المسؤول أو ذاك، ولم تعد تستهوي اللبناني نكرزات هذا الزعيم لذاك الزعيم، ولم يعد يهمه نجاح فلان أم رسوب فلان في هذه الانتخابات أو تلك، بل أصبح كل همّه أن يعيش كريماً في وطنه مطمئناً إلى مصيره، ومرتاحاً إلى مستقبل بيته. وأصبح كل همه أيضاً أن تشعره الدولة بأنه مواطن له عليها حقوق كما لها عليه واجبات، أن تغمره بنعمها كما يغمرها بالضرائب المتوجبة عليه. وكثيراً ما تكون منتزعة من فم أطفاله. أن تحقق له الوعد الذي تقطعه له فلا تعطيه حقاً تحت وطأة الإضراب أو تحت تأثير التهديد والوعيد، بل أن تهبه النعم بتأثير من حقه المشروع وأبسط الحقوق الإنسانية.

وأخيراً، أن تكون الدولة تجاه المواطن بمثابة الأب الذي يرعى بنيه، فلا يفضل واحداً منهم على الآخر لأنهم جميعاً من لحمه ودمه، وهكذا الدولة كما نتمناها أن تكون، الراعية الصالحة لرعايا، يوحدهم هدف واحد، وتجمعهم أرض واحدة، ويشدهم إلى بعضهم مصير واحد، وعلى هذا الأساس وعلى هذا الأمل أختتم كلمتي يا دولة الرئيس التي أطلقها من قلبي لتلج قلبكم، وفي هذا مصلحة الدولة وخير لبنان وخير بنيه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ فؤاد الطحيني.

فؤاد طحيني: دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين

كثيراً ما نسمع أن النظام البرلماني في العالم هو في طور الاحتضار. ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أن الأصول البرلمانية الطويلة والمعقدة لم تعد تسمح بمناقشة المشاريع وإقرارها بالسرعة المطلوبة، وإلى أن تشعب ظروف الحياة أضحت تطرح على رجال التشريع أموراً فنية تخرج معظم الأحيان عن دائرة اختصاصهم.

ونشعر في لبنان أكثر من غيرنا بهذه الظاهرة الجديدة ودليلنا استمرار السلطة التنفيذية في نشر القوانين بمراسيم وهو إجراء يزداد يوماً بعد يوم. وإن اللجوء إلى هذا الاجراء، إن دلّ بعض الأحيان، على الرغبة في الإسراع بتنفيذ التدابير التي تراها السلطة التنفيذية ضرورية وملحة، فإنها تحمل أيضاً الدلالة الأكيدة على أن السلطة التشريعية لم تعد تستطيع القيام بواجبها على الوجه المطلوب، الأمر الذي من شأنه أن يخلق خللاً خطيراً في مؤسساتنا وبالتالي في نظامنا البرلماني.

فهل يجوز لنا أن نترك هذا النظام وهو يحتضر دون أن نحرك ساكناً؟

لسنا بوارد تحديد المسؤوليات، إنما نحن بصدد معالجة وضع يستفحل يوماً بعد يوم وطرق المعالجة هي برأينا التالية:

١ ـ تشجيع ممثلي الأمة على المساهمة في العمل التشريعي، وذلك بإعطاء الأولوية لمشاريع القوانين التي يتقدمون بها. فالنائب الذي هو على اتصال مباشر مع سائر طبقات الشعب، يقدر حاجاتها أكثر من غيره ويستطيع بالتالي أخذ فكرة واضحة عن القوانين الجائرة والمطالبة بتعديلها. وعندما تطرح للبحث مشاريع القوانين التي يتقدم بها، يشعر بترضية معنوية تشجعه على المثابرة وعلى الاستزادة في الجهد في سبيل تنقية تشريعنا من الشوائب.

٢ ـ إعادة تخصيص النصف الساعة الأولى للمناقشة في الأوراق الواردة، لأن بحث الأمور الطارئة تحت قبة البرلمان من شأنه أن ينبه الحكومة إلى مدى أهميتها وإلى طرق معالجتها بدلاً من أن يصار إلى معالجتها في الشارع.

٣ ـ إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقصد إشراك القطاعات العاملة كالاتحادات الطلابية والنقابات في مسؤولية تقرير ما يسنّ لها من قوانين. وبرأينا، أنه لو أن المجلس المذكور أبصر النور قبل اليوم لتفادت السلطة مشاكل عديدة وعلى رأسها قضايا الطلاب، لأنه كان قد أصبح لهؤلاء منبراً دستورياً يستطيعون بواسطته التعبير عن مطاليبهم بدلاً من التعبير في الشوارع.

٤ ـ إن تركيز نظامنا البرلماني على أسس ثابتة وصحيحة يفترض وضع تنظيم جديد لحياتنا السياسية وذلك بإعادة النظر بقانون الأحزاب القائم وبالأنظمة الانتخابية المعمول بها بحيث يلتزم المرشح ومن ثم النائب بخط

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

واضح وبمبادىء معينة. وبرأينا أن أي إصلاح إداري لا يسبقه إصلاح سياسي سيكون عرضة للفشل. فكيف يمكن لرجال السياسة بأن يقنعوا الموظف بجديتهم وأن يطلبوا منه إصلاح نفسه إذا لم يأخذ منهم القدوة الصالحة في مسلكه الوظيفي والأخلاقي؟ كيف يمكننا مطالبته بالجدية والإخلاص، طالما أنه يشاهد كل يوم أننا أبعد ما نكون عن الجدية؟

من يشترك في الحكم يعارض الحكم وكأننا ننسى أن مثل هذه الازدواجية تشكل طعنة نجلاء لديمقراطيتنا التي تقوم بمفهومها الصحيح على الموالاة والمعارضة وليس بالتمسك بحبل الموالاة وبحبل المعارضة بآنٍ واحد.

وإذا كنا نقدر معارضة الرئيس كرامي لانسجامها مع طبيعية الأمور ومع الممارسة البرلمانية الصحيحة، وإذا كنا نتفهم أسلوب النقد الذاتي الذي يسلكه مرحلياً العميد ريمون اده، فإنه لا يمكننا أن نوافق على مسلك الذين يعارضون وهم ممثلون في الحكم لأن معارضتهم تكون إنهاءً للحكم لا مساهمة منهم في تحمل مسؤوليته.

٥ ـ النظام البرلماني يتطلب أيضاً إيجاد المناخ الصحيح للإعلام المجرد النابع من مصلحة الشعب ومصلحة الوطن. ومن المؤسف أن قسماً من صحافتنا يتجاهل دوره الوطني ومفهوم الحرية.

ففي الوقت الذي نرى فيه أن فئات الشعب كافة بدأت تتلاحم نرى بعض الصحف تحرض كل يوم على التفرقة الطائفية وعلى زرع الشقاق بقصد التهييج والاثارة؟

وكيف لا نشك بعد ذلك بأن وراء تلك الصحف أجهزة أجنبية وأموالاً خارجية تهدف إلى تنفيذ سياسة معينة في لبنان بقصد منع التلاحم بين عائلاته الروحية وبثّ الشقاق والتفرقة فيما بينها؟

وبالطبع، يتذرعون دائماً بالحرية.

ولكن أية حرية هي التي ترمي إلى تقويض الأسس التي يقوم عليها لبنان.

إن مفهوم الحرية أخلاقي. الحرية هي تحرير الاستعداد للخير ونزعة الحق وإمكانات التقدم والإصلاح في ضمير الأمة. هي كبح ومقاومة لرواسب الشر والفساد والتفرقة، لا تشجيع الشر والتفرقة.

الحرية لا تعني الانفلات من القانون الأخلاقي وتحكيم نزوات الأجنبي وشهواته في ديارنا وإقناع فئات شعبنا بأن تلك النزوات والشهوات هي من صميم مصلحة الشعب.

ولحسن حظ هذا البلد، ان بعض صحافتنا ما زالت تنبع توجيهاتها من صميم مصلحة شعبنا وما زالت تحافظ على حريتها الصحيحة. وان تلك الصحافة الحرة بالمفهوم الأخلاقي للحرية هي جديرة بالتشجيع لأنها الدرع الواقي لقيمنا وحضارتنا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومن مصلحة هذه الصحافة الحرة، بأن ترفع الأقنعة عمن يسيئون إليها ليميز الشعب بين الشرفاء وبين المرتبطين.

وعلى الحكومة، إذا أرادت أن تؤدي خدمة جليلة لهذا البلد وللنظام الديمقراطي، بأن تتحرى مصادر تمويل بعض الصحف التي يحوم حولها الشك المريب وأن تفضح عمالتها وتتخذ بشأنها ما ينص عليه القانون.

٦ ـ لا يستمر النظام البرلماني إلا ضمن حركة تطور اقتصادي واجتماعي. فالارتباط بين واقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي متماسك.

فإذا كان واقعنا الاقتصادي والاجتماعي قائماً على مؤسسات صحيحة جاء التطور زيادة في التقدم والازدهار. وإذا كان قائماً على مؤسسات ضعيفة الأسس، جاء التطور زيادة في الضعف والمرض. لذلك فإن هذا الواقع إذا ما ترك لوحده ولعامل التطور التلقائي فإنه سيزداد فساداً وسوءاً وتأخراً.

إذن لا بد من إحداث رجّة عميقة في واقعنا الاقتصادة والاجتماعي، لأن المستقبل ثمرة تبذر بذورها الآن وملامحه يجب أن توضح في الحاضر.

وتلك الرجّة العميقة تفترض تنهيجاً وتخطيطاً. لقد سمعنا منذ أكثر من سنتين بالخطة السداسية وهللنا لها، لأنها جاءت شاملة مختلف القطاعات. غير أننا لم نعد نسمع عنها شيئاً وكأنها وجدت لتبقى حبراً على ورق. وإذا كان التخطط في لبنان أشد صعوبة منه في معظم البلدان نظراً لبنية اقتصاده الخاصة المفتوحة على الخارج، فإن السير بدون خطة هو كالسير في الظلام الدامس.

الخطة هي المرحلة الأولى للسير في سياسة إنمائية ويقتضي إحلالها في أساس سياسة الحكم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهي تدخل بالطبع في مهمة الحكم كسلطة تنفيذية لأن هذه السلطة تملك وحدها المعطيات الرقمية والإحصائية.

ونحن، ممثلي الأمة، يهمنا بصورة خاصة من وراء وضع هذه الخطة تعزيز الأرياف والحد من البطالة وانتعاش اقتصادنا.

وبهذا الصدد أطرح الفكرتين التاليتين:

ـ بصدد تعزيز الريف وبمعرض البحث في قانون البلديات الجديد، أرى أنه لم يعد من الجائز أن تترك للبلديات مهمة إنفاق أموالها المخصصة للمشاريع الريفية. فميزانيات البلديات الصغرى في لبنان تبلغ حوالى المائة مليون ليرة لبنانية ينفق ثلثها تقريباً على الضروريات كالإنارة والتنظيفات والموظفين البلديين. أما الثلثين أي ما يقارب الستين مليون ليرة فالمفروض إنفاقها على مشاريع تحسين القرى، إلا أنها تنفق فعلاً وواقعاً هدراً لفقدان الأجهزة الفنية لدى البلدية من جهة، ولأنها تنفق عملياً في سبيل إرضاء الأنصار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وتعزيز الحزبية المحلية من بناء حائط لمؤيد إلى إنشاء درج لآخر إلى ما هنالك من تبذير ومحاولات إرضاء. وللحيلولة دون هدر هذه الأموال الباهظة بهذه الأهداف الرخيصة وغير المجدية نقترح إنشاء مجلس لتنفيذ المشاريع القروية يغذي صندوقه من ثلثي ميزانيات البلديات الصغرى، توزع على المحافظات الأربع بنسبة عدد سكانها ويتولى هذا المجلس تحسين القرى الريفية ضمن خطة مدروسة.

فمحافظة جبل لبنان مثلاً قد يلحقها سنوياً ما لا يقل عن العشرين مليون ليرة وهي تكون كافية لتحسين أوضاع ما لا يقل عن الخمسين قرية في السنة. وخلال مدة عشر سنوات على الأكثر نكون قد قلبنا أوضاع قرانا في كل لبنان رأساً على عقب.

وما جعلني أتقدم بهذا الاقتراح هو أنه بمعرض مناقشة الموازنة، يجهد نواب المناطق أنفسهم في كل سنة من أجل زيادة مخصصاتهم التي لم تتجاوز يوماً الست وثلاثين ألف ليرة وذلك إرضاءً لقرى مناطقهم. في حين أنه لو أنشأنا مجلساً لتنفيذ المشاريع القروية لوفرنا على النواب هذا الجهد، ووفرنا على وزارة الأشغال العامة هذه المخصصات ومكناها من إنفاقها على الطرق الثانوية والرئيسية وحلنا دون إنفاق أموال البلديات هدراً.

ـ أما بصدد الحد من موجة البطالة، نذكر أن في لبنان أكثر من أربعين ألف طالب جامعي، يعيشون بحيرة من مستقبلهم لأنهم يجهلون مصيرهم وبالطبع، لا يمكن أن يستوعب لبنان مثل هذا العدد الضخم. فلماذا لا نفكر بإنشاء مجلس للخدمات تكون مهمته الاتصال بالدول الأفريقية والآسيوية المتخلفة لمعرفة حاجاتها إلى أصحاب الشهادات العليا من مهندسين وأطباء ومعلمين وغيرهم والإعلان عنها في لبنان لتمكين من لا يجد عملاً لنفسه في لبنان بأن يذهب ويعمل في هذه البلدان. نكون بذلك، قد أدينا خدمة جلى لأصحاب الشهادات العليا وأمّنا لهم العمل والمستقبل وساهمنا في الاستقرار الاجتماعي بدلاً من أن نساهم في التحريض قصداً أو عن غير قصد في العنف الاجتماعي.

أمر أخير أود التطرق إليه.

إن تقديرات أصحاب الاختصاص تشير إلى أن دخل دول الخليج من النفط العام ١٩٧٤ سيكون بحدود الثلاثين مليار دولار على الأقل وأن هذه الدول لا تستطيع أن تستعمل أكثر من عشر مليارات في مشاريعها الداخلية وفي نفقاتها الإنشائية والإنمائية، ويستنتج من ذلك بأن الفائض أي مبلغ عشرين ملياراً، سيستعمل في الخارج.

والسؤال هو التالي: هل فكرت الحكومة اللبنانية من الاستفادة ولو جزئياً من هذا الرأسمال العربي الضخم بعد أن تكبد العرب في السابق خسائر كبيرة في الأموال التي أودعوها في المصارف الغربية نتيجة خفض قيمة الدولار والاسترليني.

هل لدى الحكومة دراسات جدية من شأنها أن تقنع إخواننا العرب بتوظيف قسم من هذا الرأسمال في

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

سوقنا المحلية أو لأجل تعزيز صناعتنا الوطنية، أو القيام بمكننة زراعتنا وتحديثها أو إنشاء سدود ومشاريع ري لأراضينا غير المستثمرة.

هل فكرت الحكومة بجذب هذه الأموال لتعزيز مرافئنا البحرية وشبكة طرقاتنا وبالتالي تشجيع وتسهيل حركة الترانزيت.

كل ذلك يتطلب خطة، لأن الخطة وحدها تعين الأهداف وتحدد الوسائل لبلوغها. وإذا لم يكن عندنا خطة فمعنى ذلك أننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن مفهوم الدولة الحقيقي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس،

شكراً لدولة الرئيس الذي أعطاني الكلام، وشكراً للزملاء الكرام الذين حضروا بالرغم من الساعة والوقت غير المألوفين، وشكراً لدولة رئيس الحكومة الذي أمضى جلسات وجلسات يصغي فيها بكل دقة واهتمام إلى كل ما يقال. ولا أعرف أهي حنكة، أو عياء، أم دهاء، وإني أشكره على كل حال لاهتمامه بكل ما قيل.

دولة الرئيس، لكي لا آخذ من وقت المجلس الكريم، ولكي نخلق جواً مؤاتياً من التفاهم، ونصل إلى بعض الحلول والمقترحات آليت على نفسي أن أعرض عن الكلام العمومي، وقد قيل في ذلك الكثير، وأنتقل رأساً إلى موضوع الموازنة. ومرادي هنا أن أحلل بعض ما حصل في هذه الجلسات، ولعلنا نوفق إلى مقترحات وحلول مرضية.

ماذا حصل في سلسلة الجلسات التي حضرناها؟ الموازنة، اتفق الزملاء جميعاً وهم ربما على حق على أن ينددوا بهذا التوزيع الذي أسموه عقيماً للموازنة ٦٧,٠٠٠ بالمئة من الموازنة تذهب لمصاريف إدارية بحتة، ونحو ١٣ بالمئة من الموازنة إلى الجزء الثاني وهو المشتريات الاعتيادية، ولا يبقى بعد كل ذلك، بعد الصرف الاعتيادي، بعد الموظفين، ومرتباتهم هي هي، والأجور هي هي، والنثريات والتجهيزات الإدارية هي هي، لا يبقى بعد كل ذلك سوى ٢٠ بالمئة لتجهيز البلاد، للإنشاء، لرسم خطة المستقبل. لهذا وافق الزملاء جميعاً، على أنه توزيع عقيم. ثم أكثر من ذلك ندد الزملاء بهذا التضخم المخيف من سنة إلى سنة، بالمصاريف الإدارية. فهل لي أن أذكّر الحكومة الكريمة بأن هذه المصاريف ذاتها كانت تبلغ منذ عشر سنوات عام ١٩٦٤، ٢٧١ مليوناً، فأصبحت اليوم تبلغ ٦٧٠ مليوناً. تضخم مخيف بالأرقام المطلقة، ليس فقط، بل أيضاً، تضخم مخيف في الأرقام النسبية. فكانت هذه المصاريف بالنسبة إلى حجم الموازنة منذ عشر سنوات ٥٧ بالمئة. فأصبح اليوم ٦٧,٠٢ بالمئة كما أراد معالي وزير التصميم أن يشدد. وأخيراً وأكثر من هذا وذاك، أجمع الزملاء على أنه بالرغم من هذا التضخم المخيف في المصاريف الإدارية، فالنتيجة أن الإدارة لا تنتج، الإدارة لا تنشط، الإدارة لا تنفذ المشاريع. وجرنا هذا إلى تدوير الاعتمادات، مما جعل المبلغ المدور اليوم مبلغاً هائلاً: ٦٢٧ مليون ليرة، اعتمادات مدورة وهي تمثل لقمة العيش

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

اللبناني التي اقتطفها من عرق جبينه ليقدمها للدولة لتقوم برسم مخططات مستقبلية. ولكن الدولة أحجمت عن التنفيذ، لم تنفذ، فأبقت هذا في الصناديق.

هذا ما سمعناه في الجلسات المتتالية، وهذه ظاهرة خطرة، لأنه ماذا يحصل؟ المجلس يندد ويتهم الحكومة. الحكومة تجيب أو لا تجيب، وإذا أجابت، فأحياناً على شاشة التلفزيون وتحمل حملات شعواء على الإدارة وعلى العاملين في الخدمة العامة. وبين المجلس والحكومة، الشعب اللبناني، شعب حائر، ضائع، شعب رؤوف، دؤوب، محب، مسالم. أو كان مسالماً حتى الأمس. وبدأ يفقد، رويداً رويداً، ثقته بممثليه، كما أشار إلى ذلك العديد من الزملاء، يفقد ثقته بحكامه أو بمعظمهم. وهذه ظاهرة خطرة، لأن الثقة هي المحور لمؤسساتنا الديمقراطية وللنظام الذي ارتضيناه، والذي نرى فيه سبيلاً لتحقيق آمالنا. فموضوع الإدارة وهو محور هذا التحليل لم نرَ مع الأسف، تعرضاً صحيحاً، وتحليلاً وتشريحاً له. وليس في نيتي يا دولة الرئيس، أن أفتح هذا الملف، لأن موضوع الإدارة موضوع شائك.

نحن في الجمعية اللبنانية للأعمال الإدارية دربنا حتى الآن حوالى ١٤٠٠ أخصائي في زيادة المشاريع الكبرى الصناعية والتجارية والإدارية منها. نحن نستغرق إحدى عشرة مرحلة حتى نخرج إدارياً متوسطاً.

الجامعة الأميركية والفرنسية واللبنانية مؤخراً أسست كليات للإدارة العامة والخاصة فتستغرق الدروس فيها ثلاث سنوات متتالية حتى يأتي الإداري ويطلع على علوم الإدارة وفنونها. ومن السخرية والحال والعجيب والغريب، أننا جميعاً نسخر ونهزأ إذا جاء إنسان وادعى، أنه طبيب أسنان، وليس بيده شهادة طب، ولكن أي شخص، أي موظف يدّعي أنه مدير، أنه رئيس مصلحة، نقبل أن يشرف على مقدرات مئات الموظفين ويتصرف بملايين الاعتمادات، ويشرف على تجهيزات ضخمة، وهو من علم الإدارة في خبر كان.

موضوع الإدارة، يا دولة الرئيس، موضع شائك، ليس بمرادي أن أتعرض له اليوم ولكن، اسمحوا لي أن أعطيكم مثلاً واحداً يرتبط ارتباطاً صميماً بهذه الموازنة، لأدلكم كيف أن أغفال مبدأ من المبادىء الأساسية للإدارة يجر علينا الويلات.

دولة الرئيس، تعلمون جميعاً، أن جميع المؤسسات والشركات والمتاجر كلها تخصص في موازنتها مبلغاً للأجور والرواتب. وإلى جنب ذلك، حتماً، تخصص مبلغاً كبيراً للمكافآت. وجرت العادة أن يكون هذا المبلغ على الأقل عشرة بالمئة من حجم مجموع الأجور.

أكثر من ذلك، أي مجتمع، أية ديانة إلهية لا تقوم على مبدأ الثواب والعقاب؟ ليس من مجموعة تعمل إلا استناداً وأملاً منها بالثواب والعقاب، ليس من مجموعة إلا، الإدارة في لبنان.

نحن، رغم وجود النصوص القانونية، لم نستعمل حتى اليوم هذا الحافز الأساسي الجوهري الذي اتفق عليه الجميع وهو المكافآت لمن ينشط. أنا يا دولة الرئيس قمت بعمل متعب، ولكنه مفيد ربما، تصفحت الموازنة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وجمعت من جهة جميع المبالغ المخصصة للأجور، ومن جهة ثانية المبالغ المخصصة للمكافآت، وحتى يأتي حسابي دقيقاً، أخذت حجم الأجور البالغ ٥١٤ مليون ليرة رواتب وأجور، وطرحت منه كل ما يتعلق بالجيش وبقوى الأمن وبالأمن العام ومجموعهم ١٢١ مليون ليرة. وطرحت كذلك كل ما يتعلق في مخصصات السلطات العامة رؤساء ووزراء ونواب، فطرحت من هذا المبلغ إذاً ١٢٥ مليون ليرة، فبقي حجم الأجور للإدارة اللبنانية ٣٨٨ مليون و٧١١ ألف ليرة أي ما يقارب الـ ٣٩٠ مليون ليرة. حسب المبادىء المقبولة والمعمول بها، كان يجب أن يرافق هذا المبلغ عشرة بالمئة مكافآت. فجمعت مبلغ المكافآت المخصص في الموازنة كما ذكرت، فوجدت أنه يجمع خمسين ألف و٦٠٠ ليرة، لا خمسين مليون و٦٠٠ ألف ليرة. وإذا جمعت من جهة ثانية عدد الموظفين والعاملين المنصوص عنهم في الموازنة. وجدت أن لأربعين ألف موظف وأجير ومياوم خصص خمسين ألف و٦٠٠ ليرة مكافآت أي ليرة وربع بالسنة للشخص.

نحن نقول عن الإدارة إنها تقصر، ولكن نحن الذين نقصر أيضاً بحق الإدارة وعوضاً عن أن نخصص لها خمسين مليون ليرة مكافآت كما تقتضي الأصول، نكتفي بإعطائها خمسين ألف ليرة، أي ألف مرة دون ما يعود لها.

أو ليس هذا هو التقصير بعينه، وألف تقصير وتقصير.

وبعد ذلك ماذا يحصل؟

الموظفون يمكن اعتبارهم نوعين. النوع الذي يعتبر الوظيفة جاهاً أو مركزاً أو منطلقاً للمغامرة وربما للمتاجرة. ولكن هناك نوع آخر وهو غير قليل، يعتبر الوظيفة طريقاً للخدمة، ولكن بعد مدة، ماذا يرى هذا الموظف، إذا عمل، إذا نشط، إذا أخذ المبادرة، لا بد أن يخطىء، لأن من يعمل يخطىء، فماذا يحصل، نلاحقه بالتفتيش، نحيله إلى المجالس التأديبية، وبعد مدة، وهذا هو الحال في الإدارة اللبنانية، بصورة عامة، يرى القائد ويرى الرائد المدير ورئيس المصلحة ورئيس الإدارة أن من الأفضل أن يحجم عن العمل. وأن يكتفي كالمطبوع على الكسل، بأن يحيل الأوراق، للرأي، للدرس، للمطالعة ويرفع عن نفسه المسؤولية، وعندها نصل إلى ما وصلنا إليه من حالة جمود وتقاعس.

دولة الرئيس، هذا مثل من عشرات الأمثال التي أردت أن أدلل عليها لأقول، ما هو الخطر الكامن وراء تجاهلنا لتلك المبادىء الأساسية للحث على العمل الإداري، هذه المبادىء هي المبادىء الشائعة اليوم في القطاع الخاص، وقد أبلا فيها اللبنانيون بلاءً حسناً.

هذا فيما يتعلق بالجزء الإداري الأول والثاني. أما فيما يتعلق بالجزء الثالث، وهو الجزء المتعلق بالإنشاء والإنماء والمشاريع الطويلة الأمد. التي يتوخى منها اللبناني أن يغير وجه بلده.

نعم يا معالي وزير التصميم هناك اعتمادات خارج الموازنة كما تقول، ولكن أنا أريد أن أناقش معالي الوزير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وأذكره بما ليس هو لا بالموازنة ولا في خارج الموازنة، والذي أعتبره جوهرياً ليؤدي لبنان رسالته، لأن الموازنة هي المناسبة التي فيها نعيد النظر في عملنا وتخطيطنا.

دولة الرئيس، إن هذا العهد دشن عمله ونشاطه بانفتاح واسع على العالم، انطلاقاً من العالم العربي، فأين هي الاعتمادات وأين هي المبالغ التي لحظتموها لكي تنشئوا المؤسسات ولتضعوا الاطارات البنيوية الأساسية التي تسمح لنا أن نقطف ثمار هذا التفاعل مع العالم الخارجي. ومع العالم العربي؟

وهنا، كي لا يأتي كلامي عاماً، أخصص، وأعطيكم أمثلة: مثل واحد عما يمكن عمله، وكان يجب أن يعمل، بالنسبة إلى العمران، وبالنسبة إلى علاقاتنا بالعالم الخارجي.

دولة الرئيس،

منذ سنوات عدة، وبالضبط في سنة ١٩٦٩ عقد في لبنان، وفي بيت مري مؤتمر لا يزال صداه يدوي في الأوساط العالمية، وليس سوى الإدارة اللبنانية طوت صفحاته وأهملته في المنسيات، مع مشاريع عمرانية أخرى.

هذا المؤتمر جمع هنا في بيت مري، في عز الحوادث، في تشرين الأول سنة ١٩٦٩، وأني أذكر بأننا نزلنا بموكب، لأن البلد كله تحت الإضراب.

هناك في بيت مري، اجتمع فطاحل المشرفين على مقدرات المنظمات العاملة في الأمم المتحدة أربع عشرة منظمة كانت ممثلة، انطلاقاً من اليونيسكو، إلى الفاو FAO إلى منظمة المواصلات العالمية، إلى الاينيدو، إلى منظمات التغذية للأطفال ورعاية الشباب. أربع عشرة منظمة اجتمعت في لبنان، بدعوة من ذلك الرجل المفكر الكبير المرحوم الزميل موريس الجميل، مع حفنة من الشخصيات المؤمنة، ولماذا اجتمعوا؟

كنا يومذاك نستعد لنحتفل بمرور ٢٥ سنة على تأسيس الأمم المتحدة. وكانت الأمم المتحدة تعاني مشكلة كبرى، هي تعدد هذه المنظمات، وعمل كل منها عملاً منفرداً ومستقلاً عن الأخرى فرأت المنظمة، ربما بتفكير من بعض اللبنانيين العاملين في الحقل العام، أن من المنفعة أن نجمع ممثلي هذه المنظمات، لننسق أو لندرس سبل وأصول التنسيق بين هذه المنظمات. ومثل هذه الاختبار لواردات الأمم المتحدة أن تعمله في الولايات المتحدة أو في بلد كبير كالبرازيل مثلاً، لكلفها ذلك المليارات وعشرات السنين. فأقنعنا الأمم المتحدة بأن لبنان هو البلد المثالي لمثل هذا الاختبار، نظراً لصغر حجمه وكبر طموحه. فجاءت جميع هذه المنظمات واجتمعت مدة يومين في بيت مري، ووقعت سندات ميثاق بيت مري، وتعهدت بأن تصرف في السنة الأولى، بعد إتمام الدراسات، ما يقارب المئة مليون دولار.

هذا العمل لحظت له اعتمادات في الموازنات السابقة، وسمي بمشروع الإنماء الشامل المتكامل. وكان لبنان يرجو منه منافع وخيرات عميمة، ليس فقط على سبيل المال وعلى صعيد الصناعة والخدمات، بل أيضاً على الصعيد السياسي، مما يجلب ذلك من تركيز على الصورة اللبنانية في العالم. فأريد أن أذكر دولة الرئيس، بأن هذا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المشروع لا يزال بالإمكان إحياؤه ودرسه، وقد وصلت الدراسات إلى مرحلة معينة، فيجب أن نلفت نظر الحكومة إليه.

دولة الرئيس، وعدتكم بعد هذا أن أعطيكم مثلاً عن المؤسسات والاطارات البنيوية التي يمكن أن ننطلق بها لنقطف ثمار تعاوننا في نطاق آخر وأعني به تعاملنا مع القارة الأفريقية.

كان لبنان السباق في اقتحام الأسواق الأفريقية. وكان اللبناني أول من استوطن أفريقيا وعمل وأسس علاقات وصداقات. ثم جاء مؤتمر الجزائر، واستوعب أهمية هذه العلاقة، وبالأمس، ليلة أمس، سمعت أن وزراء الخارجية المجتمعين في تونس، ذكروا مجدداً بأهمية العلاقة مع القارة الأفريقية.

فيا دولة الرئيس، هذا موضوع عام، ولكن أردت أن أخصص: بين أيديكم مشروع بإنشاء شركة مختلطة، لأجل توفير الاختصاصات للقارة الأفريقية، الاختصاصات الفنية للدول الصديقة في أفريقيا.

كل دولة أفريقية بحاجة إلى مئات من الأخصائيين، في الطب، في الهندسة، في الهندسة الميكانيكية، في الهندسة الهيدرولوجية في الزراعة، في علم التربة، في كل اختصاص ولكنهم يحبون بالاختصاصيين اللبنانيين، ولا يريدون اختصاصيين من دول كبرى.

فمشروع إنشاء شركة مختلطة تشرف عليها الدولة لتغطيه بمعنوياتها وبسلطتها، مع القطاع الخاص ليموله، ويدر عليه المنافع الكبيرة، هذا المشروع موجود، لماذا لا نحركه؟ ومثل هذا المشروع يمكن أن يفيدنا أيضاً في الدول العربية التي هي أيضاً بحاجة إلى الكثير من الأيادي الأخصائية العاملة بإخلاص، كما هي اليد العاملة اللبنانية.

وأعتقد يا دولة الرئيس، أن مثل هذا التحرك قد يحل كثيراً من مشاكلنا اليومية، لا أعتقد بأننا في هذا العصر، بعد أن دربنا أولادنا على العلم وعلى المعرفة، يمكننا أن نقفل في وجههم أبواب العلم، بتحديد عدد الذين ينتسبون إلى كلية الطب، أو بتحديد عدد الذين ينتسبون إلى كلية الحقوق، أو الصيدلة، هذا لا يجوز، لم يعد بالإمكان اعتناق مبدأ الانعزالية لمواجهة مشاكلنا.

إذا وجدنا المؤسسات اللازمة التي ليست في استطاعة أحد سوى الدولة أن تنشئها عندئذ نوجد الاطارات اللازمة لنوظف الألوف والألوف من شبابنا الطالع، ونحل كثيراً من مشاكلنا اليومية التي لا يمكن حلها، لا بالشارع، ولا بالتلفزيون، ولا بالصحف، وأنتم قد عملتم طويلاً في هذا الحقل.

وأختم كلمتي لأقول، إننا إذا غيرنا المسلك، عندها قد نعود إلى سابق مجدنا.

سمعنا مؤخراً، بمناسبة زيارة وزير خارجية دولة كبيرة وصديقة حميمة للبنان، سمعنا الشكوى أو التساؤل، لماذا لم تبدأ هذه الزيارة انطلاقاً من لبنان، ولبنان كان دائماً، ويجب أن يكون المنطلق لكل علاقة بين الشرق والغرب. التساؤل كان وارداً، فما ترى هو الجواب؟ الجواب، أنا أعتبر أن الجواب عندنا نحن وليس عندهم.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الجواب عندنا، لأن علينا نحن أن نبرهن أن هذا المجتمع اللبناني بما يحوي من تعدد المهارات واللغات والأجناس والاختصاصات، إنما هو الجسر الدائم بين الشرق والغرب. علينا نحن أن نثبت أن باب الشرق هو عن طريق لبنان، لبنان الذي دائماً نريد، وهذا ما نرجو أن يتحقق، بإذن الله، بمجهودنا المشترك.

الرئيس: طالبوا الكلام هم الأساتذة: زكي مزبودي، يوسف حمود، بطرس حرب، فؤاد لحود، صالح الخير، طلال المرعبي، عبد اللطيف الزين، رشيد كرامي.

نستأنف المناقشة في الساعة السادسة من مساء هذا اليوم، وأرفع الجلسة.

جلسة الخميس في ٢٨ آذار ١٩٧٤ مساءً

الرئيس: استؤنفت الجلسة حضرة النواب المحترمين

نتابع مناقشة الموازنة العامة، والكلمة لحضرة النائب المحترم العميد ريمون اده.

ريمون إده: دولة الرئيس، سمعت من بعض الصحفيين، أنه يوم غد سوف تضرب الأفران. أستغرب أنه بعد الإضراب الأول والإضراب الثاني، لم يجد حلاً لقضية من أبسط القضايا وهي سعر الخبز، هل من المعقول أن لا يكون أخصائيون يتمكنوا من درس تسعيرة الرغيف؟ أتت الحكومة وأعطت خمسة عشر بالمئة زيادة للقطاع الخاص. إذاً، اعترفت ونحن وافقنا، ان هنالك غلاء بالمعيشة. إذاً، مبدئياً الفران له الحق أن يحصل على زيادة. ما هي هذه الزيادة؟ أنا أجهل هذا الشيء. ولكن لا يجوز ولا أعتقد، بأن تقبل الحكومة، أن يفتش غداً الشعب وخاصة الشعب الفقير على لقمة الخبز ولا يجدها، نحن نتمكن أن نأكل بسكوت وكذلك رئيس الوزراء يتمكن أن يأكل بسكوت، ولكن أنا لا أقدر أن أتصور من حكومة وأنا ممثلاً فيها، أن لا تهتم بخبز الفقير بصورة خاصة.

لذلك، أطلب جواب من الحكومة بخصوص قضية الخبز.

رئيس الحكومة: أولاً وزيرك يا حضرة العميد مجتمع الآن إلى جماعة الأفران حتى يحل المشكلة نهائياً.

ثانياً ـ شاء أصحاب الأفران أن يرفعوا سعر كيلو الخبز إلى الستين غرشاً ولكن مجلس الأسعار رفض.

الرئيس: هل تريدون أن تتقدموا باقتراح بهذا الشأن لكي نطرحه على التصويت، لأنه كما تعلمون نص النظام الداخلي على أن يحصر البحث في مشروع الموازنة وترون لا يوجد نصاب للتصويت.

ريمون إده: دولة الرئيس، أنا أعتقد، أن قضية الخبز في هذا البلد هي أهم وأجدى بالبحث من قضية الموازنة. مش لازم نقضيها حكي من هون ومن هون، يهمني أن تحل قضية الخبز هذه الليلة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: كما ذكرت آنفاً بأن وزير الشؤون الاجتماعية هو مجتمع الآن مع أصحاب الأفران، وقد طلبوا رفع سعر كيلو الخبز إلى الستين غرشاً، أخذ هذا الموضوع دراسة في الأول، اختلف الرأي حول عما إذا كانت هذه الزيادة حقاً أو غير حق، مجلس الأسعار الذي ألفناه يقول، يجب أن يبقى السعر خمسين غرشاً، فقال أصحاب الأفران اننا نتكلف أكثر من ذلك لقد زدنا عشرة بالمائة للعمال عدا عن ارتفاع باقي الأسعار والغلاء الخ...

ألفت لجنة ثانية من وزارة الاقتصاد، لتدرس الموضوع أيضاً وتبدي رأيها، نحن قلنا لهم تبيعون كيلو الخبز بخمسين غرشاً والذي يبيع بأكثر من هذا السعر يروح إلى المراجع العدلية.

وإذا تبين أن الكلفة هي فوق الخمسين غرشاً على الحكومة عندئذ أن تتحمل الفرق كما تتحمل الفرق في غير أشياء.

أما نحن فنريد أن يبقى السعر خمسين غرشاً.

ريمون إده: نشكر دولة الرئيس على هذا الجواب، ولكن لم أقتنع، هذا من الناحية المبدئية، مليح كثير. ولكن هل إن الحكومة اتخذت الاحتياطات الواجبة لكي تؤمن الخبز للطبقات الفقيرة خاصة؟ أنا أوافق على هذه النظرية، شرط أن يتمكن الفقير غداً من شراء كيلو الخبز بخمسين غرشاً.

رئيس الحكومة: كل الأفران أضربت وما غاب الرغيف، بعض الأفران أمنت الخبز، ووزارة الاقتصاد ساهرة على هذا الموضوع لكي تؤمن الرغيف.

محمد يوسف بيضون: أشكر الزميل الأستاذ ريمون اده على إثارته هذا الموضوع وإتاحته لي هذه الفرصة لأدلي بما عندي حوله.

لقد أعلن أصحاب الأفران عزمهم على البدء بالإضراب غداً أضراباً شاملاً واتخذوا فيما بينهم التدابير المؤدية إلى نجاحه، وتأكيداً لنجاحه سلفاً، أفرغوا جميع مخابزهم من الطحين ومن كل ما يلزم للخبز، وهم على استعداد لتسليم مفاتيحهم إلى الدولة، اليوم طلبت الاجتماع معهم، بقيت وإياهم ست ساعات متوالية، وشاءت الصدف أن أكون في هذا المجال ممن لهم إلمام، إذ، سبق لي أن أدرت معملاً للطحين خلال ست سنوات وكنت أعمل مع الأفران في بغداد. إذاً اجتماعي معهم كان اجتماع العالم، وليس اجتماع الخبير النظري ولا الموظف ولا المدير العام، بعد ست ساعات من البحث والمناقشة توصلنا إلى الأرقام الحقيقية، وقد اعترف أصحاب الأفران بأنهم كانوا حتى اليوم ولا يزالون يغشون لكي يكسبوا من خلال بيعهم الكيلو بخمسين غرشاً، يغشون في الوزن ويغشون في النوعية أحياناً، لأنهم كما قالوا، لا يمكن للإنسان أن يصنع الأعاجيب، ولا يصنع المعجزات. انطلاقاً من هذا الاعتراف وبعد أن وضعنا الأرقام كلها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اتصلت بمعالي وزير الاقتصاد ورجوته دعوة مجلس الأسعار إلى اجتماع الساعة السادسة هذا المساء كي ندرس وإياه هذا الموضوع ونتلافى الإضراب الحاصل في الغد، وتحسساً بمسؤولياتنا أتينا لمتابعة هذا الموضوع وقد سبقنا معاليه إلى هذا المكان كي نتفق وإياه على الصيغة التي نتبعها هنا اليوم وقبل غداً للوصول إلى نتيجة ترضي الأطراف كلها. وقد فاجأنا دولة الرئيس الآن بقوله، إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية مجتمع، الآن مع أصحاب الأفران لأجل حل الموضوع وأصحاب الأفران يا سيدي، موجودون في مركز نقابة الحرفيين ينتظرون أن أتصل بهم ودعوتهم إلى الاجتماع بمعالي وزير الاقتصاد. لذا أرجو من المجلس الكريم أن يسمح لي أن أخرج لأتابع هذا الموضوع، وأرجو من معالي وزير الاقتصاد أن يرافقني إلى الاجتماع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بطرس حرب،

بطرس حرب: دولة الرئيس،

لا بد لي قبل البحث في محتويات هذه الموازنة، من إبداء ملاحظتين أوليتين من خلالها يمكن أن يسهل العمل التشريعي وهو أهم عمل يقوم به المجلس النيابي ألا، وهو إقرار قانون الموازنة العامة.

الملاحظة الأولى، هي أنه ورد في اقتراحات المجلس النيابي في السنة الماضية وورد على لسان كثير من الزملاء أن مشروع الموازنة يرسل إلى المجلس النيابي متأخراً. مما يحصل أننا وصلنا إلى نهاية شهر آذار. وسيبدأ نيسان ولم نقر الموازنة بعد، مما يعني أن الدولة تضطر إلى اللجوء إلى تدابير استثنائية لكي تجابه على الأقل دفع معاشات الموظفين وهذا يعني أيضاً أن كل الأعمال والمشاريع متوقفة، لأن الدولة ما زالت منذ شهرين، عاجزة عن القيام بأي مشروع إنمائي يمكن أن يطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

فلذلك ابتدىء بالقول، ونرجو من الحكومة الكريمة، والحكومات التي قد تتعاقب، أن تعجل بوضع مشروع الموازنة، وأن يكون في المجلس النيابي جاهزاً بعد دراسته في اللجان، لكي يدرس في الدورة العادية المخصصة لدراسة الموازنة، وبذلك نسهل على الحكومة الكريمة السرعة في تنفيذ الاعتمادات والمشاريع ونسهل على المجلس أيضاً دراسة الموازنة بصورة مدروسة وعلمية.

من مراجعة مشروع الموازنة هذه السنة، يتبين لنا أن ما تقدره وزارة المالية من عائدات وواردات عائدة من الضرائب المباشرة ما زالت وبشكل نسبي على ما كانت عليه في السنوات الماضية. وإنني بعد دراسة هذا الموضوع تبين لي أنه من المستحيل وبالجهاز الإداري الحالي وبالجهاز الإنساني الحالي في وزارة المالية أن تتمكن هذه الوزارة من استيفاء ضريبة الدخل بصورة خاصة بشكل يتناسب مع مدخول التجار والموظفين، فإذا بنا نجد أن الدولة تستوفي بصورة أكيدة ضريبة الدخل على رواتب الموظفين وضريبة الدخل على بعض التجار الحسني النية ذوي الأخلاق الوطنية الصحيحة. إنما المجال مفتوح وبصورة واسعة جداً أمام التاجر السيء النية لكي يتلاعب بهذه الضريبة، ومفتوح أمامه أيضاً بما يمكن أن يتيسر له من مساعدات رسمية قد تطرأ عليه أثناء إعداد دفاتر أرباحه، لكي

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

يستوفي على أساسه دفع الضريبة، وبعد درس الموضوع تبين لي أنه من غير الجائز أن يبقى الموظف في مصلحة التحصيل في مستوى معين وأن نحد من طموحه فلا نسمح له إطلاقاً بأن يرتفع في الرتب وأن يرتفع رابته معه.

ولذلك اقترح على الحكومة الكريمة وعلى وزارة المالية بالذات أن تعمد إلى وضع مشروع يحول مصلحة الواردات إلى مديرية عامة بحيث يرتفع سلم الرواتب والرتب وبحيث يتمكن الموظف إذا ما قام بعمله على خير وجه من أن يتقدم ويرتفع راتبه، فنطبق سياسة الثواب والعقاب على هؤلاء الموظفين ونعتمد على العناصر الجديدة الفتية التي لم يفسدها العمل بعد لكي نستطيع أن نراقب المداخيل، ولكي نستطيع أن نستوفي الضريبة الصحيحة عليها، ولذلك لا يجوز أن نبقى إطلاقاً في لبنان على مستوى أقل بكثير لا يبلغ الربع مما يجب علينا أن ندخله بواسطة ضريبة الدخل.

هذا بالنسبة لاستيفاء ضريبة الدخل، ولا بد لي عند بحث قضية وزارة المالية وسياسة وزارة المالية من التطرق إلى موضوع مهم جداً ألا وهو موضوع زراعة التبغ والتنباك في لبنان.

كلنا يعلم أن لبنان، خاصة المناطق الجبلية تعيش من موسم الدخان الذي أصبح يشكل حاجة ماسة وضرورة اجتماعية باعتبار أنه من المعلوم لدى الجميع أن المزارع يعمل طيلة سنته لكي يصل محصوله إلى شركة منحها القانون حق الاحتكار، تدفع له ثمن دخانه حسب تقديرها وتخمينها، ونحن نعلم ان هذه الأثمان لم تعد تتناسب مع ما يتكلفه هذا المزارع من مدفوعات، وخلال هذه السنة وعند تسليم الدخان من قبل المواطن راجعنا إدارة حصر التبغ والتنباك بقصد رفع ثمن الدخان، فجوبهنا بأن وزارة المالية لا يمكن أن ترفع ثمن الدخان إطلاقاً وانها مقيدة «بباريم» موضوع منذ عشرات السنوات، وبذلك نجد أن المواطن والمزارع يضطر دائماً إلى قبض الثمن الذي قبضه منذ عشر سنوات ونحن نعلم أن اليد العاملة وثمن الأدوية وثمن الأسمدة ارتفع بمقدار أكثر من المئة بالمئة. مما يعني أن الفلاح يتكبد مصارفات هائلة دون أي مدخول إضافي.

ولقد بلغنا أن دولة رئيس المجلس النيابي قد صرح على التلفزيون أن الحكومة مستعدة لتقديم مساعدة للمزارعين قدرها عشرة بالمئة تضاف فيما بعد إلى سعر الدخان، أود أن أستعلم من الحكومة إذا كان الأمر صحيحاً أو لا؟ خاصة وأن معظم المزارعين في لبنان، مزارعي التبغ والدخان في لبنان قد وعدوا أنفسهم انطلاقاً من الوعد الذي قطعه دولة رئيس المجلس النيابي، بأنهم سيتقاضون عشرة بالمئة على سعر الدخان فيما بعد. هذا ما ورد على لسان رئيس مجلس النواب. أريد أن أستعلم من الحكومة إذا كان هذا الأمر صحيحاً أم لا؟

يا سيدي، إن المزارعين في لبنان، انطلاقاً من العهد الذي أطلقه رئيس مجلس النواب بأنه سيصار إلى تقديم هذه المساعدة، ساكتون اليوم، أما وقد صرحت الحكومة بأنها لم تلتزم بهذا الوعد أو لم يجر بحث هذا الموضوع أمامها، فأستغرب أن يتابع المزارعون في لبنان تسليم دخانهم بالأسعار الحالية.

أبلغني مدير المبيعات في الريجي الأستاذ رزق الله الطمب، أن دولة رئيس مجلس النواب صرح بهذا الشيء وأنا المسؤول.

to obtain the original document, please contact Mr. Ainan Daher

هذا بالنسبة لوزارة المالية، أما بالنسبة لوزارة العدل فإنني ألفت النظر وأتمنى لو أن معالي وزير العمل موجود هنا، ألفت نظر معاليه لأمر لا يمكن إطلاقاً أن نقبل به وأدعوه إلى زيارة العدلية في طرابلس، فهي بالفعل بحالة لا يعقل إطلاقاً أن يقبل مواطن يحترم نفسه ويعتبر نفسه مواطناً في دولة تكرس العدالة كمبدأ، أن تسنّ هذه العدالة في قاعة كتلك القاعات في طرابلس خاصة، وأنه إذا قصد محام معين محكمة الجنايات ليترافع بقضية جناية قتل، ولقدسية حق الدفاع المقدس عن متهم معين، لا يجد كرسياً واحداً ليجلس عليه، ولا يجد طاولة واحدة ليضع ملفه عليها، فأتساءل: كيف يمكن للمحامي في هذا الجو تأمين حق الدفاع؟ وكيف يمكن للمحكمة في هذا الجو تأمين حق العدالة لكل متهم؟ وفي طرابلس بصورة خاصة.

كما وأنني أذكر أنني يوم طلبت الكلام للمرة الأولى في هذا المجلس كنت قد شددت على وجوب السعي لتوحيد القوانين في لبنان، بحيث يصبح عندنا قانون مدني عام وقانون جزائي عام، وتعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والجزائية باعتبار أنها لم تعد تتفق إطلاقاً مع مجريات الموضوع وهناك لجنة تضع دراسات لتوحيد هذين القانونين، وحتى اليوم، ما زالت هذه اللجنة تتابع دراساتها ولم تصل إلى قانون موحد يمكننا من أن نتهم بعد ذلك من يخالف القانون انطلاقاً من المبدأ العام القائل: ليس هناك أي شخص يستطيع الإدلاء بأنه لا يعرف القانون فكيف يمكن للمواطن أن يعرف القانون ويعرف كيف يطبق القانون عليه، وهناك مئات القوانين يجب عليه معرفتها، والاختصاصيون من محامين وقضاة يجب عليهم الرجوع إلى النصوص دائماً لمعرفتها.

هناك أيضاً دعاوى تقدم إلى مجلس شورى الدولة تبقى عشرات السنوات. لا مجال إطلاقاً لأي محام أو متقاض أن يراجع في دعوى ما. لأنه ليس هناك من جلسات تعقد وليس هناك من رقابة على أعمال مجلس الشورى، بمعنى الإسراع في بت هذه الدعاوى.

هناك عشرات الألوف من الدعاوى العالقة منذ عشرات السنوات؟ فأتساءل كيف يمكن للمواطن أن يلاحق دعواه وهو معرض لأن يموت قبل أن تنتهي هذه الدعوى.

هناك أمر بالنسبة لوزارة العدلية أيضاً: قضية الخبراء في لبنان. هناك قضية أخرى لا تقل أهمية في بعض الدعاوى لا بد للحاكم وللقضاة لجهلهم الفن، وهو أمر طبيعي، أن يلجأوا إلى الخبراء. ونجد أن في جدول الخبراء أشخاصاً، أستميح عذراً إذا قلت، ليس عندهم من الخبرة بحيث أن معظم المحاكم في القضايا الفنية تنطلق من تقارير الخبراء، لكي تضع الحكم. وبحيث ان في معظم هذه الدعاوى، ان الخبير هو الذي يحكم. فلا يجوز إطلاقاً أن نبقى على هذه الحالة في لبنان، بحيث اننا نجد عدداً كبيراً من الخبراء يعتبرون محلفين أمام القضاء. ونحن نعلم أنهم لا يتقيدون إطلاقاً لا باليمين التي يقسمونها، ولا بالعلم والفن اللذين عينوا على أساسهما.. فيجب على الحكومة أن تعدل قانون الخبراء بأسرع وقت ممكن لكي تسود العدالة في لبنان.

أما بالنسبة لوزارة الأشغال: فقد ورد في تقرير حضرة مقرر لجنة المالية بصورة واضحة وأن اعتمادات هائلة تدور سنوياً، معظمها في وزارة الأشغال. نطالب بأن تصرف هذه الاعتمادات في حينها، فنفاجأ بالقول ليس

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

هناك من أجهزة فنية كافية وليس هنالك من أجهزة عملية كافية وعندما ننظر إلى المجلس نطلب إليكم زيادة هذه الاعتمادات، يرفضها المجلس. فتمنيت على معالي وزير الأشغال أن يزيد اعتمادات التجهيزات من محادل وكميونات وتركتورات ونحن في المجلس سنوافق ففوجئت هذه السنة بدلاً من أن يرتفع الاعتماد المخصص لهذه التجهيزات خبرة ينخفض بحجة لم نعرفها وعندما سألنا معالي وزير الأشغال عن هذا الأمر، قال إن مشروع الموازنة في وضع وقد حدد لي هذا الأمر ولا أستطع رفضه. فبالله عليكم كيف نستطيع تأمين سلامة السير في لبنان، في طرقات لا يمكن أن نسد الحفر فيها. وفي طرقات تنهدم مئات المرات سنوياً، أي الجدران والحيطان. وكيف نستطيع أن نطلب من السائح الذي يأتي من الدول المتمدنة أن يسلك هذه الطرقات لكي يستطيع لبنان أن ينمو ويزدهر.

فنحن نطلب من وزارة الأشغال أن تجهز نفسها بالعدد الكافي من الفنيين وبالتجهيزات الفنية الكافية لتستطيع تنفيذ الاعتمادات في الوقت المعين من ناحية، ومن ناحية ثانية، صيانة الطرقات لكي تحفظ سلامة السير فقط.

أما بالنسبة لوزارة السياحة فنحن نشكر المجهودات التي قام بها المجلس الوطني للسياحة بأن وضع عدة دلائل حول السياحة في لبنان. ولكن ألفت النظر إلى أن هذا الأمر لا يكفي. لأننا ما زلنا نعاني من فقدان السياحة في الدول التي يمكن أن نستفيد منها. فبينما نجد أن اسبانيا يدخل إليها سنوياً ٣٢ مليون سائح، بمعنى أن مدخولها يزيد سنوياً أربع مليارات دولار من السواح. نجد أن لبنان وهو بلد لا يقل مجالاً أو مركزاً تاريخياً، نجد أن ليس له إطلاقاً، نسبة مقبولة منطقية من هذا العائد. وهذا عائد إلى فقدان الدعاية السياحية. ونفاجأ سنوياً بأن ميزانية وزارة السياحة تنخفض سنوياً أو تحافظ على مستواها، ولا يحاول أحد إطلاقاً زيادة هذه الميزانية بحيث يتسنى للمجلس الوطني للسياحة ولوزارة السياحة أن يستفيدا من هذه الاعتمادات لكي توزع الدعاية في الخارج ولكي نستفيد من السواح عندما يأتون إلى لبنان.

هذا بقطع النظر عما لفت إليه العميد ريمون اده في عدة مناسبات: إن النظافة تقضي على السياحة في لبنان. وتهرب السائح من لبنان. ونطلب هنا إلى معالي وزير الداخلية من جملة ما نطلب أن يشدد كثيراً على قضية النظافة في لبنان.

أما بالنسبة لوزارة التربية، واليوم نعاني أزمة التربية، فهناك مطاليب عديدة تقدم بها الطلاب يتظاهرون من أجلها، وحسب ما فهمت من معالي وزير التربية، ان معظم هذه المطاليب قد نفذت أو أنها ستنفذ. ولكن العجيب في الأمر أن الطلاب لم يعودوا يثقون بأي وعد يطلق لهم وهم يتظاهرون مطالبين اليوم بأن يباشر بإصدار مرسوم إنشاء الكليات التطبيقية، علماً أن الحكومة التزمت بهذا الأمر وهم لا يثقون إذا التزمت به الحكومة. وهذا أمر، بالفعل يرثى له. يطالبون بالتنفيذ لكي يروا بعينهم ولكي يتراجعوا عن اضرابهم. علماً أن هناك مطاليب عديدة للطلاب لا يمكن تنفيذها اليوم، ولكن فتح حوار مجدد ودائم مع الطلاب يمكن أن يضع حداً لتلك الموجة التي تضر بلبنان وتضر بهؤلاء الطلاب كثيراً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما بالنسبة لوزارة الاقتصاد، كنت هذه السنة آمل أن أجد أن هناك زيادة كبيرة في وزارة الاقتصاد. ميزانية كبيرة باعتبار أن مجلس الوزراء اتخذ عدة تدابير تستلزم لتنفيذها إنشاء أجهزة جديدة كتعيين مائتي مراقب وتعيين مجلس أعلى للتسعير كي يتمكنوا من إجراء مراقبة عملية في الأسواق وبالفعل لم نجد أي زيادة في وزارة الاقتصاد. وأتساءل إذا كان في نية وزارة الاقتصاد تنفيذ ما التزمت به، ونحن نطالبها بذلك، لأننا إذا تركنا موجة الغلاء ترتفع والأسعار لا تحد فإننا سنقابل، طبعاً بنقمة شعبية عارمة تتعدى نقمة الرغيف ونقمة الطلاب.

أما بالنسبة لوزارة الزراعة فلا بد هنا من أن نتوقف قليلاً، لأن هذه المشكلة هي مشكلة نعانيها جميعاً.

إن قطاع الخدمات في لبنان قطاع ضخم، بينما قطاع الصناعة وقطاع الزراعة قليل جداً. إذا بنا نجد أن موازنة وزارة الزراعة لا تزاد، بحيث تستصلح الأراضي التي يمكن استصلاحها بصورة جدية، هناك نصف الأراضي المزروعة، وهناك كمية ممثالة للأراضي المزروعة في لبنان يمكن استصلاحها والاستفادة منها. فيجب علينا بدلاً من أن نخفض من ميزانية المشروع الأخضر وأن نقصر من صلاحياته، أن نزيد ونعيد صلاحيات المشروع الأخضر لكي يستطيع هذا المشروع استصلاح الأراضي التي يمكن الاستفادة منها، لكي نشغل المزارع في أرضه ولا ندفعه إلى البطالة والهجرة إلى المدينة. هذا مع العلم، أنه يمكن أيضاً تكليف المشروع الأخضر بالتجهيز الفني للقرى وذلك بالاتفاق مع التنظيم المدني، بأن يكلف المشروع الأخضر بالذات بشق الطرقات داخل القرى بدلاً من أن ننتظر وزارة الأشغال مع ما يرافق معاملاتها من تطويل وتأخير بشق هذه الطرقات وإنماء القرى.

أما بالنسبة لوزارة الدفاع الوطني: فقد أبلغني اليوم زميلي الأستاذ شفيق بدر أنه على أثر الكلمة التي ألقاها في المجلس حول وجود طائرات الميراج في لبنان، وكيف أن لبنان لا يستطيع بواسطة هذه الطائرات الاستفادة من الناحية الدفاعية، باعتبار أنها طائرات هجومية، وكيف أن الحفاظ عليها في لبنان يضطرنا إلى تكبد المصاريف الهائلة في سبيل صيانتها وتدريب الطيارين على قيادتها، وهذا بارز في موازنة السنة، إذ أن الحكومة تطلب حوالى اثني وعشرين مليون وخمسمائة ألف ليرة لشراء طائرة تدريب ولصيانتها. فكيف لا نستعمل هذه الطائرات في سبيل الدفاع عن لبنان ونضطر سنوياً لتكبد المصاريف الهائلة. طالبنا مراراً، وقد ورد في اقتراحات النواب أثناء موازنة عام ١٩٧٣ أن تباع هذه الطائرات. اسأل الحكومة هل إنها سعت إلى بيع هذه الطائرات وهل إنها تود بيع هذه الطائرات أم لا؟

وانطلاقاً من ذلك فقد أبلغني زميلي أن الحكومة وافقت مبدئياً على أن تخفض قيمة الاعتمادات الموضوعة لهذه الطائرات، وتحول قسماً منها إلى الطرقات والمشاريع الإنشائية.

فإذا كان هذا الأمر صحيحاً فإنني أؤيد بالطبع موقف الحكومة، والطلب الذي تقدم به الزميل شفيق بدر.

هذا بصورة عامة ما لدى من ملاحظات، أتمنى على الحكومة الكريمة أن تأخذ بها على الأقل عند إقرار الموازنات القادمة وأن تضع الخطط الشاملة البعيدة المدى لكي نحل مشاكلنا ولكي يصل مشروع الموازنة إلى المجلس النيابي باكراً ليتسنى له درسه وإقراره قبل أن تلجأ وزارة المالية إلى تدابير استثنائية لمجابهة الأعباء العادية الإدارية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس،

سنة بعد سنة نأتي لبحث الموازنة، وفي كل مرة نرى الموازنة نسخة طبق الأصل عن الماضي رغم أن العلم والتطور قد سبقانا بمجالات بعيدة. ويقال إننا هنا، وأن العمل التشريعي أساسه بحث الموازنة. فإننا نتساءل، أي منا نحن النواب له رأي عند وضع كل موازنة. أنا على يقين بأن لا الإدارة المختصة، ولا الإدارات المختصة، ولا حتى الوزراء لهم أي دخل في وضع الموازنة. إنما الموازنة ترفع إلى مجلس الوزراء، وهو بدوره يحيلها إلى المجلس النيابي.

جارينا التطور في هذه السنوات الأخيرة بتضخم الموازنة، فتزداد أرقامها كل سنة مئة، مئتين، ثلاثمئة مليون ليرة. وإذا نظرنا إلى موازنة ١٩٧٣ لوجدنا أن نصف هذه الموازنة لم يصرف أو سوف يدور. وقد كنا نتمنى لو أن تضخم الموازنة يأتي بأرقام مرتفعة لمشاريع معينة. ولكننا نرى أن الأرقام ترتفع والملايين تزاد في فصول وبنود معينة، وهي رواتب الموظفين والأجراء وغير ذلك.

وكما قال البعض، وكما هو ثابت أن هناك مبلغ ٦٢٥ مليون ليرة لم يصرف في موازنة عام ١٩٧٣. ويقول مدير عام المالية إن هذا الرقم هو نتيجة تراكم من سنوات بعيدة. إنني أتساءل، وقد ارتفعت أرقام الموازنة الحالية وفاقت القدرة على جرفها.

ستون وسبعون أو ثمانون بالمئة من مجموع الموازنة تذهب معاشات موظفين. وهذا الجزء من الموازنة هو الذي يصرف بكامله. لأن الدولة لا تستطيع إلا أن تدفع معاشات الموظفين والنواب والوزراء.

كم كنا نتمنى أن يشترك مجلس النواب في وضع الموازنة، لأنني على يقين بأن النواب هم أكثر اطلاعاً، مع احترامي للموظفين ومع احترامي للإدارات، النواب هم أكثر اطلاعاً على أوضاع البلاد وعلى أوضاع مناطقهم، وأكثر إلماماً بالمشاريع الضرورية والحيوية التي تحتاج إليها البلاد.

وفي كل سنة، وبمناسبة درس الموازنة، نناقش ونبحث في كافة الأمور التي تهم المناطق التي نمثل. ومن هذا الباب سأدخل في بحث بعض القضايا التي أراها في نظري، مهمة لمصلحة البلاد.

أبدأ بما هو في نظري، سبب حياتي لنا في الجنوب، ألا وهو مشروع ري الجنوب من مياه الليطاني. لقد مضى على هذا المشروع أكثر من ثلاثين سنة ونحن نسمع بأن الدولة ستنفذ مشروع ري الجنوب من مياه الليطاني، نسمع ذلك منذ سنوات وسنوات وفي بعض المناسبات حينما ترى الدولة أنه من الواجب إثارة هذا الموضوع وعندما نتكلم عنه إلى المواطنين، تحصل الاجتماعات وتوصد الأبواب، ونسمع بالبرامج. وأخيراً، ومن أجل تغيير النسق أو «الموضة» أخذنا نسمع بورقة العمل. ومن برنامج إلى برنامج، ومن ورقة عمل إلى ورقة عمل، والليطاني يذهب هدراً إلى البحر.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

منذ أشهر قليلة حصلت اجتماعات على أرفع الأصعدة، وقرأنا في الصحف، وسمعنا البلاغات، ورأينا على الشاشة الصغيرة المسؤولين، على كل المستويات يتكلمون عن الليطاني. حتى أن البعض ذهب إلى حد التسابق برفع اليافطات وبرفع آيات الشكر إلى من كان له الفضل الأكبر بتنفيذ مشروع الليطاني. شربنا من الليطاني، بالرغم من البلاغات الرسمية، وبالرغم من النشرات التلفزيونية، والاجتماعات الوزارية واجتماعات دواوين دولتكم يا سيدي، ما زالت مياه الليطاني تصب في البحر.

لو كنتم جادين في هذه القضية، لكنتم خصصتم عملياً، كما خصصتم منذ أمد قصير مبلغاً من المال للعمل والتنفيذ.

مصلحة مياه بيروت أعطيت عشرين مليون ليرة لجر مياه الليطاني إلى مدينة بيروت وقد مضى أكثر من عشرين سنة، ونحن في الجنوب، نسمع بالليطاني.

أخيراً ومنذ أسبوع، طلعتم علينا، بأن الاعتمادات اللازمة قد خصصت لتنفيذ مشروع الري من الليطاني وقدرها ١٩١ مليون ليرة. ايرادات مصلحة الليطاني في مدى عشر سنوات بمعدل ثمانية ملايين ليرة ونصف المليون سنوياً، يعملوا ٨٥ مليون ليرة. ثم ٣٥ مليوناً كانت مخصصة لسد مفدون، والباقي تدبره الدولة من باب القروض أو من باب «الشحادة» أو، أو، أو. . .

يا سيدي، هذه الملايين التي تهدر، كم كنا نتمنى لو جاء مشروع موازنة واحدة وفي صلبه كذا مبلغ لتنفيذ الليطاني.

كيف تريدوننا أن نؤمن بأن مصلحة الليطاني ستؤمن سنوياً ثمانية ملايين ونصف المليون ليرة. بلكي شي سنة ما بعتو كهرباء بلكي شي سنة ما اجرتو كهرباء منين بدهم يجوا.

كفانا، يا دولة الرئيس، كلاماً عن الليطاني وكفانا تشكيكاً بمن يريد أن يتاجر بالليطاني. نحن هنا لنتكلم ونقول ما نريد أن نقول. ومن لا يرتاح لكلامنا، فليسد أذنيه أو أن يخرج من هذه القاعة. إننا نتكلم في هذه القاعة، عما نريد، ونقول ما نريد، ولا يحق لأحد أن يقاطع أو يعطي ملاحظات. من له ملاحظات واعتراضات، يأخذ دوره بالكلام ويتكلم.

وبالرغم من الخبرة، وبالرغم من أن من يفقهون فنياً لهم أكثر من قول حول هذا المشروع، بإمكانكم أنتم كحكومة أن تقرروا، ونرى من ناحية ثانية أن مجلس إدارة الليطاني يناقض ما تقررون، نرى أصحاب الخبرة والفن يقولون صراحة، هم يريدون أن يعملوا سياسة، ونحن نريد أن نشتغل بالفن. هذا القول لا ينطبق على الواقع.

قررتم يا سيدي، أن تعملوا. وهناك تلزيم لدراسات وربما للتنفيذ. كيف كان ذلك؟ صدر قرار، أو ورقة عمل، فحواه، أننا لا نقبل بالتلزيم إلا أربع شركات. لماذا أربع شركات فقط؟ إنني لست هنا لأدافع عن أية شركة، بل أجزم بأن من قرر بأن تكون الشركات أربعة أو خمسة له شركات يدافع عنها، وله شركات يريد أن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يساعدها، وربما كان شريكاً معها. شركات دولة عالمية، تقبل في أكبر الالتزامات أمام البنك الدولي وغيره ومجلس إدارة الليطاني الدولة اللبنانية تشك بكفاءة تلك الشركات. يا سيدي إذا كنتم فعلاً جادين، افتحوا المجال للجميع. لماذا يا دولة الرئيس، لم يقبلوا إلا بعروض خمس شركات مثلاً، يا سيدي إن مياه الليطاني لا ولن تجف، إن ذهبت هدراً في البحر منذ سنوات، وإن كنتم تريدون أن تعملوا، فالمجال واسع للعمل. كفانا أن نسمع بأخبار الليطاني وأن لا نرى عملاً. يقال، حسب ورقة العمل، ان ابتداء التنفيذ سيكون في حزيران عام ١٩٧٥ إذا كتب لنا من العمر سوف نقف ساعتئذٍ لنرفع آيات الشكر، وحزيران الـ ٧٥ ليس بالبعيد. لا أريد أن أكون متشائماً، ولا أريد أن أقول، بأن كل ما يقال وما يقرر أنه ليس بالحقيقة رغم أن إيماني، أنه ليس بالحقيقة، ولكن من انتظر عشرين سنة، سينتظر سنة أخرى.

دولة الرئيس، الجنوب منذ سنوات وما زال يعيش على أعصابه. وقد قمت دولتك بزيارة له مرة أو أكثر بعد بعض الاعتداءات التي حصلت عليه. إني أتساءل منذ تلك الزيارة وحتى اليوم وعند كل اعتداء وتذهبون للتفقد، ماذا فعلتم يا سيدي لحماية الجنوب؟ الاعتداءات تتكرر وحتى أصبحت الدولة تهمل أخبار الاعتداءات على الجنوب. ماذا فعلتم؟ وأي برنامج وضعتم لحماية الجنوب، والجنوب قسم أو جزء من هذا الوطن، والجنوب بتواضع أقول، درع منيع لهذا الوطن؟ تريدون منا الصمود، فنحن هناك صامدون رغم الويلات ورغم الاعتداءات. صمود عزة وكرامة، ولا أن نصبح يوماً ما، غرباء أو بعيدين عن أرضنا المعطاء. كل ما في الأمر يا سيدي، وقد بحثتم، وألفتم اللجان، وما زلتم تبحثون، ولكن دون أي حقيقة ملموسة، أو نية عملية للدفاع أو لحماية الجنوب. تمر الأشهر وتمر السنوات ونحن ما زلنا هناك تحت رحمة عدو يريد بنا شراً، لأسباب أصبحت معروفة من الجميع، لأسباب لا يمكن أن نقول في كل مرة، ان إسرائيل لا تريد شراً بلبنان، ولولا ذلك لماذا تتابع الاعتداء تلو الاعتداء. الجنوب يعيش حالة طوارىء، والجنوب منطقة عسكرية لماذا؟ لأنه متاخم للحدود، ولأن الدولة فرضت حالة الطوارىء، وأعلنت الجنوب منطقة عسكرية لحماية الجنوب. فإني أتساءل كيف تعلن منطقة عسكرية دون أن يكون فيها عسكر؟ منطقة عسكرية وليس من جند فيها، حالة طوارىء، وليس من يحمي أو من يدافع، لماذا حالة الطوارىء؟ ولماذا إعلان المنطقة العسكرية؟ طالما أننا ما زلنا نطالب منذ سنوات وسنوات أن يرابط الجيش على حدودنا، وأن يكون المدافع عنا ولكنه غير موجود.

يا سيدي، نكبة الليطاني، ونكبة الحماية، ونأتي إلى نكبة زراعة التبغ، وإلى نكبة الريجي. قد ألفيتم مؤخراً أكثر من لجنة وزارية لوضع دراسة حول مستقبل الريجي وأنتم في مجلس الوزراء حددتم مهلة لذلك، وقد مرت المهلة المحددة، وما رأينا شيئاً صدر عن هذه اللجنة.

دولة الرئيس، أنت عليم أكثر منا بالجنوب وبأحوال الجنوب. عليم ما تعني ورقة التبغ بالجنوب، وعليم بأن السيولة الوحيدة في الجنوب هي ورقة التبغ. لولا ورقة التبغ لما كان لدينا أي عيش أو أي رزق. في كل سنة، وعند تسليم المحاصيل نذكر، ونطالب، بأن تعزز أسعار التبغ، ولا حياة لمن تنادي. يا سيدي، لسنوات خلت

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وكنا نقبض ثمن كيلو التبغ خمس ليرات لبنانية وأقول ذلك منذ عشرة أو خمس عشرة سنة، وما زلنا حتى اليوم نقبض هذه القيمة. عندما كان أجر العامل اليومي ثلاث ليرات أو أربع ليرات في سنة الـ ٥٠ أو ٥٥ أو سنة الـ ٦٠ كان معدل سعر كيلو التبغ لا يزيد عن الأربع ليرات لبنانية أو خمس ليرات لبنانية، واليوم وقد أصبح أجر العامل اليومي خمس عشرة أو عشرين ليرة لبنانية، فإن معدل السعر ما زال حوالى الخمس ليرات أو أكثر بقليل.

يا سيدي، في تعزيزكم مزارعي التبغ، وفي تعزيزكم زراعة التبغ خدمة وطنية. تعزيز مزارع التبغ خدمة للجنوب، ولأبناء الجنوب، لقد سمعنا الكثير بأن هناك زيادة مئوية ستعطى هذه السنة، فإننا نتساءل أين تلك الزيادة؟ ما زلنا حتى اليوم نرى المزارع الصغير الذي لديه رخصة زراعية بألف أو بألفي متر مربع، يقبض خمس ليرات ونصف وست ليرات إلا ربع، إذا ربنا كان راضياً عليه، ونرى المزارع الكبير، يقبض ثمان ليرات، وثمان ليرات ونصف وتسع ليرات. وإذا قام المزارعون وطالبوا بإنصافهم لا يرد عليهم إلا برصاص قوى الأمن أو رصاص الجند كما حصل في السنة الماضية.

يا سيدي، في زراعة التبغ أصناف وأصناف من الناس ومن المزارعين، اجعلوا منهم صنفاً واحداً. إذا كان لدي رخصة واستثمر بضمانها، فارحموني من هذه الرخصة، ورخص التبغ تعلمون يا سيدي، إنها تجدد في كل عام. رخص التبغ هي للدولة، هي لوزارة المال، وفي كل سنة إذا ما صدر قرار بتجديدها فهي ملغاة. اجعلوا من مزارعي التبغ صنفاً واحداً في الزراعة، وصنفاً واحداً في التسعيرة، وصنفاً واحداً في النوعية إذا أردتم. من هنا يا سيدي، ولبنان بلد زراعي، والزراعة يعتاش منها ما يزيد عن الخمسين بالمئة من اللبنانيين. فإني أتساءل ماذا تعمل الدولة لتشجيع الزراعة في لبنان؟ الأسمدة الكيماوية، بعض المشاريع أو بعض المصالح المستقلة التي كان يمكن أن يستفيد منها المزارع الصغير. المشروع الأخضر مثلاً. وهو يمكن أن يقال، إنه المشروع الوحيد الذي كان لإفادة الفلاح ولإفادة المزارع الصغير. أين أصبح المشروع الأخضر؟ المشروع الأخضر، أصبح بانتظار أن تخصص له اعتمادات. الأسمدة الكيماوية يا سيدي، وكل مكا يعود على الزراعة بالخير عليكم أن تعززوه، من زراعة التبغ إلى زراعة الشمندر، وكلها أصبحت في مناطق يعيش فيها الفقراء من اللبنانيين. إذا شجعتهم هؤلاء، تخدمون لبنان، إذا شجعتم هؤلاء وشجعتم الزراعة يا سيدي، نخرج مما يقال له، أزمة غلاء معيشة، فلو كان الليطاني يروي أراضينا، لما كنا اليوم نتخبط بغلاء المعيشة، ولو كانت الحكومة ساهرة على أوضاع المزارع اللبناني، الذي هو في آخر الهرم بالنسبة للبنانيين، لما كان اللبناني اليوم يتخبط بما يتخبط به. ولما كان اللبناني الفقير أو العادي يتكلم ويقول بالاحتكار. نعم في هذا البلد احتكار يا سيدي، أردنا ذلك، أم لم نرد. في هذا البلد احتكار الاحتكار أمر خطر، واللبنانيون بغالبيتهم، من الطبقة الفقيرة والكادحة، والقسم الآخر منهم من الطبقة المتوسطة. فالاحتكار هو خطر علينا جميعاً. وإني أتساءل وقد أثيرت قضايا الغلاء منذ أشهر بعيدة، أي حل تمكنت الدولة أن تجده؟ تكلمتم عن اللحم ورصدتم الملايين لجلب اللحم، من تشاد أو من أفريقيا. وكلنا رأينا ما كانت النتيجة. كيلو اللحم بـ ١٣ ليرة وب ـ ١٤ ليرة يا سيدي. أزمة الغلاء التي ما زلنا نتخبط بها، وبالأمس رأينا ما رأينا من تظاهرات وقبل الأمس حول الغلاء.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

اضراب الأفران الذي هو من صميم أزمة الغلاء. إذاً غداً، لم يجد اللبناني الفقير أو العامل رغيف الخبز في السوق، من أين تريدون، يا سيدي، أن يأتي به؟ تغطون فرق السعر، بالسكر وبالرز وبالقمح وكل ذلك يا سيدي، ما زال بأيدي المحتكرين. كل ذلك يا سيدي ما زال بعيداً عن الطبقات الشعبية التي هي بحاجة ماسة إلى عطف الدولة في هذه الآونة بالذات.

يا دولة الرئيس، وقد أقدمتم مؤخراً على عملية تعيينات وتشكيلات هائلة على الصعيد الإداري. فإني أتساءل، إذا كنتم قد اقتنعتم بما جنت أيديكم؟

يا سيدي الكفاءة واجبة للعمل الإداري، والاختصاص واجب للعمل الإداري، فإني أتساءل، إذا كنتم قد جعلتم من الكفاءة اختصاصاً، أو من الاختصاص كفاءة؟ وإذا كان دولاب الدولة أو دولاب العمل الإداري، منذ شهر أو شهرين قد زاد في السير عما كان عليه؟

رئيس الحكومة: ما صار لنا شهرين بعد، بدك بشهر واحد ترى نتيجة.

عبد اللطيف الزين: ثقوا أيها السادة، بأن سنة وسنتين وثلاث ستمر وسوف لا يتغير شيء، بكل أسف، يا سيدي في هذه التعيينات، وفي هذه التشكيلات، وقد رفعتم شعاراً مع رافعي الشعارات، وكم كنا نتمنى يا دولة الرئيس، أن تمر في الحكم دون شعارات.

رئيس الحكومة: إذا شعارات منيحة ما بتعجبك.

عبد اللطيف الزين: يا سيدي، عندما تتكلمون بطائفية الموظف وليس بطائفية الوظيفة، أي هي هذه الطائفية، طائفية الوظيفة، أين هي يا سيدي؟ إني أتساءل إذا كانت كافة الطوائف قد أخذت حقوقها؟ إني أتساءل يا دولة الرئيس، إذا كانت المشاركة قد عمت الجميع؟

رئيس الحكومة: نعم عمت الجميع وفي كل مكان.

عبد اللطيف الزين: هناك طوائف يا سيدي، كان من عدادها بعض المديرين العامين في أماكن حساسة، حرمت منها ولم يعوض عليها. إني أتساءل، كيف تدعون، بأن كافة الطوائف قد أنصفت.

رئيس الحكومة: بدك إذا شلنا واحد نعوض عليه؟

عبد اللطيف الزين: يا سيدي عندما تأخذ مني الكثير، وما بتعطيني القليل أو ما بتعطيني مطلقاً، فهذا شيء مجحف، أردتم المشاركة، طبقت المشاركة على صعيد معين، ولكنها لم تطبق على الجميع.

رئيس الحكومة: وين قلي، وين.

عبد اللطيف الزين: يا سيدي، معروف وين.

رئيس الحكومة: قول لنا وين، أنا مني عارف وين.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

عبد اللطيف الزين: طيب إذا كنت ما بتعرف عال، يا دولة الرئيس، الجميع يرى والجميع يعلم وليس من شيء خفي في هذا البلد.

رشيد كرامي: ما عرفنا شيء، ولا سمعنا شيء، بدنا نسمعها بصوت عالي.

عبد اللطيف الزين:

إذا كان البعض قد أتخم يا سيدي، فالبعض الآخر قد حرم، وما الإلتفاف والتحرك في المطالبة لتحقيق حقوق مقدسة، إلا دليل ساطع على أن من يتحرك، من كافة الطوائف هو صاحب حق يا دولة الرئيس، ولا تستطيعون إن تهربتم اليوم من صاحب الحق أن تتهربوا مدى الزمن، فما التحرك الذي يلمسه الجميع في هذه الآونة، إلا تحرك حقيقي، إلا تحرك يريد الانصاف لكافة اللبنانيين، تحرك يريد لبنان في الطليعة تحرك يريد أن تنصف الطوائف المحرومة أياً كانت تلك الطوائف طالما، أنها جميعها لبنانية وعمندما يصار إلى التصعيد، يا سيدي، فمعنى لك، إن من يصعد هو على حق، وكم كنا نتمنى، لو أن الدولة تعطي الأذن الصاغية لكل صاحب حق، لأن بذلك خير للدولة وخير لأصحاب الحقوق، لا تستطيعون ولن تستطيعوا أن لا تروا الحقائق، وأن لا تسمعوا الحقوق على الدولة أن ترعى حقوق الجميع، وعلى الدولة أن تسمع من الجميع، طالما أن الجميع يقول الحق وطالما أن الجميع يطالب بالعدل.

يا سيدي، إن كنا اليوم أصحاب مطالب، وإن كنا اليوم أصحاب حقوق، كم نتمنى أن ترى الدولة وهي صاحبة الجميل، بأن تعطي الحق لصاحبه، وأن تعدل بين الجميع.

يا دولة الرئيس، منذ سنوات وسنوات والجميع يطالب بتعديل بعض القوانين في هذا البلد وخاصة قانون الانتخابات النيابية، وقانون الانتخابات البلدية، وكان لكم رأي في بيانكم الوزاري، لقد أقدم وزير الداخلية على خطوة مبنية على القناعة بتحديد مواعيد لإجراء الانتخابات البلدية. وإننا لنعجب عندما نسمع بأن الدولة لم تخصص المال اللازم، ولذلك ربما ومنذ الآن، سوف يقف من يقف في القريب العاجل وقبل أن يأتي الموعد ويقول بتأجيل الانتخابات البلدية لأننا لم نضع بعد قانوناً جديداً لماذا؟ لقد وضع على ما أعلم أكثر من قانون، لماذا لا تحيلون هذا القانون على المجلس النيابي؟ لماذا تريدون ونحن في بلد ديمقراطي أن يمضي أكثر من خمس عشرة سنة دون إجراء انتخابات بلدية؟ والبلدية هي أساس متين في القصبات وفي القرى اللبنانية، أكثر البلديات هي منحلة وكل قائمقام حالياً يرأس أكثر من عشرين بلدية.

والأموال تنثر، والأعمال لا تنفذ، والمشاريع نائمة في الأدراج. لن يكون لكم من حجة تجاه الرأي العام وتجاه الشعب اللبناني، يمكنكم أن تهملوا ما تريدون، ولكن لا يمكنكم أن تهملوا الديمقراطية الحقيقية بإجراء انتخابات البلدية، لا يمكنكم حتى ولو أضرت هذه الانتخابات ببعض الفئات، لأن الديمقراطية تطبق على الجميع، وقانون الانتخابات النيابية وكلنا يعلم ما هي النواقص فيه، وقد تكلمتم عنه في بيانكم الوزاري. أين هذا القانون الذي أحلتموه إلى هذا المجلس للتصديق عليه؟نعيش في ظل قانون منذ عشر سنوات وأكثر، ونعيش

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في ظل قانون للبلديات منذ عشرين عاماً وأكثر، عليكم أن تقولوا هذه القوانين، وعليكم أن تأتوا بها ليتمكن الشعب اللبناني من ممارسة حقوقه الديمقراطية الصحيحة.

دولة الرئيس، تعلمون ولا شك النقص الحاصل على صعيد الدولة في المدارس الرسمية في كافة المناطق اللبنانية سمعنا بعد المجامع التي حصلت على صعيد الدولة، بمشروع تجميع المدارس، وقد حددت التواريخ للتنفيذ، نحن اليوم في سنة ١٩٧٤ وكان يجب أن ينتهي التنفيذ سنة ١٩٧٣، لم نرَ أي تنفيذ وإننا ما زلنا نتساءل: أين أصبح قانون مشروع المدارس؟ المدارس الرسمية لم تكف يوماً لأن يأوي إليها كافة الطلاب اللبنانيين، لذلك وجدت المدارس المجانية الخاصة ودولتك تعلم الكثير عن هذه المدارس وتعلم أنها تأوي ما لا يقل عن ثلاثماية ألف طالب لبناني في بيروت وفي الملحقات. عملية حسابية بسيطة، ترون أن وزارة التربية الوطنية تتكلف على كل طالب في الابتدائي ٥٠٠ أو ٦٠٠ ليرة لبنانية وأنتم تعطون صاحب المدرسة المجانية الخاصة ٨٥ ليرة لبنانية.

يا سيدي، إن أصحاب المدارس المجانية الخاصة هم على استعداد أن يتخلوا وأن يتنازلوا عن المنح الذي تقدمونها لها ولتأخذ الدولة هذه المدارس ولتتمكن الدولة من إيواء ثلاثماية ألف طالب في مدارسها.

والمشروع أتكلم عنه، جيء بالمشروع أمام اللجنة المالية ولجنة التربية وكان وزيراً للمال الدكتور عثمان الدنا وبعد أن بحث أغلق الباب على المشروع لأن لا اعتمادات لدى الدولة.

دولة الرئيس، لتتملك أو لتضع الدولة يدها على المدارس المجانية الخاصة إذا كان باستطاعتها ذلك. من الستماية ليرة إلى الخمسة وثمانين ليرة، وهناك من يقول بأن أصحاب هذه المدارس دكنجية يا سيدي، لو كانت دكنجية ما كنا نرى المستوى ذاته، تقدم المدرسة المجانية الخاصة كذا طالب لنيل الشهادة، ويتقدم من أحسن المدارس التي يعتبرها الناس من أحسن المدارس بجيء النسبة واحدة.

يا سيدي، رغم أن مصلحة التعليم الخاص لا تكف عن المراقبة وعن الملاحقة، هذه فئة، على الدولة أن تعززها أيضاً، توفر على الخزينة الكثير والكثير من الاعتمادات، لأن الدولة سوف لا تستطيع كما قلت إيواء مئتين أو ثلاثماية ألف طالب الموجودين في المدارس المجانية الخاصة، وخاصة أن أكثر هذه المدارس أصبح اليوم يخضع لجمعيات خيرية لبنانية لأن هناك قانوناً يمنع فتح المدارس الخاصة إلا إذا كانت خاضعة أو تابعة لإحدى الجمعيات الخيريات اللبنانية.

دولة الرئيس، نظرة إلى تقسيم لبنان الإداري. نحن في الجنوب مثلاً، لدينا محافظة ومركزها صيدا عاصمة الجنوب، ولنا الفخر بذلك. من الناحية الجغرافية يا سيدي، فإن صيدا هي أبعد نقطة على أبناء الجنوب كافة. صيدا التي تبعد عن بيروت عشرين كيلو متراً، تبعد عن أي قصبة من قصبات الجنوب ما لا يقل عن الخمسين أو الستين، أو المئة كيلومتر.

بعض النواب: تشبه طرابلس تقريباً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد اللطيف الزين: لا يا سيدي، ليس مثل طرابلس، طرابلس واقعة في الوسط، بين الكورة، وبين عكار، وبين الزاوية وبين وبين. نحن يا دولة الرئيس.

رئيس الحكومة: شو بتقول بعبدا إذاً

عبد اللطيف الزين: وبعبدا أيضاً، أنا لست أقول عن محافظة الجنوب فقط، أنا أقول عن تقسيم لبنان الإداري ككل. والذي نعيشه من أيام الأتراك. ابن العاقورة، إذا كان بحاجة للتوقيع على معاملة يضطر أن يذهب مشواراً أو أكثر إلى بعبدا مثلاً، أقل معاملة يا سيدي، يضطر ابن الجنوب لملاحقتها في صيدا بدوائر المحافظة.

النواب: أطلب اللامركزية.

عبد اللطيف الزين: يا سيدي، لماذا أطلب اللامركزية وليش ما بطلب إعادة النظر بتقسيم لبنان إدارياً؟ وليش ما بطلب زيادة عدد المحافظات. منطقة بعلبك الهرمل مثلاً، محافظتها زحلة. هل يمكن أن نقول، إن زحلة واقعة في وسط البقاع. يا سيدي، ما زلنا منذ سنوات نطالب بإعادة النظر بتقسيم لبنان الإداري.

يا سيدي، لنا رجاء في هذا الموضوع، لنا رجاء بإيجاد محافظة ثانية في الجنوب، ولا نقول، بإلغاء محافظة صيدا، لتبقى المحافظة في صيدا، ولكن نطلب إيجاد محافظة ثانية في الجنوب، والأفضل أن يعاد النظر في كافة التقسيم الإداري في كافة المناطق اللبنانية.

منذ العهد العثماني، منذ عهد الانتداب، ما زلنا في مكاننا. يا دولة الرئيس، الشاطيء اللبناني لا يزيد طولاً عن المائة أو المائة والعشرين كيلومتراً أو المائة والخمسين كيلومتراً.

النواب: الأصح، أنه ٢٢٠ كيلومتراً.

عبد اللطيف الزين: طيب، يا سيدي، لبنان البلد السياحي ولبنان بلد الاصطياف. فماذا نرى على شواطئه؟ إما مزبلة للبلديات، أو مجارير، أو مدينة صناعية. يا دولة الرئيس، ابعدوا كل ما يسيء إلى الشاطيء اللبناني. مدينة صناعية، معامل أو فبارك على مدى طول هذا الشاطيء، فإني أتساءل، أين السياحة وأين الاصطياف في هذ البلد؟

النواب: شو بدهم يعملوا فيهم، وين بيحطوهم؟

عبد اللطيف الزين:

يعني، بإمكانهم تدبيرهم إذا أردنا أن ننظر قليلاً إلى بعيد، ولكن بيظهر ما فينا ننظر شوي إلى بعيد.

دولة الرئيس، قضية الشواطيء، قضية أساسية بالنسبة للسياحة اللبنانية. نرى في بلدان العالم، كيف يعزز الشاطيء، وكيف يحافظ عليه ليكون وجهاً لهذه البلدان، ونحن هنا نرى في شواطئنا مكباً للزبالة وللمجارير،

to obtain the original document, please contact M. Adrian Daher

ونرى أن الدولة تذهب أكثر فأكثر، بدلاً من أن تحمي أو تحافظ على هذا الشاطىء نراها ترضي هذه الفئة أو تلك على حساب السياحة اللبنانية وعلى حساب لبنان. بيصير بعض الأحيان رضوات يا سيدي، إنسان بيعطوه على الشاطىء مساحة وبيقولوا له اعمل مثل ما بدك أنت خوذ هيك، وأنت خوذ هيك. نعم يا دولة الرئيس. كلنا منعرفها ومعروفة، سيارة الرمل، أصبحت اليوم بسعر ١٥٠ ليرة لبنانية، ومين بيقدر يحصل عليها مثلاً.

دولة الرئيس، كل ما يمكن أن يعزز الأوضاع اللبنانية، على الدولة أن ترعاه، الصناعة اللبنانية، والخطوات الجبارة التي قامت بها تلك الصناعة بفضل المجهود الفردي، بفضل المجهود اللبناني، بعيداً كل البعد عن الدولة. الصناعة اللبنانية التي أصبح في عداد مصانعها ما يزيد عن السبعين أو التسعين ألف عامل يا دولة الرئيس، هذه الصناعة، نراها بدلاً من أن تخطو إلى الأمام بفضل الدولة وبتشجيع من الدولة، نرى أن الدولة غائبة عنها بكل معنى الكلمة. لماذا؟ ماذا لنا في هذا البلد، إذا كانت الصناعة لا تعزز، أو السياحة لا تعزز، أو الاصطياف لا يعزز، أو الزراعة لا تعزز.

يا سيدي، أن أتكلم عن الصناعة وأنا البعيد عن الصناعة، ولكني أعرف الشيء الكثير عن مدى تقدم بعض البلدان بفضل الصناعات التي أنشأوها، وخاصة إننا في منطقة ربما، تقدمنا على سوانا في هذا المضمار، فلعينا أن نحافظ على هذا التقدم، وعلينا أن نكمل الطريق وعلى الدولة أن ترعى الصناعة اللبنانية.

لدي الكثير في هذا المجال، وكي لا أنعت بأي شيء شخصي، أتكلم بصورة عامة ومعالي وزير الصناعة على اقتناع في أمور عديدة، كل ما نرجوه أن ترعوا الصناعة اللبنانية، وليس بالكثير عليك يا معالي وزير الصناعة وأنت من أربابها ولك في مجالها الفضل الكبير. الصناعة اللبنانية قامت على المجهود الفردي فلا غلو إذ رعتها الدولة، وإن شجعتها الدولة، يكفي كما قلت أن هناك ما يزيد عن تسعين أو مئة ألف عامل يعتاشون من الصناعة اللبنانية.

دولة الرئيس، كلمة وجيزة عما يقال له الحريات في هذا البلد. ودولتك من رواد تلك الحريات. عرفناك صحفياً وعرفناك مجاهداً وعرفناك حزبياً، وكنت دائماً ممن ينادون بالمحافظة على قدسية الحريات، وإني لأتعجب وأنت اليوم في سدة الحكم وترى أكثر من سواك كيف تداس الحريات في هذا البلد، نعم يا سيدي، نعم، لقد تقدمنا بأكثر من سؤال ونحن ما زلنا بانتظار جواب الحكومة أو الوزير المسؤول في هذه الحكومة.

دولة الرئيس، أستطيع أن أفهم أن لي معتقداً ولك معتقد، أما ما لا أفهمه أن تجبرني أو تضغط عليّ بوسائل مشروعة أو غير مشروعة بأن أهجر معتقدي لأتبع معتقدك، لا يا سيدي، لا يستطيع أحد أن يضغط على أحد، ولا يستطيع أحد أن يقنع أحداً، يمكن أن يقنع بالوسائل المشروعة وليس بالوسائل التي نعيشها ولا بالوسائل التي نراها. ان يريد البعض مثلاً أن يعبر عن آرائه أو أن ينادي بمطالب وأن تأتي الدولة في بعض الأحيان مغلفة بهذا الجهاز أو بذاك تعترض من ينادي بمطلب وتعتقل من يطالب بحق، فإن هذا ليس من أسس الحكم الديمقراطي.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

يا سيدي، لا يستطيع أحد أن يحكم بالتحدي لا يستطيع أحد أياً كان أن يذهب بعيداً بالتحدي. نرجو أن تعملوا على حفظ الحريات للجميع. وإن حالة الطوارىء التي تكلمنا عنها في الجنوب ما هي اليوم إلا لكبت تلك الحريات. فإذا أردتم أن تحموا الجنوب من العدو يمكنكم أن تحموه بغير حالة الطوارىء. وشكراً.

الرئيس: أرفع الجلسة على أن نتابع المناقشة العامة للموازنة في الساعة السادسة من مساء الثلاثاء الواقع في الثاني من نيسان ١٩٧٤.

جلسة الثلاثاء في ٢/٤/١٩٧٤

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرة النواب المحترمين

نتابع مناقشة الموازنة بصورة عامة

حضرة الزملاء، لقد أصبحنا في مطلع الشهر الرابع من العام الجديد ولم تقر الموازنة بعد، آمل أن نتمكن من مناقشة قانون الموازنة بصورة عامة في هذه الجلسة مهما طال الوقت، هنالك أربعة خطباء فقط، وأرجو من الزملاء الذين يتوالون على الكلام إذا كان هنالك من نقاط معينة أثيرت مسبقاً في نطاق الكلمات التي ألقيت أن لا نعود الى تكرارها دون جدوى. فالخطباء هم السادة: الأستاذ فؤاد لحود، صالح الخير، رشيد كرامي، طلال المرعبي.

والكلمة لحضرة النائب المحترم العقيد فؤاد لحود

فؤاد لحود: دولة الرئيس، أيها السادة، أوجه كلمة شكر للدولة وللحكومة، وبالأخص لفخامة رئيس البلاد ولوزير الأشغال، وذلك لإحالة مشروع قانون اعتماد مئتي مليون ليرة لتحسين الطرقات في لبنان. إن هذا المشروع إذا ما أقر ونفذ يكون من أضخم المشاريع التي نفذت في لبنان منذ فجر الاستقلال، ولكن لكي يأتي هذا المشروع بالفائدة المرجوة يتوجب تحسين مداخل العاصمة ولا سيما المدخل الأوسط وهو امتداد لجادة الرئيس فؤاد شهاب عبر الأشرفية وعبر برج حمود حتى بولفار سن الفيل. إن هذا المحور يخفف الكثير من الازدحام على المحاور المجاورة لهذا المحور.

أما بما يتلعق بالاعتمادات فأظن أنها متوفرة بما يتعلق بالجزء الموجود الكائن ضمن نطاق العاصمة حتى نهر بيروت، وإذا ما وجدت اعتمادات له فعوضاً من أن نستملك قطع الأرض التي هي باتجاه هلتون بـ ١٥ أو ٢٠ مليون ليرة، من الأفضل أن ننفذ هذا المشروع الذي تكلمت عنه والذي لا يكلف هذا المبلغ. أما القسم الممتد عبر برج حمود بولفار سن الفيل، فلا يكلف إلا ثلاثة ملايين ليرة فقط ويمكن أخذها من احتياط مشروع المئتي مليون ليرة لتحسين شبكات الطرق. ونأمل من الحكومة الكريمة أن لا تصدر هذا المشروع، مئتي مليون ليرة لتحسين

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الطرقات قبل أن يدرسه المجلس. لكي يتمكن من تبني المقترحات التي تقدمنا بها في لجنة الأشغال.

هذا من جهة، أما من وجهة الغلاء، كلمة عابرة علمنا أن الحكومة الكريمة ستجند أكثر من مئتي موظف لمراقبة الأسعار واليوم وقد قرأت، بالنيوزويك، عدد أول نيسان ١٩٧٤ باللغة الانكليزية بما معناه، إنهم جمدوا الأسعار في الولايات المتحدة، فشلت العملية، وكل ما كان هناك أنهم جندوا ألوف الموظفين لدفع أجورهم فقط وغير هذا لا شيء. إذاً، نلفت نظر الحكومة الكريمة إلى أن ما ستقوم به لتجميد الأسعار ومراقبة الأسعار بالشكل الذي تنوي أن تقوم به، لن يجدي فتيلاً.

والآن أدخل في صميم الموضوع، وسأتكلم تباعاً عن كيفية درس الموازنة من قبل لجنة المال ومن قبل المجلس. واقتراحاتي بهذا الصدد، وبعد ذلك أتكلم عن النسب المئوية المخصصة في الموازنة لكل وزارة وعن مال الاحتياط وعجز الخزينة الهائل، وأختم كلمتي بالتكلم عن وزارتي التربية والدفاع، هاتين الوزارتين اللتين وضعهما رئيس الحكومة في المقدمة، ورصد لهما نصف الموازنة، لنرى إذا ما كانت هذه الاعتمادات الهائلة ستأتي بالنتيجة المرجوة، أم سيذهب المال هدراً. وبذلك أكون قد تكلمت عن ثلاثة مواضيع: المال، والتربية، والدفاع. وكما سترون في سياق كلامي أن هذه المواضيع مترابطة، متداخلة متفاعلة، وسنرى كيف أن التربية غير الموجهة، كما يحصل في لبنان، تؤدي إلى كوارث، لا سيما كارثة عجز الخزينة، وسنرى كيف ذلك.

في درس الموازنة من قبل لجنة المال والمجلس.

إن الموازنة المرعية الإجراء لا تمكن لجنة المال والمجلس من التمحيص بالموازنة، بينما واجب المجلس الأول هو درس الموازنة. فليس للجنة المال متسع من الوقت لدراسة الموازنة بصورة صحيحة، فتأتي الدراسة سطحية، ويبقى الإسراف يتراكم سنة بعد سنة حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه. وقد شرح الزملاء الذين تكلموا قبلي كيف أن ثمانين أو تسعين بالمئة من اعتمادات الموازنة تذهب إلى الجزء الأول. ولن أتطرق إلى هذا الموضوع، لأن غيري سبقني إليه.

لذلك فإني سأتقدم من الرئاسة الكريمة ببعض الاقتراحات لإدخالها على مشروع النظام الداخلي الذي هو قيد الدرس، لكي نمكن لجنة المال والمجلس من درس الموازنة درساً عميقاً. وإن هذه الاقتراحات ترتكز على مبدأين، الأول: إشراف لجنة التصميم النيابية مع لجنة المال على إقرار النسب المئوية المخصصة لكل وزارة. والمبدأ الثاني: هو أن تشترك مختلف اللجان بدرس موازنة الوزارات العائدة لها بصورة عميقة، وليس كما يحصل الآن.

الرئيس: لمعلوماتك، هذا النص وارد في مشروع النظام الداخلي الموضوع قيد الدرس، كل لجنة تدرس موازنة وشؤون القطاع الذي يعود إليها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فؤاد لحود:

عظيم، وسنرى الآن الصعوبات التي جوبهنا بها، لهذا السبب، أما بما يتعلق بالنسب المخصصة لمختلف الوزارات، في الموازنة. فإذا ما اتبعنا نفس الطريقة التي اتبعها دولة رئيس الحكومة، وهي مقارنة الموازنة الحالية بموازنة سنة ١٩٦٥، نرى أن وزارة التربية ارتفعت نسبتها من ١٥ إلى ٢٢ بالمئة. وارتفعت نسبة موازنة وزارة الدفاع من ١٧ إلى ١٥ بالمئة. أي أن هاتين الوزارتين ارتفعت نسبتها ١٥ بالمئة على حساب الوزارات التي لها طابع إنمائي.

موازنة وزارة الأشغال العام تدهورت نسبتها من ٢٤ إلى ١٥ بالمئة، في الوقت الذي نحن فيه بحاجة إلى تحسين شبكات الطرقات.

وموازنة وزارة العدل انخفضت نسبتها، ونحن بحاجة، كما تعلمون، ويعلم المجلس منكم كم أننا نفتقر إلى قضاة إضافيين لكي يتمكنوا من البت بدعاوى المواطنين بسرعة، وكم هو جهاز القضاة بحاجة إلى تعزيز في الرواتب. وكل ذلك لا يكلف إلا ملايين قليلة.

كما أن نسبة موازنة وزارة الزراعة قد تدنت، ونحن اليوم، بأشد الحاجة إلى تنمية القطاع الزراعي نسبة لعدم توفر المواد الغذائية في لبنان، وفي العالم كله.

كما تدنت نسبة موازنة وزارة المال، هذه الوزارة التي إذا لم تعمل جدياً، وكالبقرة الحلوب، لن يكون لدينا مال لتغطية موازنة الوزارات الأخرى. لذلك يجب تعزيز الجباية والتحقق، بإضافة موظفين جدد. وقد طلب ذلك في حينه وزير المال السابق الدكتور الياس سابا.

ربّ قائل يقول: إن أرقام الموازنة العائدة إلى مختلف الوزارات في ارتفاع مستمر، منذ سنة ١٩٦٥ حتى اليوم. إن هذه النظرية هي خاطئة، لأن موازنة سنة ١٩٦٥ كانت ٥١٥ مليون ليرة وأصبحت في سنة ١٩٧٤، ١٣٨٥ مليون ليرة، فمن الطبيعي، إذاً، أن نزيد أرقام موازنة جميع الوزارات دون أن ينتفي الإجحاف اللاحق ببعضها.

كما تعلمون، ودون أن أتوسع بالموضوع، إن هذا الإجحاف الذي لحق بالوزارات التي تدنت نسبتها، لحق بصورة خاصة، بالجزء الثاني والجزء الثالث. وتعلمون أيضاً بأن اعتمادات الجزء الأول تصرف بكاملها، بينما اعتمادات الجزئين الثاني والثالث لا تصرف بكاملها. وهي المخصصة للمشاريع الإنمائية.

والخطير في القضية، ليس أن الأموال تصرف فقط على الرواتب والمصاريف الإدارية، بل ذلك العجز الذي ظهر في الخزينة في آخر سنة ١٩٧٣ وقد بلغ ألفي مليون ليرة تقريباً.

ولكن، لحسن الحظ أن هذا العجز لم يؤثر، في الوقت الحاضر، على متانة الليرة اللبنانية، لأن هذا العجز البالغ ملياري ليرة أخذ من أهل البيت على حد قول «فون شاخت» لبنان معالي الأستاذ جوزف شادر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كيف حصل هذا العجز؟ في سنة ١٩٥١ بلغت أموال الاحتياط في الموازنة ٣٣ مليون ليرة وتصاعد سريعاً في الخمسينات، حتى بلغ في عام ١٩٦١ ـ ٢٧٥ مليون ليرة، أي ما يفوق موازنة تلك السنة، ثم بدأ الاحتياط يتدنى سريعاً، فانعدم في سنتي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، ووصل العجز حتى إلى المليار ليرة.

أين ذهبت الأموال الطائلة؟ إذا جمعنا عجز الموازنات المتتالية، منذ سنة ١٩٦٢ حتى اليوم، نرى أن هناك عجزاً يبلغ ١١٧٤ مليون ليرة. وهناك سلفات خزينة وسلفات موازنة بثمانمئة مليون ليرة، فيصبح مجموع العجز حوالى المليارى ليرة تقريباً. وهذه الأموال أخذت من البلديات: ٤٠٠ مليون ليرة تقريباً. ونحن في قرانا نشجد القرش، والأموال متراكمة في صندوق الخزينة، وصرفت، لأن أمراً صدر في سنة ١٩٦٥ بوضع جميع أموال المصالح المستقلة والدوائر الحكومية في صندوق الخزينة، فبدأت الدولة تفرق من هذه الأموال، وتنفقها، فصرفت أموال البلديات وأموال المصالح المستقلة وأموال الاعتمادات المدورة وصرفت الحجوزات والتأمينات والقروض. فأصبحنا في عجز مقداره مليارا ليرة تقريباً.

وهنا أتوقف، لأسأل رئيس الحكومة: نحن في هذا المجلس، قبل أن نختم مناقشة الموازنة، نريد أن تعطينا بياناً عن وضع الخزينة، كما فعل الدكتور الياس سابا، في مدى سنتين، وأعطانا تقريراً عن وضع الخزينة. نحن نقول أن الخزينة واقعة في عجز قدره مليارا ليرة.

وإذا أردتم أن تتابعوا خطة الدكتور سابا، نطلب من رئيس الحكومة وزير المال أن يتقدم ببيان عن وضع الخزينة، وسترون، أيها السادة، ما هو وضع الخزينة.

رصدتم ١٩٠ مليوناً لليطاني، ولا يوجد منها غرش واحد. ورصدتم ٢٠٠ مليون ليرة للطرقات، ولا يوجد منها غرش. الاعتمادات المخصصة للمشاريع الإنشائية تدور ولا تصرف، ليس لأن الموظفين غير موجودين، بل لأن الأموال غير موجودة. والحكومة تخدع هذا المجلس، وتخدع الشعب من ورائه.

نحن نطلب منك يا دولة الرئيس بأن تقدم لنا بياناً عن وضع الخزينة لنرى فيما إذا كانت الخزينة في وضع الإفلاس أو لا.

الرئيس: حضرة الزميل، إن رئيس الحكومة سيدلي ببيان حول جميع الأسئلة الواردة، كما قال لي، أما بالنسبة لليطاني، فمنعاً للالتباس ان تغطية المشروع ستتم، إن لم يكن من الموازنة، فمن القروض، يجب أن لا نضلل بعضنا البعض.

فؤاد لحود: سأعود إلى هذا الموضوع.

إذا تصفحتم الموازنة تروا أن واردات الدولة تغطي الجزء الأول والجزء الثاني فقط. أما الجزء الثالث فيقولون إنه يغطي بواردات استثنائية. ولذلك لن ينفذ الجزء الثالث، وعندما يتقدم دولة رئيس الحكومة بتقرير عن وضع الخزينة سنناقشه، وسنبين لكم أننا مثل ذلك الرجل المخدوع آخر من يعلم بوضع الخزينة في هذه الأيام.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن موازنة هذه السنة ستقع في عجز يبلغ نصف مليار ليرة كما تفضل وقال الزميل الشيخ جبران طوق، وقد بين لنا ذلك.

نحن نتكلم، لأننا نريد أن نكون مخلصين، يا دولة الرئيس، ولا نريد أن نبخر، ولم نتعود على التبخير.

نحن أيها الرئيس أمام حلين: إما أن تُلغى جميع الأموال المدورة، لأنها لا تغطية لها، وأن تُلغى جميع أموال البلديات، لأن لا تغطية لها. وأن تلغى جميع الاعتمادات العائدة للمصالح المستقلة لأن لا تغية لها، وعند ذلك نتلافى العجز. ولكننا سنقضي على الاقتصاد وعلى التنمية في لبنان.

أما إذا أردنا أن نوفر الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات المشاريع المنتجة، الإنمائية التي ذكرت، فيتوجب علينا يا دولة الرئيس، أن نلجأ إلى القروض. ولكن، هناك عرف دولي في الاقتصاد والمال يقضي بأن لا تفترض أكثر من عشرة بالمئة من الدخل القومي. وبما أن الدخل القومي يوازي اليوم ستة آلاف أو سبعة آلاف مليون ليرة، لا يجوز أن نقترض، والحالة هذه، أكثر من ستماية أو سبعماية مليون ليرة وقد اقترضنا نصف هذه النسبة حتى اليوم، إذاً، يجب أن نقترض ٢٥٠٠ مليون ليرة لكي نغطي النفقات التي ذكرت. ولا يمكننا لكي يبقى وضعنا سليماً، أن نقترض بعد أكثر من ثلاثمئة مليون ليرة من أصل الـ ١٥٠٠ مليون ـ مقاطعة غير مفهومة.

إنني لم أخدعكم ولا مرة واحدة أيها الزملاء. إنني أقول ما أقوله، وأنا مسؤول عن أقوالي.

لا يجوز، أيها السادة، أن تبقى الحالة على ما هي عليه، فيما يتعلق بوضع الخزينة. فما هو الحل؟ الحل سنجده، عندما نتكلم عن وزارة التربية والدفاع، الحل هو أيضاً. بالمشروع الذي أعده الأستاذ جوزف شادر بما يتعلق بتحوير النظام الضرائبي، الحل، هو بعصر النفقات، ولكن سأتكلم اليوم عن الحل الأول، وهو يتعلق بوزارة التربية وبوزارة الدفاع.

وزارة التربية، قبل أن أتكلم عنها، أود أن أقرأ لحضراتكم ما قاله الزميل الأستاذ جورج سعاده، لأن ما يقوله النواب في هذا المجلس يجب أن يستمع إليه، ويجب أن نراجعه، وإني راجعت ما قاله الزميل المربي، الاختصاصي بالتربية الأستاذ جورج سعاده أثناء مناقشة موازنة سنة ١٩٧١ سأقرأ عليكم فقرة واحدة هي كما يلي:

إن وزارة التربية هذه التي كان من المفورض أن تعد لنا العناصر البشرية الفعالة المفيدة، أصبحت مع الأسف الشديد، خير مصنع لتخريج العاطلين عن العمل، الواقفين في مهب الريح. قلت منذ سنين هذا الكلام في جلسة عامة، وأعيد القول اليوم، إن المبالغ التي تزداد سنوياً على موازنة وزارة التربية الوطنية وبالشكل التي تحصل فيه، تسهم إلى حد بعيد في تعقيد مشاكلها، بدلاً من أن تخفف من خطرها، لأن أموالاً كثيرة تنفق في سبيل التعليم وتذهب هدراً، فنحن أحوج إلى التخطيط والتنسيق، وإلى رسم سياسة تربوية متكاملة، بدلاً من إقرار الاعتمادات كيفياً. ولكن لم يكن هناك من سميع أو من مجيب، طالما قاله الأستاذ سعادة، ونحن نجلس اليوم بعد ثلاث سنوات. فما هي الحالة في وزارة التربية؟ لنترك الاحصاءات والأرقام تتكلم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يوجد في لبنان حسب إحصاءات عام ١٩٧٣ ما يقارب الـ ٩٠٠ ألف تلميذ، من الروضة وحتى التعليم الثانوي ضمناً، كما يوجد ما يقارب الـ ١٥ ألف تلميذ جامعي، نصفهم غير لبناني، منهم ٣٥ بالمئة في المدارس الرسمية و٦٥ بالمئة في المدارس الخاصة إذا ما أردنا تعميم التعليم المجاني في لبنان، بما أن الـ ٣٥ بالمئة يكلفون ٢٢ بالمئة من الموازنة. مئة بالمئة سوف يكلفون ٦٠ بالمية من الموازنة على الأقل. لماذا هذا الإسراف في لبنان؟ لماذا ٢٢ بالمية من الموازنة، لتعليم ٣٥ بالمئة من شباب لبنان؟

فيا للأسف سنرى لماذا؟

أولاً: هناك ظاهرة تستلفت النظر، هي عندما يستقيل الأستاذ غسان تويني في مطلع هذا العهد وتقوم الصعوبات بوجه خلفه الدكتور حيدر، ويستقيل بعد ذلك الأستاذ ادوار حنين، وتأتي بعد ذلك إقامة الأستاذ هنري اده، ويخلفه في وزارة التربية بالوكالة معالي الدكتور ألبير مخيبر ويبقى بالوكالة طيلة عهده، وتنشر في عهده التشكيلات التي بقيت دون تنفيذ، ويأتي بعده الوزير الحالي الأستاذ ادمون رزق ويلغي هذه التشكيلات. ألا يجب أن تتساءل الدولة بالأمر؟ ألا ترى هناك مشكلة أو معضلة، أو كارثة؟ لم يدرس أحد شيئاً. الله يكون بعون الوزير الحالي وسدد الله خطاه لكي يتمكن من تجاوز الصعوبات التي تعتريه.

وأثني على الإدارة العامة في وزارة التربية وتجميع المدارس، والتعليم المهني. وبذلك، أكون قد شرحت لحضراتكم الصعوبات التي تعتري وزير التربية، وأكون قد شرحت ذلك إلى الشعب اللبناني ولربما هذا التفهم للأمر يساعد وزيرالتربية على تخطي هذه الصعوبات.

الإدارة العامة: وضع الملاك الإداري لوزارة التربية سنة ١٩٥٩ وكان هناك مديريتان، مديرية التعليم الثانوي، وكانت تضم هذه المديرية تسع مدارس فقط، وأصبحت اليوم تضم ٨٠ مدرسة، والملاك الإداري ما زال هو هو. نحشر موظفين في غير دوائر. أما في التربية حيث يجب أن نربي النشء، أن نربي الشباب، فلا نسأل عن هؤلاء الشباب. وكان هناك مديرية للتعليم الابتدائي كانت تضم سنة ١٩٥٩ ٩٠ ألف تلميذ، وأصبحت تضم اليوم ٣٠٠ ألف تلميذ، يرعى شؤون هذه المديرية مدير واحد من الدرجة الثانية وثلاثة موظفين من الدرجة الثالثة.

إن نسبة الأرقام بالاحصاءات، تبين أن نسبة التلاميذ للمعلم الواحد في الصف هو ١٧، في حال يجب أن يكون في حدود الـ ٣٥ أي يمكننا أن نعلم عدداً مماثلاً للشباب اليوم في التعليم الرسمي بنفس عدد المعلمين. إن عشرين بالمئة من المدارس تضم فقط ٣٥ تلميذاً والتي تضم العدد المعقول أي الأربعماية تلميذ يفوق ١٣بالمئة. إن نسبة التأخر المدرسي، أي عمر التلميذ يفوق صفه، أي أنا عمري ١٤ سنة ولا أزال في الصف الثاني عشر، هذا عدا عن إعادة الصفوف وهو تقريباً ٢٠ و٣٠ بالمئة من التلاميذ يعيدون صفوفهم، فنخرج إلى الحياة ونحن متخلفون. أي نبتدىء العمل في سن العشرين أو الخمس والعشرين بدلاً من أن نبتدىء ذلك بخمس سنوات قبل ذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Ayman Daher

إن نسبة التقارير الطبية، المتمارضون، مئة ألف يوم في السنة، والأمومة تسعين ألف يوم في السنة، كل واحدة عندما تحمل بتقرير طبي تتغيب ثلاثة أشهر، طارت كل السنة، هذا يعرقل سير التعليم.

إن ٧٣ بالمئة من غرف التعليم هي ضيقة، أقل من عشرين متراً مربعاً، وها نقول: لماذا يضرب التلاميذ؟

إن ثلث المدارس توجد فيها ملاعب، وثلث توجد فيها شبه ملاعب، والثلث الباقي من المدارس دون ماء. . . فأين إذاً العناية؟ وأين النظافة؟ وكم من مرة خجلنا في المؤتمرات التربوية التي عقدت في لبنان أو خارج لبنان.

هذا فيما يتعلق بالإدارة العامة، هل بمثل ذلك نضع التلميذ في جو ملائم للتحصيل؟ طبعاً كلا.

لنتكلم قليلاً عن تجمع المدارس. هذا المشروع الذي طالما نادوا به وأنشدوا به وتباهوا به. إن مشروع تجمع المدارس جاء ليسد الثغرات التي تكلمت عنها، أن تكون الغرف فسيحة، أن يكون عدد التلامذة كافياً في الصف، هذا مشروع قيّم ولا شك، لكن لنرى ماذا حل بهذا المشروع، أقر هذا المشروع ورصد له في الخطة السداسية ١٨٠ مليون ليرة من أصل ٣٠٠ مليون ليرة لازمة لبناء ٩٨٥ مدرسة، ولكن للآن لم يشرع ببناء أربع مدارس، واحدة في عين دارة، وواحدة في قب الياس، وواحدة في دير عمار، وواحدة في طليا ولم تنته بعد. هذا كل ما عملنا. استحصلنا على قرض من البنك الدولي بقيمة ٥٨ مليون ليرة في تشرين ١٩٧٢ وحتى اليوم لم نقبض هذا القرض، لماذا؟ لأنه لا يوجد لجنة للتنفيذ ولم تعين هذه اللجنة إلا منذ عشرة أيام فقط. طال القرض، وندفع تجميده وفائدته.

أتعلمون أيها السادة أن قبل إنشاء مشروع تجمع المدارس كانت الدولة تبني بواسطة وزارة الأشغال ١٥ مدرسة كل سنة، واليوم بواسطة المشروع تبني أربع مدارس كل ثلاث سنين؟

في سنة ١٩٦٠ كانت نسبة التعليم ٤٧ بالمئة من عدد التلامذة ونسبة التعليم الخاص ٥٣ بالمئة. أما اليوم فتدنت نسبة التلعيم الرسمي من ٤٧ بالمئة إلى ما يقارب ٣٥ أو ٣٧ بالمئة، وارتفعت نسبة التلعيم الخاص من ٥٣ بالمئة إلى حدود الـ ٦٥ بالمئة.

أرجو حضرة الزملاء عدم مقاطعتي. وهذه الاحصاءات ثابتة. توجد لجنة تربية وتوجد لجنة مال، وهذه الأرقام مثبتة.

الرئيس: حضرة الزملاء، الرئاسة لا تقبل، ليس فقط لأن ذلك مخالف للنظام، بل لأن الاحصاءات والبيانات لا يرد عليها ارتجالاً ويرد عليها بأرقام مقابلة وبأمور مدروسة بعد أن ينتهي الخطيب من كلامه.

فؤاد لحود: نحن نأتي بالاحصاءات ونرى، أنا لا ألقي كلامي جذافاً، وأنت يا معالي الوزير تعطيني المجال لأتكلم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إذا الحكومة والدولة تقولان أنهما تضعان وزارة التربية في المقدمة، ولكن نرى في الواقع أنهما تعملان لإبادة التعليم الرسمي في لبنان؟ لماذا لا يطبق الشعار الذي ورد في خطاب فخامة الرئيس فرنجية عندما أقسم اليمين الدستورية إذ قال: أيها السادة، وضع الفعل في موضع القول أقوى وأجدى. لماذا لا يطبق هذا الشعار يا معالي الوزراء؟

والآن الكارثة الكبرى هو التعليم المهني، وسترون كيف أن عدم إعطاء الأهمية الكافية للتعليم المهني سبب عجزاً في الموازنة، سبب عدم التطوع في الجيش، سبب عدم الإنتاج، سبب البطالة، سبب الهجرة.

إن التعليم في لبنان بصورة عامة يقسم إلى قسمين: التعليم الأكاديمي، وهو الذي يعد شباناً للدخول في الجامعات، والتعليم المهني الفني، وهو الذي يعدّ الشبان لكي يتلقوا مهنة أو اقتصاداً. وقد دلت الاحصاءات، إحصاءات وزارة التربية على أن كل مئة تلميذ ينهون التعليم الابتدائي ويدخلون في التعليم المتوسط. فالتعليم العالي الثانوي، عشرة منهم يصلون إلى التعليم العالي، ومن هذه العشرة اثنان فقط للدروس التطبيقية أي مهندس أو طبيب. أما الثمانية من العشرة، فلسفة، لغات، فنون إلخ...

إثنان من عشرة تعليم تطبيقي، ثمانية فلسفة، أدب إلخ... وبعدها، شو في شغل، ما منعرف؟

ومن أصل هؤلاء المئة، خمسة فقط يدخلون التعليم المهني. خمسة فقط من أصل مئة. ولا يتمكنون من إكمال تعليمهم لأنه للأسف لا يوجدفي لبنان مدارس مهنية عالية. ونتيجة ذلك كان الإضراب الذي حصل في الدكوانة لأنه لا يمكنهم أن يكملوا علمهم ولا توجد مدارس.

أما الخمسة والثمانون تلميذاً الباقون من المئة فيخرجون من المدارس، «معنا سرتفيكا، معنا بريفه، معنا بكالوريا، ما معنا شيء». وينهالون على نوابهم وينهالون على زعمائهم مشردين لكي يحصلوا على عمل، فإذا ما وظفوا في القطاع العام أو في القطاع الخاص كان إنتاجهم ضعيفاً لعدم اختصاصهم، وأما إذا لم يوظفوا، هاجروا هذا البلد، هاجروا لبنان أو بقوا دون عمل عبئاً على المجتمع.

أيها السادة: في لبنان نسبة التعليم المهني ٥ بالمئة وغير كامل، لنرى ما هي هذه النسبة في غير دول:

في اليونان ١٩ بالمئة، في اسبانيا ٣١ بالمئة، في فرنسا ٣٤ بالمئة، في تونس ٣٣ بالمئة، في إسرائيل ٤٣ بالمئة، ونريد محاربة إسرائيل لأن التعليم المهني الفني هو الأساس للاقتصاد في كل بلد. في المانيا الغربية ٤٩ بالمئة، في بلجيكا ٦١ بالمئة، في يوغوسلافيا ٧١ بالمئة، في بولونيا ٧٣ بالمئة، في تشيكوسلوفاكيا ٧٤ بالمئة، وتلاحظون النسبة المرتفعة في الدول الاشتراكية.

هذا هو وضعنا المتردي بما يختص في التعليم المهني، فلو كان هذا التعليم معززاً لكان خرج كل شباب بمهنة ولما كان أتى لنائبه أو لزعيمه ليتوظف في الدولة: لو كان لكل شاب اختصاص لما هاجر ولا كان بقي دون عمل.

ماذا عملت الدولة إزاء هذه الحالة؟ لنرى ماذا عملت الدولة، الاحصاءات لدى الدولة ولدى الحكومة كما

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

هي لدي، وكما هي لدى كل فرد منكم أيها الزملاء. منذ سنة عرضت المانيا الغربية عشرين مليون مارك للتعليم المهني، ماذا كان مصير هذا القرض؟ لا نعلم؟

منذ مدة أيضاً، عرضت هبة على لبنان بخمسة ملايين ليرة لإنشاء مدرسة بحرية، ماذا كان مصير هذه الهبة؟ لا نعلم.

مدير التعليم المهني الدكتور جان عقل استقال من منصفه احتجاجاً على عدم إعطاء التعليم المهني الأهمية التي يستحق. لم يسأل عنه أحد؟ بقيت مديرية التعليم المهني شاغرة طيلة سنتين ولم يعين لها مدير إلا أثناء التشكيلات الأخيرة، ولن أتكلم عن هذه التشكيلات شخصياً، سنترك للوقت لنرى إذا ما كانت الحكومة والدولة قد أحسنت، فنشكرها، وإذا ما كانت قد أخطأت فسننظر في الأمر.

لم تصدر وزارة التربية كتاباً واحداً عن التعليم المهني ولا كتاباً واحداً؟ أما مؤسسة خاصة تدعى المؤسسة الشرقية للعلوم لصاحبها الدكتور أسعد الفغالي، أصدرت حتى اليوم سبعين كتاباً عن التعليم المهني. شخص فقير لا يملك شيئاً أصدر سبعين كتاباً، هل هنأه أحد، هل أحد قال له شيء؟ هل أحد عوض عليه؟ والدولة والحكومة ماذا أصدرت؟ لا شيء؟

الزراعة، يا حضرة الزميل الياس بك هراوي، ماذا عملت الدولة بما يتعلق بالتعليم المهني الزراعي، توجد مدرسة في الفنار تخرّج في كل سنة ٢٢ مساعداً زراعياً أو ٣٠ مساعداً، وتوجد مدرسة في غزير تخرج ١٢ مدرباً عملياً، في كل سنة يكلف كل واحد خمسين ألف ليرة ليتخرج. ونجهل حتى اليوم مصير المدارس المهنية الأربع التي تقرر إنشاؤها في إهدن وفي شحيم وفي صور، ورابعة لا أعلم أين مركزها. ماذا سيكون مصير هذه المدارس؟ لا أعلم.

هذا ما عملته الحكومة. فلنرَ ماذا عملت هذه الحكومة بهذه الميزانية للتعليم المهني، وقبل أن أقول ذلك أود أن أذكر شيئاً فاتني وهو أن في التقديرات الإنمائية، أرصد لميزانية وزارة التربية ٢٥٠ مليون ليرة. وكان نصيب التعليم المهني ٢٥ مليوناً من أصل ٢٥٠ مليوناً. هكذا نعزز التعليم المهني.

أما ماذا عملت الحكومة بهذه الموازنة، فقد رصدت للتعليم المهني ١١ مليون ليرة، وردت للتعليم الأكاديمي الابتدائي والثانوي ١٧١ مليون ليرة. وكان يجب أن يكونا متساويين بالاعتمادات.

فهل في مثل ذلك، أيها السادة، نربي نشئنا؟ أبمثل ذلك نعد شباب الغد؟ إنها حقاً لجريمة، جريمة بحق شبابنا، جريمة بحق اقتصادنا، جريمة بحق لبنان.

وإذا أكملنا الطريق على هذا المنوال فبلا شك نكون قد أصبحنا شعباً متخلفاً، بعد أن كنا للمدنية مناراً، وللوطنية فخاراً.

هذا فيما يتعلق بوزارة التربية. ولكن ما هو الحل؟ وكيف يمكننا أن نخرج من هذه الدوامة؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اقتراحاتي هي الآتية:

١ ـ يجب إعادة مسح طاقات لبنان لنرى ما هو لزوم لبنان وما هو لزوم الدولة المجاورة للبنان، ونصمم التربية على هذا الأساس.

٢ ـ وضع برامج بالنسبة لهذا المسح، برامج موحدة لجميع المدارس لكي تكرس الوحدة الوطنية ونخرج معلمين مؤهلين لتربية التلامذة.

وأخيراً نبني المدارس. إما أن نضع العربة أمام الخيل، ونريد أن نبني المدارس، وتذهب الأموال سدى، ويبقى أولادنا دون تعليم، وبعد ذلك نتعجب من الاضرابات، ومن العصيان، ومن التكسير والتخريب، إلخ فيجب أن لا نتعجب أيها السادة.

والآن أصل إلى وزارة الدفاع الوطني،

يؤسفني كل الأسف أن اضطر هذه المرة أيضاًلأن أقف على هذا المنبر لأسمعكم ما كنت أود أن لا أسمعكم إياه.

تعلمون أيها السادة، إننا في الماضي حاولنا بشتى الوسائل حمل الدولة والحكومة على إصلاح ما أفسده الدهر في حقل الدفاع. ولكننا، بكل أسف، فشلنا جميعنا، فشلاً ذريعاً. وعن ذاك ولكي أحاول إقناع الدولة والحكومة بأن القضايا الدفاعية متردية، قرأت فقرات من التقرير ٥٣٢، فقامت الدنيا ولم تقعد إلا في ١٠ نيسان وفي ٢ أيار، عندما حدث ما حدث وتيقن الجميع وفي طليعتهم دولة الرئيس صائب سلام، من أن ما قلته هو الحقيقة.

تعلمون أيها الزملاء، أن عدم معالجة القضايا الدفاعية بجدية وجرأة، كانت من أحد أسباب أزمة الحكم في سنة ١٩٥٢، وما حصل في سنة ١٩٥٢، وما حصل سنة ١٩٦٩ عندما بقينا سبعة أشهر بحكومة مستقيلة، وكانت أسباب أزمات الوزارات المتتالية في الربيع الماضي، ولم نتمكن من الخروج من تلك الأزمات المستعصية التي حصلت في الربيع الماضي، إلا بتأليف حكومة من ٢٢ وزيراً أترك لحضراتكم أن تقدروا الإنجازات التي قامت بها.

وبعد الذي حصل في ١٠ نيسان وفي ٢ أيار، قلت لا تكرهوا شراً لعله خير. لعل المسؤولين يعتبرون فيصلحون ما أفسده الدهر. ولكن، مع الأسف، لم نتوصل إلى نتيجة بالرغم من حسن إرادة وزير الدفاع. وسنرى لماذا لم يتمكن وزير الدفاع من أن يعطي أي إنتاج في وزارة الدفاع بالرغم من إرادته.

وفي الصيف الماضي، وعلى أثر الاعتداءات الإسرائيلية، صرح وزير الدفاع بأن جيش لبنان لا يمكنه الدفاع عن لبنان. وكان على حق في ما قاله. ولكن، لأنه يقول الحق، قامت الدنيا عليه. فجئت أدافع عنه لأنه كان يقول الحق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وبعد ذلك جاءت حرب السادس من تشرين. وانهارت أسطورة إسرائيل من أنها لا تقهر ولا تحرق ولا تغرق. واجتمعنا في هذا المجلس وقررنا تعزيز الجيش. وجائتنا الحكومة بمشروع سياسة دفاعية أقريناه وهنأناها عليه. ولكن مع الأسف، انتهى هنا شهر العسل، إذ جاء وزير الدفاع يطلب منا ٢٢٠٠ مليون ليرة أي مليارين وربع، لشراء معدات. وقال هذه هي الخطة.

وزير الدفاع: سألتم كم تكلف، قلنا ألفا مليون ليرة.

فؤاد لحود: أنا ما كنت بدي أقولها يا معالي الوزير، ولكن بدي أقولها الآن: قلنا شو؟ قال هذا تعجيز لكم حتى ما تعطونا شيء بالمجلس أقسم يميناً بالله العظيم. وستتحملون أنتم المسؤولية. ما حدا بيزكزكلي يا معالي الوزير، خلينا على الواطي.

وزير الدفاع: فجر قنابل، فجر هالقنابل التي وعدتنا بها.

فؤاد لحود: أهكذا نعالج القضايا الحساسة الخطيرة؟

عبثاً حاولنا إقناع وزير الدفاع بأن ٦٠٠ مليون ليرة تكفي. وبينما كنا بين مدّ وجزر، جاءت الموازنة إلى المجلس فاستدعيت من قبل رئيس لجنة الموازنة والمال لمناقشة موازنة وزارة الدفاع كمستمع طبعاً، وتلطف رئيس لجنة الموازنة والمال مرات عديدة، وأفسح لي المجال لإعطاء رأيي في الموضوع، وأنا أشكره على ذلك، ولكن بالأسف بما أنني لا أستطيع أن أصوت على الموازنة مرت الموازنة في اللجنة بدون تعديل.

وعندما وصلنا إلى بند الميراج، تكلم الزميل شفيق بدر، وعبثاً حاول إقناع وزير الدفاع بعدم جواز رصد ٢٢ مليون ليرة للميراج، ونحن نريد أن نبيع هذه الطائرات.

لم أكن أود أن أقرأ يا معالي الوزير ما ستسمعون: أفراد الوزير، بل تشبث بوجوب رصد ٢٢ مليون للميراج، وبأن نشتري طائرة ميراج للتدريب. فسألناه لماذا ندرب طالما أننا نريد أن نبيع الميراج، وطالما أننا لن نقاتل بالميراج، فلنشرنق هذه الطائرات، يعني نضعها في غلاف خاص ونضع لها مواد خاصة فتبقى عشرين سنة. هكذا تفعل الدول الكبرى.

قلت لمعالي الوزير أنني سأستشهد بزميل لي، أثق به كلياً، وسأقرأ لمعاليك ما قاله هذا الزميل هو نائب بيروت حضرة الأستاذ نصري المعلوف، ماذا قال عن الميراج في ذلك الحين، قال إن الحكومة والدولة فعلتا حسناً أنهما ألغتا صفقة الكروتال، وأنا أسألكم لو جاءنا ساذج مثلنا، وأراد أن يشتري منا الميراج التي اشتريناها عام ١٩٦٦، منذ ثماني سنوات، وقال لنا، هذه البضاعة كلفتكم ٢٦٠ مليوناً أتبيعونها بمئة مليون؟ لقلنا له، بارك الله لكي بها وشكراً.

وزير الدفاع: ولا نزال عند هذا الكلام.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فؤاد لحود: وعندئذ ننقذ مئة مليون ليرة ونعيدها إلى خزينة لبنان، لأن الميراج، فضلاً عما دفعناه بدل ثمن، نحن مضطرون أن ندفع عليها اليوم، كما سمعت من الخبراء، نصف مليون دولار عن كل طائرة لا أعلم لماذا، لإصلاح، لصيانة. وعندما تأتي الغارة نحتار ونهلع كيف وفي أي زاوية نخبئها حتى لا تتلف وتحترق، وهي في حكم العدم وطالما هي في حكم العدم لماذا تطلبون ٢٢ مليون ليرة. هذه الطائرات لا تصلح، لا للركاب ولا للسفر، يمكن فقط أن نستعملها في بعض الحالات لاستقبال الضيوف، وفي بعض المناورات.

أيها السادة، يجب أن يكون لدينا مخطط معين، وطريقة تفكير معينة وأن نسير عليهما، أكنا نواباً أم وزراء أم رؤساء وزارات أم أعلى من ذلك أيضاً. لأنه قد يأتي يوم الحساب.

إذاً، صدقت موازنة الدفاع في لجنة المال، بالرغم من اعتراضاتنا واعتراضات الزميل شفيق بدر، ومرت في اللجنة بدون أي تعديل. فقلت في نفسي، وبالاشتراك مع زملائي في لجنة الدفاع، لا نريد أن نأتي إلى هذا المجلس ونقف الوقفة التي أقفها اليوم وأعرف أنه من الأفضل أن نرجو من وزير الدفاع أن يشرفنا إلى الجلسة لكي نتمكن معه من الاتفاق على قاسم مشترك. رفض الوزير وقال: كنت أود الحضور ولكن الموازنة صدقت في لجنة المال، والنظام الداخلي لا يسمح بأن تنظر بهذه الموازنة أي لجنة أخرى لذلك أعتذر عن الحضور.

طبعاً لقد كان على حق فيما يقول. فلفت نظر الوزير إلى أنني مضطر أنا فؤاد لحود العقيد فؤاد لحود، رئيس لجنة الدفاع الوطني أن أجيء إلى هذا المجلس، وأن أصدقكم الخبر وإليكم القرار أيها السادة. ولكن لا يمكن أن تمر موازنة وزارة الدفاع وهناك مئة مليون ليرة، في حال أننا في عجز في الخزينة، كما سبق وشرحت لا يمكن إلا أن آتي وأصدقكم الخبر، والخبر مؤلم، لأنني مضطر إلى قول كل شيء.

إن دولة الرئيس صائب سلام قال لي: يا عقيد لحود أنت على حق في ما تقول ولكنك أخطأت في أمر واحد، وقد كان من الأفضل أن تعالج هذه القضايا في لجنة الدفاع. لذلك أردت أن أعمل بنصيحته، وأن أعالجها في لجنة الدفاع. ولكن مع الأسف، معالي الوزير نصري المعلوف رفض ذلك، وربما كان على حق، ولا ألومه ولكن أرجو أن لا يلومني أحد عما سأقول.

إن مقرر لجنة الدفاع الشيخ صبحي ياغي سيتلو تقرير لجنة الدفاع عندما سندرس موازنة الدفاع، كما سيتكلم الأستاذ شفيق بدر عن قضية الميراج، كما سيتكلم الأستاذ طلال المرعبي عن وضع المجندين والعسكريين في الجيش.

أما أنا، فسأتكلم اليوم عن الوضع الدفاعي بصورة عامة، ولماذا لا يتمكن الجيش من الدفاع عن لبنان، وإذا كان بإمكانه أن يدافع عن لبنان بالستماية مليون ليرة، أو إذا لم يكن بإمكانه أن يدافع عن لبنان بالستماية مليون ليرة، فكم يلزمه لكي يدافع عن لبنان؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بعد أن أتكلم، سينادون بالثبور وبعظائم الأمور وسيقولون إن فؤاد لحود يقف ضد الجيش.

كفانا أيها السادة متاجرة بهذا الجيش، وكفانا أن يحتموا وراء قولهم إنهم يدافعون عن الجيش وعن سرية القضايا الدفاعية في الجيش، لك يستغلوا هذا الجيش بصورة شخصية، إن سياسية أو مادية. كفانا ذلك.

وعندما يأتي مخلص لكي ينتقد من أجل تقويم الاعوجاج يحركون ضده جهازهم المستحدث في الشعبة الثانية الذي يسمى: جهاز الأمن القومي. وسوف نتكلم عن هذا الجهاز، يحركون ضده هذا الجهاز مثلما حركوه ضدي، وبماذا حركوه ضدي.

وزير الدفاع: هذه أول مرة أسمع بجهاز اسمه جهاز الأمن القومي.

فؤاد لحود: هذه هي المصيبة يا معالي الوزير، إنك لا تعرف شو صاير عندك. كل ليرة تصرف على الجيش وهو بهذه الحالة، تذهب هدراً، لأن جيشنا العزيز ليس له رأس ولا هيكل ولا قاعدة وسنبرهن لكم عن ذلك.

ليس له رأس، لأن قائد الجيش استدعي من التقاعد، ورقي إلى رتبة عماد، وعين للجيش خلافاً للأنظمة وكل تدبير أو كل قرار يتخذه هو مغاير للقانون ويمكن أن يطعن به.

ومن الغريب العجيب أنني علمت مؤخراً أنهم يريدون تمديد قيادة العماد قائد الجيش الحالي بعد أول تموز لأنه في هذا التاريخ يكون قد قضى خمس سنوات في الاحتياط.

ريمون إده: على الأقل لم يتاجر بالجيش، ولم يشتر معدات مثل غيره.

فؤاد لحود: يا عميد ما تخلينا نفتح هالسيرة.

ريمون إده: لا، لقد قررنا أن نفتح كل شيء.

فؤاد لحود: خليها مستورة إميل البستاني تاجر وغيره تاجر كمان، خلينا ما نفتح هالسيرة.

ريمون إده: أنت سميت، أنا لم أسمِّ أحداً.

فؤاد لحود: نحن هنا لنحكي كل شيء، لا نسمح بأن تهدر الثلاثمائة مليون ليرة وأن تسفك الدماء البريئة في الجيش، وأن تمتهن كرامة الجيش هذا ما لا نسمح به. اما أن يكون لنا جيش مضبوط أو ما في جيش.

في أول تموز يبلغ قائد الجيش الحالي المدة التي يمكن فيها للضابط أن يخدم في الاحتياط. ولا يجوز أن يبقى لحظة واحدة في الخدمة بعد الخمس سنوات، ويجب أن يحال على التقاعد.

ألا يوجد في الجيش ضابط واحد كفؤ لأن يخلف قائد الجيش الحالي؟ إذا كان هذا الأمر وارداً

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

فعلى الدنيا السلام. إذا كان القائد الحالي لم يدرب ضابطاً آخر كي يخلفه في قيادة الجيش فعلى الدنيا السلام.

أما إذا كان يوجد ضباط أكفاء، وبالفعل هم موجودون، فلماذا لا يفسح لهم في المجال لكي يبرهنوا عن إمكانياتهم في خدمة الجيش وفي خدمة لبنان؟

هذا فيما يتعلق بقائد الجيش، إنه متأرجح لا يعرف إذا كان معلقاً أو مطلقاً يروح ويجيء، ومش عارف.

الياس الهراوي: باق باق، أنا بطمن لك بالك، والخمس سنين بيصيروا عشرة.

الرئيس: هذه مسألة قانونية، نرجو منك أن تتجاوزها.

فؤاد لحود: أما فيما يختص بوزير الدفاع فأقول، إن وزير الدفاع كله إرادة، ولكن لا يمكنوه من ممارسة وظيفته كوزير. مثلاً، هناك مجندان اثنان من التلامذة أرادا أن يسرحا من الخدمة، أحدهما من الحدث والثاني من بيت مري، لن أذكر اسميهما، طلبا ذلك من معالي الوزير، والوزير طلب من قائد الجيش، وقائد الجيش رفض الطلب، ثم ذهب أولياء هذين المجندين إلى قائد الجيش مباشرة فسرح هذين المجندين.

فالحكومة والدولة، بما أنه لا يوجد جهاز عسكري لدى رئيس الحكومة، ولا يوجد جهاز عسكري لدى رئيس الجمهورية، عندما يتدخلان في قضايا الجيش، فأغلب الأحيان يخطئان، لأن ليس عندهما جهاز يوجههما أو يعطيهما المعلومات اللازمة.

إذاً، لا راس للجيش.

القاعدة، الهيكل، الضباط وصفوف الضباط

الضباط: عندنا ضباط أكفاء ومخلصون ولكن يرسل هؤلاء الضباط للتخصص في الخارج ويبقون سنة وسنتين أو ثلاثة، ويأتون وكل واحد يغني على ليلاه. وقد أصبحنا في هذا الجيش كبرج بابل. هذا بيحكي على الأميركاني، وذاك على الفرنساوي، اليوم موضة الطليان أيضاً. لا وحدة تفكير في الجيش. ولا وحدة تعليم، إذا ما وجد هذا التعليم، وقد علمت مؤخراً أن الجيش لا يدرب تدريباً جدياً منذ أكثر من ١٥ سنة، لأنه يعمل في أمور تخرج عن نطاق صلاحياته وعمله.

الصفوف الضباط في الجيش هم الأسس في القتال، فيقولوا ليش بتسموهم صفوف ضباط بدنا نغير لهم أسماءهم، سموهم رتباء، والرتباء عادة في الجيش يعني العرفاء، والعرفاء الأول والجندي الأول.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الحمام العسكري على زمن الفرنسيين كان يدخل إليه الضباط وصفوف الضباط. نحن على زمننا منع صفوف الضباط من الدخول. لماذا؟ قال ممنوع، ولكن نساءهم تأتي.

قائد الجيش يعطي أمراً لبناء أربع شاليهات. لماذا؟ قال لقادة الجيش الذين يحالون على التقاعد. لازم كل واحد يكون عنده شاليه. ورح يكلفوا مائة ألف ليرة. ما كان أحسن نبني بهذا المبلغ بيوت (كابينات) في البحر لصفوف الضباط ونقوي لهم معنوياتهم. لا، قائد الجيش عنده أربع سيارات واحدة كاديلاك واثنين الكترا وواحدة كرايزلر. لماذا؟ هيك، رئيس الجمهورية عنده ورئيس الوزراء عنده ورئيس المجلس عنده لماذا، هيك.

نبني وزارة في اليرزة وكان عندنا نحن وزارة الدفاع وقيادة الجيش جانب المتحف. البذخ والتبذير لا شيء ـ مقاطعة غير مفهومة ـ

يا سيدي الحكم استمرار، أرى أن هذا البناء الضخم غير كاف وهم اليوم يبنون جناحاً خاصاً لمعالي الوزير. أما الجيش فبدون قاعدة لماذا؟

الجنود في الجيش: قسم كبير منهم أصبح في سن التقاعد واستبقى عدد كبير منهم في الخدمة. وكارثة الكوارث هو هذا الرأي الهمايوني باستدعاء طلاب الاحتياط.

استدعاء طلاب الاحتياط: أولا هم مش احتياط ولا عمرهم تدربوا التدريب العسكري، يعني بيركبوا على القصبة. استدعوا فدربوا طيلة شهر ونصف. وبعدين روحوا كنسوا، روحوا نظفوا بيوت الخلاء، روحوا احرسوا. سيخرج هؤلاء الشبان من الجندية بأي تدريب، بأي انطباع عن جيشنا العزيز.

صرح وزير الدفاع نفسه في مناسبة اجتماعية أن نصف هؤلاء التلامذة سرحوا من الجيش لدواعي صحية.

أردنا أن نجند هؤلاء التلامذة لكي نبقي على النسبة الطائفية في الجيش. لأن المسيحيين ما بيجوا على الجيش لأنهم متفلسفون، لأنهم متعلمون صاروا لا يأتون.

اجوا دخلوا تلاميذ نصف بنصف ـ شو صار؟ إن الذين سرحوا أكثريتهم مسيحيين والإسلام بقوا في الجيش.

الرئيس: حضرة الزميل، مع العلم أنه للنائب الحق أن يتناول جميع الهيئات التابعة للدولة في معرض النقاش والبحث، ولكن من حيث تقدير الأمور، وأنت خير من يقدر هذه الأمور. وطنياً أظن أنه لا يجوز البحث بأمور مسيحي ومسلم وتفاصيل معينة تسيء إلى معنويات الجيش.

يجب أن نكون، انطلاقاً من مسؤولياتنا الوطنية، حريصين على معنويات هذا الجهاز الذي إذا فقد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

معنوياته فقدت البلاد مقومات أصيلة لمصلحة هذا الوطن والدفاع عنه. كنا نقول انه لا يجوز تدخل الجيش في السياسة وطالبنا بذلك. وكان لهذا الجيش مواقف في هذا الموضوع. اليوم، أرجو أن لا ندخل نحن السياسة على الجيش، مسلم ومسيحي ما في بالجيش.

فؤاد لحود: دولة الرئيس، هناك وقائع، لأن هذه الحالات مش مظبوطة.

الرئيس: الجندي في الجيش هو جندي قبل أن يكون مسلماً أو مسيحياً.

فؤاد لحود: على رأسي، إذا بيدخلوا نصف بنصف، خلينا نكون صريحين.

الرئيس: بيدخلوا نصف بنصف، لكن عندما يدخل الجندي يفقد هويته الطائفية.

فؤاد لحود: على كل حال، نحن نشارككم الرأي يا دولة الرئيس، بس هذا واقع.

الرئيس: هيدي بلاها يا حضرة الزميل.

فؤاد لحود:

وعلمت أنهم سيستدعون فئة ثانية من طلاب الاحتياط للتجند. اسمحلي يا دولة الرئيس ويا معالي الوزير، لا يجوز أن نكمل هذه الهرطقة، لأنه إذا كان القصد محاربة إسرائيل فليس بهؤلاء الطلاب يمكن محاربة إسرائيل. أما إذا كان يلزم هؤلاء الطلاب للأمن الداخلي فإن الجيش الحالي يكفي ويزيد، لأننا نحن نربأ بالحكم أن يلجأ إلى هذه الوسائل القسرية لكي يتمكن من أن يحكم. وإنني أعلن أمامكم جميعاً أنني أناهض الفكرة، فكرة استدعاء الطلاب دفعة ثانية. هناك إمكانيات ووسائل لتعزيز جيشنا سأختصرها عند آخر المطاف.

إذاً، لا رأس، لا هيكل ولا قاعدة في الجيش.

أما المعدات: فماذا نقول عنها وماذا نقول عن المائتي مليون ليرة التي رصدت للتسلح وصرف معظمها.

واليوم نريد أن نقر موازنة ثلاثمائة مليون ليرة. أرى من المؤسف أن أقرأ لكم ما قاله الدكتور الياس سابا عندما نوقش مشروع المائة مليون ليرة، وما أجابه فخامة الرئيس شمعون على كلامه وما حصل اليوم بعد شراء هذه الأسلحة.

قال الدكتور الياس سابا في جلسة ٢٦آب ١٩٧١ فقرة، هي الآتية:

إذاً علينا أن ننظر إلى مشروع التسليح الموجود بين أيدينا اليوم كجزء من خطة كاملة تتكون من ثلاثة عناصر:

تنظيم جديد للجيش.

خدمة للعلم جديدة. هيدي سنة ١٩٧١، على أسس جديدة تدعو الطلاب الاحتياطيين.

ومشروع تجهيز الجيش بالأسلحة التي يحتاجها،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فانتصب الرئيس شمعون خطيباً وأجاب الدكتور سابا بما حرفيته: «كميل شمعون دولة الرئيس. . . خطب وبعدين قال: كل ذلك سيتم خلال الخمس سنوات المقبلة، أي صرف المائتي مليون».

إذاً، لا أفهم أن نأتي اليوم ونطلب، بهذه السرعة، التصديق على مثل هذا المشروع. ولا نعرف بعد مصير باقي المشاريع، أي مشروع خدمة العلم ومشروع تنظيم الجيش. خصوصاً، أن باقي المشاريع، أي خدمة العلم وتنظيم الجيش تتطلب مبالغ وافرة من المال، لا أرى أن الموازنة كما هي، أو كما ستكون بعد سنة، ستكون قادرة على مواجهة المصاريف التي سيلقيها علينا مشروع كمشروع خدمة العلم كما تفضل معالي الوزير. وأخشى أن يقال فينا كما يقال في مناسبات عديدة، إننا نضع العجلة أمام الخيل وليس الخيل أمام العجلة.

لنرى ماذا حصل. للأسف الشديد لم نتلق في هذا المجلس مشروع خدمة العلم ولم يعاد تنظيم الجيش، بل أقر مشروع المائتي مليون ليرة واشترينا الأسلحة فأية أسلحة اشترينا؟ أقول ذلك، وأظن بأن دولة الرئيس صائب بك سلام أخذ أموراً كثيرة في صدره، وتحمل كثيراً. وعندما طلب إقالة قائد الجيش، لم يطلب ذلك فقط لما حصل في ١٠ نيسان. بل طلب ذلك لأنه كان يرى ماذا يحصل في الجيش. وعندما طفح الكيل، ومن جملة ما عزّ على الرئيس سلام هو أن يخدع في ذلك الحين ويشتري أسلحة غير صالحة.

ماذا حصل؟ اشترينا دبابات AMX والمدافع التي تبين أنها مهترئة ومنقرة. وبعد أن وعدوا دولة الرئيس سلام بأنهم سيغيرونها كما ذكرتم. لم تغير، بقيت كما هي، يا دولة الرئيس، واشتروا أيضاً مدافع ٢٠ ملم مضاد للطائرات عمر تصميمها ٢٥ سنة. لما كانت الطائرات تمشي أربعماية كيلو متراً بالساعة، واليوم الطائرات بتمشي ٣٠٠٠ كلم بالساعة، وبدنا نجيب هالمدافع حتى نقوص فيها على هالطائرات. وجبنا عدداً هائلاً، ستين مدفعاً، بنادق ١٦، أصبح قسم كبير منها غير صالح ولم يرد قطع لها إلا مؤخراً.

شاحنات لقطر المدافع الروسية. من ٢٢ شاحنة بقيت واحدة منها تمشي، المسؤولون الروسيون قالوا لهم ما تجيبوا هالشاحنات ما بيسوا من شان لبنان، قالوا لهم لا بدنا نجيبهم نحن هون أفهم منكم، ما بيصير جابوهم.

كمية كبيرة من الذخيرة لا تعد ولا تحصى أحرقت في حوادث ٢ أيار. واستجلب بدلاً عنها على جناح السرعة في الطائرات، وانني أعلم كقائد عسكري أنه عندنا قطعة في الجيش تحرق كل هذه الذخيرة في عملية محافظة على الأمن. ولا نتكلم عن الأسعار الخيالية في هذه المعدات. على سبيل المثال: دبابة AMX-١٣ باعوها للنمسا، النمسا استعملتها كم سنة وعرضوها علينا نحن في لبنان بـ ١٢٠ ألف ليرة. ولكن النمسا لم تسمح بتصديرها إلى لبنان، فاسترجعتها المؤسسة الفرنسية التي تبيع السلاح وأبدلت المدفع ٧٥ بمدفع ١٠٥ ودهنتها وباعتنا إياها بـ ٧٥٠ ألف ليرة.

وسأطلب لجنة تحقيق نيابية بهذا الأمر، هيدي العن من الكروتال، هودي وحدهم فيهم ١٥ مليون، قومسيون.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اشتروا زوارق مؤخراً، ثلاثة، من شركة ليست مقبولة من الحكومة الألمانية، وبعد ذلك وعدت الحكومة اللبنانية بتطبيق الحكومة الألمانية حتى تعترف بهذه الشركة. وبعدين اشتروا ثلاثة زوارق لحرس الشواطىء وهودى بمثابة قبور لجنودنا. وهدموا المدافع المركزة بعدلون بالبياضة، والتي مسافاتها ٢٥ كلم، كسروها وألقوا بذخائرها في البحر. أنا أسأل لماذا؟ أهي جريمة، أهي أكبر من جريمة، لا.

هذا ما حصل بالمعدات وغيرها وغيرها. لم أعط لحضراتكم إلا أمثلة. وبعد ذلك نريد أن نخصص المبالغ الطائلة لوزارة الدفاع لا تنفق على جنودنا بل تذهب هدراً بالطريقة التي تكلمت عنها.

كيف تريدون أن ننفق هذه الأموال على جنود طلاب لا نفع منهم للقتال ولا للدفاع ولا للمحافظة على الأمن. والبارحة واحد منهم قتل نفسه بالرصاص، وهذا واحد أيضاً انتحر. وننفق هذه الأموال أيضاً على جنود أصبحوا كهولاً. بلغوا سن التقاعد ولا يريدون أن يبقوا في الخدمة. ويوجد في الجيش خمسة آلاف موظف مدني. ومعالي الوزير يعلم ذلك وهو يحقق بهذا الأمر وهو استهجن هذا الأمر.

فإذاً، أراكم تتساءلون ما العمل، ألا يوجد ضباط في جيشنا أكفاء. أقول نعم، يوجد ضباط أكفاء، ولكن لا يستعملون للغاية التي يجب أن يستعملوهم لأجلها. وعلى سبيل المثال، لنأخذ الشعبة الثانية المحترمة. ماذا نرى؟ كان عدد ضباط الشعبة الثانية في سنة ١٩٥٨ ثلاثة، وفي سنة ١٩٦٨ ستة ضباط، أما اليوم فعددهم خمسة عشر ضابطاً فقط في القيادة. ضابط واحد فقط يعمل في الحقل العسكري، وأما الباقون فيعملون في الحقل المدني، في السياسة. أنا واثق مما أقول، وأنا قلت من زمان بأنني أطلب من وزير العدل أن يرفع الحصانة عني وأطلب من رئيس المجلس ومن رئيس حزبي بأن يسمحا بذلك.

ويوجد جهاز اسمه جهاز الأمن القومي على رأسه نبيه الهبر، وهو من أجل التجسس عليكم أيها السادة.

إنني لا أخبركم شيئاً جديداً إذ أقول لحضراتكم إن مراقبة الهاتف عادت. فإذا مررتم بشارع وزارة المال ترون على اليمين باب وزارة المالية وعلى الشمال جندي يحرس مدخل بناية البريد. تأتون وتقولون له كلمة السر (الهبر)، ندخل إلى الطابق الرابع، رئيس المراقبة هو المعاون زعرب، تسأل عن المعاون زعرب وعندما تدخل هناك مراقبون، يمكن صائب بك يعرفها.

كما يوجد مراقبة عسكرية أيضاً، وهذا طبيعي، يرأسها الياس كنعان من صغبين، كما أن رئيس مركز الهاتف في وزارة الدفاع هو أيضاً من صغبين اسمه أنيس التن، كما يوجد جيش جرار من صغبين أيضاً. كان المبنى المخصص لوزارة الدفاع وقيادة الجيش بقرب المتحف يكفي لوزارة الدفاع ولقيادة الجيش. وكنا نشتغل مظبوط ونعطي إنتاجاً مرضياً. أما اليوم فقد بنوا اليرزة ورأوا أنه لا يكفي ذلك. فإنهم يبنون اليوم جناحاً لمعالي وزير الدفاع.

للشعبة الثانية فقط يوجد عشرات الغرف. ومن نوع النساء هناك ١٥ امرأة تعملن فوق. السيدة أ. ل. لا نريد أن نذكر اسمها عيب، تأخذ ١٥٠٠ ليرة. السيدة م. ش. بتأخذ ١٢٠٠ ليرة. هؤلاء ماذا يعملن؟

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: ماذا؟ لا يجوز هذا الكلام يا حضرة الزميل، لأنه من شأن هذا الكلام أن يخلق الالتباس هالموظفات لهن وظائف أو ليس لهن وظائف؟

فؤاد لحود: لهن وظائف تخرج عن الأمور العسكرية.

ونحن نستطيع القول من خلال الشعبة الثانية، يمكننا أن نعرف كيفية استعمال الجيش حيث أربعة عشر ضابطاً يعملون في الأمور السياسية. معنى ذلك أن الجيش ليس للدفاع، الجيش لأمور ثانية.

عملنا موازنة المصارف السرية للشعبة الثانية ثلاثة ملايين ليرة. سنة ١٩٥٨ كانت ١٥٠ ألف ليرة، على عهد الرئيس شمعون. في أوج كابي لحود مليونين ونصف، وفي مطلع هذا العهد الكريم ٥٠٠ ألف فقط. نزله الدكتور سابا. وأخيراً تصاعد وأصبح ثلاثة ملايين ليرة.

هناك أيضاً مصاريف سرية أكثر من ذلك بكثير: هناك تعاونيات في الجيش، أرباح التعاونيات تذهب إلى الشعبة الثانية، كمصاريف سرية. وهناك أيضاً وفر التغذية: بيعطوا للجندي كل يوم كذا مصاري حتى يأكل. بيوفروا منهم، بيأخذوهم من فم الجندي وبيعطوهم مصاريف سرية. ويبلغ ذلك أكثر من ثلاثة ملايين.

إن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء جميعهم لا يتقاضون بدل مصاريف سرية وتمثيل، عُشر ما يتقاضاه قائد الجيش. إذا كنا عم نحارب إسرائيل فيهم عال. أما إذا كان من أجل شيء آخر؟..

ولماذا نحن نتجسس على إسرائيل ما دامت إسرائيل تأتي وتبقى في بيروت ثلاث ساعات وبتعمل الذي تريده وتذهب. فإن كان المعروف أنها ستجيء أم المعروف أنها لا تجيء، ما فرقت معنا؟

ولا نعلم ما هو دور نجل العماد غانم؟

ميشال معلولي: دولة الرئيس أنا أعترض هناك شخصيات لبنانية تمس وأرجوك يا دولة الرئيس أن توقف ذلك. هناك تنظيم داخلي.

فؤاد لحود: يأتي بأسلحة من الجيش ويوزعهم في الكحالة وهذا إميل مكرزل يعرف ذلك.

ميشال معلولي: هناك كرامات وهناك شخصيات تمسّ وكل ما تقوله للتضليل فأرجو تطبيق النظام الداخلي.

فؤاد لحود: لماذا؟ هم يعملون ونحن ليس لنا حق القول بأنهم عملوا؟

الرئيس: الرئاسة تطلب إلى حضرة النائب ميشال معلولي عدم مقاطعة الخطيب. بالنسبة لصغبين بلد لبناني ليس ممنوعاً التكلم عنه، ولا يمكن للرئاسة أن تمنع الزميل من التكلم عن صغبين وهي بلد من لبنان، أما في غير ذلك فلا تسمح الرئاسة لنائب أن يتجاوز النظام الداخلي: وقد نبهت الزميل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إلى أن هنالك أموراً وإن لم ينص عليها النظام الداخلي، فلا أدري ما هي الفائدة المتوخاة من ذكرها يا حضرة الزميل.

فؤاد لحود: دولة الرئيس، أقول استنتاجاً أن قائد الجيش ليس له الحق أن يعمل عنده في المركز تكتلاً من قريته، ليس له الحق مع احترامي لصغبين.

لا نعلم دور الأستاذ روبير غانم الذي يأخذ أسلحة من الجيش ويوزعها في الكحالة، وإميل مكرزل عرف القصة وأرضوه، وسكت.

الرئيس: حضرة الزميل، أصبحت تتجاوز النص هكذا، حضرة الزميل، بالنظام عندما تكلمت عن صغبين لم تقل لماذا تكلمت، أما عندما قلت إن ذلك يعني أن قائد الجيش يصنع حزبية خاصة له بتوظيف أبناء صغبين، هذا ينطبق على الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ من النظام الداخلي: إذا تعرض الخطيب لهيئة أو شخص بالتحقير... يمنع عن الكلام. هذا تحقير، قائد الجيش لا يعمل حزبية، عندما تقول حزبية فيعني ذلك تحقيراً. هل هناك أرقام أو حكم قطعي تستند إليه؟ وغير ذلك فممنوع وآمل أن نتجاوز هذه التفاصيل يا حضرة الزميل.

فؤاد لحود: دولة الرئيس،

نعم، ولكن أنا لا يمكنني أن أجيب على الزميل الأستاذ ميشال معلولي بكل لطف وهدوء.

قلت في مستهل كلامي إنني لا أريد أن يقال أو أن يحصل وراء ما يسمونه كرامة الجيش لكي يطعنوا بهذا الجيش، بل إن ما أقوله لا أقصد الجيش برمته وبالعكس، وسأعيد قراءة الفقرة وسترون أنني أوردت بعض هذه الوقائع لكي أبرهن لحضراتكم أنه وإن كان في الجيش ضباط أكفاء وأنا لا أنكر ذلك أبداً، ولكنهم يسخرون ويا للأسف لأعمال تخرج عن نطاق واجباتهم، ومن يدري، فقد يتعرضون في المستقبل إلى الملاحقات القضائية أسوة بأسلافهم وجرمهم أنهم ينفذون أوامر رؤسائهم. فهل يرعوي هؤلاء الرؤساء ويوفروا على مرؤوسيهم ما قد ينتظرهم من سوء المصير؟

في مستهل كلامي قلت: إننا وصلنا في لجنة الدفاع إلى الباب الموصد، فأصبح لزاماً علي أن أصدقكم الخبر ولم أتعود إلا أن أصدقكم إياه. عندما قلت في إلغاء الكروتال إلغاءً وليس تسوية. إن في ذلك أمر غير طبيعي وأن الكروتال سلاح فعال، جاءت حرب ٦ تشرين وأثبتت صحة أقوالي بما يتعلق بالكروتال.

وعندما قلت: إن التقرير ٥٦٣ صحيح، جاء دولة الرئيس سلام يؤكد ذلك.

وعندما قلت: إن تجنيد التلامذة هو هرطقة عسكرية، تبين أنني كنت على حق.

واليوم تجاه الأوضاع الدفاعية المتردية اقترح ما يلي: وذلك نابع عن إخلاصي للبنان، وإخلاصي لأبناء لبنان، وإخلاصي لجيش لبنان، وإذا ما أردنا أن يكون جيشنا قوياً فعلينا أن نقوم ببعض الاجراءات السريعة في هذا المجال.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أولاً ـ تسريح جميع التلامذة الاحتياطيين فوراً وسريعاً لأن ليس منهم نفع ولا جدوى، وعدم دعوة الفئة الثانية إلى الخدمة.

ثانياً ـ تسريح جميع العسكريين الذين وصلوا إلى سن التقاعد أو أنهوا عقد تطوعهم لأنهم يخدمون بالرغم عنهم، وهذا لا يجوز ولا يمكن أن يقوموا بأي عمل مجدي في هذه الحالة، وتجميع الجيش بعد أن نكون قد سرحنا هذه الفئة.

ثالثاً ـ تجميع الجيش لإعادة تنظيمه. ويجب إعادة تنظيم الجيش لأنه أصبح تعباً ونحن نحمله أكثر من طاقته. وبذلك ندافع عنه ولا ندافع عنه بالقول: «نحن مع الجيش» وبعد ذلك نثقله بالأعمال التي لا يمكنه القيام بها. إن ذلك سيمكن من تخفض الموازنة من ٣٠٠ مليون ليرة إلى ١٦٠ مليوناً، لأن هذه العناصر هي في مطلق الأحوال غير لازمة وسنتطرق إلى بحث هذا الموضوع بالتفصيل عندما نأتي إلى درس موازنة الدفاع.

رابعاً ـ تجميد شراء جميع الأسلحة والمعدات لأننا اليوم لا يمكننا صيانة المعدات الموجودة، فإذا ما ذهبتم إلى أي ثكنة ترون أن الغبار يعلو المعدات، لأنه لا توجد عناصر كافية لصيانتها. اشتريناها ووضعناها وقد أخبروني مؤخراً أنهم دخلوا على دبابة فرأوا فيها قطة وفي الثانية فأرة وفي الأخرى ديكاً.

إنني أردت معالجة القضايا المالية والتربوية والدفاعية في آنٍ واحد لأنها تتداخل بعضها في بعض، فلو كان هناك تعليم صحيح، وكان هناك تعليم مهني صحيح، لما كان اللبنانيون يلجأون إلى التوظيف الذي أخذ حجماً كبيراً منذ سنة ١٩٦٣ وصاعداً حتى أصبح التوظيف يستهلك ٨٠ أو ٩٠ بالمئة من الجزء الأول من الموازنة، كما أن عدم توجيه التعليم توجيهاً صحيحاً جعل عدم وجود إقبال على التطوع. ومن أجل ذلك يجب إصدار قانون بموجبه يمنع على اللبناني من دخول الوظائف الحكومية والوظائف في الشركات المساهمة، إلا إذا كان قضى في الجندية ثلاث سنوات، ولا يجوز أن يدخل في المدرسة الحربية العسكرية للضباط ومدرسة الرتباء إلا إذا كان قد خدم في الجندية ثلاث سنوات.

فإذا ما فعلنا ذلك يمكننا أن نخفف من التوظيف، ويمكننا أن ندخل في جيشنا العتيد عناصر أكفاء متعلمين قادرين طموحين. لأنهم يعلمون إذا ما خدموا ثلاث سنوات في الجيش، يمكنهم بعد ذلك التوظف في دوائر الدولة في الشركات المساهمة، ويمكنهم دخول مدرسة الرتباء ومدرسة الضباط.

إننا نتباهى بأننا شعب متعلم، الحقيقة هي غير ذلك، وهنا أتذكر شعراً من الأخطل الصغير إذ قال:

جفنه علم الغزل ومن العلم ما قتل

إن العلم في لبنان على حالته الحاضرة يقتل الدفاع باحجام اللبنانيين عن التطوع في الجيش، ويقتل المال لأنه يستنفذ كل الموازنة تقريباً، وبعد ذلك نقع في العجز.

أيها السادة: نحن أمام مسؤولية كبيرة هذه السنة. صحيح أن عجز الخزينة لم يكن له تأثير حتى اليوم على قوة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

النقد، ولكن هذه السنة، بما أن الموازنة ستقع تحت عجز ٥٠٠ مليون ليرة، نعم، وقد شهد بذلك الشيخ جبران طوق، ٥٠٠ مليون ليرة، مئة مليون ليرة، صرفت في الجزء الثالث ١٥٠ مليون ليرة تغذية، و١٠٠ مليون ليرة مواد ملتهبة، ودعم وإلخ، المجموع ٥٠٠ مليون ليرة.

فإذاً يجب أن نوقف التوظيف في الدولة حالاً وسريعاً، أتظن يا دولة الرئيس أنه لا يوجد في الوزارات مئتا موظف يمكن توظيفهم لمراقبة الأسعار؟

ألا يوجد في وزارات الدولة موظفون لملء مراكز الوزارتين الجديدتين المنشأتين؟

نحن أمام مسؤولية كبيرة ولا يجب أن نقر هذه الموازنة وأنا ضد هذه الموازنة، للتاريخ أنا ضد هذا الموازنة، وإنني أكرّر رجائي أن يتكرم علينا دولة رئيس الوزراء بتقديم بيان عن وضع الخزينة، حتى إذا كنت مخطئاً في كلامي اعتذرت، وإذا كانت الخزينة في الواقع في عجز، فإننا نتعاون جميعنا لكي نجد الحل المناسب للخروج من هذه الورطة.

وفي آخر المطاف، أكرر أن ما قلته عن الجيش وعن التربية وعن خلافه هو نابع عن إخلاصي. وإنني عندما أصبحت نائباً وقفت من على هذا المنبر وأول كلمة قلتها، إن معالجة القضايا الدفاعية يستلزمها شجاعة تفوق شجاعة الأبطال في ساحات الوغى. وقلت إنني سأحاول أن أتحلى بها، واليوم حاولت على قدر المستطاع أن أتحلى بها، وقلت ما يجب قوله. إنني أسألكم أيها السادة عندما يقترف رجل جريمة، سامحه الله. أما إذا جاء رجل ثانٍ وقال إن الرجل الأول اقترف جريمة.

يا هووو... وين بيت الله تنهدو، نهدمه.

إنني قلت ما يحصل في الجيش، هذا صحيح هذه جريمة، أن يقوم ما قام به في الجيش، بعض المسؤولين وليس الكل فهذا يجوز لهم. وإنني لم أقل إلا الجزء اليسير مما يحصل في الجيش وغير الجيش، جزء يسير جداً لكي أطلع حضراتكم على أنه...

ميشال معلولي: لو تقول شو سبب طلب اعتبارك من قيادة الجيش مش أحسن كمان؟

فؤاد لحود: هذا ما أردت أن أكرره ان ما قلته نابع من صميم إخلاصي لهذا البلد، وإذا ما أكملنا الطريق على ما نحن عليه فسنذهب إلى التهلكة. والسلام عليكم.

الرئيس: قبل أن أعطي الكلمة لحضرة النائب الأستاذ صالح الخير، الرئاسة لا تشك بأن الدافع كما أنهى كلامه النائب حضرة الزميل، لكل ما قاله هو الاخلاص لهذا البلد، وأنه لا تنقصه الشجاعة أيضاً. ولكني أود أن ألفت النظر إلى أنه إذا كانت الكلمة الحرة في هذا المجلس والرئاسة ضد أي تقييد لهذه الحرية، إذا كانت الكلمة الحرة العبرة منها الفائدة التي تجني بالنسبة للموضوع الذي يثار أو المصلحة العامة بشكل أعم، فإنني أتساءل وأطلب من الزميل فؤاد لحود بأن يتساءل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

معي، ما هي الفائدة التي يمكن أن نجنيها من ذكر هذه الأمور. ذلك بمعزل عن النظام الداخلي وما يمنع وما يسمح، بمعزل عن الأرقام ومدى صحتها والوقائع التي ذكر ومدى تحقيقها. بمعزل عن كل هذه الاعتبارات أتساءل ما هي الفائدة، بروح المسؤولية المعنوية والمادية، لذكر هذه الأمور بالشكل الذي ذكرت فيه.

ويمكن، إذا لزم الأمر أن تسرد هذه الوقائع ليس في جلسة علنية، وأنا لا أشك بوطنيتك الوازع الذاتي، الحرية يقابلها مسؤولية. يمكن بمسؤوليتك، إذا رجعت لنفسك، أن ترى أنه كان يجب أن لا تقول هذه الوقائع في جلسة علنية، أنا لا أمنعك، ولكن أطلب منك أن ترجع إلى ضميرك الوطني، وأنت العقيد الذي أقدر من غيرك وأقرب من غيرك لمعرفة هذه الأمور وما يترتب عليها في داخل الجيش نفسه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الدفاع.

وزير الدفاع: دولة الرئيس، للنائب حرية القول ولهذا الحر أن يقدر هو تبعته فيما يقول. ولكن لكل خطاب جواب، وزير الدفاع مستعد أن يجيب على كل ما ورد على لسان الزميل المحترم، وكل ما سيرد على لسان الزملاء في صدد بحث الموازنة.

لنا رد على كل ذلك، ولهذا فلكي لا يعلق ف ذهن أحد أن في ما قيل صحة أو مصلحة، أحتفظ لنفسي بحق الرد بعد انتهاء المناقشة.

كلمة لجهة حضوري لجنة الدفاع. في كل مرة كنت أدعى أحضر وأقدم الإيضاحات التي تطلب. وعندما درست موازنة الدفاع في لجنة المال، كان أعضاء لجنة الدفاع جميعاً حاضرين وأبدوا على الموازنة كل ما عندهم من اعتراضات، ولجنة المال صدقت هذه الموازنة. وبعد أن صدقت لجنة المال على موازنة الدفاع طلب حضرة رئيس لجنة الدفاع أن أحضر ثانية للمناقشة في المواضيع التي صدقتها لجنة الدفاع. عند ذلك قلت له: لا فائدة من المناقشة بعد أن صدقت لجنة المال على هذه الموازنة. وإنما نحتكم أمام المجلس عندما نبحث الموازنة. هذا لا يعني أني رفضت المثول، بل يعني أني لفت نظر حضرة الزميل إلى وجوب التقيد بالنظام، لأنه لا يمكن بعد أن صدقت لجنة المال على الموازنة أن نعود إلى بحث ذلك أمام اللجنة. إنما نبحثه ههنا أمام هذا المجلس. وإذا المجلس أخذ برأيك فالوزارة تنفذ القانون أي رأي المجلس. وإذا لم تأخذ ينقطع الجدل، أصبحنا أمام أمر مقضي. فإذا لا يفهم من كلامك أني تهربت من المثول أمام المجلس.

فؤاد لحود: أنا قلت معه حق أن لا يأتي، ولكني قلت له لا تجبرني أن أحكي في المجلس ما لا أريد أن أحكيه.

وزير الدفاع: لا، أنا ـ لا أجبرك ولا أمنعك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس،

نحن اليوم نناقش الحكومة في مشروع الميزانية العامة التي وصلت متأخرة جداً في عرضها على المجلس الكريم، نسأل الحكومة: هل هذه الميزانية المثالية التي تتمشى مع أفكار وأماني دولة الرئيس الذي سمعنا عنه كثيراً قبل أن يدخل جنة الحكم. وهل هي الدواء للجرح الكبير في جسم هذا البلد الذي نسمع اليوم أنين شعبه، على أبواب هذا المجلس وعلى باب كل مدرسة وعلى باب كل مصنع وعلى كل رصيف.

ماذا تريدون لنا أن نقول للشعب المنتظر خارجاً وفي كل مكان. هل هناك حلول، وهل هذه الميزانية تفي بالغرض؟ إن منطق الرفض لهذا الواقع من قبل جماهير الشعب جاء نتيجة إدراكه بأنه مع أمانيه في واد والحكم في واد آخر.

نريد جواباً منكم. هل أنتم قادرون بهذه الأساليب والذهنية المناقضة مع روح العصر ومتطلباته، هل أنتم قادرون على وضع الحلول لكل ما يعاني منه الشعب. اسمحوا لي أن أجيب عنكم بالنفي. وأقولها بصراحة إن هذه الميزانية وما سبقها من قرارات وما سيلحق بها من تدابير لم ولن تستطيع تحقيق أماني الشعب المشروعة في الحياة العزيزة الكريمة، ولن تحل المشاكل المستعصية.

إن مشكلة الغلاء ومشكلة البطالة ومشكلة الهجرة تضاف لمشاكل الطلاب والجامعات إلى جانب مشاكل المزارعين والزراعة. كل هذه الأمور التي يعاني منها الشعب بأغلبيته الساحقة هل استطعتم وضع الحلول لها. كلا، لأنه لا يعاني من الشوق إلا من يكابده. والبسكويت موجود اليوم فلا مانع من فقدان الخبز في هذه الأيام.

لو قارنا بين ميزانية اليوم وما سبقها، ولو ألقينا نظرة على الفذلكة وما سبقها، ولو رجعنا إلى تقرير وزير المال وما سبقه، لوجدنا أن لا تغيير يذكر. والتقليد والنسخ هما الطابعان المميزان. وكأنما نبضات الحياة في هذا البلد متوقفة وما يجري من تغييرات من حولنا لا نراها ولا نسمع عنها شيئاً.

إن هذه الأمور، إن دلت على شيء، فهي تدل على روح الاتكالية واللامبالاة والتقصير عن القيام بالواجب لحماية أمن واستقرار هذا البلد.

أيها السادة، الميزانية العامة ليست أرقاماً ونفقات، وإنما هي عند الدول الأخرى الأداة الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فأين نحن منها اليوم؟

من مجرد إلقاء نظرة على الميزانية نجد أن النفقات غير المنتجة والمصاريف تزيد على الثلثين. والباقي، أي الجزء الثالث من الميزانية، فمعظمه مدور من سنة إلى سنة. ولكن الذي يلفت النظر هو زيادة نفقات الدفاع والأمن. إنني لست ضد بناء الجيش القوي القادر على حماية هذا الوطن من العدوان والاحتلال ولكنني أسأل، هل هذه الأساليب تؤدي إلى تقوية الجيش. هل هناك خطة عملية من أجل مواجهة العدوان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كيف صرفت الملايين دون خطة مدروسة تراعى فيها كل الاعتبارات، من عسكرية واستراتيجية، إلى جانب التنسيق مع الدول العربية المواجهة لخطر إسرائيل. إنني لا استرخص الأموال في سبيل بناء الجيش، ولكن يجب الوقوف والاعلان بصراحة بأن ما يجري اليوم، وبهذه الطريقة العشوائية، لا يمكن عن طريقه أن نستطيع رد العدوان، أو مواجهة العدوان.

ولي كلمة في موضوع جنود الاحتياط. وسأكتفي بالشرح المسهب الذي جاء على لسان العقيد لحود. لأنه في الحقيقة تكلم بلغة القلب وبكل صراحة عن الحقائق المرة التي نعاني منها اليوم. لقد جيء بجنود الاحتياط من تلامذة وطلاب جامعات وأساتذة مدارس ابتدائية، جيء بهم وزجوا، وكأنهم في سجن، يقومون بأعمال كما قال العقيد لحود، أعمال إن دلت على شيء فهي تدل على تكسير الروح المعنوية لدى الشباب اللبناني. وإلى جانب ذلك هناك ظلم لاحق بهم لأن الكثيرين منهم موظفون. أوقفت ترقياتهم دون مقابل. ماذا يعملون اليوم، فإنهم يقومون بتنظيف الملاعب التي يمارس الجيش الرياضة عليها.

لهذا فإنني أطالب بإعادة النظر بشأنهم وإعادة كل منهم إلى مجال عمله الذي وضع من أجله. لأنه إذا لم توجد خطة عملية مدروسة جدية لبناء الجيش القوي، فإن هذه الأساليب تعود بالضرر على الجميع.

أما اعتمادات تجهيز قوى الأمن الداخلي فنحن لسنا ضد تقوية رجال قوى الأمن الداخلي. ولكن هل تعزيز قوى الأمن الداخلي في العدة والعدد يوقف الجريمة في هذا البلد ويوقف أعمال الشغب؟ كلا، حتى ولو وضعنا وراء كل مواطن جندياً أو رجل أمن، فإن الجريمة لن تتوقف. يجب البحث عن أسباب الجريمة، يجب البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة وإلى صخب الشعب وغضبه. وعندما ندرك الأسباب بإمكاننا أن نضع الحلول وبالتالي نعود إلى نتيجة عملية دون تقوية رجال الأمن بالعدة والعدد لأنه ليس بنظري هذا هو الأسلوب الذي يوقف الجريمة.

نعود للقسم الأخير من الميزانية المخصص معظمه للتنمية. فنجد أن معظمه يدور باستمرار من سنة لسنة. ونسأل عن السبب، فيقولون، عدم كفاءة أجهزة الإدارة. إنني أسأل الحكومة متى ستصلح الإدارة، ومتى يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، يتم ذلك عندما تتغير العقلية الحاكمة ويصبح المسؤول بعيداً عن النزوات الشخصية ويتجرد من كل الاعتبارات التي تتنافى مع المصلحة العامة. وذلك عندما يشعر بأن هذا الوطن للجميع، وعندها يمكن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. وعندها يصبح المقياس هو الكفاءة والخبرة والعطاء، وليس درجة القرابة والتبعية لمراكز القوى المتحكمة في مصير هذا البلد. وعندها يصبح هناك سياسة ثواب وعقاب، وتزان بميزان عادل يعطي المسيء جزاءه ويعطي المحسن والعامل حقه.

لقد اختلط الحابل بالنابل، ولم يعد المرء يعرف الرئيس من المرؤوس، وأصبحت الإدارة ممزقة، أي ان مراكز قوى تحكم كل منها على أساس مصالحها الخاصة بعيداً عن الاحساس بالمسؤولية العامة الوطنية تجاه الشعب الذي وضع الموظف في خدمته.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لهذا نرى أن الجزء الأخير المخصص للتنمية حيث لا يوجد هناك تنمية، والذي يدور سنوياً، نسأل الحكومة أين اعتمادات التنمية في هذه الميزانية؟ أين هي حصة المناطق المحرومة المتخلفة من لبنان.

إن مشاريع التنمية في حقلي الصناعة والزراعة التي هي بنظري الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتؤدي بالتالي إلى زيادة الدخل القومي في هذا البلد، أين هي المخصصات التي وضعت من أجلها؟ لا شيء.

لقد تحدثت منذ عامين من على هذه المنصة، وشرحت وضع المنطقة التي أمثل في هذا المجلس، شرحت وضعها المتردي والمتخلف، وصورت الواقع المؤلم الذي يعاني منه شعبنا. وكنت أتصور بأن كلامي سيسمع، ولكن للأسف كل ما يقال في هذا المجلس يذهب أدراج الرياح، ولا حياة لمن تنادي.

عما أحدثكم؟ عن الطرقات، يوجد أكثر من عشر قرى في منطقتي حتى الآن ليس لها طرقات، والوسيلة الوحيدة للنقل فيها هي الدواب. ولقد قام حضرة مدير عام وزارة الأشغال منذ مدة قريبة بزيارة منطقتنا وشاهد بأم عينه وضع الطرق المتردي ولقد قال لوزير الأشغال العامة بأن وضع الطرقات لا يمكن للعقل أن يتصوره. كنت أتمنى وجود وزير الأشغال هنا لنسأله، لماذا وصلت الطرقات إلى ما وصلت إليه، ولكن للأسف فارقنا منذ قليل، كنا نود أن نسأله ليجيب.

عن المائتي مليون ليرة في المشروع الجديد، لماذا تحرم منطقتنا منه. فالطريق الدولي، لأنه يمر في بلدة المنية متروك. علماً بأن الطرقات الدولية في كل لبنان ترصد لها الاعتمادات.

لقد قلت مؤخراً لوزير الأشغال، إذا كان السبب هو مروره في المنية فلا مانع من أن تعملوه فوق البحر كما يجري على المانش، طريق بين فرنسا وبريطانيا، علماً بأن الاستملاكات في المنية جرت منذ سنة ١٩٦٦ وما زالت الأراضي المستملكة بأيدي أصحابها.

إن هذا الطريق هو طريق دولي يصل إلى سوريا وأوروبا وليس ملكاً لأبناء منطقتي، ولكن لا حياة لمن تنادي. وكذلك الحال بالنسبة للمدارس وللكهرباء تسحب الكهرباء من سد البارد إلى مدينة بيروت وتمر في قرى ما زال أهاليها دون كهرباء. هل هذا هو لبنان الحضاري الذي تتغنون به كما نسمع من إذاعة لبنان وأجهزة الاعلام الرسمي.

دولة الرئيس، إن الإضرابات والمظاهرات وقطع الطرقات في كل المناطق من قبل الطلاب والمزارعين والعمال هي تحركات مطلبية ومحقة ومشروعة، انفجرت تحت ضغط الضرورة، لمواجهة أعباء الحياة ومتطلباتها. ومن أجل العيش الشريف في وطن أصبحت الطبقية ميزة ظاهرة فيه.

إن قلة من الناس قد اتخمت، بواسطة أساليب غير مشروعة على حساب الشعب المكتوي بنار الغلاء. ناهيك عن الهجرة المتواصلة إلى بلاد الاغتراب. بالإضافة إلى هجرة الأدمغة، ونحن اليوم في وقت أحوج ما نكون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

للاختصاصيين لبناء الصناعة والاستثمارات المتدفقة من الخارج. ولكن لا يوجد أدنى تفكير في تلك الظاهرة الخطيرة التي نشاهدها يومياً. أولادنا يتعلمون في الخارج، فيأتون لزيارة أهاليهم ويرجعون ثانية لأنه لا يوجد أمامهم أي سبيل للعمل والعيش الكريم.

إن لبنان اليوم على مفترق طرق وهذا خطير جداً ويتطلب حركة تصحيحية في كافة المستويات.

إن الديمقراطية السياسية يجب أن تصان وأن يكون هناك مناخ خصب للتعبير عن الرأي في كل المجالات، وخصوصاً في الانتخابات النيابية.

إن الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تؤمن. وذلك عن طريق إزالة الفوارق بين الطبقات.

يجب إيجاد مبدأ ضريبي حديث يأخذ بالمبدأ التصاعدي على الدخل والفائدة، حتى نصل إلى شيء من العدالة الاجتماعية ليسكت الشعب الذي يئن من المشاكل التي يعاني منها اليوم.

يجب اعتماد الحوار الايجابي لحل المشاكل المتراكمة على أرض هذا الوطن المضطرب اليوم. إن هذا الوضع يتطلب حكومة قوية منسجمة وغير مترددة، شجاعة في اتخاذ القرارات التي تهم الشعب من طلاب وعمال ومزارعين. وذلك بهدف العودة إلى الحياة الطبيعية بالسرعة القصوى كي لا تصل الأمور إلى درجة لا يعود ينفع بعدها الندم. والسلام عليكم.

الرئيس: رفعت الجلسة على أن تعقد مساء الثلاثاء في الأسبوع القادم.

جلسة ٩ نيسان ١٩٧٤

الرئيس: استؤنفت الجلسة

حضرة الزملاء المحترمين

لابد، في هذا الاجتماع، وفي هذا المجلس النيابي الكريم، من وقفة أسى وتأمل أمام ذكرى وفاة رئيس الجمهورية الفرنسية الرئيس جورج بومبيدو.

إن الخسارة بفقده لم تقتصر على وطنه فرنسا، ولا على أوروبا، بل شملت العالم بأسره.

لقد فقده المجتمع الإنساني الحضاري المتطلع إلى الحق والخير والعدالة.

وبقدر ما كان الزعيم الراحل رائداً للحق، ونصيراً للعدالة، بقدر ما خسره العرب، وخسرته قضيتهم المصيرية الكبرى.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إننا، إذ ننحني اليوم أمام ذكرى الفقيد الكبير، نستشعر العزاء بأملنا الوطيد، بأن مواقف فرنسا من القضايا المصيرية، ومن القضية العربية بصورة خاصة، ستظل هي هي، لن تتغير أو تتبدل، لأن هذه المواقف هي وليدة قناعة وعقيدة وفعل إيمان في نفس الشعب الفرنسي العظيم.

يقيننا بأن اليد ستحمل المشعل بعد سقوط القائد الكبير، ستواصل المسيرة، مسيرة المبادىء الإنسانية التليدة بالنسبة لفرنسا وتاريخ فرنسا، ألا وهي مبادىء الحق والحرية والعدالة.

نقف ثلاث دقائق صمت حداداً.

ـ فوقف المجلس ثلاث دقائق صمت حداداً على الراحل الكبير الرئيس جورج بومبيدو.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: وإن الحكومة تشاطر الرئاسة والمجلس الكريم الأسى والحزن على فقد فرنسا الرئيس الكبير جورج بومبيدو، وهي تعتبر بأن خسارة فرنسا برئيسها، إنما هي خسارة عالمية، وخسارة لبنانية وعربية.

لقد كان الرئيس الفرنسي الراحل مثال الرجل الدولة، الذي عكس المبادىء التي تتحلى بها فرنسا منذ عهد الثورة الفرنسية الكبيرة، وهي مبادىء الحرية والتمسك بحق الفرد وبالعدالة البشرية.

ونحن، إذ نرسل أصدق عواطف التعزية للأمة الفرنسية الكبيرة، نتمنى أن يخلف على سدة الرئاسة، رجل فرنسي يتابع المسيرة التي أشرت إليها، يا دولة الرئيس، وهي مسيرة الراحل الكبير، ومسيرة من كان قبل الراحل الكبير، وعنيت به الجنرال ديغول، وهي تمسكه بمبادىء الحق ودعمه لكل القضايا العادلة في هذا العالم، ومنها القضية الفلسطينية التي ترزح فوق الضمير العالمي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الرئيس صائب سلام

صائب سلام: لقد تكلم دولة رئيس المجلس بإسمنا جميعاً. وليسمح لي أن أضيف كلمة من مقاعد النواب.

إن خسارة لبنان، وخسارة العرب، كانت كبيرة وجسيمة بالراحل الكبير، رئيس فرنسا، جورج بومبيدو.

لقد سار هذا الرجل العظيم على الخطة التي وضعها، ببعد نظره وحكمته ورويته وشخصيته الفذّة التاريخية، سلفه الجنرال ديغول، إذ قلب الصفحة الماضية من مسيرة فرنسا التاريخية، إلى صفحتها الحاضرة الناصعة البياض.

قلبها في لبنان، ولنعترف له بذلك، وقلبها في العالم العربي، وفي العالم أجمع.

قلبها في لبنان بحيث أصبحت فرنسا، صديقة لبنان، صديقة جميع اللبنانيين، دون تمييز أو

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

تفرقة. وهذا، كان له شأن كبير في توطيد الوحدة الوطنية في لبنان. ولنكن واضحين وصريحين في هذا.

وقلب الصفحة إلى صفحة ناصعة بعلاقات فرنسا بالعرب، بعد تلك المجازر الهائلة في الجزائر المجاهدة، فأخذ على نفسه أن يبدل الصورة البشعة التي كانت، إلى صورة مشرقة ناصعة يفاخر بها العرب ويعتزون.

وقلب الصفحة في أوروبا، إذ أعاد إلى فرنسا، مركزها التاريخي العظيم. وأعاد لأوروبا، أملاً كبيراً بوحدتها التي نعلق عليها، نحن العرب، ونحن في لبنان، بصورة خاصة، أكبر الآمال.

وقلب الصورة العالمية، بأن أبرز فرنسا لقيادة أوروبا، حريصاً حرصاً تاماً على القضية العادلة في العالم كله. في الصين، في فيتنام، ثم بصورة خاصة، في البلاد العربية، والقضية الفلسطينية. وما قام به الرجل التاريخي العظيم ديغول في هذا الصدد سيسطّره التاريخ بماءٍ من ذهب.

وجاء سلفه رجل عظيم، كان المرحوم الرئيس جورج بومبيدو. فنحن ننحني أمام ذكراه إجلالاً، ونتمنى لفرنسا استمرار المسيرة. كما نتمنى أن يتلقى الشعلة من يده ومقود السير، رجل فرنسي آخر، يسير على خطى هذين الرجلين العظيمين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: لقد تمكن الشعب الفرنسي العظيم من أن يحدث تحولاً في مسيرته باتجاه تدعيم استقلاله، وتدعيم استقلال الشعوب في العالم الثالث ككل. كما تمكن هذا الشعب، تحت قيادة بطله الجنرال ديغول، من أن يسير بأوروبا خطوات واسعة في نفس الاتجاه، من أجل تدعيم استقلال أوروبا، ومن أجل الوقوف إلى جانب شعوب العالم الثالث، ومنها أمتنا العربية، ووطننا لبنان.

لقد كان العلاقات في عهدي الرئيسين ديغول وبومبيدو، بين لبنان وفرنسا، وبين الأمة العربية وفرنسا، علاقات ممتازة. وإن ثقتنا لكبيرة في أن الشعب الفرنسي العظيم، الذي تمكن من إحداث هذا التحول في مجرى سياسته أن يستمر في تدعيم هذا الخط، من خلال خليفة الرئيس الراحل بومبيدو.

وإننا، كشعب لبناني، إذ نشعر بفداحة الخسارة التي أصيبت بها فرنسا الصديقة والتي أصيب بها أيضاً، الشعب اللبناني والشعب العربي، لنا ملء الثقة في أن يستمر هذا الخط.

الرئيس: لقد توالى على مناقشة مشروع الموازنة، حتى الآن ستة وعشرون نائباً. ولا يزال أمامنا أربعة نواب طلبوا الكلام.

فالرئاسة تعتبر بأن الوقت حان، بالفعل، للانتهاء من مناقشة الموازنة. ونأمل بأن نتعاون جميعاً

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

حتى ننهي هذه المناقشة، بصورة عامة، في هذه الجلسة بالذات، على أن نبدأ بدرس البنود وإقرارها في الأسبوع المقبل.

الكلمة بالنظام لحضرة النائب الأستاذ ريمون اده.

ريمون إده: أولاً، أضم صوتي إلى صوت الزملاء، وأعتبر بأن خسارة الرئيس بومبيدو كانت خسارة كبيرة على لبنان وعلى العرب.

وطالما جميعنا متفقون على فداحة هذه الخسارة، استغرب لماذا لم نشترك بالمأتم، عوضاً عن أن نعبر عن عاطفتنا بالكلام فقط.

ليس هذا السبب الوحيد لطلبي الكلام، بل أريد أن أسأل الرئاسة: ما هو الاجتهاد القائم الآن، فيما خص مشاريع القوانين التي ترسل إلى المجلس بصفة الاستعجال، والتي صدقت عليها اللجان، والمجلس لا يتمكن من درس المشروع والتصويت عليه، طالما أنه يدرس الآن مشروع الموازنة. وأعطي كمثل، مشروع المئتي مليون ليرة، أرسل إلى المجلس بتاريخ ١٢ شباط، وصدقته اللجنة بتاريخ ٤ آذار ١٩٧٤، إذاً مرّ عليه أكثر من شهر.

في الماضي، كان الاجتهاد، انه طالما أن المجلس مشغول بدرس الموازنة ولا يمكنه درس المشروع، فمدة الأربعين يوماً لا تسري. لذلك أسأل الرئاسة، ما هو الاجتهاد اليوم، هل أن مهلة الأربعين يوماً مستمرة، أو أنها ستتوقف حتى يتمكن المجلس من درس المشروع؟

الرئيس: وفقاً للدستور ـ المادة الثانية والثلاثون منه ـ تنص في فقرتها الأخيرة، «وتخصص جلساته للبحث في الموازنة، أي عن العقد الثاني»، والتصويت عليها قبل أي عمل آخر، وتدوم مدة العقد إلى آخر السنة.

حتى الآن، لم يتخذ قرار نهائي بهذا الموضوع، ولكن بناء على هذا النص، سيجتمع مكتب المجلس، وفي ضوء القرار الذي يتخذه، يتم الاتصال بالحكومة للبحث حول إمكان أو عدم إمكان نشر مشاريع القوانين بمراسيم.

ريمون إده: نريد أن نعرف موقف الحكومة في هذا الموضوع.

رئيس الحكومة: المشروع أرسل إلى المجلس ووصل إليه بتاريخ ٤ شباط، ووضع المجلس يده على المشروع في ذلك التاريخ.

وجواباً على الأستاذ ريمون اده أقول، إن الدورة الاستثنائية انتهت في ١١ شباط الماضي والدورة العادية تبدأ في ١٥ آذار. فعندما أرسلت الحكومة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية قالت فيها: درس الموازنة وما يرد من الحكومة من مشاريع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لمعالي الوزير صبري بك حماده.

صبري حماده: حضرة الزملاء المحترمين لقد تساءل حضرة الزميل العميد الأستاذ ريمون اده، لماذا لم يتمثل لبنان في مأتم المرحوم رئيس الجمهورية الفرنسية جورج بومبيدو

ـ مقاطعة ـ.

صبري حماده: أنا فهمت ليش حضرنا هون وما حضرنا هونيك.

الرئيس: فعلاً كان سؤال العميد ريمون اده غير واضح.

ريمون اده: إذن، أوضح السؤال:

لماذا لم يذهب رئيس الجمهورية إلى المأتم مع أن رؤساء جمهوريات أخرى ذهبوا.

والآن وقد أوضحت أكرر السؤال: لماذا لم يذهب رئيس الجمهورية إلى باريس للاشتراك في المأتم.

صبري حماده: الحكومة اللبنانية تمثلت في المأتم، ورئيس الجمهورية لا يسأل لماذا ذهب أو لم يذهب. لأن رئيس الجمهورية غير مسؤول.

ريمون إده: هذا مش عمل حكومي.

صبري حماده: أما فيما يختص بالمشاريع المعجلة، فأظن بأن النظام الداخلي والدستور، لا يمنعان المجلس من درس المشاريع المعجلة عندما تدرس الموازنة.

للموازنة حق الأولوية، ولكن للمجلس ملء الحق بأن يطيل جلساته، ويطلب من الرئاسة أن تدرس أي مشروع، وبإمكان الرئاسة أن تطرح المشروع على الدرس، وعندئذ يدرس المجلس المشاريع المعجلة. ولا شيء يمنع المجلس من درس المشاريع المعجلة أثناء درس الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب دولة الرئيس رشيد كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، فيما يتعلق بالمشاريع المعجلة والتي درج هذا المجلس على مواقف محددة منها، سواء بالنسبة لبدء المرحلة في الأربعين يوماً، ودولة رئيس المجلس اعتمد طريقة، أظن بأن جميع الزملاء يوافقونه عليها، فسريان المدة أصبح بالنسبة إلينا، أمراً مبتوتاً فيه.

أما بالنسبة إلى ما يمكن أن يطرأ خلال هذه المدة من ظروف أو أعمال تحول دون المجلس ودون الاستمرار بدرسها، للبت فيها، كالحالة التي نحن بصددها اليوم، ذلك لأنه، كما تفضل دولة صبري بك حماده، للموازنة الأولوية على كل مشروع سواها، فهذا يعني أن درس الموازنة هو من الظروف التي توقف سريان المدة، بالنسبة للمشاريع المعجلة. وإلا فإنني أسأل، كيف باستطاعة المجلس، وهو لا يزال يدرس الموازنة، ولم يصوت عليها، حتى اليوم، كيف بإمكانه أن ينتقل إلى درس مشاريع القوانين الأخرى، وحبذا لو كان باستطاعتنا أن نفعل ذلك، فهل توافقون؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهل أن المصلحة العامة، يمكن أن تؤمن مع هذا؟ إنني أقول لا. ذلك لأن الموازنة إنما هي أهم مشروع قانون يمكن المجلس، وهو لا يزال يدرس الموازنة، ولذلك وبحسب الدستور، له الأولوية والأفضلية.

وإنني أعجب من موقف الحكومة التي أرادت بمثل هذه المرونة، أن تحتفظ بحق النشر، سالبة المجلس حقه في الدرس والتصويت على تلك المشاريع المعجلة التي أغرق المجلس بها. وإنه من الناحية المادية، أي من ناحية الوقت لم يتسن لنا درس هذه المشاريع حتى نتهم بالتقصير أو بالتهرب من الموافقة عليها.

لذلك، فنحن نطلب من الحكومة موقفاً صريحاً جازماً أمام هذا المجلس الكريم، نظراً لأهمية هذه المشاريع، ولأننا نريد أن نبدي رأينا فيها، وأن ندخل عليها التعديلات التي تقتضيها المصلحة العامة. نريد من الحكومة أن تتعهد أمام هذا المجلس بأنها لن تلجأ إلى نشر هذه المشاريع المعجلة بمراسيم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب دولة الرئيس صائب سلام.

صائب سلام: يا سيدي، الأمر واضح جداً، وما بحثه الزملاء هو المنطق والمقبول. إذا تكلمنا بالنظام، فأنا أقول إن للحكومة ملء الحق بأن تنشر هذه المشاريع المعجلة بمراسيم بعد مضي أربعين يوماً، أبحثها المجلس أم لم يبحثها، بعد أن تكون قد انتهت مدة الأربعين يوماً. وإذا أردنا أن نخضع للمنطق الذي طرحه الزملاء، فليس ذلك إلا أن تتعهد الحكومة بعدم نشر المشاريع بمراسيم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، لا شك، كما قال الرئيس سلام، أن للحكومة، وفقاً لنص الدستور الحق بأن تنشر مشاريع القوانين المعجلة والتي مرت عليها المهلة الدستورية.

ولكن، لي رجاء من معالي وزير الأشغال العامة بالذات، حول المئتي مليون ليرة. كلنا في هذا المجلس مقتنعون بأهمية هذا المشروع، ولكن لا أرى ضرورة للعجلة، وقد أرسل المشروع إلى المجلس في العاشر من شباط، ونحن الآن في التاسع من نيسان. وهو مشروع يعمم شبكة طرقات عديدة خمسة بالمئة منها مدروسة و٩٥ بالمئة لم توضع لها دروس وسوف لا تتمكنون من التنفيذ خلال شهر أو شهرين. وليس هناك مهلة قصوى للتنفيذ.

الذي يهمني هو أن مشروع القانون ضرب عرض الحائط مبدأ قانون الاستملاك. بينما قانون الاستملاك ينص على أن يرأس لجنة الاستملاك قاض، إذ بمشروع المئتي ليرة يستبدل القاضي بمهندس. قد يكون سبب ذلك طابع العجلة. لا مانع عندي، ولكن هذا النص، إذا قبل، يكون بمثابة تعديل لقانون الاستملاك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قد ينتهي المجلس من درس الموازنة بعد عشرة أيام، واللجنة المالية لم تدرس المشروع بعد ولم تتمكن من استدعاء وزير المالية بسبب مشاغله الكثيرة في هذه الأيام، لكي تستطيع أن تدرس هذا المشروع والمشاريع المعجلة الأخرى.

نريد أن ندرس مسألة تأمين الاعتمادات وبحث هذه النقطة مالياً، وعلى ضوئها نحيل المشروع إلى المجلس، وأنا متأكد بأن جميع النواب يريدون التصديق عليه. إنما العجلة، تسبب أحياناً الوقوع في الأخطاء.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، توضيحاً للأمر أقول، عندما ذكرت بأن المشروع أرسل إلى المجلس في أوائل شباط، كنت أعني، أن المشروع درس في لجنة الأشغال العامة، وعندما وضع المجلس يده على هذا المشروع ودرسته اللجان، لم نكن بعد قد باشرنا بدرس الموازنة. فإذا ذكرت تاريخ شباط فلكي نبين بأن المشروع، عندما وضع المجلس يده عليه لم تكن الموازنة قيد الدرس.

أما فيما يتعلق بما أبداه الزميل رينه معوض انتداب مهندس لرئاسة لجان الاستملاك خلافاً للأصول، فإننا قد استعنا بالمهندسين كهيئات استثنائية. أما الهيئة الرسمية للجان الاستملاك فسيترأسها قاض. أما الاستعانة بمهندس فذلك حرصاً منا على تنفيذ هذا المشروع ضمن برنامج زمني محدد.

أما بالنسبة إلى نشر المشاريع المعجلة المحالة من الحكومة، فهذا حق من حقوق الحكومة لا يمكن لأحد أن يجادلها فيه. وقد أعطاها إياه الدستور. ولكن، درجت هذه الحكومة، كما يعلم حضرة الزملاء، على أن تتعاون مع المجلس الكريم في كل ما يعود بالنفع على المصلحة العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، من المعلوم أن معالي وزير الداخلية قد عين موعداً لإجراء الانتخابات البلدية. ومن قبيل الصدف أن يكون الموعد الأول في ٢١ نيسان، وحتى اليوم لم يصل إلى المجلس مشروع القانون القاضي بفتح اعتماد لتأمين نفقات الانتخابات. وآخر مهلة لتقديم الترشيح في منطقة الشمال هو غداً نهار الأربعاء. وحتى اليوم لم يقبض أي مواطن هذا الأمر بجدية. ولم يصل مشروع القانون إلى المجلس. ونحن كمسؤولين عن المواطنين لا نعلم ماذا نعمل. نريد أن نعلم من الحكومة، هل هي مصممة على إجراء الانتخابات في مواعيدها، أم لا..

ومن ناحية ثانية، كيف يتسنى إجراء هذه الانتخابات وليس بإمكانها أن تتأكد بأن هناك اعتماداً سيطرح وسيوافق عليه. لكي يعلم المواطنون هل يتقدمون بالترشيح، أم لا. ولكي نعلم نحن أيضاً كيف نتصرف على ضوء تدابير الحكومة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة.

وزير الزراعة: حضرة الزملاء المحترمين.

بصفتي وزيراً للداخلية بالوكالة، أصرح بأنه لم يطرأ أي تغيير على نية الحكومة بإجراء الانتخابات البلدية. وقد أعدت مشروع قانون بطلب فتح اعتماد إضافي بمبلغ مليون ومئتي ألف ليرة، سيطرح عليكم في جلسة الخميس.

المهم، أن الحكومة جادة بما أعلنته حتى الآن، من أنها ستجري الانتخابات في موعدها المقرر. وأنها سترسل إلى هذا المجلس مشروع قانون معجل مكرر بأقرب وقت ممكن لدراسته وإقراره.

الرئيس: حضرة الزملاء،

لا يمكن أن نتنبأ ماذا يدور في فكر الحكومة، ولكن، وفقاً للمبادىء العامة هنالك قانون أقر إجراء الانتخابات البلدية في لبنان بصورة قابلة للتجزئة وأقر أيضاً موعد هذه الانتخابات. طالما أن لا أحد تقدم، لا من الحكومة ولا من مجلس النواب بمشروع لتعديل هذا الموعد أو تأجيل هذه الانتخابات، فهذا يعني أن الانتخابات ستجرى في موعدها المحدد.

أما بالنسبة للاعتمادات، فإذا لم ترسل الحكومة مشروع قانون بفتحها فيمكن أنها تغطي هذه النفقات من الاحتياطي على أن تعود فيما بعد وترسل المشروع ويقره المجلس.

والكلمة لحضرة النائب الرئيس رشيد كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، عندما تتكلم الحكومة وتعلن بأنها جادة، فلتسمح لي بأن أقول لها بأن هذه الجدية التي لم نتعودها منها قد أخطأتنا أيضاً، بالنسبة للانتخابات البلدية. لأنه لا يكفي يا أصحاب المعالي، أن تحددوا المواعيد وتعلنوا عنها، لأنكم أنتم قد وعدتم هذا المجلس بأن تقوموا بتعديل قانون البلديات، وبأن توسلوا هذا التعديل إلى هذا المجلس ليصار إلى إقراره. ونحن نعلم بأن هناك مشاريع عدة، وأفكاراً مختلفة حول هذه التعديلات، لا تزال تغط في نومها أمام مجلس الوزراء. ولعل بهمتكم العلية يمكن أن تستيقظ يوماً ما، لنصدق بأنكم جادون.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإنني أسألكم كيف ستكون الانتخابات في بيروت وعلى أي قانون وأي تقسيم، حتى نعلم أو نصدق بأن هذه الانتخابات ستجرى في موعدها.

إنكم، عندما جئتم في المرة الماضية، تطلبون تأجيل إجراء الانتخابات لمدة سنة طالبكم المجلس الكريم بأن تختصروا المدة وبأن تجرى الانتخابات قبل نهاية أيار ووعدتم هذا المجلس بأنكم خلال هذه الفترة ستتقدمون بقانون جديد للبلديات.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية كلنا نعلم أن الانتخابات لن تجرى، وبأنكم تطلبون من هذا المجلس أن يقوم هو بالتأجيل وبتغطية الحكومة على تقصيرها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ صالح الخير،

صالح الخير: دولة الرئيس، أتمنى على الرئاسة أن تعطي الكلام حسب الدور وأن لا يكون هناك امتياز في هذا المجلس، وهذا ما تمنيته سابقاً وتكراراً.

ولي كلمة في موضوع الانتخابات البلدية التي مر عليها أكثر من عشر سنوات، وهي تتأجل من فترة إلى فترة. وقد أصبحت شبيهة بحكاية الذئب والراعي، فلم يعد الشعب يصدق.

غداً تنتهي مدة الترشيح في الشمال، وحتى هذه اللحظة، هناك أكثر من قضاء لم يبرز فيه أي مرشح. فهذا، إن دل على شيء، إنما يدل على أن الشعب لم يعد يثق بما يجري من مراسيم ومن قرارات.

لذلك فإنني أريد جواباً صريحاً من الحكومة هذه الليلة.

الحكومة تحاول في كل مرة أن تظهر للشعب أن النواب هم المتقاعسون وهم الذين يميعون المواقف. والحقيقة هي عكس ذلك. لذلك نريد موقفاً صريحاً من الحكومة، وهل هي فعلاً تريد إجراء الانتخابات، حتى نقول للشعب أن يترشح، لأن نهار غد هو آخر مهلة للترشيح.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الداخلية بالوكالة الرئيس صبري حمادة.

صبري حماده: لم تتمكن الحكومة، حتى هذه الساعة من تعديل قانون الانتخابات البلدية. ولكنها نزولاً عند رغبة هذا المجلس، عينت مواعيد للانتخابات على أساس القانون الحالي. وإذا كان المجلس لا يرغب في اجراء الانتخابات على أساس القانون الحالي فما عليه إلا أن يعمل ما يرغب. والحكومة جادة ومستعدة بأن تنفذ ما أعلنته، وأنها ستجري الانتخابات في المواعيد التي أعلنتها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الدكتور باخوس حكيم.

باخوس حكيم: نريد من الرئاسة أن تطرح على التصويت إجراء الانتخابات أو عدم إجرائها،

الرئيس: يقتضي أولاً وجود اقتراح بهذا المعنى حتى نطرحه على التصويت.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، بكل صراحة، الحكومة لا تتهرب ولا تضع المسؤولية على المجلس، بالنسبة للانتخابات البلدية، وما تنطوي عليه هذه الانتخابات من أهمية، الحكومة أرسلت المشروع إلى المجلس لكي تتداول الرأي مع المجلس حول ملاءمة إجراء هذه الانتخابات في الأوقات التي حددت والتي لم يكن في وسع الحكومة، وفقاً للدستور، إلا أن تحددها.

مشروع القانون أرسل إلى المجلس، ولدى بعض حضرات النواب اقتراحات.

الرئيس: لم يصل المشروع بعد إلى المجلس يا دولة الرئيس،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رئيس الحكومة: مشروع القانون باعتماد مليون ومئتي ألف ليرة أرسل إلى المجلس.

ومشروع تعديل قانون البلديات لم ينته درسه لغاية الآن.

فلو أعطيت الحكومة مهلة إلى آخر السنة لكان بوسعها أن تنتهي من تعديل قانون البلديات وترسله إلى المجلس. فإذا أحب المجلس أن يعطي الحكومة مهلة أخرى فالحكومة لا تمانع.

أما بالنسبة إلى ما أشار إليه أحد الزملاء من أنه يمكن للحكومة أن تلجأ إلى مال الاحتياط فليسمح لي أن أخالف هذا القول، وأنه لا يمكن اللجوء إلى مال الاحتياط قبل التصديق على الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ بشير الأعور،

بشير الأعور: الحكومة جادة بإجراء الانتخابات، وهي التي عينت مواعيد الانتخابات في الشمال والحكومة تقول إنها أرسلت مشروع القانون بفتح اعتماد إضافي لتغطية نفقات الانتخابات. إنني أسأل الرئاسة، هل وصل هذا المشروع إلى المجلس؟

الرئيس: لم يصل المشروع إلى المجلس بعد.

بشير الأعور: كان من الواجب على الحكومة، لكي تدلل على جديتها بالأمر، أن ترسل مشروع القانون إلى المجلس.

رئيس الحكومة: أؤكد لك يا بشير بك أن المشروع أرسل يوم الاثنين الماضي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الرئيس صائب سلام،

صائب سلام: إذا بقينا على هذا الجدال فلن ننتهي إلى شيء عملي، القضية واضحة جداً. إنها مناورة بين المجلس والحكومة. فلا المجلس يرغب بإجراء الانتخابات ولا الحكومة ترغب بإجرائها أيضاً.

ـ أصوات احتجاج واعتراض ـ لا، لا، لا.

صائب سلام: أنا أقول رأيي، الحكومة تناور، والمجلس بأكثريته يناور. والاثنان لا يرغبان بإجراء الانتخابات. هذا لن ينتهي إلا بشعار لا غالب ولا مغلوب. فليتفق الاثنان ولنقل ما نريد ولننته من الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ عبد اللطيف الزين،

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس، إنني أخاف ما أدلى به دولة الرئيس صائب سلام بأن المجلس والحكومة يناوران حول هذا الموضوع. إذا كانت الحكومة تريد تغطية نيابية لتأجيل انتخاب البلديات فإني أعلن من هنا بأني أشك أن يتقدم أحد من هذا المجلس بمثل هذا الاقتراح. والحكومة، عندما تعين مواعيد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لإجراء الانتخابات، وليس هناك قانون لإجراء هذه الانتخابات، وتزعم بأنها أرسلت المشروع إلى هذا المجلس، والرئاسة تصرح بأن المشروع لم يصل إلى المجلس. لذلك فإننا، منذ الآن، نحمل الحكومة مسؤولية عدم إجراء هذه الانتخابات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأب سمعان الدويهي

سمعان الدويهي: أهنىء الحكومة على هذه البادرة التي بدرت منها، وهي اتخاذ موقف من تعيين موعد لإجراء انتخابات البلديات. وذلك من أجل إلهاء الرأي العام عن قضية الغلاء وقضية الإضرابات، وغير ذلك من القضايا، لأن الشعب اللبناني سيلتهي على الأقل مدة شهر ونصف.

إنما أسأل حكمة الحكومة، من أين تأتي بالمال ومشروع القانون الذي تطلب فيه فتح اعتماد بمليون ومئتي ألف ليرة وقد انتهت مهلة الترشيح في الشمال، والحكومة لم ترسل مشروع القانون هذا إلى المجلس. وإذا قيل إن هذا الاعتماد سيؤخذ من مال الاحتياط فنرجو من حضرة رئيس اللجنة المالية أن يقول لنا أين هو الاحتياط.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ ريمون اده،

ريمون إده: إذا كنا نريد تأجيل انتخاب البلديات فلا يمكن أن نؤجلها عن طريق التمني مفروض على الحكومة أن ترسل مشروع القانون لتغطية نفقات الانتخابات إلى هذا المجلس، وفهمت أن الحكومة لم ترسل هذا المشروع بعد.

إذا كنا نريد أن نكون عمليين وجادين، وإذا كانت الحكومة حقيقة، تريد أن تكون واضحة في موقفها. القضية بسيطة، يجب على الحكومة، في الجلسة المقبلة، وربما نهار الثلاثاء القادم، أن تأتي إلى هنا مع مشروع قانون معجل مكرر بتأجيل موعد الانتخابات عندئذ، قد يوافق عليه المجلس وقد لا يوافق وإلا كيف يمكن أن تتراجع الحكومة ضمن عمل تشريعي.

إنني ألفت نظر الرئاسة إلى أنه من الضروري أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون، أو أن يتقدم أحد النواب بمشروع قانون، طالما أصبحنا اليوم في دورة عادية. وعندئذ المجلس يبت بالأمر. أما بالتمنيات وبالاقتراحات فلا يمكن أن نصل إلى نتيجة. يجب علينا أن نعمل عملاً تشريعياً.

الرئيس: حضرة الزملاء، مهما طال النقاش لا يمكن أن نصل إلى نتيجة، إذا ظل هذا النقاش يدور في هذا الاطار من هو المسؤول عن التأجيل؟ وهل سيتم التأجيل أم سوف لا يتم؟

الحكومة أعلنت بشكل صريح أنها جادة في إجراء الانتخابات في موعدها. فلننتظر هذا الموعد، ولنعد أنفسنا على أساس أن هذه الانتخابات ستجرى. وإذا كان أحد النواب يرغب بتأجيل هذا الموعد، فليتقدم من الرئاسة في هذه الجلسة، باقتراح حول هذا الموضوع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والكلمة الأخيرة في هذا الموضوع لمعالي وزير الداخلية بالوكالة

وزيرالداخلية بالوكالة: إن الانتخابات البلدية هي من اختصاص وزير الداخلية وأنا اليوم وزير للداخلية، وأنا مسؤول عما أقول.

لقد حددت مواعيد للانتخابات، وإنني غداً في مجلس الوزراء، سأطلب من الحكومة إرسال مشروع قانون معجل مكرر لفتح اعتماد إضافي لتغطية مصاريف الانتخابات.

بطرس حرب: أتمنى على معالي وزير الداخلية، ونحن أشد حرصاً منه على إجراء الانتخابات البلدية أن يؤجل الانتخابات البلدية في محافظة الشمال، إلى موعد آخر، لكي نفسح المجال أمام الناس لتقديم ترشيحهم، لأن مهلة الترشيح تنتهي بعد مدة ٢٤ ساعة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ محمد بيضون

محمد بيضون: دولة الرئيس، سمعنا من معالي وزير الداخلية أن الحكومة جادة بإجراء الانتخابات البلدية في المواعيد التي حددتها، وأنه سوف يقترح غداً على مجلس الوزراء إقرار مشروع قانون معجل مكرر بفتح اعتمادات إضافية لتغطية مصاريف الانتخابات. وأود أن أذكر دولة الرئيس، معالي وزير الداخلية بالوكالة، بأن مطلق أي مشروع قانون معجل مكرر لا يمكن أن يصبح قانوناً ما لم يمر في المجلس ويوافق المجلس على صفة الاستعجال المكرر.

وبعيداً عن أية نتيجة، أريد أن أقول رأيي بصراحة: عندما ناقشنا بيان الحكومة الذي على أساسه طلبت ثقة هذا المجلس، تكلمت حول موضوع البلديات. وأود الآن أن أكرر أن الانتخابات البلدية تجري على أساس قانون البلديات الذي لم يعدل منذ سنوات. وهو الآن موضوع تعديل على ضوء التجارب التي مرت بها البلاد. قلت، إني أفضل أن يقر هذا المجلس مشروع قانون البلديات الجديد، ومن ثم تجري الانتخابات على أساسه. فالمجالس البلدية التي سوف تنتخب، من المصلحة العامة أن تبدأ بقانون جديد للبلديات، حتى لا نغير القانون بعد مرور فترة على انتخابها.

هذا ما طلبته في الماضي، وأكرر الطلب الآن، بمعزل عن النتيجة التي سوف يؤول إليها مشروع القانون المعجل المكرر الذي سوف تتفضل به الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ رينه معوض،

رينه معوض: دولة الرئيس، إذا كان المقصود من كلام صديقي دولة الرئيس صبري بك هو التمريك على المجلس نحن نسلم معه. أما سياسة إجراء الانتخابات فهي ليست من صلاحية وزير الداخلية إنما هي سياسة حكومية ككل. أما وزير الداخلية فيعين المواعيد وفقاً للقانون الموجود والحكومة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بشخص رئيسها، قالت لم أتمكن من وضع مشروع جديد للبلديات، فلو تعطونا مهلة إلى آخر السنة، لكان بالإمكان أن نحيل إلى المجلس مشروع قانون جديد وعلى ضوئه تجرى الانتخابات.

بناء عليه، أنا أوافق رئيس الحكومة على إعطائه المهلة المطلوبة. وأتقدم، وفقاً لهذا القول، باقتراح لإعطاء الحكومة مهلة تنتهي بنهاية هذه السنة.

رئيس الحكومة: منعاً للالتباس، أنا قلت: لو أننا أعطينا مهلة إلى آخر السنة، لما كنا تقدمنا بهذا المشروع.

رينه معوض: هذا اقتراح تمن بتأجيل الانتخابات إلى آخر السنة حتى تتمكن الحكومة، كما قالت، من وضع مشروع قانون البلديات.

رئيس الحكومة: ليس عند الحكومة أي مانع. الحكومة تترك الأمر للمجلس الكريم.

الرئيس: حضرة الزملاء،

هناك اقتراح من الأستاذ رينه معوض، يقول، نقترح تأجيل الانتخابات البلدية إلى آخر سنة ١٩٧٤ لكي تتمكن الحكومة ضمن هذه المهلة من وضع قانون جديد للبلديات، من يوافق على الاقتراح يرفع يده،

ـ أقلية ـ

الرئيس: سقط الاقتراح،

ـ أصوات تحتج على النتيجة ـ

الرئيس: لنصوت على الاقتراح بالمناداة بالأسماء،

فنودي حضرة النواب بأسمائهم، فصوتت الأكثرية ضد الاقتراح،

الرئيس: سقط الاقتراح، وكل منا يجب أن يتحمل مسؤوليته. الحكومة وعدت بإجراء الانتخابات بموعدها المحدد.

رئيس الحكومة: الحكومة لا تتخذ موقفاً معيناً، بل تترك الأمر للمجلس الكريم،

الرئيس: أمامنا مجالات واسعة لكي نتحدث عن المواقف المبدئية في الجلسات المقبلة لقد صوت المجلس على الاقتراح وأعلنت النتيجة. وإذا كانت هناك اقتراحات أخرى بالنسبة لمواضيع عامة فالرجاء تقديمها للرئاسة.

ـ ضجيج وجدال بين النواب ـ

حضرة الزملاء،

لا يمكن ضبط وقائع الجلسات والمناقشة في هذا الجو، الحكومة أعلنت بأنها على استعداد لتأجيل الانتخابات البلدية. تقدم أحد النواب باقتراح، وحصل التصويت.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والآن، اختلف بعض أعضاء الحكومة بالرأي، وهذا كل ما في الأمر.

بطرس حرب: نحن نواب الشمال نريد أن نعمل انتخابات بلدية، حفاظاً على قدسية الانتخابات وصحة الانتخابات، نطلب من معالي وزير الداخلية بالوكالة أن يتعهد أمام المجلس أن يؤجل موعد الانتخابات في الشمال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الأخيرة. ويمكنه ذلك بمجرد اتخاذ قرار بالموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الرئيس رشيد كرامي،

رشيد كرامي: أعتقد بأن الموقف الآن قد أصبح واضحاً بعد أن جزمت الأكثرية بضرورة إجراء الانتخابات البلدية. لذلك، نترك النقاش جانباً الآن، حتى يتمكن مجلس الوزراء، في أول جلسة يعقدها من أن يتخذ الترتيبات اللازمة، وأن يرسل مشروع القانون لفتح الاعتماد الذي تحتاجه الحكومة كنفقات لإجراء هذه الانتخابات، ومن ثم نرجو من معالي وزير الداخلية، أن يحدد مواعيد جديدة لإجراء الانتخابات حتى يتمكن المرشحون من تقديم طلبات الترشيح. وعند ذلك تجري الانتخابات يا دولة الرئيس ـ عملياً تنتهي مهلة الترشيح في محافظة الشمال نهار غد. ولم يتقدم أحد، ظناً منهم، كما قال البعض، إن هناك مناورة بين المجلس والحكومة أما وأن هذه المناورة قد تبخرت برأي الأكثرية، فقد أصبح واجباً على الحكومة أن تعدل في المواعيد حتى يتمكن المرشحون من تقديم طلبات الترشيح، وحتى يتمكن الشعب من اختيار المجالس البلدية، نظراً للأهمية، لأنه لم يعد من الجائز أن تبقى البلديات، في معظمها شاغرة وأن القائمقام أو المحافظ مسؤول عن عدد كبير منها. وهذا ما يفسر الشلل القائم الآن في معظم البلديات.

لذلك نرجو، بكل محبة، من مجلس الوزراء، في ضوء النقاش الذي جرى اليوم، أن يتخذ المقررات التي تلزم الحكومة بإجراء الانتخابات والشعب كذلك، في المواعيد التي ستحدد.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الداخلية بالوكالة،

وزير الداخلية بالوكالة: حضرة الزملاء المحترمين،

لقد أعلنت رأيي بصراحة، وقلت بوجوب إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وما ذلك إلا بناء على رغبة هذا المجلس الكريم الذي حدد المهلة في شهر أيار.

أما والحالة هذه، إذا شاء المجلس أن يطلب من الحكومة تأجيل الانتخابات، فوزارة الداخلية مستعدة لأن تجريها في موعدها المحدد

ـ اعتراض من بعض النواب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: المرء لا يلدغ من جحر مرتين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزير الداخلية بالوكالة: مقاطعاً ـ إذا فهم المجلس من كلامي بأنني طلبت تأجيل الانتخابات فهذا غير ما كنت أريد أن أقوله، والحقيقة هي أنني كنت أريد أن أقول، إذا شاء المجلس أن يطلب تعديل مواعيد الانتخابات فوزارة الداخلية مستعدة لأن تلبي طلب المجلس.

رينه معوض: في النظام، الموقف أصبح مفهوماً، الحكومة لا تريد إجراء انتخابات وأقولها بصراحة ولكنها تريد أن يؤجلها المجلس، أنا وزملائي لا تهمنا الانتخابات في زغرتا، ونريدها أن تجرى، ولكن تقدمت باقتراح التأجيل لأنني وجدت أن المصلحة العامة تقتضي ذلك، وتعطى الحكومة مهلة لأن تهيىء لإجراء الانتخابات.

إنني أسألك يا معالي وزير الداخلية، هل بإمكانك أن تجري الانتخابات في بعلبك والسلاح بين يدي الناس بهذه الكثرة، إنني أؤكد بأن الحكومة لا تستطيع، في هذا الجو، أن تجري انتخاباً في أية منطقة من لبنان.

بطرس حرب: الذي يريد أن يترشح، كيف يمكنه أن يقدم ترشيحه.

الرئيس: غداً مجلس الوزراء سيدرس الأمر.

الرئيس: يتلى مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٧٤٥٦ الرامي إلى إجازة جباية الواردات وصرف النفقات عن شهر نيسان ١٩٧٤ على أساس القاعدة الاثني عشرية.

فتلي مشروع القانون التالي:

مادة وحيدة ـ يجاز للحكومة، خلال شهر نيسان ١٩٧٤ جباية الواردات كما في السابق ويصرف النفقات على أساس القاعدة الاثني عشرية.

ويعمل بهذا القانون اعتباراً من أول نيسان ١٩٧٤.

الرئيس: تتلى الأسباب الموجبة

فتليت الأسباب الموجبة التالية:

الأسباب الموجبة

بما أن مشروع الموازنة ١٩٧٤ لا يزال قيد الدرس والمناقشة ولم يصدق لغاية تاريخه.

وبما أنه تقتضي جباية الواردات خلال شهر نيسان ١٩٧٤ وصرف نفقات الشهر المذكور ولا سيما رواتب الموظفين وسواها من النفقات الضرورية.

أعدت الحكومة مشروع القانون المعجل مكرر المرفق وهي إذ تتقدم به من المجلس النيابي الكريم، ترجو إقراره.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مشروع قانون معجل مكرر

إجازة جباية الواردات كما في السابق وصرف النفقات على أساس القاعدة الاثني عشرية، خلال شهر نيسان ١٩٧٤.

الرئيس: من يوافق على إعطاء المشروع صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

ـ أكثرية ـ

الرئيس: أعطي المشروع صفة الاستعجال المكرر.

والكلمة لحضرة النائب الأستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، أعتقد أن هذه مخالفة دستورية، لأن المادة ٨٦ من الدستور تقول بأنه يمكن أن تؤخذ نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على أساس القاعدة الاثني عشرية فقط.

الرئيس: هذه القاعدة تطبق في المجلس منذ أن كان، تصرف نفقات الأشهر على أساس القاعدة الاثني عشرية.

منير أبو فاضل: لم تطبق ولا مرة واحدة.

الرئيس: من يوافق على المادة الوحيدة يرفع يده،

ـ أكثرية ـ

الرئيس: قلبت المادة الوحيدة، القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فتلي القانون برمته، ونودي حضرة النواب بأسمائهم ـ إجماع ـ

الرئيس: صدق القانون بالإجماع.

الرئيس: الكلمة في مناقشة الموازنة العامة لحضرة النائب الأستاذ طلال المرعبي

طلال المرعبي: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام

سنبدأ حديثنا عن الموازنة بإلقاء نظرة عابرة على النظام الضرائبي في لبنان فلو أمعنا النظر بالنظام الضرائبي في لبنان الذي يتميز اقتصاده الحر بأنه نام، يعتمد على المبادرة الفردية وتحتل فيه قطاعات الخدمات وقطاعات التجارة مكان الصدارة ويبرز فيه التفاوت في توزيع الدخل القومي، لوجدناه يتسم بالخصائص التالية:

أولاً ـ ضعف الاستقطاع الضريبي العام، ففي الوقت الذي يصل فيه معدل هذا الاستقطاع، في الدول المتقدمة اقتصادياً إلى حوالي ٣٠ بالمئة من الناتج القومي، ينخفض هذا المعدل في لبنان إلى ١٦ بالمئة ويعود هذا إلى انخفاض في دخل غالبية السكان عن الحد الأدنى لمستوى المعيشة مما يحد من مقدرتهم التكليفية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثانياً ـ الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، أن نصيب هذه الضرائب يبلغ حوالي الثلثين من حصيلة الضرائب التي تمثل ٨٠ بالمئة من الايرادات العامة. وينتج عن اعتماد الضرائب غير المباشرة:

١ ـ انخفاض مستوى الدخل.

٢ ـ عدم توفر الإدارة الضريبية ذات الكفاءة لتحسين تطبيق الضرائب المباشرة.

٣ ـ عدم التوسع في فرض الضرائب التصاعدية على الدخل.

إن أهم الضرائب غير المباشرة في لبنان، تعتمد على الرسوم الجمركية، ورسوم التبغ والمواد الملتهبة، ويتسع نطاق فرض الرسوم الجمركية حتى يشمل السلع الضرورية اللازمة للاستهلاك المحلي، مما يؤدي إلى تحميل أصحاب الدخول المنخفضة الجانب الأكبر من العبء الضريبي وهذا مما يتنافى مع مبدأ سياسة العدالة الاجتماعية.

ثالثاً ـ عدم عدالة توزيع الضرائب المباشرة. إن ضريبة الدخل في لبنان لا تتعدى الاثنين بالمئة من الدخل القومي ولكن يتحمل جانباً كبيراً من عبئها الموظفون، موظفو القطاع العام والقطاع الخاص. كما أن هناك الكثير من المؤسسات التجارية الكبرى، وخاصة العائلية منها، تقوم بتهريب الأرباح عن طريق رفع الرواتب، رواتب ومخصصات أصحاب هذه المؤسسات ومجالس إدارتها، الأمر الذي يوجب علينا رفع معدلات الضريبة على هذه المخصصات والرواتب.

إن الحكومة أعلنت في أكثر من مناسبة أنها بصدد إعلان مشروعات لجباية الضرائب بشكل حسن، منها، ضريبة عامة على دخل الأشخاص الطبيعيين، وأخرى على دخل الشركات المساهمة، وذلك بقصد تحقيق كل من العدالة الضريبية ووفرة الحصيلة، والخلاصة أن أية محاولة لإصلاح النظام الضرائبي في لبنان يجب أن يعتمد في المقام الأول على تنمية وإنماء الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع، الأمر الذي لا يتحقق إلا بالقيام بسياسة اتفاقية رشيدة، تتميز بإنتاجية مرتفعة تؤدي إلى إشعار المواطنين بأهمية إمداد الخزينة العامة بالموارد اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية والإنمائية الحيوية. فكلما طالبنا بمشروع إنمائي يكون الرد، لا مال في الخزينة، لا يجوز في بلد حضاري متقدم مثل لبنان أن تكون ضريبة الدخل فيه ١٣٣ مليون والمحصل منها فقط ١٠٥ ملايين.

إن ٣٥ بالمئة من ضريبة الدخل تقوم على الموظفين في القطاعين الخاص والعام.

إن سرية المصارف في لبنان تحول دون تحصيل الضرائب على الوجه الأمثل.

إن أكثرية البلدان المتحضرة تسمح لمصلحة الواردات بالاطلاع على سرية هذه المصارف، وأريد أن أقول هنا إن هذه السرية تحول في أغلب الأحيان دون دفع الضريبة على أموال المتمولين الكبار، وأقول إن هناك أحد المتمولين الذي توفي لم تستطع مصلحة الواردات أن تحصل الضريبة اللازمة على الأموال.

ويجب الاعتناء بالضريبة المباشرة وذلك بفرض ضريبة تصاعدية عامة على دخل الفرد، بتوزيع أموالهم على أكثر من حقل واحد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في لبنان ضريبة نوعية على فروع الدخل، نطلب أن تكون هناك ضريبة تكميلية على الدخل العام.

هناك عدة أنواع للتهرب من الضريبة ولا نتوسع بها، ونقتصر على طريقة الوعد بالبيع، إن الوعد بالبيع يشكل ثغرة في القانون اللبناني. وتتم هذه العملية بأن تسجل على الصحيفة العقارية ولكن دون دفع الثمن بكامله وتزاد عبارة: على أن تسجل باسم الشخص نفسه أو من يشاء، كان الثمن الحقيقي مائة ألف ليرة فيدفع ٩٩ ألف ليرة ويبق ألف ليرة وبذلك يتم التهرب من الضريبة، وهذا تحايل على القانون يجب الحد منه لأنه يضيع على الخزينة أكثر من ثلاثين مليون ليرة لبنانية، اقترح أن يعدل قانون الملكية العقارية لجهة إلغاء الثمن من الوعد بالبيع.

إن وزارة المالية تزداد يوماً بعد يوم اتساعاً لذلك نرى تقسيمها إلى عدة مديريات لأن الجهاز الإداري أصبح أكبر من أن يستوعبه مدير واحد. كما أن جهاز مراقبي ضريبة الدخل محدود جداً وهو يحتوي على ١٥٠ مراقباً في لبنان، بينما في بعض البلدان الأخرى يبلغ حوالي ثلاثة آلاف مراقب. أعطي مثلاً في دولة مجاورة.

وهنا أريد أن أصل إلى قضية شركات الطيران المعفاة من الضرائب، كلنا يعلم أن هذه الشركات معفاة من ضريبة الدخل، وربما كان ذلك لظروف معينة نرى أنها قد زالت الآن، وبصفتي نائباً مسؤولاً أسعى لحماية الطبقات الشعبية وأفتش عن موارد جديدة للخزينة، أريد أن أوجه هذه الأسئلة لمعالي وزير المالية.

منذ متى صدر القانون الذي يعفي شركات الطيران من ضريبة الدخل، وما هي الأسباب التي اعتمدت آنذاك لتبرير هذا الإعفاء وهل أن المبررات ما زالت قائمة، ما هي الأرباح التي أعلنتها هذه الشركات لعام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، وكم كان يتوجب على هذه الشركات دفعه لصندوق الخزينة، لولا هذا الاعفاء مع الملاحظة، أن شركة طيران الشرق الأوسط ليست لبنانية بأغلب مساهمها، إذ ان ثلثها شركة الخطوط الجوية الفرنسية وأكثر من ٦٠ بالمائة تملكها شركة أنترا، ولا يتجاوز الرأسمال اللبناني أكثر من ٧ بالمائة. فلماذا يعفى الرأسمال الأجنبي من ضريبة الدخل.

سنتعرض الآن لبيان رئيس الحكومة، يعترف رئيس الحكومة ببيانه أنه لم يحصل انفاق سنة ١٩٧٣ على المشاريع والتنمية بدليل وجود مبلغ ضخم جداً من الملايين المدورة، والتي كان يجب أن تنفق على المشاريع التي من شأنها دفع عجلة التقدم الاقتصادي والحضاري، ولكن فساد الجهاز الإداري وعدم قدرته على القيام بالأعمال الموكلة إليه حالاً دون القيام بهذه المشاريع.

إن الروتين الإداري جاء معرقلاً لجميع هذه الأعمال ولذلك أريد أن أقول وأبشر دولة الرئيس بأن هذه الاعتمادات ستدور أيضاً إلى سنة ١٩٧٥، لأن حكومته العملاقة التي زادت الإدارة بطئاً وأمعنت في إجهاض تحركها، أن هذه الحكومة لم تزد الإدارة إلا تقهقراً وتراجعاً إلى الوراء.

يقول دولة الرئيس إن مقارنة مجموع اعتمادات المشاريع الإنشائية والإنمائية في موازنة العام الحالي لمجموع هذه الاعتمادات في موازنة عام ١٩٧٢ تظهر بعض الزيادات الفعلية، إنني أتساءل عن فائدة هذه الزيادات، طالما

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

أن مصيرها محتوم ألا وهو التدوير. إن الملايين المخصصة للمشاريع تهدر في بعض الأحيان لتحقيق مشاريع ذات إنتاجية منخفضة جداً، ولا تأخذ بعين الاعتبار المناطق المحرومة والتي من شأنها انعاش لبنان الحقيقي، إذ ليس هناك رغبة في استثمار الموارد الطبيعية التي تهدر هدراً منذ سنوات الاستقلال.

تعطى الأولوية لشؤون الدفاع والتربية والأشغال والأمن والصحة: أمن ودفاع، وإني أتساءل هنا أي أمن ودفاع. وسنعود إلى بحث هذا الموضوع في حينه.

يقول دولة الرئيس إنه يأمل تعاون المجلس معه لإقرار المشاريع التي من شأنها زيادة إيرادات الخزينة. وهل يستطيع المجلس شيئاً في ظل هذه الأجواء. لقد تعطل عمل هذا المجلس التشريعي وراحت القوانين تصدر بمراسيم.

إن الحكومة قد تحدثت عن الجباية والتحقق ولنا ملاحظاتنا وقد أبديناها وسنبديها خطياً، ونأمل من الحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار والجدية، لأنها كلها تبغي مصلحة هذا الوطن.

وننتقل الآن إلى معالجة بعض أوضاع الوزارات ونبدأ بوزارة الدفاع، وهنا لا بد لنا من التوقف أمام أمور الدفاع والسياسة الدفاعية، وخصوصاً أن موازنة الدفاع قد زادت أرقامها وارتفعت ارتفاعاً يزيد على الخمسة وثلاثين بالمائة.

إننا نتساءل لماذا هذه الزيادة في موازنة وزارة الدفاع. نحن أمام أمرين: فإما أن نعتبر أن لبنان رغم كل التطورات التي يمر بها الشرق الأوسط هو دولة مواجهة، وعندئذ يجب علينا أن نهتم اهتماماً جدياً وفعلياً بجيشنا الذي يجب أن يكون العمود الفقري لهذا البلد وأن نوليه اهتماماً خاصاً، وأما أن نعتبر لبنان هو دولة غير محاربة، وبالتالي هو خارج اللعبة، ولا نعود بحاجة إلى هذا الجيش القوي عدة وعدداً. ونوجه اهتماماتنا إلى المشاريع الإنمائية التي من شأنها رفع مستوى الفرد اللبناني. على كل، لقد كنا من أول الداعين إلى تقوية الجيش، بحيث يستطيع أن يقوم بصد الاعتداء الإسرائيلي المتكرر. ونستطيع أن نحافظ على كرامتنا وعزتنا، ولو بالإمكانيات المتوفرة ولكن للأسف الشديد تجلت الحكومة سياسة دفاعية وحاولت أن تلقي اللوم على المجلس فأحرجته بهذه السياسة التي لسمنا أن وزير الدفاع نفسه لم يكن مقتنعاً بها. ولذلك لم يتابع تطورها حتى النهاية.

لنا بعض الملاحظات على الأوضاع السائدة، لا سيما أننا نرى أن هناك الكثير من الأموال التي تهدر دون الاستفادة المتوخاة منها، مثلاً، قضية شراء طائرة الميراج للتدريب. لماذا نشتري طائرة ميراج ونحن ندلل على بيع الطائرات الموجودة لدينا. إنني أقترح أن تحول هذه الملايين إلى اعتمادات تصرف على الطرق وبمعرفة النواب الكرام. لأنه لم يبق لهؤلاء النواب إلا سلطة توزيع اعتمادات الطرق. فقد سلبتنا هذه الحكومة جميع سلطاتنا.

إننا نصطدم هذه الأيام بإعراض الشباب عن التقدم للتطوع في سلك الجيش، وخصوصاً من قبل فئة معينة ومن طائفة معينة. وقد تقدم وزير الدفاع بمشروع قانون يطلب فيه من قيادة الجيش زيادة الرواتب وتعديل سلسلة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرتب. نحن نشكر هذه الخطوة لوزير الدفاع. ونعتبر أن هذه الفئة هي من أحق الفئات في زيادة الرواتب. لأنهم في حالة معيشية سيئة جداً. ولا يستطيعون في هذه الأيام أن يقوموا بأعباء معيشة عائلاتهم. خصوصاً إذا كانوا موجودين على الحدود وعائلاتهم موجودة في أقصى الشمال.

نحن مع مشروع خدمة العلم، ولكن حتى الآن لم يتقدم وزير الدفاع بهذا المشروع. علماً أنه قد وعدنا بذلك بمهلة أقصاها ثلاثة أشهر. وقد مضت هذه المهلة ولم يتقدم بأي اقتراح.

كذلك أريد أن أبدي بعض الملاحظات فيما يختص بالرتباء، وأتساءل لماذا لا يسمح للرتباء في الجيش بأكثر من رتبة رائد بنسبة الربع من مجموع الضباط.

وهناك قضية الترقي في صفوف الضباط وهي محصورة بفئة معينة بالجيش. إذ إن امتحانات الترفع لا تأخذ بعين الاعتبار سنوات الخدمة الفعلية. فهناك الكثير من الجنود الذين يقضون معظم سنوات خدمتهم على الحدود ووراء البنادق. ولا يستطيعون أن يحصلوا العلوم التي تؤهلهم لتقديم الامتحانات الخطية والفوز بها. وهذا إجحاف بحق هذه الفئة. ونحن نطلب الأخذ بعين الاعتبار سنوات الخدمة.

وهنا أصل إلى نقطة مهمة جداً ألا وهي شمول المتقاعدين في الضمان الصحي. وقد تقدمت من الحكومة بمشروع أطلب فيه شمول فئة المتقاعدين من قوى الأمن والجيش بالضمان الصحي، لأن هذه الفئة التي خدمت بلادها سنوات عديدة، على الدولة أن تهتم بأفرادها بعد أن يحالوا على التقاعد.

ولا بد قبل أن أختم كلامي بقضية الدفاع وقد تكلم عنها مطولاً الزميل فؤاد لحود، أن أحكي عن الجنود الاحتياطيين، وأندد بهذه الخطوة، وأشدد على وجوب إلغاء أخذ الاحتياطيين مجدداً لأنها كانت خطوة عشوائية ولم تراع فيها أمور هذه الفئة التي رأينا أن معظمها قد دب فيهم اليأس ومن خلال اتصالاتنا بهم رأينا أن أغلبهم ينوي السفر إلى خارج البلاد بعدما لاقوا ما لاقوه من معاملة من قبل بعض الفئات.

إننا نطالب بالكف عن أخذ هؤلاء الجنود الاحتياطيين والنظر في مشروع خدمة العلم بجدية وتطبيقه تطبيقاً علمياً صحيحاً.

ونريد أن نتطرق بعد الدفاع إلى الإصلاح الإداري. وهنا أريد أن أقول إن الفساد يزداد في الإدارة. إن الروتين الإداري الذي كنا نشكو منه ارتفعت نسبته بحيث لم يعد من المستطاع السكوت عنه. لم نشهد من وزير الإصلاح، حتى الآن، سوى اجتماعات وبيانات غير قابلة للبرمجة وللعمل الجدي.

وللحقيقة والإنصاف، إن سياسة مبدأ الثواب والعقاب، معدومة في هذه الإدارة. وهذا ما يحدو بالكثير من الموظفين، كذلك إلى اليأس والتطلع نحو القطاع الخاص. إن هذه بادرة سيئة جداً، وعلينا أن نتلافاها في أسرع وقت.

وأريد أن ألقي كلمة عن قضية التشكيلات: هذه التشكيلات التي أعادت لأذهاننا حالة البلاد في أيام عصور

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الانتداب. وإنني أريد أن أسأل ما هي الأسس والمبادىء التي أجريت على أساسها هذه التشكيلات والتعيينات، ولماذا لم تعط عكار حصتها من هذه التعيينات طالما أن المغانم قد وزعت. ألسنا من لبنان، أو أن ليس بين أبنائنا من حملة الشهادات العالية، أم أننا مواطنون من الدرجة الثانية. لماذا نحن مهملون إلى هذه الدرجة. إن هذا السؤال بات يطرح نفسه وبشدة، وأريد من رئيس الحكومة أن يكون جوابه صريحاً وموضوعياً ولو لمرة واحدة.

نستغرب هذا التصرف من جميع الفئات الشعبية، خصوصاً من الفئات المتعلمة، ونحن على علم بأن الثقة قد فقدت وأنه أصبحت هناك هوة شاسعة بين طبقات الشعب وبين الذهنية الحاكمة. لأن الذهنية المتطورة والمتجسدة في الأجيال الصاعدة الطموحة تلاقي دائماً صداً من العقلية الحاكمة والمرتجلة.

وهنا أريد أن أتعرض لوزارة التربية، وأريد أن أقول إن أسلوب معالجة الإضرابات الطلابية غير صحيح، فهم شبابنا وعمدة المستقبل. ولا يجوز الاستهتار بهم وبمطالبهم وبتحركاتهم ولو رافقتها بعض أعمال الشغب والتخريب. وما بعض هذه الأعمال التي أسيء تصويرها وأمعن البعض في تضخيمها وذلك لقصد في أنفسهم، إلا تعبير عن مشاعر الكبت والحرمان الذي يعاني منه هؤلاء الشباب، خصوصاً فيما يتعلق بالمشاكل التربوية. ليس هناك سياسة تربوية واضحة حتى الآن. هناك الكثير من المطالب الطلابية المحقة التي لا ينظر إليها بعين الاعتبار. ابتداءً من المراحل الابتدائية والثانوية حتى الجامعية. وقد لاقتنا الآن لجنة من الطلاب على باب هذا المجلس وأعطتنا لائحة بمطاليبها. ونحن بدورنا نطلب من الحكومة أن تأخذ هذه المطالب بعين الجدية وأن تقرر ما يمكن تقريره منها، وبذلك نكون قد أولينا هذه الفئة اهتماماً خاصاً، ونكون بذلك قد جنبنا هذا البلد هزات متتابعة ومتتالية.

كذلك أريد أن أسأل عن مشروع تجمع المدارس الذي وعدنا به، وقد سجل الكثير من المدارس باسم الدولة وحتى الآن لم يصدر أي تنفيذ عملي لهذه المدارس.

أما بالنسبة لوزارة الزراعة، فإنني أطالب بتعزيز أوضاع المشروع الأخضر، لأنه الوحيد الذي يشجع المزارعين والذي يقوم بتسوية أوضاعهم، ويشجعهم على البقاء في قراهم.

وهناك مشروع قانون محال على هذا المجلس باعتماد ٤٠ مليون ليرة للمشروع الأخضر، وحتى الآن لم يبت به فإنني أطلب من الرئاسة الكريمة أن تنظر في هذا الموضوع بعين الجدية وأن تحيل هذا المشروع القانون حتى تقوم إدارة هذا المشروع بالعمل اللازم. وأطالب بإلغاء مكتب الفاكهة ومكتب الحرير والإنتاج الحيواني، توفيراً للرواتب التي تصرف بدون أي إنتاج عملي.

كذلك أطالب الحكومة بأن تفرض بيع الأسمدة الكيماوية بسعر محدد، بل أقول بأنه عليها أن تشتريها وتؤمنها للمزارع لأن بدونها يكون الإنتاج الزراعي شبه معدوم.

وهنا أنتقل إلى المشاريع العامة، فأشكر الوزير على مشروع المائتي مليون ليرة. وأعتبر أنه من أهم المنجزات، التي تمت خلال هذا العهد. ولكن نطلب منه أن يسرع في التنفيذ.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وأريد هنا أن أقول إن أكثر الطرق في لبنان أصبحت غير صالحة للمرور، وخصوصاً الطرق الثانوية والمؤدية إلى بعض المناطق. وأعطي مثلاً في منطقة عكار، إذ إن هناك بعض الطرق الثانوية والمؤدية إلى بعض قرى الاصطياف أصبحت دون زفت على الاطلاق. ونحن نطلب من معالي الوزير أن يضمن هذا المشروع طريق الجوما الذي هو بأشد الحاجة إلى الصيانة والتوزيع. وكذلك أطلب منه أن يقوم بإعداد الصيانة اللازمة مؤقتاً لبعض الطرق المؤدية إلى قرى الاصطياف في جميع القرى اللبنانية وخاصة في منطقة عكار، لأننا نريد أن نحارب النزوح، ولا تتم هذه المحاربة إلا بتأمين الطرق للمواطنين.

إننا كنواب مفروض علينا أن نطالب بهذه المطالب. لأن من أولى واجباتنا إيصال المواطنين إلى قراهم، فإذا لم نفعل ذلك، فماذا نعمل هنا، وما هو دورنا في هذا المجلس. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الوصلات الضرورية في بعض المناطق وخصوصاً في منطقة عكار.

ولن أتحدث عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لأنه لم يعد هناك متسع من الوقت، بالرغم من أن لي بعض الملاحظات على وزارة العمل من حيث المساكن الشعبية، ومن حيث إعطاء العمال مطاليبهم وتنفيذ المساكن الشعبية للموظفين. كما أننا نطالب بحصر استيراد مواد الدواء بالضمان الصحي لمنع الاحتكار والفوضى وجني الأرباح الخيالية التي يجنيها أصحاب رؤوس الأموال في هذا البلد.

كما إنني أتطرق إلى قضية شركة نفط العراق وأطالب بإعطاء منطقة عكار حصتها من هذه الشركة، حصتها من حيث العائدات أو من حيث التعيينات التي تجري فيها الآن.

وبالنتيجة نصل إلى خلاصة رأي في هذه الموازنة فأقول:

أولاً: إنها موازنة عقيمة وضعت في قوالب جامدة بعيدة عن النظرة الموضوعية والتطور الحضاري والفكري.

ثانياً: إن الذهنية المسيطرة وطريقة ممارسة الحقد البعيدة عن الواقعية المنبثقة عن صميم آراء مختلف الفئات الشعبية هي غير صحيحة.

ثالثاً: وجود هوة شاسعة بين الحكام الموجودين وبين الفئات الشعبية بمختلف قطاعاتها نتيجة عدم الاهتمام الفعلي بالمطالب الأساسية. أورد بذلك أزمة الغلاء وأزمة الطلاب اللتين، حتى الآن، لم يوجد لهما حل فعلي.

رابعاً: تنباع سياسة الارتجال في حل الأزمات وعدم وجود خطة مدروسة ومتكاملة.

خامساً: عدم إفساح المجال أمام الأجيال الجديدة الصاعدة للتعبير عن آرائها وممارسة مسؤولياتها ومحاولة تمييع وتسويف قضاياها بأسلوب المهاونة والتخدير ومحاولة الإيهام بإعطاء الحقوق المتوجبة ضمن الطاقات المتوفرة، واستعمال سياسة عقيمة في محاولة سبر الأغوار والمحاورة، وبالتالي، تعريض الأجيال الصاعدة لليأس في الأحوال الحاضرة والاتجاه نحو الهجرة.

سادساً: استحالة مماشاة النظم الحالية من اقتصادية وسياسية وعلمية للنظرة المستقبلية وللتطور الحضاري والتقني الذي يسعى إليه الجيل الجديد.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

سابعاً: عدم خلق مجالات جديدة للتطور الصناعي وعدم اعتماد الأسلوب العلمي الصحيح في معالجة الأمور المستجدة.

ثامناً: عدم الاهتمام بالمناطق المحرومة المهملة، وهذا ما يؤدي إلى إبعاد هذه المناطق وإلى اتباع سياسة عدم الإنصاف. فيولد نقمة شعبية عارمة قد تؤدي بنا إلى مصير مجهول.

ونحن سنتقدم إلى هذا المجلس الكريم بمشروع قانون لإنشاء «مجلس إنماء عكار» بحيث يتولى هذا المجلس إنفاق الأموال اللازمة لتطوير هذه المنطقة المحرومة تطويراً اقتصادياً وسياحياً وزراعياً، يمكنها بواسطته مجاراة المناطق الأخرى المحظوظة. ونتمنى على باقي المناطق المحرومة أن تقوم بنفس الخطوة المستجدة. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور جميل كبي.

جميل كبي: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

كنت مع غيري من المواطنين الحياديين نتساءل مع المتسائلين، ونتعجب مع المتعجبين: أتراها المصادفات يا ترى؟ هل هي التناسب التوقيتي؟ وتلك النقمة الشاملة العامة بهوائها اللاهب، وصيحاتها المتتالية، أهي أيضاً مجرد صدفة؟

من الجنوب إلى الشمال، ومن الساحل إلى بقاع الداخل، وبين صفوف التلاميذ، وعند الطلاب وأصحاب الأفران، والطاعمين منها، وأصحاب الأفلام، والمستصرخين منهم، وفي قطاعات العمال، والأمن والأمان، والمنتظرين المترقبين لأحداث القدر المجهول من قصف العدو، والإرهاب الفكري، وو. . . . ويعود التساؤل ليفرض نفسه على العقلاء الغيارى على وطنهم، بدون عقد، وبدون تحيز، حتى وبدون رغبة في تجريح أو انتقاد. . . هل يا ترى كل هذه النقمة، مجرد مصادفات؟ ما دامت الدنيا بألف خير، والموازنة العتيدة تدرس وتبحث، لتطمئن المتسائلين عن تساؤلهم، فتحكم بالارتجال العفوي، بزيادة ملحوظة على هامش من بنودها، تعزيزاً لرقم، أو تأكيداً لمبلغ لا يسمن ولا يغني عن جوع؟

الله سبحانه وتعالى وحده يعلم، وكذلك الراسخون في العلم من بعده. . وحدهم يعلمون.

وعلى مقعد من مقاعد المواطنين المؤمنين بهذا البلد، الغيورين على حاضره، القلقين من مستقبله، الحيارى من تباين وتناقض الفكر والقول والعمل من المسؤولين القيمين عليه يدور الحوار الهادىء العاصف، البسيط المعقد.

ولماذا السلاح؟ ولماذا الميليشيا، ولماذا الرصاص؟ أناس متعددون، مختلفو الاتجاهات، لكل منهم أفكاره الخاصة، ومنطقته الخاصة، ورغباته الخاصة، ولكنهم جميعاً، يحملون السلاح يتجمهرون، يصيحون، يلعلعون، يرهبون، يقلقون، لماذا؟ لعله الكبت الدفين، والاستنكار المتراكم المتعاظم، أو لعله الرفض الجوهري، فلم يجدوا فرصة للتنفيس عن كروبهم سوى هذه الطريقة، وبهذا الأسلوب، إنها ظاهرة تستدعي وبشكل جدي، أن يقف المرء عندها ليدرس الأسباب، ويتعرف على العلل والدوافع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والمواد الغذائية . . نوعان . . صنفان . . درجتان . . نوع إعلامي إذاعي تلفزيوني، ليطمئن الشعب المسكين إلى العناية والتأمين، وبالسرعة المطلوبة، ونوع على الطبيعة يعرفه المواطنون جيداً، تشرق أو تغرب شمس الحقيقة على سلع أخرى بنوعية أخرى وبثمن آخر، بينه وبين نوع الاعلام ما بين الأرض والسماء، والمواطنون يعرفون ذلك.

والطلاب . . أبناؤنا . . الجيل الصاعد . . مواطنو المستقبل . . يضربون، ولماذا يرفضون ولماذا يطالبون، فهذا شيء آخر، لأن مطالبهم حققت، ليس هي وحدها فقط، بل وأكثر مما طلبوا. هكذا صرح المسؤولون . . إذن لماذا الاستمرار في الإضراب والاعتصام وتعليق الدروس؟ لعلها المصادفات، تجمعهم مع الرافضين من أبناء الجنوب والشمال، والساحل والبقاع، فهناك أيد خفية تحركهم وتسيرهم . . وهم . . أليسوا أصحاب أفكار مستقلة، ويستحقون وقتاً للتفاهم والتباحث؟ الجواب لدى أصحاب الجواب.

والعمال؟ ماذا يريدون؟ لقد حقق لهم أيضاً أكثر مما طلبوا، وأخذوا أكثر مما يستحقون، ضمان كامل، وتعاونيات متعددة، واليوم لهم الحق في الاستيراد بدون وسيط، وأسواق شعبية كبيرة، أحدها في الأشرفية، والثاني في صبرا، ولجنة خاصة للمادة ٥٠ من قانونهم، إذن ماذا يريدون بعد هذا كله؟

لعلهم هم أيضاً، متحيزون، مدفوعون، أو لعلها المصادفات تجمعهم مع الرافضين من الطلاب والمزارعين. وجمهور المستهلكين، ويأتي دور الأفران، ماذا أيضاً . . إن المواد الخام للرغيف عالية الكلفة، وسعر الكيلو رخيص، ولا بد من رفعه إلى ٦٠ قرشاً، هذا رأيهم، ونسأل المسؤول فيقول: ألا تكفي نيران الغلاء المستعر في الأرز والسكر؟ في الخضار والحبوب واللحوم؟ في السكن والخشب والحديد وفي المواصلات والمرطبات وأقساط المدارس وأسعار الكتب؟ في الدواء والغذاء والكساء؟ أيريدون زيادة الغلاء أكثر؟ فيرفعون سعر الرغيف عشرة قروش كاملة؟ مرة واحدة؟ هذا كثير؟

صحيح . . معكم حق . . هذا كثير . كثير جداً . . ويبدو أنهم هم أيضاً، أصحاب الأفران . . متواطئون مع الرافضين المدفوعين المتحيزين، أو لعلها المصادفات.

والآمنون في أرضهم في مجاهل الجنوب العزيز . . والمطمئنون جداً في بيوتهم هناك، في المنفى اللبناني القلق، حيث القصف المتواصل، والقتل البشع، والغدر المتلاحق، والدفاع الوطني الساهر الحذر، إذن لماذا يثورون، ويتجمعون ويهددون ويصيحون . . ويأتي الجواب الشافي المعافي: لعلهم هم أيضاً من المتطرفين المدفوعين المتحيزين، أو لعلها المصادفات.

والشعب غير راضٍ، يستنكر، يرفض، يعارض . . مرة لأن المعاملات في الإدارات العامة تتطلب أجيالاً من الزمن لتنتهي، ومرة لأن رجلاً لا يطمئن للعودة إلى منزله برفقة زوجته بعد سهرة بريئة، ومرة لأنه خائف من التنزه في بقعة تبعد أمتاراً عن المساكن، أو في شارع مظلم، ومرة لأن ابنه شارك في مظاهرة فأخذ عقوبته الضرب حتى يتوب غيره. ومرة ومرة ومرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ونسأل المسؤول، وعنده لكل قصة جواب حاضر، بل استغراب لطرح السؤال: إن الإدارة أصلحت ونظمت وجهزت، والدليل الشافي الوافي، تلك التعيينات والتشكيلات ذات الاختصاص الدقيق، والكفاءات الموضوعة في أماكنها.

أما المواطن الساهر فعليه ألا يتأخر ليلاً عن بيته، وأما المواطن المتنزه فعليه ألا يبتعد عن داره كثيراً، أو يتسلح تحسباً، وأن يمنع ولده من الاشتراك في مظاهرة، وأن يحمي محله من المشاغبين، لأنهم متطرفون، متحيزون، مدفوعون، ثم نزيد نحن بدورنا، أو لعلها المصادفات.

والحريات؟ والديمقراطية؟ حرية الرأي؟ حرية الكلمة؟ حرية التعبير؟ ما قصتها؟

يقولون: الحريات مكفولة، والديمقراطية بألف خير.. أصحيح هذا الكلام؟.. طبعاً.. ما دام صاحب القلم يسجن لأنه كتب، وما دام صاحب الرأي يؤدب لأنه أبدى رأياً.

وبعد هذا.. وقبل هذا.. ومع هذا.. يقال لمن يعترض، أو لمن يستنكر، أو لمن ينتقد.. إنك.. متطرف.. متحيز، مدفوع،

لا يا سادة، وألف لا..

المواطنون ليسوا كما تدعون أو يدعى عليهم..

المواطنون ليسوا رهناً بالمصادفات..

والنقمة ليست وليدة دفع خارجي، أو تطرف فكري،

المواطنون يشكون لأنهم يحسون بالخطر،

المواطنون يرفضون لأنهم ملوا ويئسوا من الأساليب الارتجالية والتخدير المؤقت الآني، ذات المفعول المحدد.

المواطنون يصيحون ويشكون لأنهم غير آمنين على حاضرهم، خائفون من مستقبلهم، وهم يطالبون بالجدية في التفكير حين يفكر المسؤول. يطالبون بالمسؤولية الكاملة حين يتصدى لها أرباب الألقاب والأعتاب. يطالبون بالعقلية المتطورة، بالفهم الصحيح، بالتشخيص السليم للعلة والمرض.

لأن الجنوبي والشمالي، والساحلي والبقاعي، والطالب والعامل، والأب والتاجر، وصاحب الفرن وصاحب الكلمة وصاحب الرأي، ليسوا مدفوعين، ولا متحيزين، ولا متطرفين.. فلو كانوا كذلك، فمن يا ترى يكون المعتدل، المحق، المفكر الذاتي، أهي حكومة كل لبنان وحدها على صواب، ومن سواها على خطأ؟ وبانتظار جواب العقل يا سادة، نضع التساؤل في يد المواطن الحر، فلعله وحده يحاسبنا، أو يناقشنا جميعاً الحساب يوم الحساب.

وفي هذا الجو يطلب منا التحدث عن الموازنة، لمن لنا كنواب؟ للحكومة المسؤولة، أم للشعب الرافض المستنكر؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سأترك الجواب عن كل هذه التساؤلات إلى حين من الدهر، وأدخل في صميم معالجة مشروع الموازنة، وعلى هذا أقول:

الميزانية العامة هي الأداة الرئيسية التي بموجبها تقوم الدولة بتوجيه الموارد وتخصيصها لإشباع الحاجات العامة. وهي بذلك تكون من أداة تحقيق سياسة الدولة من المدى القصير، وهي من نفس الوقت الأداة التنفيذية للخطة القومية سنوياً وبالتالي فهي وسيلة تحقيق أهداف المجتمع ككل من المدى البعيد.

والميزانية ليست إذاً مجرد أداة السياسة المالية الرئيسية، بل هي وجه السياسة الاقتصادية بصفة عامة، وبوصفها كذلك فإن الميزانية، يجب أن تكون تعبيراً صادقاً واضحاً عن الواقع الاقتصادي، والاجتماعي كما يجب أن تتضمن بالضرورة وسائل وأدوات تغيير هذا الواقع بما يتفق وأهدافنا الاجتماعية والقومية.

ولسوف نتناول في ملاحظاتنا على بيان الموازنة لعام ١٩٧٤ أربعة جوانب رئيسية.

الجانب الأول يتعلق بشكل الميزانية وطريقة عرضها وتقسيمها، يجب أن لا يفهم من ذلك لأول وهلة أن اهتمامنا هنا منصب على الشكل دون المضمون، أي على نقل بند من جزء إلى جزء، بل إن ملاحظاتنا حول شكل الموازنة إنما يتعلق في الأساس بمضمونها الرئيسي بحيث تصبح أكثر قدرة على تصوير الواقع وتغييره، وحتى يكون شكل الموازنة العامة من الوضوح بحيث يمكن من أحكام الرقابة الشعبية على أعمال السلطة العامة، فيما يتعلق باستخدام موارد المجتمع ومدى كفاءة هذا الاستخدام.

أما الجانب الثاني فيتعلق بالانفاق العام (الحكومي) وأولوياته واتجاهاته الرئيسية وذلك في إطار الوضع الاقتصادي العام الذي يعيشه الاقتصاد اللبناني والذي تتمثل سماته الأساسية في الضغوط المتضخمة المتصاعدة. كذلك تتعلق ملاحظاتنا حول الانفاق العام بنظام الأولويات الاجتماعية الذي تعكسه الميزانية وانسجام ذلك مع الخطة السداسية ومع الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وأما الجانب الثالث فيتعلق بالإيرادات العامة وضرورة تغيير النظام الضريبي القائم ورفع كفاءة أجهزة التحصيل: ثم يتعلق بهذا الجانب تمويل إنفاق الباب الثالث (الاستثمار طويل المدى) ليس عن طريق الادخار الحكومي وهو فائض الميزانية الجارية، ولكن عن طريق اللجوء إلى إيرادات استثنائية وبصورة خاصة القروض ومدى خطورة هذه السياسة.

أما الجانب الرابع فيتعلق بوضع مكتب الحبوب والشمندر السكري وما يقترحه من تغيير جذري في وضعه ليخدم أهداف السياسة العامة.

أولاً: الشكل العام للموازنة وتقسيماتها:

إن تقسيم الموازنة العامة إلى هذه الأجزاء الثلاث إنما هو تقسيم قديم عفا عليه الزمن وأصبح لا يتلاءم مع التطورات الحديثة في الحسابات القومية وعلم المالية العامة. إذ يشتمل كل جزء على بنود لا تتفق وطبيعة هذا

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الجزء. وحتى يتمكن المجلس النيابي وكذلك المهتمون بالشؤون المالية العامة من مراقبة أعمال السلطة العامة وحتى تكون الموازنة تعبيراً حقيقياً عن الواقع الاقتصادي كما تعكس تغيرات حقيقة فإننا نقترح تقسيم الموازنة إلى أربعة أجزاء بحيث يجتمع في كل جزء البنود المتشابهة ذات الطبيعة الاقتصادية.

الجزء الأول: ويشمل المهايا والأجور والمكافآت والبدلات وما في حكمها.

الجزء الثاني: ويشمل مشتريات الحكومة الجارية من السلع والخدمات.

الجزء الثالث: ويشمل الاستثمارات الحكومية (تجهيزات، إنشاءات) سواء كانت لمدة سنة أو كانت طويلة المدى إذ إنهما يتفقان من حيث الطبيعة والآثار.

الجزء الرابع: التحويلات الرأسمالية.

ذلك أن التقسيم السابق للميزانية يسمح بدراسة السياسة المالية الحكومية والآثار المترتبة على كل نوع من أنواع الانفاق المختلفة، فالأنواع المختلفة السابقة تعكس الزيادة في كل منها تغيراً معيناً في السياسة الاقتصادية وآثاراً مختلفة على الاقتصاد القومي.

إلا أن التغيير المنشود في تعديل الشكل العام للميزانية يجب أن لا يقتصر عند حد تقسيم الميزانية إلى الأجزاء السابقة. إن التطورات الحديثة في دراسات الميزانية والمالية العامة تتطلب تغيراً جذرياً أكثر من ذلك التقسيم السابق. فالميزانية ليست سوى وسيلة لتوجيه الموارد وتخصيصها لإشباع الحاجات العامة وحتى تتمكن السلطة الشعبية من مراجعة ومراقبة ودراسة توزيع الموارد وكفاءة استخدامها لا بد من أن تتحول الميزانية العامة للدولة إلى ميزانية أداء. ذلك أن عرض الميزانية في صورة ميزانية أداء (وهو الشكل الحديث للميزانية)، يتمكن المجتمع من دراسة عائد الانفاق الحكومي في كل مجالاته المختلفة. فميزانية الأداء لا تعطي صورة الانفاق فقط ولكنها تعطي الوجه الآخر، وهو العائد من هذا الانفاق في جميع استخداماته حتى يتمكن المجتمع من مراجعة ومراقبة أداء الجهاز الحكومي لوظيفته.

ثانياً ـ اتجاهات الانفاق العام:

يعيش الاقتصاد اللبناني في الآونة الأخيرة فترة من التضخم الزاحف في المستوى العام في الأسعار. وتسود هذه الموجة التضخمية في وقت لم يصل فيه الاقتصاد اللبناني إلى التشغيل الشامل لموارده القومية. والموازنة العامة للدولة في واقعها موازنة تضخمية في أساسها وفي آثارها القريبة والبعيدة سواء من حيث نمطها أو أولوياتها الاجتماعية التي تعكسها. فالتوزيع النسبي للموازنة العامة للدولة يشير إلى أن الجزء الأول من الموازنة يشكل ٦٧ بالمئة من الانفاق العام بينما يمثل الجزأين الثاني والثالث ١٥ بالمئة و١٨ بالمئة من الانفاق العام على التوالي. هذا وتشير أرقام الموازنة العامة إلى زيادة اعتمادات الجزء الأول بحوالي ١٦,٤ بالمئة، بينما زادت اعتمادات الباب الثاني والثالث بحوالي ١١,٧ بالمئة، و٤,٢ بالمئة على التوالي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وتعكس البيانات السابقة اختلالاً في التوازن في سياسة الانفاق العام. فالجزء الأكبر من الانفاق العام يذهب إلى الانفاق الجاري، الجزء الأول، وبعض بنود الجزء الثاني أي ما يزيد على ٧٥ بالمئة من الانفاق العام، بينما الانفاق العام لزيادة الطاقة الانتاجية (الاستثمار) لا تتعدى ٢٠ بالمئة من الانفاق العام. والانفاق العام الجاري هو بطبيعته انفاق خالق لقوة شرائية نقدية توجه لشراء السلع والخدمات، ودون أن يترتب على إنفاقها بالضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية من السلع التي توجه هذه القوة الشرائية إليها، مما يعني زيادة حدة الضغوط التضخمية المتوقعة للعام المالي القادم.

ويؤكد هذه النتيجة التوزيع النسبي للانفاق العام في الجزء الأول من الميزانية. فمخصصات المهايا والأجور وما شابهها تمثل ٦٤ بالمئة من الانفاق العام في الجزء الأول، ويمثل زيادة قدرها ٢٣ بالمئة عن العام الماضي. ومن ثم يمكن تصور حجم الزيادة المتوقعة في القوة الشرائية الذاهبة إلى سوق السلع والخدمات. والواقع أن أرقام الموازنة لا تعكس حجم الزيادة الحقيقية في الأجور والمرتبات، ذلك أن من المتوقع زيادة حجم هذا البند خلال العام عن طريق علاوة غلاء المعيشة وغيرها من البنود التي أقرتها الحكومة ويتضمنها بيان الميزانية.

والواقع أن الزيادة في القوة الشرائية لا تقتصر فقط على زيادة هذا البند (الأجور والمرتبات)، ذلك أن الانفاق الحكومي الجاري (شراء السلع والخدمات) سواء في الجزء الأول أو في بعض بنود الجزء الثاني يتوقف عليه زيادة القوة الشرائية أيضاً ولكن بطريقة غير مباشرة.

وإذا كانت بيانات الناتج القومي اللبناني تشير إلى زيادة هذا الناتج سنوياً بحوالي ٩ بالمئة بالأسعار الجارية، فإذا استبعدنا أثر تغيرات الأسعار فإن الزيادة في الناتج الحقيقي لا تتعدى ٥,٥ بالمئة سنوياً.

ويعني ما سبق ذكره، أن هناك زيادة في الأجور والمرتبات (القوة الشرائية) تفوق بكثير معدلات زيادة الناتج القومي، أي بمعنى آخر زيادة الأجور بمعدلات تفوق زيادة الإنتاجية، مما يترتب اضطراب اقتصادي وزيادة اختلال التوازن فيه بين الناتج والقوة الشرائية الموجهة إليه ومن ثم زيادة حدة هذه الضغوط المتضخمة وانعكاسها على المستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات الخارجي.

وإذا فحصنا نظام الأولويات الاجتماعية كما يعكسها مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٧٤، فإن الصورة تزداد حدة وتفاقماً، فإذا نظرنا إلى الموازنة العامة بأجزائها الثلاث فإن أولويات الموازنة العامة تكون كالآتي:

١ ـ الدفاع والأمن القومي.

٢ ـ التربية الوطنية (التعليم).

وإذا نظرنا إلى موازنات الجزأين الأول والثاني فإن الأولويات الواردة في الموازنة العامة تكون كالآتي:

١ ـ الدفاع والأمن الداخلي.

٢ ـ سداد الديون (وهو بند يجب استبعاده لأنه ليس إلا إنفاقاً تمويلياً فقط).

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

٣ ـ البريد والبرق.

٤ ـ التعليم.

ونحن لا نناقش حرية واضع السياسة الاقتصادية في اختيار أولويات الانفاق العام كما يشاء. ذلك أن أولويات الانفاق العام تعكس الأولويات الاجتماعية لدى متخذي القرار السياسي لتوزيع واستخدام الموارد العامة. إلا أنه لا بد من إبداء الملاحظتين التاليتين:

أولاً: إن هذا النمط من الأولويات لا يتلاءم مع ظروف الاقتصاد اللبناني ولا يؤدي إلى حل المشاكل التي يعاني منها. ولكن سوف يساعد هذا النظام للأولويات على زيادة حدة المشاكل وتعميقها. فالانفاق على بنود الأولويات السابقة هي بطبيعتها إنفاق له طبيعة خلق القوة الشرائية. وليس طبيعة زيادة الطاقة الإنتاجية باستثناء التعليم. وحتى في هذا المجال الأخير فإن زيادة الطاقة الإنتاجية سوف تأتي بعد مرور فترة زمنية طويلة وهي أيضاً ليست طاقة إنتاجية منتجة لسلع مادية قادرة على مواجهة الزيادة في الطلب النقدي المتزايد.

والواقع أن نظام الأولويات السابق يزيد من مشكلة اختلال التوازن بين زيادة القوة الشرائية وزيادة الإنتاج، وبالتالي فإن الأولى بواضع السياسة المالية موازنة ذلك بتوجيه جزء من الموارد يتضمن أثراً سريعاً لزيادة الطاقة الإنتاجية أو دفعها نحو الزيادة حتى يحقق الاقتصاد اللبناني نمواً متوازناً.

ثانياً: إن نظام الأولويات السابق بما يحمله من آثار لا يتلاءم مع حقيقة الظروف التي يمر بها الاقتصاد اللبناني وخاصة في السنة الأخيرة حيث تباطأ معدل نمو الناتج القومي بالمقارنة للسنوات السابقة وحيث صاحب هذا التباطؤ في معدل الناتج القومي ازدياد حدة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ويرجع هذا التباطؤ ولا شك إلى الانكماش الشديد في العام الماضي الذي لحق نشاط التشييد بوصفه نشاطاً رئيسياً مميزاً للاقتصاد اللبناني. هذا الانكماش في نشاط التشييد لا يمكن أن يعالج عن طريق موازنة تمثل اعتمادات الجزء الثالث فيها ١٨ بالمئة ولا تتعدى الزيادة في بند الاستثمارات ٤ بالمئة عن العام الماضي.

إذا حاولنا تلخيص ما سبق ذكره يمكن القول إن مشروع الموازنة لعام ١٩٧٤ يأتي ليزيد الأمور تعقيداً وليس ليقدم حلاً جذرياً لها. فالملامح العامة للاقتصاد اللبناني في السنة الأخيرة ما يلي:

١ ـ تباطؤ معدل نمو الناتج القومي.

٢ ـ الارتفاع المستمر والمتصاعد في الأسعار.

٣ ـ زيادة الكتلة النقدية بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج والدخل القومي.

٤ ـ عدم وصول اقتصادنا القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل لموارده.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

في مثل هذا الجو العام تأتي الموازنة العامة بدفعة لزيادة القوة الشرائية الموجهة لشراء الناتج القومي ويتمثل ذلك سواء في التوزيع النسبي للإنفاق العام أو في معدلات نمو أجزاءه المختلفة أم في نظام الأولويات الذي تبنته الموازنة العامة. وذلك كله على حساب الانفاق العام الموجه لزيادة حجم الطاقة الإنتاجية الفعلية أو المساعد على زيادتها.

ثالثاً: الاتجاه العام للإيرادات العامة:

تشير أرقام الإيرادات العامة إلى زيادتها بحوالي ١٥,٥ بالمئة في مشروع الموازنة. فقد بلغت الإيرادات العامة حوالى ٠١٢ مليون ليرة. ويمكن إبداء الملاحظات التالية على سياسة الإيرادات العامة:

١ ـ يبدو من أرقام الموازنة العامة أن (الإيرادات العامة) لا تكفي سوى لسداد الانفاقات الواردة في الجزء الأول والثاني من الموازنة العامة للدولة. وهكذا يبدو أن الانفاق العام في الجزء الثالث من الموازنة يجب تغطيته باللجوء إلى الإيرادات الاستثنائية وبصورة خاصة القروض. فالإيرادات العادية تبلغ ١,٠١٢ مليون ليرة، في حين بلغ انفاق الجزء الأول والثاني من مشروع الموازنة ١,٠١٢ مليون ليرة. ويعني هذا عدم إمكانية الحكومة لتوليد المدخرات اللازمة لتغطية الانفاق الاستثماري الحكومي وأن عليها اللجوء إلى الإيرادات الاستثنائية وبصورة خاصة القروض المحلية والأجنبية.

٢ ـ إن لجوء الحكومة لتغطية إنفاق الجزء الثالث عن طريق القروض سوف يعني في الحقيقة أن أعوزتها مصادر الاقتراض الخارجي أو الاقتراض من الأفراد اللجوء إلى البنك المركزي لسد هذا العجز. وهذا طريق محفوف بالمخاطر يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها، خاصة في الظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد اللبناني من ضغوط تضخمية وزيادة في حجم الكتلة النقدية بما يزيد عن معدل نمو الناتج القومي.

٣ ـ ما زالت الإيرادات العامة في مشروع الموازنة تعكس نظاماً تقليدياً جامداً للإيرادات. فالضرائب غير المباشرة تمثل ٦٠ بالمئة من جملة الضرائب والرسوم، و٤٠ بالمئة من جملة الإيرادات العامة. كذلك تمثل الضرائب المباشرة ورسوم التسجيل والطوابع حوالى ٧ بالمئة من الناتج المحلي.

٤ ـ تمثل ضريبة الدخل أقل من ٥٠ بالمئة من مجموع الرسوم والضرائب المباشرة، بينما تمثل ضريبة الدخل حوالى ٢,٣ بالمئة من الدخل المحلي. وهي نسبة تقل عن النسبة السائدة لأي دولة نامية في ظروف الاقتصاد اللبناني ولا تتلاءم البتة مع دولة تريد أن تأخذ بأساليب الحياة العصرية، وترغب في تعديل نظامها الضريبي بما يتلاءم مع تطور ظروفها الاقتصادية. والواقع أن ضريبة الدخل لا تمثل فقط نسبة ضئيلة من الدخل الكلي، ولكن معدل تزايدها لا يتفق مع معدلات نمو الدخل القومي اللبناني أو نمط توزيعه. ولذا يجب إعادة النظر كلياً في نظامنا الضريبي ليتلاءم مع التغيرات الحديثة التي دخلت سواء على معدل نمو الدخل الفردي أو مصادره ونموها المختلف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٥ ـ يبدو أن الحكومة لم تتخذ السبل والسياسات اللازمة لرفع كفاءة جهازها الضريبي. فالملاحظ لتطور الموازنة العامة، من جانب الإيرادات، أمران أساسيان، أولهما اختلاف مستوى ربط الضريبة عن التحصيل الفعلي، أضف إلى هذا تراكم المبالغ سنة بعد أخرى التي لم تحصل بعد من الضرائب التي تم ربطها ويوضح هذا بيان الموازنة. وهذا أمر بالغ الأهمية على الحكومة معالجته واتخاذ الوسائل اللازمة للقضاء عليه.

٦ ـ في هذه الظروف التي يمر بها الاقتصاد اللبناني وبصورة خاصة ظروف التضخم وارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة عامل المضاربة والاستثمار في المخزون، مما يضرّ بالصالح العام، فإننا نرى ضرورة استحداث ضريبة جديدة لمواجهة هذه الظروف، ألا وهي ضريبة المكاسب الرأسمالية. وهي ضريبة قادرة على امتصاص القوة الشرائية الزائدة والحد من الأنشطة التي يقوم كسبها على المضاربة وبالتالي الإضرار بالمصالح العامة.

موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري:

لقد أفردنا لموازنة هذا المكتب معالجة خاصة بذاتها، نظراً لما في هذه الموازنة مما يهم المواطن العادي ويمس مصالح أصحاب الدخول المنخفضة بصورة خاصة. ولقد استنفذ مكتب الحبوب والشمندر السكري الاحتياطي الذي تكون لديه في السنوات السابقة نتيجة لارتفاع أسعار السكر العالمية وكذلك أسعار بعض الحبوب مما ترتب عليه مواجهة المكتب بعجز قدره ٣٣ مليون ليرة في العام الماضي، وخسارة إجمالية بلغت ٧٥ مليون ليرة في العام، والمتوقع زيادتها في العام القادم. ونحن نقترح في هذا الصدد الآتي:

١ ـ إلغاء موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري وإحلالها بموازنة أخرى يطلق عليها اسم موازنة صندوق دعم الأسعار أو موازنة صندوق دعم أسعار السلع الأساسية. على أن لا تقتصر موازنة هذا الصندوق على دعم أسعار السكر وبعض الحبوب، بل يجب أن تمتد لتشمل كافة السلع الغذائية الأساسية، التي تشمل الميزانية الأساسية لأصحاب الأجور والمرتبات (أصحاب الدخول الثابتة) أو السلع الأساسية التي تمثل بند الانفاق الأساسي في ميزانية الأسرة لأصحاب الدخول المنخفضة.

٢ ـ تتكون إيرادات هذا الصندوق والتي تخصص لدفع فروقات الأسعار للسلع الأساسية التي ترغب الحكومة دعم أسعارها من ضرائب جديدة أو رفع أسعار بعض الضرائب القائمة. بحيث يتكون وعاء هذه الضرائب الجديدة من انفاق أصحاب الدخول المرتفعة والفئات العليا من شرائح الدخل. بحيث يخدم فرض هذه الضرائب الجديدة أو رفع أسعار بعض الضرائب القائمة عدة أهداف أساسية أهمها:

أ ـ تكون حصيلة ايرادية كافية لدعم العديد من السلع الغذائية الأساسية، بحيث لا تتأثر هذه الحصيلة صعوداً أو هبوطاً بعوامل خارجية.

ب ـ حيث تنصب هذه الضرائب على إنفاق أصحاب الدخول المرتفعة فإن ذلك يعني إعادة توزيع الدخل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

القومي لصالح الطبقات الفقيرة واتجاه توزيع الدخل القومي نحو عدالة أكثر، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى رفاهة الفرد اللبناني. ذلك أن حصيلة هذه الضرائب التي سوف تقع على أصحاب الدخول العليا سوف تستخدم لتدعيم الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول المنخفضة في صورة دعم أسعار السلع التي يقومون بشرائها. كذلك، تتضمن هذه الضرائب، امتصاص جزء من القوة الشرائية الزائدة عند أصحاب الدخول العليا.

نقترح أن تكون هذه الضرائب منصبة على انفاق أصحاب الدخول المرتفعة على الخدمات الترفيهية، كرفع بعض الرسوم المفروضة على الملاهي الليلية، وارتياد أندية اللهو والقمار وما إلى ذلك.

وهكذا تخدم السياسة السالفة الذكر مواجهة أزمة الغلاء الفاحشة، وتحقق عدالة في توزيع الدخل القومي، وترفع رفاهية الطبقات ذات الدخل المنخفض، وتمتص جزءاً من القوة الشرائية الزائدة التي تولدت عند أصحاب الدخول المرتفعة.

وبذلك نكون جميعنا قد خدمنا لبنان، وعومنا حكومة كل لبنان والسلام.

الرئيس: نستأنف الجلسة في الساعة السادسة من مساء الخميس المقبل. وأرفع الجلسة.

جلسة الخميس في ١١/٤/١٩٧٤

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

الكلمة في النظام لحضرة النائب المحترم الأستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، لقد طرأت خلال اليومين الماضيين تطورات هامة على صعيد الأزمة التي نشأت بين لبنان وسوريا نتيجة لتصريحات وزير الدفاع اللبناني.

الرئيس: حضرة الزميل، من الأفضل تأجيل الموضوع إلى أن يأتي معالي وزير الدفاع. أولاً، الحديث ليس في النظام، وثانياً، أطلب إلى الزميل المحترم تأجيل هذا الكلام حتى يأتي وزير الدفاع.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، أنا لا أريد أن أسمع رأي وزير الدفاع وإنما أريد رأي الحكومة في هذه التصريحات، هل أن الحكومة تقر ما جاء على لسان وزير الدفاع أو أنها لا تقر. ونريد أن نعرف ما هي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تطويق الأزمة هذه؟ نريد أن نسمع رأي الحكومة حتى يتمكن المجلس الكريم من اتخاذ موقف من الحكومة حيال هذه القضية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء: اطلعت على تصريحين نسبا إلى وزير الدفاع، وأنا أرجح أن التصريح الثاني هو الحقيقة وفيه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الموقف السليم الذي يرضي الضمير الوطني ويرضي أيضاً الشقيقة سوريا. نحن لا يمكن أن نكون بالنسبة إلى هذين الأسيرين محايدين إلا ونحن وسوريا، موقف واحد، ونحن الآن في صدد مباحثة مع الشقيقة. وسواء كانا عندنا أو عندهم، فإن الأمر يبقى عند العرب الذين يشتركون بحرب واحدة ويناضلون ضد عدو واحد.

الرئيس: الكلمة في مناقشة الموازنة لحضرة النائب المحترم الأستاذ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: دولة الرئيس،

لن أتحدث عن أرقام وحسابات بل عن طريقة إنفاق الأموال العامة التي هي في كثير من القطاعات هدر غير مفيد، إن لم يكن مضراً، وفي قطاعات أخرى تقشف غير مبرر، مما جعل المصالح العامة غير محققة، والأموال تنفق بدون النتائج المتوقعة لها. وزارة الإعلام مثلاً، بلغت ميزانيتها لهذا العام اثني عشر مليون ليرة لبنانية، من المفروض أن تنفق لتمكين المواطن المشترك عملياً ونظرياً في آلة الحكم عن طريق النظام الديمقراطي البرلماني، من المفروض أن تنفق لتمكينه من توفير المعرفة والعلم والخبر الصحيح، المجرد، الموضوعي، كي يتمكن، على ضوء ذلك، من تكوين رأي، وبالتالي من تكوين مناعة في طريقة الحكم وفي من يتولون الحكم بإسمه. إنما نلاحظ أن أجهزة الاعلام الرسمي في لبنان هي على درجة من التحيز والانحراف، بحيث إنها أضحت أداة رخيصة لدعاية أرخص، للحكومة وللحاكمين، لا هم لها إلا الحديث عن اجتماعاتهم وتنقلاتهم وبرقياتهم والمأثور من أقوالهم، وكأن الشعب يدفع الأموال لتسخر الاذاعة والتلفزيون وجميع وسائل الاعلام الرسمي لخدمة هؤلاء الحاكمين للدعاية الشخصية لهم لا لخدمة المواطن عن طريق توفير المعرفة والحقيقة له. لا يمكن أن نقبل من ضمن هذا النظام الذي نعيشه أن يقال مثلاً من الاذاعة أو التلفزيون: عقد مجلس النواب جلسة تكلم فيها النواب فلان وفلان وفلان، وقد رد رئيس الحكومة أو رد الوزير المختص فيما يلي، ثم نسمع تصريحاً مسجلاً بصوت المسؤول أو بصوت المذيع، إن كان هناك من حاجة لبعض رتوش ذاك التصريح، دون أن يتمكن السامع المواطن من معرفة ما كان رأي هؤلاء النواب، وما هو المبرر لذلك الحوار.

ولا يمكن في البلدان التي اعتنقت النظام الذي اعتنقناه، أي النظام البرلماني الديمقراطي، إلا أن يكون هناك تكافؤ بين الآراء، جميع الآراء، ليتمكن المواطن على ضوء تلك الآراء، من تكوين قناعة يرتاح إليها ضميره، ويرتاح إليها وجدانه.

مثلاً، لا يمكن، في انكلتره، أن يظهر «هيث» على شاشة التلفزيون دون أن يظهر فوراً، «ولسن»، ليعطي رأياً مخالفاً، وليترك المجال أمام المواطن، ليختار هو، وهذا من حقه، وهذا في أساس النظام الديمقراطي المستند إلى حكم الشعب، ليختار هو بنفسه، بين هذا الرأي وبين ذاك، ويعطي هو، الحكم الذي يرتاح إليه ضميره.

أما في لبنان، فأي صوت نسمع من أجهزة الاعلام الرسمي، إلا الصوت الواحد، صوت الحاكمين. وأي منطق نسمع أيضاً، غير المنطق الواحد، منطق الحاكمين، ولا يمكن، وهذا منتهى الغباوة، أن نسمع صوتاً

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واحداً، منتقداً، وكأن الحكم من الكمال، والكمال لله وحده، لا يمكن أن ينال منه، أو أن ينتقد. لذلك، كانت الأصوات التي تسمع عبر هذه الأجهزة الرسمية، من ضمن ذلك الكورس المطلوب إليه أن يرتل الترانيم التبجيلية والتبخيرية للحاكمين.

فإذا ما استمر الحال على هذا الوضع، أصبح من الأفضل، ومن الأصح، أن لا يقال من إذاعة لبنان، ومن تلفزيون لبنان.

«هنا إذاعة لبنان، وهنا تلفزيون لبنان والمشرق العربي».

يجب أن يقال: هذه إذاعة الحكومة والحاكمين. وهنا تلفزيون الحكومة والحاكمين.

ولو كانت، هي حقاً، إذاعة لبنان، لوجب أن تنقل أصوات جميع التيارات السياسية في لبنان. أن تمكن المواطن، كل مواطن في لبنان، من أن يطلع على جميع الآراء، ما هو في صالح السلطة التنفيذية، وما هو ضد السلطة التنفيذية. وللمواطن الحر، وفقاً للنظام الديمقراطي، الحق والحرية في أن يختار ما يرتاح إليه هو، وما يرتاح إليه ضميره.

وفي البلدان التي اعتنقت هذا النظام، لا يجوز حتى أن يقال: وزارة الارشاد والتوجيه. وقد ألغيت هذه التسميات، ولا يجوز توجيه الرأي العام. يجب أن يقال فقط: «وزارة الاعلام»، ويجب أن تحقق الاعلام، أي الاعلام العام، وقد ألغي الاعلام الرسمي.

هناك إعلام عام، والاعلام العام ليس للسلطة التنفيذية، ولكن للمواطن، وهو بحاجة إلى الخبر الصحيح، إلى الخبر غير الموجه، إلى الخبر الذي ليس وراءه غاية، إلى الخبر المجرد، إلى المعرفة الموضوعية. هذا يحقق النظام. وقد ألغت أميركا أجهزة الاعلام الرسمي. الاعلام هناك مباح. وفي انكلترة وفرنسا، لا يمكن أن يقال هذه أجهزة رسمية يقال: الاعلام العام. وهذا من حق الشعب، وليس من حق سلطة ما تريد بواسطة هذا الذي أعطي لها من حق أن تطغى على باقي السلطات، فإنما هي تفعل، فكأنها تهدم النظام، وبالنتيجة تكون أكبر عدو للنظام.

لا يمكن أن يستمر الوضع، وأن يبقى هذا الاعلام الرسمي في لبنان، أداة تضليل، وأداة إعطاء علم ناقص، العلم المشوه، المعرفة المشوهة، والمعرفة المفروضة هي أشد فتكاً من عدم المعرفة. لأنها تمنع على ذلك الذي يريد أن يكتسب لنفسه معرفة أو إعلاماً، فإنها توجهه إلى معرفة مشوهة مضللة، ستكون عليه أشد وبالاً.

وكم كنا نود لو كان هناك قليل من علم النفس عند هؤلاء القيمين على أجهزة الاعلام الرسمي في بلادنا، لشعروا كم أن المواطنين اليوم، يمجون الاستماع إلى الاذاعة اللبنانية، وإلى التلفزيون اللبناني، وكم أنهم سئموا من حملات التبخير والتبجيل، وأكثر من ذلك. فقد فقدوا الثقة، حتى بالخبر الصحيح الذي يمكن أن يعطى من تلك الأبواق وهذا الخطر هو أفدح، لأنه قد أضحى عند المواطن بسبب هذا الانعدام للثقة بالأجهزة الاعلامية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرسمية، أضحى عنده ميل إلى التفكير بعكس كل ما يقال من هذه الأجهزة الرسمية.

وإذا ما استمرت هذه الأجهزة في انحرافها وفي تضليلها، وفي تشويهها للحقائق، فإنه أصبح من الواجب الوطني، إما أن نصحح هذا الاعوجاج الخطير في آلة مهمة من آلات النظام الديمقراطي، وإما أن نغلق، نهائياً، هذه الأبواق الرسمية، ونترك الاعلام حراً، طليقاً، كي يتمكن المواطن، على ضوء ما يمكن أن يصل إليه من معرفة، أن يكون لنفسه رأياً حراً مستقلاً.

ولم تكتف أجهزة الاعلام الرسمي بهذا التوجيه الخطير، وبهذا الاعتداء على المعرفة، بل إنها حاولت، أيضاً، خنق الحرية، بوسائل أخرى، أينما وجدت هذه الحرية.

فهي من أجل ذلك، مثلاً، ومع ما تعرفه من قوة في الصحافة الحرة، اللبنانية والحمد لله، أننا وجدنا منابر حرة عبر تلك الصحافة، إنما جاءت وزارة الاعلام، بواسطة ما أعطي لها من حق باحتكار الاعلام الرسمي، تحتكر كل الاعلانات الرسمية في لبنان، فلا يمكن أن يعطى إعلان إلا بواسطة وزارة الاعلام. وقد أرادت وزارة الاعلام بهذه الوسيلة أن تضغط على بعض الأقلام الحرة فتحرمها من هذا الاعلان إذا أرادت أن تخالف الاتجاه الذي فيه تسير، وتمنحها الاعلانات إذا ما أرادت أن تسير في ركب سياسة وزارة الاعلام. هذا بالإضافة إلى الأموال السخية التي تصرف لشراء أيضاً بعض الأقلام، ويا للأسف، ولخلق نوع جديد من الدكتيلو الذي يوزع الأخبار الملفقة. وأكثر من ذلك، تستخدم هذه الصحف وتستخدم هذه الأقلام في الكتابات الموجهة تلك، لكي تثار مجدداً عبر الاذاعة في برنامج يقال عنه: مقتطفات أقوال الصحف، أو بعض أقوال بعض الصحف، فنسمع في الاذاعة حملة التمجيد والتبخير أيضاً من خلال تلك الكتابات الموجهة..

والغباوة، كل الغباوة، أن يعتقد هؤلاء الذين يهيمنون على وزارة الاعلام أن نجاحهم إنما يقاس بقدر ما يحققون من دعاية للسلطة التنفيذية وللحاكمين، يعتبرون أنهم نجحوا طالما هم يحققون هذه الغاية. وقد نسوا أن النجاح في وزارة الاعلام هو عندما تتحقق المعرفة، المعرفة الموضوعية والخبر الصحيح للمواطن، وقد نسوا أنهم بتطويقهم هكذا للخبر الصحيح وللمعرفة، إنما يهدمون بأنفسهم أسس النظام الذي يتغنون به والذي يحكمون باسمه.

ولن أنسى هنا في هذا المجال أن أذكر أيضاً أنه من جملة حلقات أحكام الطوق حول الحرية وحول الموضوعية والخبر الصحيح هي ما نشاهده يا معالي وزير العدل منذ سنة من أحكام قاسية بحق الصحف، فبعد أن كانت منذ سنة لا تتجاوز الأحكام خمسمائة ليرة لبنانية، أضحت المحاكم، محاكم المطبوعات اليوم تحكم بعشرين ألف ليرة لمجرد كتابة بسيطة. وقد اعتبرت السلطة أنه بالإمكان أن تحد من الحرية بواسطة هذا الارهاب أيضاً.

أما في وزارة الخارجية، فقد بلغت ميزانيتها لهذا العام ٣٦ مليون ليرة لبنانية.

يا دولة الرئيس، منذ ثلاثين عاماً والدبلوماسية اللبنانية تتحرك ونحن نعبىء النفوس بأن للبنان دوراً، لا هو

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دور النفط ولا هو دور المال، ولا هو الدور العسكري. لبنان دوره فكري، لبنان دوره رأسماله العظيم هو ما له من علاقات، يا شيخ بيار، هو ما له من صلات بالدول الغربية وبالدول الكبرى. نعم إنني أخص الشيخ بيار لأن هذا الذي سأقوله هو من وحي الرسالة الرصينة التي وجهها منذ أسابيع. أقول ذلك، لأنه ليس للبنان لا مال، ولا نفط، ولكن للبنان، ما وعدنا به أجيالنا، طاقات لا تعد ولا تحصى، هي العلاقات الخارجية، هذا الرأسمال العظيم، قلنا إننا سنستعمله عندما تدعو الحاجة، ماذا حصل إثر حرب تشرين وبعد أن توقف اطلاق النار وانتصر العرب ذاك الانتصار وبدأت المفاوضات؟

توقعنا أن يلعب لبنان، بعد أن توقف العمل العسكري، الدور الأول في العمل السياسي. واعتقدنا أن لبنان سوف يكون لولب الحركة السياسية على مسرح الشرق الأوسط. فإذا بنا نفاجأ، وقد جاء معظم المسؤولين الدوليين إلى منطقة الشرق الأوسط يفاوضون هنا، في القاهرة، في سوريا، في الشرق، جاء كيسنجر، وجاء المسؤول السوفياتي وجاء جوبير، وما أشد ما كانت دهشتنا عندما رأينا وزير خارجيتنا ينتقل ويترك الساح، ويترك المواضيع المطروحة، المواضيع التي قلنا، إننا أملنا الشعب اللبناني بأن لبنان سوف يلعب فيها أكبر دور. ترك وزير الخارجية المسرح، مسرح الشرق، وذهب إلى أميركا اللاتينية ليقول بأنه مكلف من قبل الجامعة العربية. مع كل احترامي لدول أميركا اللاتينية، ولكن لم يكن الوقت، والمعركة السياسية تدور في الشرق الأوسط، ونحن كان من المفروض أن نكون لولبها، ما كان يجوز أن يترك ممثل لبنان الساحة السياسية ليذهب إلى أميركا اللاتينية.

وماذا فعل في أميركا اللاتينية؟ لا شيء على الاطلاق، قال في بيان ألقاه، تحدثنا عن القضية العربية وكسبنا عطف الدول اللاتينية، ولم يأت على ذكر القضية اللبنانية على الاطلاق في بيانه هنا. وتكلم عن القضية العربية ونحن نعتبرها أنها قضيتنا أيضاً، ولكن لم يحقق النصر الذي حدثنا عنه، لأن وزراء أميركا اللاتينية اجتمعوا بعد انتهاء رحلة وزير خارجية لبنان ببضعة أيام، هم ووزير خارجية أميركا كيسنجر، لدرس جدول أعمال معين، وعندما طلب كيسنجر من وزراء خارجية أميركا اللاتينية، هذه الدول التي يقول وزير الخارجية إنه أقنعها بقضية العرب وبقضية فلسطين، طلب كيسنجر أن يضاف على جدول الأعمال القضيتين الراهنتين، أي قضية الطاقة وقضية الشرق، فمانع جميع وزراء خارجية أميركا اللاتينية بأن تدرج هذه القضايا، ولو كان فعلاً قد تحقق ذلك النصر الذي حدثنا عنه وزير الخارجية، لكان من الواجب أن تثير دول أميركا اللاتينية هاتين النقطتين وأن تطلب هي إدراجها على جدول الأعمال.

أما هنا، فيؤسفنا أن نقول إن تلك العلاقات وتلك الصداقات لم نجد لها أثراً على الاطلاق وقد نفسنا، نفست الحكومة، هذا الجهاز الذي قامت به الديبلوماسية اللبنانية خلال ثلاثين عاماً فلم نتمكن يا معالي وزير الخارجية بالوكالة، وخلافاً لما صرحت به أنت أننا استفدنا، وطلبت زيارة جوبير للبنان، ولكنه رفض أن يأتي إلى لبنان.

وزير الخارجية بالوكالة: لازم تكون معلوماتك موثوقة أكثر من هيك وشيء مؤسف كثير وعيب تحكي هيك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مخايل الضاهر:

معلوماتي موثوقة، والعيب أن نضلل، العيب أن نضلل الشعب، العيب أن لا تقول الحقيقة وما دمت كذلك، فإنني سأقرأ هاتين البرقيتين من وزير الخارجية.

الوقت، السفارة اللبنانية في باريس.

زيارة جوبير في ١٩٧٤/١/٢٦

ابذلوا قصارى الجهد لتوجيه تعليمات إلى جوبير من حكومته لإجراء محادثات ولو خاطفة في بيروت سبق لدوتسكي إن وعد بذلك عندما كان الوزير نفاع بباريس، ما زالت القضايا بين البلدين تتطلب الحوار المباشر فضلاً عما لهذه الزيارة من معنويات للبنان بين الدول العربية.

مدير الشؤون السياسية

وقد وردت برقية ثانية

الوضع الراهن ـ باريس

أجرينا الاتصالات اللازمة بموجب تعليماتكم الأخيرة بصدد زيارة جوبير للبنان، تركوا له تقدير الوضع بعد الاتصال به، أبلغوكم كل شيء. وأطلعونا على اتصالات سفيرهم بهذا الوضع الداعية إلى الزيارة، الإبقاء على الاتصالات مع سفيرهم أجدى. تهليل كبير للنجاحات التي حققها جوبير في الدول العربية التي زارها.

مدير الشؤون السياسية

وإنني أقول: بأنه ليس المهم أن نضلل، ولكن العيب كل العيب أن لا نقول الحقيقة وأن لا نجابه ممثلي الشعب بما آلت إليه السياسة الخارجية في لبنان، لا يجوز أن نبقى هكذا نحن نغيب عن حقيقة وضعنا، ويجب أن نجابه الشعب اللبناني والأجيال اللبنانية بحقيقة وضعنا نحن.

ماذا سنقول لأجيالنا الطالعة يا شيخ بيار؟ أية ايديولوجية، سنقدمها بعد اليوم إذا كان لا مال لنا ولا طاقة لنا، ولا صداقات لنا، ماذا تركنا؟ وكيف يجوز أن ينفس دورنا السياسي بمثل هذا الذي وصلنا إليه؟

إنني أسألك يا دولة الرئيس، أين نحن من محادثات السلام؟ أين نحن من محادثات السلام، وأي دور نلعبه؟ ولبنان معني أكثر من أية دولة أخرى، أراضيه محتلة، بعض المناطق يحتلها العدو، وجنوبه يعتدى عليه في كل يوم، وأكثر من ذلك، إنه ليعز علينا نحن، أن نعيش في كل يوم مأساة الشعب الفلسطيني، فنمر في مخيماتهم ونرى ما يعيشون به من بؤس ومن حرمان ومن ذل، فالقضية لبنانية، ولا يمكن أن نقف نحن في ظلام حول هذه القضايا الأساسية.

أية ضمانات، أية ضمانات بأن المناطق المحتلة من لبنان سوف تعود؟ أية ضمانات بأن الجنوب سوف لا يضرب بعد اليوم؟ أية ضمانات، بأن الشعب الفلسطيني سوف يعود إلى بلاده معززاً مكرماً؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وإذا كانت الحال هي هذه الحال، فإنني أطلب، وأنا في بحث ميزانية عامة، أن تلغى المخصصات التي للسفراء، إذا كانت هذه هي نتيجة تلك الديبلوماسية الفاعلة خلال ثلاثين سنة لم نستفد بها في أدق الظروف، إنني أطلب أن نوفر تلك الأموال وأن يستعاض عن البعثات الديبلوماسية بقناصل في كل بلد حيث يوجد لنا فيها مهاجرون، وأن نوفر الأموال لنعطيها لوزير العدل لأنه في وزارته بأشد الحاجة إلى أن يضاعف الأجهزة التي عنده.

أما بالنسبة لوزارة التربية، القضايا التربوية والطلابية مطروحة في الشوارع، وقد استأثرت باهتمام الرأي العام، وهي أيضاً ما إن طرحت في الشوارع حتى فاجأنا وزير التربية بأن غادر البلاد في رحلة مشاركة بصحبة وزير الزراعة، في مشاركة تنصيب رئيس جمهورية في أميركا اللاتينية، وقد بقي الطلاب هنا وجهاً لوجه، يتحاورون مع رجال الدرك، وليس من يفهمهم، وليس من يستمع إلى مطالبهم المحقة.

ما هي المطاليب التي نفذت، التي نفذوها، لأن الطلاب قد أكرهوا على العودة إلى مدارسهم، لماذا كان يطالب هؤلاء الذين كان يجب أن لا تصدمهم تلك الصدمة، وهم فلذات أكبادنا، وهم مستقبل بلدنا، وهم النظرة المستقبلية لنا جميعاً؟ بماذا طالبوا؟ قالوا لوزير التربية بالوكالة: إنكم حققتم بعض الكليات التطبيقية، ولكن حبراً على ورق، نطلب إليكم تنفيذاً لذلك، وهذا مطلب حق، قالوا لهم إن كنتم جادين فعلاً بإنشاء تلك الكليات فاعمدوا فوراً إلى تعيين عميد لكل من هذه الكليات، لكي تبدأ الدراسة فيها في عام ١٩٧٥، وهذا العميد كان من واجبه أن يعين لكي يتعاقد مع الجهاز التعليمي ولكي تهيأ البرامج، هذا هو مطلبهم، وهو مطلب حق، وهو مطلب منطقي، ولا أعرف لماذا لم يلبوا هذا الطلب.

طالبوا أيضاً من جملة ما طالبوا به البناء الجامعي، في عام ١٩٧٠ وضع اعتماد بمبلغ عشرين مليون ليرة لإنشاء كلية للآداب وكلية للتربية، وكان في هذا الاعتماد الذي رصد روزنامة تقول، بأنه يجب أن تنتهي الأعمال في هذه الكليات في عام ١٩٧٤ وحتى اليوم لا يزال مبلغ العشرين مليون ليرة يدور ولم يباشر قط بإنشاء كليتي التربية والآداب؟

وهم إذا طالبوا بذلك يا معالي الوزير، يا دولة الرئيس، فلأنهم يقيمون في كلية للآداب يجلسون ستة طلاب على مقعد واحد ٣٥٠٠ طالب وفي كلية الآداب ٦٠٠ مقعد. هذا لا يجوز في غرفة لا تتسع لأكثر من عشرين أو ثلاثين طالباً. طالبوا بالضمان الصحي، وتقرر أن يكون ٢٧ ليرة، ووافق مجلس الجامعة على أن يدفع عشر ليرات، ووافق الطلاب على أن يدفعوا سبع ليرات. وتعهدت الحكومة بأنها ستأخذ على عاتقها عشر ليرات، وحتى هذا التاريخ لم تقبل، ولا يزال الطلاب بدون أي ضمان اجتماعي.

المساكن الطلابية، هناك طلاب يأتون من المناطق البعيدة لكي يتابعوا دراساتهم الجامعية، يدفعون بدل إيجار غرفة ١٥٠ ليرة ويضطرون للأكل بمبلغ ٣٥٠ ليرة، فلو كانت هناك مدينة جامعية على غرار ما في فرنسا، لتمكن هذا الطالب الذي يأتي من المناطق البعيدة أن يوفر على نفسه وعلى أهله هذه المبالغ التي لا قدر لهم عليها.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

تحدثنا عن التعليم المهني، وأنه من الواجب أن يعم التعليم المهني في لبنان. وقد جاء الطلاب إليكم يطلبون أن تنشئوا دوراً لتخريج المعلمين المهنيين، وهذا طلب حق، كيف بإمكاننا أن ننشىء مدارس مهنية في المناطق إذا لم يكن هناك أساتذة يدرسون التعليم المهني.

إني أعطيت نموذجاً، يا دولة الرئيس، لبعض المطالب الطلابية المحقة، والتي لم تتجاوب الدولة معها، وقد تمكنت بواسطة قوى الأمن من أن تفسد تلك الغاية النبيلة الشريفة للمطالبة الطلابية، فصرح وزير الداخلية مراراً بأن في الاضطرابات الطلابية، عناصر مدسوسة على الطلاب، هذه العناصر المدسوسة، كنا نود لو أن وزير الداخلية، بما عنده من أجهزة أمن عام ومباحث وتحر، أن يعرف من هي هذه العناصر التي دست، وهذه نغمة قديمة سمعناها، فكلما قامت تظاهرة، يقال هناك عناصر مدسوسة، حتى ذهب البعض إلى القول إنها عناصر مدسوسة من قبل الكتائب ومن قبل الأحرار، هؤلاء الذين يخربون، لقد قيل ذلك. ولكن الحقيقة الطلاب كانوا وحدة متكاملة، يطالبون بمطالب محقة، وإن كان قد دخل عليهم مدسوس، فلا يجوز أن ننفس المطالب، ولا يجوز أن نميت تلك المطالب، بحجة أن علم البلاد قد ديس من قبل أحدهم، كان بإمكاننا أن نضع ذلك الشخص في السجن، أن نحاكمه يا حضرة رئيس لجنة التربية المحترم.

نعم، نحن معك، لا يجوز أن يداس علم البلاد، ولكن لا يجوز، من جهة ثانية أن نجعل من ذلك قميص عثمان، فنحرم مئات الألوف من الطلاب من مطاليبهم المحقة، بحجة أنه لا يجوز لهم أن يضربوا قبل أن يرجعوا إلى نوابهم، وإلى مجالس النواب وأن يفتحوا حواراً.

لقد يئسوا من كل ذلك، وعندما يحضر الأصيل، وهم الأصيلون، فلا يعود من مجال للوكيل أن يبدي رأيه.

وعندما تقوم مظاهرة الطلاب في كل بلد، بإمكانها أن تغير وجه التاريخ كما فعلت في فرنسا.

نعم، لقد استعملت الحكومة مع الطلاب سياسة كروفر وتمكنت، وهم على أبواب الامتحانات من وضع حد لتلك التظاهرات النبيلة الشريفة التي يمكن أن نتوقف فيها عند بعض الأضرار المادية التي حصلت، ولكن يجب أن يقاس ذلك بذاك الزخم بتلك القفزة ـ المستقبل، بذلك الندم الجديد الذي يضعوه في نفوس الحكام. وهذه الفائدة، وهذا الزخم، المستقبل البعيد، أشد فائدة بكثير من تلك الإشارات الضوئية التي تكسرت والتي بكينا عليها أشد البكاء.

لماذا لم ينجحوا في مسيرتهم؟ لأن الدولة كما قلت، تغلبت عليهم ولم تتمكن من فهمهم، ولا من الحوار المفيد معهم، ولكنها تمكنت وهم ضعفاء وعلى أبواب الامتحانات، تمكنت من السيطرة ومن وضع حد لهم. ولو كانوا هم كما كان العمال على تلك القوة، لرضخت الدولة، والدولة لا تعرف إلا منطق القوة، ولا ترضخ إلا للقوة. ولنا على ذلك عدة براهين، وهذا هو منطقها، تجنبت إضراب العمال يا معالي وزير العمل، وأنت مشكور، لأنك تفهمت وضع العمال ومطالبهم المحقة، ولكن اسمح لي أن أضيف بأن ما نشاهده في هذه الحكومة، أنها لا ترضخ إلا للقوة، وقد أعطت العمال كل مطاليبهم، لأنها خافت من إضرابهم.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وما حصل في حقل الاضرابات نراه يحصل أيضاً في حقل الأمن.

لا نفهم ولا نعرف كيف بإمكان الحكومة أن تفهم، بأن يحال مواطن، في كل يوم على المحاكم العسكرية لأن مسدساً صودر منه أو وجد في بيته قطعة سلاح، ونقضي أوقاتنا في المحاكم ندافع عن هؤلاء، لأنه قيل إنه وجد معه مسدس، يصادر المسدس، وثمنه ثمانمئة ليرة، ويدفع غرامة مقدارها مئتان أو ثلاثمة ليرة، ويوقف يوماً أو يومين، هذا إذا تمكنا من إخراجه، لماذا يعامل هذا المواطن بهذه المعاملة؟ لماذا تبقون أنتم على هذه التدابير؟ كيف تطبقون القانون على هذا الضعيف لأنه وحيد.

أطلقت بعض العيارات النارية في بلدة صغيرة اسمها شدرا، بمناسبة وفاة شاب عمره ثلاثون عاماً فداهم رجال قوى الأمن البيوت في الليل وصادروا ثلاث قطع سلاح من كل البلدة، وهي بلدة حدودية، تدافع عن لبنان، في كل مرة يحصل عليها اعتداء من أيادٍ مخربة.

لست أفهم، يا دولة الرئيس كيف يلاحق أولئك الذين نرى صورهم في الصحف كيف قبل صديقنا معالي وزير الإصلاح الإداري، أن يمشي بين أقواس نصر من زخات الرصاص ومن الرشاشات وهو شخص مسؤول يمشي بكل هدوء، وبهدوئه المعهود.

صدقني يا معالي الوزير، لا يمكنني أن أفهم هذا المنطق وأنا أترافع كل يوم أمام المحكمة العسكرية وأقول لممثل الحكومة وأمام المحكمة العسكرية، ليس هناك مدع عام بل هناك مفوض حكومة، أي وكيل عنكم، يقف ليطالب بإنزال أشد العقوبة بمن صودر منه مسدس، ماذا سيقول لي غداً عندما أقول له، وزيرك الذي أنت وكيل عنه، كان يقف بين المسلحين ولم أرَ أن أحداً منهم أحيل على المحاكم العسكرية أو صودرت منهم أسلحتهم.

قلت إن منطق القوة هو الذي يفرض نفسه على هذه الدولة فهي ليست قادرة على تطبيق القانون إلا على الضعيف في أي مضمار وفي أي حقل.

جميع القضايا المطروحة هي قضايا حياتية، قضايا الغلاء، قضية الأمن، قضية الطلاب كلها قضايا حياتية تقتضي تفهماً، تقتضي معالجة جذرية، فلا يجوز أن نستمر في اعتبارها قضايا شخصية، قضايا نكايات، قضايا قيام كلمة، قضايا مزاج. يجب أن تعالج بكل موضوعية وبكل تفهم، وبكل روح مسؤولة.

أما ونحن بصدد مناقشة الموازنة العامة، فإنني أعيد، إننا في مناقشات سابقة أيضاً للموازنة، وجميع الزملاء يتحدثون عن الأرقام، وعن الضرائب، وعن التحقق، وعن التحصيل، كلها مواضيع تعود دائماً في أحاديث كل من السادة النواب. وإنني أستغرب أن تبقى الموازنة هي هي، تسير في كل عام بخطى متساوية، سبعة أو ثمانية بالمئة وكل مرة تزيد، منذ كذا سنوات.

وبالرغم من هذه الانتقادات، وبالرغم من هذه الدراسات العلمية التي يقدمها الزملاء، ورغم الأهمية التي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لها، وقد اعتقدنا بأن هذه الحكومة، سوف تأتي بوزير للمالية، يده من حديد، فإذا بها تعطى لحكومة قال عنها رئيس جبهة النضال، إنها «ختيرت» «مختيرة».

نعم، كنا نريد، على الأقل، لوزارة المالية، يد شاب يضع دماً جديداً فيها، ولا يرى بعد اليوم الدكتور خليل سالم والسيد جوزف بو مارون، كالروح القدس وراءه يهمسون في أذنيه كلما كان بحاجة إلى معلومات نريد وزيراً للمالية ملماً بكل المعطيات المالية، بكل دقائقها، بكل تفاصيلها، ويعطينا الحل لهذه المعضلة التي ننبه إليها باستمرار وهي أنه لا يجوز أن يكون دخلنا القومي ستة مليارات ليرة لبنانية، وكان يقتضي أن يكون مدخول ضريبة الدخل ستمائة مليون ليرة لبنانية، وهو حتى اليوم لا يزال في حدود الثمانين مليون ليرة.

إننا نطلب وزيراً للمالية يضع يده على هذا الداء الخطير على هذه الفجوة.

واسمح لي أيها المسؤول الإداري عن وزارة المال، أن أقول لك إنك فشلت، بعد كذا سنوات.

الرئيس: لا يجوز للنائب أن يخاطب موظفاً، يمكنك أن تقول (الجهاز الكلف).

مخايل الضاهر: نعم، نعم ما بعرف، أنا بعرف أن الميزانية بعدها مطرحها.

لقد قلت في بيانك أمام هذا المجلس، يا دولة الرئيس، وأنت تتحدث عن تدوير الاعتمادات إنك لست مطمئناً إلى أن هذا التدوير لن يستمر، لأن ذلك متوقف على نشاط وكفاءة الأجهزة الإدارية. وإنك تعطي هذه الناحية أي كفاءة الأجهزة الإدارية الاهتمام الكامل. ولكننا نقول لك، إذا كان الاهتمام الذي سوف تعطيه هو الذي أعطيته في عملية الإصلاح الإداري، وأن الكفاءة هي نفس الكفاءة التي وجدتها في عملية الإصلاح الإداري، بأن طفت على تعييناتك الإدارية القضايا الشخصية والعائلية والتبعية ولم نجد إلا الأثر الضئيل الضئيل للاختصاص.

إذا كان هذا هو الذي وعدتنا به فنقول لك سلفاً، إن غول الإدارة الذي قال معالي الوزير علي الخليل إنه سيتصدى له، هذا الغول سوف يستشري وقد قوي، وقلنا لك إنك لن تتمكن منه، وبرهنت أنك لم تتمكن منه. لأنك، بهذه العملية الإدارية التي قمت بها، بينت وأظهرت بأنك تجاهلت كل ما تحقق على صعيد الإدارة، عندما أنشأنا مجلس الخدمة المدنية، وعندما أنشأنا هيئة التفتيش، فانسجاماً مع تلك الروح كان من المفروض أن يعين المديرين من أصحاب الكفاءة والجدارة والاختصاص ولا شأن آخر، على الاطلاق لأي استزلام أو تبعية أو قرابة.

واليوم، تعدنا بمجمع في بيت الدين وقد سبق في الأربع سنوات أن عقد مجمعان واحد في بيت الدين وواحد في بعبدا ويبقى لنا وقت لكي نقوم أيضاً بمجمع آخر. أسألك ماذا فعلنا في المجمعين منذ أربع سنوات؟ وكيف يجوز أن ننتظر تلك المجامع وقد تأمل الشعب بعد انتفاضة ١٩٧٠ وقد تغير وجه الحكم في لبنان. لماذا نبقى حيث نحن؟ أي أن الشعب توقع أن لا يبقى المحافظ حيث هو وأن لا يبقى القائمقام حيث هو وأن لا يبقى رئيس الدائرة حيث هو، وقد شكونا منهم جميعاً في الماضي، وفي اليوم، ولم يتغير أحد منهم، لا بل رجعوا إلى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأساليب إياها التي كنا نشكو منها، وفي ذلك منتهى الغباوة ومنتهى التنكر للروح التي تأملنا أنها سوف تسود جميع الحكومات ولم تسد حكومتكم هذه أيضاً على الاطلاق.

الرئيس: حضرة الزملاء،

بعد أن اكتمل النصاب، وقبل متابعة البحث في مناقشة الموازنة، نطرح للمناقشة مشروع القانون المعجل المكرر الوارد من الحكومة بالمرسوم رقم ٧٥٩٠، بفتح اعتماد إضافي قدره مليون ومئتا ألف ليرة لتأمين نفقات الانتخابات البلدية.

فتلي مشروع القانون التالي،

مادة وحيدة ـ يفتح في الجزء الأول من موازنة وزارة الداخلية لعام ١٩٧٤ على التنسيب التالي:

٦ ـ ٢ ـ ٨ ـ ١ (نفقات انتخابية بما فيها الأجور والتعويضات) اعتماد إضافي قدره مليون ومائتا ألف ليرة لبنانية.

يغطى الاعتماد المفتوح أعلاه بزيادة تقدير واردات رسوم الطوابع في موازنة عام ١٩٧٤ على الوجه التالي:

الباب الأول: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

الفصل الثاني: رسوم التسجيل والطوابع.

البند ٤: رسوم الطوابع ١٢٠٠٠٠٠ ل.ل. (مليون ومائتا ألف ليرة لبنانية).

ويعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: تتلى الأسباب الموجبة:

فتليت الأسباب الموجبة التالية:

الأسباب الموجبة

إن ولاية المجالس البلدية والمختارين والمجالس الاختيارية تنتهي عملاً بالقانون رقم ٢٥/ ٧٣ ـ ٢٩/ ١١/ ١٩٧٣ بتاريخ أقصاه ٣١ أيار ١٩٧٤.

وبما أن الحكومة تنوي إجراء المرحلة الأولى من انتخابات هذه المجالس بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٧٤.

وبما أنه لم يلحظ اعتماد في مشروع موازنة وزارة الداخلية لعام ١٩٧٤ يكفي لتغطية النفقات اللازمة لهذه الانتخابات والمقدرة بمليون ومائتي ألف ليرة لبنانية.

لذلك أعدت الحكومة مشروع القانون المعجل مكرر المرفق الرامي إلى تأمين الاعتماد المبين أعلاه وهي أن تتقدم به من المجلس النيابي الكريم، ترجو إقراره.

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

مشروع قانون معجل مكرر

فتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الداخلية قدره مليون ومائتا ألف ليرة لبنانية لتأمين نفقات الانتخابات البلدية والاختيارية

الرئيس: يتلى أيضاً اقتراح مشروع القانون المقدم من حضرة النائب الأستاذ منير أبي فاضل بتحديد ولاية المجالس البلدية والمختارين والهيئات الاختيارية، لأن المشروعين يتناولان موضوعاً واحداً.

فتلي اقتراح مشروع القانون التالي،

مادة وحيدة: تمدد ولاية المجالس واللجان القائمة بأعمال مجالس البلدية والمختارين والهيئات الاختيارية لتاريخ أقصاه ٣١/ ١٢/ ١٩٧٤، ويمكن للحكومة بمرسوم أن تنهي مهام تلك اللجان وأن تعين لجاناً جديدة للقيام بهذه الأعمال كما يمكن تعيين لجان أخرى خلال ثلاثة أشهر للبلديات المنحلة للقيام بهذه الأعمال لتاريخ أقصاه ٣١/ ١٢/ ١٩٧٤.

يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ انتهاء ولاية الهيئات التي يتناولها.

بيروت في ٩/ ٤/ ١٩٧٤

نائب جبل لبنان

منير أبو فاضل

الرئيس: نبدأ بدرس اقتراح مشروع القانون المقدم من الأستاذ أبي فاضل لأنه الأبعد مدى، ولأنه يتناول تعديل القانون الحالي. صفة الاستعجال المكرر مطروحة على البحث.

والكلمة لحضرة النائب الأستاذ بشير الأعور

بشير الأعور: دولة الرئيس، إن مشروع القانون الذي أتحفنا به الزميل منير أبو فاضل لا ينفي التصويت على مشروع الحكومة، لأنه يتبين، حتى من مشروع الأستاذ أبي فاضل، لو أقر، أن هذه الانتخابات ستجرى والنفقات يجب أن تكون مؤمنة في موازنة ١٩٧٤.

الرئيس: إذا أقر مشروع الأستاذ أبي فاضل، لا يبقى هناك من حاجة لإعطاء مشروع الحكومة صفة الاستعجال المكرر.

بشير الأعور: ما هو الضرر، إذاً؟

الرئيس: ليس من ضرر.

بشير الأعور: إذا لم تجر الانتخابات الآن، فإنها حتماً ستجري ضمن هذه السنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: لأسباب عديدة يفهمها الجميع تقدمت بهذا المشروع، ليس خوفاً من الانتخابات في منطقتي قطعاً، ولكن هناك ظروف أخرى يجب أن نأخذها بعين الاعتبار.

وإني، مع بعض الزملاء، نفضل أن يجري الانتخاب على أساس قانون جديد. وأطلب، هنا، من الحكومة: أن تقول لنا، أولاً، هل تفضل أن تجري الانتخابات في ظل القانون الحالي أو على أساس قانون جديد. وثانياً، أطلب من الحكومة أن تتعهد أمام هذا المجلس بأنها ستقدم بمشروع قانون جديد للانتخابات البلدية والمخاتير والهيئات الاختيارية، في خلال شهر. فإذا تعهدت بذلك، فإنني أعتقد بأن أكثرية هذا المجلس توافق على ذلك. وقبل طرح المشروع على التصويت نريد أن نسمع كلمة الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: دولة الرئيس، طالما أن الزميل الأستاذ منير أبو فاضل تكلم بالاقتراح الذي تقدم به، فإنني أعتبر، وكأن الرئاسة طرحت هذا المشروع على المناقشة.

في مبدأ التأجيل.

ليست هي المرة الأولى، في مدة ولاية المجالس البلدية القائمة، التي تمدد فيها الولاية لهذه المجالس.

هذه المجالس انتخبت لأربع سنوات، وهي الآن، على ما أعتقد، في السنة الثانية عشرة من ولايتها. فيجب أن نقلع عن هذه العادة، لأنها، أولاً، تتنافى مع النظام الديمقراطي الذي نعيش فيه إذا كانت القوانين قد حددت ولاية المجالس النيابية والمجالس البلدية والمختارين بأربع سنوات، فلذلك مبرر، وهو وجوب العودة إلى الناخب بعد فترة لا تزيد عن هذه الأربع سنوات لاستفتائه وأخذ رأيه بالأشخاص الذين يريد أن يوليهم ثقته.

لكن أن نختلق الأعذار في كل مناسبة، فنمدد للمجالس البلدية فهذا أمر يلحق أضراراً فادحة في الحركة العمرانية في لبنان، ولماذا؟ لأن البلديات هي الحلقة الأولى في الحركة الإنمائية وهي السلطة المحلية، والناس يعلقون أهمية على الأعمال التي تقوم بها البلديات سواء كانت أعمالاً إنمائية أو صحية أو اجتماعية، يعلقون أهمية أكبر من الأهمية التي يعلقونها على ما تقوم به الدولة في هذا المضمار.

لماذا نؤجل بحجة أن هناك مشروعاً جديداً لقانون البلديات؟ أطمئن جميع الزملاء الذين يأخذون بهذه النظرية بأن المشروع الجديد لقانون البلديات لا يتناول الأسس المتعلقة بانتخاب المجالس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البلدية، بل يتعلق بصلاحيات المجالس البلدية، ويتعلق بصلاحيات سلطة الوصاية. فإذا أجرينا الانتخابات بموجب القانون القائم، ثم بعد شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر، جاءتنا الحكومة بمشروعها وصدقنا عليه، فالمجالس البلدية القائمة تأخذ لنفسها الصلاحيات التي ينص عليها القانون الجديد، وسلطات الوصاية أيضاً تصبح مقيدة بهذه التعديلات.

وإنني منذ الآن، أقولها بكل صراحة: لا تنتظروا هذه السنة، على الأقل، قانوناً جديداً للبلديات، لأنني أعرف الصعوبات القائمة في وجه تقديم مشروع جديد من قبل الحكومة.

وهنالك مشكلة ببيروت، والتمثيل في بيروت. وهناك مشكلة النظرية القائلة بالتعيين في بيروت وفي طرابلس. وهناك من يقول كيف نقر قانون بلديات يأخذ بمبدأ التعيين لبعض المدن، بينما نقر قانوناً آخر يأخذ بمبدأ الانتخاب.

هل الديمقراطية القائمة على انتخاب الممثلين، يجب أن تقوم فقط في القرى، وفي المدن الصغيرة؟ ومن هو المواطن الأولى بممارسة حقه الانتخابي؟ أهو المواطن المقيم في القرية اللبنانية، أم المواطن المقيم في مدينة كمدينة بيروت؟ أو في مدينة كمدينة طرابلس؟

لهذا، فإنني أعارض بشدة، تأجيل الانتخابات خصوصاً وأنه لا يزال المجال فسيحاً أمام الحكومة لإجراء الانتخابات في موعدها القانوني.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الداخلية بالوكالة،

وزير الداخلية بالوكالة: المشروع المطروح عليكم وعدتكم به نهار أمس، وهو قانون معجل مكرر بفتح اعتماد إضافي بمبلغ مليون ومئتي ألف ليرة لتأمين نفقات الانتخابات البلدية. فإذا أقر المجلس إعطاءه صفة الاستعجال المكرر كان به، وإذا رفض إعطاءه صفة الاستعجال المكرر، فسيكون للمجلس رأي آخر. وعندها يكون لكل حادث حديث.

الرئيس: حضرة الزملاء،

تبين في الجلسة السابقة، وألفت نظر الحكومة إلى ذلك، تبين أن الحوار في هذا الإطار، أقل ما يقال فيه، إنه كان حواراً أخرس أطرش.

الحكومة تقول، إذا رفض المجلس، يكون لكل حادث حديث، والمجلس يسأل ما هو موقف الحكومة. فإذا بقي الحال على هذا المنوال، فالرئاسة لن تطرح اقتراح مشروع القانون، وبل ستطرح مشروع القانون القاضي بفتح اعتماد المليون ومئتي ألف ليرة.

الكلمة لحضرة النائب الأستاذ بطرس حرب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بطرس حرب: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

إن الاقتراح الذي تقدم به زميلنا الأستاذ أبو فاضل، يتضمن أسباباً موجبة عديدة، منها ما هو وجيه ويفرض علينا أن نبحثه بجدية، وأن لا نتقاذف الكرة نحن والحكومة بقصد إلقاء تبعة إرجاء الانتخابات البلدية على بعضنا البعض فلنتصارح مرة واحدة، ولنقف أمام مسؤولياتنا، كمجلس نيابي وكحكومة.

يقترح الزميل بأن تؤجل الانتخابات البلدية حتى نهاية سنة ١٩٧٤. ويتضمن هذا الاقتراح شرطاً وهو، بما أن الحكومة تعد مشروعاً جديداً لقانون البلديات، وهنا أتوقف عند الذي قاله الزميل بشير الأعور، إن هذا المشروع الجديد يتعلق بكيفية الانتخاب أيضاً، إذ إنه ينص على التعيين والانتخاب، ينص على تجمع البلديات، وهذا غير وارد في القانون القديم وعلى عدد الأعضاء أيضاً وعلى إمكانية إنشاء مجلس بلدي في قرية حسب عدد أعضاء هذه القرية.

انطلاقاً من هذا الموضوع وبالنسبة لأساس قانون البلديات الحالي حول صلاحيات البلدية بالذات الذي نحن، كمواطنين من أبناء قرى لا تتمتع البلديات بصلاحيات إطلاقاً، بل تخضع بالنتيجة لرقابة سلطة الوصاية، وهي القائمقام والمحافظ، وهي عاجزة، والحال على ما هي عن الإقدام على أي مشروع عمراني أو إنمائي يعود بالخير على القرى، وبالنسبة لأن هذه البلديات تحت ظل هذا القانون عاجزة عن القيام بأي مشروع يعود بالخير على القرى خاصة وأن سلطة الوصاية تكبل هذه البلديات وتحيل رؤساء البلديات إلى التفتيش عندما يخرج رئيس البلدية عن صلاحياته، وبالنسبة لأن القانون الجديد حسب ما بلغنا، يفسح في المجال أمام البلديات للتمتع بصلاحيات واسعة تمكنها من القيام بما يترتب عليها، فإنني أتبنى مشروع الزميل الأستاذ منير أبو فاضل، لافتاً الحكومة إلى الشرط الذي يتضمنه، ألا وهو أن تتعهد الحكومة أمام هذا المجلس بالإسراع بوضع المشروع القانون الجديد للبلديات، وبإرساله إلى المجلس النيابي خلال مهلة لا تتعدى الشهر، لكي يتسنى لهذا المجلس إقرار هذا المشروع الجديد، لكي تجري الانتخابات الجديدة على ضوئه. وفي حال عدم تعهد الحكومة بهذا الأمر فأنا من الداعين إلى عدم إرجاء الانتخابات البلدية إطلاقاً، إذ أنه لم يعد عندئذ من مبرر للإرجاء. وإذا تعهدت الحكومة، نحن مع الإرجاء، وإذا لم تتعهد الحكومة نحن ضد الإرجاء، لذلك نطلب الجواب من الحكومة حول هذا الموضوع لكي نتمكن من تحديد موقفنا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد المجيد الرافعي.

عبد المجيد الرافعي: دولة الرئيس، لقد رفض المجلس أول أمس اقتراحاً بإرجاء الانتخابات البلدية، فلا أدري لماذا يعاد الحديث عن التأجيل من جديد سيما وأن الأكثرية الساحقة من البلديات والمجالس

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

البلدية في وضع سيىء، وأنه لا يجوز ديمقراطياً أن تبقى بلديات إما معينة أو مستمرة أكثر من إحدى عشرة عاماً. لذلك فإني أعارض بشدة تأجيل الانتخابات البلدية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رشيد الصلح.

رشيد الصلح: دولة الرئيس، أنا مع المشروع الذي تقدم به الزميل الأستاذ منير أبو فاضل. وسأبين أسباب ذلك مختصراً.

نحن لسنا ضد الانتخابات، بل نحن نتشبث بإجراء انتخابات في مدينة بيروت. ولكن القانون الحالي للبلديات يجعل من المجلس البلدي لمدينة بيروت مجلس كتاب عدل، لا يملكون أية صلاحية ولا يستطيعون تقرير أي شيء بالنسبة للبلديات. نحن حين نطالب بالتأجيل، نطالب بالتأجيل كي تتمكن الحكومة من إقرار، أو من وضع المشروع الموجود لدى مجلس الوزراء، والذي يعطي بلدية بيروت بصورة خاصة صلاحيات واسعة يمنع عنها الوصاية الموجودة حالياً، ويجعل منها مؤسسة ديمقراطية مستقلة لا تخضع لأية وصاية. والحكومة كانت وعدتنا بأن تنجز هذا المشروع وترسله إلى المجلس بأسرع وقت ممكن، ونحن نتمنى الآن على الحكومة بأن تسرع بإقراره خصوصاً وأنه موجود على جدول أعمال مجلس الوزراء، لكي يكون المجلس واضعاً يده على تشريع يعطي المجالس البلدية، وخصوصاً في المدن الكبرى، الصلاحيات التي تعطى عادة حسب الأنظمة الديمقراطية للمجالس البلدية، لذلك فإنني أوافق على مشروع الزميل الأستاذ منير أبو فاضل. وأتمنى على المجلس إقراره. ونحن نتمنى على الحكومة، ولا أعتقد أن الحكومة ستتخذ مناً موقفاً مغايراً. وإذا اتخذت موقفاً مغايراً، فلكل حادث حديث.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم دولة الرئيس رشيد كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، إنني أهنىء الحكومة التي ثبتت عند موقفها بضرورة إجراء الانتخابات البلدية، وإنني أستغرب قول رئيس الحكومة بأنها لم تبد رأياً حتى الآن. وعذره أنه كان غائباً.

كلنا يدرك ما جرى في جلسة نهار الثلاثاء، وكلنا اتفقنا في النهاية على ضرورة إجراء الانتخابات البلدية في المواعيد التي حددها معالي وزير الداخلية. ولقد علمنا من دولة رئيس الحكومة بالوكالة في الجلسة الماضية بأن مجلس الوزراء قد أرسل مشروع قانون باعتماد مليون ومئتي ألف ليرة، فأخطأ، إذ إن مجلس الوزراء في الأمس فقط أقر هذا المشروع والذي وصل إلينا اليوم.

على كل حال، إن الذي قاله /سميي/ رشيد بك الصلح، هو نفسه ما يدعوني إلى الإلحاح بضرورة إجراء الانتخابات البلدية، وأنا أعده باسم أكثرية هذا المجلس بأننا سنوافق على إعطاء الصلاحيات، كل الصلاحيات للمجالس البلدية عندما تنبثق عن الانتخابات التي نطالب بها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لأن هذه الصلاحيات لا علاقة لها البتة بما نبحثه الآن فنحن أمام مبدأ: هل ستجري الانتخابات أم لا؟ ونحن نقول: بأن الحكومة لا شك هي مع الديمقراطية ومع مصلحة هذا الشعب الذي يطالب باسم مصلحته بأن يكون في كل قرية وفي كل دسكرة وفي كل مدينة مجلس بلدي يمثل رأي المواطنين ويعمل على خدمتهم. وكيف يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق الانتخابات؟ ونحن عندما نطالب الحكومة كما ورد بمشروع القانون المقدم من الزميل الأستاذ منير أبو فاضل بأن تسرع في تعيين اللجان البلدية حيث تكون المجالس محلولة، فكم تمنينا سابقاً أن تقوم الحكومة بهذا الواجب البديهي الطبيعي، ولكنها مع الأسف لم تفعل إلا نادراً وحيث فعلت يا ليتها لم تفعل، لأنها فعلت تحت تأثير الانفعال ولأسباب سياسية، ليس إلا. على كل حال، لقد علمت بأنهم لا يعينون اللجان المطلوبة، ذلك لأن التعيين يخلق الصعوبات والاعتراضات والمشاكل للحكومة. ونحن قد تعودنا مع هذه الحكومة بأنها لا تريد المشاكل بل تريد التهرب منها. وقد تكون على حق، لأن الحكم يجب أن يستقر على مقاعد من حرير.

وهكذا بفضل سياسة النعامة التي تتجاهل كل ما يقوم في البلاد من مشاكل وقضايا لا تواجهها بأي حل، إنما تواجهها بالاستسلام أمام كل طالب حق.

وعلى ذلك، فأنا أرجو من المجلس الكريم أن نجرب هذه التجربة الديمقراطية الصحيحة وأن نثق بهذا الشعب وبوعيه، ونحن سنرى غداً عندما تجري الانتخابات بأننا، بموقفنا هذا، قد أدينا أكبر خدمة لمصلحة هذا البلد، ذلك لأن المجالس البلدية المعطل معظمها والمحلول أكثرها. لا بد من أن يصار إلى إيجاد مجالس بلدية جديدة تتحمل مسؤولية العمران والتنمية والتطوير في المدن والقرى اللبنانية. وهذا لن يتم إلا عن طريق إجراء الانتخابات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: دولة الرئيس، أيها السادة،

حكاية الانتخابات البلدية أصبح لها تاريخ طويل، نعم، اثنتا عشرة سنة مرت على ولاية المجالس البلدية والهيئات الاختيارية، وكنا لأسباب وأسباب نمدد ونؤجل بحجة الظروف والملابسات وغير ذلك من الأعذار التي كنا نحتج بها في حينه.

اليوم نعيش مرحلة دقيقة وطريفة في آنٍ واحد. سبق لهذا المجلس، يا دولة الرئيس، أن مدد ولاية الهيئات البلدية والاختيارية، وذلك منذ أقل من سنة تقريباً، وعندما عرض هذا التمديد، أذكر جيداً، أن دولة الرئيس رشيد كرامي تقدم باقتراح على أن تكون نهاية هذه الولاية، على ما ذكر، آخر شهر أيار. وذلك اعتقاداً منا بأن الحكومة الجليلة الموقرة ستقر مشروع قانون الانتخابات البلدية. هذا المشروع يا دولة الرئيس موجود في مجلس الوزراء، تناقله الوزراء عدة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

مرات، وعرض في جلسة علنية ثم أرجىء، وهكذا باتت القضية في مجلس الوزراء، حتى اقتربنا من موعد المهلة للدعوة الانتخابية.

هذه نبذة تاريخية من ورائها حكمة، أريد أن أبين للرأي العام وعن قصد، من هو المسؤول عن التأجيل؟ هذا المجلس؟ أم هذه الحكومة؟

عندما حان موعد الدعوة، وجهت الدعوة للناخبين. وجهت الدعوة للناخبين ولم تقترن هذه الدعوة بمشروع قانون لتأجيل النفقات الانتخابية، وكأنهم أرادوا أن يقولوا للناس لا تصدقونا، لسنا في معرض انتخابات بلدية.

وبالفعل هذا هو موقف الشعب اليوم. جميع الناس لا يصدقون الحكومة بأنها جادة في إجراء الانتخابات، وأن التصريحات التي كان يدلي بها معالي وزير الداخلية السابق، ويقول: نحن دعونا الناس، ونحن مع الانتخابات، وليتحمل المجلس مسؤوليته.

دولة الرئيس صبري حمادة يقف أمامنا ويقول: نحن، بناء للوعد، جئنا بهذا القانون. عال. يا دولة الرئيس، كرامة هذا المجلس من كرامة الشعب ومن كرامتك أنت.

بالأمس، كما تفضل دولة الرئيس، وقفنا مع الانتخابات واليوم يجب أن ننتهي من هذه المهزلة، ويعرف الرأي العام بأن هذه الحكومة هي المسؤولة عن تأخير الانتخابات.

وأؤكد لكم أيها السادة، لو أقرينا اليوم مشروع قانون الحكومة المعجل المكرر لن تستطيع الحكومة أن تجري الانتخابات في موعدها، ولماذا؟ هناك لوائح انتخابية أيها السادة، لم تطبع ولم توزع ولا يمكن للحكومة أن تؤمن الانتخابات في موعدها المحدد.

هذا أمر يجب أن نعرفه جميعاً، ويجب أن يكون لدولة رئيس مجلس الوزراء الجرأة بأن يقول: إننا لن نستطيع. نحن لم نهيىء الشعب اليوم، الشعب ليس مهيئاً لإجراء الانتخابات البلدية، ليس هناك من يترشح للانتخابات البلدية لأنه يعلم بأن الحكومة غير جادة في إجراء الانتخابات.

وأنا أيها السادة، مع الانتخابات، ومع ما قاله دولة الرئيس رشيد كرامي، لولا أن هناك عجزاً فعلياً عن إجرائها.

ومن أجل ذلك أيها السادة، نحن نناشد الحكومة ونطلب منها أن تقرّ اقتراح قانون الانتخابات البلدية فوراً وترسله إلى هذا المجلس، لأنه يجب أن يكون لدى المجلس الوقت الكافي لإقرار هذا القانون قبل آخر السنة.

من أجل ذلك، إنني أوافق على اقتراح القانون بالتأجيل. وأرجو الزملاء الكرام أن يعلموا بأننا لسنا نحن المسؤولين عن تأجيل هذه الانتخابات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمد بيضون.

محمد بيضون: دولة الرئيس، من الأقوال التي سمعنا ما يثبت لنا أن هناك استحالة مادية لإجراء الانتخابات في مواعيدها. فكل انتخابات تتطلب جواً خلاله يتقدم المرشحون ويعلنون عن برامجهم ويتداولون والمواطنين، ثم يجري الانتخاب في موعده.

إن تحضير الأجواء الانتخابية لم يحصل، وتحضير الوسائل المادية التي تمكن الدولة من إجراء الانتخابات لم يحصل. وأنا أخشى، وقد خشيت بالأمس، أن تجري الانتخابات قبل إقرار مشروع قانون البلديات الجديد. وقد أكد لنا الآن الزميل الأستاذ بشير الأعور أنه في حال إجراء الانتخابات على ضوء القانون الحالي، فلن يؤتى إلى هذا المجلس بمشروع جديد للبلديات.

لقد طالبت وما زلت أطالب بعدم إجراء الانتخابات إلا بعد إقرار مشروع قانون البلديات الجديد. لم أطالب بذلك يا دولة الرئيس، لأن القانون الحالي لا يمنح المجلس البلدي في بيروت الصلاحيات الكافية ويجعل من أعضائه كتاب عدل كما قال زميلنا الأستاذ رشيد الصلح، لا، لم أطلب ذلك، لأن القانون الحالي يعطي المجلس البلدي لمدينة بيروت كل الصلاحيات والصلاحيات يمارسها. إنما، ونعلم جميعاً أن القانون الحالي هو الذي يقيد البلديات في المحافظات الأخرى ومجالسها عن الإنتاج وعن العمل لأن الوصاية تمر عن طريق القائمقام ثم المحافظ ثم رئيس دائرة البلديات ثم الوزير. إن هذا التسلسل الإداري هو الذي حال ويحول حتى اليوم دون تنمية القرى وتنمية البلديات في المحافظات اللبنانية، غير بيروت. لذلك، يا دولة الرئيس، أصر وأطلب من الزملاء الكرام أن يقروا أولاً مشروع قانون البلديات الجديد ثم قبل الإقرار نفسح المجال للحكومة لتهيىء وتحضر الوسائل اللازمة لإجراء الانتخابات حتى إذا ما انتهت نهاية العام دعي المواطنون إلى الانتخاب وأجريت وفقاً للأصول وعلى ضوء أحكام تمكن فعلاً وحقيقة البلديات من التنمية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الحكومة: نحن قد أتينا بقانون المليون والمائتي ألف ليرة لأن الرغبة ظهرت في إجراء الانتخابات ولكي نثبت أننا نحن نماشي المجلس في رغبته. طبعاً، عندما يقترح أحد الأعضاء الكرام الأستاذ منير أبو فاضل التأجيل بسبب أن هنالك مشروع قانون يعد. نعم إن هنالك مشروع قانون موضوع الدرس الآن في مجلس الوزراء ولو لم يكن هنالك رغبة في إحداث قانون للبلديات أفضل من الحالي لما كنا اليوم نتعب أنفسنا في درس هذا القانون لكي نأتي به ونطرحه عليكم. فإذا كان هنالك رغبة في أن تجري الانتخابات على القانون الجديد ويتوقف ذلك على أن يأتي هذا القانون بسرعة، فإننا نحن، بديهياً، آتون بهذا القانون بسرعة ولن يتجاوز ذلك شهراً واحداً. فلكم أن تقرروا أنتم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: صفة الاستعجال المكرر مطروحة من يوافق على إعطاء المشروع صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

أكثرية.

الرئيس: أعطي المشروع صفة الاستعجال المكرر،

بالأساس، هنالك تعديل تقدم به الزميلان الأب الدويهي، وفؤاد لحود فقط. هذا التعديل يقول: «تمدد ولاية المجالس البلدية والمختارين والهيئات الاختيارية واللجان القائمة بأعمال المجالس البلدية لتاريخ أقصاه ٣١/ك١ سنة ١٩٧٤». أي دون ذكر أي صلاحية للحكومة بتعيين لجان جديدة.

الرئيس: من يوافق على اقتراح التعديل يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل التعديل، تتلى المادة الوحيدة معدلة.

فتليت المادة التالية معدلة:

تمدد ولاية المجالس البلدية والمختارين والهيئات الاختيارية واللجان القائمة بأعمال المجالس البلدية لتاريخ أقصاه ٣١/ ١٢/ ١٩٧٤.

الرئيس: من يوافق على المادة معدلة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة معدلة والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فتلي القانون برمته، ونودي حضرة النواب بأسمائهم.

ـ إجماع ـ

الرئيس: صدق القانون بالإجماع.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نديم سالم في مناقشة الموازنة.

نديم سالم: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام.

من المعلوم أن الموازنة هي من الوسائل الرئيسية التي تملكها الحكومة لتوضح من خلالها سياستها العامة وتضع الخطوط الكبرى لمعالجة المشكلات أو بالأحرى الأزمات الاجتماعية والتربوية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والمالية التي يتخبط بها البلد اليوم. وإنني أتساءل هل جاءت الموازنة بفذلكتها وأهدافها على مستوى الأحداث التي يعانيها المجتمع اللبناني أم هي موازنة عادية إنه يصح تسميتها موازنة تصريف أعمال ولا عجب في ذلك فكيف نطلب من الحكومة أن تتفرغ لدرس الأمور بالجدية والعمق المطلوبين. عندما يكون هم دولة الرئيس الوحيد استقطاب رؤساء الكتل حول المآدب تمسكاً بكرسي الحكم المهتز. وعندما يكتفي معظم الوزراء من السلطة بالمظاهر والاجتماعيات.

لا أود أن أتوقف أمام بنود الموازنة، بل إنني أنتهز الفرصة لأبدي رأياً متواضعاً في صميم الأحداث التي تزعزع الوضع العام حالياً.

مما لا شك فيه، هناك أزمة ثقة بين الشعب والحكومة، وأزمة بين المجلس والحكومة. وأزمة الثقة بين الشعب والحكومة أزمة عميقة تعود لأسباب بعيدة المدى والجذور. ولا تقع مسؤوليتها على هذه الحكومة وحدها بل على معظم الحكومات السابقة. لكن هذه الحكومة زادت الأزمة عمقاً بسبب ترددها وعجزها عن التقرير. فالعقلية المسيطرة على الحكم ليست على مستوى الأحداث التي تتفجر بين الحين والآخر فكأن بالحكومة تنجر جراً وراء التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية. لا تنفذ المطالب إلا تحت الضغط والإكراه والإضرابات، وهذه أخطر الأمور التي عودنا عليها الشعب والأمثلة على ذلك أكثر من أن تعد وتحصى. فالجامعة اللبنانية لم تنشأ وتتوسع إلا بالعنف والاضرابات. والنظام التربوي لم يتطور إلا بالإضرابات. لنتذكر فقط إضرابات المعلمين الرسميين المتتالية.

تؤكد الحكومة بأن جميع المواد الغذائية مؤمنة للمستهلكين بأسعار معينة، وعندما يبحث هؤلاء في الأسواق يجدوا أن بعضها يختفي تارة ويظهر طوراً بأسعار مرتفعة عن تسعيرة الحكومة وإلى هنالك.. وهل هنالك دليل ساطع على انعدام الثقة بين الشعب والحكومة أكثر من عدم تقدم مرشحين للانتخابات البلدية في الشمال مؤخراً، بالرغم من تعيين الحكومة لمواعيد هذه الانتخابات.

اعترفت هذه الحكومة كسابقاتها بأن النظام الضرائبي غير عادل وبحاجة إلى تعديل حتى لا ينحصر دفع الضرائب المباشرة بأصحاب الدخل المحدود. بينما يدفع أصحاب المداخيل الضخمة ضرائب رمزية كأن استقرار البلد الاجتماعي لا يعنيهم وإلى الآن رغم التطبيل والترميز على الراديو والتلفزيون لم تقدم الحكومة على أي تدبير يضع حدوداً لهذا الاستهتار وعدم المسؤولية.

أيها الزملاء، إن الشعب ينعت الحكومة وينعتنا معها بالكذب والتضليل والارتهان للمحتكرين. إنها لتجربة مرة، تجربتنا نحن النواب الجدد من الحياة البرلمانية. فمن جهة حكومة فضفاضة مستهترة بالمجلس، لا يحضر معظم وزرائها الجلسات ولا يتنازل بعضهم كوزير الأشغال الجليل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

للاشتراك حتى بمناقشات اللجان البرلمانية. ومن جهة أخرى، رؤساء كتل مع أكثرية ساحقة تتهم الحكومة بالعجز والضعف دون أن تقدم على سحب ممثليها منها. وبين استهتار وتردد الحكومة وحيرة المجلس تعقدت الأمور وتفاقمت. وأنا أتساءل أين الحل. الحل لا يكون بتبديل حكومة بحكومة مع استمرار الحكم التقليدي، فمن الضروري الإتيان بحكومة على مستوى الأحداث ذات منهاج واضح، تعرض للشعب بصراحة كلية الحلول التي تراها لمعالجة المشاكل الاقتصادية والتربوية والجنوبية معالجة جذرية مستقبلية. وإلا إذا اكتفينا بتبديل حكومة بحكومة فإن الهوة ستزداد بين الحاكم والمحكومين وسينهار هذا النظام بأسرع مما يتصوره الممسكون بكرسي الحكم، لربما بات من المستحسن فتح مجال الحكم أمام الأقطاب ليتحمل كل منهم مسؤوليته بجرأة وإخلاص متناسين خلافاتهم الظاهرية، فمن الضروري أن يكون لدينا حكومة تتسلح بالحزم والعزم الكافيين لهيبة الحكم، لا أن تتستر وراء رئاسة الجمهورية في تقرير كل شاردة وواردة. فهيبة الحكومة تكون في تقرير المطالب عند الاقتناع بها لا عشية الإضرابات كما حصل مؤخراً مع العمال. وهيبة الحكومة تكون بوضع حد لموجة حمل السلاح واستعماله في كل المناسبات. وهيبة الحكومة تكون بمصارحة الشعب بالحقائق كما هي لا بالتهرب والمماطلة. وهيبة الحكومة تكون بفرض ضرائب تصاعدية دون التخوف من ردود الفعل. لكن عندما يتحول الحكم إلى تردد في التقرير والتنفيذ وتخوفاً من فرض هيبة القانون والاعتراف بمناطق محرمة على قوى الأمن، عندئذ تتشرشح الحكومة وتعمل على نشر الفوضى ولا يبقى أمامها سوى الاستقالة والسلام.

الرئيس: إذاً، إن مشروع القانون الوارد من الحكومة بفتح اعتماد إضافي لتأمين نفقات الانتخابات البلدية، أعطي الصفة العادية، وأحيل إلى اللجان.

يتل ملخص محضر الجلسة.

فتلي ملخص محضر الجلسة التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد العادي الأول ١٩٧٤ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس والعشرين من آذار سنة ١٩٧٢ برئاسة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: عادل عسيران، عبد اللطيف الزين، فهمي شاهين، فريد سرحال، يوسف حمود، أحمد إسبر، آرايروانيان، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، كمال جنبلاط، مرشد الصمد، موريس فاضل، جوزف سكاف، حسن الميس، ناظم القادري.

واعتذر السادة: بهيج تقي الدين، فؤاد نفاع، الأمير مجيد إرسلان، عبدو عويدات، فؤاد طحيني، عبد الله

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الراسي، موريس زوين، أمين الحافظ، ادوار حنين، طارق حبشي، بيار دكاش، رشيد الصلح، توفيق عساف.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تقي الدين الصلح، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: جوزف شادر، سورين خان اميريان، عثمان الدنا، ميشال ساسين، نصري معلوف، علي الخليل، كاظم الخليل، نزيه البزري، البير مخيبر، إميل روحانا صقر، انطوان فرنجية، فؤاد غصن، حسن الرفاعي، صبري حمادة.

افتتحت الجلسة: وتابع المجلس مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٧٤. فتكلم النواب السادة:

لويس أبو شرف، فريد سرحال، عثمان الدنا، الأب سمعان الدويهي، نديم نعيم. ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء.

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس في ٢٨ آذار سنة ١٩٧٤ استأنف المجلس مناقشة مشروع الموازنة، فتكلم النواب السادة: آرايروانيان، فؤاد طحيني، خاتشيك بابكيان، بطرس حرب، عبد اللطيف الزين، ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية والنصف بعد الظهر.

وفي الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم نفسه، عاد المجلس إلى مناقشة مشروع الموازنة العامة فتكلم السادة: محمد يوسف بيضون، بطرس حرب، عبد اللطيف الزين. ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء.

وفي الساعة السادسة والنصف من مساء الثلاثاء في ٢ نيسان ١٩٧٤ استأنف المجلس مناقشة مشروع الموازنة فتكلم العقيد فؤاد لحود والأستاذ صالح الخير. ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف.

وفي الساعة السادسة والربع من مساء الثلاثاء في ٩ نيسان، اجتمع المجلس وبعد أن ألقى دولة رئيس المجلس ودولة رئيس الحكومة ودولة الرئيس صائب سلام، والأستاذ نجاح واكيم كلمة تأبينية بالمرحوم جورج بومبيدو رئيس جمهورية فرنسا، وقف المجلس ثلاث دقائق صمت حداداً عليه. وانتقل المجلس إلى مناقشة مشروع الموازنة فتكلم النائبان، طلال المرعبي وجميل كبي بعد أن كان بعض النواب أثار موضوع الانتخابات البلدية ورفعت الجلسة، في الساعة التاسعة والربع.

وفي الجلسة المنعقدة نهار الخميس الواقع في ١١ نيسان سنة ١٩٧٤، درس المجلس اقتراح مشروع قانون مقدم من الأستاذ منير أبي فاضل بتمديد ولاية المجالس البلدية والمختارين والهيئات الاختيارية فصدقه معدلاً وانتقل المجلس إلى متابعة مناقشة مشروع الموازنة العامة، فتكلم الأستاذ مخايل الضاهر والأستاذ نديم سالم.

وتلي الملخص وصدق

to obtain the original document, please contact M. Adrian Daher

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف ليلاً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٦ نيسان سنة ١٩٧٤ الساعة السادسة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

رئيس مصلحة الجلسات والمحاضر

عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثالث عشر ـ العقد العادي الأول
الجلسة الرابعة
المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٧٤

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق قانون قطع حساب موازنة عام ١٩٧٢ والموازنات الملحقة

٢ ـ تصديق الأبواب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد العادي الأول لعام ١٩٧٤ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٣ نيسان ١٩٧٤ برئاسة دولة الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: حسن الميس، سالم عبد النور، عزيز عون، مرشد الصمد.

واعتذر السادة: ادوار حنين، موريس زوين، الأمير مجيد ارسلان، فؤاد نفاع، ريمون اده، رينه معوض، فؤاد الطحيني، أحمد اسبر.

وتمثلت الحكومة بالسادة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تقي الدين الصلح وأصحاب المعالي الوزراء: فؤاد غصن، بهيج تقي الدين، صبري حمادة، البير مخيبر، ميشال ساسين، علي الخليل، كاظم الخليل، سورين خان أميريان، توفيق عساف، نصري المعلوف، جوزف شادر، جوزف سكاف، عثمان الدنا، حسن الرفاعي، طوني فرنجية، إميل روحانا صقر، إدمون رزق.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المعتذرون تتل أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المغيبون تتل أسماؤهم.

تليت

الرئيس: حضرة الزملاء، مناقشة الموازنة بصورة عامة لم يبق من المتكلمين إلا السيدين رشيد الصلح

ورشيد كرامي، وبما أنهما غائبان لذلك نعطي الكلمة للرد على المناقشة العامة للحكومة.

الكلمة لدولة رئيس الحكومة، وزير المالية،

رئيس الحكومة: حضرات السادة النواب الكرام،

لقد تابعت الحكومة باهتمام مناقشتكم لموازنة عام ١٩٧٤ ومناقشتكم من خلالها السياسة المالية والسياسة الضرائبية.

لقد تناول الكثير من الآراء قضايا هامة وأموراً ملحة كما اشتمل عدد من هذه الآراء على وجهات نظر صحيحة ومفيدة.

أود هنا أن أوجز أهم هذه القضايا وأن أبين بوضوح موقف الحكومة منها والطريقة التي تنوي اتباعها في معالجتها.

إن أهم القضايا التي طرحت هي:

أولاً: تركيب الموازنة وما تشكو منه من ارتفاع النفقات الإدارية.

ثانياً: عدم تمكن الإدارة من انفاق الاعتمادات المرصدة وارتفاع أرقام الاعتمادات المدورة.

ثالثاً: سياسة الدعم أو تأمين المواد الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة أو بأسعار معتدلة والعجز المتزايد في حساب عدد من الصناديق المستقلة.

رابعاً: السياسة الضرائبية ومسألة تزايد الفروقات بالدخل وبالثروة.

خامساً: قضية التحقق والجباية وتدريب المراقبين وتأهيلهم لتأمين تطبيق صحيح للقوانين الضرائبية.

بالنسبة إلى الموازنة وتركيبها أو تبويبها خيل إليّ عندما سمعت بعض السادات اللبناني أن المشكو منه بالقول إنها موازنة تقليدية هو إعداد الموازنة وتبويبها إلا أن متابعتي للنقاش بينت لي أن المشكو منه هو قلة الاعتمادات المرصدة للمشاريع الإنمائية بالنسبة إلى الاعتمادات المرصدة للرواتب والأجور والنفقات الجارية الأخرى.

أيها السادة، إن تقليدية أو عدم تقليدية الموازنة ونسبة ما يرصد منها للإنماء أمران مختلفان تماماً. فالأمر الأول أي ما يتعلق بإعداد الموازنة وطريقة تبويبها وتقديمها يعني بجعل الموازنة أداة طيعة وملائمة للتحليل العلمي لقضايا الدولة الاجتماعية والاقتصادية، وللسياسة الرسمية في هذا المجال، فتطوير الموازنة العامة بهذا المعنى يجعل بالإمكان أولاً، تحليل النفقات العامة ونمطها وتبيان الاتجاهات والأفضليات الأساسية فيها ويساعد على بلورة معالم السياسة الاقتصادية وتحقيقها من خلال تطوير الانفاق العام، وجعله يعكس بصدق هذه المعالم. وثانياً: يمكن تطوير الموازنة من تحليل الكلفة للمشاريع التي تنفذها الدولة وبالتالي مقارنة كلفتها بكلفة المشاريع المماثلة التي يحققها القطاع الخاص أو مقارنة الكلفة بين مشروع حكومي معين ومشروع حكومي آخر مماثل له.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

إن أحداً من السادة النواب لم يشر إلى تطوير الموازنة بهذا المعنى ومع ذلك أريد أن أشدد على هذا المفهوم لتطوير الموازنة وأن أقر بأن مسؤولية هذا التطوير تقع على عاتق وزارة المال. وهنا أعلن لكم أن وزارة المال قد أعدت برنامجاً خاصاً بذلك وهو يقضي أولاً: بإعداد التبويب الوظيفي للموازنة. وقد تحقق هذا التبويب فعلاً وهو ينشر سنوياً مع الموازنة.

وثانياً: إعداد تبويب اقتصادي للموازنة ووزارة المال هي حالياً في طور الإعداد لتحقيقه.

أما ما قصده، السادة النواب بالمطالبة بتطوير الموازنة وما شكوا منه من أن الموازنة تأتي نسخة عن الموازنات السابقة بأرقام أضخم فلعلهم قصدوا أن الاعتمادات المرصدة للمشاريع الإنمائية تشكل نسبة صغيرة من مجموع الاعتمادات. مثل هذا التطوير المطلوب اسمحوا لي أن أقول، إن مسؤوليته تتوزع بين الحكومة من جهة، باعتبارها هي التي تهيىء لوزارة المال عناصر الموازنة وبين مجلسكم الكريم باعتباره هو الذي يصدق القوانين التي تجيز للحكومة تحديد المشاريع والقوانين التي تؤمن من الواردات للتمكن من زيادة الطاقة على التمويل.

هناك جزء كبير من اعتمادات الموازنة يشكل نسبة تتراوح بين ٦٠ و٧٠ بالمئة من مجموع الموازنة يمثل نفقات ملزمة ومتكررة وهي تمثل تقريباً مجمل الاعتمادات التي تصفها بالنفقات الإدارية. إن سياسة وزارة المالية المعلنة تكراراً والمثبتة دائماً في فذلكة الموازنة والممارسة بصدق وبكل جدية هي الحد من تزايد هذه النفقات إلى أقصى ما يمكن تبريره منطقياً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ما يقال عن وجوب ضغط هذه النفقات أي تخفيضها، هو قول غير واقعي ولا يمكن تنفيذه. إن إلزامية هذا الجزء من الاعتمادات تعني بكل بساطة ربط ما يعادله من الواردات العامة وهو حوالي ٨٠ بالمئة من مجموع هذه الواردات.

وما يتبقى من الواردات العامة يضاف إليه ما يمكن توفيره عن طريق الاقتراض في نطاق السياسة المالية السليمة يمثل الموارد الحرة التي يمكن أن يخصصها القطاع العام للتنمية، وما يمكن عملياً تأمينه من هذه الموارد الحرة ضمن سياسة سليمة للاقتراض هو محدود نسبياً. ولا يمكن حالياً أن يكفي لتمويل التنمية المطلوبة. وأريد أن أوضح هنا أن الاقتراض للتنمية لا يعني أن الغير سيتحمل أعباء التمويل. إنه يعني فقط توزيع هذه الأعباء زمنياً فقط. وفي النهاية فإن طاقتنا على الدفع هي التي يجب أن تؤمن تحمل هذا العبء. انطلاقاً من هذه الحقيقة وفي ضوء تطور النفقات العامة الإدارية والجارية بالنسبة إلى تطور الواردات العامة الحقيقية يستنتج بوضوح أنه إذا كنا نرغب فعلاً بتطوير الموازنة بالمعنى المقصود هنا، أي إذا كنا نرغب فعلاً بزيادة الانفاق الإنمائي وبتسريع الإنماء وتوسيع رقعته، لا بد لنا من تحقيق أمرين: أولاً اعتماد العلم والتقنية الحديثة في اختيار المشاريع وفي إعدادها للتنفيذ وتنفيذها، ثانياً أن نعزز الواردات العامة ونؤمن زيادتها بالقدر الكافي لتوفير التمويل لهذه المشاريع.

من السهل والمستحب أن نطلب تنفيذ المشاريع الإنمائية وأن نطالب بإنماء البلاد اقتصادياً واجتماعياً وهذه المطالبة هي بديهية وشعبية إلا أنه من واجبنا كمسؤولين عن مستقبل هذا البلد أن نقول بتحمل أعباء التنمية وأن يكن القول بتحمل أعباء لا يلقى عادة استحساناً وتجاوباً في كثير من الأوساط ولا بد هنا من طرح أمرين هامين أثارهما عدد من السادة النواب:

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

أولاً ـ تأمين الموارد الإضافية عن طريق تحسين طرق التحقق والجباية.

ثانياً ـ الشك في إمكانية تحقيق المشاريع الإنمائية نظراً لتزايد أرقام الاعتمادات المدورة، لماذا تتزايد هذه الاعتمادات؟

إن محدودية طاقة الإدارة على التنفيذ ليست السبب الوحيد لهذا التزايد وربما ليس هي السبب الأهم. هناك عدة أسباب لذلك، ذكر أهمها:

أولاً ـ تزايد اعتمادات الجزء الثالث أي تزايد اعتمادات المخصصة للمشاريع الإنمائية أو استمرار هذا التزايد، وبالتالي تزايد العبء الذي يتطلبه التنفيذ بسرعة.

وإذا علمنا أن مبلغ ٦٢٥ مليون ليرة المدور من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٣ لا يمثل اعتمادات مرصدة في موازنة عام ١٩٧٢. دورت إلى عام ١٩٧٣، بل إنه يمثل مجموع الاعتمادات المرصدة في موازنات السنين السابقة ولما تنفق بعد، وأن من أصل هذه الاعتمادات هناك اعتمادات بمبلغ ٣٧٦ مليون ليرة أي حوالى ٦٠ بالمئة من مجموع الاعتمادات المدورة قد تم عقدها فعلاً، إذا أدركنا هاتين واستمرار هذا التزايد، وبالتالي تزايد العبء الذي يتطلبه التنفيذ بسرعة.

ثانياً ـ يجب أيها السادة أن نقر بمشاركتنا نحن كحكومة وأنتم كنواب بالمسؤولية، فإن قسماً من الاعتمادات يرصد لمشاريع لم تعد دراستها وهي غير جاهزة للتنفيذ وغالباً ما تدور هذه الاعتمادات عدة مرات قبل أن توضع الدراسات النهائية اللازمة.

ثالثاً ـ هناك سلسلة من الاجراءات من معاملات التخطيط إلى معاملات الاستملاك وغيرها من المعاملات الإدارية الفنية التي كثيراً ما تعيق المباشرة بالتنفيذ حتى ولو كانت الدروس الفنية جاهزة، كلياً، وقد تؤخره أشهر وسنوات وتحتم بالتالي تدوير الاعتمادات.

إنني أورد هنا هذه الأسباب لا لتبرير تدوير الاعتمادات بل للتعرف على حقيقتها، بقصد معالجتها ودفع التنفيذ وتحقيق الطابع الإنمائي للموازنة.

إن حكومتنا قد ترجمت هذه الرغبة أو النية فعلاً ولم تبقها قولاً.

فهي قد ركزت على اختيار المشاريع الإنمائية العامة واتخذت الاجراءات اللازمة لوضع الدروس الفنية وتهيئتها للتنفيذ ومن ثم إعداد مشاريع القوانين اللازمة لرصد الاعتمادات المطلوبة. والغاية كما قلنا التوسع بتحقيق المشاريع الإنمائية الأساسية ولتأمين السرعة بالتنفيذ. وإنني أورد هنا على سبيل المثال وليس الحصر المشاريع التالية:

أولاً ـ أوتوستراد بيروت طرابلس وينتظر أن تلزم الأجزاء الأخيرة منه وأن يباشر العمل فيها خلال شهر حزيران المقبل. وتقدر نفقات المشروع من جبيل حتى طرابلس حوالي مائة مليون ليرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثانياً ـ أوتوستراد بيروت المصنع وسيتم تلزيم الدروس النهائية خلال شهر نيسان الحالي أو أيار وتنجز هذه الدروس خلال سنة من تاريخ التلزيم. وتعد الإعدادات اللازمة من الآن لتخصيص الاعتمادات وتلزيم الأشغال فور إنجاز الدراسة النهائية.

والتقديرات الأولية لأكلاف المشروع هي حوالي ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية.

ثالثاً ـ أوتوستراد بيروت الزهراني وقسم منه هو الآن قيد التنفيذ، والدراسات تجري حالياً للتهيئة لتنفيذ القسم الباقي، وتبلغ تكاليف المشروع بكامله حوالي ١٥٠ مليون ليرة.

رابعاً ـ مشروع تطوير الطرق الرئيسية وقد أحيل مشروع القانون على مجلسكم الكريم وتقدر نفقاته بمائتي مليون ليرة.

خامساً ـ مشروع تطوير مطار بيروت الدولي وقد أنجزت دراسة المدرج الشرقي ونحن في المرحلة النهائية من الإعداد لرصد الاعتمادات اللازمة وللبدء بالتنفيذ، وتقدر تكاليف المشروع ـ المحطة والمدرج الشرقي ـ بحوالي مائة مليون ليرة.

سادساً ـ مشروع تجميع المدارس وسيبدأ تنفيذ المرحلة الأولى والمقدرة أكلافها بحوالي ٨٠ مليون ليرة خلال النصف الأول من هذا العام.

سابعاً ـ مشروع ري الكورة ـ زغرتا ـ ويبدأ التنفيذ خلال سنتين، وتقدر تكاليف المشروع بمائة مليون ليرة لبنانية.

ثامناً ـ مشروع الليطاني لري البقاع وقد أنجزت الدراسة النهائية، وتم الاتفاق مبدئياً على تمويل المشروع جزئياً، بواسطة قرض من البنك الدولي وسترسل الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع قانون لتخصيص الاعتمادات اللازمة في وقت قريب جداً.

تاسعاً ـ مشروع ري الجنوب، والحكومة تتابع التهيئة له، وتأمل أن تنجز الدراسة النهائية بسرعة كما أنها أعدت مشروع قانون لرصد الاعتمادات اللازمة لهذا المشروع وتقدر التكاليف بحوالي ٢٠٠ مليون ليرة.

وهكذا نرى أن القسم الأكبر من المشاريع الكبرى والأساسية لتجهيز البلاد ولدعم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد اللبناني وجعل الإنماء يتسع ويعم مختلف القطاعات أو المناطق، إما قد أنجزت دراستها أو ينتظر في مهلة قصيرة، وتدفع للتنفيذ دون إبطاء وهكذا تلتقي الحكومة مع رغبة المجلس الكريم بالتوسع بتحقيق المشاريع الإنمائية. وبتأمين السرعة بالتنفيذ. وهذه هي المرة الأولى التي تهيىء الحكومة إلى التنفيذ هذا العدد الكبير من المشاريع الإنمائية الضخمة والمتكاملة بعد أن تكون قد وضعت لها الدروس الفنية النهائية. أولاً للتثبت من جدواها الاقتصادية وثانياً لتأمين السرعة بالتنفيذ.

والسادة النواب الذين يطالبون الحكومة بتطوير الموازنة بمعنى زيادة نصيب الانفاق على الإنماء في الموازنة يتبينون أن الحكومة جادة بتحقيق هذا التطوير، وهي تعتمد الأسلوب العلمي والتخطيط البعيد المدى وسيلة لذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو من أين نأتي بالمال؟ إن النفقات المقدرة لتنفيذ هذه المشاريع الأساسية التي عددت تبلغ حوالي ملياري ليرة لبنانية.

وتضاف إليها عشرات الملايين سنوياً ينتظر أن تنفق على المشاريع العادية الصغيرة سبق أن بينا في هذا المجال ضرورة تعزيز الواردات العامة وزيادتها. إنما للإجابة على السؤال المطروح الآن أود أن أوضح أن حجم الزيادة المطلوبة في الواردات العامة لتمويل الانفاق على المشاريع الإنمائية هو أضخم من أن يؤمن خلال فترة الانفاق الفعلي عن طريق تعديل الضرائب الحالية أو إحداث ضرائب جديدة وتحسين التحقق والجباية.

لذلك فمن الطبيعي أن تلجأ الحكومة إلى الاقتراض. وهكذا كان، فالحكومة قد تعاقدت حتى الآن أو هي تفاوض على التعاقد مع مؤسسات دولية لتمويل عدد من هذه المشاريع تزيد نفقتها على ملياليرة، وهي ستسعى إلى تمويل عدد آخر من المشاريع بواسطة المؤسسات الدولة فتوزع هذه الأعباء على مدد تتراوح بين عشرين وثلاثين سنة. مما يسهل تحملها، غير أن التمويل بواسطة القروض لا يعني أن الغير سيتحمل أعباء التمويل، علينا بالنتيجة أن نتحمل نحن المكلف اللبناني والاقتصاد الوطني هذه الأعباء والاقتراض هو فقط وسيلة لتوزيع الأعباء زمنياً.

فلا بد لنا من تأمين واردات إضافية جديدة ولا بد من السهر على تحسين التحقق والجباية.

إن تحسين التحقق والجباية أمر ضروري حتى ولو لم تكن هناك حاجة ملحة إلى الموارد. وضرورة هذا الأمر تفرضها ضرورة احترام القانون وضرورة تأمين العدالة الضرائبية من خلال التطبيق الصحيح له. إنما هل يكفي تحسين التحقق والجباية لتأمين الموارد الإضافية المطلوبة؟

إن ذلك غير ممكن، فتحسين التحقق والجباية يتناول فقط ضريبة الدخل من الرواتب والأرباح وحصيلتها تبلغ حالياً حوالي ١٢٥ مليون ليرة سنوياً. إننا حتى لو تمكنا من مضاعفة هذا المبلغ وهذا أمر يستحيل تحقيقه ولم يسبق أن حققته أية دولة، فإن الزيادة تبقى أقل بكثير من المطلوب.

أيها السادة:

إن تطور التحقق والجباية ضروري وملح ولو لم تكن هناك حاجة ماسة للواردات الإضافية وقبل مجيئنا إلى الحكم وعت وزارة المال منذ سنوات هذه الضرورة وأعدت لها بطريقة علمية ومنطقية فقامت أولاً بدراسة شاملة لمصلحة الواردات ودائرة التحصيل تناولت فيها تنظيم الإدارة وكيفية عملها وكفاءة الموظفين فيها، وكذلك القوانين المعمول بها. أعدت وزارة المال النصوص القانونية اللازمة لإعادة تنظيم الإدارة وتجهيزها تجهيزاً صحيحاً ولإنشاء معهد لتدريب الموظفين وتأهيلهم وفي الوقت نفسه كانت الإدارة تنفذ خطة واسعة تهدف إلى تدريب أكبر عدد ممكن من الموظفين لدى الإدارات الأجنبية المتطورة وإلى إلحاق أكبر عدد ممكن منهم بالجامعات حيث تعطى دروس في الحقول التي تتناول مهامهم أو حقل عملهم.

إن إعادة التنظيم هي عملية مستمرة وتحقق حالياً على مراحل وهي تهدف إلى تبسيط علاقة المكلف بالإدارة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وتسهيلها، وإلى جعل هذه العلاقة علاقة شخصية أي علاقة مع جهاز إداري وليس علاقة بين المكلف وموظف معين. كما تهدف إلى توحيد التعليمات وتوفير الشروحات اللازمة لتطبيق القوانين بشكل منظم. لقد أنجزت الإدارة إعداد دليل لضريبة الدخل ودليل لضريبة الأملاك المبنية وسينجز دليل لرسم الانتقال خلال أقل من شهرين.

وهذا الدليل الذي يوضع بتصرف معني بتطبيق القوانين الضريبية يمهد لتوحيد عملية فرق الضريبة ولتأمين الأسس الصحيحة لذلك.

وبالنسبة للمعهد المعد لتدريب المراقبين فقد تم أولاً رفع المستوى لشروط التعيين لمراقبي الضرائب وفتح مجال زيادة رواتبهم وزيادة عددهم. عمدت الوزارة إلى وضع المواد الدراسية اللازمة والتي حدد محتواها ونطاقها بعد دراسة عميقة للمشاكل التي يعانيها المراقب في مهمته ولنواحي الضعف في المؤهلات المطلوبة. وبعد أن أنجزت هذه الدراسات ووضعت مواد التدريس بصيغتها النهائية وباشر المعهد عمله وقد تخرجت أول ثلاث دفعات من التلامذة دفعة مراقبين رئيسيين وعددهم ١٤ ودفعة مراقبين وعددهم ١٩، ودفعة مراقبين مساعدين وعددهم ٩، وجميعهم قد أتموا الآن بالإضافة إلى الدروس النظرية تدريبهم العملي. ووزارة المالية تعد لتبدأ في النصف الثاني من الشهر الحالي دورة جديدة لأربعة وخمسين مراقباً ومراقب مساعد فازوا مؤخراً في الامتحان لهذه الوظائف. إن النتائج الأولية للتنظيم وللتدريب والتي ظهرت هي مشجعة جداً وضريبة الدخل ترتفع حصيلتها الآن سنوياً بين ١٥ و٢٠ بالمئة، وأننا نتوقع أن تتجاوز أرقامها المائتي مليون ليرة خلال سنتين.

وبالنسبة إلى المعهد فإن المستوى الذي حققه حتى الآن كان أرفع مما توقعنا. والخبراء الأوليون الذين اطلعوا على برنامجه وعلى الدروس فيه كانت شهادتهم أنه حقق في سنته الأولى مستوى استغرق تحقيقه في معاهدهم المماثلة عدة سنوات. إن وزارة المالية وقد شجعها هذا الاختيار تعمل حالياً على تدريب المزيد من المعلمين للمعهد لتوسيع طاقته وذلك لتدريب عدد أوفر من الموظفين اللبنانيين ولتتمكن من تلبية بعض الطلبات التي وردتها من بعض الدول العربية.

والآن ننتقل إلى مسألة الغلاء والدعم والعجز المتزايد في حسابات بعض الصناديق المستقلة.

لقد أخذت قضية الغلاء حجماً كبيراً وأبعاداً معقدة وشملت شتى الدول مما جعلها معضلة دولية خطيرة. نحن في لبنان، وإن يكن ارتفاع الأسعار قد بلغ نسبة يقدر أنها أقل مما هي عليه في أكثر البلدان الأخرى إلا أنها بلغت حجماً وسجلت استمراراً يجعلان مسألة الغلاء عندنا قضية هامة جداً تستدعي المعالجة السريعة والفعالة.

الغلاء معناه انخفاض القوة الشرائية للعملة ويعني بالتالي تقلص طاقة أصحاب الدخل المحدود أو المتدني على المحافظة على مستواهم المعيشي. من أولى واجبات الدولة أن تتدخل لتحافظ لهؤلاء على مستواهم المعيشي بل وإن من واجبها أن تهيىء لهم الفرص لرفع هذا المستوى، من هنا ضرورة تأمين المواد الغذائية الأساسية لهذه الفئة من المواطنين بأسعار مخفضة وضرورة اتخاذ الاجراءات الأخرى التي تزيد من دخلهم مثل الاعفاء من ضريبة الدخل وزيادة الرواتب والأجور بنسب معقولة إلخ...

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وهكذا نشأت قضية الدعم، والخسارة التي تتحملها الخزينة. إن الأرقام التي أوردها بعض السادة النواب عن حجم الخسارة مبالغ فيها، وأود أن أوضح هذا الأمر بقدر المستطاع. أولاً أن قضية صندوق دعم الصادرات هي قضية مستقلة تماماً والخزينة لا تتحمل بالنتيجة أية خسارة تنشأ عن تطبيق هذا النظام لأن المبالغ التي تدفع بموجب سياسة الدعم تؤمن حسب القانون من واردات رسوم جمركية فرضت خصيصاً لذلك، وإذا قصرت هذه الواردات عن تغطية المساعدات المتوجبة، فهذا لا يعني أن الخزينة تسدد الفرق بل إن القانون الخاص بالدعم يعدل بغية تأمين المبالغ الإضافية اللازمة.

ثانياً ـ إن العجز بصندوق المواد الملتهبة لا يمكن تقديره الآن لأن أسعار الزيت الخام ليست نهائية ولبنان بحكم كونه بلد عبور للبترول ويؤدي خدمات في هذا المجال من حقه أن يشتري النفط بأسعار خاصة وهذا أمر متفق عليه وتجري الآن مفاوضات لتحديد مستوى هذا السعر الخاص، إن الدول العربية المنتجة للنفط قد تبنت فكرة التمييز بأسعار النفط بين الأسواق الصناعية وأسواق البلدان الصديقة وأسواق البلدان الإسلامية وأن السياسة المنوي اعتمادها بالنسبة إلى الفئتين الأخيرتين من الأسواق هي إما أن يباع النفط منها بسعر مخفض أو أن يباع بالسعر العالمي ويعوض عليها بقروض بشروط استثنائية أو بمساعدات مقابل الفرق بالسعر. ولبنان بالطبع أحد المستفيدين من هذه المعاملة الخاصة.

وقبل بلورة هذه الأمور، لا يمكن أن تقدر مبلغ الخسارة في صندوق المحروقات بدقة إلا أنه بالنظر لكون الأرقام التي أوردها بعض السادت النواب اعتمدت السعر العالمي للنفط أساساً لتقدير الخسارة فهي أي التقديرات التي ذكرت أعلى بكثير مما ينتظر أن تكون فعلياً.

تبقى الخسائر في حساب مكتب الحبوب والشمندر السكري وهي بالحدود التي ذكرها السادة النواب، وربما ترتفع بعض الشيء، إنما من الضروري أن نستمر بهذه السياسة لتؤمن المواد الغذائية الأساسية للجميع وخاصة لأصحاب الدخل المحدود بأسعار مخفضة تساعد هؤلاء على مجابهة الغلاء بدون أن يتدنى مستواهم المعيشي.

بعض النواب أشاروا إلى أن الأسس المعتمدة في سياسة الدعم تفتح المجال للهدر وأن معالجة الثغرات فيها يوفر على الخزينة مبالغ هامة.

إن الحكومة تعترف بذلك وبضرورة تعديل النظام الحالي بشكل يسد هذه الثغرات وهي تدرس حالياً أفضل الطرق لتحقيق ذلك.

إن جميع الدلائل تشير إلى أن مسألة الغلاء لن تحل بوقت قريب، أو دفعة واحدة، والدولة حفاظاً منها على مستوى المعيشة لفئة كبيرة من المواطنين، ترى أنه لا بد لها من متابعة سياسة الدعم ومن تحمل أعبائه. وإنني أكرر أن مسؤولية الحكومة لا تقف عند المحافظة على مستوى معيشة المواطن، بل عليها أن تعمل على رفع هذا المستوى، إذ هناك حالياً عبء باهظ تفرضه ضرورة المحافظة على المستوى المعيشي، لفئة كبيرة من المواطنين، وهذا العبء يجب أن يضاف إلى العبء الضخم الذي يترتب كما بينا سابقاً عن قيام الدولة بدورها الإنمائي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأساسي لرفع مستوى الدخل الوطني، وبالتالي لرفع المستوى المعيشي للمواطنين، كافة فكيف تؤمن الموارد ومن يتحمل هذه الأعباء؟

الجواب هو أن العبء يوزع حسب الطاقة على الدفع، والسبيل التي تتبع في معالجة هذا الموضوع يجب أن ترسم ضمن مخطط عام لمعالجة المدخول والأجور يأخذ بعين الاعتبار تأمين العدالة بتوزيع الأعباء وضرورة الحد من تزايد فروقات الدخل والثروة.

إن ظروف الغلاء تخلق وضعاً خاصاً بالنسبة للثروة والمدخول. هناك فئة الدخل المحدود أو الثابت التي تتدنى القوى الشرائية لدخلها وتتضرر بنسبة هذا التدني.

وهناك فئة أصحاب الدخل المتغير بالنسبة إلى تغير الأسعار، والتكاليف وفئة أصحاب الموجودات الثابتة. وهاتان الفئتان يزداد دخلهما وثروتهما نتيجة ارتفاع الأسعار، وإذا تعمقنا بتحليل الظروف الاقتصادية الحالية في لبنان، لتبين أن عوامل هامة تقوي هذا الاتجاه حالياً فترفع بشكل حاد بعض الثروات والدخول وخاصة ما يأتي منها من الأملاك العقارية وتخفض من قيمة الدخول الثابتة والمحدودة بنسبة هامة مما ولد اتجاهاً إلى زيادة الفروقات بالثروات والدخول وإلى تقليص حجم الطبقة المتوسطة.

إن السياسة الحكيمة لا يمكن أن تتجاهل هذه الاتجاهات والحكومة تنظر إلى التشريعات الضريبية اللازمة ليس فقط لتأمين الموارد الإضافية الضرورية للاستمرار بسياسة الدعم ولتأمين الموارد الضرورية للإنماء. إنما هي تنظر كذلك إلى التشريعات الضريبية كوسيلة للحد من تزايد الفروقات بالدخل والثروة وتأمين الاستقرار الاجتماعي.

إن الحكومة قد أعدت عدداً من المشاريع الضرائبية في ضوء هذه المفاهيم والغايات وهي تتجاوب مع ما طالب به العديد من السادة والنواب في هذا المجال. والحكومة تنوي أن تحيل هذه التشريعات إلى مجلسكم الكريم وفي وقت قريب جداً آملة أن نتعاون على درسها وإقرارها.

إلى جانب هذه التشريعات الضريبية رأت الحكومة اتخاذ إجراءات شاملة تشكل برنامجاً متكاملاً لتطوير السوق المالية. والغاية هي تطوير الجهاز أو النظام الذي يمكن أن يؤمن تنويع التمويل وبالتالي توفيره لمختلف النشاطات والقطاعات والمناطق، وأن وزارة المالية تتعاون حالياً ومنذ أكثر من سنة تقريباً مع صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتمويل للقيام بالدراسات الفنية اللازمة لوضع برنامج شامل ومنظم يحدد مختلف الاجراءات والتدابير التي يتوجب اتخاذها وفق مخططة ورزنمة واضحين. إننا نعد السوق المالية للقيام بدوره البناء على صعيد المنطقة من جهة وفي نطاق الاقتصاد الوطني من جهة ثانية. قبل أن ينحصر التمويل إلى حد كبير كما هو الآن بالتجارة ويعد من الخدمات الأخرى، ترى الحكومة أنه يجب أن يطال الزراعة والصناعة وسائر النشاطات الأخرى التي يمكن أن تساعد على توسيع رقعة الإنماء لتشمل مختلف المناطق والفئات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فالطريق إلى مستقبل مزدهر وخير تطول وتتعثر إذا هي لم تنطلق من تأمين حد أدنى من التوازن في المجتمع.

وفي هذا المجال أود أن أطمئن السادة النواب على وضع الخزينة. فالأرقام الأولية لقطع حساب عام ١٩٧٣ تبين بوضوح سلامة وضع الخزينة. وإننا بانتظار الأرقام النهائية قريباً لإصدار البيان التفصيلي الذي سيؤكد للجميع هذه الحقيقة على الرغم من تزايد الأعباء التي تحملتها الخزينة.

حضرة النواب، إن الحوار مع المستقبل هو صفة الإنسان المتمدن، بل صفة الإنسان الذي وحده دون سائر المخلوقات يتطلع إلى المستقبل ويسعى إلى استكشافه وإلى التحكم في تطوره. هذا الحوار مع المستقبل يسهل في الظروف المستقرة والهادئة فيفترض أن الغد سيكون شبيهاً بالحاضر. أما عندما تسود التغييرات والتشنجات العنيفة كما هو الحال في عصرنا. فالحوار مع المستقبل يشكل تحدياً عظيماً تتطلب مواجهته المعرفة العميقة والجرأة والجدية الكاملتين والاخلاص والثبات إننا نعيش عصراً يتسم بتسارع التغيير في نطاق التقدم العلمي وفي نطاق تطور المفاهيم الاجتماعية والقيم الحضارية وفي نطاق كل شؤوننا الاجتماعية والسياسية. لقد بلغ تسارع التغيير حداً وضع المستقبل على أبوابنا بكل ما فيه من آمال ووعود ومن تحديات وتهديدات، والعاقل من يسمع قرع المستقبل على الأبواب قبل أن يصبح هذا القرع دوياً والمنطقي الحكيم من يستمع إلى قرعه هذا من خلال المفاهيم والقيم المتغيرة وليس من منطلق تلامس وقد جعلت سرعة التغيير هذا الأمس بعيداً جداً عن اليوم. وكل سياسة تتبعها الحكومة مالية كانت أو ضرائبية أو إنمائية لا تنبع من هذه المفاهيم لا يمكن أن تكون حواراً مجدياً مع المستقبل وطريقاً سليماً في بنائه. لذلك أردت أن أكون صريحاً في عرض الوقائع وواضحاً في تقديم المفاهيم التي يجب أن تعتمد كمنطلق للعمل وغير متردد في قول ما يجب أن تخطط له وينفذ وخاصة في الحقل الضريبي حيث يلقى عادة، الكلام المسؤول استحسان فريق من المواطنين، إننا نتطلع إلى المستقبل، وفي تطلعنا هذا نستوحي مصلحة كل المواطنين لا مصلحة فريق منهم وإننا على ثقة أن تعاونكم المخلص معنا كفيل بتحقيق أفضل النتائج وأجداها.

ـ تصفيق ـ

الرئيس: حضرة الزملاء، وفق القانون الداخلي نبدأ أولاً بقانون قطع الحساب عن موازنة ١٩٧٢. تتل المادة الأولى من مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٢ كما عدلته لجنة المال والموازنة.

فتليت المادة الأولى التالية:

قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٧٢

المادة الأولى: يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن سنة ١٩٧٢ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقرها ديوان المحاسبة. الخ...

المادة الخامسة: يعمل بهذا القانون فور نشره.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: المادة الخامسة، كما تليت عليكم، من قبل بها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الخامسة، والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء تلي القانون برمته، ونودي حضرات النواب بأسمائهم.

إجماع

الرئيس: صدق القانون بالإجماع.

قسم النفقات في الموازنة العامة

الباب الأول ـ رئاسة الجمهورية

الجزء الأول

الفصل الأول ـ رئاسة الجمهورية

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها ٧١٢٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، في أشياء تقرأ الجزء الأول والجزء الثاني بنفس الوقت وكانت العادة أن يمر الجزء الأول ومن ثم الجزء الثاني، ولا أمانع ولكني أرجو عندما نصل إلى وزارة الأشغال دعونا نسمع وأيضاً وزارة الدفاع فإن لنا فيها كلاماً.

الفصل الرابع ـ الأمن العام

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها ٧٠٩٩٧٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الجزء الثاني

الفصل الأول ـ الجيش

البند ٢١ ـ تجهيزات ٤٥٢٢٨٦٠٠ ل.ل.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شفيق بدر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شفيق بدر: دولة الرئيس، فيما يختص بتجهيزات الجيش ـ البند ٢١ ـ ٤٥ مليون ٢٢٨ ألف و٦٠٠ ليرة يتضمن هذا المبلغ مبلغاً قدره ثمانية ملايين و٦٠٠ ألف ليرة لمشترى طائرة ميراج إضافية ومبلغ مليونين و٥٠٠ ألف ليرة زيادة في التجهيزات لطائرات الميراج.

اقتراحي هو: تنزيل مبلغ ١١ مليون ومئة ألف ليرة من البند ٢١ وتحويل هذا المبلغ إلى وزارة الأشغال العامة ـ مديرية الطرق، ليوزع على النواب للعمل على الطرقات الرئيسية والثانوية والمحلية والداخلية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الدفاع.

وزير الدفاع: خلاصة اقتراح الزميل المحترم، يطلب أن يحذف من موازنة الدفاع الوطني مبلغ ثمانية ملايين ليرة ثمن طائرة ميراج للتدريب. الحجة في هذا الطلب أن طائرات الميراج هي للبيع كما أعلن، وأن لا حاجة للطيارين بأن يتدربوا على هذه الطائرات. نقول للزميل المحترم، إن هذه الطائرات قد دفعنا ثمنها المبالغ الطائلة، وفي عقد البيع التزاماً بأن نقدمها للصيانة، لتبديل القطع بإعادة النظر بحالتها خلال مدة معينة، وخلال عدد من ساعات الطيران معينة، وهذا مبين في عقد البيع. فنحن أولاً ملزمون تنفيذاً لهذا العقد أن نقدمها وندفع عنها نفقات الصيانة ولا يمكننا أن نتركها تتلف وإن كنا في نيتنا إذا وجدنا مشترياً أن نبيعها وننتفع بثمنها. وطائرة التدريب لا بد منها لتدريب الطيارين على هذه الطائرات لكي لا نخسر ما أنفقناه على تدريبهم. وهذه الطائرة التي تنوي الوزارة أن تشتريها، إذا بعنا طائرات الميراج نبيعها معها بسعرها بدون خسارة. وإذا بقيت يتوجب علينا أن ندرب الطيارين وبصورة مستمرة وأقول للمجلس المحترم، بعد أن ذهبت وعاينت هذه الطائرات، إن طائرة التدريب تختلف عن الطائرة التي ترتفع للجو للاعتراض. طائرة التدريب هي طائرة ذات مقعدين يقعد فيها التلميذ المتعلم ويقعد إلى جانبه المدرب. ولا يمكن أن يجري التدريب على طائرة ذات مقعد واحد وهذا معلوم. وإن قيل إن ذلك ممكن على الطائرة المثال الموجودة على الأرض، فقد شاهدتها في مدرسة الطيران في رياق. الطائرة التي على الأرض لا تطير. هي قطع مفصلة مفككة لطائرة الميراج يجلس الطالب على كل آلة ويتمرن. هي مثبتة في الأرض. قطع متفرقة. ولا يمكن أن تطير. فإذا لم يكن هنالك طائرة للتدريب يقعد فيها التلميذ المتعلم والمدرب الأستاذ خسرنا الطيارين. ولا يجوز أن نخسر الطيارين بعد ما أنفقناه عليهم، طالما أن هذه الطائرات لا تزال بحوزتنا، لذلك يجب أن نحرص عليها. ولا يمكن أن نتركها تتلف ونترك الطيارين بدون تدريب ومعلوم أن الطيار إذا بقي بدون تدريب يفقد من كفاءته. وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بشير الأعور: دولة الرئيس، يهمني أن أعلن بأن جواب الحكومة لم يقنعني. نحن في هذا المجلس تدارسنا كثيراً قضية تسليح الجيش اللبناني. والحكومة بالذات سبق لها أن صرحت أنه ليس في نية لبنان أن يكون له أسطول جوي قوي يستطيع دخول المعركة؟ وذلك لأسباب فنية. وأعتقد أن زملائي في لجنتي الخارجية والدفاع الوطني قد سمعوا ذلك. يبقى الآن أن يؤكد لنا وزير الدفاع، أن هذه المعلومات خاطئة، وأنهم عندما تدارسوا قضية الخطة الدفاعية قد أدخلوا ضمن حسابهم عدم بيع الطائرات الحالية، كما صرح أكثر من مسؤول في وزارة الدفاع. وأن هذه الخطة تستند على تقوية الأسطول الجوي الحربي في لبنان. عندها، إذا أكد لنا معالي وزير الدفاع هذا العزم يصبح من واجبنا أن نصدق على الاعتماد كما ورد. أما إذا كان وزير الدفاع لا يستطيع أن يؤكد نية وزارة الدفاع في تقوية الطيران العسكري في لبنان، فعندها لا يبقى من موجب للتصديق على الاعتماد كما ورد. أما إذا كان معالي وزير الدفاع لا يمكنه أن يعطي المجلس جواباً حازماً بين نعم أم لا، فيمكن لهذا المجلس أن يعطي وزارة الدفاع الاعتماد الملحوظ ساعة يصبح عند وزارة الدفاع المعطيات التي على أساسها يستطيع أن يعطي المجلس جواباً واضحاً على السؤال الذي طرحته.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الرئيس كميل شمعون.

كميل شمعون: دولة الرئيس، في جلسة سابقة كنت قد تقدمت باقتراح أطلب فيه من الحكومة أن تتقدم في خلال شهر واحد بمخطط كامل يتناول السياسة العسكرية وكل ما هو من مقتضيات هذه السياسة العسكرية وقد قبلت الحكومة بهذا الاقتراح. إنما لم يكن هنالك نصاب كافٍ ليصوت المجلس على هذا الاقتراح. إنما الحكومة قد قبلت به. فإذا كان الأمر كذلك، لماذا لا تترك هذه الأمور كلها للمخطط الذي ستضعه الحكومة عن السياسة العسكرية. عند ذلك نرى إذا كان هنالك لزوم لطيران، وكم يجب أن تكون قوة هذا الطيران؟ وإذا كان يجب أن نقوي الصواريخ أكثر من الطيران. ونستغني عن الطائرات، ونحول جيشنا إلى الصواريخ على النسق الذي تمشت عليه الشقيقة سوريا أو إذا كان يجب أن نقوي المدفعية. لماذا إذاً، نأتي اليوم ونثقل كاهل الموازنة بأرقام يمكن أن تتغير بعد شهر أو شهرين.

هذا ما أردت أن أقوله حتى لا يخفى عن ذهن أحد بأن الحكومة قبلت الاقتراح وأنها تعهدت بأن تتقدم بمخطط كامل شامل عن السياسة العسكرية التي اقترحتها. وإذا كان من لزوم لأن يصوت المجلس على هذا الاقتراح فإنني أرجو من الرئاسة الكريمة أن تطرح هذا الاقتراح على المجلس كي يصوت عليه.

الرئيس: الاقتراح ليس بحاجة للتصويت عليه لأن الحكومة تعهدت أمام المجلس بذلك. وهنالك جلسة مشتركة ستعقد نهار الاثنين لبحث هذا المخطط إذا كان جاهزاً أو لم يكن جاهزاً سيبحث هذا الموضوع في الجلسة المشتركة في الأسبوع المقبل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الكلمة لمعالي وزير الدفاع.

وزير الدفاع: لجهة السياسة الدفاعية التي تتبعها الخطة الدفاعية. كان قد سبق لهذه الوزارة أن تقدمت إلى لجنة الدفاع ببيان تضمن السياسة والخطة معاً وقد أثنت لجنة الدفاع وأشادت بهذه الخطة يومئذٍ، وطلبت أن تقيمها الوزارة بما يقتضي لها من نفقات. وفي الجلسة الثانية قدمنا النفقات المقدرة فكان هنالك وجهتا نظر: وجهة نظر بعض أعضاء لجنة الدفاع، في أن النفقات مبالغ بها ووجهة نظر الإدارة في أن النفقات هي بالجهد كافية. الآن هذه الخطة لا تزال موجودة وصالحة وهي قيد إعادة النظر لجهة النفقات على ضوء ارتفاع أسعار الأسلحة الذي نشهده في ارتفاع مطرد في كل شهر. وستقدم هذه الخطة كما وعدنا إلى اللجان المختصة وإلى المجلس الكريم، بعد أن تكون قد عرضت على مجلس الوزراء والأمر لا يعدو أن يكون أسابيع. هذا لجهة الخطة والسياسة الدفاعية.

أما لجهة الطيران، لا يمكن، والذي أنقله هو رأي الخبراء، لا يمكن الآن تصور جيش حديث فعال طيران. إنما إذا قلنا إن الميراج لا تصلح لنا الآن، هذا لا يعني أن الميراج ليست هي تلك الطائرة الفعالة ولكن بالعدد الذي نملكه هي ليست بذات فعالية، وقد سبق وأوضح ذلك كثير من النواب، وفي لجنة الدفاع أيضاً. لذلك قلنا إن هذا العدد من الميراج لا يكفي، وأن طائرات الميراج تكلفنا كثيراً فطيران ساعة بطائرة الميراج يكلف عشرة آلاف ليرة، بينما الطائرة الثانية التي تفعل فعلها بالنسبة لحاجتها، لا تكلف أكثر من ألفين. ولكن نحن نملك هذه ولا يمكن الآن أن نرميها، ويجب أن نصونها كي نستفيد بثمنها لشراء طائرات أخرى أكثر ملائمة لحاجاتنا الدفاعية. فأنا أقول لزميلي نعم نحن بحاجة للطيران ولا يمكن أن نغفل أمر صيانة طائرات الميراج وتدريب الطيارين عليها. طالما هي لا تزال بملكنا وهي ثروة بين أيدينا ولا يمكن أن نفرط بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس، طالما أننا نحن الآن بصدد وضع خطة دفاعية، وطالما أن الخطة الدفاعية ستدرس وستأخذ وقتاً طويلاً، وبما أننا اليوم بصدد شراء طائرة تكلف ملايين الليرات ونحن بحاجة لآلاف الليرات لتصليح الطرق في لبنان، فأنا أقترح بأن نرصد اعتمادات هذه الطائرة لإصلاح الطرق ريثما ننتهي من وضع الخطة الدفاعية. عندها نرصد الملايين، وما لدينا لتعزيز الطيران عدداً وعدة للدفاع عن لبنان.

شفيق بدر: دولة الرئيس، تصحيحاً لبعض ما قاله وزير الدفاع. قال وزير الدفاع إنه يوجد طائرة على الأرض لتدريب الطيارين ولا يوجد طائرة تطير. هذا أمر خاطىء. يوجد طائرة للتدريب الآن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ضمن الطائرات العشر. وطائرة التدريب هذه تتسع للطيار والتلميذ وبالإضافة إلى هذه الطائرة يوجد الهيكل الذي يسمى الهيكل لتدريب الطيارين على الأرض. هذا الهيكل يختلف عن الطائرة. وما تنوون شراءه هو طائرة تدريب إضافية. الطائرة التي سقطت منذ ثلاث سنوات، ولم تعودوا تحتاجون إليها منذ ذلك الحين وأنتم تريدون الآن بيع طائرات الميراج، فلماذا نصرف ٨٦٠٠٠٠٠ ليرة على طائرة لم نكن نحتاج إليها منذ ثلاث سنوات. ولماذا هذه الحاجة الفورية.

طائرة تدريب واحدة تطير والثانية على الأرض وخمس طائرات تدريب «فوغا» تدرب الطيارين على الطيران النفاث وينقل الطيار من طائرة الفوغا إلى طائرة الميراج ليتدرب في الجو. بدلاً من أن يكون لدينا طائرات. هناك طائرة واحدة ونستعملها منذ ثلاث سنوات بكل راحة.

ثم بما يختص بالصيانة أرجو معالي الوزير أن يراجع بيانات الصيانة. لم تخفض الصيانة إلا بمقدار مليونين ونصف المليون ليرة لأنه رصد للصيانة ستة ملايين ليرة ونصف، ووزارة الدفاع لا تحتاج إلا لأربعة ملايين ليرة من هذا. الآن ما نراه هو أن بند الصيانة من ٣٢ مليون و٥٠٠ ألف ليرة أصبح ٣٢ مليون و١٢٨ ألف ليرة. فلماذا تريدون أن تدفعوا ثمن طائرة لا نحتاج إليها، وإذا قررتم بيع الميراج فلا يمكن بيعها بأكثر من نصف أو ثلث ثمنها الأصلي.

ومثل ما قال زملاؤنا، في الوقت الحاضر هناك مناقشة لسياسة وخطة دفاعية وتسليح.. فاقتراحي أن نصرف النظر عن شراء هذه الطائرة ونوفر ٨٦٠٠٠٠٠ ليرة لنحيلها إلى الطرق ونحن كنواب، بحاجة لنصرف هذه المبالغ على طرق مناطقنا لأنها بحالة يرثى لها وأرى أنه يجب أن نستعيض عن نفقة غير منتجة بنفقة منتجة. وصدقني يا معالي الوزير أن سلاح جو مؤلف من عشر طائرات ميراج فقط لا يحتاج لطائرتي تدريب.

وزير الدفاع: بقيت أربعة أشهر معطلة.

شفيق بدر: أصلحوها.

وزير الدفاع: يوجد قطع غيار يجب جلبها من فرنسا وأنت تعرف.

شفيق بدر: لا يا سيدي، دربوا الطيارين. كل طيار يطير ١٥ ساعة في الشهر. دربوه على الطائرة الموجودة مثل ما عملتم منذ ثلاث سنوات.

وزير الدفاع: يا سيدي، غير طيار الميراج ما بيقدر يطير بالميراج.

شفيق بدر: بلى يا سيدي، يبدأ التدريب الأول على طائرة الفوغا وينتقل بعدها إلى الميراج.

وزير الدفاع: بيطير عالميراج.

شفيق بدر: نعم، عنده طيارة تدريب ميراج لشو بدكم تجيبوا اثنين؟

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

وزير الدفاع: عم تتعطل كثيراً وتبقى أشهر معطلة.

شفيق بدر: يا سيدي، مش لازم تتعطل أصبح يوجد في الصيانة أكبر عطل في الطائرة، غير التدمير، يبقى خمسة عشر يوماً فقط.

وزير الدفاع: هذه بدل التي وقعت منذ مدة لا أعرف متى.

شفيق بدر: وقعت منذ ثلاث سنوات ما عدتم بعازة لها، لأي سبب احتجتم لها اليوم.

وزير الدفاع: تعطلت، تعطلت، وتنزيل مبلغ مليونين و٥٠٠ ألف ليرة وإبقاء ٤ ملايين فيصبح البند بعد تنزيل مبلغ ١١٥٠٠٠٠٠ ليرة، ٣٢١٢٢٦٠٠ ليرة بدلاً من ٢٢٥٠٠٠٠٠ ليرة الذي كان في السنة الماضية.

الرئيس: هذا هو الاقتراح الخطي الذي أرسلته؟

شفيق بدر: نعم.

الرئيس: تقول فيه ١١١٠٠٠٠٠ ليرة ولا تقول ٥٠٠٠٠٠ ليرة.

شفيق بدر: ٦٠٠٠٠٠ بالضبط.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، أريد أن أسأل معالي وزير الدفاع عن تاريخ تسليم الطائرة للبنان.

وزير الدفاع: لا يمكن أن أعطيك جواباً عن وقت تسليم الطائرة.

منير أبو فاضل: إذاً، طالما التسليم حسب معرفتنا يتطلب سنتين، فلذلك لا لزوم لهذا الاعتماد.

وزير الدفاع: من قال سنتين؟

منير أبو فاضل: أنا أقول لك، وها هي الشركة موجودة. إذا استلمت طائرة قبل سنتين، نوافق لك على العمياني.

وزير الدفاع: يجب أن يكون هناك اعتماد لشرائها.

منير أبو فاضل: إذا كنتم تريدون شراء محركات مستعملة وتصلحوها، مثل ما عم يفاوضوا على السكاي هوك اليوم لإصلاحها والجيش الأميركي أصبح يرميها.

وزير الدفاع: لمعلوماتك موضوع السكاي هوك غير وارد ولا يوجد مفاوضة ولا أحد يشتري قديماً.

منير أبو فاضل: يا دولة الرئيس لا تسليم طائرة قبل سنتين. ودولة رئيس الوزراء يوافق معنا بصفته وزيراً للمالية يجب رد هذا الاعتماد. وعندما كنا نبحث هذه الأمور في اللجنة المالية، أظن أن هذا الموضوع ذكر أمام دولة رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية وكان يظهر على وجهه كل البشاشة والموافقة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رئيس الحكومة: أريد أن أرد على الأستاذ منير أبو فاضل بالمنطق.

وزير الدفاع: هذه النقطة درسناها في لجنة الدفاع.

رئيس الحكومة: إذا أرادوا شراء الطائرة، وصار لها لزوم، وتقول بأنها لا تسلم قبل سنتين. إذا أخرناه ستة أشهر نكون أخرنا التسليم سنتين وستة أشهر.

منير أبو فاضل: لا يا دولة الرئيس، هذا ليس منطقياً.

يا دولة الرئيس، تعلمنا منكم أنه عندما ترصد الاعتمادات ترصد بالتقسيم. اليوم تقولون ١١ مليون لدفع السنة لماذا؟ لماذا لا تقول أريد السنة أن أدفع مقدماً مليونين إذا وافقنا على شراء طائرة لكن نحن لسنا موافقين، لأن لا لزوم لها. أما أن تقول ١١ مليوناً ومنها الصيانة التي أخذوها السنة الماضية واستعملوها لأشياء غير الصيانة فنحن لسنا مستعدين أيضاً للموافقة على ذلك.

نحن مع الجيش، ونحن نحب الجيش ونحب أن نبني الجيش. وإذا كان هناك مبلغ مثل هذا جاهز، فقوى الأمن بحاجة إليه أكثر. لهذا نحب يا دولة الرئيس أن نعرف تاريخ التسليم حتى نرصد لكم السنة القادمة المبلغ الذي تطلبونه، إذا وافقنا على المشترى وكنا بحاجة له.

لذلك أنا ضد الاعتماد إلا إذا حول إلى الطرق أو إلى قوى الأمن الداخلي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ميخائيل الضاهر.

ميخائيل الضاهر: أنا أيضاً لا أفهم هذا المنطق الذي يقول إنه يجب إحالة هذا المبلغ إلى الطرق أو إلى غير باب وأن يؤخذ من باب الدفاع. إن يكون هذا المبلغ غير ذي فائدة في موضوع الطائرات فبإمكانه أن يكون ذا فائدة في موضوع الدفاع الجوي مثلاً: الصواريخ أو غير ذلك، وأن يكون المجلس منذ يومين أو ثلاثة قد أجمع على أننا بحاجة إلى تزويد الجيش بكل ما هو بحاجة إليه من أجهزة دفاعية ولو كلف ذلك مئات الملايين من الليرات، وأن نأتي اليوم لنأخذ من باب ميزانية الدفاع أي مبلغ، إنني أقول فعلاً لا أفهم هذا المنطق.

إنني أقترح التصديق على هذا المبلغ وعلى كل مبلغ ورد في وزارة الدفاع بشرط أن تحال هذه المبالغ بقوانين لاحقة طالما الحكومة وعدت بأنها ستتقدم من هذا المجلس بخطة دفاعية خلال أسابيع قليلة، إننا نصدق على هذه المبالغ لوزارة الدفاع، ولكن ننقلها إلى أبوابها الصحيحة السليمة عندما يصدق هذا المجلس على خطة دفاعية. ولكن أن يؤخذ هذا المبلغ من باب وزارة الدفاع، ونحن بحاجة إلى مئات الملايين، فإنني أعارض هذا الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سليمان العلي.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

سليمان العلي: دولة الرئيس، معالي وزير الدفاع، إنني لا أشاطر هذا الرأي وإنني أرى أن هذه الاعتمادات المتقطعة لا تأتي بفائدة على الاطلاق فهنالك اعتماد واسع وعدت به الحكومة ونحن بانتظار أن لا تأتي فقط الحكومة وأن تأتي الحكومة وقوات الجيش إلى هذا المجلس ونعمل جلسة سرية ونخلص نحن وقواد الجيش والحكومة على عمل دفاعي صحيح صادق واسع، أما هذه الاعتمادات حتى تأتي سبعة ملايين وعشرة ملايين حتى نتفرج على قطع طائرة بالأرض، فنحن بغنى عنها وبحاجة لهذه المبالغ إلى طرق وإلى مياه وإلى مستشفيات وإلى مشاريع وإلى شتى الطرق الداخلية التي يمكن أن يعمل بها شيء، أما بسبع ملايين وسبعين مليون ومائتي مليون إذ لا يطلع شيء لوزارة الدفاع، الدفاع المزمع الذي تحدثنا عنه قلنا ماذا يكلف مهما كان، ومهما كان الثمن فنحن على استعداد أن لا يطلع هذا القانون من هذا المجلس إلا مصدق ونحن مجمعون أن تكون وزارة الدفاع بكل ما في هذه الكلمة من معنى، هذا كل ما طلبناه، وأرجو من المجلس الكريم أن يقول كلمته.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: دولة الرئيس، لقد وقع ما كنت أخشاه لأن أحد أصحاب المعالي تكلم وقال بالأمس كنتم تطالبون بتقوية الجيش ليصبح قادراً على المجابهة، ثم وقف نائب كريم وقال قولاً يتفق مع قول معالي الوزير. نحن أيها السادة إذا كنا نطالب بعدم رصد هذا الاعتماد فلقناعتنا أن هذا الاعتماد إما أن يستعمل وإما أن يذهب هدراً ودليلي على ذلك هو أن معالي وزير الدفاع بالذات وقف منذ برهة وقال إن ما جرى تصحيحاً لما قلته هو أنه تبين أن نوع طائرة الميراج غير صالح للدفاع في لبنان. قلت أكثر من العدد بهذا النوع لا يصلح وأنه قد تتجه النية نحو استعمال طائرات غير طائرات الميراج. إذا كانت هذه النية أليس من الأفضل أن يبقى هذا الأمر إلى أن تحزم وزارة الدفاع أمرها فتأتي إلى هذا المجلس وتقول نحن نريد أن نستعمل طائرات الميراج لا نوعاً ثانياً من الطائرات، بالإضافة إلى هذا القول لماذا العجز، الحكومة ملزمة بتقديم الخطة الدفاعية وملزمة بتحديد نفقات هذه الخطة واللجان المختصة ستطلب هذا الأمر بالاشتراك مع المسؤولين المختصين بالجيش وفي وزارة الدفاع وعلى الرأس معالي الوزير. ثم مهلة قريبة إذا صلحت النية معكم استبدال طائرات الميراج بطائرات أخرى فلماذا نأتي الآن بطائرة ميراج للتدريب تكلفنا أكثر من ثمانية ملايين ليرة لبنانية، هل لدينا أموال لنرميها من النوافذ؟ لبنان بلد فقير في وارداته وسيعاني الكثير الكثير في سبيل تقوية جيشه محافظة على كرامة لبنان وكي يصبح لبنان قادراً على الدفاع عن أرضه وعن مواطنيه. لهذا فإنني أتوجه بكلامي للحكومة طالباً إليها الموافقة على الاقتراح الذي تقدم به الزميل شفيق بدر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب معالي وزير الدفاع نطرح سؤالاً إلى أي مدى إمكان الاجابة عليه، سؤالاً بديهياً، هل أن هذه الطائرة إذا كانت للتدريب، وتدرب طيارون فيها لا يمكنهم، هؤلاء الطيارون قيادة طائرات أخرى من نوع آخر إذا استقر الرأي على استخدام طائرات من نوع آخر.

وزير الدفاع: إن طائرة الميراج هي الطائرة التي تحتاج إلى تدريب أكثر من غيرها وأن طيار الميراج هو طيار على كل الطائرات التي تأتي دونها. هذه الطائرة بحاجة إليها إذاً؟ عندما تتعطل وقد تعطلت أكثر من ثلاثة أشهر طائرة التدريب فإذا ظل طيار الميراج ثلاثة أشهر أو نحو ستة أشهر بدون تدريب تنقص كفاءته كثيراً. هذا في رأي الخبراء. هذه الطائرة إذا وضعنا لها الاعتماد، فإن بعنا طائرات الميراج بعناها قبل أن نشتريها استغنينا عن الاعتماد وعاد إلى الخزينة وإن لم نبع طائرات الميراج لا بد من وجودها لأن هذه الطائرات لها فائدتها ولا يمكن أن نرميها. ولذلك أصر على التصديق على هذا البند.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ حميد دكروب.

حميد دكروب: بعد الاستماع إلى أقوال الزملاء الخبراء بالنسبة لموضوع الإبقاء على هذا الاعتماد لما وضع له في موازنة وزارة الدفاع وبعد الاستماع إلى اقتراح الأستاذ مخايل الضاهر وربطاً لما جرى من مناقشة في الجلسة الماضية فإننا نقترح أن يبقى مال الدفاع للدفاع حسب الخطة التي ترمي إليها الحكومة من وراء وضع هذا المال، ولا مانع لدينا من أن يصرف هذا المال على بناء الملاجىء في الجنوب، نطالب برصد هذا الاعتماد لبناء الملاجىء في القرى الحدودية. لأنها فعلاً تحتاج إلى مثل هذه الملاجىء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شفيق بدر.

شفيق بدر: تصحيحاً لمعلومات معالي وزير الدفاع، ولمعلومات الجميع أن التدريب على درجتين. الدرجة الأولى التي يسمونها Basic training يعني التدريب الأساسي يمكن أن ينتقل وأي تدريب آخر. أما طائرة الميراج للتدريب لا تفيد التدريب عليها الطيران على طائرات تفوق سرعة الصوت مرتين كطائرة الميراج أعني بذلك إذا كان الطيار هو مكلف بطائرة الميراج لا يمكنه أن يطير لا على الميغ ٢١، أو بالهنتر بيطير قبل أن يطير على الفوكا.

الرئيس: إن المناقشة الفنية هنا غير واردة، إذ لا بد أن نأتي بخبراء مع احترامنا لرأي الوزير ولرأي الزميل النائب.

شفيق بدر: أصر على أنه لا حاجة لهذه الطائرة وأمام التاريخ لا يجوز صرف مبالغ كهذه لمشترى طائرة تدريب لسنا بحاجة إليها في هذه الظروف الحرجة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ طلال المرعبي.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

طلال المرعبي: نحن لم نطالب بإلغاء هذا المبلغ من موازنة وزارة الدفاع إلا بعد استطلاع رأي الزملاء المختصين في هذا الموضوع. فقد وقعنا منذ أيام وطالبنا بتقوية الجيش ونحن مستعدون لإمداده بجميع الأموال اللازمة لاستكمال الخطة الدفاعية ولكن فيما يختص بهذا الأمر بالذات نحن نصر على نقله إلى موازنة وزارة الأشغال.

الرئيس: الرئاسة تطرح الاقتراح من حيث المبدأ قبل أن نطرح الاقتراح بالتفصيل. نطرح التعديل الأبعد مدى المقدم من الأستاذ شفيق بدر.

من يوافق على حذف الاعتماد يرفع يده.

أقلية ـ سقط.

من يوافق على حذف الاعتماد المخصص لشراء الطائرة والذي كان موضع البحث يرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح.

الرئيس: يتلى اقتراح التعديل الذي تقدم به النائب منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: اقترح حذف الاعتماد ونقله إلى الاحتياط.

الرئيس: الأفضل نقله إلى الاحتياط دون حذفه، مع الإبقاء على كونه مخصصاً للدفاع.

من يوافق على نقل الاعتماد إلى باب الاحتياط، مع العلم أنه يبقى مخصصاً للدفاع، يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح، وأصبح: احتياط في موازنة وزارة الدفاع.

البند من يقبل به معدلاً يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند ١٠٢

الباب الثالث عشر ـ وزارة الأشغال العامة

الجزء الأول

الفصل الأول ـ المديرية الإدارية المشتركة

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها ٦٦٧٣٠٠ ل.ل.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: حضرة الزملاء المحترمين قبل أن أعطي الكلام لمعالي وزير الأشغال العامة، ورد سهواً في قانون قطع الحساب ١٩٧٣ بدلاً من ١٩٦٣ وهي هكذا.

المادة السادسة ـ تعتبر ساقطة حكماً بقايا الحقوق والرسوم المترتبة لإدارة الهاتف والمتوجبة على المشتركين بالهاتف والموضوعة قيد التحصيل لغاية ١٩٦٣/١٢/٣١ بدل ١٩٧٣، واقتضى التصحيح. يصحح ذلك في المحضر والكلمة في موازنة الأشغال العامة لمعالي وزير الأشغال العامة.

وزير الاشغال العامة: حضرة الزملاء

وزارة الأشغال العامة ما بحثت موازنتها في وقت من الأوقات إلا واستأثرت باهتمام النواب. سأدخل رأساً في الموضوع، حالة الطرقات في لبنان سيئة وهي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم والشكوى من حالة الطرقات بصورة عامة في لبنان، وهي تزداد سوءاً يوماً عن يوم، ولا يمكن أن نسمح لهذه الحالة أن تستمر في بلد كلبنان.

ما هي التدابير لمعالجة هذه القضايا؟ لمعالجة هذا الداء المستعصي؟ باشرنا بمشروع هام، سمي بمشروع الأوتوستراد وانتهت الدراسات بخصوصه وبوشر بتنفيذ قسم منه والقسم الآخر في طريق التنفيذ وهنالك دراسات تشمل باقي الأوتوستراد، تمنيت بها أوتوستراد بيروت ـ الشام الذي يأتي من حيث الأهمية في الطليعة.

مشروع الأوتوستراد إذا انتهى تكون نتيجته من الناحية الاقتصادية نتيجة ناقصة إذا لم يعمل المشروع، المشروع الثاني وسمي بمشروع شبكة طرقات متكاملة تتناول الطرق الرئيسية والطرق الثانوية والطرق المحلية.

هنا ندخل في صلب الموضوع، بالنسبة للطرق الرئيسية تقدمنا من هذا المجلس الكريم الذي نحرص دائماً على التعاون معه باعتبار أن المسؤولية فيما يتعلق بالمصلحة اللبنانية هي مسؤولية مشتركة بيننا وبين النواب. وتدليلاً منا على حرصنا على التجاوب مع المجلس الكريم وقد وضعنا هذا المشروع موضع التنفيذ بقرار اتخذ بمجلس الوزراء استناداً لصلاحياتنا الدستورية، تدارسته لجنة الأشغال العامة وأقرته بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات.

إنني أعلن بأننا سنأخذ بجميع التعديلات التي اقترحتها لجنة الأشغال العامة وسننفذها مع المشروع، أما بالنسبة لاعتمادها فسنلجأ للاعتمادات غير الملحوظة أو لاعتمادات إضافية نتقدم بها من مجلسكم الكريم.

أما بالنسبة للطرقات التي تدخل في إطار الأسس التي اعتمدناها بالنسبة للطرق الرئيسية والتي وافقت عليها لجنة الأشغال العامة، هذه الطرق أيضاً سنعيرها الاهتمام وسنقوم بدرسها مع لجنة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأشغال ونتقدم بالاعتمادات الإضافية اللازمة لتحقيقها لكي تأتي الطرق الرئيسية التي اعتمدناها كاملة متكاملة.

أما بالنسبة للشق الثاني والأخير الذي يتمم شبكة متكاملة في لبنان، عنيت بها الطرق الثانوية والمحلية، فإننا الآن في صدد درس مشروع يتناول تزفيت جميع هذه الطرق وهذه الدراسة التي نقوم بها حالياً تنطوي على الكثير من الايجابية ونأمل أن نتقدم من مجلسكم الكريم ببحث قريب حول اعتمادات هذه الطرق الثانوية والمحلية، بحيث يأتي مشروع شبكة الطرق في لبنان من أوتوسترادات ومن طرق رئيسية ومن طرق داخلية ومن طرق محلية متكاملاً مع بعضها البعض، هذا، وأعلن ذلك. أما بالنسبة للتأخير الحاصل في المشاريع، هنالك تأخير في إنجاز المشاريع، مرد هذا التأخير إلى أسباب عديدة، واسمحوا لي أن أقول المسؤولية أيضاً مشتركة بيننا وبينكم.

عندنا جهاز بشري ناقص وجهاز آلي ناقص، سنعمل أيضاً على تحقيق تطويره، وقد استدعينا لجنة من الخبراء الفرنسيين نعمل وإياها على دراسة شاملة لتطوير هذا الجهاز، أي بتطوير جهاز الصيانة المركزية، وإذا قلت المسؤولية المشتركة أيضاً فإن الموازنة تتأخر، يعني إذا صدرت الموازنة بعد كم يوم ستوضع موضع التنفيذ، والسنة الحالية تنتهي عادة في آخر تشرين، بقطع النظر عن الاعتمادات التي هي تأتي بصورة مبعثرة.

على كل حال، ما أشرت إليه بالنسبة لمشاريع الطرق الرئيسية وللتعديلات الطارئة عليها، وللطرق الثانية التي تدخل ضمن إطارها والتي تتوفر فيها الأسس التي ارتكزنا عليها بالنسبة للطرق الرئيسية وبالنسبة للطرق الثانوية والمحلية التي سنتقدم بمشروع لتزفيتها أقول:

جميع هذه المشاريع ستكون وفق برنامج زمني محدد، نحرص على الالتزام به وعلى تنفيذ هذه المشاريع في خلال هذه المدة التي لن تتعدى بالنسبة للطرق الرئيسية من جهة ثلاث سنوات وللطرق الثانوية والمحلية سنتين.

هذا ما يمكنني أن أقول لمجلسكم الكريم وأنا قبل أن أكون وزيراً، نائباً منكم، أتحسس بما تتحسسون وطالما وأنا نائب منذ عشرين سنة ولم تمر سنة ونحن ندرس الموازنة إلا وكان لي رأي، الرأي الذي كنت أقوله هو الرأي الذي تقولونه اليوم، وأنا في مركز المسؤولية أقول ما تقولون.

لذلك فالمسؤولية بيننا مشتركة، فلنتعاون سوية على إنجاز جميع هذه المشاريع التي ولا ريب تتفق مع مركز لبنان كبلد للخدمات وكبلد سياحي واصطيافي. ولا ريب بأن هذا المشروع يوجد الطمأنينة ويعيد الثقة إلى نفوس جميع المواطنين اللبنانيين.

الرئيس: حضرة النواب المحترمين، نرجىء التصديق على البنود إلى يوم الخميس القادم الساعة السادسة مساء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٥ نيسان ١٩٧٤ الساعة السادسة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل الشويري

رئيس مصلحة الجلسات

عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٧٤

المواضيع المبحوثة:

١ ـ إكمال التصديق على أبواب الموازنة العامة والموازنات الملحقة وقانون الموازنة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد العادي الأول ١٩٧٤ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٧٤، برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد.

تغيب السادة: عزيز عون، حسن الميس، سالم عبد النور، مرشد الصمد، ناظم القادري.

واعتذر السادة: إدوار حنين، الأمير مجيد أرسلان، موريس زوين، كمال جنبلاط، فؤاد طحيني، فؤاد نفاع.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تقي الدين الصلح، وأصحاب المعالي الوزراء: فؤاد غصن، ميشال ساسين، ألبير مخيبر، نصري معلوف، جوزف سكاف، بهيج تقي الدين، توفيق عساف، فهمي شاهين، علي الخليل، كاظم الخليل، سورين خان أميريان، صبري حمادة، جوزف شادر، إميل روحانا صقر.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرة النواب المحترمين،

المتغيبون، تتل أسماؤهم.

ـ تليت ـ

الرئيس: المعتذرون، تتل أسماؤهم.

ـ تليت ـ

الرئيس: يتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد العادي الأول لعام ١٩٧٤ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٣ نيسان ١٩٧٤ برئاسة دولة الأستاذ كامل الأسعد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تغيب السادة: حسن الميس، سالم عبد النور، عزيز عون، مرشد الصمد.

واعتذر السادة: إدوار حنين، موريس زوين، الأمير مجيد أرسلان، فؤاد نفاع، ريمون إده، رينه معوض، فؤاد الطحيني، أحمد أسبر.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء، الأستاذ تقي الدين الصلح وأصحاب المعالي الوزراء: فؤاد غصن، بهيج تقي الدين، صبري حماده، ألبير مخيبر، ميشال ساسين، علي الخليل، كاظم الخليل، توفيق عساف، نصري المعلوف، جوزف شادر، جوزف سكاف، عثمان الدنا، حسن الرفاعي، طوني فرنجية، إميل روحانا صقر، سورين خان أميريان، إدمون رزق.

افتتح دولة الرئيس الجلسة وبعد الاستماع إلى بيان دولة رئيس مجلس الوزراء ـ وزير المالية حول ما ورد من اقتراحات وآراء أثناء المناقشة العامة للموازنة، صدق المجلس قانون قطع حساب موازنة عام ١٩٧٢ مصححاً كما صدق موازنة النفقات العائدة لرئاسة الجمهورية ومجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء ووزارات: العدل والخارجية والمغتربين والداخلية، والمالية، والدفاع الوطني معدلة، والتربية الوطنية والفنون الجميلة والصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية والإعلام.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٥ نيسان ١٩٧٤ الساعة السادسة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر،

نبدأ بالتصويت على موازنة وزارة الأشغال العامة، والكلمة لحضرة النائب الرئيس كميل شمعون.

كميل شمعون: سيدي الرئيس، بالواقع كنت أنتظر حضور دولة رئيس مجلس الوزراء لأن في الجلسة السابقة، قبل انعقاد الجلسة سألت دولة رئيس مجلس الوزراء إذا كان يريد أن يدلي بتصريح عن الأخبار التي تناقلتها الإذاعات العالمية التي قيل فيها بأن قسماً من الحدود اللبنانية قد تم احتلاله من العدو الاسرائيلي، وأنه من هذا المركز كان ينطلق لضرب المواقع السورية. وقد تناقلت هذه الأخبار الإذاعات العالمية. طلبت من دولة رئيس مجلس الوزراء، إذا كان مستعداً للجواب على هذا الموضوع فقال لي: أفضل أن ننتهي من هذه الجلسة يوم الثلاثاء، وإني مستعد للبحث في هذا الموضوع يوم الخميس.

ألاحظ أن دولة رئيس مجلس الوزراء لم يأت. ثم لي تعليق على بعض ما نقلته الصحف في صدد

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

النقاش الذي حصل في الأسبوع الذي تناول قضايا الجنوب وقضايا الدفاع والسياسة الدفاعية إنني أفضل أن ننتظر حضور دولة رئيس مجلس الوزراء.

الرئيس: خصوصاً وأن دولة رئيس مجلس الوزراء غير موجود ولا وزير الدفاع المختص موجود أيضاً. لذلك بعد الانتهاء من التصديق على الموازنة، ولا مانع لدى الرئاسة من البحث في هذه الأمور. والكلمة لحضرة النائب الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، في النظام. عند التصويت على موازنة وزارة العدل كنت غائباً. بعد أن درسنا الموازنة، وصلنا حسب أصول قانون المحاسبة العامة، وصلنا قرار مجلس الوزراء بزيادة اعتمادات على الموازنة ببعض بنودها، من جملتها، والقرار صادر بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٧٤، قرار ٢٦ تبلغناه بعد دراسة الموازنة، ويتعلق برفع مساعدة المحاكم الروحية المسيحية من ٢٢٥ ألفاً إلى مليون ليرة. أرجو إعادة درس هذا البند حتى نتمكن من زيادة هذا المبلغ وفقاً لقرار مجلس الوزراء والمطالعة الخطية لوزير المالية.

الرئيس: حضرة الزميل، أولاً: كنت أتمنى أن، يكون حضرة النائب حاضراً عند دراسة موازنة وزارة العدل، فاليوم تطالب بإضافة بند، أي ما يرتب اعتمادات إضافية. أليس كذلك.

رينه معوض: نعم حسب أصول المحاسبة العمومية.

الرئيس: هذا الموضوع نعود فيه إلى الحكومة، لا يمكن التصويت عليه إلا بموافقة الحكومة.

رينه معوض: دولة الرئيس يوجد لدي قرار مجلس الوزراء.

الرئيس: حتى إذا كان هناك قرار مجلس وزراء، دون أن توافق الحكومة حضرة الزميل كما تعلم بوصفك رئيساً للجنة المالية.

صبري حماده: العرف المتبع بأن ننقل هذه المبالغ من البند الاحتياطي، إلى بنود الموازنة المختصة بهذا الأمر، خصوصاً وقد اتخذ قرار بمجلس الوزراء بهذا الأمر.

رينه معوض: دولة الرئيس، قانون المحاسبة العمومية يقول صراحة، الزيادة على الموازنة لا يمكن أن تصير إلا بعد موافقة وزير المالية الخطية وقرار مجلس الوزراء. وهذا ما هو حاصل في الموضوع الذي أتحدث عنه. إذ لسوء الحظ لم أكن موجوداً عند دراسة موازنة وزارة العدل، ولكن قرار مجلس الوزراء موجود والحكومة هنا تحدد موقفها.

الرئيس: يا حضرة الزميل المحترم، أنت رئيس لجنة المالية، وتعرف بهذا الموضوع. قرار مجلس الوزراء هو سبب من أجل موافقة الحكومة، ولكن لا يمكن للمجلس أن يفسر هذا القرار تفسيراً إيجابياً لعله يتخطى النص الذي يشترط موافقة الحكومة الصريحة. وزير المال غير موجود الآن. وإن وزير

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

العدل غير موجود. فأفضل أن نؤجل البحث في هذا الموضوع ريثما يحضر الوزير المختص الذي هو بالدرجة الأولى وزير المالية.

رينه معوض: يا دولة الرئيس، أنا مستعد عندما يأتي رئيس الوزراء أن نسأله هذا السؤال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: دولة الرئيس، إنني كنت غائباً عندما درس المجلس موازنة وزارة الداخلية، إذ كلفت بعض الزملاء أن يأتوا بتعديل بسيط، ربما معالي وزير الداخلية وافق عليه. وسألت الزملاء، حيث أجابوا أنه لم يتسن لهم الوقت لسرعة التصويت على الموازنة التي كانت أعجل مما كانت على أيام سلفك صبري بك. لذلك، فإن هذا الموضوع له علاقة بالبند ٢١ من موازنة وزارة الداخلية الفصل الثالث، قوى الأمن الداخلي والسجون. فطبعاً أن المجلس وافق على الاعتماد وهو موجود إذ أنني لا أحتج على موافقة المجلس لهذا الاعتماد. طلبي بسيط، وربما سيوافقني معالي وزير الداخلية.

في البند ٢١ تجهيزات. ملابس قوى الأمن الداخلي والسجناء، أربع ملايين وخمس مائة ألف ليرة. ولكن لا يوجد فصل بين القيمة التي تصرف للسجناء والتي تصرف لقوى الأمن. لذلك، عندما اهتميت من مدة، بالسجون رأيت أنه لا ملابس، وفقاً للنظام الداخلي للسجناء. إن طلبي بسيط ما هي القيمة التي ستخصص للسجناء فتحدد بالصفحة الثانية، كما في تفاصيل الصفحة الثانية مقابل الصفحة الأولى.

أما بالبند ٢٢، تحت عبارة إنشاءات، كذلك هنالك إنشاءات، والقيمة مئتا ألف ليرة، إذ ما هي القيمة المكرسة للسجون والقيمة المخصصة لقوى الأمن. لذلك أطلب أن تخصص قيمة من مبلغ المائتي الألف ليرة لتحسين وضع السجون، لأن وضع السجون بحالة يرثى لها، لذلك، إذا وافقت الحكومة وطبعاً المجلس لا يعارض أن يخصص ضمن الاعتماد الذي صوت عليه قيمة من المال لملابس السجناء وللانشاءات.

الوزير فؤاد غصن: ربما نوفر عليك ونوفر على الكل، قبل أن ننتهي من درس الموازنة، وقبل أن يصار التصويت عليها سننظر بهذه الاقتراحات كلها.

الرئيس: حضرة الزملاء، هناك ملاحظة أعطاها بالموضوع العام الرئيس شمعون، إذ من المؤكد أن هذه المواضيع العامة لها أهميتها، إذ إن الرئاسة عندما توضح أموراً فذلك من أجل حسن سير المناقشة والعمل التشريعي بهذا المجلس.

الملاحظة العامة، تتعلق بقضايا وطنية لها الأفضلية دائماً. ولكن أن نأتي في معرض درس الموازنة، وبعد أن صدقت بنود معينة من هذه الموازنة، تعود إلى وزارات معينة، يأتي نواب لم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يكونوا حاضرين في الجلسات التي صدقت فيها هذه البنود، لإثارة مواضيع، تم التصديق عليها. هذه سابقة خطرة حضرة الزملاء، الأستاذ ريمون إده يقول: كلف بعض النواب. كنت أتمنى أن يكون حاضراً من كلفه العميد أن يثير هذا الموضوع، أما القول إنها كرت المسبحة ستة عشرة جلسة عقدها المجلس النيابي من أجل بحث الموازنة وعندما تتلى البنود، حضرة الزميل، إذا لم يكن لدى الرئاسة من اقتراحات خطية معينة لا يمكن التوقف عند أي بند، إذا لم يطلب ذلك أحد من النواب. والواقع أن مجرد تلاوة هذه البنود بغياب اقتراحات خطية يعتبر تصديقاً في كل بلاد العالم، حتى مشاريع القوانين التي تدرس في اللجان المختصة تكفي التلاوة. حتى إذا كان المشروع ذا طابع تقني وعلمي حتى تكون هذه التلاوة بمثابة تصديق إذا لم يعترض أحد. إذ أن هذه المقترحات قد تكون على جانب كبير من الأهمية والخطورة يتقدم أصحابها بتعديل لبنود الموازنة بشكل مشاريع قوانين جديدة، بشكل عام إذا لم يوجد مانع. ولكن أن نثيرها الآن ونرجع إلى الوراء فهذا غير معقول.

رينه معوض: نحن مش جايين لنرجع على مواضيع صدقت. لأننا كنا غير موجودين إذ كل إنسان يضطر في أن يغيب عن الجلسة.

الرئيس: نحن لا نلوم إلا الذي بيرجع إلى الماضي.

رينه معوض: المهم القرارات من مجلس الوزراء، وأنا بصفتي رئيس اللجنة المالية، علي أن ألفت نظر الرئاسة الكريمة إلى أن هذا القرار جاء وفقاً للأصول.

الرئيس: والرئاسة ستلفت نظر الحكومة عندما يأتي وزير المالية. والقرار جاء من الحكومة وعندي نسخة منه.

رينه معوض: وإذا بدهم يتبرأوا منه أنا ما عندي مانع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد إسبر.

أحمد إسبر: دولة الرئيس، لست أرى إشكالاً في الموضوع يا دولة الرئيس لأن ما فات حضرات النواب من تصحيح لبعض البنود نرى أن الحكومة موافقة، ولكن بعد أن ننتهي من درس الموازنة وقبل أن نبدأ بالتصويت على قانون الموازنة نعود إلى هذه البنود ونصحح وليس هناك أي إشكال.

الرئيس: ما في مانع.

فؤاد غصن: إنني أريد تطمين الأستاذ رينه معوض أن القرار الذي صدر عن مجلس الوزراء، لا ريب في أن الحكومة ملزمة به. إنما بعد أن ننتهي من درس الموازنة وقبل التصويت عليها يمكن النظر فيه والموافقة عليه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: إذاً نبدأ بدرس موازنة وزارة الأشغال.

عبد المجيد الرافعي: أريد أن أوجه سؤالاً إلى معالي وزير الداخلية عن قضية اقتحام مبنى الجامعة الأمريكية.

الرئيس: إذا أردت يا معالي وزير الداخلية أن تتكلم سأعطيك الكلام في هذا الموضوع، لكن أريد أن ألفت النظر، إلى أنني لا يمكن أن أمنع النواب من التعليق على كلام الوزير.

وزير الداخلية: أوافق الزميل على أن يضع المجلس يده على هذه القضية.

الرئيس: إنني أطلب من حضرة الزملاء أن لا يتركوا القاعة بعد إقرار الموازنة من أجل البحث في هذا الموضوع.

ريمون إده: طالما وافق وزير الداخلية لنبحث هذا الموضوع الآن.

الرئيس: بعد أن ننتهي من إقرار الموازنة، لأننا نريد أن نبحث الموضوع بشكل رئيسي وليس بشكل جانبي.

الباب الثالث عشر ـ الأشغال العامة

الجزء الأول

الفصل الأول ـ المديرية الإدارية المشتركة

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها ٦٦٧٣٠٠ ل.ل.

من يقبل به ـ يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، أريد أن أسأل معالي وزير الأشغال عما إذا كان يعلم ما هي المسافات للطرق الرئيسية والثانوية والمحلية والداخلية في الجمهورية اللبنانية، هل تعلم يا معالي الوزير ما هي المسافات للطرق الدولية والثانوية والمحلية والداخلية، هل لديك أي إحصاء على هذا؟ وهل يجوز أن تكون الموازنة لطرق طويلة وطويلة جداً كما أتيت بها، إني أسألك أيضاً وطلبت وبح الصوت منذ أمد بعيد، ونحن نطالب بأن يكون هناك تنسيق بين الوزارات فيما يختص بالطرق فهل عملتم شيئاً بهذا الخصوص، أرد وأجاوب كلا ـ للآن تحفر الطريق وتزفت، وإذا بالمجارير تبحش مجدداً. وإذاً بعد أن يزفت يبدأ بالهاتف، وبعد الهاتف المياه وبعد المياه الكهرباء.

فإلى متى سنبقى نصرف أموال الشعب هدراً. لو كان هنالك تنسيق فيما بينكم لوفرتم اعتمادات طويلة ولكنتم منذ زمن طويل تعديتم ما هو مطلوب. سأقول لك وأجاوب عنك أن طول

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الطرق الرئيسية في الجمهورية اللبنانية ١٤٢٠ كلم والطرق الثانوية والمحلية ٤٤٠٠ والطرق الدولية ٥٧٠ كلم. إما للدولة الكريمة، إما لهذه الحكومة أو غيرها من الحكومات وسائل لمعرفة عدد الطرق الداخلية ومساحاتها، إذ لا يوجد تحديد قطعياً، لا نعلم إذا كان في الجمهورية اللبنانية ٨٠٠٠ كلم طرق داخلية أو أربعة أو خمسة. فلذلك أرى أنه يجب أن تصدق الموازنة. وأطمئنك يا دولة الرئيس، أنني سوف لا أطيل الكلام لأني أريد أن ننفذ الطرق، وأريد أن يكون هناك سياسة منسقة بينكم لا أن تعمل كل وزارة على حدة فيما يختص بالطرق وهدر الأموال. ولي ملاحظة أخيرة وهي أريد أن ينتبه إليها القارىء هنا. الاعتمادات أتت في جملتها بالبند ٢٢ مجملة أي كلها. أنا أريد أن أنبه إلى شيء هو أن جميع الاعتمادات للطرق ما عدا الطرق الدولية تنفذ بموجب جداول تقدم من قبل النواب ولذلك عندما نصل إلى هذا الموضوع أرجو أن يقرأ الاقتراح الموضوع بهذا الخصوص. طبعاً لا نتدخل بالطرق الدولية ولكن هنالك طرق داخلية ومحلية يجب أن تنفذ بموجب حاجات المنطقة وبموجب الجداول المقدمة من النواب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ألبير منصور.

ألبير منصور: دولة الرئيس ـ في البند ٢٢ الفقرتين الثانية والثالثة الفقرة الثانية تتعلق بالطرق الرئيسية والثانوية والفقرة الثالثة بالطرق الداخلية والمحلية ولما كانت الحكومة قد أصدرت مرسوماً بقيمة مائتي مليون ليرة للطرق الرئيسية، أعتقد أن الطرق الرئيسية لم تعد بحاجة إلى المبلغ المحدد في الفقرة الثانية من البند ٢٢ وأني اقترح أن تدمج الفقرتين الثانية والثالثة في فقرة واحدة، لكي يستطيع النواب أن يوزعوا هذه الاعتمادات على الطرق القانونية والمحلية والداخلية والرئيسية إذا اقتضى الأمر، ولم تكن مرصدة في المرسوم. وقد تقدمنا باقتراح في هذا الشأن موجود عند دولتكم.

الرئيس: مضبوط ـ والكلمة الآن لحضرة النائب الأستاذ جورج سعاده.

جورج سعاده: دولة الرئيس، كان قد سبق لهذا المجلس أن طلب من معالي وزير الأشغال العامة أن لا يصدر مشروع القانون المائتي مليون ليرة بمرسوم، وما ذلك إلا لسببين، السبب الأول: لأن اللجان كانت قد أدخلت عليه بعض التعديلات وخاصة أن مشروع القانون هذا قد أعد دون أن يؤخذ رأي النائب، أدخلت عليه تعديلات نعتبرها جوهرية، لذلك نسأل معالي الوزير، ما هو مصير هذه التعديلات التي أدخلت في اللجان على مشروع المائتي المليون ليرة لبنانية.

والسبب الثاني، هو أننا اعتبرنا أن مشروع المائتي مليون ليرة الذي يتعلق بالطرقات الرئيسية هو غير كاف، مع اعترافنا بأن الطرقات الرئيسية ضرورية جداً. وكنا في حزب الكتائب قد تقدمنا باقتراح قانون يتناول إعادة تزفيت جميع الطرقات، ثم استثنينا منها الطرقات الرئيسية.

لذلك، نطلب من معالي وزير الأشغال أن يجيبنا عن مصير المشروع الذي نعتبره مكملاً لمواد قانون المائتي مليون ليرة لبنانية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، في الحقيقة أن الاقتراح الذي تكلم عنه الأستاذ منير أبو فاضل عدلته اللجنة المالية بحيث أصبح هكذا وستطبع الموازنة بهذا الشكل: طرق دولية مليون ونصف، طرق رئيسية وثانوية مليونان ونصف، طرق محلية وداخلية أربعة ملايين، مباني ثلاثة ملايين، نفقات لسلامة السير مليون ومائة ألف ليرة، وعلى شمال الموازنة سيطبع، بأنه لا يجوز أن يكون للطريق أقل من ألف ليرة. إذا كان هناك تزفيت. وأقل من أربعة آلاف ليرة إذا كان هناك تخطيط واستملاك. وعلى النواب أن يوزعوا هذه الاعتمادات بموجب لوائح تقدم إلى المجلس ضمن مهلة شهر من تاريخ نشر الموازنة.

أما الآن فيما يتعلق باقتراح الدكتور ألبير منصور، أنا صرت موافقاً معه لأن الطرقات الرئيسية ستأخذ مائتي مليون ليرة. أصبح من الأفضل أن تندمج الطرقات الرئيسية والثانوية والمحلية والداخلية ويصبح المبلغ ٦ ملايين ونصف. ويتفاهم النائب مع الإدارة أين توجد الحاجة لوضع الاعتماد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: منذ عدة سنوات، كلما درسنا موضوع وزارة الأشغال العامة نثير نفس المواضيع. الموضوع الأول: قضية شراء آليات. كنت أفضل لو أن معالي وزير الأشغال العامة أتى إلى هنا، ومعه المدير السابق. لأنه مش مفروض بالوزير وهو رجل سياسة أن يعرف مصاريف وزارته بالتفصيل. خاصة ربما أنه ليس مطلعاً. أود أن أسأل معالي الوزير، الـ ٩٠٠ ألف ليرة التي وضعت سنة ١٩٧٣ في البند ٢١ فقرة ثالثة، شراء آليات ومعدات، ما هي المعدات التي اشترتها وزارة الشغال العامة؟ أنا قلت إنه مش مفروض بوزير الأشغال العامة أن يكون مطلعاً.

وأنا سأسأل السؤال التالي: كيف صرف مبلغ ٩٠٠ ألف ليرة؟ ماذا اشترينا بهذا المبلغ؟ ما هي أنواع الآليات والمعدات التي اشتريناها. وأود أن أعطي مثلاً بسيطاً وأعتقد أن هذا المثل يطبق في عدة مناطق.

نأخذ مثلاً الطريق في العاقورة. هناك ورشة مؤلفة من ١٢ عاملاً. يأتي الكميون بيجمعهم صباحاً من بيوتهم وينزل على نهر الموت حتى يعبئ الزفت. في هذا الوقت بيتروقوا العمال. وبينتظروا الكميون. مع العلم بأن الزفت لازم يوصل سخن. أحياناً يتعطل الكيمون فتعطلت الورشة أيضاً. ندفع مثلاً مبلغ عشرة آلاف ليرة لإعادة زفت على مسافة من الطريق. المفروض، إذا تم الشغل كما يجب، هذه القطعة من الطريق تستوجب عمل اسبوع وليس أشهراً. مثلاً تعطل الكميون. والمسافة بعيدة لدرجة أن الكميون لا يستطيع أن يرجع من نهر الموت إلا مرة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واحدة في النهار. كيف ستعالج الوزارة هذا الموضوع الهام، فلا يجوز أن تتعطل الورشة ويترك العمال يتروقون بينما يصل الكميون إلى نهر الموت يعبئ ويأكل ويشرب السائق على الطريق وحتى يوصل بتصير الساعة الثالثة. والساعة الثالثة بعجلة كلية بيحطوا هالزفت ليس كما يجب. وهذه هي طرقات جمهوريتنا. إذاً، أول شيء بدنا نوجد حل وأنا أقترح عليكم الحل. يجب أن يكون هناك ورشة أو مقلع لدى كل قائمقامية كي لا نضيع الوقت في النقليات. أما قضية الآليات فلا يوجد عدد كاف من الشاحنات لنقل الزفت. أنا بشوف أنه أقل شيء لازم يكون في كل قائمقامية كميونان على الأقل.

أما بالنسبة للطريقة التي نتمشى عليها نحن. قررنا في الماضي أنه فيما خص الطرقات الداخلية، أي الطرق التي داخل القرية. لا يجب أن يوضع النواب أقل من ألف ليرة على الطريق. أحياناً كثيرة لا يستوجب وضع أكثر من ثلاثمائة ليرة. أو أن نضع ألف ليرة ويروحوا المصاري أو لا نعملها. أنا أقترح أن لا يوضع أكثر من ثلاثة آلاف ليرة في كل قرية ليس في كل طريق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: ليس أحياناً، دائماً يباع الزفت من رؤساء الدوائر في المناطق إلى الملتزمين ويمزج الزفت بأشياء أخرى. لذلك، لا تمضي أشهر حتى يخرب الزفت وترجع الطريق كما كانت عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، بالنسبة للموضوع الذي أثاره العميد ريمون إده. يعلم معالي وزير الأشغال أننا راجعناه مراراً هذه السنة لزيادة الآليات والمعدات لكي تستطيع الدوائر المحلية من القيام بأعباء أعمالها. وبالواقع كان معاليه يشكو من أن ليس لديه مال في الموازنة يسمح له صرف الاعتمادات لشراء المعدات والآليات. وفوجئنا هذه السنة، بأنه بدلاً من أن تزاد اعتمادات الآليات والمعدات، خفضت بمقدار ٥٠ ألف ليرة. وإنني أريد أن أفسح المجال لكي يزاد الاعتماد، لذلك أسأل معالي وزير الأشغال أنه في البند ٢٢ الفقرة الخامسة هناك زيادة مقدارها مليون و ٥٠٠ ألف ليرة على المباني. البند ٢٢ الفقرة الخامسة من الفصل الثاني يوجد زيادة مليون و ٥٠٠ ألف ليرة. (موجودة بالنسبة للسنة الماضية فرق مليون) أسأل معالي وزير الأشغال إذا كان بالامكان وليس هناك ضرورة ملحة بأن يضاف هذا المبلغ إلى البند ٢٢ وأن ينقل إلى البند ٢١ ويضاف إلى الفقرة الثالثة لشراء الآليات والمعدات. وبذلك تحل وزارة الأشغال مشكلة الطرقات ومشكلة شق الطرقات وتزفيتها وصيانتها، ولا يعود معالي الوزير كما تعودنا أو كما اضطر أن يلجأ إليه من أساليب لكي يبعدنا عن المطالبة بهذا النوع ذاته. ونكون بذلك قد أمنا اعتمادات جديدة للآليات بحيث نستطيع كما قال العمنيد إده أن نضع جبالة للزفت في الجرد وجبالة في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الساحل وبذلك يصل الزفت وبحالة حسنة وسريعة للاستعمال. أما بالنسبة للبند ٢٢، وبالنسبة للطرقات المحلية والرئيسية والثانوية، كان قد ورد فكرة إعطاء البلديات تنفيذ الاعتمادات التي يصرفها النواب، وقد بلغنا أن الوزارة قد أخرت هذا الأمر باعتبار أنها بانتظار قانون البلديات الجديد، الذي بموجبه يسمح للبلدية بتنفيذ هذه الاعتمادات. بالنسبة للاعتمادات الصغيرة، ولكي لا يقع خلاف على الـ ١٣٠٠ ليرة، أن يعطي، حيث هناك بلدية، أمر إلى هذه البلدية بتنفيذ هذه الاعتمادات. هذا مع إفساح المجال أمام البلديات بأن ترفض هذا الحق أو أن تستعمله. ولذلك، سأتقدم باقتراح تحويل مبلغ مليون ليرة من الفقرة الخامسة من البند ٢٢ إلى الفقرة الثالثة من البند ٢١.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة المحترم الأستاذ فؤاد غصن.

وزير الأشغال: في جلسة قبل البارحة قدمت عرضاً حول هذه القضية ولو كان الزميل المحترم حاضراً لكان اقتنع. ولا مانع لذكر ما أثاره الزميل العميد ريمون إده بأننا في كل سنة وقت درس الموازنة العامة نعود إلى نفس النغم. وهذا صحيح. وإذا استمرت الحالة على ما هي عليه، ستزداد الحالة سوءاً. المهم أن نوجد علاجاً لكل هذه القضايا وهذه الشكاوي والملاحظات التي صدرت عن النواب قد سجلتها عندي وسأذهب رأساً وأجاوب عليها.

الزميل الأستاذ منير أبو فاضل قد أثار قضية مهمة جداً. وهي انعدام التنسيق بين مختلف الإدارات، وهذه الملاحظة مهمة جداً. فبالنسبة لهذه القضية، قضية التنسيق وانعدام التنسيق وقد أشرت إليه يا حضرة الزميل. أن أقول لك بالإضافة إلى انعدام التنسيق بالنسبة لتهيئة المشاريع. هنالك نقص بالنسبة لإعداد المشاريع، هناك انعدام في التنسيق بين مختلف الإدارات، وهذا ما يؤدي حتماً إلى ما نشكو منه وهو التأخير في التنفيذ. أنا أعترف بأن هذه هي الأسباب التي نشكو منها والتي هي علة العلل والتي تتراكم منذ سنوات وسنوات وأوصلتنا إلى ما نحن عليه. وإذا ما بقيت الحالة على ما هي عليه فقد توصلنا إلى ما هو أسوأ. هذا بالضبط ما كان مدار اهتمام وزارة الأشغال العامة لقد دعونا لجنة من كبار الخبراء الفرنسيين. أنا لا أقول ذلك لمجرد القول، بل سأعطي بياناً للمجلس الكريم فيما بعد حول المقترحات العملية التي سنعتمدها في تنفيذ المشاريع وفي تنسيق العمل بين مختلف الإدارات وفي إعداد المشاريع إعداداً صحيحاً.

أما بالنسبة للموضوع الخطير الذي أشار إليه الزميل ريمون إده، آليات، ما في آليات وكميونات من عشرين سنة، بالكاد بتعمل نصف نقلة بالنهار. واشترينا بعض الآليات بمبلغ ٩٠٠ ألف ليرة واشترينا جرافة للثلج، ساعدتنا كثيراً في هذه السنة. واشترينا مجنزرة. فنحن اليوم في طريق إعداد مشروع سنتقدم به إلى المجلس الكريم في خلال هذه الدورة. وإذا أردت أن أحدد الموعد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فأقول إنه لا يتجاوز ١٥ أيار. هذا المشروع يتناول الطرق المحلية والثانوية ويحدد له برنامج زمني للتنفيذ لن يتجاوز السنتين ونحن في صدد دراسة إمكانية تنفيذ هذا المشروع خلال سنتين، لأنه مثلما فهمت لا يوجد إمكانية عند الملتزمين حتى يقوموا بهكذا عمل ولكن من الآن إلى عدد من الأيام ستتوفر عندنا الإمكانيات بحيث نستطيع أن نتقدم بهذا المشروع قبل ١٥ أيار من الدورة العادية.

أما بالنسبة للآليات، فهذا النقص الفاضح في الآليات الذي يسبب التأخير في العمل، لا يمكن تلافي هذا التأخير إلا بجهاز آلي. ولذلك سيتضمن هذا المشروع مبلغاً من المال لن يتعدى السبعة أو الثمانية ملايين لشراء آليات عمومية في لبنان. لنتمكن من إجراء الأعمال في الوقت المناسب. وهذا هو الحل الوحيد وسندرسه نحن وإياكم. هذا المشروع سنتقدم به في خلال الدورة العادية وقبل ١٥ أيار. أرجو أن يسجل ذلك عندكم.

أما بالنسبة للقضية التي أثارها عرضاً حضرة الزميل. أننا سنأخذ بجميع التعديلات التي أجرتها لجنة الأشغال العامة على مشروع المائتي مليون ليرة وننفذها. التعديلات التي تتعلق بضمن الطريق والمرصد لها اعتمادات إجمالية هذه يمكن تعديلها بقرار من الوزير. فإذاً، هذه ليست بحاجة إلى قانون. إنما المشاريع الجديدة لم ترد في مشروع المائتي مليون ليرة. هنالك بند يسمى الاعتمادات غير الملحوظة وهنالك مادة في القانون تقول: إن هذه الاعتمادات مخصصة للمشاريع الواردة وللمشاريع غير الواردة، فالطرقات المهمة التي تنطبق عليها المواصفات التي أشرت إليها. عندئذ سنلجأ إلى الاعتمادات غير الملحوظة لنخصص لها الاعتمادات المطلوبة.

أما إذا كان هناك بعض الطرق الهامة التي تنطبق عليها المواصفات التي أقرتها لجنة الأشغال العامة فلا مانع لدينا من أن نتقدم باعتمادات إضافية بشأنها.

يا دولة الرئيس أنا أرجو المجلس الكريم أن يحاسبني على كل كلمة أقولها. إنني أتعهد بتنفيذ كل ما أقوله وأنا ملتزم بذلك، وأتحمل مسؤولية أقوالي أمام مجلس النواب. أما بخصوص الاتفاقات فهذه مشكلة مستعصية منذ عشرين سنة. هناك دراسة يقوم بها المستشار الفني لمطار بيروت الدولي الذي لم أعينه أنا، بل هو موجود كمستشار منذ ١٠ أو ١٥ سنة وهو السيد «ريكاريو». وهذا المستشار يقوم بهذه الدراسة وقد ألححنا عليه في آخر مرة اجتمعنا به، وقال أعطوني مهلة ثلاثة أو أربعة أشهر. هذه المهلة تنتهي بعد شهر تقريباً. وإذا أردت يوماً زيارة الأشغال العامة لاتصلت رسمياً بالسيد ريكاريو لاستعجله إنهاء هذه الدراسة إذا تمكن من حل مشكلة الأملاك المحيطة بالمطار.

وأنا طلبت من نواب المتن الجنوبي والأستاذ الزميل يشهد بعقد جلسة عمل لمعالجة القضايا المتعلقة بهذه المنطقة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ جرى نقاش وزير الأشغال وبعض النواب ـ

الرئيس: يوجد اقتراحات عملية وخطية دعونا نطرحها ونبحثها.

وزير الأشغال: الطرق الرئيسية والثانوية في باب الإنشاءات والطرق المحلية والداخلية في باب الإنشاءات. مجموعها مليون و ٥٠٠ ألف ليرة وأربعة ملايين ليرة.

ـ أصوات ـ ستة ملايين ونصف المليون ليرة.

وزير الأشغال: ستة ملايين ونصف المليون ليرة إذا اعتبر المجموع (غلوبال) بعد أن وافقت على اقتراح الزملاء المحترمين لأدلل لهم مرة أخرى عن مدى التعاون بيننا وبينهم، لي رغبة أريد أن أطلبها منهم وهي الإسراع في تقديم اللوائح خصوصاً بعد أن تأخرت الموازنة. والشيء الثاني أن لا تكون الاعتمادات مبعثرة بحيث يتعذر تنفيذها لبينما يصبح لدينا الآليات اللازمة.

رينه معوض: كنا واضعين طرقاً رئيسية وثانوية لوحدها، وطرقاً داخلية ومحلية لوحدها. وقد قلنا إنه يحق لنا أن ننقل من الطرق المحلية والداخلية إلى الرئيسية والثانوية ولا يحق لنا العكس. الآن أصبحت طرق رئيسية وثانوية ومحلية وداخلية بستة ملايين ونصف مليون ليرة، على أن لا يقل الاعتماد المرصد لكل قرية عن ألف ليرة لبنانية ولا يجوز أن يقل الاعتماد المرصد لكل طريق عن أربعة آلاف إذا كان التنفيذ يستلزم التخطيط والاستملاك. توزع هذه الاعتمادات بموجب لوائح يقدمها نواب المناطق بالتساوي إلى الإدارة بواسطة لجنتي المال والأشغال العامة النيابية ضمن مهلة شهر على الأكثر من تاريخ نشر القانون. ويمكن للإدارة جمع الاعتمادات المرصدة لأكثر من طريق في قضاء واحد وتنفيذها بملف واحد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أمين الجميل.

امين الجميل: دولة الرئيس، قناعتي التامة أن، هذا الكلام سيذهب هدراً، إنما لا بد من توجيه ملاحظتين إلى معالي وزير الأشغال. الملاحظة الأولى تتعلق بوضع ساحل المتن الشمالي، والجريمة الموصوفة التي ترتكبها الدولة بواسطة وزارة الأشغال بهذه المنطقة بالذات، هناك مئات الآلاف من الأمتار المربعة من ساحل متن الشمالي موضوعة تحت التخطيط منذ أكثر من عشرين سنة، ولا يمكن لأحد أن يرهن أو أن يبيع أو أن يبني على مئات الآلاف من الأمتار المربعة. فإننا نريد وللمرة الأخيرة جواباً على هذا السؤال، وإلا سنضطر إلى المحافظة على حقوقنا بأنفسنا، وأنا أتحمل مسؤولية ما أقول. هذه الطرقات لا تخدم المتن الشمالي فحسب لكنها طرقات دولية. ولا يمكن لأهالي المتن الشمالي أن يتحملوا أوزار هذا الوضع. لذلك نتمنى، وللمرة الأخيرة أن ينظر ويبت بهذا الأمر لأنني في كل سنة ومنذ ثلاث سنوات أطرح هذا الموضوع وكما يقول دولة الرئيس كرامي لا حياة لمن تنادي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذلك، أرجو من رينه معوض أن يسمح لمعالي الوزير بإعطاء جواب على هذا السؤال وأنا أطرح هذا السؤال لأن في مشروع المئتي مليون لم نلمس رغبة من قبل الدولة لاستملاك تلك الأراضي الموضوعة تحت التخطيط دون أن تنفذ الدولة هذا التخطيط. هذا من جهة. أما الجريمة التالية التي ترتكب ضد أهالي المتن الشمالي، ولا أريد هنا أن أذكر كل الإجحاف اللاحق بالمتن الشمالي أود لو يزور البعض هذه المنطقة ويرى الإجحاف الذي تعاني منه طرقها. ولكي نسهل الأمر على الأستاذ إده، نتمنى من قلبنا أن تنقل جبالات الزفت من نهر الموت إلى منطقة العاقورة أو إلى منطقة جبيل. إن هذه جريمة موصوفة يا معالي وزير الأشغال بحق الأهالي. يجب على الدولة أن تؤمن الوسائل الوقائية البدائية لحماية الأهالي من مراكز الزفت. وهذه الجبالات أجبرت أهالي بياقوت والزلقة وصاحيها أن يغادروا منازلهم وأن ينتقلوا إلى مناطق أخرى. وقد راجع الأهلون المسؤولين مراراً ولا حياة لمن تنادي. لذلك، أترك جانباً الأمور الأخرى لأنبه للمرة الأخيرة وزارة الأشغال بأن تعير الأمرين الأهمية اللازمة وإلا فلا لوم على الأهالي إن هم ثاروا على هذا الوضع لأن الملكية الخاصة مقدسة من قبل القانون ولا يعقل أن تأتي الدولة وتضع التخطيطات لمدة سنوات وأن تركب جبالة الزفت على مئات الآلاف من الأمتار المربعة دون مقابل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سليمان العلي.

سليمان العلي: أود الاستفسار من معالي وزير الأشغال لقد اتفقنا مع معالي الوزير على المئتي مليون ليرة التي وردت في المرسوم قبل أن يصدر المرسوم، فوعدنا. نريد استفساراً بسيطاً. هذا العهد لا يمكن لمعالي الوزير أن يتهرب منه، وهو على استعداد للإجابة على هذا الاستفسار.

الرئيس: هناك اقتراحات وتعديلات فإذا أمكن حصر البحث فيها.

الكلمة للنائب المحترم الأستاذ أحمد اسبر.

أحمد اسبر: وصلنا بفضل تفهمكم يا معالي وزير الأشغال إلى اتفاق. وهذا الاتفاق بسيط شرحه النائب الزميل معوض وهو أننا دمجنا الفقرة ٢ الطرق الرئيسية والثانوية مع الفقرة ٣ الطرق المحلية والداخلية وأصبحنا فقرة واحدة هي الفقرة ٢ من البند ٢٢. وأصبح اعتمادها ستة ملايين و٥٠٠ ألف ليرة. انتهى الموضوع. ولكن أريد أ، ألفت نظر معالي وزير الأشغال الذي نشكره على اهتمامه، إلى أن المتعهدين بسبب ارتفاع الأسعار قد نكلوا عن تنفيذ تعهداتهم لسنة ١٩٧٣ وما قبل وأصبحت هناك اعتمادات كثيرة وعلى الأخص للطرق الداخلية والمحلية مدورة وغير منفذة. فاستباقاً للحوادث يا معالي الوزير أرى بتدبير إداري وليس بالتصويت، أن تسمحوا بإنفاق الألف ليرة والألفي ليرة حتى الأربعة آلاف ليرة بطريقة الفاتورة حتى يمكن تنفيذ هذه المشاريع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وزير الأشغال: حضرة الزميل، نظراً لبعثرة الاعتمادات الشيء المحظور فيها هو الآتي: أولاً: عندما تريد أن تعهد بفاتورة لمتعهد، يفرض فيه أن يكون متعهداً مستقيماً، الشيء الثاني، المفروض أن يكون عندنا جهاز يشرف على عمله. مهندس أو مدرب. أنا لا أخفي عليك أن هناك نقصاً عندنا في جهازنا البشري وبالأخص الجهاز الفني مع اخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار فأنا أعتبر أن الاقتراح الذي تقدمت به هو اقتراح عملي وسنأخذه بعين الاعتبار.

مخايل الضاهر: الفقرتان ٢ و ٣ الطرق الرئيسية والثانوية مليونان ونصف والطرق المحلية والداخلية أربعة ملايين. لما أقترح حضرة النائب الأستاذ رينه معوض حذف هذه الفقرة لم يترك مجالاً لأن نقول أنه باستطاعتنا أن نقول إنه باستطاعتنا أن ننقل من الرئيسي إلى المحلي والداخلي.

نريد أن نسجل أنهما أصبحتا في فقرة واحدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ صالح خير.

صالح الخير: دولة الرئيس، نحن الآن بصدد إقرار ميزانية الأشغال العامة نريد أن نسأل معالي وزير الأشغال ما هي التدابير التي اتخذها بعد أن كلف المدير العام بزيارة المنطقة التي أمثل والتي وصلت إلى درجة لم تعد تطاق وهذا بإقرار مديره العام. نريد أن نعلم ما هي التدابير. إذا كانت القضية كما جاء في الميزانية فهذه ليست حلولاً. الأمر يتطلب حلولاً استثنائية وخصوصاً أن منطقتنا هناك مئتا مليون ليرة لبنانية لم تذكر ولم يحدد لها من هذه الأموال شيء علماً بأننا عندما راجعنا معالي وزير الأشغال، وعدنا بمليون ليرة. فسأله الآن هل هذا ممكن بعد ما صدر القانون بمرسوم.

وزير الأشغال: نحن متفاهمون معك.

صالح الخير: ولي كلمة يا دولة الرئيس في ما يتعلق بالطرق الدولية. هناك قوانين ومراسيم تصدر بين حين وآخر لتصليح وتوسيع وصيانة الطرق الدولية. ولكن الوصلة بين البداوي والعبدة في الشمال لم يلحظ لها شيء حتى الآن، لا بقوانين ولا بمراسيم ولا بالميزانية فما هي الحلول؟

وزير الأشغال: تقول إنه لم يلحظ لها اعتماد أنا أقول عكس ذلك شرف إلى وزارة الأشغال لنريك الاعتماد.

صالح الخير: وطريق المنية مستملك إلى نصف المنية، إلى حد الوتد ١١٤ أو ١٥. من سنة ١٩٦٦ حتى اليوم لم تكمل.

وزير الأشغال: أنت وأنا لا خبرة لنا بتكاليف هذه الطريق.

الرئيس: حضرة الزملاء، حول دمج الفقرتين ٢ و٣، هناك نص نهائي معدل يتل عليكم.

رينه معوض: الطرق الرئيسية والثانوية والمحلية والداخلية ستة ملايين ونصف على أن لا يقل الاعتماد المرصد لكل قرية عن ألف ليرة لبنانية وأن لا ينقص الاعتماد المرصد لكل طريق عن أربعة آلاف ليرة إذا

to obtain the original document, please contact M. Adrian Daher

كان التنفيذ يستلزم التخطيط والاستملاك. توزع هذه الاعتمادات بموجب لوائح يقدمها نواب المناطق بالتساوي بينهم إلى الإدارة بواسطة رئاسة مجلس النواب ضمن مهلة شهر على الأكثر من تاريخ نشر قانون الموازنة، فيمكن للإدارة جمع الاعتمادات المرصدة لأكثر من طريق في قضاء واحد وتنفيذها بملف واحد.

الرئيس: من يوافق على هذا النص يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل بالاجماع.

الرئيس: البند ٢٣ ـ نفقات متنوعة للتجهيز والإنشاء ١٥٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الباب التاسع عشر ـ وزارة السياحة

الجزء الأول

الفصل الأول ـ المديرية العامة

للشؤون السياحية

الكلمة لحضرة النائب الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، أتكلم بالبند ٧ ـ هناك قرار من مجلس الوزراء بزيادة المساعدة المخصصة لمهرجانات بعلبك ولمهرجان صور. وعندما نصل إلى البند السابع سأتكلم بالتفصيل.

الرئيس: البند ١ ـ المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها ١٢٣٧٤٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

البند ٧ ـ مساهمات ومساعدات ٨١١٠٠٠ ل.ل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض: هناك قرار من مجلس الوزراء بزيادة ٧٥ ألف ليرة لمهرجانات بعلبك. فيصبح مجموع المبلغ المخصص لهذه المهرجانات أربعمئة ألف بدلاً من ٢٢٥ ألفاً وكذلك زيادة ٢٥ الفاً للأبنية القديمة بدلاً من مئة ألف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الرئيس رشيد كرامي.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، يذكر المجلس الكريم في السنة الماضية عند بحث الموازنة بأنني كنت قد طلبت زيادة اعتماد من أجل تشغيل مطعم القلعة في طرابلس. وقد وعدتني الحكومة آنذاك بأنها ستفتح الاعتماد بقرار في مجلس الوزراء، من اعتمادات لنفقات طارئة. وها قد مضت السنة، ومضت أربعة أشهر من السنة الثانية، ولا يزال المطعم مقفلاً، بالرغم من أن وزارة السياحة قد تكلفت مبلغ ثمانمئة ألف ليرة على إنشائه، وإنني أقول لكم بأن هذا المطعم، إذا بقي دون استعمال فإن الأدوات ستتلف.

لذلك، وبما أننا قد بدأنا بزيادة الاعتمادات لمهرجانات بعلبك، أقترح مجدداً كما اقترحت في السنة الماضية فتح اعتماد بمئة ألف ليرة، حتى تتمكن المدرسة الفندقية من افتتاح هذا المطعم وإدارته. وأرجو أن توافقني الحكومة على ذلك، لأن المصلحة العامة تحتم ذلك.

كما وأنني ألفت نظر معالي وزير السياحة إلى ضرورة العناية بتوجيه السياحة إلى منطقة الشمال عامة، لأن الشمال لا يستفيد من هذه العناية، بدليل أن عدد السواح الذين يأتون منطقة الشمال هو عدد محدود جداً. وإنني أتساءل عن أسباب ذلك. ورئيس مجلس السياحة هو من الشمال وزغرتا هي من الشمال. ومن العجيب أن يبقى الشمال على ما هو عليه.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء،

رئيس مجلس الوزراء: سنرجع إلى مجلس الوزراء ونبحث هذه الأمور فيه.

المال ليس وحده العقبة. وأسأل وزير السياحة عن العقبة التي تحول دون ذلك، وزير السياحة ـ المال وحده هو العقبة، رئيس الحكومة ـ إذا كان المال وحده العقبة فالحل ممكن ونحن حاضرون لتوفير المال.

رشيد كرامي: إذن، الحكومة موافقة.

رئيس الحكومة: أتمنى وأتوقع أن يعمل هذا المطعم في السنة القادمة.

امين الجميل: لقد أجاب دولة رئيس الحكومة على الأسئلة التي طرحها الزملاء، والمتعلقة بوزارة الأشغال العامة، ولكنه لم يجب على السؤالين اللذين وجهتهما بهذا الصدد.

الرئيس: البند ٧ ـ مساهمات ومساعدات ٨١١٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند ٢٤ ـ انتهينا من التصديق على أبواب وبنود الموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رينه معوض: هنال عشرة ملايين ليرة توزع بالأتفاق مع وزير الأشغال العامة لم يرد ذكرها.

الرئيس: لقد ورد ذلك بالمادة الخامسة والعشرين معدلة. وجاء نصها كما يلي:

«يعدل في المادة الثانية من القانون المنشور بالمرسوم رقم ٦١٠٦ تاريخ ١٩٧٣/١٠/٥ المتعلق بتخصيص عشرة ملايين ليرة لأوتوستراد بيروت ـ الحدود السورية (طريق الشام) والحلقة المرتبطة بها حول بيروت، ولتحسين الطريق الحالية بيروت ـ الحدود السورية».

رقم الفصل يصبح ٢٤٩ بدلا من ٢٤٦.

(والباقي بدون تعديل).

إذا، هذا هو التعديل الذي اتفق عليه في اللجنة، التي صدرت أرجو أن تكون قد أصابت كل المشاغبين وليس البعض منهم.

رينه معوض: ولا بد لي من الأشارة هنا إلى أن توقيف التعليم الجامعي، لا يقل بنظري خطورة عن أرتكاب أي جريمة أخرى، لأننا إذا أردنا أن نطال المجرم الذي يقتل نفسنا فمن باب أولي أن نطال من يريد أن يقتل نفوسا.

إن عددا كبيرا من الطلاب غلب على أمره ولم يشأ أن تتوقف الدروس لأن الغاء سنة جامعية تعني بالنسبة إلى بعض الطلاب الغاء تقدمهم في هذه الحياة ولقد قيل من سبقك خطوة سبقك كل الحياة.

هؤلاء الطلاب الذين لهم مطالب محقة، نحن معهم، ونحن نؤيدهم، وأبناؤنا طلاب معهم. إما أن ينقلبوا من طلاب إلى مختلين إلى مشاغبين، إلى مهدمين إلى مسببي كوارث عندما قطعوا الشوارع، واقتلعوا الاشارات الكهربائية، وعندما حصلت اصطدامات، ومات شباب فذلك يحتم علينا أن نتحمل مسؤوليتنا، كما تحملها معالي وزير الداخلية. ولنقل بشجاعة، أنه أحسن فعلا، ونحن نؤيده في هذه الخطوة. لا تريد أن يضيع على ابنائنا وطلاربنا سنة من أجل فئة لا تريد أن تتابع الدراسة بل تريد التخريب.

يا معالي الوزير، بما أنكم اقتحمتم حرم الجامعة، لأجل الحفاظ على الأمن وبطلب من ادارة الجامعة لأنها أدعت وانتم تنفذون مذكرات أرجو أن يكون هناك أقتحام أخر من قبل وزارة التربية بحيث لا تكون الجامعات الاجنبية في هذا البلد مستقلة عن الروح الوطنية تقرر ما تشاء تمعزل عن الدولة وبمعزل عن أدارة الحكومة. دور وزارة التربية أن تقتحم كل الجامعات بدون استثناء، تراقب التوجيه، تراقب الروح السامة التي تنفث في بعض طربنا، وتلهيهم عن حقيقتهم وعن دروسهم. إن أقتحام هذه الجامعات يجب أن يكون تربويا ومعنويا ومشرفا على كل ما تقوم به الجامعات.

to obtain the original document, pleasecontact Mr. Adnan Daher

لا أريد أن يقال أن للجامعات حرمتها واستقلالها. بالعكس، كما أنتم تقتحمون المصنع، وتقتحمون كل إدارة عامة وخاصة لتراقبوا، عليكم أن تعلموا ماذا يجري في الجامعات، وفي حرم الجامعات من بذر السموم، ومن بدر التفرقة، ومن إثارة الشغب ومن تهيئة بعض العناصر للتخريب، أنا لا أقصد الجامعة الاميركية وحسب بل كل الجامعات الاجنبية. يجب أن تكون هذه الجامعات تحت أشرافكم ومعرتكم لأن حالة الفوضى التي يتخبط فيها طلابنا لا تطاق. وقد قام وفد من الامهات والأهلين بمظاهرة يطالبون بأن يعود ابناؤهم إلى الجامعة. كل هذا يحصل بسبب السياسة اللاحكيمة التي تتبعها ادارة الجامعة. عناصر شغب يسمح بها، أجانب من كل صوب ومن كل درب، ولا تعرف هويتهم، ولا تعرف ما قصدهم، ولا تعرف غاياتهم. يلتحقون بالجامعة كطلاب وطلابنا لا يجدون حتى مكانا، فيسافرون إلى الخارج.

أغلبيتهم، يترك الوطن، لأن باب الجامعات مقف في وجههم ومفتوح في وجه المخربين وبعض الأجانب الذين لا نثق في وجودهم بيننا.

عليكما كوزارة داخلية وكوازرة تربية أن تتابعا هذا الاقتحام ليس في وجه الطلاب فحسب بل في وجه الأدارة أيضا وفي وجه كل من يريد أن يضر بمصلحة لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سليمان العلي.

سليمان العلي: دولة الرئيس، معالي وزير الداخلية، الشيخ بهيج تقي الدين الذي أحترم وأحب وأقدر: هو يعلم ماله من مكانة خاصة في صدر سليمان العلي. لكن لا بد لي من أن أمر في هذه الفترة إلا وأن أتكلم في الموضوع ما أعرف، وما أسمع وما أرى.

يا معالي الوزير، لست مع الطلاب ولست ضدهم ولا أعلم ماذا يطلب الطلاب لأستطيع أن أقول لك إذا أحسنت أو أسأت إن ما رأيته وما سمعته وما أعلم بوجوده. في هذا البلد، من فقدان الأمن وسرقات وأجرام وقتل وتهديد وخطف يحملني على أن أقول لك يا معالي الوزير لا يمكن أن نبارك هذه الخطوة إلا إذا كان هناك تعهد بخطوات أجرأ وأقوى وأمتن، نحن نرغب منك كصديق وكوزير لما نعرف فيك من أقدام ورجولة وعلم، أن تقف دائما هذا الموقف لتزيل الاجرام من لبنان. أرجو مخلصا، يا معالي الوزير أن أرى بعد اليوم مخططا خاصا بك، تجبر الجميع أن يكونوا تحت طائلة القانون، فلا يطبق على الجامعين وحسب، بل على المجرمين جميعا فلا يعودوا يسرحون ويمرحو وخصوصا في العاصمة التي هي منارة لبنان. نحن لا نسمع سوى بالشكاوي وبالسرقات والأختلاسات... الخ. نسمع دائما القضاة العدليين يقولون: تصدر مذكرات لكنها لا تنفذ. إن القضاء نفسه يا معالي الوزير، يشكو من هذا التقصير الذي لا أريده في وزارة الداخلية وأنت وزيرا لها. لقد سمعنا كثيرا من الوعود والعهود ولم ينفذ شيء. لكني أؤمن أن كل ما تقوله يا معالي الوزير سوف ينفذ.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

إن لم يكن وزير الداخلية على قد كبير من الجرأة والأقدام في هذه الظروف التي تمر فيها البلاد، فلا يمكن المحافظة على هذه البلاد، أرجو مخلصا أن يكون وزير الداخلية الذي أحترم وأحب على مستوى المسؤوليات الكاملة غير المنقوصة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ مخائيل الضاهر.

مخائيل الضاهر: دولة الرئيس. موضوع أقتحام الجامعة الاميركية هو الموضوع الأساسي الذي تتحمل مسؤوليته هذه الحكومة. كنت أفضل قبل أن يصل معالي وزير الداخلية إلى ما وصل إليه عندما قام بتنفيذ مذكرات التوقيف أن تكون الحكومة قد هيات له جوا لا تخرجه فيه وهنا أتوجه إلى معالي وزير التربية وأقول له كيف يجوز أن تبقي قضايا الطلاب مطروحة بهذا الشكل منذ أشهر دون أن يجد لها حلا: ليس المهم أن يقتحم الدرك حرم الجامعة تنفيذا لمكرات توقيف ولكن الأهم هو أن تصل إلى هذه الحال، أي إلى اضطرار القضاء ووزارة الداخلية إلى تنفيذ هذه المذكرات. كان من المفروض بوزير التربية، منذ أشهر أن يجد حلا لهذه القضية، لأنه لا يجوز أن يبقى طلابنا، فلذات أكبادنا خلافا لرأي الزميل الاستاذ أحمد اسبر، في هذا الوضع الشاذ، وهم أصحاب مطالب محقة. كان مفروضا بالحكومة أن تعالج قضاياهم بكل تفهم وبكل محبة وبكل جدية وعلم. أنا لست معك يا زميلي عندما تتحدث عن السموم وعن التفرقة وعن التخريب وعن العناصر الغريبة الاجنبية من الدول العربية الشقيقة ولا يمكن أن تقول بأن هذه العناصر مخربة ومهدمة، أنني أعلق هذه الحملة المركزة على الجامعات وتحوير الموضوع من مطالب أساسية محقة للطلاب إلى عملية تفرقة بين جامعات أجنبية وجامعات وطنية وطلب أشراف وزارة التربية على الجامعات. أنني أسأل الحكومة: ثلاب كلية العلوم اللبنانية، وهم لبنانيون مئة في المئة، وتشرف على تعليمهم وزارة التربية، يحتلون كلية العلوم منذ شهر، لم تجد وزارة التربية حتى الأن حلا لقضايا اساسية يطالب بها هؤلاء الطلاب لا يجوز أن نعطي هذه الحكومة أي حق عندما تقول أنني نفذت الأوامر. هذا شك، هذا تفصيل من كل. لكن لنرجع إلى الكل. أنني أتوجه إلى دولة رئيس مجلس الوزراء لأقول له إن هذه الحكومة مسؤول فعلا عن قضية توقيف التعليم، وعن قضية أحتلال المباني، لأنه لا يجوز لوزارة تربية أن تسمح لنفسها أن يبقى هؤلاء الطرب مشردين طيلة أشهر في الشوارع، وليس هناك من يحاورهم الحوار المفيد، الحوار المتفهم.

أما بالنسبة لوزارة الداخلية، فأنني أسأل إن كان هناك من مبرر قانوني لتنفيذ مذكرات توقيف بالنسبة إلى الجامعة الاميركية، فما هو مبرر الدخول إلى حرم مدرسة الظريف.

استنادا إلى بيان صدر عن الهيئة التعليمية في مدرسة رمل الظريف، والهيئة التعليمية هم موظفون، قالوا لقد دخل رجال الدرك إلى حرم مدرسة الظريف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

استنادا إلى بيان صدر عن الهيئة التعليمية في مدرسة رمل الظريف، والهيئة التعليمية هم موظفون، قالوا لقد دخل رجال الدرك إلى حرم مدرسة رمل الظريف ونكلوا بالمعلمين وهم من حملة الأجازات التعليمية، وضربوهم وضربوا التلاميذ. وهذا البيان صادر كما قلت عن سلطة رسمية أي عن ادارة مدرسة رمل الظريف، أسأل معالي وزير الداخلية، هل كانت هناك مذكرات لألقاء القبض على المدرسين أو للتنكيل بهم أو القبض على المدرسين أو للتنكيل بهم أو أقتحام حرم مدرسة رمل الظريف؟ أريد جوابا على هذا السؤال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ حميد دكروب.

حميد دكروب: إن المناخ الديمقراطي الذي يعيش فيه جميع من في البلاد ليس مسؤولا، لأن المناخ الديمقراطي يوجب أن يكون هناك ديمقراطيون يستحقون الديمقراطية. أقول هنال من يعيش في هذا المناخ وله حق التحرك أأنسجم تحركه مع النظام أم لم ينسجم ومقياس نجاح حماة النظام هو في مدى المراقبة الذكية والمركزة لحماية الحرية وعدم السماح لمستغليها بتحويلها إلى فوضي.

في كل قطاعات الدولة، التربوية كانت أو من كان وراء هذه الأخطاء، صاحب نية طيبة أو نية سيئة، أقول هناك فئة تستغل أخطاء الحكومة ثم تأخذها على غير محلها، وتجعل من الحبة قبة. ثم هناك من لا ينتظر الخطأ فيختلق الأخطاء ثم يظهرها تجاه الرأي العام على أنها أخطاء لا تغتفر، وإننا جميعا مسؤولون عنها. أقول أن هناك خمس تنظيمات طلابية أدانت قلة من الطلاب في الجامعة الأميركية وقالت عنهم أنهم مسؤولون عن أبطال الحركة الطلابية إلى الفوضى التي وصلت إليها.

أنا أقول بأن القلة هذه، سواء أدينت أو لم تدان، تليست مسؤولة بقدر ما سبب لها المناخ لتتحرك وتشاغب. أقول إن ادارة الجامعة الاميركية تتساوى تماما بالمسؤولية مع القلة المشاغبة، إذا سميتها مساغبة لأن قرار ادارة الجامعة الاميركية هو قرار من الادارة التي تأتي في الطلية. ثم هي لا تصدر قرارا إلا وتدرس كل ابعاده وخلقياته.

عن زيادة العشرة في المئة، أقول، هي التي أعطب المناخ المناسب للقلة التي سميتها الأٌ مشاغبة. والتي لم يدنها القضاء بعد. الأدارة مسؤولة تماما لهذه القلة، لأعطائها المناخ المناسب لهذه القلة التي تستغل أخطاء الحكومة وأخطاءنا نحن لكي تجعل من الحبة قبة. وما أكثر هؤلاء الأشخاص في جميع قطاعات الدولة تربوية كانت أو غير تتربوية. أقول إن أقدام الحكومة هو خطوة مباركة وجدية. تتصدى لمن يحاول أن تستغل الأخطاء. ومن الطبيعي أن تترك الأدانة في هذا المجال للقضاء.

إن ما يخسره طلابنا، الذين ثاروا على زيادة العشرة في المئة من ضياع السنة، يفوق العشرة في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المئة والعشرين في المئة. أتمنى أن تبصر الحكومة وتدرس قضايا هؤلاء الطلاب في ضوء إقدام أدارة الجامعة الاميركية على فرض هذه الزيادة وأن تتروى كثيرا في إدانة هؤلاء، أو يتروى القضاء ونحن نؤمن بالقضاء، لأن المسبب هو مسؤول أكثر من هذه القلة المشاغبة إذا سميناها مشاغبة ولا أزيد على ذلك، وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عبد المجيد الرافعي:

عبد المجيد الرافعي: تركت الجلسة لأحضر سؤالا للحكومة. لذلك لن أطيل وسيطرح سؤالي عبد المجلس الكريم. الحقيقة أنني أعتبر إن أقتحام حرم الجامعة، ليس عملا ديمقراطيا في بلد يتغنى بالديمقراطية وبالتقدم. وخصوصا الجامعة االاميركية. إننا نحترم القضاء جدا ونحترم كلمة القضاء ولكن تنفيذ مذكرات القضاء لها أصول يا معالي وزير الداخلية ومن الممكن استعمال مذكرات جلب أو غير ذلك، لكن لا أن يقتحم حرم جامعة وهذا يحصل لأول مرة. إذا لم يكن هناك في قانوننا ما يمنع ذلك، ففي أعرافنا الديمقراطية التي نتغنى بها ما يمنع ذلك هذا. في الدول الراقية والديمقراطية.

انتماء الطلبة إلي الجامعة الأميركية هو بنسبة ستين في المئة لغير اللبنانيين وأربعين في المئة للبنانيين، بينما المتعقلون حسب ما أوردته الوزارة والصحف هم ٦١، ستة عشر بالمئة منهم من غير اللبنانيين. أي أن النسبة من اللبنانيين هي أكبر بكثير من نسبة غير اللبنانيين. إن الجامعة الاميركية لم تعد جامعة لمنهل العلم فقط، ولكن أصبح لها ادوار أقل ما يقال فيها أنها تجسسية. والأفكار التي يطرحها الطلاب والتي تشوهت في بعض الأحيان ولم يفهمها الكثير من الأهالي تتكلم هنا بأسم بعض الطلاب.

إن الطلاب لا يطالبون بعدم زيادة العشرة في المئة عل الرسوم، إلا لكي لا تكون الجامعة الاميركية وفقا على أبناء الأثرياء فقط، ويحرم ابناء الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المحدود من الالتحاق بهذه الجامعة.

لو كان في لبنان كليات تطبيقية لما كان هناك أزمة كأزمة الجامعة الاميركية اليوم. لا كلية زراعة عندنا ولا كلية هندسية، ولا طب أسنان، ولا طب عام، فيضطر الطالب اللبناني إلى ولوج إحدى الجامعتين التي توجد فيها تلك الكليات، ومنها الجامعة الاميركية، هذه هي أحدى المطالب. المطالب الأخرى هي مطالب ديمقراطية، وهي مشاركة الطلاب في اللجان وخاصة لجان المنح. ولا أدري لماذا تقبل الجامعة البنانية التي هي جامعة الدولة بإشراك الطلاب المشاركة الفعلية في أمور الأدارة ولا تقبل سلطتنا بوجود ذلك في الجامعة الأميركية. إذا، الديمقراطية التي تتغنى بها الحكومة والجامعة هي غلط.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يدافع الطلاب عن الوطنية في الجامعة الأميركية، نعم عن الوطنية. لأن الوثائق التي نشرتها الصحف والتي هي موقعة تثبت بأن الجامعة الأميركية أصبحت مركزا لتدريس المتجسسين علينا وعلى الأقطار العربية الشقيقة، وخاصة في الخليج العربي كما أكدت أكثر من مرة الوثائق المنشورة في الصحف ـ المحرر في عددها قبل البارحة واليوم ـ لذلك نقول إن مطالب الطلاب محقة وأننا مع هذه المطالب أننا مع تحرك الطلاب بكافة الأشكال الديمقراطية.

ماذا كان ذنب أساتذة رمل الظريف وطلاب رمل الظريف حتى تقتحم هذه الثانوية الرسمية ويحرر أحد اساتذتها من شعره ويضرب آخر ويشتم الثالث.. وماذا عن التظاهرة السلمية الاحتجاجية التي انطلقت بعد ظهر اليوم. هل أصبح الأحتجاج على أعتقال أكثر من ستين طالبا من الجامعة الأميركية وأكثر من ستين طالبا من الرمل الظريف ممنوعا في لبنان حتى يطلق الرصاص وتطلق القنابل المسيلة للدموع، كنا نرفض لهذه الحكومة أن تنجر إلى معارك جانبية بينما العدو على أبوابنا ولم تطلق رصاصة واحدة في وجهه عندما دخل سب قرى من قرانا، وهدم ٢٧ بيتا من البيوت اللبنانية. وجدت التبريرات، ووجدت الخطط التي لم تنفذ. ولكن يلاحظ أن خطط وزارة الداخلية تنفذ بدقة والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ الياس الهراوي.

الياس الهراوي: دولة الرئيس، وإن كانت هذه الجلسة قد خصصت لأنهاء الموازنة، فإننا نشكر المناسبة التي أتاحت لنا لنقول رأينا بصراحة هذا الرأي الذي يعبر وبكل اخلاص عن رأي تسعين في المئة من مجموع الشعب اللبناني. شكرا للحكومة اللبنانية على ما قامت به أمس وليسمح لي وزير الداخلية أن أقول له صح النوم وقد تجاوب أخيرا وبعد مضي ستة اسابيع مع رغبة أكثرية اللبنانيين الذين أرادوا ما حصل الأمس.

فلذات أكبارنا مر عليهم شهران هم في المنازل، لماذا؟ لأن أقلية هي في هذا البلد تدعي الحرية، وتدعي الديمقراطية، وتدعى الحفاظ على مصلحة الطلاب، وهي بعيدة عن الحرية والديمقراطية والحرية للطلاب، نود منكم يا معالي الوزير، ويا دولة الرئيس أن يكون لوزارة التربية الوطنية، ولوزارة الداخلية الأشراف الكامل على كافة الجامعات في هذا البلد. وخاصة على الذين يأمون هذا البلد بقصد العلم وبعده، يتبين أنهم يأمون البلد بقصد التخريب. آن الآوان أن يمنع المخربون من الدخول إلى هذا البلد، خوفا من أن نصل إلى اليوم الذي لا نجد لبناننا اليوم سيبقى لبناننا الغد.

بهذه المناسبة يا معالي وزير الداخلية، وقد أظهرتم أن الحكم ملح الأرض، ونحن على أبواب موسم الاصطياف، كفانا أن يطلق الرصاص كل يوم إن في مأتم أو في فرح، أود منكم وأنتم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرجل الذي نؤمن بشجاعته وقد أثبتم ذلك في عدة مناسبات في الماضي أن نضع حدا لهذه المهاترات في البلد من أطلاق الرصاص وغيره يمكنكم وبك لصراحة أن تعلنوا بواسطة الأذاعة والتلفزيون، أنه بعد مرور أسبوع في أي حي من أحياء المدينة أو أي قرية يطلق فيها الرصاص أو تظهر فيها الأسلحة يمكن للحكومة بما لها من أجهزة أن نضع لها حدا.

يا معالي الوزير نود منكم، وبما أنكم قلتم في الأول أن حوالي ٩٠ بلئة من المواطنين اللبنانيين يريدون منكم أن تضعوا حدا لهذه المهزلة التي تمثلها الاقلية في هذا البلد لكي نتمكن من أن نرجع أولادنا إلى المدارس ليتمكنوا من أتمام دراستهم وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أحمد اسبر.

أحمد اسبر: أريد أن أعطي توضيحا عاما لما جاء على لسان الزميل مخايل الضاهر، أقول، عهدي به أنه قد يسيء السمع ولكن ليس عهدي به أن يسيء الفهم، وأخشى أن يكون هذه المرة قد أحسن السمع وأساء الفهم. عندما قلت وأنني مع جميع الطلاب في قضاياهم المحقة. ولا يمكن أن لا أكون إلا مع الطلاب، لأن لي خمسة أولاد، ثلاثة منهم طلاب في الجامعات واثنان منهم في المدارس الثانوية. فمن غير المعقول أن يكون آب لخمسة أولاد ونرجو أن تتزوج يا صديقي العاذب فتحس، أنه ليس من المعقول أن يكون أب ضد مصلحة أبنائه.

ولكن أنا لست مع الفئة التي نذرت نفسها لا لنهل العلم، ولا تهيئة نفسها لمستقبل أفضل، مع فئة اعتمدت من أجل قضايا حقه أن تقطع السبيل على رفاق لها يزودون أنفسهم بالعلم لملاقاة اسرائيل، لأنه لا يعقل أن نكون على مستوى مكافحة هذا العدو الموجود على الحدود، والذي يقتل كل يومابناءنا وأخواننا، وإذا لم نهيء أولادنا إلى مستوى من الثقافة يتحولون به إلى تقنية وإلى عمل يكون فعلا مؤيدا تأييدا كبيرا للجيش وللشعب. فشع جاهل وجيش جاهل لا يستطيع أن يحارب. عندما نقول أن هذه القلة من الطلاب تقطع الطريق، وهي أدهى وأنكر من أن يضيع فصل بكامله، هذا فضلا عن أن تضيع سنة على طلاب يهيئون أنفسهم.

وقلت، هذا الاقتحام الذي شكرناك عليه يا معالي الوزير ولو جاء متأخرا كما قال الزميلالياس الهراوي، يجب أن لا يقف عند الاقتحام المادي. طلبنا من معالي الوزير أن يكون الاقتحام تربويا ومعنويا، وأن تكون الرقابة على جميع الجامعات الاجنبية، وإذا قلت الرقابة على جميع الجامعات فلا أعني على الطلاب المشاغبين فقط بل على الأدارة التي تمادت وراء الجميع. قد تسبب لهم القدر الذي ليس بالقليل من المشاغبة. يجب أن نعلم ماذا يدور في حرم هذه الجامعات. أما استقلاليتها، أم كونها بعيدة عن الشبهات كائنة من كانت هذه الجامعات، فهذا أمر لا يقبل به بلد مستقل يحترم نفسه، ولا يقبل به أي بلد يجل أبناء ويجل وطنه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما الطلاب الاجانبالذي ذكرت فأخشى يا صديقي أن تكون قد أسأت الفهم ومن خلال هذه الأساءة أردت أن تزايد علي عربيا وعروبة. أنا لم أقصد يا زميلي فئة من أخواننا العرب، أنا قلت الطلاب الأجانب، وبكل شجاعة وجرأة أقول قد يكون بين هؤلاء الطلاب طلابا عرب لا يسيئون إلينا فقط بالقدر الذي يسيئون إلى قضيتهم القضية الكبرى قضية العرب. لأن بلادهم تنكر عليهم أن يخرجوا في لبنان لأن أضعاف جناح عربي أو عضو عربي هو أضعاف للمجموعة العربية، فإذا كان هؤلاء الطلاب عرب فأنا أقول يجب أن يراقبوا، وأن يبعدوا أولها جرأة ولا تشفع بهم عروبتهم أطلاقا، كما أنني أطلب أن يحاكم الطلاب الأجانب وأبناؤنا أيضا اللبنانيون إذا كانوا يريدون ولا أعلم ماذا وراء الأكمة، إذا كانوا من خلال هذه التظاهرات يخدمون اسرائيل ويخدمون من ضيع على هذا الوطن دراسة وعلما وفكرا، قد يكون متواطئا مع العدو، وقد يكون مخربا. أقول ذلك ولا أخشى. ولي خمسة أولاد أريد أن يتعلموا ويتهيأوا ليكونوا رجالا صامدين. وإذا دعا داعي الجيش أن يكونوا مثقفين أو قادرين على فهم التقنية، وإذا درسوا العلم يكونون على مستوى العلم في اسرائيل. وقهذا نقاتل اسرائيل، لا بالخطب ولا بالقول أن الجامعات الأجنبية تفرض زيادة. إن للجامعات فضلا على كل القادة الموجودين في البلاد العربية لأنهم تعلموا، ولو لم يتعلموالبقوا خاملين وبقوا في مكانهم ولما استلموا زمام الحكم، ولما قدروا أن يحسنوا أوضاع بلادهم.

الجامعات يا معالي الوزير، وكنت أريد أن يكون هنا معاي وزير التربية ليخترق جدارها ويخترق حرمتها، ولا حرمة إلا للقانون وللوطن، وليراقب ما يجري داخلها، سواء على صعيد الأدارة، أو على صعيد الطلاب، هذا ما أردت أن أقوله وأرجوا أن يكون مفهوما وأن لا يقوم حوله بعد الأن أي تساؤل أو متاجرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي وزير الداخلية المحترم.

وزير الداخلية: حضرات الزملاء استميحكم عذرا إذا جاء ردي على الذين تناولوا الموضوع موضوع الساعة على شيء من الأسهاب. ذلك لأني أريد أن اغتنمها مناسبة لتوضيح بعض الأمور، وللرد على بعض الأنتقادات التي كانت وزارة الداخلية حتى اليوم.

ابدأ بزميلي وصديقي سليمان العلي، وعندما أقول صديقي يعرف هو نفسه كما أنا مؤمن بهذه الصداقة التي شدتنا أواصرها الواحد إلى الآخر منذ ما ينيف عن خمسة وعشرين سنة. وأعلم أنني أفاخر أنا أيضا بهذه الصداقة وأتقبل بكل رحابة صدر، لا ما أسميه انتقادا بل توجيها منه لي. وأشكره على ما ذكره من بعض صفات اعتز أنها موجودة في.

إن وزارة الداخلية كانت بامس على ما كانت عليه منذ استلمت هذه الحكومة المسؤولية،

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

فأصابتني مسؤولية وزارة الداخلية ذلك أننا وخلافا لما يقوله الكثيرون كنا دوما على مستوى ارحداث، ولا أغالي إذا قلت في ضوء الأحصاءات الموجودة، أن أكثر من ٨٠ بالمئة من مذكرات التوقيف قد نفذت وإذا كانت حادثة معينة جعلت الصديق سليمان العلي يأسف لعدم تمكن قوى الأمن من ملاحقة المجرمين الأثمين الذي كانوا ابطالها، فهو يعلم في قراره نفسه أنه إذا كانت قوى الأمن لم تقترن بالنتيجة المرجوة، فإن مرد ذلك إلى أسباب عديدة ليست قوى الأمن مسؤولة عنها وأسمي الحادثة حادثة الأعتداء على صديقي والذي لي الشرف بأنني كنت أتولى الدفاع عنه، قبل أن استلم وزارة الداخلية، محاولة الاعتداء على مالك العلي الأثيمة لم تكن قوى الأمن مسؤولة عن عدم التمكن من القاء القبض على أبطالها. ولا أقول أكثر من ذلك.

المسؤول يقول أن أبطال الحادثة ليسوا موجودين في لبنان هذه هي معلوماتنا. فأسمح لي يا سليمان بك ذلك أنني أفهم أنه شيء طبيعي وأنساني أن تثور لعدم إلقاء القبض على مجرمين يستحقون العقاب بسبب الجريمة الأثيمة التي أرتكبوها. وأردت أن أقول يا زميلي، أن هذه الحادثة وعدم القاء القبض على أبطالها هي من أقلية الحوادث التي لم تنفذ مذكرات القبض الصادرة بشأنها، وهذا ما أردت أن أقله. وأريد أن أذكر، لا تبجحا، طالما أن الزميل سليمان العلي قد تكرم فوصفني بالشجاعة وبالجرأة أن أذكر أن وزارة الداخلية، وأريد أن أقول هذا تذكيرا بحادث أعتبر أننا أدينا واجبنا بمناسبة وقوعه. كنا دائما خلافا لما ورد على لسان البعض على مسوى المسؤولية حادث الأعتداء على بنك أوف أميركا نزل وزير الداخلية إلى هناك تحت الرصاص المنهمر. هذا المصرف الذي جاء بعض الشبان، وحاصروا خمسين أو ستين ضخصا من موظفيه، لا أكشف سرا إذا قلت إن ادارة البنك رضخت لمطالبهم، وقبلت أن تدفع المبلغ الذي طلبوه ولكنني رفضت ولم أقبل واستعنت بالله وطبقت القانون وكانت النتيجة إن هيبة السلطة حفظت على الوجه الذي يدعي الكثيرون أنه لك، بل أقوله بمناسبة الشيء الذي تكرمت وقلت عنه.

سليمان العلي: طالما فتحت الموضوع أريد أن أتكلم.

وزير الداخلية: أصل إلى الحادث الذي نحن بصدده، وأكرر شكري للجميع الفريق الذي أعتبر أن وزارة الداخلية قامت بواجبها على الوجه الصحيح، ولا تستغربوا إذا قلت أنني أتوجه بشكري إلى الفريق الذي بشكري إلى الفريق الذي انتقد موقف وزارة الداخلية. ذلك لأن هذا الفريق رغم التشدد ببعض الأنتقاد، فقد انصفني بعض الشيء وهذا ما أشكره عليه. من جهة ثانية هذا الأنتقاد أتاح لي فرصة مثلي لأزيد في توضيح موقف وزارة الداخلية بصورة خاصة عن الأحداث الطلابية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يقول الزميل سليمان العلي أنه ليس مع الطلاب ولا ضدهم، أي لا يملك عناصر التحديد وأنا أقول بدوري أنني إذا كنت لا أبرىء عددا من الطلاب في أحتلال الجامعة فلهذا العمل تفسير لدي، بأنهم طلاب متحمسون مؤمنون بعدالة قضاياهم، مؤمنون بأن التدبير الذي اتخذته ادارة الجامعة الأميركية ليس في مصلحة الفقراء منهم وأن هذا التدبير لم يأت في وقته، وأن من حقهم، أن يتظاهروا. هذا الشيء أفهمه وأفهم أن يتظاهر الطلاب، وأن يكون هناك تحركات طلابية لا أقول هذا على سبيل القول لكن ماضي في هذه الوزالرة يشهد بصحة ما أقوله وبصدق ما أصرح به.

متى يا زميلي الدكتور عبد المجيد الرافعي وزارة الداخلية وقفت ضد التظاهرات متى.

عبد المجيد الرافعي: اليوم.

وزير الداخلية: وأنا أسألك متحديا، هل أنت من دعاة تطبيق القانون أم لا.

عبد المجيد الرافعي: نعم ـ تظاهروا سلميا.

وزير الداخلية: فاسمح لي، أنا أعلنت مرارا وأبلغت المتظاهرين هذا الصباح أنني أسمح بالمظاهرة جريا على السياسة التي اتبعتها هذه الحكومة وبخاصة وزارة الداخلية، ولكن بشرط. هنالك قانون، إما أن تكون مأمنا بوجوب تطبيقه، وأقول لتكون لك الجرأة بأن تقول أنك تريد تطبيق القانون. واتحداك بالقول أنك تريد أن تتنكر للقانون ولا تريد أن تتقيد بأحكامه. أنا مسؤول ولكن أعتبر أنك أنت مسؤول، أنت تذهب حيث يتجمع الطلاب للقيام بمظاهرة لم نفكر يوما بمنع مثيلاتها، ولكن طلبنا منهم أن يتقدموا بمجرد تصريح لوزارة الداخلية، فامتنعوا بعلمك أنت وقد يكون بتحريض منك. هذا الصباح عوضا عن أن تذهب أنت وتحاول أن تقنع قوى الآمن أو أن تهيج الطلاب بشرط حصار قوى الآمن وللتظاهرات رغم أنف السلطة ورغم أنف القانون. عوضا أن تسمح بأن يداس القوانون على يديك وبين رجليك، ذهبت ولم تكن على مستوى المسؤولية، هنالك قانون، هنالك نظام يجب أن نسعي جميعا على أحترامه.

منذ أشهر حتى اليوم قامت مظاهرات. قد يقال لماذا سمحتم بها دون أن يكون هنالك طلب ترخيص، هذا صحيح ـ بقينا نسمح بقيام المظاهرات التي كنت أنت أغلب الأحيان في طليعتها، دون أن يتقدم المشرفون عليها بطلب ترخيص لأنها كانت تجري دائما بصورة سليمة، إلى أن كان اليوم الذي نزلت مظاهرات الطلاب وغير الطلاب فأعملت تكسيرا وتخريبا بإشارات السير بالطرق واعتدت على السيارات، فوقع ما لا يقل عن أربعين جريحا في صفوف رجال الآمن بحجارة المتظاهرين، عندئذ ولم نقمع المظاهرة بالقوة قلنا أن سياسة التسامح يمكن أن تؤدي بهذا البلد إلى الخراب. فلنعد إلى تطبيق القانون والنظام وأعلنا من على هذا المنبر وبمختلف وسائل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأعلام. إن كل ما نطلبه أن يتقدم المسؤولون بطلب لوزارة الداخلية واعترف، بل أفخر بأن يكون هذا التدبير الذي اتخذته وزارة الداخلية وطبقت أحكامه هو تدبير اتخذه رجل يجمعك إليه أكثر من صعيد سياسي رجل أفتخر بأن أقول أنني أنتمي إلى جبهة يرئسها عنيت به كمال جنبلاط.

ولا أعتقد أن أحدا وخصوصا أنت يمكن أن تتهم كمال جنبلاط به ينحرف عن الخط الوطني الذي تسير فيه أنت.

الرئيس: ألا يفرض القانون أصلا، التقدم بطلب؟

وزير الداخلية: اعتذر تكرارا إذا كنت قد اسهبت في ردى، بقي لي كلمة تتعلق بطلاب الجامعة الموقوفين.

أولا ـ أنا أوافق الدكتور عبد المجليد الرافعي على أن أكثرية الطلاب الذين ألقي القبض عليهم تنفيذا لمذكرة قضائية، هم لبنانيون، ولا يمكن أن أتهم بعض الطلاب الذين القي القبض عليهم وهم غير لبنانيين بأنهم أقدموا على غير ما أقدم عليه زملاؤهم اللبنانيون، إذا أثبت التحقيق ذلك وأنا أعتبر بأن كل عربي في هذا البلد هو في بلدة وأنتم تعرفون أن اللبناني لا يفرق بين عربي وآخر وأنني أبعد الناس عن أتهام أحد، حتى الطلاب الذي القي خرقا للقانون. أنا أنظر إلى هذه القضية من زاوية مسؤوليتي عن الآمن ووزارة الداخلية ليست سوى أداة لتطبيق ما يفرضه القانون وآذكركم أنني لم أسمح، ولن أسمح طالما أنا وزير الداخلية، بأن يقتحم حرم الجامعات أو الكليات، حتى لو طلبت أدارتها مني ذلك إلا إذا أمرتني الدوائر القضائية المختصة عندئذ أخضع كما تخضعون جميعا، لأرادة القضاء، وأتذكر دوري كأداة لتنفيذ أحكام القاء ومذكراته، لا أكثر ولا أقل. أنا أعود إلى القول أنني أفسر موقف هؤلاء الشبان ولكنن أتوجه إليهم من على هذا المنبر، كما توجهت إليهم بالأمس وقبل ذلك بأيام، وأكثر من مرة بطلب واحد، هو أن يثابروا على ملاحقة مطالبهم، ولست أملك عناصر التقدير لأعلم ما هي المظطالب التي هم محقون فيها وما هي تلك التي هم غير محقين فيها، ولكن أقول لهم في ضوء محبتي لهذا الجيل الذي سيخلفنا في هذا البلد، ونحن وصلنا في طريقنا إلى منتهاه إذا كنتم أصحاب قضية، فليست هذه هي الوسيلة لبلوغ أهدافكم وتحقيق مطالبكم التي قد تكون محقة.

وكلمة أخيرة أقولها للزميل الدكتور عبد المجليد الرافعي، لست هنا لأدافع عن ادارة الجامعة وأقول، وقد قلت هذا للمسؤولين في الجامعة، إن الوقت لم يكن مؤاتيا لفرض هذه الزيادة التي تطلبونها هذا رأيي في الموضوع، ولا يصل بي انتقادي لأدارة الجامعة إلى أن أتهمها بالجاسوسية، ليس لدي أي معلومات بهذا الشأن، معلومات قد تكون توفرت لزميلي الدكتور عبد المجيد الرافعي، هذه الأتهامات لا يمكن أن تصدر مني بحق الجامعة كما أنها لم تصدر عن الطلاب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أنفسهم، وإذا صح أن الجامعة الأميركية هي بؤرة للجاسوسية، فهنالك واجب وطني عليك قبلنا، لأنك أنت في طريق الوطنية، الجواد الأدهم والخيال الأصلاح الذي لا يجاريه في هذا الطريق أي إذا، مما لك من تأثير على فريق من طلاب الجامعة، أن تنتزعهم من بؤرة الجاسوسية هذه خوفا على مستقبلهم وعلى مستقبل البلد بالنتيجة والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ سليمان العلي.

سليمان العلي: دولة الرئيس أريد أن أجيب حضرة الزميل الكريم معالي وزير الداخلية، لعى الكلمة التي ألقاها بما يختص بالأعتداء على شقيقي، بعد الحادث، وفي اليوم الثاني، أو الثالث، كان المحامي الذي طلب لأن يكون محامي الدفاع ومحامي الأدعاء، عن مالك العلي هو الشيخ بهيج تقي الدين، أسمح لي يا معالي الوزير بأن أقول أن الوزارة التي تسوسها أنت لم تطلعك على الحقائق بشكل كاف، أنا أردت أن أقول كلمة في هذا الموضوع، وأنت الصديق العزيز، أرجوك أن تشهد شهادة حق أمام هذا المجلس. هل طلبت منك يوما شيئا يختص بالتحقيق بقضية مالك العلي؟

إن الزمن وحده يا معالي الوزير كفيل بحل قضية مالك العلي، لكنني لا أريد أن أسمع منك أنك مطلع على مهام وزارة الداخلية وأنت المسؤول وتقول أن الاشقياء غير موجودين في لبنان أرجوك أن تجمع المسؤولين الرئيسيين عن الآمن وتدعوني للأجتماع، لأثبت لك أنه إذا كان هناك من تقارير تقدم إليك فهي تقارير كاذبة أن المجرمين يسرحون ويمرحون أمام الناس، ويفرضون على عناصر مخفرين في عكار أن يدفع كل واحد منهم مئة ليرة لبنانية وإلا لا يجوز له أن يبقى في المخفر.

الرئيس: هل المبلغ هو شهري؟

سليمان العلي: أرجوك يا معالي الوزير، أمام هذا المجلس، أن تتصل بسيادة المطران عبد راعي ابرشية الشمال، الذي نحترمه ونقدره جميعا، وتسأله هل لديه معلومات بأن ثلاث قرى من ابرشيته، يؤخذ منها ضريبة عشائرية، ضريبة خوة أو ضريبة قوة. لقد راجع بهذا الشأن مرارا وتكرارا ولم يصل إلى نتيجة حتى الأن. ما دمت قد دخلت في هذا الموضوع، أريد أن أكف لك على هذه الأسرار واستشهد براعي الابرشية وبثلاثة من الكنهة في منطقة عسكرية متى تريد يا معال الوزير أن تكون على مستوى المسؤولية التي اعهدها فيك وتستدعينا جميعا حتى تسمع مني أمام الجميع ما سأدلي به إليك من قضايا خطيرة، ولن يكون بأستطاعة أحد أن يرفع رأسه. سنتصل بالمطران وبالكهنة لأريك ماذا يجري في هذا البلد.

وزير الداخلية: الأثنين، الساعة العاشرة.

سليمان العلي: موافق.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وزير الداخلية: بيني وبينك من العلاقة والصداقة، ما يسمح لك بقول ما تريد عن القضية.

سليمان العلي: بالرغم من هذه الصداقة، اعتبرتها خاصة، لم أحب أن أتكلم فيها لو حصلت مع غيري لكنت نشرتها منذ زمن.

وزير الداخلية: عندما سنترك الوزارة قريبا بهمتكم، فسنعود إلى الدعوة.

سليمان العلي: كل ما سمعته ستسمعه أيضا أمام المسؤولين عن الآمن ولن يكون بأستطاعة أحد منهم أن يتنكر لهذا الموضوع.

وزير الداخلية: أعطني أسماء الذي تريد أن أرسل بطلبهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الدكتور عبد المجيد الرافعي.

عبد المجيد الرافعي: وأنا أقبل التحدي بكل هدوء وبكل مسؤولية وأريد أن أقول خمس جمل.

أولا ـ إذا كان احترام القانون هو الوقوف في وجه التخريب، فأنا ضد المخربين ومع أحترام القانون.

ثانيا ـ إذا كان أحترام القانون هو قمع مظاهر سليمة، فلي مع ذلك شأن آخر. مظاهر سليمة كمظاهرة اليوم.

وزير الداخلية: لماذا لم تقم مظاهرة اليوم؟

عبد المجيد الرافعي: في الجملة الثالثة: القضية مع الطلاب، وأنا سألتهم وحن سائرون وليس معي خبر إذا كانوا قدموا أو لم يقدموا طلبا.

إذا كان هناك تخريب، فأنا ضد التخريب وأنا أكدت قبل المسيرة بأنه لن يحصل تخريب وعينا مسؤولين علي أمن المظاهرة. لكن المسؤولين عن أمنك نفذوا الخطة تماما لكن ضد الطلاب، بينما قوى الأمن في الجنوب لم تنفذ الخطة ضد العدو الاسرائيلي.

وزير الداخلية: اليس الذين يجرحون من أفراد قوى الآمن لبنانيين؟

عبد المجيد الرافعي: أنا وزارهر الخطيب قلنا للطلاب نريد مظاهرة سلمية، الرجاء لا تحرجونا.

وزير الداخلية: عارفون أنها مظاهرة سليمة، والدليل أننا مستعدين نسمح بها.

عبد المجيد الرافعي: إذا كان دخول الجامعة بالشكر الذي جرى ليس أقتحاما، فماذا يسمي معالي الوزير دخول المصفحات وكسر الباب المواجه لمطعم سقراط؟

وزير الداخلية: ماذا تسمي عمل الطلاب؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد المجيد الرافعي: أسميه اعتصاما ديمقراطيا أنا قمت بواجبي كنائب، تكلمت في المجلس وكمراقب للسلطة التنفيذية قدمت سؤالا للحكومة وقمت بواجبي كممثل عن الشعب لأنني كنت مع الشعب للتعبير عن سخطه على الأساليب التي أتبعت وتعليقا على منع الطلاب الذين أمون عليهم من الدراسة، أقول لمعالي الوزير بأن هذه ليست الطريقة المثلى. أنا أحاول التوجيه الوطني في كل الجامعات في لبنان وإذا لم أستطع، فلا كانت هذه الجامعات.

وزير الداخلية: ونحن نحاول التوجيه الأستعماري، هيك الله خلقنا شو منعملك؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: نحن نضم صوتنا إلى صوت سليمان بك العلي بما يتعلق بالقضايا، التي آثارها بالنسبة لعكار باعتبارها تهم كل اللبنانيين وإذا كانت صحيحة فمن العار أن تبقى الحكومة مغمضة العينين عليها.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد العادي الأول ٩٧٤ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٧٤ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ كامل الأسعد. تغيب السادة: عزيز عون، حسن الميس، سالم عبد النور، مرشد السمد ـ ناظم القادري.

وأعتذر السادة: أدوار حنين، الأمير مجيد ارسلان، موريس زوين، كمال جنبلاط فؤاد طحيني، فؤاد نفاع.

وتمثلت الحكومة ـ بدولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تقي الدين الصلح، وأصحاب المعالي الوزراء: فؤاد غصن، ميشال ساسين، البير مخيبر، نصري المعلوف، جوزف سكاف، بهيج تقي الدين، توفيق عساف، فهمي شاهين، علي الخليل، كاظم الخليل، سورين خان أميريان، صبري حماده، جوزف شادر، أميل روحانا صقر.

أفتتح دولة الرئيس الجلسة، وتابع المجلس التصديق على أبواب الموازنة فصدق الموازنات التالية، الأشغال العامة، الزراعة، الاقتصاد الوطني، البريد والبرق التصميم، الموارد المائية والكهربائية، السياحة الصناعة، الاسكان، وصدق على قانون الموازنة العامة وعلى قسم الواردات والموازنات الملحقة والجداول اوجمالية.

ثم بحث المجلس قضية أضراب طلبة الجامعة الأميركية وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر.

سكوت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: صدق المحضر، وأرفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والنصف مساء.

رئيس المجلس

كامل الأسعد

أمين السر

طلال المرعبي

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

مدير شؤون الجلسات واللجان ومكتب المجلس

عادل شويري

رئيس مصلحة الجلسات والمحاضر

عدنان نادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher